وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

أفريقيا
في القرن العشرين

تأليف: هيلين دالميدا - توبور
تعريب: د. صباح ممدوح كعدان





أفريقيا في القرن العشرين



تصميم الغلاف

أحمد إسماعيل

أفريقيا في القرن العشرين

تأليف: هيلين دالميـدا - توبور

تعريب: د. صباح ممدوح كعدان

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٣

العنوان الأصلي للكتاب :

Hélène d'ALMEIDA - TOPOR

L'Afrique au 20e siècle

2e édition revue et augmentée

Paris, A. Colin, 2003

أفريقيا في القرن العشرين / تأليف هيلين دالميدا - توبور ؛ تعريب صباح ممدوح كعدان.- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٣ .- ٦٦٤ ص؛ ٢٤ سم .

(تاريخ العرب والعالم؛ ١١)

١- ٩٦٠ دال أ ٢- العنوان ٣- دالميدا - توبور

٤- كعدان ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

«١١»

توطئة

من البحر المتوسط حتى رأس الرجاء الصالح ومن شواطئ المحيط الأطلسي حتى شواطئ المحيط الهندي، لا شيء يعادل اتساع القارة الأفريقية سوى تنوعها. ومع ذلك، فقد بقي تاريخ هذه القارة متعدد الوجوه يُكتب لأمد طويل بشكل مختزل نتيجة عائقين: من جهة، أنتج الاستعمار أيديولوجية ظالمة لا ترحم المؤرخين وتدفعهم للبحث في الماضي عن سمات تبرر الحاضر؛ ومن جهة أخرى، كان حقل الدراسات التاريخية محدوداً جداً بسبب طغيان المصادر المكتوبة، ما يستثني جميع المجتمعات التي تعيش على الرواية الشفاهية. لهذا السبب تُركت دراسة الشعوب التي لم تكن تعرف الكتابة إلى الأنثربولوجيين(*) الذين اتجه الكثيرون منهم إلى توضيح واقع معاصر وإسقاطه على الماضي، مؤكدين فكرة أن البنى "التقليدية" لم تتطور. إذن إن تاريخ أفريقيا في المقام الأول هو تاريخ استعمارها، جرت دراسته اعتماداً على الوثائق الصادرة عن السلطات الاستعمارية التي لا تذكر وجهة النظر الأفريقية إلا من خلال مِرشح هذه السلطات.

من حسن الحظ أن علم التاريخ تطور بدءاً من ثلاثينيات القرن العشرين نحو توسيع مراكز اهتمامه وتنوع مصادر معلوماته، بفضل إسهام مدرسة

(*) المختصين بعلم الإنسان. المُعرب.

الحوليات. ومع ذلك بقي تاريخ أفريقيا تاريخاً هامشياً، لا بل موضع اتهام: هكذا في فرنسا، يعود إنشاء أول كرسي لتاريخ أفريقيا في السوربون إلى العام ١٩٦٤، ووجب الانتظار حتى العام ١٩٨١ لكي تعترف الأسرة العلمية القومية بتأسيس مخبر "عالم ثالث، أفريقيا" يضم المركز القومي للبحوث العلمية CNRS وجامعتي باريس الأولى وباريس السابعة. لكن منذ نهاية الخمسينيات، تعددت أعمال البحث بمقارنة الوثائق الصادرة عن مختلف الفاعلين بفضل وضع طرائق علمية خاصة بالمصادر الشفاهية. وتبع ذلك إنتاج علمي غزير لا تستطيع قائمة المصادر التي نقترحها سوى إعطاء لمحة بسيطة عنه.

في هذا الكتاب، ترتكز مقاربتنا لتاريخ القارة الأفريقيــة في القرن العشريــن على ثلاث أفكار، وهي التي حكمت مخططه.

* **السرد الزمني.** بما أن قارة أفريقيا تقاسمتها عدة دول أوروبية، ودمجتها كلياً في "نظام- عالم"، فقد عاشت في القرن العشرين زمناً عالمياً. ولما كانت قارة مسيطراً عليها، ومن ثم تابعة، فقد نظمت الأحداث العالمية الكبرى التي شاركت في مجراها بشكل غير متساو إيقاع تطورها. تحدد أربع مراحل - أقسامنا الأربعة - تاريخها: نهاية الغزو الاستعماري في فجر القرن العشرين، وتعزيز استغلالها إبان الحربين العالميتين وأزمة الثلاثينيات [الاقتصادية]، والمسيرة نحو الاستقلال، تتبعها حقبة الآمال الخائبة، ثم صدامات الثمانينيات وصولاً إلى الوقت الحاضر. يتيح لنا إلحاحنا على العصر الحديث رؤية مآل مكانة أفريقيا في العالم وتقديم حصيلة في المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويتعلق التوضيح الأخير بالفترة الزمنية لدراستنا: إن دراستنا التي تبدأ في منعطف القرن العشرين تنتهي إبان العام ١٩٩٢، حتى لو ألمحنا إلى بعض الأحداث اللاحقة.

* **المقارنة**. ولّدت السيطرة الاستعمارية ثم النظام العالمي الجديد مشكلات متشابهة في القارة كلها. تشكل هذه المشكلات لُحمة فصولنا. فقد ظهر لنا أن هذا الخيار حسب الموضوع أفضل من مخطط حسب الأقاليم أو دراسة وفق المناطق اللغوية الخارجة من رحم الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة. فهو يتيح عملياً إيضاح التفاعلات المتعددة بين الشروط الجغرافية، والسياسات الإمبراطورية وموَرَّثاتها، والمنافسات الدولية، وتصرفات الشعوب الأفريقية. عندئذ يمكن إجراء مقارنة معمقة تؤدي إلى تعرف العديد من الحالات الواقعية.

* **التنوع**. كانت ردود أفعال الشعوب الأفريقية على مسائل متشابهة ردوداً متنوعة وفقاً لثقافاتهم الخاصة بهم. ويشكل أخذ هذا التنوع بالحسبان نسيج نصنا. ويظهر هذا التنوع في دراسة حالات، وأمثلة متنوعة، ومسارات فردية أو جماعية. في هذا المستوى من الدراسة، تساعد هذه الحالات على الاستكشافات heuristiques(•). ويغذي ما حققته الكتابة التاريخية الحديثة من تقدمٍ هذه القاعدة الضرورية لكل توليف. غير أن ضخامة الموضوع - دراسة قارة- أرغمت مؤلفته على انتقاء خيارات.

في الوقت الذي يعاود الحنين إلى العصر الاستعماري بعض المؤرخين، حيث تنشر وسائل الإعلام والكتب الموجهة إلى العامة صورة نمطية عن أفريقيا، بدا لنا أن توضيح تعقد هذه القارة وحيويتها أمراً مهماً.

ملاحظة: أشكر جان سوريه - كنال على قراءته اليقظة للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

(*) (heuristique) استكشاف: يعني قسم من العلم يؤدي إلى الكشف عن الأحداث، المُعرب.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

القسم الأول

قارة مسيطر عليها

(أفريقيا في بداية القرن العشرين)


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الأول

تقسيم جغراسياسي مفروض

في السنوات الأولى من القرن العشرين، أصبحت بعض الدول الأوروبية تحتل القارة الأفريقية بكاملها تقريباً. فالدول الاستعمارية التي لم تكن تسيطر إلا على ١١% من أرضها في العام ١٨٧٥، أصبحت تفرض سيطرتها على ٩٠% منها في العام ١٩٠٢. في هذا التاريخ لم يبقَ سوى ثلاث دول مستقلة: الحبشة (أثيوبيا)، وليبيريا، والمملكة المغربية التي كانت موضع تنافس، وفقدت هي الأخرى سيادتها في العام ١٩١٢. في أثناء فرض الأوروبيين سيطرتهم، قاموا بإعادة تقسيم القارة الأفريقية. فالخارطة الجغراسياسية الحالية نجمت بآن معاً عن تقدمهم على الأرض، الذي غالباً ما حققوه بالحروب ضد السكان المحليين، والمفاوضات بين الدول المنخرطة في التوسع الاستعماري. وجرى إنشاء البلدان الجديدة وتثبيت حدودها دون استشارة الأفارقة، الذين قبلوا بصعوبة وضعهم في حالة تبعية.

أولاً - تشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية في أفريقيا

نجمت خارطة القارة الأفريقية الاستعمارية ورسم الإمبراطوريات الاستعمارية في الوضع الذي كانت عليه في بداية القرن العشرين عن التوسع الأوروبي الذي شهدته العقود السابقة، واندمجت في سيرورة كلية لا يمكن التذكير هنا إلا بمنطلقاتها الرئيسة.

١ - سيرورة تقسيم أفريقيا: عنصر من التوسع الإمبريالي في العالم.

أ- أسباب الاستعمار: موضوع جدل

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، برر أنصار التوسع الاستعماري تأسيس المستعمرات بعدة أسباب، يمكن للمرء أن يجد تعبيراً لها في الخطاب المشهور الذي ألقاه جول فيري(*) أمام مجلس النواب في ٢٨ تموز/ يوليو ١٨٨٥. فبالإضافة إلى إمكان حل، عند اللزوم، مشكلات الفائض السكاني (وهذا لم يكن حالة فرنسا)، رأى الخطيب فيه ثلاثة أهداف: اقتصادي، بفضل توظيف رؤوس الأموال المثمر وفتح أسواق؛ وإنساني ومُحضِّر لِـــ "الأجناس الدنيا"؛ وأخيراً سياسي بتأسيس مراكز دعم إستراتيجية في العالم، وبخاصة الاشتراك في الحركة التوسعية لكي لا تدع الأمم الأخرى تتقدم عليك. واعتباراً من بداية العقد السابع من القرن التاسع عشر، قدم بعض رجالات الدولة الراغبون في تشجيع سياسة توسعية حججاً مماثلة، مثل دزرائيلي في بريطانيا العظمى، أو كريسبي في ايطاليا في تسعينيات القرن نفسه.

كما أدت أسباب التوسع الاستعماري العميقة إلى تحليلات مختلفة قام بها المؤرخون وفقاً لمنحهم القيمة للتفسير الاقتصادي أو السياسي. في الحالة الأولى، قُدِّمَ إنشاء المستعمرات على أنه أحد حلول معالجة "الكساد العظيم" الذي عرفته البلدان الصناعية ما بين ١٨٧٣- ١٨٩٥/١٨٩٦، وذلك بتزويدها بمنفذ للوصول إلى المواد الأولية وأسواق جديدة. وكان أول من درس العلاقة

(*) جول فرانسوا كميل فيري (١٨٣٢- ١٨٩٣). سياسي فرنسي، ونائب جمهوري في البرلمان الفرنسي. شغل عدة مناصب عامة. منها حقيبة وزارة التعليم العام والفنون الجميلة (ثلاث مرات ما بين ١٨٧٩- ١٨٨٣)، ثم أصبح رئيساً لمجلس الوزراء مرتين (١٨٨٠- ١٨٨١ و١٨٨٣- ١٨٨٥). ويُعد أحد منظري الاستعمار في فرنسا. وقد ألقى هذا الخطاب في البرلمان بوصفه نائباً فيه بعد استقالة وزارته في شهر آذار/ مارس ١٨٨٥. المُعرب.

بين تطور الإمبريالية وأزمة الاقتصاد الرأسمالي المؤرخون المتأثرون بالماركسية الذين انطلقوا من تحليل لينين في كتابه *الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية* (١٩١٦). وقد أصبح العامل الاقتصادي مقبولاً اليوم بوصفه أحد العناصر الكبرى، لكنه ليس الوحيد، الذي يفسر التوسع الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر. أما بالنسبة إلى التفسير الثاني، فهو يضع في المقام الأول واقع أنه حصل في الحقبة نفسها في جميع البلدان إجماع وطني على إثارة الافتخار، بل التفوق القومي. إن صعود الشعور القومي هو الذي دفع الدول الأوروبية لغزو العالم وتنمية قوتها بتأسيس إمبراطوريات واسعة. لقد استند المؤرخون أنصار هذه الأطروحة إلى وثائق، مثل وثيقة أميل زيميرمان، تدافع عن أيديولوجية مشابهة في كل بلد. والواقع أن هذا الضابط العامل في الكاميرون، الذي دافع عن مشروع إمبراطورية استعمارية ألمانية في أفريقيا الوسطى، أكد في كتاب له صدر في العام ١٩١١:

"والحالة هذه، بالنسبة إلينا نحن الألمان، تُعَدُّ المستعمرات ذات قيمة أكبر بكثير مما تفترضه شرائح واسعة من شعبنا، وستصبح، بلا شك، ذات أهمية مطردة على الدوام. فبالحصول عليها، دخل الرايخ الألماني في تنافس مع إمبراطوريات استعمارية كبرى. واستعاد بهذا الشكل مهمة تاريخية لم تنساها شعوب الجنس الألماني على الإطلاق منذ انقلابات هجرة الشعوب. لقد برهنت هذه الشعوب أفضل من أي شعب آخر على وجه هذه الخليقة، على قوتها الشعبية الصلبة بوصفها مؤسسة دول ومدن، وحاملة حضارة فكرية وأدبية عظمى، ووسطاء شرفاء في التجارة العالمية. في الوقت الحاضر، استعاد الألمان مكانتهم *تحت الشمس*، التي لم يقووا على الحفاظ عليها إبان القرون السابقة" (١).

---

(١) مقتطف من Unser Kolonien (*مستعمراتنا*) نقلاً عن O. Oloukpona- Yinnon, 1985, p. 123.

والواقع، لا يمكن وضع تراتب منهجي لأسباب الإمبريالية، التي ينتمي تفسيرها إلى فلسفة التاريخ بخاصة، وتطبيقها على كل غزو استعماري. تبدو النظريات العامة عاجزة عن أن تقدم في آن معاً تفسيراً مقبولاً في المستوى العام أو في مستوى الحالات الخاصة التي قد تكون بواعثها أحياناً مختلفة كثيراً من بلد إلى آخر. ومع ذلك، يبدو بالنسبة إلى بعض المؤرخين أن هذا النقاش قد تم تجاوزه اليوم، وبخاصة من منظور أفريقيا (E. M'Bokolo 1992).

ب- انتصار الأفكار الإمبريالية

أياً كان الأمر، أدت الحركة الاستعمارية التي دفعت أوروبا لغزو العالم بدءاً من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى وضع القارة الأفريقية بكاملها تقريباً في بضعة عقود تحت السيطرة الأجنبية. وتغلب أنصار التوسع الاستعماري، وكانوا أقلية في البداية، على مناهضيهم الذين كانوا يخشون بخاصة أن تكون النفقات الناجمة عن الغزو أعلى بكثير من الأرباح المحتملة. ففي كل بلد قامت بدعاية ناشطة جمعيات تأسست بهدف الحث على التوسع والغزو الاستعماريين مثل *الاتحاد الفيدرالي الليبرالي* في بريطانيا العظمى، والنادي الاستعماري Kolonialverein المؤسس في ألمانيا العام ١٨٨٢، ولجنة *أفريقيا الفرنسية* (١٨٩٠)، و*الاتحاد الاستعماري* (١٨٩٤) في فرنسا. وصدر العديد من الكتب بهدف تبرير الاستعمار، مثل الكتاب الذي أصبح كتاباً كلاسيكياً لمؤلفه بول لوروا- بوليو عن *الاستعمار لدى الشعوب الحديثة*(•) الذي صدر في العام ١٨٧٤، وأُعيدت طباعته لاحقاً عدة مرات، و كتابيّ تشارلز ديلك: *بريطانيا*

(•) *De la Colonisation chez les peuples modernes.*

أعظم[•] (١٨٦٦- ١٨٦٨)، وجون سيلي: *توسع انجلترا* (١٨٨٣)، أو في ألمانيا كتب هاينريش فون تريتشك، وفريدريش فابري، ولاحقاً إرنست هاس: *السياسة العالمية والإمبريالية والسياسة الاستعمارية*[••] (١٩٠٨). في كل مكان، أسهمت منشورات دورية في تقريظ المغامرة الاستعمارية، وتطوير الرغبة في معرفة القارات الأخرى، بل الأشياء الغريبة، التي تنشرها أيضاً الجمعيات الجغرافية والحركات العلمية المعاصرة. ووصل المدافعون عن الفكرة الاستعمارية، متزايدو العدد باستمرار، إلى السلطة وفرضوا سياستهم: كما هو الحال بالنسبة إلى المحافظين الانجليز مع بنجامين ديزرائيلي بدءاً من العام ١٨٧٤، ولاحقاً اللورد سالسبري (١٨٨٥- ١٨٩٢، ١٨٩٥- ١٩٠٢)، أو أيضاً الاتحادي جوزيف شامبرلن (١٨٩٥- ١٩٠٦)؛ أو في فرنسا، جول فيري (١٨٨١ و ١٨٨٣- ١٨٨٥)، وأوجين إيتيين (١٨٩٠- ١٨٩٣)، وكذلك غابريل هانوتو[•••] (١٨٩٤- ١٨٩٨)، وتيوفيل ديلكاسه[••••] (١٨٩٣- ١٨٩٥، ١٨٩٨-١٩٠٥)؛ وفي إيطاليا فرانشيسكو كريسبي (١٨٨٧-١٨٩١، ١٨٩٣-١٨٩٦)؛ دون أن ننسى بسمارك، وبخاصة الإمبراطور غليوم الثاني في ألمانيا.

(•) ***Greater Britain.***

(••) ***Weltpolitik, Imperialismus und Colonialpolitik.***

(•••) البرت اوغست غابريل هانوتو (١٨٥٣- ١٩٤٤). سياسي ومؤرخ فرنسي. عمل ملحقاً للشؤون الخارجية بدءاً من العام ١٨٧٩، ثم أصبح نائباً في البرلمان الفرنسي (١٨٨٦- ١٨٩٨). وعين وزيراً للشؤون الخارجية(١٨٩٤- ١٨٩٤). أسهم أثناء توليه هذه الوزارة في إعداد التحالف الفرنسي- الروسي، وفي تعزيز الوجود الفرنسي في الشرق الأقصى وتونس والسودان حيث دعم حملة مارشان ضد بريطانيا العظمى/ المُعرب.

(••••) تيوفيل ديلكاسه (١٨٥٢- ١٩٢٣). سياسي فرنسي، ونائب راديكالي (١٨٨٩). عُيّن وزيراً للشؤون الخارجية الفرنسية في العام ١٨٩٨، واحتفظ بهذه الحقيبة الوزارية حتى العام ١٩٠٥/ المُعرب.

أمام "هذه الإمبريالية المنتصرة"، لكي نأخذ بالصيغة المكرسة، لم يعد يوجد في أوروبا إلا معارضون من أصحاب المبادئ، الموجودون بالأحرى في صفوف الاشتراكيين. غير أن هؤلاء أنفسهم كانوا منقسمين بين ماركسيين يدينون الاستعمار بمجمله وإصلاحيين يعتقدون أن الفعل الاستعماري حقيقة يجب استنكار تجاوزاتها، وتطوير الأفضل لصالح الشعوب الاستعمارية والشعوب المستعمَرة

ج – تسوية المنافسات الإمبريالية: اختيار التفاهم

أفضى وضع اليد على القارة الأفريقية المسمى "السباق المحموم"، بسبب التنافس بين البلدان الأوروبية، إلى "تدافع بالمناكب scramble" فعلي، نجم عنه توترات بين الدول المتنافسة على أرض أفريقيا وفي أوروبا، كما كانت الحالة بين فرنسا وبريطانيا العظمى بخصوص مصر (١٨٨١)، أو أعالي النيل (قضية فاشودا، ١٨٩٨). لكن فضّل الحكام التفاوض على الوصول إلى الحروب، بحيث لم تؤدِ أية أزمة استعمارية مهما بلغت درجة خطورتها إلى حرب في أوروبا. يشهد على ذلك تسوية المسألة المغربية بين فرنسا وألمانيا (١٩١١- ١٩١٢). إذن ارتبط تاريخ تقسيم أفريقيا بمؤتمرات دولية ولقاءات بين دبلوماسيي البلدان المتنافسة وقادتها بهدف الوصول إلى تفاهمات، لكن دون أخذ رأي الأفارقة بالحسبان إطلاقاً.

(١)- مؤتمر برلين (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٤- ٢٦ شباط/ فبراير ١٨٨٥)

كانت مسألة الكونغو هي موضوع أول مؤتمر دولي استعماري، جمع في برلين مندوبين عن ثلاث عشرة دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الإقليم الذي أراد ملك بلجيكا ليوبولد الثاني تأسيس دولة مستقلة عن أي بلد أوروبي فيه، أي مُلكية شخصية له، اصطدم

بالطموحات الفرنسية. على عكس فكرة بقيت مقبولة لأمد طويل، لم يُقَسِّم صك برلين الذي أعده المؤتمر القارة الأفريقية. بل على العكس، حاول الحفاظ على مناطق تبادل حر (حوض نهر الكونغو الاصطلاحي وحرية الملاحة في حوض النيجر) حيث يتمتع الأجانب بالامتيازات نفسها أياً كانت الدولة الأوروبية التي تضع يدها عليها. ولم تتأكد إلا لاحقاً أطروحات الظهير الخلفي ومناطق النفوذ، أي أن بإمكان أية دولة مد ممتلكاتها نحو الداخل انطلاقاً من نقطة استناد على الساحل. منذ ذلك الوقت أصبح مؤتمر برلين الحدث المرجعي للتقسيم.

(٢)- معاهدات التقسيم

في السنوات اللاحقة للمؤتمر، جرى توقيع الكثير من المعاهدات الثنائية بين البلدان الغازية. تعلق بعضها بأقاليم واسعة حيث حددت مناطق النفوذ التابعة للموقعين عليها وحدود ممتلكاتهم، وتعلق بعضها الآخر بمناطق أضيق. وبما أن المعارف الجغرافية كانت غالباً غير مؤكدة، فقد تم الاتفاق على حدود هندسية وفقاً لخطوط الطول ودوائر العرض، وذكر فيها أن لجاناً مختلطة ستكلف بمواءمة هذه الخطوط النظرية مع الوقائع على الأرض.

هكذا كانت القارة الأفريقية كلها موضوع مفاوضات لم تكن أحياناً سوى مجازفة في السياسة الدولية. بهذا الشكل كانت الأجزاء الشرقية والجنوبية من القارة موضوع اتفاق عُقد في الأول من تموز/ يوليو ١٨٩٠ بين بريطانيا العظمى وألمانيا، حصلت الأولى بموجبه على مراكز مهمة مقابل جُزيرة هيليغولاند في بحر الشمال. كما تُرجمت المنافسات أيضاً بتسويات بين الدول الأوروبية القوية على حساب الأضعف منها. وفي حين أن حدود نياسالاند والروديسيتين ثُبتت بموجب معاهدة انجليزية- برتغالية بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٨٩١ لصالح بريطانيا العظمى، فإن هذه الأخيرة وقعت معاهدة سرية

مع ألمانيا في العام ١٨٩٨، اتفقتا فيها على تقاسم المستعمرات البرتغالية بينهما في حال إفلاس البرتغال: تحصل الأولى على موزامبيق الجنوبية وانغولا الوسطى، وتحصل الثانية على شمال موزامبيق وما تبقى من انغولا. وقد أُحبطت المناورة لأن البرتغال حصلت على قرض من فرنسا رفضت انجلترا منحه لها. لكن في السنوات اللاحقة، لم تتوقف مخاوف البرتغال من ضياع مستعمراتها، لاسيما أنه استؤنف العمل بالمعاهدة الانجليزية- الألمانية في العام ١٩١٣، في وقت كان فيه وزيرا الشؤون الخارجية الانجليزي والألماني يبحثان عن مراكز مصالح متبادلة لكي يخففا التوتر الدولي. والحقيقة أن المعاهدات السرية لم تهدد الممتلكات الأفريقية البرتغالية، وإنما كانت ضماناً للمحافظة عليها، لأنها تحد، إلى حد ما، من المنافسة بين الانجليز والألمان، ومن نفوذهما أيضاً.

من جهة أخرى، اعترفت بريطانيا العظمى في العام ١٨٩١ بسيطرة إيطاليا على إريتريا وبنفوذها في الحبشة كلها، لكن هذا البند الأخير لم يكن له أي تأثير لأن إمبراطور الحبشة رفض الخضوع كما سنرى لاحقاً. وفي أفريقيا الوسطى، حُل الوضع في العام ١٨٩٤ بموجب معاهدات بين بلجيكا وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا.

وفي أفريقيا الغربية، جرى توقيع الصكوك الأكثر أهمية بين بريطانيا العظمى وألمانيا (١٨٩٠)، وبين فرنسا وبريطانيا العظمى (٥ آب/ أغسطس ١٨٩٠، ثم اتفاق النيجر بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو ١٨٩٨)، وبين فرنسا وألمانيا (١٨٩٧). إضافة إلى ذلك، سوت عدة اتفاقات المسائل المحلية، ومن بينها قيام لجان ثنائية بمهمة تحديد الحدود على الأرض ورسمها. ولجأ أعضاؤها عموماً إلى السكان لتعرف حدود المناطق وتجنب حرمان قرية ما من أراضيها الزراعية. من جهة أخرى، كانت هذه الأمور هي الوحيدة التي جرى استشارة الأفارقة فيها. ومع ذلك أهملت الخطوط المتفق عليها الحقائق

الواقعية: هكذا، مثلاً، اقتطعت من ميناء أغويه [في الداهومي/ جمهورية بنين حالياً] منطقته الخلفية ، التي انتقلت إلى وصاية الألمان في التوغو (١٨٩٧)، واستكان لأن أغلبية السكان، التي أصابها الملل من المنغصات الجمركية لدى اجتيازها الحدود، فضلت الإقامة في المستعمرة المجاورة حيث تستطيع القيام بأعمالها الزراعية بشكل أكثر سهولة.

أخيراً، بموجب اتفاق ٨ نيسان/ أبريل ١٩٠٤، سوت بريطانيا العظمى وفرنسا نزاعاتهما لكي تمهرا بختمهما الاتفاق الودي: في أفريقيا منحت بريطانيا جزر اللوس (في المياه الغينية) إلى فرنسا مقابل تخلي الأخيرة عن حقوقها الحصرية في الصيد على قسم من ساحل الأرض الجديدة Terre Neuve. كما تقرر إجراء تعديلات حدودية بين السنغال وغينيا، وفي شمال الداهومي. أخيراً، اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على مصر مقابل حصول فرنسا على ضمان بدعم البريطانيين لها في طموحاتها في المغرب.

هكذا في بضعة عقود، وجدت أفريقيا نفسها مقسمة من جديد. بل أصبح بإمكان المرء التحدث عن "تقسيم على الورق" (انظر: R. Olivier et A. Atmore, 1970)، في الوقت الذي تواصل فيه، بشكل مواز، الاحتلال على الأرض.

٢ - طرائق الاستيلاء على أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر

باستثناء الجزائر التي تم احتلالها والتوغل فيها بدءاً من العام ١٨٣٠، كانت المستقرات الأوروبية، نحو العام ١٨٧٠، صغيرة ومحدودة العدد (انظر الخارطة رقم ١). بخلاف المناطق الساحلية، لم يكن الأوروبيون يعرفون الداخل الأفريقي كله، رغم قيام الكثير من بعثات الكشف إبان القرن التاسع عشر[*]. وترافق تقدم المعارف حول الداخل الأفريقي مع تقدم احتلاله.

(*) انظر: صباح كعدان، *تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر*، جامعة دمشق، دمشق ١٩٩٨- ١٩٩٩، ص ٤٥- ٦٧، المُعرب.

وجد الأوروبيون أمامهم وحدات سياسية متنوعة: إمبراطوريات أو ممالك مركزية، ووحدات سياسية أقل أهمية (سميت أحياناً مشيخات) ومدن-دول ومجتمعات بلا دولة. وجرى تحليل الأوضاع في أفريقيا القرن التاسع عشر بطرائق متباينة. فقد ركز بعض المؤرخين بالدرجة الأولى على عوامل داخلية (في المستوى السياسي مثلاً المصاعب التي كانت تعاني منها الحكومات المركزية في السيطرة على مساحات واسعة، مما سمح بتطور قوى نابذة) وخارجية (وبخاصة ضرورة قيام المجتمعات التي تقوم بدور الوساطة في تجارة الرقيق بالتحول الاقتصادي الضروري الناجح إلى هذا الحد أو ذاك من هذه التجارة إلى تجارة المنتجات)، وخلصوا إلى أن القارة الأفريقية كانت تعاني من "أزمة". وهذه هي أطروحة بازيل دافيدسون، وكذلك ايف بيرسون عندما كتب يقول: "كانت أفريقيا في وضع جعلها قابلة للاستعمار في اللحظة التي كان الظرف الخاص في أوروبا قد سرَّع في إدخالها في العصر الاستعماري" (وردت في: H. Deschamps, 1971). وعلى العكس، شدد مؤرخون آخرون على التغييرات التي تُرجمت بتأسيس إمبراطوريات [إفريقية]، وإرادة التحديث وقوة المقاومة. وانطلاقاً من هذه الدينامية، خلصوا إلى "أسطورة الأزمة" (انظر: E. M'Bokolo, 1992). ومع ذلك، يبدو لنا أن طرح المسألة في مستوى أفريقيا كلها ينطوي قليلاً على مغالطة تاريخية. فقد وضَّح العديد من الأبحاث التي جرت منذ بضعة عقود تنوعاً كبيراً في الحالات المحلية يجعل من المستحيل الحسم بشكل إجمالي. والنتيجة هي أن وضع اليد الأوروبية اتخذ هو الآخر أشكالاً متنوعة بحسب المجتمعات المعنية.

أ- سيرورة فرض التبعية انطلاقا من مسائل مالية: تونس ومصر

في أفريقيا الشمالية، قادت ظروف متطابقة إلى ضياع استقلال مصر وتونس. والواقع أن عاهلي هاتين الدولتين على التوالي اقترضا أموالاً من

الخارج، بهدف القيام بأعمال تحديثية. وأدت تسوية هذه الديون إلى أزمة مالية سارت وفق الآليات نفسها، رغم أن الخديوي إسماعيل والباي محمد الصادق كان لكل منهما شخصية مختلفة جداً عن الآخر، وأن الموارد المصرية كانت تفوق الموارد التونسية، دون التقليل من أهمية دور قناة السويس. وفي البلدين، كانت توجد منافسات بين الدول الأوروبية الراغبة في حماية مصالحها وتطوير وجودها فيهما: اصطدمت فرنسا مع بريطانيا العظمى في مصر، ومع إيطاليا في تونس. وجرى حل الأمر بإرسال حملات عسكرية أدت إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس في ١٨٨١- ١٨٨٣، من جهة، وفرض الحماية البريطانية على مصر في العام ١٨٨٢، من جهة أخرى. وبما أن البلدين المتنافسين وضعا أمام الأمر الواقع، فقد توجب عليهما تسوية خلافاتهما لاحقاً: في العام ١٩٠٠ بالنسبة إلى فرنسا وإيطاليا، وفي العام ١٩٠٤ بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا العظمى.

ب- معاهدات "حماية" غامضة في أفريقيا ما بين مدار السرطان ومدار الجدي أو ما بين المدارين

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بدأ التوسع انطلاقاً من ممتلكات حصلت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية فيها قبل مؤتمر برلين، وتطور بعده. فقد قام أنصار التوسع الاستعماري، بمساعدة الدولة أو بدونها، بتنظيم بعثات استكشافية وغزو ثنائية الهدف: تَعرّف الأراضي الداخلية المجهولة تقريباً حتى ذلك الوقت، وتوسيع ممتلكات بلدان كل منهم. وتجلت الطريقة في الحصول على توقيع معاهدات "حماية" غالباً ما بررت الدول الاستعمارية بفضلها مطالبها الإقليمية، بحجة الرغبة التي أظهرها الأفارقة بوضع أنفسهم تحت حمايتها. وقد تم توقيع عدة مئات من الصكوك بين الرحالة الغزاة والأفارقة. ففرنسا وحدها أبرمت ٢٢٠ معاهدة ما بين العامين ١٨٨٠-

١٨٩٠. ولم يكن لها جميعها القيمة نفسها، لأن الرحالة الأجانب يجهلون عموماً فيما إذا كان ذلك الشخص الذي يسمونه "ملكاً" أو "زعيماً" يتمتع بأهلية وحق إلزام مجتمعه بها.

إضافة إلى ذلك، لم يكن الجانبان الموقعان على تلك المعاهدات يفسران مصطلح "حماية" بشكل متماثل: بالنسبة إلى الجانب الأوروبي، يتعلق الأمر بالتملك لصالح بلده؛ أما بالنسبة إلى الأفريقي فهي عبارة عن صك صداقة فقط، لأن أسس الملكية الجماعية لا تسمح بأي نقل لملكية الأرض الموروثة عن الأجداد. فقد عدَّ الأفارقة إذن العَلَمَ الذي حصلوا عليه مقابل التوقيع على هذه الصكوك بمثابة هدية، وواقع رفع العلم، هو إشارة للضيافة، فما أن يرحل الزائر، حتى يروا أن من حقهم استبداله بعلم بلد آخر إذا ما أتيحت لهم الفرصة. وعندما أراد المستعمر فرض قانونه بموجب هذه المعاهدات أثار هذا الاختلاف في المفهوم اعتراضات، وتطور الأمر أحياناً إلى حروب كما كانت الحالة بالنسبة إلى الحرب الفرنسية - الداهومية بخصوص ميناء كوتونو (١٨٩٠).

ج- حروب استعمارية

إن كان قسم من الاحتلال قد تم انجازه دون اضطراب ظاهر، فإن ذلك لا يعني أن الأفارقة قد قبلوا فقدان استقلالهم عن طيب خاطر. فبعضهم عارض ذلك معارضة قاطعة أدت إلى الحرب. وواجهت الدول الاستعمارية هذه المقاومات بتنظيم حملات عسكرية غالباً ما كانت مكونة من جنود جرى تجنيدهم من أقسام أخرى من أفريقيا، ووضعوا تحت قيادة ضباط من أبناء البلدان الاستعمارية.

ولعب السلاح دوراً عظيماً في هذه الحروب الاستعمارية. وهُزم الأفارقة أساساً بسبب التفوق التقاني لأعدائهم في هذا المجال. ولم تتردد

الحكومات الاستعمارية عملياً في دفع مبالغ كبيرة لإرسال العتاد العسكري لقهر المقاومة الشرسة بشكل خاص. وكان ذلك حال الانجليز في العام ١٨٧٩، فقد أنفقوا خمسة ملايين جنيه إسترليني للتغلب على الزولو [في أفريقية الجنوبية/ المُعرب] الذين سبق أن تغلبوا عليهم قبل بضعة أشهر.

غير أن الأفارقة لم يبخسوا هذا العامل أهميته. فغالباً ما حاربوا الغزاة الأوروبيين بأسلحة مشتراة من الأوروبيين. فملك الداهومي بيهانزان، مثلاً، تزود بأسلحة وذخيرة اشتراها من تجار ألمان (١٨٩١- ١٨٩٢). غير أن الأمر تعلق ببنادق قديمة عرضها هؤلاء التجار على مشتريها من الأفارقة. بعضها كان من تلك التي اُستولي عليها على إثر حروب ما بين الأوروبيين، كما هو الحال بالنسبة إلى تلك المستولى عليها على إثر الحرب الفرنسية البروسية في العام ١٨٧٠، وعثر عليها في الداهومي بعد احتلالها. عملياً، كانت تجارة الأسلحة المستعملة مزدهرة، واستمرت حتى أثناء الحرب: فتجار البلدان الأوروبية غير المعنية بالحرب لم يفوتوا فرصة لتحقيق أرباح كبيرة بتزويد الأفارقة بها. لقد كانت مدينة لييج في بلجيكا آنذاك مركزاً عالمياً لإصلاح ما يسمى ببنادق "التجارة" قبل إرسالها إلى أفريقيا. كما تخصصت الولايات المتحدة الأمريكية بعد وقت قصير بإصلاح البنادق الآلية الرشاشة.

(١)- الحملات العسكرية الفرنسية

انطلاقاً من نقاط دعم في السنغال وساحل الأطلسي، نظمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة حملات عسكرية ضد الدول الأفريقية التي كانت تعيق تقدم قواتها بآن معاً نحو النيجر والتشاد وأعالي النيل، وكذلك ضد تلك التي تحول دون الاتصال بين ممتلكاتها على جانبي الصحراء الكبرى.

في أفريقيا الغربية، أثارت مواصلة الغزوات التي بدأها فيديرب، في عهد الإمبراطورية الثانية، حربين ضخمتين طويلتي الأمد. هكذا فَقدَ أحمدو،

خليفة الحاج عمر بدءاً من العام ١٨٦٤، مواقعه تدريجياً قبل أن يستشهد في العام ١٨٩٣. أما الإمام ساموري الذي أسس بدءاً من ستينيات القرن التاسع عشر إمبراطورية واسعة تقع ما بين تخوم غينيا ومالي الحالية، فقد خاض حرباً ضروساً ضد الفرنسيين، تخللتها فترات مفاوضات، لكنه أُرغم على الاستسلام في العام ١٨٩٨، ونفي إلى الغابون حيث توفي هناك في العام ١٩٠٠.

وفي خليج بنين، بعد أن أصبح بيهانزان ملك الداهومي على إثر وفاة أبيه (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٨٩)، جابه القوات الفرنسية في حربين (١٨٩٠ و ١٨٩٢- ١٨٩٤). وعرض في العديد من الرسائل الموجهة إلى ممثل فرنسا أسباب حربه لها وتصميمه على الحفاظ على مملكته بكاملها. تشهد على ذلك مقتطفات من رسالة له بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٨٨٢:

"من صاحب الجلالة، الملك بيهانزان أهيدجيره إلى السيد بالوت في بورتونوفو:

"علمت منذ برهة من الزمن أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت الحرب على الداهومي، وأن هذا الشيء قد قرره البرلمان الفرنسي [...].

"أقول لكم الآن: إذا بقيتم هادئين، فأنا أيضاً سأبقى هادئاً ونبقى في سلام. لكن إذا قمتم مثلاً بأي عمل، فسوف أهدم كل شيء بشكل عام والتجارة أيضاً، وسأتاجر مع أمم أخرى [...].

"أرغب في معرفة عدد القرى الفرنسية المستقلة [...] التي قمت بهدمها، أنا ملك الداهومي؟ تفضلوا بالبقاء هادئين، ومارسوا تجارتكم في بورتونوفو، وهكذا نبقى دائماً في سلام كما في السابق. وإذا كنتم تريدون الحرب فأنا على استعداد لها، ولن أنهيها ولو استمرت مئة عام وقتل ٢٠ ألف رجل من رجالي.

"لن يعلم إنسان على الإطلاق شيئاً عن ما كتبته إليكم للتو. انتظر جوابكم، وإذا ما أرادت فرنسا أن تشن الحرب عليِّ، فلا أريد منكم إعلامي بذلك، لأنني على استعداد وفي المستويات كلها.

"أعلم كل شيء، أعلم عدد الملايين التي تريد فرنسا إنفاقها للبدء بالحرب. أعلم جيداً. لقد استلمت الرسالة التي أرسلتموها لي مع زودوهونكون من كوتونو، في ويده، وكذلك الرسالة التي بعثتموها إلى الزعيم ديكامه. لقد استلمت الرسالتين، وسجلتهما.

"التوقيع **بيهانزان اهيدجيره**، ملك الداهومي" (أوردها: Dunglas, 1958).

يمكن أن يُستخلص من هذا النص أن ملك الداهومي رفض التدخل الأجنبي، من جهة، وهدد، من جهة أخرى، باللجوء إلى شركاء تجاريين آخرين، وأن بيهانزان كان على معرفة جيدة بما يحصل في البلدان الأجنبية، وبخاصة عن طريق الصحف الإنجليزية في لاغوس (مستعمرة بريطانية). وانتهت الحرب التي بدأت آنذاك بالاستيلاء على عاصمته أبومي، بعد نضال شرس قاده محاربوه ومحارباته "الأمازونيات" (H. Almeida- Topor, 1984). وانتهت باستسلامه في شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٩٤. ونفي إلى المارتينيك، ثم إلى الجزائر حيث بقي حتى وفاته في العام ١٩٠٦.

وتم إخضاع السودان الأوسط بالقيام بثلاث حملات عسكرية، انطلاقاً، على التوالي، من الجزائر (حملة عابرة للصحراء بقيادة الرائد لامي ١٨٩٨- ١٨٩٩)، ومن سيي على نهر النيجر (بعثة فوليه- شانوان، ١٨٩٩)، ومن الغابون (بعثة جنتيي). وجرى اللقاء بينها في إقليم التشاد في العام ١٩٠٠، واصطدمت بالقائد رباح، الذي كان قد أسس دولة قوية، لكن قواته كانت تملك سلاحاً أقل كفاءة. وشكلت معركة كوسري (٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٠٠)، التي قتل فيها رباح وعدوه الرائد لامي، آخر عملية كبرى من عمليات غزو فرنسا لأفريقيا السوداء. ووجب أيضاً لفرض السيطرة على الصحراء الكبرى

القضاء على المقاومة السنوسية التي تواصلت حتى ما بين الحربين العالميتين (J. L. Triau,1987).

واحتاج الاستيلاء على مدغشقر، هو أيضاً، إلى تدخلات عسكرية. ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت مدغشقر مملكة تقيم علاقات مع انجلترا وفرنسا. وكان قسم كبير من تجارتها الخارجية بيد الفرنسيين الذين أرادوا تطوير مصالحهم الاقتصادية. وبعد أول حرب فرنسية ملغاشية، فرضت فرنسا عليها معاهدة العام ١٨٨٥، التي اعتبرتها بمثابة محمية. على النقيض، قدرت حكومة الملكة رانافالونا الثالثة، التي يترأسها رئيس الوزراء رينيليه-ارافوني أنها احتفظت باستقلالها وعملت من أجل الحفاظ عليه. أدى هذا الموقف إلى إرسال حملة عسكرية في العام ١٨٩٤، استولت على العاصمة تاناناريف في العام ١٨٩٥، وأرغمت رئيس الوزراء على الاستقالة. وفرضت على الملكة معاهدة حماية جديدة. وأدى هذا التدخل الأجنبي إلى العديد من الثورات. وبهدف تثبيت السلطة الفرنسية، كُلف الجنرال غالييني بتنظيم القمع وفرض النظام من جديد.استخدم طرائق القوة، وقضى على الملكية، وعزل الملكة (١٨٩٥)، ثم نفاها (١٨٩٧). وبعد ضم مدغشقر، أصبحت مستعمرة. لكن السكان لم يستحسنوا السيطرة الأجنبية، وتجاوزات السلطة الهمجية التي اقترفها العسكريون. هكذا خلال عشر السنوات اللاحقة، وجب على الإدارة الفرنسية مواجهة العديد من الاضطرابات التي اندلعت في أغلب أقاليم الجزيرة، والقيام "بنشر السلام" كما سنرى لاحقاً.

لم تبرر الحروب الاستعمارية بكونها مرتبطة بتطور الإمبراطورية فحسب، بل أيضاً بكونها أعمالاً إنسانية هدفها الوقوف في وجه "المستبدين" [من الزعماء والقادة الأفارقة/ المُعرب]. يشهد على ذلك مثلاً مضمون الحكم الذي قرأه الجنرال دو ترانتينيان على ساموري أمام سكان كايس في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٨:

"ساموري،

"كنت أقسى الرجال الذين عرفتهم السودان. لم تتوقف خلال ما يزيد عن عشرين عاماً عن ذبح السود المساكين. لقد تصرفت كما يتصرف حيوان ضار. أنت وأولئك الذين كانوا أدوات جرائمك كلها، يجب أن تهلكوا بأبشع أنواع الموت. لكن الفرنسيين الذين سجنوك، وعدوك بالحفاظ على حياتك وجميع رفاقك، لذلك قررت الحكومة الفرنسية بصدقها التام إنقاذ حياتك، وستنفى إلى أرض أفريقية بعيدة حيث سيُنسى اسمك وجرائمك. وسيلحق بك ابنك سارانكيني موري ومستشارك موريلينغديان. أما بالنسبة إلى الآخرين، فسيسكنون في مراكزنا في الساحل والشمال لكي يتمكنوا من أن يقولوا لجميع أولئك الذين يفكرون بمحاكاتك، أنه لا يستطيع أي إنسان مقاومة الضباط وضباط الصف الفرنسيين والجنود السود الشجعان الذين يتبعونهم" (مقتطف من كتاب: Général Gouraud, *Au Soudan*, 1939, p. 225).

إن تقديم زعماء الدول الأفريقية على أنهم "ملوك صغار دمويون"، وجب تخليده بين أبناء الشعب الفرنسي المعتادين على معرفتهم بهم، منذ المدرسة الابتدائية، من خلال الكتب المدرسية التي ستعيد، على مر الزمن، الصور السلبية نفسها. ويتم التستر على أن دافعهم لشن الحرب كان الحفاظ على استقلالهم، ما يسمح باعتبار فرنسا والدول الاستعمارية الأخرى بلداناً مُحرِرة لا بلداناً محتلة.

(٢)- الحملات العسكرية البريطانية

بما أن بريطانيا العظمى أرادت توسيع ممتلكاتها انطلاقاً من مستقراتها على ساحل الذهب، فقد اصطدمت بقبائل الأشانتي التي رفضت الخضوع لسيطرتها. بدأت "حروب الأشانتي" بضم الدول الساحلية (١٨٧٤)، وانتهت

بعد حملتين كبيرتين، في العام ١٨٩٦ و ١٩٠٠، أرغمتا قبائل الأشانتي على الخضوع.

وبشكل مواز، واصل الانجليز توسعهم في الأراضي الخلفية للاغوس وانطلاقاً من أنهار الزيت. وكان هدفهم اللحاق بالحكومتين الفرنسية والألمانية في السباق على النيجر. في هذا الإقليم استقرت شركة ذات امتياز هي شركة *النيجر الملكية* لمالكها السير جورج غولدي، التي مدت سيطرتها بتوقيعها معاهدات مع الحكام الأفارقة المحليين، وباستخدام قوتها العسكرية لاحتلال الدول المتمردة في آن معاً. واصطدمت أيضاً مع حملة فرنسية في البوغور [في شمال الداهومي آنذاك/ المعرب]. وكانت هذه العمليات مكلفة وخطيرة في آنٍ معاً بالنسبة إلى شركة خاصة، مما دفع الحكومة البريطانية إلى إلغاء امتيازها في العام ١٨٩٨، وتابعت الاحتلالات في بلاد الهوسا (الحوصا)، وباتجاه تشاد.

لكن الوجود الفرنسي لم يسمح لبريطانيا بتحقيق الاتصال مع إقليم أعالي النيل. والواقع أن القوات الانجليزية- المصرية قضت فيه على الدولة المهدية، واستولت على الخرطوم في العام ١٨٩٨، قبل أن تستقر في فاشودا التي أُرغم الملازم مارشان على الانسحاب منها. إن "قضية فاشودا" التي أتينا على ذكرها أعلاه، أثارت موجة من النفور، بل من الحقد بين الفرنسيين والانجليز، استغرقت عدة سنوات لكي تخمد.

وفي أفريقية الجنوبية، كان اكتشاف مناجم الألماس (١٨٦٧) والذهب (١٨٨١)، وراء التوسع الانجليزي على حساب الأفارقة، من جهة، والبوير(•)، من جهة أخرى. بينما قلص البريطانيون تدريجياً الاستقلال الذاتي لمختلف

(•) البوير هم سكان جنوب أفريقية من أصول هولندية، وهم أول من استعمر مدينة الكاب (المُعرب).

شعوب المنطقة (مثلاً شعبي الباسوتو والكسوسا)، شنوا حرباً على إمبراطورية الزولو التي كان عاهلها كيتشوايو. تحدى محاربو الزولو الانجليز في ايساندلوانا، في شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٧٩، مما أثار مشاعر الدهشة في أوروبا من أن السود تمكنوا من التغلب على أعتى قوة عالمية. وقد ثأرت بريطانيا العظمى لنفسها بعد بضعة أشهر، بفضل تسليح فائق الأهمية. فقد دخلت إلى اولوندي، عاصمة كيتشيوا، في شهر تموز/ يوليو ١٨٧٩، وفرضت حمايتها على إمبراطورية الزولو ودمرت بنياتها الاجتماعية والعسكرية.

أدى هذا الانتصار إلى مد السيطرة البريطانية على إقليم واسع. لكن شكلت دولتا البوير، أورانج وترانسفال، حاجزين أمام الاستغلال الرأسمالي الذي ينادي به الانجليز، وبخاصة سيسل رودوس، رئيس شركة جنوب أفريقية البريطانية (التي كانت وراء احتلال الروديسيتين) ومدير شركة المناجم دي بيرز، وفضلاً عن ذلك، رئيس وزراء مستعمرة الكاب.عمل رودوس على توحيد أفريقيا الجنوبية، فعارضه بول كروجر رئيس جمهورية الترانسفال. واندلعت الحرب في العام ١٨٩٩. وأثارت هذه الحرب ضد سكان من أصول أوروبية مشاعر الكره للانجليز في أوروبا. حيث كرر كروجر نداءاته للحصول على العون من عدة بلدان أوروبية منها ألمانيا. وانتهت الحرب في شهر أيار/ مايو ١٩٠٢ بسلام فيرينيجينغ الذي كرس هزيمة البوير وانتصار المشروع البريطاني.

٣ - الغزوات الأخيرة في بداية القرن العشرين

في بداية القرن العشرين، كان الأوروبيون قد تقاسموا القسم الأعظم من القارة الأفريقية. وجرت الغزوات الأخيرة في أفريقيا الشمالية.

أ- المملكة المغربية

لعبت المسألة المغربية دوراً مهماً في دفع العالم نحو الحرب العالمية الأولى، لأنها أثارت المنافسات الفرنسية الألمانية. ففي بداية القرن العشرين،

كانت الإمبراطورية الشريفية تجتاز أزمة سياسية ومالية استطاعت فرنسا بفضلها إقامة مراكز قوية لها في هذه الإمبراطورية. فقد نصت الاتفاقات الإقليمية بتاريخ ٢٠ نيسان /أبريل و ٧ أيار/ مايو ١٩٠٢ الخاصة بالثغور الجزائرية المغربية، على أنه سيتم تنظيم الشرطة والجمارك والرقابة على الأسواق بشكل مشترك في الأقاليم الحدودية. عملياً، أتاح هذا البند للحكومة الفرنسية تنظيم الإدارة وفرض الرقابة عليها شريطة احتفاظ السلطان بالحقوق الجمركية. ومنح قرضان حصلت عليهما الحكومة المغربية في ١٩٠٢ و١٩٠٤، بشروط باهظة الكلفة من المصارف الفرنسية، وبخاصة مجموعة باريبا، مكانة مميزة لفرنسا في المغرب (P. Guillen, 1972). منذ ذلك الوقت، وضعت أسس السيطرة: رقابة على المالية، احتلال عسكري للمناطق الحدودية، حرية المناورة الدبلوماسية بفضل الاتفاق الودي (J. Thobie, 1991). لكن كان لأسبانيا أيضاً قواعد في المغرب حيث تملك حصوناً منذ القرن السادس عشر. لقد قبلت احتمال وقوع سيطرة فرنسية على المغرب مقابل توسيع ممتلكاتها والحصول على بلد صحراوي(•) (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٤). من جهتها، كان لألمانيا مصالح اقتصادية متواضعة في المغرب لكنها كانت ترغب بخاصة في امتحان صلابة التحالف الفرنسي الألماني.

وبدأت حقبة أولى من التوتر بين فرنسا وألمانيا غداة خطاب ألقاه الإمبراطور غليوم الثاني في طنجة بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٠٥. ولما كانت بعثة فرنسية برئاسة سانت رونيه تالانديه قد اقترحت على السلطان خطة إصلاحات، فقد اتخذ القيصر موقفاً واضحاً ضد فرنسا، دون لفظ اسمها، بتأكيده: "آمل أن تبقى المغرب تحت سيادة السلطان بلداً حراً مفتوحاً على المنافسة السلمية بين جميع الأمم دون احتكار أو ضم، على قدم المساواة

(•) الساقية الحمراء/ المُعرب.

المطلقة [...] إنني مصمم على أن أعمل بكل ما أملكه من سلطة لحماية مصالح ألمانيا في المغرب لأنني أعد السلطان عاهلاً مطلق الحرية".

بناء على طلب ألمانيا وموافقة فرنسا بعد كثير من التردد، افتتح مؤتمر الجزيرة الدولي في المغرب بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٦. شارك فيه، من بين دول أخرى، الولايات المتحدة الأمريكية التي طمأنت على لسان رئيسها روزفلت بأن الدول بمجموعها لن تسمح "بقيام ألمانيا بهجوم عدواني ضد المصالح الفرنسية". وبموجب الصك الختامي للمؤتمر، بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل، حصلت فرنسا على أرجحية بحكم الأمر الواقع، لكن دون أن تحظى بحرية تصرف كاملة. وبقيت المسألة على حالها حتى العام ١٩٠٩ حين عقد اتفاق اعترفت ألمانيا بموجبه بوضع مميز لفرنسا في المغرب مقابل حصولها على امتيازات اقتصادية فيه. ومع ذلك لم تحظ المسألة المغربية بحل لها.

وفي شهر تموز/ يوليو ١٩١١، اندلعت أزمة ثانية على إثر ما سمي "صفعة أغادير": أرسلت ألمانيا بارجة حربية أنزلت وحدة عسكرية صغيرة "لحماية المفاوضين الألمان"، لكنها ألغت أيضاً صك الجزيرة، وطالبت بمفاوضات جديدة (J.C. Allain, 1976). ومع تصاعد التوتر أصبح هناك خشية من قيام حرب، لكن هذه المرة أيضاً انتهى الخلاف الاستعماري بمفاوضات أدت إلى اتفاق ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١: اعترفت ألمانيا بموجبه بحق فرنسا في فرض حمايتها على المغرب مقابل حصولها على منطقة واسعة تقع بين الكامرون والكونغو البلجيكي ومنفذ على المحيط الأطلسي، ونقطتي اتصال على مجرى نهر الكونغو ونهر الاوبانغي، والتنازل أيضاً عن قطعة أرض صغيرة في جنوب التشاد، "منقار الكنار" (انظر الخارطة رقم ٢). هكذا تم تعزيز السيطرة الألمانية في أفريقيا الوسطى.

وفرض اتفاق فاس بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٩١٢، الحماية الفرنسية على المغرب. واحتفظت أسبانيا بممتلكاتها الموسعة في الريف. وأصبحت طنجة مدينة دولية ثُبِّت وضعها في العام ١٩٢٣.

ب – ليبيا

كانت طرابلس الغرب ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية. وكانت إيطاليا تعدها، كونها الجهة المقابلة لها على البحر المتوسط، محجوزة لها تعويضاً عن فشلها في تونس. أكدت اتفاقات وقعتها مع فرنسا في العام ١٩٠٠ و١٩٠٢ هذا الرأي على قاعدة مقايضة فعلية: تتخلى فرنسا بموجبها عن نفوذها في طرابلس الغرب التي كانت تجارتها عبر الصحراء محمية فيها، مقابل إطلاق يدها في المغرب. وفي العام ١٩١١، هاجمت إيطاليا طرابلس الغرب، وفي العام ١٩١٢ شنت هجوماً على برقة. ولاقت مقاومة من الزاوية السنوسية التي كان نفوذها يمتد من برقة حتى كانم- بورنو، عبر فزان وواداي. وسرعان ما اتخذت معارضتها الدينية والسياسية في آنٍ معاً سمات حركة وطنية (J.- L. Triau, 1991).

وفي الوقت نفسه الذي كانت الدول الأوروبية الاستعمارية تتقاسم فيه القارة الأفريقية، أنشأت كل منها تنظيماً سياسياً وإدارياً يسمح لها بفرض سيطرتها على البلدان المحتلة حديثاً.

ثانياً- العلاقات بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها

ثُبت تقسيم القارة الأفريقية الحديث بتشكيل إدارات استعمارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة الاستعمارية التي تتلقى منها التوجيهات.

١ - الدوائر الحكومية المركزية

تطورت العلاقات بين البلدان المستعمَرة في أفريقيا ودولها المستعمِرة في إطار الإمبراطوريات الاستعمارية التي تجاوزت إطار هذه القارة. تتبع

إدارة هذه الإمبراطورية، في كل دولة استعمارية، إلى إدارة خاصة: وزارة المستعمرات في بريطانيا العظمى، ووزارة المستعمرات في ألمانيا، التي خلفت في العام ١٩٠٧ دائرة مختصة في وزارة الخارجية. وفي بلجيكا، أنشئت وزارة المستعمرات لتطبيق صك ١٩٠٨ الذي حول دولة الكونغو المستقلة إلى دولة الكونغو البلجيكي. وكانت حالة فرنسا أكثر تعقيداً لأن المستعمرات تتبع أجهزة عديدة وفقاً لطبيعتها: وزارة الشؤون الخارجية بالنسبة إلى محميتي المغرب وتونس، ووزارة المستعمرات المنظمة في العام ١٨٩٤، والتي خلفت الأمانة العامة للمستعمرات القديمة، لكي تدير شؤون المستعمرات بحصر المعنى، ووزارة الداخلية بالنسبة إلى الجزائر. وفي كل وزارة توجد دائرة أو قسم مختص بالشؤون الأفريقية. في فرنسا، كان لبعض مدراء الشؤون الأفريقية دور حاسم في اتخاذ القرارات مثل لويس بانجي، حاكم سابق لساحل العاج (١٨٩٣)، الذي شغل وظيفة مدير الشؤون الأفريقية ما بين ١٨٩٧- ١٩٠٧.

وفي المستوى القانوني، حكم العلاقات بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها البند القانوني الذي فُرضت بموجبه السيطرة على المستعمرة، مثلاً معاهدة حماية أو قانون ضم عن طريق الغزو. وفي المستوى العملي، اختلفت الأنظمة الممنوحة لكل عنصر من عناصر الإمبراطورية وفقاً للسياسة العامة للدولة المستعمِرة. ما نجم عنه العديد من الأوضاع التي يمكن للمرء أن يضع تصنيفاً لها في بداية القرن العشرين.

٢ - المحميات: محافظة وهمية على السيادات السابقة

في نظام الحماية، حافظت الدولة الاستعمارية قانونياً على السيادة السابقة، لكنها استولت على السلطة، وبشكل مباشر إلى حد ما، على حق الإدارة. في أساس المحمية وجد، عملياً، الحفاظ النظري على سلطة العاهل

المحلي الذي كان يملك ولا يحكم. واحتفظت الإدارة بالجهاز الإداري السابق ومؤسساته، لكن الدولة الاستعمارية أمنّت الرقابة في أعلى مستوى بوساطة موظف كبير (سمي "مقيماً" في بلد تحميه فرنسا، [ومفوضاً سامياً في بلد تحميه بريطانيا، المُعرب]) الذي ينقل أيضاً تعليمات بلده إلى العاهل المحلي. كما احتفظت الدولة الحامية أيضاً بالتمثيل الدبلوماسي وشؤون الدفاع عن "محميتها".

بالنسبة إلى فرنسا كان النموذج الأصلي لنظام الحماية هو نظام الحماية الفرنسية على تونس (١٨٨١- ١٨٨٣). بعد ذلك أُستخدم النظام عن طيب خاطر، لكن لكي يغطي عملياً أوضاعاً متعددة، وفقاً للسياق الوطني أو الدولي. هكذا، على عكس تونس، حيث وجب التخلي إلى بلدان أجنبية عن سيادة امتيازات فرنسا، فإن الحماية التي فرضتها على المغرب في العام ١٩١٢، سمحت لإسبانيا بالحفاظ على أراضيها الحبيسة (تطوان مثلاً). إضافة إلى ذلك استطاعت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على ولايتهما القضائية. وبعد أن عينت فرنسا ليوتي مقيماً في المغرب بتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩١٢، أجبر السلطان الحاكم على التنازل عن العرش وعين مكانه مولاي يوسف. وخلال السنوات اللاحقة، فرضت الحكومة الفرنسية إدارة مباشرة بتولي فرنسيين رئاسة الموظفين المحليين، مما أدى إلى تفريغ الحماية من مضمونها (D. Rivet, 1988).

أطلق اللورد ميلنر (وزير المستعمرات ما بين ١٩٠٨- ١٩٢٠) على النظام الذي فرضته بريطانيا العظمى في مصر اسم "حماية أمر واقع مقنعة". عملياً لم يكن بإمكان بريطانيا ضم مصر صراحة، لأنها لا تزال تحت التبعية الاسمية للإمبراطورية العثمانية، حليفة بريطانيا. وكان "القنصل الانجليزي والوزير فوق العادة" يتمتع فيها، بحكم القانون، بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها قناصل الدول الأخرى، لكن في الواقع، كان يمارس السلطة السيادية بتقديم

"النصائح" إلى الخديوي الذي يجب عليه حتماً العمل بها. فقد وصف اللورد كرومر، الذي تولى هذا المنصب في مصر ما بين ١٨٨٣- ١٩٠٧، دوره على النحو التالي: "تُستلهم طرائقي في الحكم من تفحص كل حالة على حدة. أحياناً كنت أحث المصريين المتمردين لكي أدفعهم على دروب التقدم. وفي ظروف أخرى وجب علي أن أُسمع شاباً مصرياً متفرنساً أن عقائد نظام جمهوري متطرف غير قابلة للتطبيق على المجتمع المصري في عصرنا [...]. غالباً ما آوي إلى قوقعتي الدبلوماسية، وأظهر مجرد نظير للقناصل العامين للدول الأخرى. لكن أحياناً أيضاً أتقدم على الجميع بصفتي ممثل الملك الذي يعامل جنود مصر بقسوة".

والواقع أن وجود الجنود، بوصفهم "زائرين"، وفقاً لتعبير ميلنر، ضمن تطبيق التعليمات البريطانية. يعين الخديوي دائماً وزراءه، لكن كان يتم تعيين موظفين انجليز في كل وزارة وتدار عملياً من قبل "مستشار عام" انجليزي. لم يحمل دستور العام ١٩١٣ الجديد، ثم الحماية (١٩١٤) سوى تغييرات طفيفة على تكوين الأجهزة التشريعية التي كان دورها بالأحرى استشارياً. وتجلى الغموض في العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بكل معانيه في الحكم الثنائي الذي مارسه البلدان في السودان اعتباراً من العام ١٨٩٩. الأولى مارست السلطة الفعلية فيه بوساطة الحاكم العام والمدراء وكبار الضباط البريطانيين. أما المصريون الذين يشغلون المراتب العسكرية والإدارية العليا، فقد كانوا يشغلون مركزاً وسيطاً بالمقارنة مع السودانيين. إضافة إلى ذلك، كانت الميزانية العامة المصرية تغطي لوحدها العجز الدائم في ميزانية السودان حتى عشية الحرب العالمية الأولى (R. Olivier et A. Atmore, 1970). وبرغم تسمية الحكم في السودان حكماً "مصرياً- سودانياً"، فإن الحكم الثنائي كان عملياً غير عادل ويكرس سيطرة البريطانيين.

وفي أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، جرى تطبيق العديد من معاهدات الحماية المذكورة أعلاه بصيغ مختلفة. ففي نيجيريا، مثلاً، نرى أن محمية أنهار الزيت التي كانت تديرها وزارة الخارجية، انتقلت تبعيتها إلى وزارة المستعمرات التي لم تعد تحترم وضعها كبلد أجنبي. وفي الشمال، لوغارد (الذي حصل على لقب لورد في العام ١٩٢٩) أول حاكم لنيجيريا الشمالية (١٩٠٠- ١٩٠٦)، طبق سياسة حماية استخدمت الحكام المحليين وبنيات المجتمعات القديمة، وواظب على تطبيقها عندما أصبح حاكماً عاماً لنيجيريا في العام ١٩١٢. غير أن هذا النظام الذي ارتبط باسمه شكل نهج حكم داخلي في المستعمرة، "اللوغاردية"، ولم يغير علاقاتها مع الدولة المستعمِرة التي احتفظت بسلطة القرار.

وفي أغلب المستعمرات الفرنسية، تطور الأمر إلى إدارة مباشرة بالضم غير المشروط (في مدغشقر، مثلاً، في العام ١٨٩٥- ١٨٩٦). وحتى عندما حوفظ على وهم الحماية بوجود مقيم فرنسي (لقب حمله مثلاً المدير الفرنسي لدائرة بورتونوفو التي كانت مملكة مدمجة في مستعمرة الداهومي وتوابعها)، لم يحظَ هذا الأخير بصلاحيات ولا بسلطات مختلفة عن باقي المدراء الآخرين في المستعمرة. لقد فُرِّغت المحميات من مضمونها وعُدت مستعمرات ثم جرى إلغاؤها في اتحاد المستعمرات الفرنسية في أفريقية الغربية(•) بموجب القرار الصادر في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٤.

(•) أُسس هذا الاتحاد على مراحل ما بين ١٨٩٥- ١٩٠٤. وفي العام ١٩٠٤ أصبح يتكون من ست مستعمرات هي السنغال وغينيا الفرنسية والداهومي وأعالي السنغال- نيجر و"محمية بلاد المور" / موريتانيا لاحقاً. وبقي هذا حاله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وغداة هذه الحرب أعيد تنظيمه وأصبح يضم ثماني مستعمرات هي السنغال، غينيا الفرنسية، الداهومي، السودان الفرنسي، ساحل العاج، النيجر، فولتا العليا، موريتانيا. واستبدل بالجماعة الفرنسية في العام ١٩٥٨. لمزيد من المعلومات انظر:

Joseph- Roger de Benoist, *La balkanisation de l'Afrique Occidentale Française*, Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar- Abidjan-Lomé 1979. المُعرب.

٣- **المستعمرات: تبعية مؤكدة**

أ- **المستعمرات الممنوحة Les colonies concédées**

في بداية القرن العشرين، فقدت أهميتها المستعمرات التي منحتها الدول الاستعماريةؤ قبل بضعة عقود إلى شركات خاصة. هذا النظام، الذي استخدمته جميع الدول الاستعمارية بدرجات متفاوتة باء بالفشل. فمعظم الشركات ذات الامتياز تخلت عملياً عن احتكارها إلى دولها الاستعمارية، مفضلة رؤية هذه الدول تتحمل مسؤولية نفقات بناء البنى التحتية باهظة الكلفة (C. Coquery-Vidrovitch, 1972). لقد أصبحت معظم المستعمرات القديمة المتنازل عنها إذن مستعمرات "عادية" تابعة تبعية كاملة للعواصم الاستعمارية. واختفى ما بقي من هذه الشركات، مثل شركة موزامبيق، في بداية الحرب العالمية الثانية.

ب- **المستعمرات الخاضعة للحكم الاستعماري المباشر**

تباين التنظيم الاستعماري وفقاً للدول الاستعمارية. لكن كان جميع مسؤولي الحكومات المحلية، الذين يحملون ألقاباً مختلفة حسب البلدان، من كبار موظفي هذه الدول، فهي التي تسميهم وتحدد صلاحياتهم، وينفذون قراراتها. فقد عينت الحكومة البريطانية على رأس كل مستعمرة من مستعمراتها الأفريقية "حاكماً عاماً"، وهو على علاقة مباشرة مع وزارة المستعمرات. أما المستعمرات البرتغالية، التي أعيد تنظيمها في العام ١٩٠٧ بالنسبة إلى موزامبيق، والعام ١٩١٣ بالنسبة إلى انغولا، فقد كان يتولى إدارة كل منها "حاكم" يتمتع بسلطات واسعة في مستوى الإدارة المحلية وسياسة "الأهالي". وفي الكونغو البلجيكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً/ المُعرب)، كُلف حاكم عام بتطبيق القرارات التي تتخذ في العاصمة الاستعمارية.

من جانبها، جمعت فرنسا مستعمراتها في أفريقيا السوداء في اتحادين: اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (AOF) الذي أنشئ في العام

١٨٩٥، وأعيد تنظيمه في العام ١٩٠٤، واتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية الفرنسية (AEF) الذي أُسس في العام ١٩١٠. وكانت بنياتهما التراتبيَّة متماثلة: على رأس كل اتحاد "حاكم عام" (يقيم على التوالي في دكار وبرازافيل)، يشكل وسيطاً بين وزارة المستعمرات ومختلف مكونات الاتحاد، تحكمهما قرارات عامة تنشر في الجريدة الرسمية للاتحاد، ويصدر الحاكم العام مراسيم وقوانين اتخذت في عاصمة الدولة الاستعمارية. ويساعد الحاكم العام مجلس حكومي يتمتع بصلاحية استشارية، ويتكون من مسؤولين عن مصالح وأقسام إدارية في الاتحاد، وحكام من كل مستعمرة، وممثلين عن الشركات التجارية وبعض الأعيان المحليين المعينين بموجب قرار عام (ثم منتخبين باقتراع محدود بدءاً من العام ١٩٢٥). ويتصرف بميزانية خاصة باتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية التي تغذيها، اعتباراً من العام ١٩٠٥، الرسوم الجمركية والضرائب الاستهلاكية القادمة من مستعمرات الاتحاد. ويتولى الحكم في كل مستعمرة من هذه المستعمرات ملازم- حاكم (يدعى عادة حاكم المستعمرة قبل أن يحصل على هذا اللقب رسمياً في العام ١٩٣٧)، وهو مسؤول عن الحكومة المحلية المكونة من دوائر مختلفة: "الشؤون السياسية"، "الشؤون الاقتصادية"، "الجمارك"، "الصحة"، "البيطرة"، الخ... وهو يرأس مجلس إدارة المستعمرة، الذي يتخذ، نظرياً على الأقل، القرارات المحلية وتنشر في الجريدة الرسمية للمستعمرة، لأن هذه القرارات تصدر عملياً عن سلطة وحيدة، طبقاً لتوجيهات الحاكم العام. وتقسم كل مستعمرة إدارياً إلى دوائر أو "قطاعات cercles" يرأس كل منها إداري يدعى "حاكم قطاع commandant de cercle" حتى عندما يكون مدنياً - وهو ما كانت الحالة الأكثر انتشاراً في هذه الحقبة - بسبب وظائفه القيادية. ويجوز أن يكون تحت إمرته مساعدون مسؤولون عن الفروع عندما تكون القطاعات واسعة بشكل خاص. وجميعهم موظفون فرنسيون. وتمارس على الجميع

رقابة دورية، كل خمس سنوات تقريباً، تقوم بها هيئة التفتيش العامة للمستعمرات التي تتبع للوزير حصراً، وأعضاؤها مفتشون عموميون، يختارهم زملاؤهم؛ ويتمتعون بصلاحيات واسعة جداً في مستوى التحقيق.

كان لجمع المستعمرات الفرنسية في أفريقيا السوداء داخل اتحادين نتائج جسيمة على وجود كل مستعمرة من المستعمرات الأعضاء فيهما. فقد وجب على كل مستعمرة تحويل رصيد الرسوم الجمركية إلى الميزانية الفيدرالية، ولا تسترد منها إلا قسماً بصيغة معونة، متغيرة من العام إلى آخر، ويكون تقسيمها وفقاً للسياسة العامة التي تقررها العاصمة الفرنسية بناء على اقتراح الحاكم العام تحت عنوان ضرورة التضامن بين مستعمرات الاتحاد. إضافة إلى ذلك، كانت تخصص مبالغ كبيرة من أجل تسيير الحكومة العامة، والاستثمارات في بناء الصروح العامة وتحديث العاصمتين الفيدراليتين. هكذا بخلاف المستعمرات الأجنبية التي كانت ميزانياتها تتغذى بمجموع إيرادات بلدانها الخاصة بها، وجب على المستعمرات الفرنسية زيادة ضرائبها المباشرة لتخفيف المبلغ المقتطع من إيراداتها الجمركية. وفي كل مرة، تخفض الحكومتان العامتان، بل تلغي الإعانة إلى مستعمرات مجموعتيهما، وجب على هذه الأخيرة زيادة ضرائبها المباشرة. والحال أن هذا التنظيم قد بقي، مع تعديلات تفصيلية، حتى العام ١٩٥٦.

٤ - الجزائر حالة خاصة

في بداية القرن العشرين، أدى تطور العلاقات بين فرنسا والجزائر إلى وجود وضع خاص لها. فالجزائر، التي كانت تتبع وزارة الداخلية كانت في الواقع مقسمة إدارياً إلى ثلاث محافظات ترسل نواباً يمثلونها في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، لكن كان لها مؤسسات خاصة بها تميزها عن المحافظات الفرنسية: حاكم، و"مفوضيات مالية". وقد حُددت سلطات الحاكم

بموجب قرار صادر في العام ١٨٩٦. ويساعده مجلس حكومي مكون من كبار الموظفين، ومجلس أعلى يدخل إليه مندوبون عن المستشارين العموميين؛ ونذكر من بين الحكام العامين المتعاقبين: كامبون (١٨٩١- ١٨٩٧)، وجونار (١٩٠٠- ١٩٠١ و ١٩٠٣- ١٩١١) الملقب بـــ "القنصل الكبير".

وبموجب القانون الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٠، لم تعد الجزائر تُعَدُّ "مجرد امتداد لفرنسا" لأنها أصبحت بدءاً من ذلك التاريخ تحظى بشخصية مدنية، واستقلال الميزانية باستثناء المصروفات العسكرية، وبعض النفقات المدنية وضمانات لصالح السكة الحديدية (Ch.-A. Ageron, 1990) و"المفوضيات المالية"، المحدثة في العام ١٨٩٨، التي تمتعت في بداية الأمر بصلاحية استشارية بخصوص الضريبة، تمتعت بحق التصويت على الميزانية الخاصة بالجزائر التي تعدها الحكومة. وشكلت مجلساً وحيداً، مقسماً إلى فروع يمثل كل منها "مصالح مختلفة" (٢٤ مندوباً عن المستوطنين، أي ٨ مندوبين عن كل محافظة، و٢٤ مندوباً عن دافعي الضرائب الفرنسيين من غير المستوطنين، و٢١ ممثلاً عن "الأهالي المسلمين"، أي ١٥ عن العرب و٦ عن القبائل) والذين كانوا يتداولون بشكل منفصل. كانت الاختلافات عن الوطن الأم ملموسة حتى فيما يتعلق بالجسم الانتخابي "للمفوضيات المالية" المستثنى منه ما يزيد عن نصف المواطنين الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية. والواقع أن هذا النظام هدف إلى استبعاد الجزائريين الحاصلين على الجنسية حديثاً لصالح الفرنسيين من أصول فرنسية (J. Ganiage, 1966). أما فيما يتعلق بالممثلين المسلمين، فقد كان انتخابهم يتم بالاقتراع المحدود جداً أو يعينهم الحاكم العام وفقاً لبلداتهم الأصلية. ويجدد كل ثلاث سنوات نصف عدد أعضاء المجلس المعينين لست سنوات.

وتكون مجلس الحكومة الأعلى، الذي تمت إعادة تنظيمه في العام ١٨٩٨، من٥٩ عضواً بدءاً من العام ١٩٠١، منهم ٢٨ عضواً إدارياً (كبار شخصيات مدنية وعسكرية، وموظفين من الأهالي)، و٣١ عضواً منتخباً (١٥

مستشاراً عاماً و١٦ مندوباً مالياً منهم ٤ من المسلمين). ورغم تمتعه بصلاحية مجلس أعلى، فقد كان له دور لا يذكر مقارنة مع دور الحاكم العام والمفوضيات.

هكذا رغم استخدام مصطلحات إدارية متماثلة، فإن تنظيم الجزائر اختلف عن تنظيم الوطن الأم، وعن تنظيم المستعمرات الفرنسية الأخرى.

٥ - اتحاد أفريقية الجنوبية: دومينيون من الإمبراطورية البريطانية

بعد انتصارها على دول البوير، شجعت بريطانيا العظمى التقارب بين بلدان أفريقية الجنوبية. فقد سبق إنشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي الجنوبي في العام ١٩٠٦ تأسيس الاتحاد التشريعي الأفريقي الجنوبي في العام ١٩١٠ والاتحاد الأفريقي الجنوبي الذي يتمتع بالاستقلال الذاتي. وضم هذا الاتحاد مقاطعة الكاب، والناتال والترنسفال وأورانج التي تحتفظ بحكوماتها الخاصة بها. وفي المقابل، أُنشئت هيئات مشتركة عملت للاتحاد كله: برلمان مقره الكاب، وحكومة مسؤولة، يرأسها رئيس وزراء، مقرها بريتوريا. وكما في دول الدومينيون الأخرى من الإمبراطورية البريطانية لم تتدخل بريطانيا العظمى بشؤون الاتحاد الداخلية، لكنها احتفظت بالشؤون الخارجية، دون التشاور مع "الأمم الأخوة". غير أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى تطور مفهوم الإمبراطورية.

ثالثاً - البلدان المستقلة عشية الحرب العالمية الأولى

نحو العام ١٩١٤، لم يبق سوى دولتان مستقلتان في القارة الأفريقية، استطاعتا الحفاظ على سيادتهما في سياقين مختلفين لكن باستخدام طرائق مماثلة لطرائق المستعمرين الأوروبيين في تعيين حدودهما وتوسيع نفوذهما.

١ - ليبيريا

في العام ١٨١٦، تأسست ليبيريا على يد جمعية إنسانية خيرية من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تشجيع إعادة الرقيق القدامى المحررين إلى

وطنهم أفريقيا، وتوسعت وأصبحت في العام ١٨٤٧ جمهورية مستقلة لها دستور مماثل لدستور الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكنها رفضت منح الحقوق السياسية للبيض فيها. ووسع الأمريكيون الليبيريون، المكونون من نحو ٢٠ ألف شخص، بلدهم على حساب سكان الداخل المقدر عددهم بنحو مليون نسمة. وكما فعل الأوروبيون، قام الليبيريون بحملات استكشافية هدفها فرض معاهدات "حماية"، وبتدخلات في الحروب المحلية مقابل امتيازات إقليمية ، وبحروب غزو بمساعدة قوات مزودة بأسلحة حديثة (ولا سيما ضد الكرو في العام ١٩١٥ و ١٩٣٠)، وكان رسم حدود بلدهم مع المستعمرات المجاورة موضوع اتفاقات مع فرنسا وبريطانيا العظمى. وأُنجزت هذه العملية في أواخر القرن التاسع عشر.

٢ - الحبشة (أثيوبيا)

تثير الحبشة إعجاباً حقيقياً في الغرب بسبب أصولها الأسطورية التي تعود إلى ابن ملكة سبأ والملك سليمان. إضافة إلى ذلك، كانت تُعَدُّ "قلعة" المسيحية وسط شعوب أرواحية أو مسلمة، إذن بمثابة دولة "متحضرة" في نظر أوروبيي القرن التاسع عشر. وطد النجاشي (الإمبراطور) تيودور الثاني (١٨٥٥- ١٨٦٧) أركان إمبراطوريته بالاعتماد على الكنيسة المسيحية وجيش مُحدَّث. وتابع صنيعه خلفاؤه، ولاسيما يوهانس ثم منيليك الثاني. وقد ارتقى هذا الأخير العرش في العام ١٨٨٩. وكان يحكم حتى ذلك الوقت في شوا، وعزز قوة مملكته العسكرية بالتزود بأسلحة حديثة مقابل العاج عن طريق إيطاليين وفرنسيين كانوا يمارسون تجارة مربحة، شارك فيها مثلاً ارتور رامبو. وبعد أن أصبح سيد الإمبراطورية، شرع منيليك الثاني في تثبيت حدوده مع اريتريا الإيطالية ووقع معاهدة أوشيالي Ucciali (٢ أيار/ مايو ١٨٨٩)، التي استخدمتها إيطاليا لاحقاً حجة في محاولة لفرض "حماية" عليها بعد إعلام الدول الأوروبية بها في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، وفقاً لصك برلين (١٨٨٥). وبخلاف نص المعاهدة الأمهري، تضمن النص

الإيطالي، في الواقع، بنداً تقوم الدبلوماسية الإيطالية بموجبه بدور الوسيط في العلاقات الخارجية الحبشية. لقد رفض منيليك الثاني، المتوج في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، قبول هذه الحماية التي سبق للدول الأوروبية أن عدتها أمراً واقعاً. وأعد العدة إذن للحرب، بتكثيف تسليح جيشه في الوقت نفسه الذي وسع فيه بلده. ثم نقض المعاهدة في ١٢ شباط/ فبراير ١٨٩٣. وأضحت الحرب وشيكة الوقوع. وبدأت في شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٩٥، وتواصلت حتى انتصار عدوة، حيث هزم القوات الإيطالية، التي كانت تضم اريتريين أيضاً، في الأول من شهر آذار/ مارس ١٨٩٦، هذا الانتصار الذي ترك أثراً في أوروبا. وكرَّس سلام أديس أبابا (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٦) استقلال الحبشة، وتبعته مفاوضات دبلوماسية مع الدول الاستعمارية الأخرى لتحديد حدودها في الإقليم: فرنسا وبريطانيا العظمى، ومصر. ونظم العلاقات مع إيطاليا بموجب معاهدات العام ١٨٩٧ و١٩٠٨ التي رسمت الحدود بين الحبشة وارتيريا، وكذلك الأمر مع الصومال. وبعد أن استمد النجاشي القوة من علو مكانته، واصل سياسته التوسعية، وأسهم بهذا الشكل في "العراك" وبإعادة تقسيم أفريقيا.

- الحصيلة: خارطة أفريقيا

عشية الحرب العالمية الأولى أصبحت حدود أفريقيا المعاصرة ثابتة باستثناء بعض التعديلات الطفيفة التي ستنجم عن هذه الحرب (راجع خارطة رقم ٣). سيطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وحدهما على ثلثي القارة الأفريقية تقريباً. لكن مستعمراتهما لم تكن متماثلة. امتلكت فرنسا أرضاً شاسعة، قطعة واحدة تقع ما بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، تشكل فيها البلدان الأجنبية أراضي حبيسة. لكن قسماً كبيراً من هذه الإمبراطورية الأفريقية الواسعة كان غير منتج وخالياً من السكان. في المقابل، حصلت بريطانيا العظمى على مستعمرات أكثر كثافة سكانية، وفائدتها الاقتصادية واعدة، مما دفع

اللورد سالسبري إلى التصريح في مجلس العموم البريطاني، بعد مفاوضات العام ١٨٩٠: "إن البلدان المتروكة لفرنسا هي أرض فقيرة، فقيرة جداً. يستطيع الديك الغالي الذي يحب نبش الأرض استخدام أشواكه فيها. أما نحن، فقد بقي الإقليم الخصب لنا" (وردت في: J.Ganiage, 1964).

في جميع البلدان الاستعمارية، حافظت أوساط القادة بعناية على الافتخار الاستعماري بامتلاك إمبراطورية، ورُسخ هذا الافتخار في أذهان شعوبها منذ نعومة أظفارها. هكذا بُرر التقسيم، لصالح البلدان الأقوى، باقتسام أقسام "شاغرة" من العالم عموماً، ومن القارة الأفريقية خصوصاً.



الفصل الثاني

شعوب أفريقية مستعبدة

كانت أهم نتيجة من نتائج تقسيم القارة الأفريقية الاستعماري هي إعادة توزيع السكان داخل وحدات سياسية جديدة. وأدى توزيع شعب واحد بين عدة بلدان إلى تمزيق وحدته الثقافية، وتطور كل فرع منه في إطارات مختلفة، تبعاً لمختلف الدول الاستعمارية التي أصبحت تحكمه. وعلى النقيض، جرى جمع سكان من أصول مختلفة في مستعمرة واحدة، غالباً مصطنعة، دون أن يؤخذ في الحسبان ماضيهم وما يمكن أن يوجد بينهم من عداوات متجذرة. وأرغمت إجراءات قمعية المتمردين على الخضوع. منذ ذلك الوقت، أصبحت المجتمعات مجبرة على التكيف مع المعطيات الجديدة لكي تنقذ نفسها.

أولاً- النظام الاستعماري

١ - مكانة الشعوب المستعمرة

أ – النظريات

كانت العلاقات بين الحكومات الاستعمارية والشعوب المستعمَرة موضوع العديد من الحوارات. نظرياً، عرفت ثلاثة أنظمة، ولم تكن المواطنة تمنح إلا فردياً وبالقطارة.

(١)- الاستعباد، الذي يتطابق مع استبدادية مستنيرة، فقد عُدَّ أبناء المستعمرات "رعايا" لا يشاركون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم. وتعطي الدولة الاستعمارية تعليماتها، ويسهر موظفوها على تطبيقها.

(٢)- الإدماج. ويرى في المستعمرات محافظات تابعة للدولة الاستعمارية. يجب إذن، في المطلق، معاملة أبناء المستعمرات معاملة مماثلة لأبناء هذه الدولة. تقوم هذه الأيديولوجية، التي دافع عنها بالأحرى فرنسيون وبرتغاليون، على اليقين، من جهة، بأن حضارة الدولة الاستعمارية هي الأفضل، ومن جهة أخرى، على مبدأ المساواة بين جميع المخلوقات البشرية الذي يُقدَّر أنهم قادرون على الولوج إلى هذه الثقافة المثالية بعد فترة من النضج. ويكاد هذا النظام لا يأخذ بالحسبان العادات والتقاليد المحلية، لأنها آيلة إلى الزوال في نهاية الارتقاء.

(٣)- المشاركة. وتنادي هذه النظرية باحتفاظ أبناء المستعمرات بمؤسساتهم التقليدية، وبمشاركتهم في عمل الحكومة الاستعمارية بوساطة السلطات التقليدية. هذا المفهوم، الذي طوره الانجليز بخاصة، يجد أسسه، من جهة، في تفوق الحضارة الانجلوسكسونية، ومن جهة أخرى، في عدم قدرة أبناء المستعمرات على الولوج إليها.

والواقع أن التمايزات لم تكن أبداً بهذه الدقة، لاسيما أن السياسات الاستعمارية كانت تتطور وفقاً للوضع الداخلي لمختلف الدول الاستعمارية. ففي فرنسا، مثلاً، يوصى بالإدماج والمشاركة بالتناوب. والواقع أنه لم يكن الإدماج ولا المشاركة يطبقا بكليتهما المطلقة ويمكن للمرء أن يجد في كل مكان حالات من الاستعباد.

ب - ممارسات ظالمة

على الرغم من الاختلافات المرتبطة بتصوّر كل دولة استعمارية، كان اشتراك الأفارقة في اتخاذ القرارات معدوماً عملياً. وفي أفضل الأحوال، كان

لهم دور استشاري محدود في الدوائر المحلية بوساطة شخصيات معينة، ولم تكن تلك هي الحالة في المستعمرات الألمانية والبلجيكية والبرتغالية. داخل أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، كانت الجزائر تحظى بتنظيم خاص بها. فإنشاء المفوضيات المالية نص على تمثيل غير عادل لأبناء المستعمرة فيها، لم يكن لهم، كما سبق أن رأينا، سوى دور استشاري. وفي العام ١٩٠٨، في إطار "سياسة المشاركة"، التي بدأ تطبيقها قبل سبع سنوات، منح قرار انتخابي نحو ٥ آلاف ناخب مسلم حق انتخاب ستة مستشارين عموميين لتمثيل سكان يقرب عددهم من ٦ ملايين نسمة. ولم تكن تتمتع أية من المستعمرات الفرنسية الأخرى بمثل هذا الحق. وكان حاكم المستعمرة يختار اثنين من الأعيان ليشاركا في مجلس إدارة المستعمرة. وغالباً ما تعلق الأمر بتاجرين محليين نادراً ما أسمعا صوتهما في هذا المجلس المكون بخاصة من موظفين وتجار يمثلون عموماً الشركات التجارية الكبرى. وكان الاستثناء الوحيد من هذا النظام هو الوضع الخاص الذي حظي به سكان البلدات الأربع من السنغال (روفيسك، سان لوي، جزيرة غورية، دكار/ المُعرب)، أقدم الممتلكات الفرنسية التي كانت تتمتع بحق انتخاب نائب عنها يمثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) في باريس، وحظيت بمجلس عام، ومستشاري مجلس بلدي منتخبين. وقد استخدمها أولئك الذين يطالبون بحصة أكثر فاعلية للأفارقة في حكم المستعمرات نموذجاً.

أما في المستعمرات البريطانية، فإن الحكم غير المباشر الذي طبقه فريدريك لوغارد في أوغندا ثم في شمال نيجيريا قبل أن يعرض النظرية المتصلة به في كتاب بعنوان *الانتداب الثنائي في أفريقيا الاستوائية البريطانية* (١٩٢٢)، وضع أسساً لنموذج إداري مختلف عن النموذج الفرنسي، لكنه لم يمنح لمزيد من الزعماء "التقليديين" حق المشاركة في اتخاذ القرار. فالبلدان البريطانية، المقسمة إلى "مستعمرات" وسكانها "رعايا"، و"محميات" وسكانها

"محميون"، كان على رأسها مجلس تشريعي يجيز، منذ بداية القرن العشرين، قبول عضوين أفريقيين معينين في نيجيريا وساحل الذهب ومن ثم يحصلان على راتب. وفي سيراليون، كان الكريول، بدءاً من العام ١٨٦٣، يمثلون في هذا المجلس بالشروط نفسها بشخصيات لا تخشى معارضة السياسة الحكومية علانية، وعبَّرت عن مطالب مجتمعها، لكن لم يكن فيه أعضاء أفارقة آخرون قبل العام ١٩١٣، كما كانت الحالة نفسها أيضاً في غامبيا (M. Crowder, 1984). وفي المقابل، في بلدان أفريقية الشرقية، لم يترك المستوطنون البيض أي مكان لممثلين عن السكان المحليين.

إذن تكمن الاختلافات بين طرائق الإدارتين الفرنسية والبريطانية في منح السلطات "التقليدية" سلطات تنفيذية: وهذا ما عبر عنه ميشيل كراودر، لم يكن الفرنسيون يفعلون ذلك إلا عندما لم يكن بإمكانهم عمل أي شيء آخر، في حين أن البريطانيين جعلوا منه نظاماً. ضمن هذه الشروط، لم يكن لموظفي العواصم الاستعمارية الدور نفسه ولا الصلاحيات نفسها في علاقاتهم مع السكان المحليين: هدف الفرنسيون إلى الحضور الكلاني، وشكلوا نواقل أساسية للتحولات في المجتمعات المعنية، في حين أن الانجليز عملوا عن طيب خاطر على الحفاظ على هذه المجتمعات بعيدة عن التغييرات والتحديثات التي أرادتها الإدارات التقانية والحكومة المركزية (1984, pp. 233- 235).

٢- التأطير الاستعماري

قامت الدول الاستعمارية بالتنظيم الداخلي في كل مستعمرة كلما تقدمت في احتلالها. ووفر لها إنشاء إدارة محلية، بين أشياء أخرى، التصرف بإيراداتها الخاصة، التي حصَّلتها من السكان الذين سبق إخضاعهم، لاستخدامها في التوسع داخل البلد بأقل النفقات. وما أنشئ من بنى إدارية في هذه الظروف جرى استكماله تدريجياً، وطرأ عليه قليل من التغييرات إبان العصر الاستعماري، بل أكثر، فهي لا تزال قائمة في بعض البلدان حتى

الوقت الحاضر. وحضت إرادة تأطير السكان المستعمرين على التدخل في جميع الصعد.

أ- تأطير إداري تراتبي

جاء التقسيم الإداري استجابة لاهتمامات متماثلة لجميع الدول الاستعمارية التي أقامت بنيات متراتبة تتيح لها الرقابة بسهولة على المجتمعات والأشخاص. وتعلقت الاختلافات بالعلاقات بين كل بلد مستعمَر وعاصمة الدولة الاستعمارية التي يتبع لها (مع وجود اتحادين في أفريقيا السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية كما رأينا في الفصل السابق) أكثر مما تعلقت بتنظيمها الداخلي. وأُطلقت أسماء مختلفة على الدائرة الإدارية القاعدية والإداري المسؤول عنها، لكنها تستجيب لمعايير مشتركة فهي "مقاطعات districts" في الممتلكات البريطانية، وفي الكونغو البلجيكي، "معتمديات intendances" مقسمة هي نفسها إلى "مقاطعات concelhos" في أفريقيا البرتغالية، و"دوائر أو قطاعات cercles" يمكن أن يقسم أوسعها إلى "شعب subdivisions" في المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، و"مناطق" مقسمة إلى "أقاليم" في المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، و"مديريات" في مدغشقر. وكانت سلطة المدراء الإداريين فيها تستند إلى وجود قوات حفظ النظام: ميليشيات، أو خفر دوائر، أو رجال شرطة حسب الحالات.

أما في أفريقية الشمالية، فقد تم الاحتفاظ بالتنظيم الإداري السابق في المحميات. وفي المقابل، مثلت الجزائر حالة خاصة بتقسيمها إلى ثلاث محافظات. يخضع الأهالي لسلطة عمدة (مختار) في البلدات البالغ عددها ٢٦١ بلدة كاملة الصلاحية حيث كان الأوروبيون يشكلون قسماً مهماً من السكان ويخضعون للقانون البلدي الصادر في العام ١٨٨٤ الساري المفعول في الوطن الأم: كان المواطنون الفرنسيون ينتخبون المستشارين والعمد؛

وينتخب المسلمون عدداً من المستشارين على ألا يتجاوز عددهم ربع عدد نظرائهم من الأوروبيين، ويستثنون من انتخاب العمدة الذي يجب أن يكون مواطناً فرنسياً حتماً. وفي الأماكن الأخرى، في البلدات المختلطة كان يتولى المسؤوليات مدير مدني، يساعده قضاة مسلمون أو باش آغا في علاقاته المباشرة مع السكان.

ب - تأطير قضائي تعسفي

فرض الاستعمار نمطين من العدالة: أحدهما خاص بالأوروبيين ومن في حكمهم، يقوم على قانون البلد الاستعماري، والثاني يخضع له الأفارقة تحكمه قواعد خاصة تأخذ إلى حد ما بالحسبان تقاليدهم وأعرافهم الخاصة بهم. ففي مستعمراتهم في أفريقية الغربية، ترك البريطانيون العدالة للزعماء الأفارقة الذين يطبقون القوانين التقليدية. أما الألمان، من جهتهم، فقد وضعوا نظاماً هجيناً على غرار نظام التوغو: يفصل الزعماء الأفارقة في الجرائم التي تصل عقوبتها حتى ٥٠ ماركاً، بل حتى ١٠٠ مارك إذا كانوا زعماء من المرتبة العليا؛ وينظر المدير محاطاً بمعاونين أفريقيين في الجرائم التي تصل عقوبتها حتى ٣٠٠ مارك أو ستة أشهر سجن، ويمكن لحاكم المستعمرة أن يعاقب بعقوبة السجن مع وضع الأصفاد الحديدية أو بعقوبة الموت.

وأدى قيام الفرنسيين بإعادة تنظيم القضاء في أفريقيا السوداء ومدغشقر إلى حرمان الزعماء الأفارقة من سلطتهم القضائية الجنائية، ولم يترك لهم سوى دور بسيط يتعلق بالأمور المدنية. ونادراً ما كان يترأس أفريقي ما سمي بالمحاكم "الأهلية"، وفي هذه الحالة لا يتعلق الأمر بالضرورة بزعيم أفريقي فعلي، وإنما غالباً بأحد الأعيان تختاره الإدارة. أما بالنسبة إلى القضايا الجنائية، فقد أُنشئ جهاز تراتبي: "محكمة بدائية" يرأسها مدير إداري يساعده معاونان أفريقيان، ويأتي فوقها "محكمة جنائية" يرأسها مدير الدائرة يحيط به

معاونان أوروبيان ومعاونان أفريقيان. وفي المغرب الأقصى، سرعان ما قام ليوتي بإصلاح المؤسسات القضائية التقليدية: استمر القضاة المحليون cadis في فصل القضايا العقارية والمتعلقة بالأحوال الشخصية (الأهلية)، إلا أن إنشاء وزارة عدل شريفية في العام ١٩١٢ عدّل الإجراءات في الميادين الأخرى. وامتدت سلطة هذه الوزارة لتطال القضاة الذين تقلص عددهم، وتحددت صلاحيتهم. وأنشئت محكمة استئناف في الرباط لاحقاً (١٩٢١).

نظرياً، احتفظ الرعايا الأفارقة بقانونهم التقليدي، لكنه عُدِّل بقانون الأهالي، الذي كان عملياً المستند الرئيس بالنسبة إلى الجهاز القضائي الفرنسي. في الجزائر، سُنَّ قانون الأهالي (١٨٨١) ليحفظ للمدراء المدنيين السلطات القمعية الاستثنائية، التي كان الحكام العسكريون يحظون بها سابقاً لقمع السكان المتمردين. هكذا تمتع مديرو البلدات المختلطة بإذن "مؤقت" لمدة سبع سنوات لكن جُدد دورياً حتى العام ١٩٢٧، يمنحهم حق معاقبة الأفارقة بقسوة دون حكم محكمة ولا رقابة فعلية. ومُنحت السلطة التأديبية نفسها لقضاة الصلح في البلدات كاملة الصلاحية، دون حق الاستئناف حتى العام ١٩١٤. كان الأهالي إذن يخضعون لعقوبات خاصة تتعلق بسلسلة "المخالفات الخاصة بالأهالي" التي خُفض عددها من ٤١ مخالفة في العام ١٨٨١ إلى ٢١ مخالفة في العام ١٨٩٠، والحاصل أنهم كانوا يخضعون لرقابة وثيقة لأنهم لا يستطيعون الانتقال إلى خارج دوائرهم إلا برخصة مرور. إذن، رغم التصريحات، لم يكن هناك إدماج، وإنما استعباد حقيقي. اُستخدمت سياسة الإدماج لإزالة السمات المميزة للمجتمع الأهلي وليس من أجل منح حقوق مماثلة لحقوق أبناء الدولة الاستعمارية (Ch.-R. Ageron, 1990). أما في الشؤون المدنية، فيقوم قضاة محليون بالحكم على الأهالي وفقاً لتقاليدهم في كل ما يتعلق بالأمور التي لا يحكمها القانون الفرنسي. غير أن سلسلة من القوانين (١٨٨٢، ١٨٨٦، ١٨٩٠) قلصت صلاحيات هؤلاء

القضاة لصالح قضاة الصلح الفرنسيين الذين يطبقون القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية في آن واحد. وكان القضاة الفرنسيين يتولون العدالة القمعية. وفي العام ١٩٠١، بدأ العمل بسياسة أهلية جديدة، سياسة "مشاركة تبجل "ارتقاء المسلمين داخل حضارتهم الخاصة بهم" (وردت في: Ch.- R. Ageron, 1990). وتم إنشاء نمطين من المحاكم الخاصة بالمسلمين الذين لا يستطيعون الاستئناف إلا بكثير من الصعوبات: من جهة، المحاكم القمعية برئاسة قضاة صلح، تفصل في الجنح التأديبية، ومن جهة أخرى، محاكم جنائية في كل دائرة تقوم بدور محكمة الجنايات. وعشية الحرب العالمية الأولى، جرى إصلاح تعلق بتوسيع إمكانات الاستئناف.

أما في المستعمرات الفرنسية الأخرى في أفريقيا، فقد تم استخدام نظام الجزائر القضائي نموذجاً مع بعض التباينات. لم يكن قانون الأهالي موحداً ومقنناً، لكنه منح المدراء الإداريين في كل مكان صلاحية واسعة جداً في ميدان العدالة: فبإمكانهم الفصل دون استئناف بالجنح الصغيرة والحكم بعقوبات تصل إلى السجن لمدة ١٥ يوماً وغرامة مالية مقدارها ١٠٠ فرنك. ووجدت تطبيقات مماثلة في الكونغو البلجيكي، حيث نص قرار بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٩١٠ على إمكانية حظر الإقامة على "كل فرد من الأهالي يهدد بسلوكه الهدوء العام".

وكانت العقوبات السارية المطبقة هي دفع غرامات مالية وعقوبات السجن. وكان البرتغاليون والألمان يستخدمون العقوبات الجسدية بشكل قانوني. وكذلك الأمر في التوغو، حيث غالباً ما كانت تطبق عقوبة الجلد، وأحياناً بناء على طلب أوروبيين يلجؤون إلى السلطات العامة لمعاقبة مستخدم متمرد. وقد قُنن استخدام عقوبة الجلد إثر إصلاحات ديرنبرغ في العام ١٩٠٧، لكن التعسف لم يختفِ: ففي العام ١٩١٣، طالبت عريضة حررها توغوليون السلطات بإدخال استخدام القوانين في الممارسة القضائية (M. Crowder, 1984).

ج – إجراءات محدودة للتأطير الاجتماعي

اختلفت مفاهيم المستعمرين، بل تعارضت حول طريقة فرض وجهات النظر الغربية في مستوى التعليم والصحة.

(١)- دور الإرساليات الدينية الطليعي

نشرت الإرساليات الدينية القيم الثقافية الأوروبية أحياناً قبل تقاسم أفريقيا، وبالتنافس الحثيث ليس فقط بين كاثوليك وبروتستانت، بل أيضاً بين إرساليات تتبع الدين نفسه. ولم تكن أهداف السلطات العامة مماثلة لأهداف السلطات الدينية التي تطمح في المقام الأول إلى التنصير. هكذا فإن إرسالية بريم Brême، ومقرها في ساحل العبيد، حيث فتحت ٤٠ مدرسة في المستعمرات البريطانية و ١٤٠ مدرسة في المستعمرات الألمانية، أرادت "إنشاء كنيسة تبشيرية في الإيوي، في بلد الإيوي، وبلغة الإيوي" (Schlunk وردت في: Tualki, 1980, p. 102). لكن نادراً ما اختلفت الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الغرض، مما تطلب تعاوناً لا غنى عنه بين الإدارة الاستعمارية والسلطات الدينية. وضَّح غوستاف ويرنيك (١٨٣٤- ١٩١٠)، وهو منظر إرسالي ألماني مهم، الوضع جزئياً حين كتب في بداية القرن العشرين يقول: "أدخلت الأنظمة الاستعمارية في حساباتها نشر المسيحية لكي تعزز، بمساعدة الإرسالية التبشيرية، سيطرتها هي وتزيد مردود مستعمراتها" (وردت في المرجع السابق، ص٨٨)؛ والحالة هذه، وعلى أمل أن يحظى المبشرون بدعم الحكومات الأوروبية، غالباً ما "أدخلوا في حساباتهم" انتصار الاستعمار. في الواقع، احتفظوا بشبه احتكار للتعليم والعون الطبي في المستعمرات البرتغالية وفي الكونغو البلجيكي. أما في المستعمرات البريطانية والألمانية، فقد تصرف المبشرون بالتوازي مع القطاع العام تحت رقابة الحكومة غالباً. وفي المقابل، في أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، واجه المبشرون منافسة حثيثة من القطاع العام الذي كان سريع التطور.

(٢)- التعليـــم

تبنت الحكومات الاستعمارية سلوكيات مختلفة تجاه المسلمين الذين يذهب أبناؤهم إلى المدارس القرآنية وتجاه الأفارقة الآخرين الذين لا يعرفون أو لا يفهمون الطرائق التعليمية المدمجة في الحياة الاجتماعية (طبقات عمرية، دورة تأهيل لبلوغ سن الرجولة). لقد عدَّوا المدرسة أداة جوهرية لغزو السكان أخلاقياً. ومنذ البداية، أثار هذا المفهوم مسألة لغة التعليم. فنادى أنصار الإدماج باستخدام لغة الدولة الاستعمارية. هكذا في المدارس الفرنسية، كانت اللغة الفرنسية اللغة الوحيدة الرسمية، والوحيدة التي تعلمها المدارس وتستخدم الكتب المدرسية المستخدمة في فرنسا. وفي الجزائر، بدأت سياسة فرنَسة "غريزية" (Ch.- R. Ageron, 1990) بدراسة لغوية خاصة لأسماء المواقع الجغرافية المحلية بهدف استبدالها بأسماء فرنسية، في حين أدى إخراج القيد المدني، الصادر في العام ١٨٨٢، إلى تدوين ألقاب عائلية جديدة للجزائريين. ويمكن رؤية وقائع مشابهة في مستعمرات فرنسية أخرى مع تنوع كبير في الأوضاع. في التوغو حيث كانت مدارس إرسالية بريم تستخدم في التعليم اللغة المحلية واللغة الانجليزية لغة أجنبية، أجبرها الألمان على استبدالها باللغة الألمانية تطبيقاً لتوصية le Kolonariat الصادرة في العام ١٨٩٧. وقد أثار هذا الإجراء استياء قسمٍ من سكان مدينة لومي بسبب علاقاتهم المتواصلة مع ساحل الذهب. وعلى النقيض، غالباً ما دافع المبشرون عن التعليم باللغة المحلية. فعلى أولئك ، مثل بوتكامر، المفوض السامي في التوغو، الذين اعترضوا قائلين أن بعض اللغات، مثل لغة الإيوي، هي لغات بالغة البدائية لكي تلبي متطلبات الترجمة، أجاب زاهن Zahn، مفتش إرسالية بريم، إن كل لغة "بإمكانها التعبير عن الحقيقة الإلهية" (وردت في: J. Tualki, p. 92). والواقع أن جميع اللغات المحلية بدت لهم قابلة لنشر المسيحية بين السكان عن طريق الأطفال.

كان بعض خصوم التعليم بلغة أوروبية يخشون أيضاً أن يحظى الأفارقة بتعليم واسع جداً يسمح لهم بمعرفة عدة لغات، في حين أن معظم الأوروبيين لا يتكلمون سوى لغة واحدة. لقد طرحت هذه الملاحظة مسألة أهداف التعليم، ومن ثم مسألة آماد التنظيم المدرسي. إلى أي مدى يمكن للأفارقة متابعة دراستهم؟ اتفقت أغلبية المستعمرين على واقع أن على المدرسة إعداد مساعدين ليكونوا كوادر ثانوية "مأمورة". يكفي إذن إعطاءهم المعلومات الضرورية للقيام بهذه المهمات المستقبلية. إذن تركزت الجهود في المقام الأول على التعليم الابتدائي: فقد ارتفع عدد التلاميذ بانتظام في المدارس العامة و/ أو الخاصة مع اختلال مهم بين أعداد الذكور والإناث. هكذا في انغولا، في العام ١٩٠٨، فتحت أبرشيات كاثوليكية ٦٩ مدرسة للبنين و ١٨ مدرسة للبنات، بلغ عدد تلاميذها الكلي ١٩٠٠ تلميذ، في حين بلغ عدد المدارس في موزامبيق، في العام ١٩٠٩، ٤٨ مدرسة للذكور و١٨ مدرسة للإناث، تستقبل جميعها ١٢٠٠ تلميذ. وفي التوغو، استقبلت الإرسالية الميثودية (الويسلية) في مدارسها عشية الحرب العالمية الأولى ٤٢٩ فتى و٨٠ فتاة، وإرسالية بريم التي ارتفع أعداد تلاميذها بسرعة منذ بداية القرن العشرين لتصل إلى نحو ٨٠٠٠ تلميذ في العام ١٩١٠، لم تكن تعلم سوى بضع مئات من البنات، والأمر نفسه ينطبق على الكاثوليك الذين تبع عدد تلاميذهم منحنياً صاعداً تجاوز قليلاً البروتستانت مع ٨٤٦٣ تلميذاً في العام ١٩١٣. وفي تونس، كان عدد البنات أقل سبع مرات من عدد البنين في العام ١٩١٣، رغم ارتفاع عدد التلاميذ في التعليم الخاص. ففي العام ١٩٠٠، بلغ عددهم ١٣٦٠٧ تلميذ في المدارس العامة، و٣٦٠٩ تلميذ في المدارس الخاصة؛ وفي العام ١٩١٣: ٣٦٥١٦ تلميذاً في المدارس العامة، و٦٢٧٨ تلميذاً في المدارس الخاصة؛ و ٨٠٠٠ تلميذاً في المدارس الإيطالية.

عشية الحرب العالمية الأولى، كان يوجد في كل مستعمرة مدارس ابتدائية. لكن الإحصائيات المتوافرة غير كاملة، وليس بالإمكان وضع جدول كامل بأعداد تلاميذ المدارس، ولا توزيعهم الجغرافي ولا حسب الجنس. لكن يمكن التأكيد أن نسب دخول الأطفال إلى المدرسة كانت ضعيفة جداُ. هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، في العام ١٩٠٩، وجد ١٩٠ مدرسة ابتدائية استقبلت ١٠ آلاف تلميذ (D. Bouch, 1975). ومثال الجزائر ذو مغزى أيضاً (Ch.- R. Ageron, 1990; J. Thobie, 1990): ففي العام ١٨٩٠، بلغ عدد التلاميذ ١٠ آلاف تلميذ، ما يعدل ٩ر١% من الأطفال الذين كانوا في سن الدخول إلى المدرسة؛ وفي العام ١٩٠٨: ٣٣٣٩٧ تلميذاً، ما يعدل ٣ر٤%؛ وفي العام ١٩١٤: ٤٧٢٦٣ تلميذاً، ما يعدل ٥ر٥%، منهم ٨٠٠٠ تلميذ يتلقون تعليماً أوروبياً.

أما التعليم الابتدائي الحلقة الثانية والتعليم الثانوي، المنتشران في المدن التي يسكنها أوروبيون، فقد التحقت بهما أقلية متواضعة من الأفارقة، في ظروف بالغة التعقيد. لقد كان تطورهما أقل تقدماً في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا منه في المستعمرات البريطانية التي تحظى على الأقل بمدرسة واحدة في الغرب الأفريقي، مدرسة بو مثلاً (١٩٠٥) أو *كاتسينا كوليج* في نيجيريا الشمالية. هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، لم يكن يوجد سوى دار معلمين وحيدة أسست في العام ١٩٠٤، اتخذت اسم وليم بونتي في العام ١٩١٢: مقرها السنغال، تستقبل طلاباً من بلدان الاتحاد كلها، أعدت المعلمين الأفارقة الأوائل. وفي المقابل، حظيت بلدان المغرب العربي بمدارس من جميع المستويات بسبب عدد تلاميذ المستوطنين المرتفع: في الجزائر مثلاً، وجدت ٣ مدارس ثانوية ونحو ٦ مؤسسات تعليمية خاصة ومعهدان للشابات، ومدرستان ثانويتان، بالإضافة إلى مدرسة تابعة لاتحاد التعليم. وبلغ عدد التلاميذ المسلمين الذين يتعلمون فيها وسطياً ٨٤ طالباً في

المرحلة الثانوية سنوياً قبل العام ١٩٠٠، و لم يرتفع إلى ١٥٠ طالباً إلا نحو العام ١٩١٤ (J. Ganiage, 1966). أما المستعمرات الأخرى، فقد شهدت قليلاً من الانجازات في هذا المجال: ففي انغولا، مثلاً، أسس *المجلس الأمريكي للإرساليات الأجنبية* دارين للمعلمين الأفارقة: معهد كوري *للشباب* في العام ١٩١٤، ومدرسة مينز *للفتيات* في العام ١٩١٦،هدفهما الإعداد للعمل مع تدريب عملي. وفي اتحاد أفريقية الجنوبية، كانت الإرساليات التبشيرية، التي تدعمها الحكومة إلى حد ما، تنشر التعليم الثانوي. وغالباً ما كان مستوى المؤسسات التعليمية ضعيفاً مع بعض الاستثناءات مثل مؤسسة *لافدال* في سيسكي التي أنشأتها الكنيسة الحرة الاسكتلندية، أو *موريجا* في باسوتولاند. يتخرج منها مستخدمون ومدرسون ورجال كهنوت أيضاً (L. Thompson, 1990).

وبقي التعليم العالي محدوداً جداً. ففي أفريقيا الغربية كلها، لم يكن يوجد سوى جامعتين، *فرح باي كوليج* في سيراليون، تحظى بدستور جامعي وأُلحقت بجامعة دورهام في العام ١٨٧٦، و*ليبيريا كوليج* في منروفيا، التي أُنشئت في العام ١٨٦٤. وكان الوضع مختلفاً في البلدان التي كان عدد المستوطنين فيها كبيراً. ففي الجزائر حيث يستقبل التعليم العالي طلاباً من أصل أوروبي بخاصة، منحت كلية الجزائر المسلمين، حتى العام ١٩١٤، ٣٤ شهادة ثانوية و١٢ إجازة جامعية (Ch.-R. Ageron, 1990). وفي اتحاد أفريقية الجنوبية، أسست الإرساليات التبشيرية جامعات خاصة بالسود والملونين: فمثلاً أسس *المجلس الأمريكي للإرساليات التبشيرية* جامعة ناتال، وبخاصة أسست إرساليات ميثودية وانغليكانية واسكوتلندية بمساعدة الحكومة كوليج *أهالي أفريقية الجنوبية*، في فورت هير (سيسكي) العام ١٩١٦ وهي من أعلى مستوى. وكانت فقط أقلية بسيطة جداً تذهب إلى عواصم الدول الأوروبية على نفقة أهلهم عموماً، وأحياناً إلى الولايات المتحدة الأمريكية: ففي التوغو مثلاً جرى تأهيل ٢٠ شاباً إيوي فقط في ألمانيا منذ بداية استعمارها حتى العام ١٩١٤ (J. Tualki, 1980).

(٣)- الصحة

غالباً ما احتفظت الإرساليات التبشيرية بدور مهم في مستوى الصحة، حتى إبان العصر الاستعماري حين أنشئت دوائر صحية متخصصة في معظم المستعمرات. كان هدف المؤسسات الصحية الأولى العناية بالأوروبيين، لكن التنمية الاستعمارية تطلبت وجود يد عاملة سليمة صحياً، ما تطلب توفير بنى تحتية صحية مناسبة. فحتى الحرب العالمية الأولى، كانت المدن والمناطق الساحلية الأفضل تجهيزاً بها. هكذا كانت تونس، في العام ١٩١٠، تمتلك أربعة مستشفيات ومعهد باستور، لكن الداخل التونسي لم يحظَ إلا ببعض العيادات والمستوصفات. وفي المملكة المغربية، لم يكن يوجد سوى مستشفى واحدة في طنجة في العام ١٩٠٠، وعيادات ومستوصفات قائمة، بدءاً من العام ١٩٠٥، في الموانئ المفتوحة للأوروبيين وفي بعض المراكز في شرق المغرب؛ وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٢، أنشأ ليوتي الإسعاف الطبي الأهلي مع ٤٠ طبيباً، وأكمل هذه الهيئات بتنظيم مصلحة الصحة والإسعاف (أيار/ مايو ١٩١٣). فقد قدَّر ليوتي أن الطبيب أثناء جولاته في الداخل هو "عنصر تغلغل وجذب، وبسط للأمان" (وردت في: J. Ganiage, 1966, p. 110). وفي المستعمرات في أفريقيا السوداء، انتشرت المساعدة الطبية المجانية ببطء، في البداية داخل العواصم ثم في مراكز الدوائر وبالسمات نفسها: مستشفيات ومستوصفات في التجمعات السكنية الكبيرة؛ وعيادات في المراكز الصغيرة التي كانت تستقبل مراراً إلى حد ما زيارات الأطباء. وتُعَدُّ تجهيزات الكونغو البلجيكي متفوقة على تجهيزات البلدان المدارية الأخرى مع طبيب أوروبي واحد لكل ٢٠ ألف نسمة، وطبيب أفريقي مساعد لكل ٣٠٠٠ نسمة.

غالباً ما لعبت الأوبئة دوراً محفزاً للبحث العلمي. هكذا في اوغندا، ناضل مستشفى كمبالا، الذي أنشأته الجمعية الإرسالية المسيحية في العام

١٨٩٧، نضالاً نشطاً ضد مرض النوم الذي أودى بحياة آلاف الأشخاص في أفريقية الشرقية كلها في منعطف القرن العشرين. فقد اكتشف السير ديفيد بروس ناقل هذا المرض، وأنتج الطبيب الألماني كوخ علاجاً له. وفي كل مكان، اتخذت الحكومات إجراءات صحية صارمة للحيلولة دون انتشار الأوبئة، وبخاصة الحمى الصفراء التي تؤدي إلى ضحايا بشكل دوري: حجر صحي، حظر تنقل، إلخ... (S. Boutron, 1972). إضافة إلى ذلك، نُظمت حملات تلقيح ضد مرض الجدري. ومع ذلك لم تؤدِ هذه الإجراءات إلا إلى نتائج محدودة لأنها لم تطل سوى عدد محدود من الأشخاص، نظراً لنقص الإمكانيات. واستفاد منها سكان المدن أكثر مما استفاد منها السكان الآخرون، ولاسيما سكان الأحياء الفاخرة التي استفادت فضلاً عن ذلك من إجراءات التطهير. لكن وباء الحمى الصفراء، مثل الوباء الذي شهدته السنغال في العام ١٩٠٠، قضى على ٢٧٠ ضحية بين الأوروبيين، نظراً لأن أعداد الآخرين غير معروفة. زد على ذلك أن وباء الطاعون ظهر في الساحل الغربي، وطال دكار في العام ١٩١٤. ووجب الانتظار حتى فترة ما بين الحربين لكي يصبح النضال ضد بعض الأمراض المستوطنة أكثر منهجية.

٣ - العلاقات بين المستعمِرين والمستعمَرين

غالباً ما استخدمت كلمة "مستوطن"، حتى من قبل المختصين، للإشارة تجاوزاً إلى كل شخص أوروبي يقيم في مستعمرة، دون أن يؤخذ في الحسبان بواعثه ونمط حياته. ونحن نفضل الاحتفاظ بهذا الاصطلاح لأولئك الذين يذهبون إلى بلد ما دون التفكير بالعودة منه، بهدف الإقامة فيه، وأن يصبحوا من أبنائه. وفي المقابل، ندعو "مستعمِرين" أولئك الذين يشاركون في حياة المستعمرة بشكل مؤقت، أياً كان عددهم وفترة إقامتهم ونشاطاتهم. بهذا المعنى، كان عدد المستوطنين مرتفعاً قليلاً نسبياً مقارنة مع مجمل عدد سكان

القارة الأفريقية (أقل من ٥ر٢% عشية الحرب العالمية الأولى، وفقاً لحساباتنا). لكن هناك تباينات إقليمية مهمة.

أ- بلدان فيها أقلية عالية من المستوطنين: انتصار الميز العنصري

في الجزائر واتحاد أفريقية الجنوبية، شكل المستوطنون أقلية مهمة مقارنة مع مجموع السكان في كل منهما. وطمعوا في المحافظة على السيطرة على البلد وعلى الفوائد المادية والأخلاقية التي يمكنهم الحصول عليها لصالحهم وحدهم. ولكن الوسائل لتحقيق هذه الأهداف اختلفت من أقصى القارة إلى أقصاها الآخر.

(١)- الميز القانوني: أفريقية الجنوبية

أقدم الأوروبيون في أفريقية الجنوبية على تصنيف سكانها في عدة فئات صلبة، حيث تميزوا في آن معاً عن السود والملونين والهنود. وقد وجدت في آن معاً العديد من الفواصل بينها، في مستوى الجنس، بين البيض وغير البيض، وفي مستوى الإثني، بين البيض أنفسهم وبين غير البيض.

تفصل اختلافات كثيرة بين البيض المقيمين منذ أمد طويل والمهاجرين الجدد. الأوائل، ينحدرون من مستوطنين هولنديين في غالبيتهم، يُدعون بوير ولاحقاً أفريكانر، يتمتعون بهوية وثقافة خاصة بهم تعبر عن نفسها بوجود لغة، وانتماءات مسيحية خاصة بهم، ومعايير اجتماعية خاصة بهم أيضاً. لكن، رغم أن غالبيتهم من أبناء الريف، فهم لا يشكلون مجموعة متجانسة. وتوجد تباينات قوية بين أولئك الذين يملكون ممتلكات رابحة مثل زراع الكرمة في الكاب أو مربّي المواشي في الترانسفال وأورانج، والبيض الفقراء، الذين تأثر قسم كبير منهم بالهجرة الريفية لأنهم لا يملكون كمية كافية من الأرض للاضطلاع بنموهم الديموغرافي. كان الأفريكانر يشكلون نحو ٦٠% من السكان البيض، ومع ذلك غالباً ما استبعدوا، بل احتقروا من قبل أبناء المدن بريطانيي الأصل، أصحاب المهن الحرة، رجال الأعمال الناجحين أو

حتى العمال المهرة. ويتميز هؤلاء الأخيرون أيضاً عن المهاجرين الأحدث عهداً الذين جذبهم الذهب والألماس وكان الكثيرون منهم فقراء، وأميين وبلا مهارة (تخصص). رغم هذه التباينات، كان الانجليزي والهولندي في مستعمرة الكاب يتمتع بمساواة رسمية منذ العام ١٨٨٢ .

وفي بداية القرن العشرين، تباينت نسبة البيض في مختلف المناطق:

توزيع السكان في اتحاد أفريقية الجنوبية في العام ١٩٠١

	عدد السكان الإجمالي (بالملايين)	**نسبة البيض (%)**
مستعمرة الكاب	٥٠٠ر١	٢٥
ترانسفال	٥٠٠ر١	٣٣
مستعمرة ناتال	١٠٠ر١	١٠
أورانج	٣٩٠ر٠	٤٥

المصدر: *in* Deschamps H., Ganiage J., O. Guitard, *L'Afrique au XXe siècle*, Paris, Sirey 1966; L. Thompson, *A History of South Africa,* Yale University Press, 1990.

في العام ١٩١١، غداة تأسيس اتحاد أفريقية الجنوبية، كان البيض البالغ عددهم ٣ر١ مليون يشكلون ٢١% من مجمل السكان الذين يصل عددهم إلى ٦ ملايين، وعدد السود نحو ٤ ملايين (ما يقرب من ٦٧% من مجمل السكان) ويتكونون من شعوب عدة، وعدد "الملونين" ٥٠٠ ألف (٩%)، والهنود ٢٠٠ ألف (٣%).

نما الميز العنصري بين البيض وغير البيض بالتدريج. فحتى نهاية القرن التاسع عشر، عومل السكان الملونون في مستعمرة الكاب معاملة البيض، وكانوا يستطيعون نظرياً ممارسة حقوقهم السياسية، لكن عملياً كرست بنود قانون الانتخاب اللامساواة. فلكي يصبح الفرد ناخباً، يجب عملياً أن

يعرف كتابة اسمه، ومكان إقامته ومهنته، وأن يملك إما عمارة تساوي قيمتها ٧٥ جنيهاً إسترلينياً في الحد الأدنى، أو أن يكون لديه ريع سنوي مقداره ٥٠ جنيهاً. ولكي يكون مُرشحاً، يجب أن يكون لديه ملكية عقارية قيمتها ٢٠ ألف جنيه على الأقل أو ملكية منقولة بقيمة ٤ آلاف جنيه. في الحقيقة، يخفي الانتقاء الاجتماعي تمييزاً عرقياً. فقد صدرت قوانين حماية بالتدريج تحظر الزيجات، والعلاقات الجنسية والمساكنة بين البيض والسود، رغم أن قسماً كبيراً من السود كانوا متنصرين. في الوقت نفسه، خشي البيض الهجرة الآسيوية المتنامية، ولاسيما الرعايا الهنود. فقد كان هؤلاء الأخيرون كثيري العدد في الناتال حيث كانوا بخاصة يعملون في مزارع بعض المناطق الريفية، وشكلوا ما يزيد عن نصف عدد السكان، ومثلوا ٢٣% من سكان دربان في العام ١٩١٠. وصدرت قيود على الهجرة تحمي النواة الأوروبية الأولية.

(٢)- ميز بحكم الأمر الواقع: حالة الجزائر

لا يمكن للمثل الجمهورية أن تقبل بتشريع القوانين العنصرية، لكن في الواقع، كان المستوطنون يعيشون منفصلين عن الجزائريين:

توزيع السكان في الجزائر

السكان	١٩٠١	%	١٩١١	%
الأوروبيون	٥٨٠٥٩٠	(١٢ر٩٧)	٧١٥٠٠٠	(١٤ر١٩)
اليهود	٥٧٥٣٨	(١ر٢٨)	٧٣٠٠٠	(١ر٤٥)
المسلمون	٣٨٤١٢٩٨	(٨٥ر٧٥)	٤٢٥٠٠٠٠	(٨٤ر٣٦)
المجموع	٤٤٧٩٤٢٦	(١٠٠)	٥٠٣٨٠٠٠	(١٠٠)

ملاحظة: لا يشمل عدد سكان الأقاليم الجنوبية.

المصدر: إحصاء العام ١٩٠١ و ١٩١١ .

ما بين العامين ١٩٠١- ١٩١١ ازداد عدد الأوروبيين، ولاسيما عدد الفرنسيين بسبب تطبيق التجنيس المنهجي. وتجمع الأوروبيون بخاصة في السهول الساحلية وفي المدن. وكانت مدينة وهران تتسم بارتفاع كبير في عدد السكان ذوي الأصول الإسبانية، حيث شكل المسلمون أقلية تعدل أقل من ١٥% من السكان. واقتصرت العلاقات بين المستوطنين والأهالي على استخدام الأوائل للأخيرين، وتعلق الأمر بعلاقات بين أرباب عمل وعمال التي غالبا ما ترافقت بسلوكيات عنصرية. إذن وجدت هوة بين الجماعتين اللتين كان لكل منهما أنماطها المعيشية وأعيادها وأحياء إقامتها في المدن.

ب- بلدان مستوطنوها محدودو العدد لكنهم ناشطون

ينطبق هذا التعريف على عدة بلدان، من بينها تونس والمغرب الأقصى وأفريقية الشرقية الألمانية. وتقدم أفريقية الشرقية الانجليزية أحد الأمثلة الأكثر تعبيراً له. أدت دعوة الحكومة البريطانية إلى الاستيطان وما قدمته من تسهيلات للحصول على الأراضي إلى وصول مستوطنين قليلي الثراء، وبخاصة بريطانيين قادمين من أفريقية الجنوبية، ثم من البوير بعد العام ١٩٠٢. وأسهمت دول الدومينيون الأخرى في الاستيطان الأوروبي للمستعمرة، كما أسهم فيه أيضاً مغامرون من أصول متنوعة. وكان هؤلاء المستوطنون، المغرورون في معظمهم بتفوق الرجل الأبيض، يشكلون مجموعة أقلية لكن مصممة بعزم على فرض هيمنتها على الأفارقة الذين قُدر عددهم ما بين ٢٥٠ر٢-٣ مليون في العام ١٩١٢. وكان نموهم الديموغرافي سريعاً. كما كان يوجد عرب غير معروفي العدد في تلك الحقبة، ومعظمهم هجين مع الأفارقة. إضافة إلى ذلك، ازداد عدد الهنود المقيمين منذ أمد بعيد، وبخاصة في ممباسا، بفضل ٦٠٠٠ عامل بقوا فيها من أصل ٣٠ ألف عامل قدموا لبناء سكة حديد اوغندا. وتمثل عمل البيض في الاحتفاظ بأفضل

الأراضي، كما سنرى أدناه، وبفرض سياستهم على سلطات التاج، بفضل مجموعات ضغطهم.

ج- مستعمرات "الاستغلال": ميدان المستعمرين المقيمين

لم تكن السيطرة الاستعمارية أقل شدة في بلد ما لأنه يوجد فيه قليل من المستوطنين أو لا يوجد أحد منهم: فقد عبَّر المستعمرون عن وجودهم بشكل مختلف. كانت المستعمرات المدارية تضم بضع مئات، وفي أقصى حد بضعة آلاف من الأفراد من أصل أوروبي يستخدمون الأفارقة كخدم أو الذين ليس لهم علاقة بهم إلا في العمل حيث كانوا يتولون وظائف المسؤولية.

لكن العلاقات بين الأوروبيين والأفارقة تطورت منذ الغزو وبدايات الإقامة. فالعسكريون كما المدراء المدنيون الذين غالباً ما كانوا من العزب كانت لهم علاقات مع السكان المهزومين اتخذت صيغة أسرى حرب، إذا ما سلم المرء بمقتطف من كتاب *المؤسسة الاستعمارية السيئة* (١٨٨٥): "في كل مرة يتم فيها الاستيلاء على قرية يستلم المحاربون، أوروبيون أو من الأهالي، حصة من الغنائم، تتكون من عدد من الأسرى أو الأسيرات. بهذا الشكل يحصل كل ضابط أوروبي على أسيرين أو ثلاثة أسرى لخدمته وحمل أمتعته، بالإضافة إلى أسيرتين أو ثلاث بإمكان المرء تخمين وظائفهن. تُجمَعُ الأسيرات بالحزم، وكل واحد من الضباط، حسب رتبته وقدمه، بدءاً بالأوروبيين، يختار الخليلة التي تبدو ملائمة لذوقه" (A.- H. Canu ورد في: F. Simonis, 1993).

والواقع، حتى غداة الحرب العالمية الأولى، كان لعدد من المدراء الإداريين عدد من الصاحبات الأفريقيات يطلق عليهن اسم "موسو" في منطقة عكفة نهر النيجر، أو "مدبرات منازل" في مدغشقر. وكان للخلاسيين المولودين من هذه الزيجات (بضعة آلاف في أفريقية الغربية الفرنسية كلها)

مصائر متعددة؛ فإما يحصلون على اعتراف آبائهم بهم أو تأخذهم المجتمعات الأفريقية على عاتقها (A. Tirfort, 1989; F. Simonis, 1993). وفي فترة ما بين الحربين، أصبح المستعمرون المقيمون يجلبون، بمزيد من طيب الخاطر، زوجاتهم معهم، وحصل انقلاب في العقلية بخصوص الخليلات اللاتي لم يعد المرء يجرأ على الجهر بهن في "المجتمع الراقي". إذن شهد المرء تراجع الخلاسة، وهو تطور عرفته أيضاً المستعمرات البرتغالية حيث كان الخلاسيون كثيري العدد في القرن التاسع عشر. وبحسب الحالة، أدى وصول مستوطنين جدد، أو ارتفاع عدد المستعمرين المقيمين، إلى انغلاق كل مجتمع على نفسه، مع شغل أوقات فراغه ونواديه ورابطاته، بل أماكن اصطيافه، كما كان حال الموظفين الانجليز في سيراليون مثلاً.

وفي بداية القرن العشرين، كان هذا التطور قد سبق أن أصبح ملموساً ويندرج في ملامح أحياء المدن: الأحياء الراقية حسنة التهوية وواسعة المنازل تختلف عن المدينة الأفريقية الأكثر كثافة بالسكان. ومع ذلك قد يوجد تفاهم جيد في المستوى الفردي، لكن بالإجمال ولّدت الروح الاستعمارية "هوة عرقية" حقيقية، ولم تفعل الإدارة الاستعمارية أي شيء من أجل ردمها.

ثانياً- الطلبات الاستعمارية

طلبت الحكومات الاستعمارية من السكان مساهمة مالية وتزويدها باليد العاملة في آن معاً، وبأولويات متباينة حسب البلدان.

١ - الضريبة

لم تقدم الدول الاستعمارية الضريبة على أنها جزية، وإنما مساهمة من السكان في تنمية بلدانهم بوساطة ميزانيات محلية. لكن اختلفت المفاهيم بصدد الضريبة. فقد فضلت الحكومة البريطانية فرض ضريبة مرتفعة غير مباشرة على الواردات بحيث يشعر السكان بالضغط بشكل أقل مباشرة، دون أن

يرفضوا لهذا السبب أية ضريبة مباشرة. أما بالنسبة إلى الفرنسيين، فقد تبنوا نمطي الضريبة بالتساوي، ولاسيما في أفريقيا السوداء حيث تغذي حصيلة الواردات ميزانيات مختلفة.

أ- الضريبة غير المباشرة

منذ بداية الاستعمار، فُرضت رسوم جمركية أو ضرائب على الاستهلاك لتغذية الصناديق المالية في كل بلد. وتم منح الأولوية لفرض الضريبة على الواردات بدلاً من فرضها على الصادرات لكي لا يعاقب المستخدمون لها من أبناء البلدان الاستعمارية بزيادة سعر تكلفة المواد الأولية القادمة من المستعمرات. إذن، كان سكان المستعمرات هم الذين يعانون من نتائج النظام الضريبي التي تزيد في المقام الأول سعر المواد الاستهلاكية، ولاسيما المنسوجات والمشروبات الروحية. وكانت هذه الأخيرة هي الأكثر إثقالاً بالرسوم من أية بضاعة أخرى. وقد بررت السلطة الاستعمارية ذلك بمكافحة الإدمان على المشروبات الروحية.

كان فرض الضريبة يتم استناداً إلى التسعيرة الأسبوعية التي تضعها لجان مؤلفة من موظفين وتجار يعينهم حاكم المستعمرة، أو حسب القيمة، أي وفقاً لفواتير الممولين، مضافاً إليها ٢٥% في المستعمرات الفرنسية لكي تدمج في السعر نفقات النقل ومحاولات الغش المحتملة بخفض الأسعار [في الفواتير]، ولم تتوقف الرسوم عن الصعود لتسهم بنسب كبيرة في إيرادات الميزانيات.

أتاح إعادة تنظيم اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (١٩٠٤) تزويد الميزانية العامة بإيرادات جمركية قادمة من كل بلد من بلدان الاتحاد. وطبقت تدابير مماثلة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية منذ تأسيسه (١٩١٠)(•). لقد ذكرنا أعلاه الانتقادات الموجهة لهذه

(•) ويتكون من أربع مستعمرات هي تشاد واوبانغي- شاري (جمهورية أفريقية الوسطى حالياً) والكامرون الفرنسي والغابون.

البنية المركزية التي كانت تحرم بعض المستعمرات من قسم كبير من إيراداتها المحصلة من سكانها، في حين أن بلداناً أخرى يمكنها الاستفادة من مجموع الإيرادات الضريبية التي يدفعها سكانها.

ب- الضرائب المباشرة

في بداية القرن العشرين، وجدت جنباً إلى جنب عدة أنماط من الضريبة المباشرة. فقد حوفظ على بعض أشكال الضرائب السائدة في عصر ما قبل الاستعمار حين يمكن مواءمتها مع النظام الاستعماري، واختفى بعضها، واستبدل بفرض ضريبة أكثر تجانساً. وتقدم الممتلكات الفرنسية مثالاً على هذا التطور وتنوع نتائجه.

في **الجزائر**، لم تكن هناك مساواة في الضريبة بين المسلمين والأوروبيين. فقد خضع المسلمون إلى نظام خاص يتكون من "ضرائب عربية": زكاة عينية على الحبوب (عشر المحصول)، حولت إلى ضريبة ثابتة على الأراضي المزروعة، تراوحت ما بين ٣- ٢٥ فرنك على حرث محرات في يوم واحد (ما يقرب من ١٠ هكتارات) وفقاً لنوعية الأراضي؛ وفُرضت في قسنطينة ضريبة إضافية (hocker) على الأراضي الجماعية (arch)، وضريبة على المواشي (زكاة)؛ أخيراً ضريبة أخرى تحمل اسم لزمة lezma، ضريبة الرأس في بلاد القبائل الكبرى، وضريبة أشجار النخيل في جنوب قسنطينة. وكانت إيرادات هذا النظام المعقد، غير المتساوية بين الأقاليم، ما بين ١٥- ١٨ مليون فرنك سنوياً. يأتي أربعة أخماسها من زراعة الحبوب وتربية المواشي. ولم يُعدَّل هذا النظام إلا في العام ١٩١٩، رغم أنه جرى الحديث عن إصلاح أمام المفوضيات المالية في العام ١٩١٢.

وفي **تونس**، حوفظ في عهد الحماية على الضرائب المباشرة سابقة الوجود. وقد تعلق الأمر بضريبة الرأس (مجبى)، ومن جهة أخرى، بضريبة

ثقيلة على الغلال: الحبوب (عشر المحصول) أو على أشجار التمر والزيتون (كانون Canoun). وفي العام ١٩١٠، خُفضت ضريبة الرأس الثقيلة جداً بمقدار الثلث تقريباً.

وفي المملكة المغربية، قرر السلطان عبد العزيز في بداية القرن العشرين إصلاح النظام الضريبي الذي استبدل جميع الضرائب القرآنية بضريبة وحيدة هي "الترتيب tertib". وعانى تطبيق هذا القرار من سياق الصعوبات التي تعيشها المملكة المغربية. وفي المقابل، فُرضت هذه الضريبة تدريجياً في هذه المملكة منذ غداة فرض الحماية (١٩١٢)، وسرعان ما أصبحت أحد الإيرادات الضريبية الأولى.

وفي مستعمرات أفريقية السوداء، حيث تتباين الأنظمة الضريبية السابقة على العهد الاستعماري من مجتمع إلى آخر، فرض المستعمرون نظاماً ضريبياً متجانساً في كل مستعمرة من مستعمراتهم، لكن تباينت طرائقها بحسب الدول الاستعمارية. ففي المستعمرات الفرنسية، شكلت ضريبة الرأس، الضريبة الشخصية، العنصر الرئيس في النظام الضريبي المباشر. وبعد فرض هذه الضريبة في تواريخ مختلفة في منعطف القرن العشرين، امتدت تدريجياً لتطال جميع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٨ سنوات، ثم عن ١٢ سنة، بنسب محددة في المناطق بحسب ثرائها المفترض، والعائدات المحتملة التي يمكن جمعها من السكان. وعشية الحرب العالمية الأولى، تراوحت ضريبة الرأس ما بين ٥٠ قرشاً في المناطق الداخلية التي تمتلك نظاماً اقتصادياً بسيط النقود، و٥ فرنكات في المدن أو في الأقاليم الزراعية ذات المحاصيل التصديرية. وكانت الإحصائيات ضعيفة الدقة، وغالباً ما تقتصر على التقديرات وفقاً لعدد منازل القرية، أو تستند إلى تصريحات أرباب الأسر المدعوين إلى الساحة العامة من قبل المدراء الإداريين المصحوبين بالحرس المسلح، مما يؤدي إلى ممارسات المواربة من قبل السكان. وكانت تقع على

عاتق رئيس القرية مسؤولية توزيع المبلغ المفروض على كل قرية بشكل تعسفي إلى حد ما استناداً إلى هذه الإحصائيات، وتحصيله مقابل نسبة بسيطة من المبالغ المحصلة.

وعرفت إمبراطوريات استعمارية أخرى الضريبة الشخصية التي شكلت أساس النظام الضريبي الفرنسي. ففي المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية، ترددت وزارة المستعمرات أمداً طويلاً في فرض ضريبة مباشرة بعد الثورات الناجمة عن إحداث ضريبة الكوخ في سيراليون، المعروفة باسم ضريبة حرب على الكوخ (١٨٩٨). لكن في العام ١٩١٤، قرر لوغارد خوض التجربة في ثلاث مناطق من نيجيريا الجنوبية: ابيوكوتا، واويو، وبنين، مما أثار اعتراضات الكثير من السكان المعنيين بها. هكذا، لم يحصل نشر هذا النوع من الضريبة في فترة ما بين الحربين العالميتين. وفي المقابل، جرى تطبيقها في وقت أبكر في أفريقية الشرقية البريطانية حيث كان أفارقة كينيا يدفعون ضريبة الكوخ، ثم ضريبة الرأس بدءاً من العام ١٩٠٣. كما وجب على سكان المستعمرات الأفريقية البرتغالية دفع ضريبة الكوخ التي أُحدثت أولاً في انغولا العام ١٩٠٧.

تضاف إلى الضريبة الشخصية ضرائب أخرى متعددة، متنوعة وفقاً للمستعمرات يأتي الأساسي منها من التجارة: ضريبة المهنة، وتراخيص حق بيع المشروبات الروحية، وضرائب على الانتقال والبائعين الجوالين والقوافل التجارية، الخ...

ج- ثقل الضرائب

في العام ١٩١٤، وفقاً لمفتش عام للمستعمرات الفرنسية، بلغ مجموع الضرائب التي كان يدفعها كل فرد ٤٥ر١٠ فرنكاً عن تجارة خارجية قيمتها ٤٧ر١٠ فرنكاً في الداهومي، في حين أن المبلغين كانا على التوالي ١٣ فرنكاً و ٣٤ فرنكاً في مدغشقر. والواقع أن الضريبة كانت ترخي بثقلها على

كاهل السكان بأشكال متباينة، فهي تساوي نظرياً أجر يومين أو ثلاثة أيام عمل لعامل ماهر، و ٥ أيام لحمال، و ١٢ أو ١٣ يوماً لعامل أعمال الردم. أما بالنسبة إلى المزارعين الذين شكلوا أغلبية ساحقة من مجموع السكان، فتصل إلى تسعيرة ٢ كغ من نوى الكولا في غينيا، وما يقرب من ١٠ كغ زيت نخيل في ساحل خليج غينيا وفي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، وما يزيد عن تسعيرة ٢٠ كغ من الفول السوداني في السنغال أو في السودان الفرنسي. عملياً، مثلت هذه الضريبة مبلغاً أكبر بكثير، لأن فرض الضريبة غالباً ما كان على عشيرة أو عائلة: وجب إذن إيجاد موارد مالية متزايدة من أجل دفع مجموع الأنصبة. في الجزائر كان العبء المتوسط نحو ١٠ فرنكات على الفرد المسلم، وأقل بكثير من الفرد الأوروبي (٧٧ فرنكاً). لكن إذا ما أخذنا بالحسبان التفاوت الأقصى في الموارد، فإن الثاني كان يدفع أقل قليلاً من الأول لأنه رغم التقدير "المتفائل" لثروة الجزائر، فهي لا تمنح سوى ٣٧% للمسلمين. بإمكان المرء إذن استنتاج أنه يوجد استغلال ضريبي حقيقي لصغار دافعي الضرائب (Ch.- R. Ageron, 1990, p. 661).

٢ - العمل

منذ بداية الغزو، احتاجت الدول الاستعمارية إلى اليد العاملة، ولاسيما من أجل العتالة والقيام بأعمال التجهيزات. وعملياً كانت العتالة البشرية وسيلة النقل الأساسية في القسم الأعظم من أفريقيا ما بين المدارية. هكذا كان الطلب على اليد العاملة مرتفعاً سواء أكان ذلك من جانب الإدارة أو من جانب المنشآت الخاصة، وبقي كذلك حتى العقود الأولى من القرن العشرين. ووجب أيضاً تجنيد اليد العاملة من أجل تنفيذ أعمال البنى التحتية الاقتصادية، وخاصة من أجل بناء السكك الحديدية والطرق. والحالة هذه، لم يكن المزارعون، الذين شكلوا القسم الأعظم من السكان، على استعداد لترك قراهم

من أجل الذهاب للعمل حمالين بأجر بسيط أو حتى عمال بأجر شهري. لذلك لجأت الحكومات الاستعمارية إلى طرائق متنوعة للحصول على الرجال الذين كانت بحاجة إليهم.

أ- الاتفاق مع السلطات التقليدية

عندما استطاعت الإدارة الاستعمارية ذلك، كلفت الحكام أو الزعماء المحليين بجمع اليد العاملة التي كانت بحاجة إليها. هكذا كانت الحالة، مثلاً، في الداهومي حيث الأعمال الكبرى من أجل بناء خط السكة الحديدية الرئيس الذي قام به عمال جندوا بهذه الطريقة: في شهر أيار/ مايو ١٩٠٠، جمع ملك آلاده، جي- غلا، ٤٠٠ رجل قاموا بتنظيف طريق السكة الحديدية؛ وتعهد لاحقاً، بموجب عقد، بتنفيذ أعمال قلع الأشجار والاستئصالات والردم اللازمة لقسم السكك الحديدية الذي يجتاز بلده (H. d'Almeida- Topor ,et M. Lakroum, 1989). وعندما كان عقد مثل هذه الاتفاقات مستحيلاً، كُثفت مكافحة العبودية، التي استخدمت أيضاً حجة لتبرير الغزوات الأوروبية والاحتلال، بهدف تحرير اليد العاملة. هكذا أُنشئت في المناطق الداخلية "قرى الحرية" التي سرعان ما ظهر أنها غير عملية (D. Bouche, 1968).

ب- أشكال العمل الإجباري

(١)- الضغط الإداري

غالباً ما حصلت الحكومات الاستعمارية على اليد العاملة التي كانت بحاجة إليها بالإكراه وبأشكال مختلفة، بدءاً من المصادرة حتى إرغام كل قرية أو جماعة على تقديم عدد معين من الرجال. ففي ساحل العاج، مثلاً، وجب على كل قرية تقديم ١٠ أشخاص (Z. Semi- Bi, 1993)، في العام ١٩١٢. عموماً، تم ذلك عن طريق الزعماء التقليديين وتحميلهم مسؤولية

التقصير في تنفيذ التعليمات. لقد بدا موقف هؤلاء الزعماء معقداً. فغالباً ما شددوا الضغط على تابعيهم لجمع العدد المفروض عليهم من الرجال. وأحياناً، تغلبوا على الصعوبات بإرسال أسراهم، كما كانت الحالة بالنسبة إلى الفولانيين في غينيا. صحيح أن بعض هؤلاء العمال استغلوا هذه المناسبة من أجل تحرير أنفسهم (O. Goerg, 1986). وفي حالات أكثر ندرة رفض الزعماء، بدعم من السكان، الاستجابة لطلبات التجنيد، ودفعوا ثمن ذلك عقوبات سجن أو غرامات مالية. وعندما أصبحت المعارضة بالغة الشدة، قامت الإدارة الاستعمارية بتنظيم ما أسمته "نزهات عسكرية" لفرض النظام على المتمردين، والقيام بجمع الرجال بالقوة.

وكان الحمالون والعمال يرغمون على العمل لفترات متباينة. هكذا في الداهومي، بُني الجزء الشرقي من خط السكك الحديدية بيد عاملة قدمتها الدوائر المجاورة كل منها بدورها، وكان من الواجب تأمين الدفعة البديلة شهرياً، لكن عملياً، كان التبديل يتم بعد انقضاء هذه المدة. وكقاعدة عامة، كانت اليد العاملة ملتزمة نظرياً بالعمل لمدة ستة أشهر، وبما أن المسافة إياباً وذهاباً بين مكان الإقامة ومكان العمل تقطع سيراً على الأقدام، فإن هذه المدة كانت تتراوح عملياً ما بين ٥٠ - ٧٠ يوماً. ولم تتحسن هذه الظروف إلا نحو العام ١٩٣٠ بفضل استخدام السيارات لنقل اليد العاملة.

عاب السكان على عمليات التجنيد هذه أنها تنتزع قسماً من اليد العاملة من الأعمال الزراعية، وغالباً في الفترة التي قد يكون من الضروري القيام بها. إضافة إلى ذلك، أثارت شروط العمل السيئة والمعيشة في الورشات أو أثناء التنقلات أمراضاً أو نسبة وفيات أعلى من الحالة العادية. فقد كانت الجراية الغذائية غير كافية عموماً، وتسبب العجز الغذائي ببعض الأمراض، كما كانت الحالة بالنسبة إلى عدد كبير من الوفيات بمرض تري تري[•] في

(•) ينشأ مرض تري تري عن نقص في الفيتامين ب/ المُعرب.

ساحل العاج حتى العام ١٩٠٧ تاريخ تحسين الجراية الغذائية جزئياً. إضافة إلى ذلك، انتشرت الأوبئة في الورشات بسرعة أكبر منها في الأماكن الأخرى.

(٢) - أعمال السخرة

طبقت الدول الاستعمارية نظام أعمال السخرة الذي كانت تنفذه في بلدانها. وكانت تستخدم هذا النظام في المقام الأول لصيانة الطرق المؤدية إلى القرى. وأدى القيام بهذه الأعمال إلى العديد من تجاوزات السلطة، ولاسيما من قبل المدراء الإداريين الذين يعملون على بناء هذه الطرق بأموال ضئيلة، باستخدام المكلفين بأعمال السخرة بشكل شبه مجاني. وحظي سكان المدن الكبرى بإمكانية شراء هذه الأعمال. وبهذه الوسيلة تطورت تدريجياً ضريبة جديدة أُضيفت إلى الضريبة الشخصية (ضريبة الرأس). ففي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، شرَّع قرار صادر عن الحاكم العام بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٩١٣ نظام أعمال السخرة وحدد عدد الأيام المطلوبة والشروط المحتملة لمنح جراية غذائية، وثمن شراء هذه الضريبة في المدينة.

ج- عمل "إجباري" وعمل "حــر"

في القسم الأكبر من أفريقيا ما بين المدارية، لم يتعلق العمل الحر في الواقع إلا بالعمال المهرة. وهم قليلو العدد، ويملكون مؤهلات أتاحت لهم اختيار أماكن تشغيلهم ومنحهم رواتب كبيرة. وفي المقابل، لم تكن الغالبية العظمى من اليد العاملة تمتلك أي مؤهل. وغالباً لا يقوم العمال بعمل مأجور إلا تحت ضغط الاحتياجات- لا بل تحت الضغط الإداري، ولفترة محدودة من الزمن، يعودون بعدها إلى قراهم بعد انتهاء مدة عقودهم. لذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخدام شتى الوسائل لدفع السكان لتزويدها بالعمال في إطار عمل ليس له من "الحر" سوى الاسم.

(١) – شروط "العمل الطوعي"

في المستعمرات التي كان السكان فيها قليلي العدد ولا يمكنهم تقديم اليد العاملة اللازمة كلها، تمت الاستعانة بـــ "متطوعين" أجانب، كان يتم تجنيدهم أحياناً وفقاً لطرائق العمل الإجباري. هكذا بُني خط سكة حديد لاغوس، في مستعمرة نيجيريا البريطانية، بمشاركة عمال أجانب، مثلاً، عمال داهوميين. وفي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، استعانت الإدارة، عند اللزوم، بعمال مستعمرات أخرى من الاتحاد للعمل في السنغال وغينيا وساحل العاج. ففي العام ١٩٠٥، مثلاً، من أصل عدد عمال إجمالي قدره ٢٢٠٠ أفريقي استخدموا في بناء سكة حديد ساحل العاج كان ١٢٠٠ منهم من أبناء داهومي؛ لكن منذ العام ١٩٠٧، استعيض عن هؤلاء بعمال من فولتا العليا. وفي المقابل، في داهومي، البلد الذي بدا وافر السكان بحيث لا يلجأ للعمال الأجانب الذين كما يقول مدير السكك الحديدية: "قد يحملون مبالغ كبيرة مكتسبة في داهومي إلى الخارج، وقد يحملون إليها أفكار عصيان وتمرد، وأسباباً للشقاق مضرة بالبلد" (Colonel Guyon, 1903). ومع ذلك، حتى حين اللجوء إلى تشغيل عمال أجانب، فإن هؤلاء لم يشكلوا سوى أقلية مقارنة مع عدد العمال الكلي. فقد كان القسم الأعظم منهم من الأهالي، وقلما وجد بينهم عمال "متطوعون". فالأمر تعلق بخاصة بسكان المدن الساحلية الذين اعتادوا على العمل بأجر. كما تمت الاستعانة أيضاً بنساء وأطفال للقيام بأعمال محددة. مثلاً من أجل بناء محطة ويده في الداهومي، قرر مدير السكك الحديدية قبول النساء فقط للعمل، بهدف منع الرجال من الفرار من الورشات الواقعة خارج هذه المدينة حيث قد يفضل الجميع العمل فيها: إذن أسهمت مئات النساء والفتيات صغيرات السن في ردم الطريق بحمل أطباق مليئة بالرمال على الرأس. أخيراً، تم استخدام نساء متطوعات للعمل طباخات في كل مكان من أفريقية الغربية.

كما كان الطلب على اليد العاملة كبيراً جداً في بلدان أفريقية الجنوبية والشرقية التي تملك مزارع و/ أو منشآت منجمية. يتم تجنيدها من الداخل والخارج في آن معاً، ولاسيما من المستعمرات البرتغالية.

(٢) - أفريقية البرتغالية، موردة للعمال

في المستعمرات البرتغالية، كان العمل إجبارياً و"حراً" في آن معاً. والواقع أن قانون العمل الأهلي الصادر في العام ١٨٩٩ نص، بالنسبة إلى أهالي محافظات ما وراء البحار، على "الضرورة الأخلاقية والقانونية للسعي للحصول على وسائل العيش التي تعوزهم وتحسين وضعهم الاجتماعي بوساطة العمل" (المادة الأولى). وقد استثني من ذلك النساء وكبار السن الذين تزيد أعمارهم عن ستين سنة، والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، والسباهية والزعماء التقليديون وأعيان الأهالي الذين تعترف بهم السلطة الاستعمارية (المادة ٢). أما أولئك الذين لا يقومون بواجب العمل، فيجب دعوتهم، بل إرغامهم على القيام بهذه المهمة. وفي حالة الرفض يحكم عليهم بالعمل التأديبي (مادة ٣٢). وشكل تصدير الرجال مصدر دخل بالنسبة إلى المستعمرات البرتغالية. ففي موزامبيق، كان العمال المهاجرون في مناجم وايتوترزراند يوفرون لحكومة المقاطعة مبلغ "ضريبة أكواخهم"، التي يقتطعها مستخدموهم من أجورهم وتستفيد منها الميزانية المحلية بفضل سعر صرف الذهب الايجابي الذي تدفع أجورهم به. ومع ذلك، كان العمال يتمتعون بنوع من الحرية في اختيار عملهم. فبموجب المادة الأولى من القانون الصادر في العام ١٨٩٩، بلغ عدد العمال المهاجرين في العام ١٩٠٥ ما يقرب من ٦٠ ألف عامل.

وفي انغولا، رغم أن القانون نفسه يضمن حقوق العمال، فقد كان وضعهم في المزارع لا يختلف عن وضع العبودية. وإن أُلغيت العبودية

نظرياً، فإنها لم تلغَ عملياً. فقد واظبت السلطات البرتغالية فيها على استخدام العقوبات الجسدية. ولجأت الإدارة الاستعمارية إلى تجنيد عدد من العمال للعمل في مزارع الكاكاو في ساوتومي التي اعتمد ازدهارها على هذه اليد العاملة الرخيصة. عموماً كانت مدة العقود خمس سنوات، وكان وضع العامل خلالها أشبه بوضع الرقيق. زد على ذلك، بما أن هذا العامل قد أُخذ عموماً أسيراً خلال عمليات القنص، فغالباً ما كان يُكبل بالسلاسل الحديدية أثناء نقله إلى الجزيرة. وما بين ١٨٨٥- ١٩٠٣، بلغ عدد العمال الذين غادروا انغولا ٥٦١٨٩ عاملاً، ولم يعد عدد منهم إليها.

(٣)- عالم عمل عنصري في أفريقية الجنوبية

إن ضيق الأراضي في المعازل بالتلازم مع النمو السكاني المرتفع أرغم قسماً من أبناء الأرياف على العمل في أراضي الأوروبيين وفي المنشآت الصناعية. وقد وجد نوع خاص من العمل في مناجم أفريقية الجنوبية. ذلك أن استثمار مجمع دي بير للمناجم لمعدن الألماس (الذي أسسه سيسل رودوس في العام ١٨٨٨) أنشأ تنظيماً للعمل أشبه بالحجز العقابي من وجهتي النظر المادية والقانونية. فقد بنت الشركة مجمعات منازل مسورة لإيواء عمال المناجم السود وعزلهم فيها بهدف منعهم من سرقة الألماس. كانت هذه المجمعات عبارة عن ساحات واسعة مسورة بحواجز مزدوجة من الصفائح الحديدية المموجة المغطاة بشبكة معدنية تمنع قذف أي شيء إلى الخارج. ويوقع العمال على تعهد عمل لثلاثة أشهر كحد أدنى. وخلال مدة العقد كلها لا يستطيعون مغادرة المعزل الذي كانوا يجدون فيه ما هو ضروري: محلات لبيع المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية، ومستشفى، الخ... وكانوا يسكنون في أكواخ. ويقود ممر مغطى إلى المناجم. ولا يستطيعون أن يقاربوا سوى عمال يعيشون في الأوضاع نفسها. وعند

اللزوم لا يتحدثون مع أقربائهم إلا عبر النافذة المضاعفة. وكان عدد ساعات يوم العمل ٨ ساعات وسطياً، ما حصل عليه العمال في أوروبا بعد وقت قصير (١٩٠٥ في ألمانيا، ١٩٠٨ في بريطانيا العظمى). وكان أجر يوم العمل يتراوح ما بين ٢- ٥ فرنكات، ما يمثل أجراً مرتفعاً نسبياً مقارنة مع عمال آخرين يعملون بأجر (مثلاً في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، يكسب العامل ١ فرنك يومياً، وعامل ماهر ما بين ٥ر٢- ٥ فرنكات). **ومن** المفترض أن تعوض هذه الميزات مناخ الحجز الذي يعيش فيه العمال. فضلاً عن ذلك، يمضي العمال الأيام الثمانية السابقة لانتهاء عقودهم في غرف معزولة وعليهم الخضوع لتفتيش جسدي. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الاحتياطات، تقدر كمية الألماس المسروقة بنسبة ١٠%. وقد استمرت هذه الأشكال من العمل مع مزيد من الرقابة المعززة. وكان العمل في مناجم الذهب منظماً بالطريقة نفسها. وفي كل مكان وجد تفاوت كبير بين أجر عمال المناجم السود، والعمال الآسيويين والبيض:

رواتب مقارنة في مناجم الذهب (١٩٠٧- ١٩٠٨)

	عدد عمال المناجم	راتب وسطي شهري بالجنيه الإسترليني	ما يساوي بالفرنك الفرنسي
بيض	١٧٥١٣	١٥ر٢٦	٧٥و٦٦٨
سود	١٠٢٤٢٠	١٢٠٣ر٢	٣١ر٦٥
صفر	٥٣٠٦٢	١٠٠٦ر٢	٨٨ر٥٥

المصدر: حسابنا وفقاً لـ O. Guitard, 1966. المعادل محسوب على أساس أن الجنيه الإسترليني يساوي ٢٥ فرنكاً.

يلاحظ أنه خلال السنوات اللاحقة، تخلى أرباب العمل عن تجنيد الكولي(•) الصينيين الذين سُمح لهم بالهجرة في العام ١٩٠٤: كانوا يجندون لمدة ثلاث سنوات ويجب حتماً إعادتهم إلى الوطن بعد انتهاء مدة العقد.

بلغ متوسط أجر العمال الأوروبيين عشرة أضعاف متوسط دخل العمال السود. إضافة إلى ذلك، ظهرت في وقت مبكر فكرة إقامة جدار اللون (colour bar) غداة اكتشاف الألماس. هكذا في العام ١٨٧٢، أسس منقبون بيض لجنة أعدت سلسلة من القواعد الرامية إلى استبعاد السود من التنقيب عن الألماس، وبخاصة أن كل رجل أفريقي يوجد في حوزته حجر ثمين لا يستطيع تبرير امتلاكه له يعاقب بخمسين جلدة. لم توافق السلطات البريطانية على ضمان مثل هذا التشريع العنصري الفاضح، لكن تصريحات المفوض السامي، الهادفة إلى تهدئة مخاوف المناهضين للعبودية في انجلترا، أدت إلى النتائج نفسها، أي واقع إقصاء السود من إنتاج الألماس وتجارته. فيما بعد، حين تهيكلت صناعة الألماس بإقصاء المنشآت الصغيرة والمنقبين المعزولين، نشأ تقسيم للعمل على قواعد عنصرية: أوكل تشغيل الآلات إلى أقلية من العمال المهرة كان كثيرون منهم قد تم تأهيلهم في مناجم الآيتان في كورنويلز وفي انجلترا. وكان بيض أفريقية الجنوبية يقومون بأعمال الحراسة والرقابة، وهم غالباً من المنقبين القدامى؛ أخيراً، في أسفل السلم، شكل الأفارقة كتلة من عمال المناجم غير المهرة. وتعمق الشرخ بعد على إثر الإضرابات التي قام بها عمال المناجم البيض في الأعوام ١٩٠٧، ١٩١٣ و ١٩١٤ التي انتهت بحصولهم على حصر بعض الأعمال شبه الماهرة فيهم. هكذا تبنى عالم العمل هو أيضاً التقسيمات الاجتماعية السياسية مع نمو طبقتين: طبقة العمال البيض المحظوظين، أجورهم جيدة نسبياً ويعيشون بحرية، تسيطر على طبقة

(•) اسم يطلق على العمال الصينيين/ المُعرب.

العمال السود البائسين، أجورهم بسيطة ويعملون في شروط مأساوية (L.Thompson, 1990). وسرعان ما امتد هذا الوضع إلى القطاع الصناعي كله.

برر عدد من المستعمِرين استخدام العمل الإجباري بضرورة تمدين الأفارقة المحكوم عليهم بأنهم "كسالى" بطبيعتهم. ومع ذلك، تأثر قسم من الرأي العام حين علم بالاستخدام المفرط للأفارقة، وسوء المعاملة التي تمارسها الشركات ذات الامتياز في الكونغو الفرنسي أو في المستعمرات البرتغالية. وتم تنظيم حملات، وبخاصة من قبل الاشتراكيين، لاستنكار صيغ العبودية الجديدة المستورة. وفي هذا السياق، نشر بول لويس، في العام ١٩٠٥، مقالة نقدية طال عهد عنوانها، *الاستعمار*، احتج فيها على استغلال السكان المرتبط بالاستعمار. في الواقع، وجب انتظار العام ١٩٣٠، لكي يتخذ مكتب العمل الدولي موقفاً واضحاً ضد العمل الإجباري، دون أن يؤدي ذلك إلى زوال هذا النظام.

ثالثاُ- ردود الفعل على النظام الاستعماري

تعددت أشكال ردود الفعل على القانون الاستعماري، بدءاً من الانقياد المستسلم إلى حد ما حتى الرفض القاطع إلى حد ما. وتوقف اختيار الاستجابة على علاقات القوة داخل كل مجتمع، وتُرجم في نهاية الأمر بالبحث عن توافق عبر عنه "زعيم". وغالباً ما نوقش الأمر في اجتماعات استطاع الأفارقة التعبير خلالها عن وجهات نظر متعارضة، ما يبرهن على أن ردود الفعل لم تكن "عفوية"، كما كتب بعضهم أحياناً، بل كانت في الحقيقة متفقاً عليها. ونجد البراهين الوافرة على ذلك في دراسة الحالات المتعلقة بمختلف الشعوب الأفريقية. نكتفي بذكر حالتين منها: هكذا، في اجتماع عقده أعضاء مجلس حرب شعب اللوما مادجي في غينيا، بهدف تقرير موقفهم من الفرنسيين: عرض عليهم زعيم الحرب كوو المخاطر التي يقدمون عليها وقسوة شروط الخضوع في حالة

الفشل. وبما أن بعضهم اتهمه "بالجبن أو بالخوف من الرجل الأبيض، أجاب بأن الحكمة وحدها وليس الجبن هي التي أملت عليه أقواله، لكن ليس من حق الزعيم العمل بحسب رغبته عندما تكون غير متوافقة مع إرادة الشعب. ومن ثم يجب الاستعداد للمعركة" (وردت في: F. Beavogui, 1991, p. 384).

مثال آخر، بينت أبحاثنا لدى قبائل الهولي في الداهومي (بنين الحالية) أن ثورة شهر كانون الثاني/ يناير ١٩١٤ تقررت خلال مجلس جمع مندوبين عن كل قرى المجموعة؛ وأن النقاش استغرق عدة ساعات، وانتهى بانتصار وجهة النظر الداعية إلى الحرب على رأي الملك الذي يدعو إلى التفاوض (H.d'Almcida, Topar 1980).

من جهة أخرى، يمكن لموقف مجتمع ما أن يتطور تحت ضغط الظروف: هكذا بعد أن تعاونت قبائل الندبيله مع شركة جنوب *أفريقية البريطانية* إبان تأسيسها في روديسيا المستقبلية، ثارت هذه القبائل بالتحالف مع قبائل الشونا ضد الشركة في العام ١٨٩٦- ١٨٩٧، لكن احتمال وقوع قمع وحشي دفع النديبله إلى استئناف سياستهم القديمة، وحصلوا على مراكز مهمة نسبياً في أرض الشركة، في حين أن الشونا عرضوا أنفسهم للذبح.

١ - انقياد أم تعاون...

إن حسم الأسباب التي دفعت عديداً من المجتمعات الأفريقية إلى قبول النظام الاستعماري أمر عويص. بلا شك، كان الخوف من القمع المحتمل أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت بعضها إلى الخضوع لطلبات الإدارة. وكذلك قد يدفع الدفاع عن المصالح الخاصة مجموعة أو شخصاً ما إلى اختيار الوقوف إلى جانب المستعمرين. فمثلاً وقَّعت ارستقراطية الغاندا اتفاقاً في العام ١٩٠٠ (اتفاق اوغندا) مع بريطانيا العظمى أتاح لها توطيد مواقعها العقارية، والنجاة من ممارسات الدولة السابقة. وكذلك فإن وجود مخرج محتم قاد إلى تطبيق

إستراتيجية تقوم على استباق الطلبات، مثلاً، تسديد الضريبة مع بدء الحملة الضريبية، لتجنب تعديل الأنصبة في حال جرى نقل المدير الإداري.

والواقع، وجب على الأوروبيين طلب تعاون الأفارقة لتنفيذ مشروعهم الاستعماري حينما كانوا قليلي العدد، أي في القسم الأعظم من القارة. عندئذ هل بالإمكان التأكيد مع هنري برونشفيغ على أن "حدود الاستعمار الأبيض كانت هي نفسها حدود تعاون السود" (1983, p. 85)؟ لقد أثار مصطلح "تعاون"، الذي يُذَّكرُ بحقبة مظلمة من تاريخ فرنسا، جدالات حول مفهوم عاطفي أكثر منه مفهوم علمي. والواقع شكل مساعدو الاستعمار، الزعماء والمترجمون، هم أيضاً قسماً من أولئك الذين أُطلق عليهم اسم "ملوك الأدغال".

أ- الزعماء

يغطي استخدام الأوروبيين لكلمة "زعيم" تنوعاً كبيراً من الأوضاع كانت سمتها المشتركة أن الشخص المسمى كذلك يمارس سلطة على مجموعة، دون حكم مسبق على طبيعة هذه السلطة وعلى واقع أن الممسك بها يمكن أن يُدرج في هرم تراتبي. وواقع إضافة صفة "تقليدي" إلى كلمة زعيم (زعيم تقليدي) نادراً ما تحمل مزيداً من الوضوح إن لم يكن واقع أن هذا الشخص كان يمارس وظيفة أقرتها الأعراف. أما بالنسبة إلى الأفارقة فلا يوجد أي غموض لأن لكل وظيفة تسمية مناسبة لها.

حتى في حالة عدم تبني نظام الحكم غير المباشر، كانت الحكومات الاستعمارية بحاجة إلى وسطاء لتنفيذ أوامرها. والواقع أن المدراء الإداريين كانوا قليلي العدد في الدوائر الإدارية لكي يقوموا هم أنفسهم بجميع مهمات وظيفتهم حيث استنجدوا بتعاون الأعيان المحليين. وفي المعازل في اتحاد أفريقية الجنوبية كان الوضع مماثلاً مع اختلاف بسيط هو أن الحكام البيض كانوا من أبنـــاء البلد، وليســوا بمبعوثين من بريطانيا. فهم أيضاً

استنجدوا بتعاون الزعماء الذين واصلوا تسوية الخلافات بين أعضاء مجتمعاتهم، وإدارة توزيع الأرض، ووجب عليهم فضلاً عن ذلك السهر على جباية الضرائب مقابل راتب متواضع (L. Thompson, 1990).

عموماً كان رؤساء القرى يقومون بجمع الضريبة أو تجنيد العمال، ويتحملون مسؤولية كل تقصير في تطبيق الأوامر. ففي المستعمرات الفرنسية، تم وضع نظام مكافآت متدرج، متغير بين المستعمرات وبين دوائر المستعمرة الإدارية نفسها، يرمي إلى دفع المعنيين بالأمر للقيام بعملهم على أفضل وجه. وقد توجد تباينات كبيرة بين راتب الأكثر حظاً والأقل راتباً منهم، أي رئيس القرية: ففي دائرة بورتونوفو (داهومي)، مثلاً، في العام ١٩١١، حصل "الرئيس الأعلى" (واقعياً الملك) على ما يزيد عن ٨٠٠٠ فرنك، و"رؤساء نواحي" على ما بين ٢٧٠- ٢٤٠٠ فرنك وفقاً لعدد دافعي الضريبة، ورئيس قرية متوسطة فيها ٥٠٠ دافع ضريبة حصل على ٧٥ فرنكاً، لكن رئيس القرية الأقل أهمية، لم يحصل إلا على ٥ فرنكات، ما يعدل مبلغ حصتي ضريبة (وفقاً لحساباتنا). هكذا طورت لعبة الضغوط من أعلى سلم المسؤوليات إلى أدناه بهدف الحصول على أفضل دخل ممكن من ضريبة الرأس. لكن بعض الزعماء ترددوا في قبض هذه المبالغ خشية اتهام أتباعهم لهم بالتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية.

إذن كان وضع الزعيم غامضاً: مسؤول قانونياً أمام السلطات الإدارية، اعتمد، في الواقع، على دعم مجتمعه له. والحالة هذه، لا يبالِ المستعمِرون بشرعية السلطة الأفريقية. فقد أبقوا الزعماء "التقليديين" في وظائفهم عندما كانوا ينفذون المهام الموكلة إليهم. وإذا ما رفضوا تنفيذها، وضعوا أشخاصاً آخرين تم اختيارهم تبعاً لإخلاصهم، حتى لو كان وضعهم داخل المجتمع ينكر كل حق لهم بالقيادة، مما أدى إلى قلب النظام الاجتماعي السابق ونشوء العداوات.

ب - المترجمون

تباين عدد المترجمين بحسب المستعمرات والحقب. ففي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، مثلاً، بلغ عددهم ١٥٦ مترجماً قائمين على رأس عملهم في العام ١٩٠٤، منهم ٥ مترجمين في السنغال، و٢٩ في السودان الفرنسي، و٤٣ في الداهومي، و٥٦ في ساحل العاج، و٢١ في غينيا، و٢ في موريتانيا (H. Brunschwig, 1983). وبعد أن شكلوا مساعدين للاستعمار لا غنى عنهم إبان فترة فرض السيطرة الاستعمارية، تراجع دورهم بقدر ما كان يحقق التعليم من تقدم. واتصف وضعهم بالغموض، لأن بإمكانهم حسب الظروف مساعدة الاستعمار، أو دعم مقاومة الأفارقة، أو العمل لحسابهم الخاص، باستثناء أن أحد هذه الدوافع لا يستبعد الدافعين الآخرين.

٢ - مقاومات

نُعتت المقاومات ضد النظام الاستعماري، التي غالباً ما تبلورت ضد الضريبة وتجنيد اليد العاملة، بالمقاومات"البدائية primaries" بحسب تصنيف أصبح كلاسيكياً وضعه ت. أو. رانجر للحقبة طويلة المدى longue durée (١٩٦٨). لكن يبقى هذا الاصطلاح غامضاً حتى لو تم أخذه بالمعنى الزمني "للمقاومات الأولى": فمن جهة، هو يسعى لتقليص سجل العمل الجماعي، ومن جهة أخرى، يحمل تدرج فعلي بمقارنة هذه التجيّشات mobilisations الأولى بالحركات اللاحقة التي تُعَدُّ حركات "حديثة". والواقع أن المقاومة اتخذت منذ غداة الغزو أنواعاً لا تدخل في إطار تصنيف وحيد، لاسيما أن السلوكيات قد تطورت وفقاً للسياق العام والمصالح الخاصة (انظر خارطة رقم ٩).

أ- أشكال المقاومة السلمية

يكمن أحد الحلول في المقاومة السلمية، المسماة أحياناً مقاومة "سلبية"، ونحن نفضل عليها صفة "السلمية": الامتناع عن تنفيذ أي أمر، الامتناع عن جمع الضرائب، وعن صيانة الطرق، وعن تزويد الإدارة الاستعمارية

بالحمالين أو اليد العاملة. وتتمثل تقنية أخرى بإبطاء سيرورة دفع الضرائب باستخدام طرق ملتوية. هكذا خلال بضعة سنوات استخدم الهولي، السالف ذكرهم أعلاه، وضعهم الجغرافي لعدم تسديد سوى جزء متواضع من ضريبة الرأس. خلال فصل الجفاف، حين يكون الوصول إلى القرى سهلاً، دفع الملك أتباعه إلى الاسترسال في دفع الضريبة، بعدم دفع سوى مبالغ تافهة إلا في الملاذ الأخير والشكوى من أتباعه، بانتظار فصل هطل الأمطار الذي يحول الإقليم إلى مستنقع واسع يجعل السكان يشعرون بالأمان تحت حمايته.

وفي كل الأحوال، جازف المحتجون بعقوبات السجن في موطنهم أو حتى، بالنسبة إلى أصحاب النفوذ المصنفين في عداد المخربين، بالنفي إلى خارج دوائرهم الإدارية، بل إلى مستعمرة أخرى. وإذا ما آمنا بتقارير المدراء الاستعمارين الفرنسيين في أفريقيا السوداء، فإن عقوبات السجن كانت متواترة، كما هي الحالة بالنسبة إلى مدير دائرة باكوني (الكونغو) الذي كان يشتكي من سلوك من يدير شؤونهم: "وبعد أن يساقوا إلى المركز ويرغموا على الدفع، يؤكدون بأنهم لا يملكون شيئاً، ويدفعون أحياناً مبالغ ضئيلة. أمام مثل هذه الإرادة السيئة، تبدو الوسائل التي تملكها السلطة وسائل ضعيفة. يقضي هؤلاء الأهالي قسماً من حياتهم في السجن عن طيب خاطر، ويرتاحون لهذا النظام دون شكوى. ولدى خروجهم من السجن يعودون بهدوء إلى مجتمعاتهم ويسعون للهرب عند دعوة الإدارة الاستعمارية لهم مرة أخرى" (وردت في: Boussoukou- Boumba, 1977, p. 84).

ومثَّل الهروب إلى "الأدغال"، أو، عند اللزوم، إلى المستعمرات المجاورة التابعة إلى بلد استعماري آخر أحد أشكال "المقاومة النشطة résistance active": يتم إخلاء القرية كلياً أو جزئياً، ولا يبق فيها عندئذ سوى الرئيس والنساء والأطفال والمسنين. هكذا كان المرء يأمل بتجنب قيام قوى القمع بحرق المنازل، ما يحصل أحياناً عندما يهجر أهلها بلداتهم.

ب - المقاومات المسلحة

في الحالات المتطرفة، قد تندلع ثورة على إثر أحداث حديثة نسبياً، لكنها، في سياق خاص، تأخذ بعداً جديداً وتستخدم شرارات انفجار. هكذا كانت حالة الثورة الكبرى التي ألهبت جنوبي شرق مدغشقر، في العام ١٩٠٤، التي كان سببها ابتزازات موظفين أصبحت لا تطاق في إطار مجموعة من الإكراهات بالغة الوطأة. هذه الحركة التي استمرت لما يزيد عن العام الواحد، وبقيت أمداً طويلاً تُعدُّ "انتكاسة" في نشر الأمن والسلام، أصبح المؤرخون الملغاش اليوم يرون فيها تعبيراً عن وعي مناهض للاستعمار (P. Vérin, 1990, p. 155). والأمر نفسه ينطبق على انتفاضات الهولي التي دفعت إليها مصادرة خفر الدائرة لمنتجات كانت إحدى النسوة تحملها إلى السوق في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩١٤، واعتقال تعسفي في شهر آب/ أغسطس ١٩١٥. والحقيقة أنه، في الحالتين، أشارت بعض البشائر، قبل بعض من الوقت، إلى أن انفجاراً يهدد بالاندلاع هدفه استعادة الاستقلال.

وفي العديد من الحالات، كانت الثورات التي تقوم بها مجتمعات معزولة، تتصرف دون أن تحظى بمساعدة خارجية. لكن ثورة ماجي ماجي الكبرى في أفريقية الشرقية الألمانية التي دامت ما يزيد عن العامين ، ما بين شهر تموز/ يوليو ١٩٠٥- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٧، عبأت ما يزيد عن ٢٠ إثني ضد طرائق الاستغلال الاستعماري. فقد أدخل الألمان زراعة القطن الإجبارية بدءاً من العام ١٩٠٢، وجندوا بالقوة عمالاً للمشاركة في زراعتها. اندلعت الثورة بين سكان خاضعين حتى ذلك الوقت. وبدأت بإضرام النار في حقول القطن، ثم انتشرت باتجاه الجنوب، وأخيراً باتجاه الشمال لتمتد على مسافة ٤٠٠ كم في مرحلتها الأشد فتكاً. وقد وجب على المشاركين فيها أداء يمين القسم ودفع مساهمة رمزية، واستمدوا قوتهم من ماء سحرية (maji) يُفترض أنها تمنح المنعة لشاربيها. واستفاد زعيمها الكارزمي كينجي- كتيله-

نيغولي أيضاً من سياق نبويء يُعلن دورياً، منذ عدة عقود، رحيل البيض بفضل وصول مخلص مبعوث من الله. وفي المقابل، قامت القوات الألمانية، المؤلفة من ٢٥٠٠ رجل، منهم بضع مئات من السودانيين، بعملية قمع وحشية، تمثلت في حرق القرى والمحاصيل، وذبح السكان المشهورين بعصيانهم. وقُدر عدد القتلى بـــــ ١٢٠ ألفاً، لأن عدداً كبيراً من أولئك الذين نجوا من إطلاق النار هلكوا من المجاعة والأوبئة.

ج- "إعادة السلام La pacification"

يتم عادة التمييز بين المقاومات التي واجهت الغزو الاستعماري وتلك التي تصدت لطلبات الإدارة الاستعمارية. وقد تبنينا نحن أيضاً هذه الصيغة، لكن فقط بهدف دراسة تكوين البلدان المستعمَرة. والواقع أنه من الصعب الفصل بين هذين النمطين من بواعث المقاومة، فأحد البراهين على الخضوع كان بالضبط قبول السكان لهذه الطلبات. فغالباً لم يصبح التملك النظري لبلد ما تملكاً واقعياً إلا بعد تدخلات مسلحة، سُميت تورية "نزهات عسكرية"، أو "عمليات شرطة". إن التمييز بين الحروب الاستعمارية وعمليات "إعادة السلام" يتعلق إذن، في رأينا، بإرادة المستعمِرين في الشرعنة أكثر مما يتعلق بتقويم ذاتي معاش من أبناء المستعمرات.

ففي مدغشفر، مثلاً، لم يفرض إعلان الضم فعلياً السيطرة الفرنسية على الجزيرة: لقد وجب، في السنوات اللاحقة، إرسال حملات عسكرية للقيام، بين أمور أخرى، بإخضاع الممالك الصغيرة القائمة في الشمال، ومجتمعات تعيش في المناطق الغابية في الشرق؛ بينما في أقصى الجنوب، لم تخضع القرى المحمية بأسوار من الصبار أمداً طويلاً للضريبة ولأعمال السخرة. كما تبع فرض الحماية على المملكة المغربية، حملة مكثفة لـــ "إعادة السلام" بقيادة ليوتي لإرغام المتمردين على الخضوع.

وكانت مناطق أفريقية بعينها أكثر تمرداً على النظام الاستعماري من مناطق أخرى: الأقاليم الغابية (ومن بينها مناطق أدنى ساحل العاج التي تم إخضاعها ما بين ١٩٠٨- ١٩١٢، أو تلك في كازامنص) ومناطق اللجوء (مثلاً السومبا في الداهومي). إضافة إلى ذلك، تطلب النظام الاستعماري القضاء على "اللصوصية الاجتماعية" (E. J. Hobsbawm, 1969)، أي الخلاص من الهامشيين المعزولين أو العصابات التي كانت تقوم في السابق بأعمال ضد القرويين والقوافل التجارية، والتي جعلت هدفها منذ ذلك الوقت فصاعداً وكلاء الاستعمار. إن مثل هؤلاء الخارجين عن القانون، أصبحوا متعاطفين مع السكان في كل مكان تقريباً، ليس فقط في روديسيا وموزامبيق اللتين خضعت حالتهما للدراسة بشكل خاص (A. Isaacmann, 1976)، وانغولا (G. Clarence- Smith, 1979)، وكينيا (E. Keller, 1973)، بل أيضاً في كل من أفريقية الوسطى وأفريقية الغربية حيث أشارت بعض التقارير إلى وجود عصابات نهب وسلب، وبخاصة خلال فترات الصعوبات الاقتصادية.

والواقع أنه وجب على جميع الدول الاستعمارية التدخل لفرض قانونها، وبنجاح إلى حد ما وفقاً لنجاعة تنظيمها وأهمية الوسائل المستخدمة. ويفسر هذان السببان واقع أن المستعمرات البرتغالية استغرقت أطول وقت "لإعادة السلام" إليها، نظراً لكون البرتغال أضعف الدول الاستعمارية الأخرى (M. Newitt, 1981). ففي منعطف القرن العشرين، دار نقاش حامي الوطيس في البرتغال حول الطرائق الواجب استخدامها مع السكان المتمردين: اُستند فيه إلى التعارض بين سياسة كل من فرانسيسكو دالميدا والفونسو البوكرك بخصوص الهند البرتغالية، وكما في القرن السادس عشر، فقد انتصر مفهوم استخدام القوة بتأثير من هنري دو بيفا كونشيرو الذي سبق أن قاد أعتى حملات القمع. إذن لم تتوقف الحملات العسكرية: ما بين ١٨٧٥- ١٩٢٤،

كان هناك حملات في كل عام وعمليات شرطة فيما بعد. في البلدان الثلاثة، كانت مقاومات السكان الذين كانت لهم منذ أمد طويل علاقات مع الأوروبيين أكثر حدة: ففي انغولا: الباكونغو، والمباندو والاوفامبو؛ وفي موزامبيق: مجموعات تقيم في وادي الزمبيزي، والماكوا؛ وفي غينيا سكان بيساو. أعدت هذه المجتمعات استراتيجيات تقوم على التنافس والتعاون؛ فخلال عدة قرون، كدست أسلحة بفضل التجارة واكتسبت خبرة في الحرب الدفاعية. أما البرتغاليون، فلم يكن تحت تصرفهم قوات نظامية كافية لفرض سيطرتهم بشكل دائم. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر وصل عدد أفراد حاميتهم عملياً إلى ٣٦٨٤ ضابطاً وجندياً في انغولا وموزامبيق، إضافة إلى ١٠٠٠ ضابطاً وجندياً في الجزر؛ وارتفع عددهم بعد إصلاحات العام ١٩٠١، ولم ينخفض إلى أقل من ٤٨٩٥ ضابطاً وجندياً في غينيا والجزر. والواقع كان الكثيرون منهم محكوماً عليهم بالخدمة في أفريقيا لارتكابهم جرائم عسكرية. لقد وجب إذن الاستنجاد بتعاون أفارقة آخرين، وتجنيد قوات بانتظام باللعب على صراعات المصالح بين السكان المحليين. وفي انغولا، جندت السلطات البرتغالية أيضاً جنوداً من البوير. وباستثناء حملة وحيدة حققت نصراً كاملاً، قام بها فرسان بيض في العام ١٨٩٥، اعتمد نجاح حملات "إعادة السلام" على عدد الجنود السود الذين استطاع البرتغاليون تجنيدهم.

وانتهت عمليات "إعادة السلام" بخضوع السكان، تجنباً للفناء الكامل أحياناً. هكذا لم تتم "إعادة السلام" في مستعمرة جنوبي غرب أفريقية الألمانية إلا في العام ١٩٠٨ عقب عدة حملات على قبائل الناما التي كان يقودها زعيمها وايتبووي (١٨٨٤-١٨٩٨، ثم العام ١٩٠٧)، وضد قبائل البونديلسوارت، وبخاصة ضد الهيريرو الذين قاموا بالثورة في العام ١٩٠٤.

وجرى الفتك بهؤلاء الأخيرين بطلقات البنادق الرشاشة والمدافع: من أصل سكان قُدِّر عددهم ما بين ٦٠- ٨٠ ألف، نجا منهم نحو ١٦ ألف فقط (H. Bley, 1971). وغادر قسم من الناجين البلد بقيادة سيمون هيريرو للإقامة في بتشوانالاند (O. Guitard, 1966).

قُهرت المقاومة أساساً بسبب تفوق تسليح قوات النظام. بالإضافة إلى ذلك، أدى القصف المدفعي إلى هلع بعض السكان الذين قلما ألفوا التسليح الأوروبي، كما كانت حالة قبائل اللوما في غينيا (Beavogui, 1991). وفي بعض الحروب لعبت اختلافات عادات الحرب دوراً ثانوياً، لكن لا يستهان به، في مستوى الخسائر البشرية. هكذا في الكونغو، خلال النصف الثاني كله من العام ١٩١٣، كانت دائرة الباكونيين مسرحاً لمقاومات دورية نظمها مختلف السكان الذين يرفضون تسديد ضريبة الرأس الواجبة عليهم. أما المحاربون الباندزابي والبافموبا، من بين محاربين آخرين، وهم صيادون مهرة مسلحين بالسهام والرماح القصيرة، فقد طبقوا طريقتهم في الحرب التي تقوم في المقام الأول على بث الخوف في صفوف العدو لثنيه عن مواصلة المعركة، أي بقذف الرماح بشكل عشوائي، وهم على قناعة في الوقت نفسه بأن حمايتهم السحرية تعصمهم من الجروح. والحالة هذه، كان المدراء الإداريون وخفراؤهم يطلقون النار دون سابق إنذار بمجرد شعورهم أنهم في خطر، مما أدى إلى موت الكثير من الثوار (Boussoukou- Boumba, 1977, p. 69). كما طبقت قوات النظام أيضاً سياسة "بقعة الزيت" على طريقة غالييني في مدغشقر.

أخذ القمع الذي تبع عمليات الاستسلام صيغاً متعددة: فرض غرامات، أخذ أسرى، نفي، تجنيدات إضافية للعمال. وكان الهدف من كل ذلك الحيلولة دون قيام أية ثورة جديدة بإثارة الخوف والهلع.

٣- خيارات الإسلام المعقدة

بالنسبة إلى الدين الإسلامي، شكلت سيطرة نظام "كافر"، وهنا الاستعمار، مشكلة رئيسة، لأن "مآل كل مسلم ونزوعه هو العيش في ظل سلطة إسلامية" (J.- L. Triaud, 1992, p. 143). وهذا ما دفع عدداً من المجتمعات الأفريقية إلى إعلان الحرب المقدسة (الجهاد)، لكن وجب عليها الخضوع أمام العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال.

وشكلت "الهجرة *hijra*" أيضاً سلوكاً مشروعاً. هكذا كانت هجرة خلفاء الحاج عمر باتجاه الشرق انطلاقا من السودان الفرنسي على مراحل: في البداية باتجاه شمال نيجيريا، ثم بعد وضع البريطانيين يدهم على شمال نيجيريا، بدأ رحيل آخر، في العام ١٩٠٣، باتجاه السودان الانجليزي المصري حيث أقام البعض منهم فيه؛ ووصل قسم منهم إلى الأماكن المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، لكن عدداً منهم عادوا إلى بلدهم. كما أن "هجرة تلمسان" تنتمي إلى هذا النوع من الممارسة التي بادر بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم: في العام ١٩١١، حاول مائتان من أعيان الجزائر مع عائلاتهم الذهاب إلى سورية احتجاجاً على مشروع التجنيد الإلزامي الذي اقترحته الإدارة الفرنسية، ونجح بعضهم في الوصول إليها. بدا هذا الحل خياراً خطيراً، لأنه يتطلب شروطاً للانتقال والاستقبال من الصعب توافرها. ومع ذلك استخدمه بعض الأشخاص أو العائلات عن طيب خاطر، جزائريون، مثلاً، وجدوا ملاذاً آمناً لهم في الزوايا السنوسية.

أمام الصعوبات الناجمة عن تحقيق الحلول الكلاسيكية، ابتكر الفقهاء المسلمون سلوك "التقية"، وهو سلوك عقلي يتيح للمؤمن التعاون مع العدو "باللسان وليس بالقلب" (المرجع السابق، ص ١٤٤) لكي يحافظ على أمنه. في هذا الوضع الاستثنائي، الذي يتسم "بالانطواء في الفضاء الاجتماعي والعاطفي المغلق" (المرجع نفسه)، بإمكان المسلم انتظار مجيء أيام أفضل. هكذا يُفسر،

مثلاً، تطور سلوك أحمد بمبا، مؤسس الطريقة المريدية: فبعد أن عارض الحكومة الاستعمارية في السنغال، ودفع ثمن هذه المعارضة النفي مرتين متتاليتين (إلى الغابون ما بين العامين ١٨٩٥- ١٩٠٢، ثم إلى موريتانيا، ما بين العامين ١٩٠٣- ١٩٠٧)، أقام في ديوربل في العام ١٩١٢، حيث حدد توجهاً جديداً لنشاطه يخدم الإسلام. فقد تعلق الأمر بجعل جميع مريدي الطريقة يشاركون في بناء أوسع جامع في العالم الأسود. وتطلب هذا المشروع ووسائل تنفيذه وجود علاقات جيدة مع الإدارة الفرنسية. ما أدى إلى منحة ميدالية جوقة الشرف الفرنسية في العام ١٩١٨، مكافأة له على موقفه خلال الحرب العالمية الأولى. وبشكل مواز، لكي يحصل أحمد بمبا على الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا المشروع، وبما أنه كان يُعلِّمُ أن العمل هو نوع من الصلاة [والأصح نوع من العبادة/ المُعرب]، فقد حث مريديه من الفلاحين على الانخراط في الاقتصاد الاستعماري، وأصبحوا من كبار منتجي الفول السوداني (D.Cruise O'Brien, 1971). إذن تجسدت المقاومة "في المخيال" في بنيات مادية واقعية جداً.

تجاه الإسلام، تبنت الحكومتان الفرنسية والبريطانية سلوكين مختلفين. بالنسبة إلى بريطانيا العظمى، زودها وجود المؤسسات بمحاورين أفارقة مناسبين في إطار *نظام الحكم غير المباشر*. في المقابل تطور السلوك الفرنسي وفقاً للسياق العام: من جهة، حثت تجربة الجزائر على نوع من حسن الرعاية: ولدينا البرهان على أنه كان من الأسهل التوجه إلى مجتمعات تستجيب للمبادئ نفسها من التوجه إلى مجموعات من "عبدة الطواطم" لكل منها شعائرها وعقيدتها الخاصة؛ ومن جهة أخرى، أثارت الخشية من تأثيرات هدامة قادمة من الشرق الأوسط يقوم بنشرها مرابطون يتجولون في أفريقيا الغربية كلها الحذر من المسلمين. ففي نشرة تعليمات صادرة عن الحاكم العام وليم بونتي في العام ١٩١٢، شرح هذه الفكرة وطلب من المدراء الإداريين ممارسة رقابة متزايدة

على المرابطين بهدف "فضح" الدسائس المناهضة للفرنسيين. لكن منذ إنشاء دائرة شؤون المسلمين في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية في العام ١٩٠٦، ظهر اتجاه جديد يميل إلى تثمين خصوصية "إسلام أسود" مقارنة مع ما تبقى من العالم الإسلامي، وأدى إلى تعديل السياسة الفرنسية تجاه الإسلام.

٤ - نشأة الحركات الوطنية

ظهرت ردود الفعل الوطنية الأولى ضد النظام الاستعماري في منعطف القرن العشرين، عبَّر عنها أفراد أو مجموعات. تكمن أصالتها، مقارنة مع أشكال المقاومة الأخرى، في واقع أن المبادرين فيها تأهلوا تأهيلاً أوروبياً. لقد كانوا مشبعين بالثقافة الغربية، ولاسيما بثقافة دولهم الاستعمارية على التوالي، وبرهنوا على اهتمامهم بتحديث بلدانهم، وطالبوا بمساواة أبناء المستعمرات في الحقوق مع مواطني الدولة الاستعمارية عملاً بمبادئها هي نفسها.

بعضهم تصرف بشكل فردي. هكذا كانت حالة بنجامين آديكامبي-تومبسون، تاجر كريول من بورتونوفو (في جنوب الداهومي/ بنين)، الذي مول دراساته، وانتسب إلى المدرسة الحربية التي تخرج منها ضابط صف في العام ١٩٠١. ولما ترك الجيش الفرنسي بعد بضع سنوات، ربما لأنه لم يكن يرغب بالمشاركة في عمليات "إعادة السلام"، اشتغل بالتجارة مع شمال الداهومي حيث تدخل لدى غرفة التجارة وحاكم الداهومي، لصالح عمال طريق النيجر الذين كانت شروط عملهم بالغة القسوة. وكذلك كانت حال لويس هنكاران، رجل آخر من مواليد بورتونوفو، أكثر شهرة منه(•). فبعد أن أنهى دراسته الابتدائية في مدرسة كاثوليكية خاصة، ثم في أول مدرسة علمانية في بورتونوفو، دخل إلى

(•) انظر من بين آخرين: J. Suret- Canal, *L'Afrique noire. L'ère coloniale 1900- 1945*, Paris, Ed. Sociales, 1964; J.- A. Djivo, " Louis Hounkanrin", *Dictionnaire bio-bibliographique du Dahomey*, Porto- Novo, 1969. الذي نأخذ عنه المعلومات التالية.

دار المعلمين في سان لوي (السنغال) مع ثلاثة داهوميين آخرين في العام ١٩٠٤، وتخرج منها بعد عامين. مارس عمله في بلده، وتدخل في الوقت نفسه لدى حاكم المستعمرة ضد سياسة الأهالي. وفي الوقت نفسه، انتسب إلى منظمة حقوق الإنسان التي تنشط في فرنسا ضد المظالم المقترفة بحق أبناء المستعمرات. وبعد تسريحه من عمله بسبب سلوكه في العام ١٩٠٠، سافر إلى دكار (السنغال) حيث دعم بليز ديان من خلال ما نشره من مقالات في جريدة *الديمقراطية السنغالية*. وما أن عاد إلى الداهومي حتى بدأ سراً حملة ضد مفاسد الحاكم نوفلار (١٩١٢- ١٩١٧) من خلال المنشورات والمقالات النقدية المخطوطة. وبعد عزل هذا الحاكم، استغل لويس هنكاران جولة بليز ديان(•)، بعد أن أصبح مفوضاً سامياً من أجل التجنيد، للإبحار معه إلى دكار

(•) بليز أدولف ديان (١٨٧٢-١٩٣٤). من مواليد جزيرة غورية (السنغال) بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٢. عمل أمينا عاماً في مصلحة الجمارك الاستعمارية في الفترة ١٨٩٢- ١٩١٣. وفي العام ١٩١٤، انتخب نائباً عن الكومونات الأربعة من السنغال إلى الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان). ونجح في الحفاظ على هذا المقعد النيابي حتى وفاته في العام ١٩٣٤. شكل انتخابه نائباً عن السنغال حدثاً بالغ الأهمية بوصفه نقطة الانطلاق لمشاركة الأفارقة السود في الحياة السياسية الفرنسية والأفريقية المعاصرة. نجح في دفع الجمعية التشريعية الفرنسية إلى تبني القانونين اللذان يحملان اسمه، الأول في العام ١٩١٥، ويمنح أبناء الكومنات الأربعة حق الحصول على الجنسية الفرنسية، وحق أداء الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الفرنسي، وليس في القوات الاستعمارية، والقانون الثاني في العام ١٩١٦، ويمنح أبنائهم حق الجنسية الفرنسية أياً كان مكان ولادتهم مع الاحتفاظ بالقانون التقليدي بخصوص الأحوال الشخصية (زواج، ميراث، الخ...). كما شغل عدة مناصب سياسية: مفاوضاً سامياً للتجنيد في اتحاد المستعمرات الفرنسية في أفريقية الغربية (١٩١٨)؛ ورئيساً للجنة المستعمرات في الجمعية التشريعية الفرنسية (١٩٢٤)؛ ومعاوناً لوزير الدولة لشؤون المستعمرات في حكومة لافال (١٩٣١). كما ترأس المؤتمر الأفريقاني الأول الذي عقد في باريس (١٩١٩). ويعد مثالاً حياً لأبناء جلدته من المؤمنين بمذهب الإدماج. لمزيد من التفاصيل، أنظر العدد الخاص الذي صدر بمناسبة مرور مئة عام على ولادته: Notes Africaines, Université de Dakar- IFAN, no 135, Juil. 1972 المُعرب.

حيث تطوع في الجيش في العام ١٩١٨. وأثناء خدمته في الجيش، شهَّر بالطرق التي يستخدمها القادة العسكريون مع الأهالي، ما سبب له العديد من المتاعب وصلت إلى حد السجن، وخسارة صداقة بليز ديان. نُسب إليه أنه "اشتراكي، وفوضوي، وشيوعي ذائع الصيت". وعلى إثر حدوث عصيان في بورتونوفو، في العام ١٩٢٣، حُكم عليه بالنفي إلى موريتانيا لمدة عامين حيث تدخل لدى العديد من الشخصيات الفرنسية للحصول على مراجعة وضعه. عاد إلى الداهومي بعد أن أمضى عشر سنوات في المنفى. واستمر في الدفاع عن أفكاره المناهضة للاستعمار وسط العديد من التقلبات. وأدى اختياره الوقوف إلى جانب فرنسا الحرة في أوج الحقبة الفيشية في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية(•)، إلى نفيه ثانية في العام ١٩٤١، وحكم عليه بالإعدام ولم ينجُ من هذا الموت إلا بعفو استثنائي، بخلاف المدانين الآخرين معه الذين نُفِّذ فيهم الحكم. وانتهت عقوبته في العام ١٩٤٧ بعد تخفيفها إلى سجن مع الأشغال الشاقة. وبعد عودته إلى الداهومي، توقف عن ممارسة السياسة الناشطة، وتوفي في العام ١٩٦٤.

في أفريقية الجنوبية، قام أشخاص متغربون، مؤهلون في أفضل المدارس الأوروبية الموجودة فيها، بالمطالبة أيضاً باسم الدستور الاستعماري في الكاب بالمساواة التامة في الحقوق مع البيض بالنسبة إلى الطبقة الوسطى التي ينتمون إليها مع منظور امتداد هذه الحقوق لاحقاً لتطال جميع سكانها. وكان مثالهم التاريخي المرجعي هو التوسع التدريجي في الحق الانتخابي

(•) ولد نظام فيشي في فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا في العام ١٩٤٠، وتوقيع اتفاقية الهدنة (٢٢حزيران/ يونيو ١٩٤٠) التي قسمت فرنسا إلى قسمين: شمالي تحتله ألمانيا، وجنوبي تحكمه الحكومة الفرنسية من مدينة فيشي. ورفض الجنرال شارل ديغول اتفاقية الهدنة، وأسس حكومة فرنسا الحرة في بريطانيا بهدف مواصلة النضال إلى جانب الحلفاء لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني. المُعرب.

la franchise électorale الذي طال في نهاية الأمر جميع الطبقات في بريطانيا العظمى (L. Thompson, 1990). وفي العام ١٩٠٢، أسس الملونون *المنظمة السياسية الأفريقية*. من جهتهم، أسس السود في العام ١٩١٢ حزب *المؤتمر الجنوبي الأفريقي الأهلي الوطني*، الذي أصبح حزب *المؤتمر الوطني الأفريقي*. وكان أعضاؤه المؤسسون، بيكاسلي كا اسحاق سيما، وألفرد مانتينغنا، وريتشارد مسيمنغ وجورج مونتسيادا، قد تعلموا في مدارس الإرساليات التبشيرية وحصلوا على تأهيلهم رجال قانون من بريطانيا العظمى. ووجب الانتظار حتى العام ١٩٢٣، لكي يؤسس الهنود حزب مؤتمر جنوب *أفريقية الهندي*. وتمثلت وسائل عملهم في إرهاف حس الرأي العام الأبيض عن طريق المبشرين والصحافيين والسياسيين. وأمل كل حزب منهم، قلب التيار العنصري لصالح شعبه باستخدام الحجج العقلانية وممارسة الضغوط في الإطار الدستوري. هكذا بعد صدور قانون الأرض للأهالي (قانون عقاري) في العام ١٩١٣، ذهب وفد من المؤتمر الأفريقي الوطني إلى لندن، لكنه لم يحقق أي نجاح.

أما في البلدان المسيطر عليها التي عرفت التلاحم الوطني قبل الاحتلال، فقد نمت مثل هذه الحركات في وقت أبكر من البلدان المصطنعة. هكذا خبرت مصر حركة معادية للإمبراطورية العثمانية، قام أعضاؤها، المجندون بخاصة من بين العسكريين، بثورة بقيادة عرابي باشا في العامين ١٨٨٠-١٨٨١، استغلت بريطانيا العظمى أحداثها لكي تتدخل وتفرض سلطانها على الخديوي. فيما بعد تركزت الأفكار الوطنية ضد الوجود الانجليزي. وتطور تياران: الأول معتدل طالب الانجليز باحترام وعودهم بتحديث مصر، والآخر راديكالي دعا إلى الاستقلال الفوري، واستوحى آماله من نتاج مصطفى كامل، *برنامج الحزب الوطني* الذي تم نشره في القاهرة في العام ١٩٠٧.

ومارست حركة "تركيا الفتاة" تأثيراً أيديولوجياً وسياسياً في عدد من البلدان الإسلامية التي عدَّت القسطنطينية عاصمة الإسلام. وزاد النجاح التي أحرزته ثورة ١٩٠٨ من تأثيرها على الطبقات الوسطى المؤيدة لتقدم التحديث. هكذا كانت الحالة في تونس. فقد ضمت جمعية "تونس الفتاة" شخصيات من أصول متعددة (تونسية، تركية، جزائرية) من أبناء البرجوازية الصغيرة التونسية. اتفقت على برنامج للمطالب، جاء في مقدمته المطالبة بوصول التونسيين إلى الوظائف العامة، والذي ذُكر جهاراً في خطاب بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٠٦. وبعد أن أسسوا حزباً في العام ١٩٠٧، نشر الحزب جريدة باللغة الفرنسي، *التونسي*، طالبت بدستور (J. Ganiage, 1966).

وفي الجزائر عبَّرت جمعية "الشباب الجزائري" عن مطالب المثقفين، أي عن أقلية من المسلمين من أبناء الحضر العلمانيين المتفرنسين. وعبَّروا عن أنفسهم بوساطة صحافة ورابطات متعددة، مثل الاتحاد الفرنكوجزائري، الذي تأسس في مدينة الجزائر في العام ١٩١٤. وكان شعار أحد صحفهم الأسبوعية، *المصباح*، يترجم جيداً بواعث أعضائها "العرب من أجل فرنسا، وفرنسا من أجل العرب Pour la France par les Arabes, Pour les Arabes par la France" (Ch.- R. Ageron, 1979). في هذا الإطار، دعموا مشروع التجنيد الإلزامي، الذي حاربه الفرنسيون لأنه يمثل مرحلة باتجاه الحصول على الحقوق. وفي الوقت نفسه، طالبوا بإلغاء عدم المساواة الضريبية، وتطوير التعليم الابتدائي، وإلغاء نظام الأهالي، وتوسيع التمثيل السياسي للمسلمين. واختلفوا بشكل راديكالي عن "علماء السنة" ممثلي المقاومة التقليدية. من جهتها، سعت الإدارة الفرنسية لتقديم "الشباب الجزائري" حركة وطنية مناهضة لفرنسا، إذن خطيرة. وقد وجدوا دعماً في فرنسا من الليبراليين، وسعوا إلى إرهاف حس الرأي العام عن طريق إرسال الوفود إلى باريس في العامين ١٩٠٨ و١٩١٢. وعشية الحرب العالمية الأولى، حصلوا

على بعض التحسينات مثل إلغاء السجن الإداري للمسلمين، وإمكانية استئناف العقوبات الصادرة عن الحاكم، وإلغاء نظام الأهالي بالنسبة إلى "مثقفي" المدن والقرى والتجار. لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأخير تنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية موعودة.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين، جابه السكان الأفارقة ضرورة التأقلم من أجل البقاء أو الفناء. فهل وعى الأوروبيون الانقلابات الجذرية التي قاموا بها؟ إنه لمن المشكوك في ذلك، كما يبدو من قراءة الإنتاج الأدبي المعاصر. ما عدا بعض الاستثناءات، قُدم الصنيع الاستعماري على أنه عمل رائع لأنه قضى على البنيات السياسية القديمة المحكوم عليها "بالتخلف" و"الاستبدادية"، ووعد الأفارقة بدخول التاريخ، ما يعني أنهم لم يكونوا فيه في السابق. من جهة أخرى، أصبح بإمكان الكثيرين من سكان المدن الأوروبية والأمريكية أن يروا ممثلين لهذه الشعوب الغريبة في المعارض، دون إهمال الأثر الذي كانت تتركه في العقليات المعارض العالمية مثل معرضي باريس في العامين ١٨٨٩ و١٩٠٠. ومع ذلك فقد تم تنظيم العديد من حملات الرأي للإبلاغ عن مواقف مخزية تجاه الأفارقة. هكذا طالب الاشتراكيون الألمان، ومنهم بيبل Bebel بإعادة النظر في السياسة الاستعمارية على إثر مذابح القمع في المستعمرات الألمانية في أفريقية الجنوبية، فالتحقوا في هذا الشأن بمواقف الأممية الثانية. لكن حتى أوساط المعارضة، إن طالبت بأفضل إدارة، فإن من اعترض منها على شرعية الاستعمار كانوا قليلون جداً.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الثالث

اقتصادات تابعة

لدى تقسيم القارة الأفريقية، كان اقتصاد العديد من المجتمعات على علاقة مع التجارة العالمية منذ أمد طويل، وبخاصة بسبب تجارة الرقيق. وقد طال أمد هذه التجارة بشكل سري إلى حد ما حتى ستينيات القرن التاسع عشر في حين أن تبادل المنتجات قد نما بدءاً من العقود الأولى من ذاك القرن. واستفاد سكان المناطق الساحلية أو الذين كانوا على اتصال سهل مع السواحل، وكانوا شركاء تجاريين لتجار أجانب، من وضعهم لفرض سيطرتهم على جيران كانت مواقعهم أقل امتيازاً بكثير منهم. وبإخضاع الاستعمار جميع المجتمعات إلى سيطرة واحدة، قام بإعادة توزيع القوى الاقتصادية. فقد عمم وصول أفريقيا إلى الأسواق العالمية بجعله جميع سكان القارة، المرغمين على التزود بالنقود، يشاركون تدريجياً فيها وبدرجات متفاوتة. وتغيرت أنماط تنظيمهم الاقتصادي بسبب أخذ قسم من اليد العاملة الذكورية، لتلبية طلبات العمل السالفة الذكر، وتنمية إنتاجات جديدة تلبي طلب البلدان الصناعية.

لكن، كما كُتب غالباً، بتطبيق مفاهيم غربية على الحقائق الأفريقية، لم يتم الانتقال من اقتصاد "اكتفاء ذاتي" إلى اقتصاد "سوق". والواقع، باستثناء مجتمعات هامشية في المستوى الجغرافي، عاش أكثرية الأفارقة ما نقترح تسميته اقتصاد معاشي "مفتوح" économie de subsistence “ouverte”، أي

اقتصاد كانت فيه كل وحدة إنتاجية واستهلاكية على علاقة مع الأخريات، دون حكم مسبق على حجم مبادلاتها والطريقة التي تتم بها هذه المبادلات. وبكلمات أخرى، حتى لو كان إنتاج عائلة ممتدة ما أو قرية ما يغطي القسم الأعظم من استهلاكها، فلا تعيش أية مجموعة منطوية على نفسها: يوجد تقسيم للعمل، وتخصص بعينه بين المجتمعات (مزارعين، حدادين، نساجين، مربي مواشي، صيادي أسماك، الخ...) بإنتاج بعضها لأدوات أو مواد غذائية ضرورية للمجتمعات الأخرى مثل الملح، والجلود، ونباتات الأصبغة، والأسماك المجففة أو المدخنة، والأدوات والأسلحة الحديدية،... ويتسم هذا الاقتصاد أيضاً بتبني تقانات جديدة: هكذا كانت الحالة في الماضي بالنسبة إلى العديد من الحدادين الذين استبدلوا معدن الحديد صعب الاستخراج بقضبان الحديد المستوردة من أوروبا، واستخدموها منذ ذلك الوقت مادة أولية. كما انتشرت تدريجياً زراعة الذرة الصفراء والمنهيوت ونباتات أخرى من أصل غريب عن أفريقيا، انتشرت عبر القرون، وأصبحت في بعض الأقاليم منتجات غذائية أساسية. يتعلق الأمر إذن باقتصاديات قابلة للتأثر، ندرجها أيضاً في اصطلاح "مفتوحة" (H. d'Almeida- Topor, 1995).

وكلما تقدم الأوروبيون في احتلال القارة الأفريقية، صاحب انغراسهم فيها فرض سيطرة اقتصادية اكتسبت سمات مختلفة. لقد قارن تيار كلاسيكي، لفترة طويلة من الزمن، بين المفاهيم البريطانية والليوبولدية(•) (ثم البلجيكية) والألمانية التي لم ترَ في المستعمرات سوى مصادر لكسب مادي، ومفاهيم الدول الاستعمارية الأخرى الأقل جشعاً للربح، والأقل توجهاً نحو الاستغلال الاقتصادي. والواقع، بالنسبة إلى فرنسا، مثلاً، إن العظمة الإمبراطورية التي تدفع إلى ربط بلدان سبق أن امتلكتها، تقوم أيضاً على إمكانية الحصول على

(•) نسبة إلى ملك بلجيكا ليوبولد الثاني/ المُعرب.

منافع مادية من هذه الإمبراطورية (H. Brunschwig, 1960; J. Thobie et alii, 1991). كما أن ج. كلارنس- سميث (١٩٨٥) ترى أن الوصف المعتاد للاستعمار البرتغالي بأنه استعمار غير اقتصادي يُعَدُّ رؤية تبسيطية لأن المستعمرات قدمت، بقدر ما، فرصة لتحقيق فوائد. ورغم تنوع المنهاج، فإن بعض الضرورات فرضت نفسها على مفهوم جميع الدول للسياسة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي.

أولاً- السياسات الاقتصادية الاستعمارية

تبنت جميع الدول الاستعمارية مبدأً أساسياً مفاده هو ألا تكلفها المستعمرات شيئاً، وعليها أن تكفي نفسها بنفسها. فقد قدَّرت بريطانيا العظمى أن على كل مستعمرة تمويل إدارتها بنفسها، وكان الاستثناء الوحيد في أفريقيا، هو قاعدة الكاب الإستراتيجية (في أفريقية الجنوبية) التي تكفلت الميزانية البريطانية في تمويل إدارتها. وفي فرنسا، رجح المفهوم نفسه بإصدار القانون المالي لعام ١٩٠٠: يجب على المستعمرات أن تتحمل نفقات سير العمل فيها وكلفة تجهيزاتها، واستمرت فرنسا بتحمل "نفقات السيادة العسكرية" (المادة ٣٣). هكذا لكي تمول الأشغال العامة، اضطرت الحكومة العامة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية إلى طرح قرضين ضخمين قبل الحرب العالمية الأولى، الأول بقيمة ٦٥ مليون فرنك في العام ١٩٠٣، والثاني مقداره ١٠٠ مليون فرنك في العام ١٩٠٧. وقد كفلتهما الدولة الفرنسية، لكن يقع تسديد هذين القرضين مع فوائدهما على عاتق الحكومة الاتحادية.

وأفاد مبدأ ثان بأن على المستعمرات أن تكون مصادر منفعة بالنسبة إلى فرنسا التي استخدمت عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف، لكن دون الوصول دوماً إلى تحقيق النجاح المأمول.

١ - المستعمرات، أسواق مفضلة للعواصم الاستعمارية: نجاحات وقيود

في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ارتقت أكثرية الدول الاستعمارية إلى تبني نظام الحماية في أوروبا وفي ممتلكاتها الاستعمارية، في حين أن بريطانيا العظمى بقيت بتصميم من أنصار حرية التبادل.

في أفريقيا، فرض منفذو الحماية تعرفات تمييزية لصالح بضائع الدولة الاستعمارية، لأن الرسوم الجمركية في المستعمرات تُفرض أساساً، كما سبق أن ذكرنا أعلاه، على الواردات. كما تم فرض رسوم إضافية على المنتجات الأجنبية، وأحياناً حتى على الرايات بالنسبة إلى البضائع المنقولة على سفن أجنبية. وكانت النتائج مقنعة. ففي الجزائر، مثلاً، حيث سيطرت التجارة الفرنسية، أمنت ٧٧% من الواردات وامتصت ما يزيد عن ٦١% من الصادرات في العام ١٩١٣، وكذلك كانت الحالة في تونس، حيث تزودها فرنسا بما يقرب من ثلثي الواردات، وتمتص ما يزيد عن نصف الصادرات، والحالة نفسها تنطبق على قسم كبير من مستعمراتها في أفريقيا السوداء (انظر الجدول التالي). وفي المستعمرات البرتغالية، تم فرض تعريفات ملائمة للمصالح البرتغالية: بفضل تعريفات انتقائية، لم يكن يوجد عملياً منافس للمنتجات البرتغالية مثل الأحذية والملابس والسجائر والنبيذ (A.Smith et G. Clarence- Smith, 1985).

وحدَّ من حقل تطبيق الحماية الفعلي وجود عدة اتفاقات دولية. فقد سبق أن عبَّر مؤتمر برلين (١٨٨٥) عن إرادة المحافظة على مناطق التبادل الحر في أفريقيا، مما أدى إلى إنشاء حوض الكونغو الإتفاقي: يجب ألا تحظى أي دولة بموقع مميز في مستوى التجارة وفي ميدان الملاحة. وتأكد هذا التوجه في صك بروكسل (١٨٩٠) الذي سمح لليوبولد الثاني فرض رسوم مقدارها ١٠% على واردات دولة الكونغو المستقلة، ملكه الشخصي، لكن دون تمييز لمصدر البضائع، ما لم يشكل تعرفة حماية. فيما بعد، وضع بروتوكول لشبونة (١٨٩٢)، الذي عقده ليوبولد الثاني مع فرنسا والبرتغال، أسس اتحاد جمركي بين الدولة المستقلة والكونغو وانغولا، الذي بقي ساري المفعول حتى

نقض فرنسا له في العام ١٩١١. وفي أفريقية الغربية، ألغى الاتفاق الفرنسي الانجليزي (اتفاق النيجر) بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٩٨ الحقوق التفضيلية في ساحل العاج والداهومي وساحل الذهب ونيجيريا. وأنشأ هذا الاتفاق في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية منطقة سميت منطقة تعاقدية فُرض فيها على البضائع فرنسية المصدر، مثل جميع البضائع، ضرائب استهلاكية على مدخل الحدود، دون الاستفادة من أية ميزة تفضيلية. ففي الداهومي، مثلاً، حتى الحرب العالمية الأولى، كانت المبادلات موزعة بالتساوي تقريبا بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى. وقد بقي هذا الاتفاق ساري المفعول حتى العام ١٩٣٦. أما في افريقية الشمالية، فقد احتفظت الحماية الفرنسية على المملكة المغربية (١٩١٢) بمعاملة متساوية لكل الدول بالنسبة إلى الرسوم الجمركية، توافقاً مع قرارات مؤتمر الجزيرة (١٩٠٦).

إذن حدت هذه الاتفاقات من تطبيق الحماية كما يتبين ذلك من العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى:

التجارة بين فرنسا وبعض مستعمراتها في أفريقية السوداء في العام ١٩١٣

المستعمرة	% من الواردات	% من الصادرات	% من التجارة بمجملها
سنغال	٥ر٤٧	٨ر٦٠	٥ر٥٣
أعالي السنغال - نيجر	٥ر٦٤	٥ر٩٦	٢ر٧٤
غينيا	٩ر٣٩	٤ر٤٦	٩ر٤٢
ساحل العاج	٩ر٣٦	٢ر٤٠	٥ر٣٨
داهومي	٢٢	٩ر٢٤	٥ر٢٣
الكونغوالأوسط -أوبانغي شاري - تشاد	٨ر٦٤	٣ر٤٣	٧ر٥١

المصدر: حسابات المؤلفة وفقاً لـــ *Statistiques coloniales pour l'année 1913*

وكان مستوى المبادلات لما يسمى بمستعمرات المنطقة "الحرة" أعلى نسبياً مع الدولة الاستعمارية التابعة لها من مبادلات مستعمرات المنطقة المحمية. هكذا، في غينيا، أدى تطبيق إجراءات الحماية إلى مضاعفة حصة فرنسا تقريباً من الواردات التي وصلت إلى ٦٠% في العام ١٩٠٨ في حين لم تكن تمثل سوى ٣٢% في العام ١٩٠٤؛ وحتى عندما انخفضت هذه الحصة من جديد إلى نحو ٤٠% في السنوات اللاحقة، وبخاصة بسبب المنافسة الألمانية، فقد بقيت أعلى بكثير من نسبتها في ساحل العاج والداهومي حيث كان التجار البريطانيون والألمان منغرسون بقوة.

هكذا لم تتمكن الميادين الاستعمارية من أن تصبح أسواقاً حصرية بالكامل. بل بالإضافة إلى ذلك، وجدت عملياً عمليات تهريب ناشطة بين المستعمرات التي تتبع بلداناً استعمارية مختلفة. وكان السياق يساعد عملياً على ذلك: شعوب نفسها تفصلها حدود مصطنعة لكنها تحتفظ بروابط مادية وروحية، وشروط طبيعية ملائمة غالباً للتسللات السرية: أراضي شاسعة يسهر على مراقبتها في البلدان كافة ملاك من الموظفين غير كاف بشكل واضح. وسرعان ما تكيف الأفارقة مع اختلاف الأسعار الذي يتيح لهم فرصة جني الأرباح على جانبي الحدود. فمثال العلاقات بين سكان الداهومي الفرنسية والتوغو الألمانية من جهة، ونيجيريا البريطانية، من جهة أخرى، يمكن إسقاطه على المستعمرات الأجنبية الحدودية كافة. فنادراً ما مارس المهربون التهريب بمفردهم، فهم نظموا أنفسهم مع مهربين على كل جانب من جانبي الحدود ومخبرين لإعلامهم بجولات رجال الجمارك والنقاط التي بقيت دون مراقبة. وبحسب المناطق التي كانوا يقيمون فيها، كانوا ينقلون منتجاتهم في قوارب، عبر مشبك البحيرات الشاطئية، أو عن طريق العتالة على الرؤوس وسلك دروب في الأدغال من المستحيل اكتشافها من قبل أشخاص لا خبرة لهم فيها.

قامت الحكومات بمكافحة حازمة لهذه التجارة السرية التي حرمت الميزانيات من قسم مهم من الإيرادات، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى تفاهم للتشارك في قمعها معاً لأن مصالحها غالباً ما كانت متناقضة في الواقع. ففي حالة الداهومي ونيجيريا، مثلاً، كان البريطانيون يرغبون في الحيلولة دون تهريب المشروبات الروحية والبارود إلى نيجيريا. لكنهم لم يكونوا حقاً معارضين لتهريب المنسوجات وسلع مصنوعة أخرى إلى البلد الجار الذي فرض عليها رسوم الاستيراد وتجري مبادلتها على أرضهم مقابل منتجات حُصدت لدى البلد الجار نفسه. وبلا مواربة، صحيح أن الإدارة الفرنسية كانت تتعرض للخسائر، لكن في المقابل كانت تجبي رسوماً على المشروبات الروحية المهرَّبة إلى نيجيريا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجار الذين اشتكوا من منافسة أسعار الأدوات والمنتجات المهربة، فقد وجدوا في تجارة المشروبات الروحية المهربة نحو البلدان المجاورة سوقاً قُدرِّت، في بداية القرن العشرين، بعدة ملايين من الفرنكات. إذن من الممكن أن يكون التهريب سياسة جيدة، والمهم هو ألا يعاني منها المرء على أرضه. والحالة هذه، كان كل بلد استعماري يعمل من جانبه بطرائق متشابهة ويعاني من الصعوبات نفسها: إنشاء مراكز حدودية، مفارز جمركية طيارة. ويطلب مساعدة رؤساء القرى الحدودية بتقديم الوعود لهم بمكافآت أو بتهديدهم بعقوبات في حال تواطئهم مع المخالفين، لكن ظهر أن هذه الإجراءات غير كافية للقضاء على حركة كتب لها طول البقاء. وتجدر الإشارة إلى أن التهريب بين البلدان الأفريقية لا يزال قائماً حتى اليوم مع تباينات في اتجاه التحايلات والتقلبات في حجمها وفقاً للسياق الاقتصادي العام.

٢ - الدولة ومسوغات التنمية الاستعمارية

نظرياً تم ترك أمر تنمية المستعمرات للشركات الخاصة، باستثناء البلدان المتنازل عنها. لكن تدخلت الدولة، عملياً، بوساطة تشريع قابل لمنح

الأفضلية للبلد المستعمر الأم. كما تلاشت مصالح المستعمرة الخاصة حين كانت تتعارض مع مصالح الإمبراطورية العامة. وقد أدى هذا الوضع أحياناً إلى إثارة احتجاجات الأوساط الاقتصادية المحلية. ومن بين هذه الأوساط نذكر التجار الأوروبيين، وهم في معظمهم وكلاء لشركات تنتمي إلى البلد الاستعماري نفسه أو ملكاً للأجانب الذين قاموا بدور قيادي بالنسبة إلى تجار آخرين محليين أو، حسب الحالة، تجار مشارقة أو هنود. فقد أتاحت لهم بعض الأجهزة الإدارية المحلية التعبير عن رأيهم: مجلس إدارة المستعمرة في المستعمرات الفرنسية، مجلس تشريعي في المستعمرات البريطانية؛ وتجمعوا في غرف تجارية ولجان تجارية حيث سيطر تجار من أبناء البلد الاستعماري نفسه. ولجؤوا طواعية إلى الإدارة الاستعمارية لحماية مصالحهم الاقتصادية، وحفظ النظام والقمع الضروري لحسن سير الأعمال، وبناء بنية تحتية بالغة الكلفة.

إذن تمتعت الدولة بدور توجيهي وذلك بتوسيع ميادين تدخلها، أكثر مما كانت عليه الحالة في أوروبا.

أ- تثبيت الملكية العقارية

في المستعمرات كلها، قدمت الدولة الاستعمارية نفسها على أنها خليفة السلطات المحلية السابقة. إذن دمجت أراضي العواهل القدامى في الأملاك العامة دون أن تعير أي اهتمام لاحتمال أن تكون ملكاً جماعياً لقبيلة ما، وتصرفت بالطريقة نفسها بالنسبة إلى كل أرض لا يمكن لأحد أن يثبت ملكيته لها. وحددت قواعد الملكية وأصبحت الحارس لها. ومنذ بداية الغزو الاستعماري، أتاحت التشريعات التي وضعتها الدول الاستعمارية المختلفة منح الأراضي التي أصبحت أملاك دولة أو عُدَّت شاغرة. فمنحت قسماً منها إلى شركات ذات امتياز بالصيغ التي ذكرناها أعلاه. في موضع آخر، استخدمت تدابير قانونية مشابهة. ففي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، مثلاً، نظم القرار الصادر في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٤ صلاحيات

منح امتيازات أملاك الدولة: أصبح من صلاحيات الوزير البت في أمر منح الامتيازات على الأراضي التي تزيد مساحتها عن ٢٠٠٠ هكتار، ومن اختصاصات الحاكم العام للاتحاد إصدار الامتيازات على الأراضي التي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ هكتار، أما الأراضي الأصغر مساحة من ذلك فيعود أمر البت في منح الامتيازات عليها إلى حاكم المستعمرة نفسه. أما بالنسبة إلى تثبيت الملكية العقارية، فقد جرى التوفيق بين القرارات المحلية الناظمة لذلك في كل مستعمرة من مستعمرات الاتحاد في الأمر الصادر عن الحاكم العام للاتحاد بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٠٦، الذي عمم إجراءات القيد العقاري. وتطلب هذا الإجراء وضع مخططات مساحة نُفذت ببطء وأولاً في المراكز الحضرية من المناطق الساحلية.

وكان ما حصل عليه الأوروبيون من أراض عقارية متفاوت المساحة جداً بحسب المستعمرات. هكذا في كينيا المستقبلية، نص قرار صادر في العام ١٩٠١ على أن أراضي التاج البريطاني هي الأراضي الوحيدة القابلة للتنازل عن ملكيتها، لكن صدر مرسوم في العام ١٩٠٢، منح التاج ملكية الأراضي في المناطق كافة التي لم يكن يوجود فيها "حكومة أهلية"، مما يعني سلب أراضي مجتمعات منظمة في تنظيمات أدنى مستوى منها (قرى، مشيخات، الخ...). ويستطيع مفوض التاج بيع الأراضي الشاغرة للمشترين بشروط مغرية أو تأجيرها لمدة ٩٩ عاماً. والحالة هذه، يستطيع المستوطنون وحدهم الاستفادة من هذا المرسوم، لأنه جرى نقل الأفارقة ووضعهم في معازل خاصة بهم (بلغ عددها خمسة معازل في العام ١٩٠٦)، وكان هناك حظر شبه كامل على حصول الهنود على الملكية العقارية (O. Guitard, 1966). وفي أفريقية الجنوبية، تم وضع الأفارقة تدريجياً في معازل نظمها قانون الأرض الأهلي الصادر في العام ١٩١٣، الذي لم يترك لهم سوى نحو ٧% من الأراضي الصالحة للزراعة.

وفي الجزائر، ازدادت ملكية المستوطنين بشكل جوهري في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر حين نمت طبقة من الفلاحين الأوروبيين شكلت ثلث مجموع السكان الأوروبيين فيها. وقام من أثرى منهم بتوسيع ممتلكاتهم بوساطة شراء أراض جديدة نص القانون على توزيعها على الأفراد، أي ما يساوي ٤٢٧ ألف هكتار ما بين العامين ١٩٠٩- ١٩١٧. إضافة إلى ذلك، بعد أن تباطأ الإعمار الرسمي، ازدهر من جديد في بداية القرن العشرين بمنح ما يزيد عن ٢٠٠ ألف هكتار ما بين العامين ١٩٠١- ١٩١٤ (Ch.- R. Ageron, 1990).

وفي المقابل، بما أن الامتيازات الزراعية النادرة الممنوحة قد باءت بالفشل، فقد كانت الملكية العقارية الأوروبية في أفريقية الغربية محدودة جداً. ولم تتجح سوى الامتيازات الحضرية الهادفة إلى بناء المباني التجارية أو المدرة للمال، مما أدى إلى إدخال تعديلات على المكية باتجاه توزيع أوسع على الأفراد.

ب – النقود

لكي يؤكد كل بلد استعماري سيادته، فرض عملته النقدية الوطنية في مستعمراته. وحتى ينجح في ذلك كان عليه أن يحل بالتوازي سلسلتين من المشكلات: من جهة، استبدال العملات المحلية السابقة، ومن جهة أخرى، مكافحة عملات البلدان الأوروبية الأخرى.

بالنسبة إلى سلسلة المشكلات الأولى، تعلق الأمر بخاصة في إلغاء التعامل ببعض المنتجات المستخدمة بمثابة عملة منذ أمد طويل. وكان المنتج الأكثر انتشاراً في أفريقية الغربية هو الكوري (أصداف كان التعامل فيها سائداً اعتباراً من القرن العاشر الميلادي والتي كانت تأتي بخاصة من جزر المالديف) (F. Iroko, 1988)، ولكن كان هناك منتجات أخرى أيضاً مثل "الغينيات" (لفائف ضيقة من النسيج)، والغينزي guinzé (سيقان من الحديد

يتغير اسمها من مجتمع إلى آخر، لكنها متداولة في المنطقة الممتدة من سيراليون حتى حدود ساحل العاج)، وهناك عملات حديدية متعددة (الأجراس، المجارف)، واللؤلؤ الزجاجي في أفريقية الوسطى، وعملات نحاسية متنوعة الأشكال، والملح، الخ... (J. Rivallain, 1986). وفي منعطف القرن العشرين، صدرت قرارات تنظيمية في تواريخ متعددة أدت إلى حظر قبول تلك العملات في صناديق المال العام وبخاصة من أجل دفع الضريبة، مما سرَّع في فقدانها لقيمتها النقدية. لكنها بقيت متداولة في الحياة اليومية بسبب ضعف قيمتها الإبرائية، وبخاصة في أبعد المناطق عن أماكن السير. هكذا أدى قيام الحكومة في نيجيريا الشرقية، في العام ١٩٠٤، بحظر استيراد المانيات (أساور نحاسية) إلى استقرار قيمتها في الصفقات المحلية (A. G. Hopkins, 1973).

ومن بين العملات الغربية، كانت العملة الانجليزية أكثرها انتشاراً في أفريقيا، وبخاصة في الأقاليم الساحلية حيث وجدت علاقات تجارية دولية. لقد منحت بعض الوحدات النقدية أسماءها: مثلاً لاتزال تستخدم مجانسات صوتية لكلمة باوند (جنيه إسترليني) حتى اليوم في مختلف اللغات العامية في بلدان أفريقية الغربية الناطقة بالفرنسية كناية عن ٢٥ فرنك، وهي القيمة المعادلة للجنيه الإسترليني قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت تتداول أيضاً عملات أخرى بكميات أقل أهمية: الدولارات، والماركات الألمانية، والفرنكات وقطعها الكسرية. أخيراً، وجدت أيضاً جميع أنواع القطع النقدية التي أُلغيت في أوروبا، مثل "تالر ماري- تيريز" (نقد ألماني، المُعرب) الذي شكل أحد أسس التبادلات في المناطق القريبة من بحيرة تشاد وفي الحبشة (أثيوبيا).

بالنسبة إلى هذه العملات الأجنبية، اتخذت الدول الاستعمارية مواقف متباينة منها. فكانت بريطانيا العظمى أول من اتخذ تدابير لمنع دخول هذه العملات إلى الصناديق المالية العامة، منذ نهاية القرن التاسع عشر. وما بين العامين ١٩٠٦- ١٩١٠، وصلت قيمة صادرات العملة الفضية إلى

المستعمرات البريطانية في أفريقية الغربية حتى ٦٦٦١٩٠ جنيه إسترليني وسطياً سنوياً (ما يعدل ١٧ مليون فرنك تقريباً)، أي ما يعدل قيمة ما كان مستخدماً من هذه العملة في المملكة المتحدة نفسها. غير أن تداول الجنيه الإسترليني غير الخاضع للرقابة، دفع وزارة المستعمرات ووزارة الخزانة إلى إصدار عملة استعمارية خاصة. إذن كان الهدف من تأسيس هيئة النقود الأفريقية الغربية، في العام ١٩١٢، هو تنظيم تداول النقود في المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية بإصدار هذه النقود المرتبطة بعملة المملكة المتحدة وممارسة الرقابة على عمليات التبديل. وقد دام هذا النظام تقريباً دون تغيير حتى الاستقلال (A. G. Hopkins, 1973).

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد رفضت إصدار نقود خاصة بالمستعمرات نفسها حتى غداة الحرب العالمية الثانية، وفضلت فرض النقود الفرنسية نفسها. هكذا في مدغشقر، اعتباراً من غداة الاحتلال، تم تقسيم القروش القديمة (piastres) إلى كسور ثم تم استبدالها بقطع النقود الفرنسية. وفي أفريقيا السوداء، بعد مرحلة انتقالية في المستعمرات حديثة التأسيس، أُعلن أن النقود الفرنسية هي العملة الوحيدة المقبولة. بل كان هناك نية لفرض رسوم دخول على العملات الأجنبية، مما أثار نقاشات بين التجار. والواقع أن قطع النقود الانجليزية، بل الألمانية، استمرت بالتداول في المستعمرات الفرنسية المجاورة. وبحكم العادة، فضل السكان بعض قطع النقود الأجنبية على مثيلتها الفرنسية، التي احتاجت إلى زمن طويل لكي تصبح مقبولة وبشكل انتقائي: فقطعة الخمس فرنكات الفضية، مثلاً، لم يستخدمها سكان الداهومي إلا عندما أصبح عليها صورة ثلاث شخصيات رمزية، ورُفضت قطعة الفرنكين في المقاصات المحلية، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى قطعة النيكل بقيمة ٢٥ سنتيم. إضافة إلى ذلك، عزز عدم كفاية القطع الكسرية شبه المزمنة عدم الرضا الذي عانت منه بعض القطع النقدية التي يحسم منها ربح الصرافة:

هكذا فقدت قطع الفرنك والسنتيمات الخمسين ما بين ٢٠- ٢٥% من قيمتها الاسمية. بل ما يزيد عن هذه النسبة عندما يؤدي تفاقم الشح في وجودها إلى اندلاع أزمة نقدية. وعلى النقيض، حظيت العملة النحاسية، التي اشتد الطلب عليها بسبب ضعف قيمتها التحريرية، بالأولوية على العملة الفضية، ومن ثم، كانت قيمتها تتجاوز القيمة الاسمية. هكذا كان المرء يقبل قطعتين من الـــ ٢ سنتيم مقابل ٥ سنتيمات.

حتى الحرب العالمية الأولى، كان تداول الأوراق المصرفية يقتصر حصراً على أوساط رجال الأعمال. وكان إصدارها منظماً في المستعمرات الفرنسية، ويقوم بإصدارها مصرف أفريقية الغربية في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، الذي حظي باحتكار الإصدار منذ تأسيسه في العام ١٩٠١ حين خلف مصرف السنغال. وأُنشئت فروعاً له في كل مستعمرة من مستعمرات الاتحاد حيث لا تتداول إلا أوراق مصرف أفريقية الغربية. مما أدى إلى عمليات صرف من بلد إلى آخر، وسرى الأمر نفسه على أوراق مصرف فرنسا النقدية التي لم تكن متداولة في أفريقيا السوداء.

ورغم مفاهيمهما المختلفة بصدد السياسة النقدية، فإن وجود هيئة نقد *أفريقية الغربية* واحتكار الإصدار الممنوح لمصرف أفريقية الغربية، أديا إلى نتائج متشابهة. و ا. ج. هوبكنز (١٩٧٣) الذي اعتبر أن النقود في المستعمرات قامت بخاصة بدور الوسيط في المبادلات الدولية، رأى فيها، من بين الميزات الأخرى، ميزة انتظام ذاتي قضى على أخطار التضخم المحتملة واستقرار مرتبط بالعلاقات الوثيقة بين المستعمرات ونظام الدولة الاستعمارية النقدي. وفي المقابل، قد تؤدي محدودية الكتلة النقدية إلى كبح النمو الداخلي إلا عندما يوجد فائض قابل للتصدير. والواقع، في المستوى المحلي، يمكن لتقلبات نقدية خطيرة أن تؤدي إلى اضطراب المبادلات وأن يكون لها انعكاسات في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة. هكذا حتى

الحرب العالمية الأولى، كان يُخشى من التضخم أقل مما يخشى من أن يؤدي انكماش الكتلة النقدية المتداولة إلى انخفاض فعلي في أسعار المنتجات في المستعمرات الفرنسية. هذا الوضع، الذي قلما يمكن إدراكه من خلال مقاربة إجمالية، قد يستحق الدراسة في مستوى المنتج والمستهلك.

ج- المصارف والقروض

اتبعت الدول الاستعمارية سياسات مختلفة بصدد إنشاء مصارف تجارية في ممتلكاتها الاستعمارية. ففي المستعمرات البريطانية، لم تتدخل الدولة عملاً بالليبرالية الاقتصادية الراجحة آنذاك. فقد حاولت مصارف تجارية في وقت مبكر الانغراس في سيراليون ولاغوس (جنوب نيجيريا المستقبلية)، لكن لم تنجح حتى تأسيس مصرف *أفريقية الغربية البريطاني BBWA* في العام ١٨٩٤، بمبادرة من فريق من رجال الأعمال، بإدارة ا. ل. جونز، أحد أقطاب الملاحة البحرية. وسرعان ما أصبح له فروع في المستعمرات البريطانية كافة في أفريقية الغربية كما في ليبيريا. وارتفع رأسماله المدفوع من ١٢ ألف جنيه إسترليني في العام ١٨٩٤ حتى ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني في العام ١٩١٠؛ كما ارتفع عدد مودعيه في الفترة نفسها من نحو ١٢ مودعاً حتى ٤٤١٠ مودعاً؛ وارتفع مجموع مبلغ الودائع من ٣٠ ألف جنيه حتى مليون جنيه. ورغم أن إمكانية إصدار النقد قد انتزعت منه في العام ١٩١٢ مع تأسيس هيئة نقد *أفريقية الغربية*، فقد سيطر على عالم رجال الأعمال في المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية خلال العهد الاستعماري كله (A. G. Hopkins; 1973). وفي المستعمرات البرتغالية، قام *المصرف الوطني لأقاليم ما وراء البحار*، الذي مارس نشاطه في انغولا وموزامبيق في آن معاً، في شروط ملائمة بشكل خاص، بمنح مساهميه البرتغاليين أرباحاً مهمة (A. Smith et G. Clarence- Smith, 1985).

وفي المقابل، في أفريقية الشمالية، كانت المنافسة بين المجموعات المصرفية منافسة حامية الوطيس، كما سبق أن رأينا ذلك، في المملكة المغربية. وفي الجزائر، رغم احتكار إصدار الأوراق النقدية الممنوح لمصرف الجزائر (المؤسس في العام ١٨٥١)، فقد وجدت مؤسسات إقراض مالية أخرى تقرض بخاصة منشآت المستوطنين المنجمية والزراعية، وكان أكثرها نشاطاً المصرف العقاري الجزائري والتونسي، الذي تم تأسيسه في العام ١٩٠٧. وكان الوضع مختلفاً في أفريقية السوداء حيث كان النظام المصرفي شبه احتكاري. فبالإضافة إلى امتيازه بإصدار النقد، كان مصرف أفريقية الغربية مصرف ودائع أيضاً، لكنه لا يمنح أي قرض. إذن لم يكن بالإمكان اقتراض رؤوس أموال محلياً: عند اللزوم، كانت المنشآت الأوروبية تتوجه إلى المصارف في أوروبا؛ أما بالنسبة إلى المبادهين الأفارقة أو الأفراد فكان عليهم اللجوء إلى صيغ من القروض الخاصة، ربوية غالباً (كمبياليات، رهائن أشخاص أو ممتلكات، الخ...). وفي العام ١٩٠٧، أُنشئت جمعيات تعاونية أهلية على غرار ما حصل في الجزائر، وكانت التجربة الأولى في السنغال. وهي تقوم بإقراض البذور إلى مزارعي الفول السوداني بنسب فوائد مخفضة (٥% بدلاً من ٢٠٠-٣٠٠% التي كان يطلبها المقرضون المحليون). وقد توجت هذه المبادرة بالنجاح، لكن اعتباراً من العام التالي أدى إجبار المزارعين على الانتساب إلى هذه الجمعيات إلى تحويل هذه الفوائد إلى ضريبة إضافية (J. Suret- Canale, 1964). والحالة هذه، عُمم هذا الإجراء في أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية بالاشتراطات نفسها، مما أثار عداء المعنيين بالأمر الذين وجدوا فيها ضغوطاً أكثر مما وجدوا من ميزات.

د - تمويل البنى التحتية

هل يجب على الدولة الإسهام في بناء البنية التحتية ذات المنفعة الاقتصادية ؟ بداية، يتعلق الأمر بموقف مبدئي. فقد عبَّر جورج بوريلي،

مدير إحدى أقدم الشركات التجارية الفرنسية في ساحل العبيد (ساحل خليج غينيا/ المُعرب)، عن الرأي الأكثر انتشاراً في عالم رجال الأعمال حين صرح أمام الغرفة التجارية في مرسيليا قائلاً: "في المشروعات الاستعمارية، يقع الاحتلال على عاتق الدولة، ومن واجب المبادرة الفردية القيام بالتنمية" (١٨٩١).

كما أوصت نشرة تعليمات وزارية صادرة في ٦ آذار/ مارس ١٨٩٤ باللجوء إلى المنشآت الخاصة نفسها لتنفيذ الأعمال العسكرية اللازمة لاحتلال البلدان. ومع ذلك، فقد أدخلت الوقائع المحلية تباينات في هذا التوزيع للأدوار بين المسؤولين الفرنسيين والمستثمرين الاستعماريين، وعلى الأفارقة ضمنياً تنفيذ الأعمال التي يحددها هؤلاء المسؤولين.

إذن قامت الدولة مباشرة بالتجهيز وبالأعمال اللازمة للتنمية أو المنشآت الخاصة التي أمكنها، عند اللزوم، الاستفادة من "ضمان الدولة"، أي ضمان الدولة للمستثمرين الحصول على حد أدنى من الفائدة في حال لم يؤمن المشروع الأرباح المأمولة. وقد استخدمت الحكومة الفرنسية هذه الطريقة في بناء السكك الحديدية (مثلاً بالنسبة لشركة خطوط السكك الحديدية في الداهومي)، كما استخدمتها ألمانيا بخصوص شركة جنوبي غرب أفريقية. والواقع، في كل الحالات التي تدخلت فيها الدولة، كانت ميزانيات المستعمرات المحلية هي التي تؤمن النفقات، ومن ثم كان السكان المحليون يغذون هذه الميزانيات.

ثانياً- استثمارات اقتصادية محدودة

بقي تجهيز القارة الأفريقية الاقتصادي محدوداً أمداً طويلاً، مع تباينات إقليمية شديدة. فقد كانت الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، المرتفعة قليلاً نسبياً، تقتصر على بعض المستعمرات القابلة لجني الأرباح فيها، وبخاصة

تلك التي تمتلك ثروات معدنية. ففي الفترة ما بين ١٨٧٠- ١٩١٣، بلغ مجموع المبالغ المستثمرة في أفريقية السوداء ٦١٠ مليون جنيه إسترليني، موزعة بشكل غير متساو لأن ٨ر٧٥% منها ذهبت إلى أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية (ما يعدل ٢ر٥٣% إلى اتحاد أفريقية الجنوبية، ١ر٨% إلى روديسيا الشمالية، ٨ر٤% إلى أفريقية الشرقية، ٦% إلى أفريقية الغربية، و ٧ر٣ متنوعة)، و ٧ر١٣% إلى المستعمرات الألمانية، و ٥ر٦% إلى الكونغو البلجيكي، و ٤% إلى المستعمرات الفرنسية، ومبالغ بسيطة جداً إلى المستعمرات البرتغالية (غير محسوبة وفقاً لـــ باش، وردت في: H. Frankel, 1969).

في أغلب المستعمرات، أمنت إذن صناديق مالية عامة ومحلية خاصة القسم الأعظم من البنية التحتية الاقتصادية. ولا يملك المرء بهذا الصدد أية دراسة شاملة تقارن بدراسة اس. هـــ. فرانكيل التي نشرت في العام ١٩٣٨ بخصوص رؤوس الأموال الأجنبية. غير أن البحوث حول اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية بينت أن الصناديق المالية المحلية هي التي مولت بشكل واسع التجهيزات فيها، لأننا استطعنا تقدير كامل المبلغ بـــ ٢٦٦ مليوناً ما بين العامين ١٩٠٥- ١٩١٤، جاءت ٨٢% منها من القطاع العام (دراسات: RCP, no 326). منذ ذلك الوقت، مثلت الـــ ٢٥ مليوناً من رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية واتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية في آن معاً ما بين ٥- ٨% فقط من تمويل التجهيزات في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية.

وفي أفريقية الشمالية، مولت صناديق إقراض قسماً كبيراً من التجهيزات: ٣٣٩ مليون فرنك ذهبي في تونس و٣٢٦ مليوناً في المغرب، و٢٥١ مليوناً في الجزائر، ويجب أن يضاف بالنسبة إلى الجزائر أن هذا المبلغ شكل القسم الأعظم من رؤوس الأموال المصدرة من فرنسا إلى الإمبراطورية (انظر: J. Marseille, 1984).

لقد تم تخصيص جوهر الاستثمارات الاستعمارية للبنية التحتية الاقتصادية الخاصة بالنقل. والواقع تطلب الاستيلاء على مستعمرات واسعة المساحة وتنميتها تطوير طرق المواصلات فيها. فقد وصلت الدراسات حول وسائل المواصلات التي استخدمها الفرنسيون والبريطانيون في التوغل الاستعماري إلى الخلاصة نفسها: استخدمت جيوش هذان البلدان الاستعماريان فرنسا وبريطانيا العظمى التقانة الحديثة وأقدم الطرائق في آن معاً. هكذا لكي يتاح للقوات النزول في بنين، قامت الحكومة الفرنسية ببناء رصيف في مدينة كوتونو (١٨٩٢)؛ وفي كل مكان، وسِّعت الدروب وحول بعضها إلى طرق مرصوفة؛ وبنى الانجليز جسوراً معدنية لعبور الأنهار في ساحل الذهب وأفريقية الجنوبية، وكذلك فعل الفرنسيون في السودان الفرنسي؛ واستخدم الجميع معديات بين ضفاف الأنهار. وعلى النقيض، وفي الوقت نفسه، لجأ المستعمرون بشكل منهجي إلى العتالة على رؤوس البشر لنقل الأغذية والذخيرة. وهذا ما حصل أيضاً، خلال الحرب ضد الزولو (١٨٧٩)، فقد استخدم الانجليز عربات بواقيات تجرها ست أزواج من الثيران، وأرغموا الأفارقة على تنفيذ أشد الأعمال قسوة مثل جر مُعديات محملة بكل التجهيزات بين ضفاف الأنهار.

وبالإجمال، تم تنفيذ التجهيزات الاقتصادية ببطء، وبأقل النفقات، وببالغ الاهتمام بتطوير المبادلات بين المستعمَرة والدولة الاستعمارية. هكذا احتفظت مناطق شاسعة أمداً طويلاً باستخدام وسائل نقل قديمة (قوافل جمال، مثلاً، ملاحة داخلية بالزوارق، وبخاصة العتالة البشرية) حين بدا أن بناء وسائل حديثة قليلة الربح أو غير مربحة.

١ - علاقات بحرية متميزة مع أوروبا

أ- الخطوط البحرية

تقاسمت بضعة شركات ملاحية كبرى شبه احتكار للنقل البحري، وكان تقاسم بحكم الأمر الواقع لأقاليم جغرافية. في فرنسا، سيطرت بضعة شركات

على الملاحة باتجاه أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، فشركة دالماس في بوردو أمنت القسم الأعظم من العلاقات مع السنغال، بينما قامت شركات فابر وفريسينيه بربط مرسيليا بموانئ ساحل خليج غينيا وأفريقية الاستوائية. وفي بريطانيا العظمى، كان الأساسي من حركة النقل تحت سيطرة كونسنتريوم *ايلدر دايمبستر من ليفربول*، الأمر الذي لم يستبعد وجود سفن تمتلكها شركات تجارية مثل شركة جون هولت. وكانت جميع هذه الشركات البحرية تتعرض لمنافسة شركة ورمان ليني ومقرها هامبورغ التي كانت ارتباطاتها مع أفريقيا أكثر تواتراً وانتظاماً من اتصالات منافسيها والتي طبقت تعريفات أكثر تمايزاً. ومع ذلك كان النقل البحري بطيء نسبياً والشحن باهظ الكلفة.

أدى فتح قناة السويس إلى تعديل طرق التجارة البحرية الكبرى، وبخاصة بين أوروبا وآسيا، وإلى تعديل تقسيم التجارة العالمية، الذي عانت منه المحطات الواقعة على طريق رأس الرجاء الصالح. وفي المقابل حققت مصر فوائد كبيرة من النقل عبر البحر الأحمر الذي لم يتوقف عن التزايد، فقد ارتفع من ٤٣٦٦٠٩ طنة(•) في العام ١٨٧٠ حتى ٣ر٢ مليون طنة تقريباً في العام ١٨٧٩، و٥ ملايين في العام ١٨٨٢، و ٦ر١٣ مليون في العام ١٩٠٨، و ٣ر٢٠ مليون في العام ١٩١٢، و ٤ر١٩ مليون في العام ١٩١٤. وأصبحت مبادلات البضائع عن طريق قناة السويس تمثل ٤٣% في العام ١٩١٣ من كامل الوزن الصافي باتجاه شمال- جنوب، وكان ما يزيد عن ربعها من الآلات، وأدوات معدنية وأجهزة سكك حديدية، ونحو ٦٠% من السلع الاستهلاكية. أما في الاتجاه جنوب- شمال (٥٧% من كامل الوزن الصافي)، فقد شكلت المواد الأولية النباتية ما يزيد عن النصف، أما الباقي، فتكون من المعادن الخام والمواد المتنوعة. وكان جوهر التجارة يتم مع أسية

(•) الطنة هي مقياس دولي لسعة السفن يساوي ٨٣ر٢ م٣/ المُعرب

الجنوبية نحو ٨٠% (ما يعدل ٤ر٤٥% من/ أو إلى الهند، وبورما وسيلان، و ١ر٢٢% مع الشرق الأقصى، و ٥ر١٢% مع بلدان متنوعة)، ومع أستراليا ٩ر٩%؛ والبحر الأحمر والخليج العربي وأفريقيا ٨ر٧%، ولا تشارك أمريكا إلا بنسبة ٦ر٢%. تعلق الأمر إذن بنقل عبور لا تحتل القارة الأفريقية فيه إلا مكانة بسيطة جداً.

ب- الموانئ

عشية تقسيم القارة الأفريقية، كانت تمتلك العديد من الموانئ (C. Coquery- Vidrovitch, 1993). ذلك أن كل كيان سياسي له واجهة بحرية أو لديه طرق مواصلات سهلة تربطه بالساحل البحري كان يملك ميناءً واحداً على الأقل، وعلى علاقة مع التجارة الدولية الكبرى أو التجارة الإقليمية. وقام الاستعمار "بانتقاء" فعلي لمدن بعينها طور فيها المراكز المفيدة له وترك الأخرى تؤول إلى التخلف (H. d'AQmeida- Topor, 1988). وخلال عدة عقود، أصبح هناك تراتب أدى، بدءاً من عشية الحرب العالمية الأولى، إلى مركزة القسم الأعظم من النشاطات السياسية والاقتصادية في مدينة رئيسة، عموماً ميناء حين لا تكون المستعمرة حبيسة. وفي بعض الحالات، حافظت بعض المراكز الساحلية على وجودها لأنها كانت تشكل منافذ سهلة ولاسيما بالنسبة إلى المنتجات الوازنة، لكن العدد الأكبر منها، الجاذب لقليل من الاستثمارات أو غير الجاذب لها على الإطلاق، لم يحافظ على بقائه إلا بصعوبة، بل خلت بعضها من سكانها الناشطين اقتصادياً. ويقدم تطور أفريقية الشمالية مثالاً مضيئاً في هذا المجال. ففي الجزائر، حصل تمركز حركة النقل المرتبطة بالسفن البخارية على حساب الموانئ التي تجهزت بدءاً من عهد الإمبراطورية الثانية: هكذا اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر أصبحت موانئ مدينة الجزائر ووهران وبون تؤمن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية.

تطور حركة الموانئ (بالأطنان)

المرفأ	١٩٠٠	١٩١٠	النمو السنوي
الجزائر	١٣٣٠٠٠٠	٣١٤٥٠٠٠	+ ٩٩ر٨%
وهران	٦٠٩٠٠٠	١٨١٥٠٠٠	+ ٥٤ر١١%
بون	٦١٢٠٠٠	٦٧٤٠٠٠	+٩٧ر٠%

المصدر: وفقاً لـ J. Ganiage, 1966

في الوقت نفسه الذي كان فيه ميناء مدينة الجزائر يُصدِّر المواد الأولية الزراعية وخامات الحديد، كان يؤمن بشكل رئيس إعادة توزيع الواردات القادمة من فرنسا. ونمت حركة ميناء وهران بأسرع من نموها في ميناء العاصمة بفضل صادرات النبيذ المتزايدة، وبشكل ثانوي الأغنام والصوف والحبوب والحلفاء (•). أما ميناء بون، فقد بقي منفذ خامات الفحم والفوسفات بالنسبة إلى الجزائر الشرقية. واحتفظت بعض الموانئ بأهمية إقليمية مثل ميناء فيليب فيل، الذي كان يؤمن قسماً من مبادلات قسنطينة، أو مستغانم وبني ساف التي تُصدر قسماً من إنتاج الكرمة الإقليمي. وفي المقابل، لم يعد لأغلب ما تبقى من موانئ إلا نشاطات بسيطة من صيد السمك وملاحة السواحل.

وفي تونس، أصبحت موانئ سوسة ومونستير ومهدية تُصدِّر بانتظام قطاف الزيتون الساحلي (إذن تستخدم منافذ لمنتجات محلية أو إقليمية). ويخرج من لاغوليت فوسفات الغرب باتجاه انجلترا بخاصة؛ وسرعان ما

(•) نبات يصنع منه الورق/ المُعرب.

أصبح الربض مرفأً أمامياً لمدينة تونس بعد تهيئته في العام ١٨٩٣. أما ميناء صفاقص الذي افتتح في العام ١٨٩٧، فقد شهد ازدهاراً بفضل تطور ظهيره الخلفي، وبخاصة بفضل صادرات فوسفات قفصة، في حين أن ميناء سوسة، الذي أُنجز في العام ١٨٩٩، لم يحتفظ إلا بفائدة محلية. وجعلت أعمال التهيئة من بيزرت بخاصة محطة بحرية مهمة. ولم تتمكن تونس من استغلال ثرواتها المعدنية إلا بعد افتتاح الموانئ وبناء خطوط السكك الحديدية (G. Ganiage, 1966). أما بالنسبة إلى المملكة المغربية، فلم ينفذ اقتراح بناء ميناء الدار البيضاء، الذي حصل قبل فرض الحماية الفرنسية، إلا تدريجياً: بدأت الأعمال الكبرى الخجولة غداة الحرب العالمية الأولى، رغم أن الحركة فيه ازدادت بسرعة. وقد عانت مزغران وأغادير من نتائج ذلك بتحول دورهما إلى دور إقليمي، لكن عشية الحرب العالمية الأولى كاد هذا التطور يبدأ.

وسارت الأمور بشكل مختلف في أفريقيا السوداء حيث بدأ الانتقاء غداة الاحتلال. فقد كان عدد الموانئ عميقة المياه قليل بسبب الشروط الطبيعية. هكذا في أفريقية الغربية، حيث يمنع الدرباز السفن من الرسو، أُكتفي ببناء أرصفة بسيطة الكلفة. فقد تعلق الأمر ببناء جسور معدنية ضيقة ممتدة في البحر لتأمين عمليات المسافنة بمساعدة مرفاع ، وتجنيب البضائع والركاب من المرور من الدرباز في زوارق جذعية أو زوارق بمحركات. وعلى البر، غالباً ما كانت مستودعات البضائع رقيقة الصنع. ومع ذلك، كانت بعض الموانئ النادرة مجهزة بشكل أكثر حداثة، مثل فريتاون أو دكار، مكان عبور اختير بسبب موقعه ووضعه، الذي أصبح الميناء الرئيس لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية بفضل الأعمال الكبرى التي نفذت عبر عدة مراحل (M. Lakroum, 1987).

٢ - في بر القارة: أولوية طرق المواصلات ووسائل النقل البري

من بين وسائل النقل المستخدمة في داخل القارة الأفريقية، اقتصرت الملاحة الداخلية على أجزاء الأنهار القابلة لهذا الغرض، التي غالباً ما تقطعها المساقط المائية ومناطق البحيرات الساحلية. إذن قليلاً ما جرى تعديل هذه الملاحة: فقد بقيت الزوارق الجذعية وسيلة النقل الرئيسة بالنسبة إلى السكان الذين يسكنون على ضفاف هذه الأنهار، لكن تم ادخال الزوارق البخارية. وفي المقابل، حصلت أهم الانجازات في مستوى وسائل النقل البري مع تطور الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية.

أ- خطوط السكك الحديدية

في منعطف القرن العشرين، بدت طرق السكك الحديدية مجزية مالياً، هكذا عدها المستعمرون وسيلة نقل مميزة وأداة سياسية واقتصادية في آن معاً تتيح الوصول إلى المناطق الداخلية بسهولة. وفي الوقت نفسه، قدَّمَ الفضاء الأفريقي "تحدياً تقانياً"، أي قدم إلى مهندسي ومبادهي البلدان الصناعية حقل تجربة للتقانات والبرهنة على نجاعة مشاريعهم مقارنة مع مشاريع منافسيهم الأجانب (M. Lakroum, 1987, p. 24).

تعلق الأمر إذن بشق "طرق سكك حديدية للتوغل إلى داخل القارة" هدفها نقل المنتجات الخام إلى موانئ التصدير وإعادة توزيع السلع المستوردة منها. عشية الحرب العالمية الأولى، كانت قد أُنجزت خارطة السكك الحديدية بخطوطها الكبرى في أفريقيا؛ وأدت الانجازات اللاحقة إلى قليل من الإضافات (انظر خارطة رقم ٤).

ويمثل اتحاد أفريقية الجنوبية حالة خاصة في هذا المجال حيث أنه البلد الأفريقي الوحيد الذي امتلك شبكة سكك حديدية حقيقية. ويعزى تطور السكك الحديدية فيه إلى الشروط الخاصة لإعماره السكاني، ووجود أقلية مهمة من

المستوطنين، وإلى شروط احتلاله وتنمية أرضه التي تشغل فيها المنتجات المنجمية الثقيلة مكانة رئيسية. وقد أثار بناء طرق السكك الحديدية واستغلالها وربطها بالموانئ حروب تعرفات حقيقية، وفي الوقت نفسه، اُستخدمت دعامة للمواجهات السياسية بين مختلف بلدان أفريقية الجنوبية.

وفي أفريقية الشمالية، حيث تقدم شروط التنمية عناصر مشابهة في طبيعتها، إن لم يكن في ضخامتها (استيطان، مستغلات منجمية)، جمعت طرق السكك الحديدية سمات الشبكات وطرق التوغل في آن معاً. وقد بنيت طرق السكك الحديدية على مراحل ارتبطت بمراحل فرض السيطرة الاستعمارية الفرنسية. ففي الجزائر، أدى القانون الصادر في ١٨ نيسان/ أبريل ١٨٥٧، القاضي بإنشاء شبكة سكك حديدية، إلى دخول عدة خطوط في الخدمة هي على التوالي: خط مدينة الجزائر- البليدة في العام ١٨٦٢، والجزائر- وهران في العام ١٨٦٨، والجزائر- قسنطينة في العام ١٨٨٧. وعشية الحرب العالمية الأولى، وصل طول خطوط السكك الحديدية إلى ٣٣١٥ كم، أغلبها طرق ضيقة. تقوم باستثمارها عدة شركات خاصة شنت حرب تعريفات، مما أدى إلى كبح تطور حركة النقل. وأدى هذا الوضع، الذي دفع الجزائر إلى توحيد الشبكة بالشراء التدريجي، إلى تأسيس شركة السكك الحديدية الجزائرية العامة في العام ١٩١٢ التي تطورت بعد شراء شركة بون- غولما في شهر حزيران/ يونيو ١٩١٤. أما الشركتان الخاصتان الباقيتان: غرب الجزائر و ب. ل. م التي تستثمر خطي الجزائر- وهران وقسنطينة- فيليب فيل فقد أممتا في العام ١٩٢١، وحصل الدمج الكامل في شركة طرق السكك الحديدية الجزائرية في العام ١٩٣٨ (J. Ganiage, 1966). وفي تونس، رُبط خط شرق- غرب انطلاقاً من مدينة تونس بالشبكة الجزائرية في العام ١٨٨٤، ما شكل العناصر

الأولى من محور عابر للمغرب العربي الكبير حتى مراكش والذي سيجري استكماله في العشرينيات من القرن العشرين. وربط خط ثان شمال- جنوب، تم افتتاحه في العام ١٨٨٩، مدينة تونس بالساحل الصحراوي، في حين أن خط آخر ربط صفاقص بخامات الفوسفات في قفصة، وحصل هذا الربط في العام ١٩١١. يضاف إلى ذلك، شبك خطوط محلية بهذين المحورين الكبيرين بحيث تخدم خامات الفوسفات والتوغل في الأقاليم الشمالية. وعشية الحرب العالمية الأولى، تضاعف طول خطوط السكك الحديدية من ٩٠٠ كم في العام ١٩٠٠ حتى ١٨٢٠ كم. وكما في الجزائر، كانت طرق السكك الحديدية طبيعية التباعد استثنائية. وعشية هذه الحرب أيضاً، كانت شبكة أفريقية الشمالية بعيدة عن الكمال، لأن المملكة المغربية لم يكن فيها إلا بضع أجزاء من السكك الحديدية حول مدينة الرباط وفي الشرق المغربي. واستمرت أعمال بناء الطرق إبان هذه الحرب، ووصلت إلى بناء شبكة مؤقتة جرى افتتاحها في العام ١٩٢٠، لكن طرأ عليها تعديل واستكمال خلال العقد اللاحق. كما أن بدءاً من العام ١٩٢٠، ربط "طريق إمبراطوري" بلدان المغرب الثلاث.

وفي كل الأماكن الأخرى، كانت خارطة السكك الحديدية تتكون في القسم الأعظم منها من أجزاء غير مترابطة، بدأ تشغيلها عموماً في منعطف القرن العشرين. ففي اتحاد المستعمرات الفرنسية في أفريقية الغربية بدأ بناء خط السكة الحديدية تيس- كايس- باماكو- كوليكورو في العام ١٨٨٣، وتم انجازه في العام ١٩٢٣؛ في حين أن خط دكار- سان لويس دخل في الخدمة بدءاً من العام ١٨٨٥؛ وفي غينيا، انطلق بناء خط سكة حديدية من كوناكري في العام ١٩٠٠، ووصل إلى كانديا في العام ١٩٠٤، وإلى كانكان في العام ١٩١٤؛ وفي ساحل العاج، انتهى بناء خط أبيدجان- بواكي في العام ١٩١٢؛

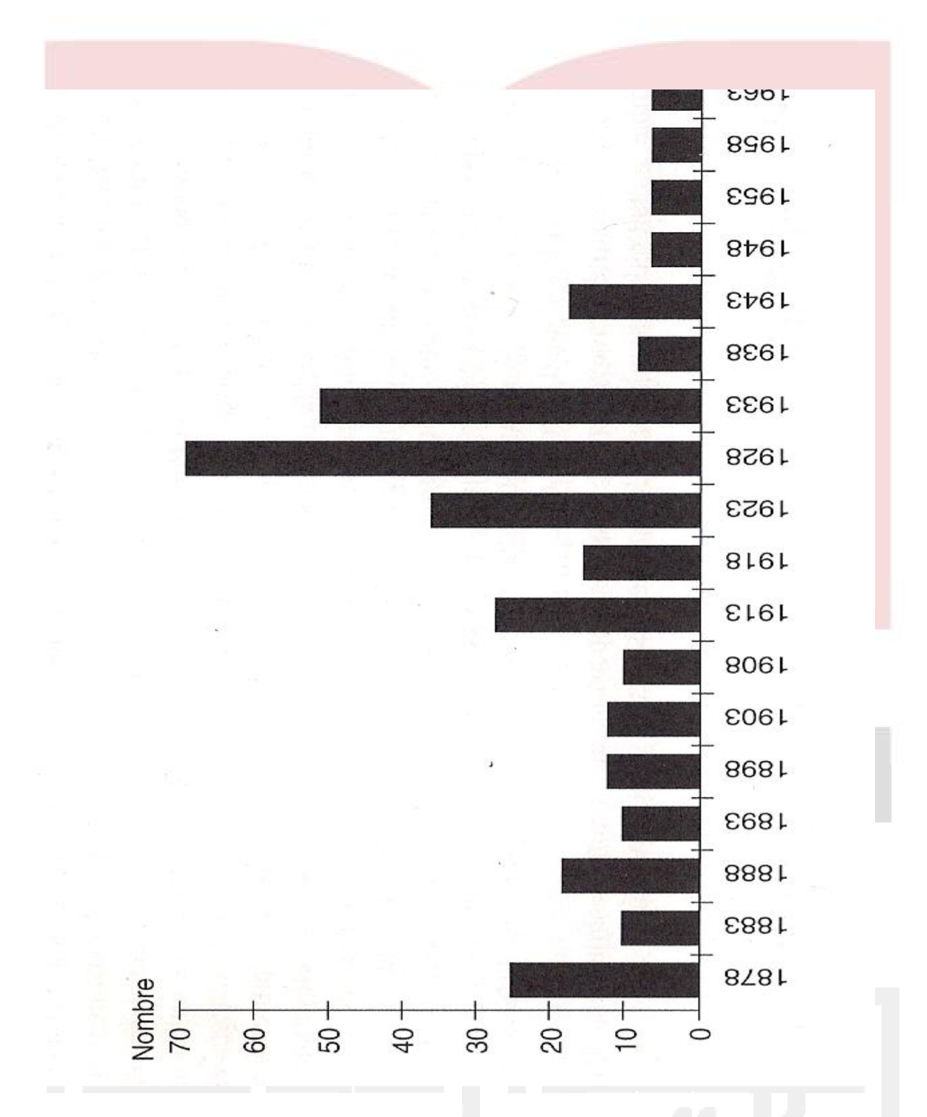
وفي الداهومي، تم بناء خط السكة الحديدية المركزي (كوتونو - سافي) ما بين العامين ١٩٠٠- ١٩١١، وتوقف بناء خط الداهومي الشرقي في العام ١٩١٣. وفي مدغشقر، انتهى بناء TCL في العام ١٩٠٩، وفرع تاماتاف في العام ١٩١٣. وفي التوغو الألمانية، تم بناء ثلاثة خطوط سكك حديدية: واحد على الشاطئ، والثاني باتجاه باليما، والثالث باتجاه أتاكبامي. وفي نيجيريا، وصل خط لاغوس إلى كانو في العام ١٩١٢، وافتتح خطاً ثانياً انطلاقاً من ميناء هاركور في العام ١٩١٦ لكي يتصل بالخط الأول لاحقاً. وفي الكونغو البلجيكي، بُني خط ماتادي- ليوبولدفيل، ثم خطوطاً أخرى في العام ١٩١٠ لكي تلتف على منحدرات نهر الكونغو. وفي العام نفسه، رُبطت مدينة ايليزابث فيل في كاتانغا بسكة حديد روديسيا. وفي السودان، وصل طريق السكة الحديدية الذي بناه كتشنر في البداية بهدف إستراتيجي إلى البحر الأحمر في العام ١٩٠٥، حيث أنشئ بورسودان في الوقت نفسه الذي تطورت فيه مدينة انثارا عند نقطة التلاقي، واستمر حتى وصل إلى سنار، وباتجاه الغرب، إلى كردفان في العام ١٩١١. وفي الحبشة (أثيوبيا)، انتهى بناء خط سكة حديد جيبوتي (مستعمرة فرنسية) ديري- داواوا في سفح جبل هرر، ثم إلى أديس أبابا في العام ١٩١٣. وفي أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البرتغالية، بُنيت خطوط السكك الحديدية بمساعدة رؤوس أموال بريطانية بخاصة. هكذا استفادت موزامبيق بخاصة من موقعها بالنسبة إلى المستعمرات البريطانية. فظهر أن بناء خط سكة حديدية يربط روديسيا الجنوبية بالبحر (١٨٩١- ١٨٩٨) يحمل فائدة كبيرة لأنه يتيح للمزارعين البيض والأفارقة في الأراضي العليا التي يجتازها تصريف فائض إنتاجهم. وسرعان ما أصبحت بيرا، منفذ روديسيا إلى البحر، مدينة انجليزية أكثر منها برتغالية. إضافة إلى ذلك، أتاحت اتفاقية عقدها ميلنر مع الحكومة البرتغالية

في العام ١٩٠١ لميناء لورانسو - ماركيز الاستفادة من نصف حركة الرند التجارية مقابل تجنيد ١٠٠ ألف عامل من موزامبيق للعمل في اتحاد أفريقية الجنوبية. وفي انغولا، تم بناء السكك الحديدية ببطء: في العام ١٩١٠، كان خط لواندا - امباكا هو الخط الوحيد الذي تم انجازه؛ أما خط موساميديس - جبل شيلا الذي تقرر بناءه في العام ١٩٠٩، فلم ينجز إلا ١٢٠ كم من طوله البالغ ٢١٥ كم؛ أخيراً، لم ينجز بناء خط سكة حديد بنقويلا البالغ طوله ٣٢٠ كم إلا لاحقاً. فقد قرر البرتغاليون بناءه رغم رغبة الألمان بربط انغولا مع مستعمرتهم جنوبي غرب أفريقية (ناميبيا حالياً/ المُعرب).

أما المشاريع الإمبراطورية الكبرى، مثل خط سكة حديد الكاب- القاهرة، أو الخط العابر للصحراء، فلم ترَ النور. غير أنها استمرت تهدهد مخيلة العواصم الأوروبية الاستعمارية، إذا ما أخذ المرء مثلاً المطبوعات حول خط السكة الحديدية العابر للصحراء التي قامت مونيك لاكروم بإحصائها بشكل منهجي بالنسبة إلى القرنين التاسع عشر والعشرين.

وبدا أن ربط خطوط السكك الحديدية بوسائل اتصال أخرى أمراً ضرورياً، وهو ما يلقي الضوء عليه مثال السنغال، الذي قامت مونيك لاكروم بدراسته (١٩٨٧)، حيث شكلت الطرق البرية والحديدية والطرق الملاحية كلاً واحداً لا ينفصل بالنسبة إلى الأشخاص والأشياء (انظر الخارطة رقم ٥).

مطبوعات حول خط سكة الحديد العابر للصحراء الكبرى



ملاحظة: جُمعت المنشورات وفقاً لحقب مدة كل منها خمس سنوات وتمت الإشارة إليها بالسنة المتوسطة.

المصدر: M. Lakroum, Chemins de fer et réseaux d'affaires en Afrique Occidentale: Le Dahomey- Niger, 1883- 1960, *Thèse de Doctorat d'Etat*, Paris VII, 1987.

ب- شبكات الطرق البرية

في مختلف العصور، كانت الطرق والدروب البرية، هي طرق المواصلات الأكثر استخداماً في أفريقيا، وتختلف وسائل النقل وفقاً للأقاليم المناخية: حيوانات في الأقاليم معتدلة الحرارة، العتالة البشرية في الأقاليم ما بين المدارية. وفي هذه الأخيرة، جرى النقل في القسم الأغلب من فترة الاحتلال عن طريق البر بمساعدة حمالين تم تجنيدهم محلياً أو من بلدان أخرى. وتطلب فرض النظام الاستعماري تحسين الدروب الموجودة سابقاً، وأصبح أكثر ضرورة تطوير شبكات طرق برية من أجل استخدام السيارة بدءاً مما قبل الحرب العالمية الأولى: ففي الداهومي، مثلاً، تم إنشاء مصلحة السيارات منذ العام ١٩١٢ بهدف ربط مدينة سافيه، نهاية خط السكة الحديدية، مع النيجر. وشُقت الطرق البرية بنفقات بسيطة بيد عاملة محلية عموماً، تم جمعها إما بالمصادرات أو بالعمل الإجباري أو ببدل ضريبي. وبحسب الظروف، كان العمال يحصلون على أجر بسيط أو لا يحصلون على شيء، فالكثيرون منهم لم يحصلوا إلا على جراية غذائية يومية.

لم يستفد جميع السكان من تحديث وسائل النقل بشكل متساو. فقد بقي السير على الأقدام أمداً طويلاً الوسيلة الأكثر استخداماً من قبل الأفارقة. وفي المقابل، حظيت بعض المدن النادرة في وقت مبكر بوسائل نقل حضرية جماعية حديثة. فوفقاً لدراسات شانتال شانسون- جابور (١٩٩٠- ١٩٩٣)، بنيت شبكات الترامواي التي تجرها الخيول في بلدان المغرب العربي الكبير بعد سنوات قليلة من بنائها في المدن الأوروبية الكبرى (ليفربول: ١٨٦٩؛ لندن وغلاسكو: ١٨٧٠؛ باريس: ١٨٧١). هكذا في مدينة الجزائر، بدأ يعمل نظام عربة عامة تجرها الخيول اعتباراً من العام ١٨٤١، وخط ترامووي تجره الخيول في العام ١٨٧٥؛ وشبكة ترامووي بخارية في المحافظات في العام ١٨٩٢. وفي تونس، حيث أصبح يوجد وسائل نقل جماعية حضرية تجرها

الحيوانات في سبعينيات القرن التاسع عشر، تم افتتاح شبكة الترامواي التي تجرها الخيول في العام ١٨٨٥. ولاحقاُ حصلت كهربة الترامويات في جانبي البحر المتوسط في الوقت نفسه تقريباً: في باريس العام ١٨٩٣، وفي مدينة الجزائر في العام ١٨٩٦، وفي مدينة تونس في العام ١٨٩٩. وفي المملكة المغربية حيث كانت العتالة البشرية الأكثر انتشاراً حتى العقود الأولى من القرن العشرين، ظهرت سيارات تجرها الخيول الصغيرة والأنيقة في العقد الثاني من القرن العشرين. وقد استثمرت شركات خاصة ذات امتياز هذه الشبكات، كان أهمها في الجزائر شركة السكك الحديدية والطرق البرية في مدينة الجزائر التي تم تأسيسها في العام ١٨٨٧، وبقيت قائمة حتى العام ١٩٥٤، تاريخ دمجها مع مؤسسات أخرى لتشكل إدارة المواصلات العامة في مدينة الجزائر. هكذا منذ بداية القرن العشرين، كانت عواصم البلدان الثلاث في أفريقية الشمالية مجهزة لكي تواجه النمو الحضري وتوسع المدينة الذي تبع ذلك.

إذن، اتسمت القارة بتباينات مهمة في التجهيز. ومع ذلك، اقتصر التجهيز إجمالاً على الحد الأدنى، فقد بقيت المعدات محدودة وقلما جرى تجديدها.

ثالثاً- اقتصاد مُكرَّس لإنتاج المواد الأولية

كان الاقتصاد موجهاً باتجاه إرضاء الدول الصناعية التي كانت تطلب المواد الأولية من المستعمرات الأفريقية وترغب في بيعها السلع المصنوعة. وكانت الإنتاجات الاستعمارية رهن الموارد الطبيعية، وحاجات الدولة الاستعمارية الأم أو الأسواق العالمية في آن واحد.

١ - ثروات منجمية معروفة جزئياً

لم يجرِ أي سبر منهجي للثروات المنجمية في المستعمرات، ما يعني أن ثروات القارة الأفريقية المنجمية المحتملة لم تكن معروفة عشية الحرب

العالمية الأولى. واستمر هذا الوضع أيضاً في عدة بلدان ما بين استوائية حتى ستينيات القرن العشرين، أي حتى غداة استقلالها. إذن، كان الإنتاج المنجمي يقتصر على بعض البلدان وفقاً لطلب الصناعات المستخدمة له. ففي العام ١٩١٤، كان القطاع المنجمي يمثل ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي في اتحاد أفريقية الجنوبية ويزوده بما يعدل ٨٠% من صادراته. وكان هذا الاتحاد المنتج العالمي الأول للألماس (ما يزيد عن ٧٠%) والذهب (ما يزيد عن ٥٠%). وأصبح الإنتاج المنجمي محرك الاقتصاد، وكان، كما سبق أن رأينا، وراء ليس فقط تجنيد عمال من سكان الاتحاد، بل أيضاً من سكان المستعمرات المجاورة وبخاصة من موزامبيق.

وفي الكونغو البلجيكي، أدى اكتشاف الثروات المنجمية في كاتنغا إلى إطلاق حمى تنمية فعلية ما بين العامين ١٩٠٥- ١٩١٠. واعتباراً من العام ١٩١١، بلغت صادرات النحاس عالي الركاز ١٠٠٠ طن وازدادت كمياتها لاحقاً. وزودت مناطق منجمية أخرى، وقع تعرفها لاحقاً، بمواد أولية أيضاً مثل الألماس الصناعي الذي أصبح يُستغل في كاساي اعتباراً من العام ١٩١٣.

وسرعان ما نما الإنتاج المنجمي في أفريقية الشمالية: ففي العام ١٩١٣، وصل إنتاج الحديد الخام إلى ١ر٣٥ مليون طن في الجزائر؛ وإلى ٥٩٤ ألف طن في تونس حيث تضاعف ست مرات تقريباً اعتباراً من بداية القرن العشرين؛ وإنتاج الزنك والرصاص الذي كان قليل الأهمية في الجزائر، وصل إلى كميات إنتاج أعلى في تونس: ٣٠ ألف طن من الزنك، وبخاصة ٥٩ ألف طن من الرصاص في العام ١٩١٤، ما يعدل ٢ر٧ مرة أكثر من إنتاجه في العام ١٩٠٥. وحقق إنتاج الفوسفات تقدماً أكثر أهمية، فقد زاد إنتاجه في الجزائر عن ٣٧٠ ألف طن في العام ١٩١٣؛ وما يزيد عن ٢ مليون طن في تونس، التي كانت آنذاك المنتج العالمي الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأماكن الأخرى، كان للموارد المنجمية آنذاك أهمية بسيطة، باستثناء بعض مستغلات إنتاج الذهب في ساحل الذهب.

تم الاستغلال المنجمي في شروط متشابهة: غالباً ما كانت المناجم تُمنح إلى شركات كبرى تحظى بالاحتكار بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن بحكم القانون، احتكار استخراج المواد الأولية وبيعها، وتشغيل العمال وتحديد رواتبهم. وكانت المواد الخام تصدر إلى مواطن الاستخدام الموجودة عموماً في أوروبا دون أن تخضع لأية معالجة محلية. وبرغم أن أفريقية المنجمية عرفت أكبر تجمعات عمالية في القارة كلها، فقد بقيت الزراعة فيها، كما في الأماكن الأخرى منها، موضع اهتمام معظم السكان.

٢ - الزراعة، قطاع رئيس في الاقتصادات الأفريقية

اعتمد الإنتاج الزراعي على الشروط الطبيعية ونوع من التخصص في الزراعات التصديرية في آن معاً. وأخذ صيغاً مختلفة بحسب البلدان وأهمية وجود المستوطنين فيها إلى حد ما.

أ- مستغلات المستوطنين

قام المستوطنون كثيرو العدد في الأقاليم المعتدلة من أفريقية الشمالية وأفريقية الجنوبية بتأسيس زراعة قريبة من زراعة البلدان الأوروبية. ففي الجزائر، مثلاً، بعد أن عانت إنتاجاتهم فترات من التقلبات، استفادت من استئناف الازدهار في منعطف القرن العشرين. فقد حظي إنتاج القمح بمحاصيل جيدة، ومردودات أكثر ارتفاعاً بفضل الميكنة، واتساع المساحات المزروعة بمساعدة الزراعات الجافة وارتفاع أسعار التصدير. وبعد أن كانت زراعة الكرمة في وضع حرج، عرفت فترة توسع جديدة، حيث اتسعت مساحة أراضي زراعتها من ١٥٤ ألف هكتار في العام ١٩٠٠ حتى ١٨١ ألف هكتار في العام ١٩١٤. وقد حاول بعضهم تنويع زراعاتهم بإدخال زراعة التبغ، لكن النتائج كانت هزيلة.

واختلفت الأوضاع في أفريقية ما بين المدارية حيث آلت محاولات الاستعمار الزراعية التي قام بها الأوروبيون إلى الفشل، ما عدا في أفريقية الشرقية الخاضعة للسيطرة البريطانية حيث كانت الظروف المناخية أكثر ملائمة لهم، وفي بعض المستعمرات البرتغالية. واحتفظ المستوطنون لأنفسهم بالزراعات الأربح في أفريقية الشرقية والجنوبية. هكذا، في كينيا، حيث احتكر المستوطنون أراض في السهول المرتفعة البيضاء، كانوا الوحيدين الذين يمكنهم إنتاج البن وبيع محصولهم. فقد كان يقوم بالأعمال الزراعية عمال هنود وسود بأجر. وكان العمال السود يقيمون في معازل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بالغة الضيق، مما "شجعهم" على الذهاب للعمل في مزارع واسعة يمتلكها البيض؛ إضافة إلى ذلك، صدرت، بدءاً من العام ١٩٠٢، لوائح حظرت عليهم الذهاب للعمل في مناجم أفريقية الجنوبية. كما أن عدم كفاية الأراضي المخصصة للسود في اتحاد أفريقية الجنوبية أدت أيضاً إلى نمو اليد العاملة الزراعية بأجر في خدمة أصحاب الأراضي البيض.

ب- الإنتاجات الأفريقية

كان المستعمرون يحترمون المستغلات الزراعية الخاصة بالأرستقراطيين المحليين حين تكون الوحيدة القادرة على إنتاج زراعات مربحة. واكتفوا باتخاذ تدابير تحظر الرق وتحول العمال إلى يد عاملة مأجورة والمالكين إلى ملاك عقاريين على النسق الرأسمالي (B. Freund, 1984). وكان هذا سلوك البريطانيين بخاصة في زنجبار حيث كانت الأرستقراطية المحلية تحتكر ملكية الأرض وإنتاج كبش القرنفل في آن معاً. وتصرفوا بالطريقة نفسها في بوغندا، وتركوا الأراضي تحت الإشراف المباشر للحكام المحليين في إمارات شمالي نيجيريا حيث نمت زراعات تصديرية وبخاصة زراعة القطن.

إلى جانب هذه الأوضاع الاستثنائية، كان معظم المزارعين الأفارقة ينتجون زراعات غذائية وأخرى تصديرية على السواء. وظهر تخصص أحياناً، في فترة ما قبل العهد الاستعماري: كان هذا حالة الفول السوداني في السنغال وفي الأقاليم السودانية، أو منتجات زيوت النخيل في أقاليم خليج بنين أو انهار الزيت [في جنوب نيجيريا الحالية/ المُعرب]. كما تم إدخال إنتاجات جديدة ونمت لكي تلبي الطلب عليها في أوروبا. هكذا شجعت الشركات التجارية والإرساليات التبشيرية في آن معاً زراعة الكاكاو في ساحل الذهب التي رأت في اتساع زراعته نوعاً من "تحضير" السكان عن طريق العمل. والواقع أن هذه الزراعة تطورت دون وجود إدارة تقانية، مما أدى إلى إنتاج كاكاو سيء النوعية. فوفقاً لغرف التجارة التي تضم التجار المعنيين، كانت نسبة بسيطة فقط (أقل من ٣ر٥% من أصل ٦٠ ألف طن منتج في العام ١٩١٥) من أشجار الكاكاو مهيأة بشكل صحيح وأعطت المزارعين الأفارقة ٣٠% أكثر من إنتاج الكاكاو العادي. إضافة إلى ذلك، انتشر مرض أصاب أشجار الكاكاو شكل خطراً على الإنتاج كله. وفي محاولة لتحسين الوضع، أنشأت الإدارة البريطانية دائرة زراعية هدفها تعميم طرائق تهيئة أشجار الكاكاو وطرائق تخمير الحبوب. لكن رغم صدور قانون يحظر عدم التخلي عن أشجار الكاكاو المريضة، فإنه في عشية الحرب العالمية الأولى، لم يكن قد قضي على المرض بعد. وعلى منوال مزارعي ساحل الذهب، نمت زراعة الكاكاو في ساحل العاج اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر. وفي الأقاليم الداخلية، تركزت الجهود، كما سبق أن رأينا، على إنتاج القطن في نيجيريا، لكن أيضاً في المستعمرات الفرنسية في المنطقة السودانية الساحلية (ساحل الصحراء).

تطلب الإنتاج الذي تنتجه العائلة الممتدة يداً عاملة متزايدة العدد، كانت تجند لفترة مؤقتة من المناطق المجاورة ولها أنظمة أجور أصيلة. هكذا كان

حال "النافيتان"، وهم مهاجرون من أبناء السنغال أو السودان يستخدمهم الفلاحون السنغاليون الذين ينتجون الفول السوداني. كان هؤلاء يضعون تحت تصرف النافيتان قطعة من الأرض يزرعونها خارج أوقات يوم العمل وشكل إنتاجها أجرهم. وكان هذا الأجر متقلباً وفقاً لأسعار الفول السوداني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دخول مشغليهم. وفي المقابل، كانت الأجور النقدية، الأعلى نسبياً لدى المزارعين الأفارقة في المستعمرتين البريطانيتين ساحل الذهب ونيجيريا، تجذب رعايا المستعمرات المجاورة، ما دفع السلطات الفرنسية، القلقة من رؤية بلدانها تفتقر للعمال، إلى اتخاذ تدابير تحد من الهجرة.

بالإجمال اتسم الإنتاج بضعف المردودات الناجم عن الإنهاك السريع للأراضي والطرائق التقانية البدائية. وفي بعض الحالات، وبخاصة في الأراضي الممنوحة لشركات خاصة، أُرغم الأفارقة على تسليم منتجات بكميات قصوى والمخاطرة بنفاذ الموارد. كان هذا السلوك المسمى باقتصاد "النهب" (C. Coquery- Vidrovitch, 1971) ضاراً بشكل خاص في الكونغو حيث أدى استغلال المطاط إلى فناء العارشات.

بالنسبة إلى الزراعة، اتخذ عمل الإدارة الاستعمارية أشكالاً متنوعة بحسب البلدان. ففي البلدان التي كان الاستيطان فيها مهماً، كان اهتمام الإدارة بالمزارعين الأفارقة أقل من اهتمامها بالمستوطنين. هكذا حققت الزراعة "الأهلية" في الجزائر تقدماً بسيطاً. فقد بقيت المردودات ضعيفة. وأدى سلب الأراضي لصالح المستوطنين إلى إفقار جزء من الطبقة الفلاحية. يضاف إلى ذلك أن تقييد الحياة البدوية الناجم عن إغلاق المراعي الغابية وغلاء إيجارات المراعي أديا إلى خفض الثروة الحيوانية (Ch.- R. Ageron, 1990). في كل الأماكن، عملت الإدارة الاستعمارية على تحسين الإنتاج بتأسيس معاهد متخصصة بالزراعة المدارية، غالباً ما تكون مقارها في العواصم الاستعمارية ولها محطات تجريبية محلية. لكن قلما اهتمت بتحسين الزراعات الغذائية.

٣ - النشاطات التحويلية

بما أن المواد الأولية المعدنية أو النباتية كانت تصدر بشكلها الخام لكي تعالج في البلدان المستخدمة لها، فقد بقيت نشاطات المعالجة محدودة جداً في أفريقيا. ويتعلق الأمر هنا بإحدى السمات الرئيسة للاقتصادات الاستعمارية، المخصصة لتجنب كل منافسة مع صناعات البلدان الأوروبية. حتى في اتحاد أفريقية الجنوبية، لم ينتج القطاع الصناعي سوى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، أدت أسعار السلع المستوردة الرخيصة نسبياً إلى انحطاط الصناعات اليدوية التقليدية المماثلة. وصمدت بعض القطاعات النادرة، أو تطورت، وبخاصة قطاعات المنتجات المسماة بالفاخرة مثل بعض المنسوجات الخاصة، والأثاث الخشبي والصناعات اليدوية الفنية "الغريبة" المعروضة في العديد من المعارض في أوروبا.

رابعاً- أولوية المبادلات الخارجية

منحت التنمية الاقتصادية في أفريقيا الأولوية للمبادلات الخارجية، لأنه ينبغي على القارة أن تكون ممونا للبلدان الصناعية وزبوناً لها في آن معاً. وإن استطاعت التجارة الداخلية الصمود، فقد وجب عليها التكيف مع أوضاع التبعية الجديدة والإندماج فيها.

١ - طبيعة المبادلات

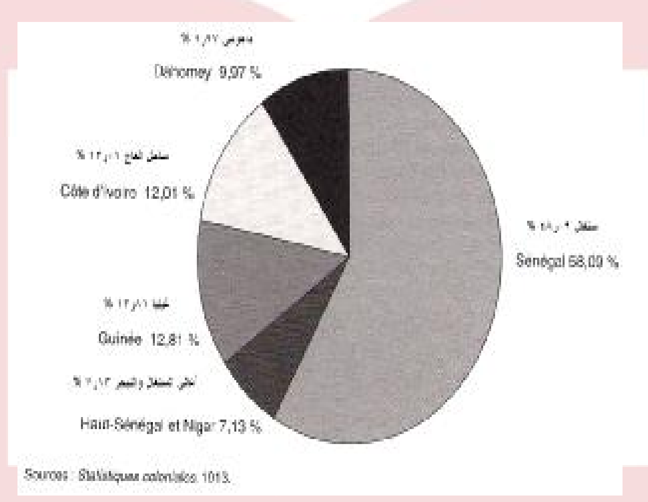
وفقاً لمقولة الجغرافي جان دريش التي أصبحت كلاسيكية، يقوم "الاقتصاد التجاري" [الاستعماري/ المُعرب] على الاتجار بمنتجات وفقاً لتوزيع المهام غير العادل: تشتري الشركات التجارية إنتاج المزارعين المحليين بأسعار تحددها هي نفسها وفقاً للأسعار العالمية، وبقدر أقل وفقاً للظرف المحلي. ولهذا تنعكس تقلبات أسعار السوق العالمية على المبادلات في أفريقيا. فقد استفادت بعض المنتجات من ارتفاع الأسعار، كما هو حالة الزيتيات بدءاً من السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. وفي المقابل انهارت أسعار منتجات أخرى مثل المطاط. وأمكن الحديث بخصوص انغولا

عن "طبيعة دورية" لإنتاجها (G. Clarence- Smith, 1985): زراعة القطن التي انهار عائدها المالي في ثمانينيات القرن التاسع عشر بسبب منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنتاج البن والسكر اللذين انخفضت أسعارهما بعد فترة كانت أسعارهما فيها جيدة. وعانت الصادرات الانغولية وصادرات مستعمرات أفريقية أخرى من افتتاح قناة السويس التي أتاحت لأوروبا التمون من آسيا بشكل أيسر، من جهة، ومن تطور الاقتصاد المنجمي في أفريقية الجنوبية الذي دفع قسماً متزايداً من السكان إلى العمل فيه على حساب الزراعة الريعية، من جهة أخرى.

أنشأت العواصم الاستعمارية أجهزة ذات منفعة اقتصادية لتسهيل علاقاتها مع أوساط رجال الأعمال. هكذا، في كل مستعمرة من اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، تم إنشاء، في تواريخ مختلفة، لجنة تسعير أسبوعية مهمتها تثمين أسعار البضائع محلياً بهدف ضريبي وإحصائي. كانت تتألف من موظفين وتجار فرنسيين، وأجانب ومن الأهالي، يعينهم الحاكم العام اعتباراً من العام ١٩٠٦. ووجب على المستعمرات تبني أنظمة الموازين والمكاييل السارية في عواصمها الاستعمارية. ومع ذلك فقد بقيت العادات القديمة سائدة في الحياة اليومية حتى اليوم تقريباً: في الأسواق، استمر الباعة بالبيع في "أكوام صغيرة"، أو بمكاييل مقبولة محلياً، مثل علب المحفوظات الفارغة. وبقيت قطع نسيج التنانير تخضع للقياس بالياردة، حتى في المستعمرات الفرنسية. وأُنشئت دوائر تفتيش لمكافحة الغش، مثل دائرة التفتيش لمكافحة الغش في لوز البلح في الداهومي التي وجب عليها التحقق من أن الكميات المباعة من قبل المزارعين تحتوي على نسبة بسيطة من القشور، تحت طائلة العقوبة.

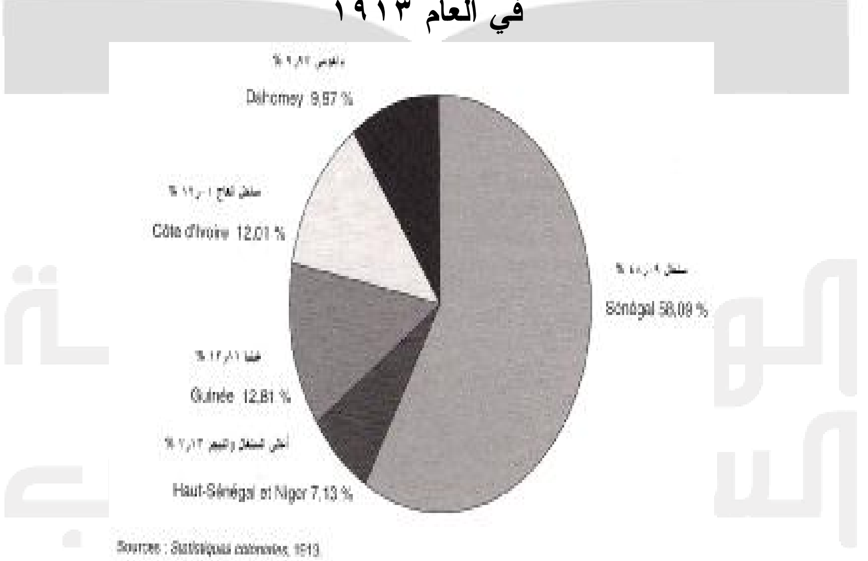
كانت التجارة الخارجية تقوم، كما سبق أن ذكرنا، على صادرات المواد الأولية التي تتحكم في القسم الأكبر من واردات السلع المصنوعة. واختلف حجم المبادلات بحسب المستعمرات، ما يوضحه توزيعها بين مختلف المستعمرات الأعضاء في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية.

توزيع الواردات في اتحاد المستعمرات الفرنسية
من أفريقية الغربية في العام ١٩١٣



المصدر: Statistiques colonials

توزيع الصادرات في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية
في العام ١٩١٣



المصدر: Statistiques colonials

شغلت السنغال مكانة متفوقة في الصادرات، فالفول السوداني زودها بما يزيد عن ٨٠% من قيمة الصادرات. وفي المستعمرات الأخرى، شكل منتج واحد أيضاً، بل منتجان، واستثنائياً ثلاثة منتجات، جوهر المبادلات (منتجات لوز النخيل في الداهومي، مطاط ومنتجات لوز النخيل في غينيا، والفول السوداني في السودان الفرنسي، ومنتجات لوز النخيل والكاكاو والأخشاب في ساحل العاج). وكان هذا التخصص عامل هشاشة اقتصادية في حالة انخفاض الأسعار. وتكونت الواردات بمعظمها من سلع استهلاكية (منسوجات، مشروبات، تبغ، منتجات غذائية) التي تحصل الميزانيات المحلية على إيرادات ضريبية مهمة منها.

فلنقارن على سبيل المثال بعض عناصر فرض الضريبة في مستعمرة فرنسية وفي مستعمرة أخرى بريطانية:

مقارنة التعرفة على المشروبات الروحية

في العام ١٩٠٩ (بالفرنكات)

عن كل هيكتوليتر بدرجة	الداهومي اعتباراً من العام ١٩٠٧	نيجيرية الجنوبية	
		تعرفة في ١٩٠٩/١/١٥	تعرفة قديمة
١٠٠	٢٠٠	٤٢٣ر٥٠	٢٣٦ر٢٨
٧٥	١٥٠	٢٨٠ر٥٠	١٦٠ر٢٠
٥٠	١٠٠	١٣٧ر٥٠	٩٦ر١٤
٣٠	٦٠	٨٠ر٣٠	٩٦ر١٤
١٧	٣٤	٤٣ر١٨	٩٦ر١٤

المصدر: Archives Nationales d’outre- mer, Affaires Politiques 3042

تؤدي مثل هذه التباينات، كما سبق أن رأينا، إلى تطور التهريب وإستراتيجيات أوساط رجال الأعمال المعنيين.

كانت واردات مواد التجهيز ضعيفة (ما بين ١٥- ٢٥% بحسب المستعمرات). وفي المقابل، في الجزائر أثقلت النفقات بهذه النسبة بشدة الميزان التجاري، فقد كادت الصادرات تغطي ٧٥% من الواردات في العام ١٩٠٠، و٧٧% في العام ١٩١٣.

٢ - القائمون بالمبادلات

كانت شركات أوروبية مقارها في أوروبا تقوم بعمليات المبادلات، وتمتلك وكالات تجارية في الموانئ الرئيسة من السواحل الأفريقية وفي بعض المراكز داخل القارة الأفريقية. وفي منعطف الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بدأت طرائق التجارة تتغير، بل قبل تقسيم القارة الأفريقية. ويعزو بعض المؤلفين المعاصرين ذلك إلى المنافسة الألمانية. حتى ذلك الوقت، كان التجار الأوروبيون الذين يقيمون على السواحل الأفريقية في إطار التجارة "المشروعة" يدفعون عموماً إلى ممونيهم ثمن المنتجات المحلية بوساطة "سندات" تحت الحساب على السلع التي يستوردونها. وأتاح لهم هذا النظام تصريفاً مؤكداً لبضائعهم بأسعار مرتفعة، وتحصيل أرباح جيدة في أفريقيا وأوروبا في آن معاً حيث يبيعون من جديد المواد الأولية التي اشتروها بأسعار مخفضة إلى مستخدميها. لكن أدى وصول تجار جدد إلى تغيير هذه الممارسات بهدف منافسة بنجاح هؤلاء الذين ما استطاعوا أو ما عرفوا التأقلم مع النظام الجديد وفضلوا الانسحاب. لقد حلل الرحالة الفرنسي ادوار فوا الذي أقام في ساحل العبيد ما بين ١٨٨٦- ١٨٩٠، هذا التطور على النحو التالي: "ستزول تجارة تبادل البضائع المسماة تجارة المقايضة بعد بضعة سنوات، وستحل محلها التجارة النقدية في كل مكان. بفضل الألمان تعرَّف

الرجل الأسود قيمة النقود: سهلة الحمل، ويتم تداولها بين الأوروبيين في كل مكان؛ هكذا سوف يتمكن من بيع منتجاته والشراء بالمبلغ حيث يريد الشراء، دون أن يكون مجبراً، كما في السابق، على أخذ ما يريد الآخر أن يعطيه له أو أفضل ما يجده لدى تجار سيء التموين" (Le Dahomey, 1895, pp. 304- 305).

هكذا، على عكس فكرة شائعة عموماً، كان تحويل المبادلات إلى مبادلات نقدية في البداية نتيجة للمنافسات التجارية بين الأوروبيين قبل أي يقوم الاستعمار بنشرها.

في منعطف القرن العشرين، حصل إذن إعادة توزيع للمنشآت التجارية مع انغراس منشآت جديدة، غالباً شركات مغفلة امتلكت فروعاً متعددة في العديد من البلدان مثل الشركة التجارية الأفريقية الغربية والشركة الفرنسية في أفريقية الغربية بالنسبة إلى الفرنسيين، وشركة جون ويلكدين Walkden بالنسبة إلى الانجليز، أو شركة ليفر (اونيليفر المستقبلية) في الكونغو البلجيكي. فقد وصل عدد المؤسسات التجارية التي أحصتها مونيك لاكروم، بالاعتماد على *دليل المنشآت* في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، إلى ٥٤١ "وكالة تجارية" في العام ١٩١٢، أي منشآت تابعة لشركات تجارية متعددة الفروع، وإلى ٢١٩ وكالة لتجار صغار مستقلين. سيطرت المجموعة الأولى على تجارة المنتجات الخام وورّدت المجموعة الثانية البضائع المستوردة. وتكونت من تجار أو شركات مقارها في أوروبا، مع نوع من التوزيع الجغرافي في المستعمرات، شركات من بوردو مثل موريل وبروم، وبيرساك أو ديفيس وشوميل المنغرسة بالأحرى في السنغال والمستعمرات المجاورة لها، وشركات من مرسيليا مثل أرماندون (CICA) المنغرسة بالأحرى على طول خليج غينيا. كما وجدت شركات باريسية أيضاً. إضافة إلى ذلك، أقامت شركات أجنبية انجليزية وألمانية فروعاً لها في المدن

الكبرى. ويتيح مثال الداهومي تأكيد هذا التحليل. نحو العام ١٩١٣، كانت ٢٣ شركة أوروبية تمتلك فيها منشآت تجارية: ١١ فرنسية، ٩ ألمانية، ٣ انجليزية. ووفقاً لحساباتنا (1987)، كانت تدفع وحدها ما بين ٤٠ - ٤٥ % من الضرائب المهنية على نشاطات استيراد - تصدير. ميَّز تصنيف مجموعة أولى تتكون من ثلاث شركات كبرى عالمية: جون هولت من ليفربول، وشركة جون ويلكدين من مانشستر، والشركة الفرنسية في أفريقية الغربية من مرسيليا؛ وامتلكت مجموعة ثانية مؤلفة من تجار أقل حجماً عدة فروع في عدد محدود من المستعمرات مثل ج. ك. فيتور من بريم؛ ومجموعة ثالثة من المنشآت مثل (CICA) ، أرماندون سابقاً، مركزها الرئيس في الداهومي، ولها بعض المصالح في المستعمرات الأخرى مثل التوغو ونيجيريا والكامرون. وكان التجار الداهوميون ، الناخبون في غرفة التجارة، الذين يعملون بالتصدير أو/ والاستيراد، يدفعون ١٠ - ١٥ % من إيرادات ضريبة المهنة، وما تبقى، ما بين ٤٠ - ٥٠ %، يدفعه صغار التجار وعددهم غير معروف بدقة، لأن قسماً منهم فقط مدرج في *الدليل* المذكور أعلاه. كانوا يتبعون عادة لشركات كبيرة يشترون منها بضائع مستوردة ويزودونها بمنتجات خام بفضل شبكاتهم من الوسطاء.

في الحقبة نفسها، طالت التغييرات أيضاً العلاقات بين الشركات التجارية والمنتجين - المستهلكين التي كان يؤمنها حتى ذلك الوقت "تجار" وسطاء من الأهالي أو أجانب. وكان الأفارقة الذين يسيطرون على هذه المبادلات الداخلية ينتمون عموماً إلى المجموعات المتخصصة في تجارة المسافات الطويلة، التي أصبح اسمها الإثني اسماً مشتركاً في أفريقية الغربية يعني تاجر: ديولا، هوسا أو حوصا. ونذكر من بين التجار الأجانب، أبناء المشرق (السوريين واللبنانيين) الذين اكتسبوا أهمية خاصة في المستعمرات الفرنسية، في حين أن الهنود كانت لهم مراكز مهمة في المستعمرات

البريطانية من أفريقية الشرقية والغربية، وأبناء طرابلس الغرب في شمالي نيجيريا. يبين مثال غينيا الفرنسية أن اللبنانيين والسوريين سرعان ما حققوا النجاح. فقد وصلوا إليها في العام ١٨٩٧، وبعد فترة قصيرة من الزمن أصبحوا يحتكرون تجارة المطاط كلها، مما أثار عداء التجار المحليين. فحصلوا من الإدارة المحلية على منع أبناء المشرق من التردد على الأسواق لشراء المطاط، وإرغامهم على فتح متاجر صغيرة (١٩٠١). لكن هذه الإجراءات عجزت عن قهر ديناميتهم لأن عددهم تزايد باطراد ليصل إلى ٦٩٧ شخصاً في العام ١٩٠٩، كانت لهم أعمالهم في كوناكري وفي بعض المدن الداخلية مثل كانكان (O. Goerg, 1986).

هكذا عشية الحرب العالمية الأولى، اجتمعت أنماط منوعة من التبادل، موروثة عن فترة ما قبل الاستعمار أو أنشأها الاستعمار خلال بضعة عقود. ووجب دوام بنيات الاستغلال الاقتصادي في المستعمرات مع بعض التغييرات الملموسة. فبدءاً من العام ١٩٠٢، أكد بيير لوروا- بوليو أن التنمية شكلت النهاية الجوهرية لوضع اليد الأوروبية على العالم:

"إن حركة استعمار الشعوب المعاصرة، التي شهدنا ولادتها وازدهارها وصفقنا لها منذ ثلاثين عاماً، كمراقب يقظ، وموافق دائم وناصح نزيه، تطورت بقوة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. واليوم شملت جميع الفضاءات التي لا تزال شاغرة في العالم أو المعمورة إما بشعوب نائمة ومسترخية، أو بأقوام متنافرة تفتقر لحس التقدم، وغير قادرة عن استغلال الأقاليم التي أسكنها فيها القدر. لقد أُنجزت تقريباً عملية التخصيص التدريجي للعالم كله بين مختلف الشعوب العظيمة الآخذة بالتقدم. من هذا الجانب، نادراً ما يوجد شيء قابل للتغيير. لكن هذا التملك ليس إلا الفصل الأول. فإلى المستعمرات القديمة، التي غالباً ما بلغ العديد منها سن الرشد، انضمت أجنة مستعمرات شاسعة. لا يزال المرء في أغلبها، في مرحلة الاستكشاف أو في

مرحلة جني الثمار: هذا هو بخاصة حال أفريقيا كلها، باستثناء بعض النقاط المحدودة جداً، بعض الرقع الضيقة من حزام هذه القارة. سيكون استثمار المستعمرات، بالتأكيد، مهمة القرن العشرين الرئيسة" (مقتطف من تصدير الطبعة الخامسة لكتابه: *De la colonisation chez les peoples modernes*).





القسم الثاني

قـارة مستغلـة

(١٩١٤-١٩٤٥)



الفصل الرابع

الحرب العالمية الأولى

وتطور المنافسات الإمبريالية في أفريقيا

شكلت الحرب العالمية الأولى مرحلة حاسمة في تاريخ القارة الأفريقية. فللمرة الأولى رأى الأفارقة الدول الاستعمارية تتحارب وتلجأ إلى مساعدتهم. والحرب، التي انتهت بسحق إحدى هذه الدول، ولدت في نفوس أبناء المستعمرات عواطف جديدة، تمثلت في وعيهم لمشاركتهم في الحرب وإسهامهم في انتصار دول الحلفاء. وأدى تقاسم المستعمرات الألمانية غداة الحرب إلى إعادة توزيع توازن القوى داخل القارة الذي وسم تطور المنافسات الإمبريالية خلال العقود اللاحقة.

أولاً – فرض المجهود الحربي

دفعت حالة الحرب الدول المتحاربة إلى توجيه نداءات استغاثة إلى إمبراطورياتها على التوالي بهدف زيادة قواها وضمان الانتصار. وتعلق العون المطلوب بالإسهام العسكري والمالي والتزويد بمواد أولية ومنتجات غذائية في آن واحد.

١ - مجهود حربي عسكري

منذ بداية الحرب، لجأت العواصم المنخرطة في الصراع إلى تجنيد حمالين وجنود لإنجاح العمليات العسكرية في أفريقيا وعلى الجبهات الأوروبية.

أ- الصراعات على الأرض الأفريقية

(١)- الحلفاء ضد الألمان

انحصرت المواجهات العسكرية بين ألمانيا ودول التحالف في المستعمرات الألمانية تحديداً. فقد فشلت محاولات نقل الحرب إلى أماكن أخرى مثل غزو الطرادة الألمانية غوبين Goeben لمدينة فيليب فيل (الجزائر) في شهر آب/ أغسطس ١٩١٤. وفي المقابل، منذ غداة إعلان الحرب، هاجم الحلفاء المستعمرات الأفريقية الألمانية انطلاقاً من مستعمراتهم نفسها.

- احتلت القوات الانجليزية والفرنسية معاً مستعمرة التوغو الألمانية انطلاقاً على التوالي من ساحل الذهب ثم من الداهومي. وفي هذه الأخيرة، لم يحل تشكيل وحدات مساعدة إلى جانب القوات النظامية دون قيام الألمان ببعض محاولات الغزو لها فحسب، بل أيضاً القيام بهجمات على طول الحدود التوغولية. وتم احتلال مستعمرة التوغو بسرعة، بعد حصول بعض المعارك كان أكثرها فتكاً تلك التي وقعت على جسر كرا Khra في ٢٣ آب/ أغسطس، وانتهت بعد يومين باستسلام كامينا.

- احتاج استسلام الألمان في الكامرون إلى فترة زمنية أطول. ولتحقيق ذلك، أرسل الفرنسيون جنوداً وحمالين جُندوا من جميع مستعمراتهم الأفريقية، في حين انطلق الانجليز من نيجيريا المجاورة واستخدموا قوات جُندت أيضاً من سيراليون وساحل الذهب. ولم تنتهِ العمليات العسكرية إلا في شهر شباط/ فبراير ١٩١٦ باستسلام قلعة مورا الواقعة في شمال الكامرون، في حين أن الألمان الذين كانت تصاحبهم وحدات كامرونية في الجنوب كانوا قد انسحبوا إلى غينيا الاسبانية منذ الشهر السابق.

- في أفريقية الجنوبية، سرعان ما تم احتلال مستعمرة جنوبي غرب أفريقية الألمانية انطلاقاً من اتحاد أفريقية الجنوبية، واستيلاء لويس بوتا على

وايندهوك في شهر أيار/ مايو ١٩١٥. وفي المقابل، قاومت أفريقية الشرقية الألمانية بقيادة الجنرال فون ليتو- فوربيك أشرس مقاومة شهدتها أفريقيا. فقد كان تحت تصرف هذا الجنرال ١٦ ألف رجل منهم ٣٠٠٠ ألماني مقابل ١٧ سرية بريطانية منتشرة في أفريقية الشرقية. وكان هدفه شل قوات الحلفاء إلى أقصى حد بعيداً عن الجبهات الأوروبية بالقيام بحرب استنزاف. وفي العام ١٩١٦، تولى الجنرال الأفريقي الجنوبي جان سموتس القيادة العليا للقوات البريطانية المكونة مما يقرب من ٥٧ ألف جندي تم تجنيدهم بشكل رئيس من نيسالاندا وأفريقية الشرقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، وساحل الذهب ونيجيريا، بالإضافة إلى وحدة جنوبية أفريقية، وحمالين (نحو ٧٠٠ ألف) ومساعدين آخرين (نحو ٢٥٠ ألف). منذ ذلك الحين، بدأ الهجوم على شمال المستعمرة الألمانية، انطلاقاً من كينيا وأوغندا واشتراك فوجين يتكونان من مستوطنين متطوعين، وعلى جنوبها الغربي انطلاقاً من روديسيا الشمالية في آن معاً. وفي الوقت نفسه، قام البلجيكيون، الذين هاجمهم الألمان في جزيرة بحيرة كيفو بالاتكال على قبائل التوتسي، بهجوم معاكس بقيادة الجنرال تومبور، يساعده انجليز أوغندة: احتل رواندا- بوروندي، ووصل إلى تابوره، موقع المستعمرة الألمانية المركزي. آنذاك، خاض الألمان حرب عصابات. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، وصل فون ليتو- فوربيك إلى موزامبيق لأن البرتغال، التي بقيت على الحياد حتى العام ١٩١٦، قررت دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وتقدم الجنرال على رأس قواته باتجاه الجنوب واستولى على أغذية الحاميات البرتغالية وكسب مساعدة زعماء أفارقة محليين. ونظم هجوماً معاكساً في شهر آب/ أغسطس ١٩١٨، لكن وجب عليه التراجع أمام القوات البريطانية التي اجتاحت شمالي موزامبيق، وأجبرته على الانتقال إلى روديسيا الشمالية حيث وجد نفسه في نهاية الحرب.

وكانت حصيلة هذه الحرب ١٢ ألف قتيل أفريقي و٢٠٠٠ أوروبي من الجانب الألماني و٤٧ ألف من الجانب الانجليزي (O. Guitard, 1966).

(٢) - نشاطات السنوسيين

لم تكن أفريقية الشمالية مركز عمليات عسكرية ضد ألمانيا. لكن شكلت بعض مناطقها أهدافاً للسنوسيين بتشجيع من الأتراك. هكذا، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، شنت السنوسية هجوماً على فزان انطلاقاً من واحات برقة، وأرغمت الايطاليين على إخلاء جنوبي طرابلس الغرب. بالإضافة إلى ذلك، أعلن ممثل السلطان في طرابلس الجهاد المقدس على الحلفاء في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥. وبدءاً من العام ١٩١٥، قام السنوسيون بعدة هجمات على مناطق في جنوبي تونس ثم الجزائر، لكن الفرنسيين نجحوا في إلحاق الهزيمة بهم. وفي جنوبي الصحراء، اتجهوا إلى مستعمرة النيجر. وبمساعدة قاوسين Kaossen زعيم العير السابق، حاصروا مركز أغاديس ثمانين يوم واجتاحوا الجنوب. ما دفع القوات الفرنسية إلى طلب المساعدة البريطانية إلى أن التقى رتلان فرنسيان وفكا الحصار عن أغاديس (آذار/ مارس ١٩١٧). كما طال القمع طوارق اوليمندين الذين ثاروا بقيادة فيرحون. ولم تنجز عملية "نشر السلام الفرنسي من جديد" في الصحراء "الفرنسية" إلا في العام ١٩٢٣.

ب - الاشتراك في الحرب على الجبهات الأوروبية

التمس الفرنسيون والانجليز مساعدة مستعمراتهم بشكل مختلف. بما أن الانجليز استفادوا من عون دول الدومينيون المرتبطة بالتاج البريطاني والهند، فقلما دعوا سكان مستعمراتهم الأفريقية إلى الذهاب للقتال خارج القارة: بموجب القرارات الصادرة في العام ١٩١٥، تم استخدام القوات المجندة بشكل رئيس في أفريقيا. وفي المقابل، لجأت الحكومة الفرنسية إلى استخدام هذه

القوات خارج أفريقيا بشكل منهجي. ففي السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، تأكدت في فرنسا ضرورة تطوير "جيش أسود"، وبخاصة من قبل العقيد مانجان في كتاب يحمل هذا العنوان صدر في العام ١٩١٠. بيَّن فيه أن أفريقيا السوداء هي مخزن للرجال لا غنى لفرنسا عنه ولاسيما أنها تشهد انخفاضاً مقلقاً في نسبة الولادات. وعرَّف قرار صادر في العام ١٩١٢ معنى تطوع في إطار القناصة "السنغاليين" الذين يحملون هذا الاسم لأنهم شكلوا الوحدات الأولى الدائمة التي أنشأها فيديرب في السنغال العام ١٨٥٧، لكنها كانت تتكون من رعايا من كافة أرجاء أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية (M. Echenberg, 1991). صدرت عدة قرارات ترخص القيام بعدة حملات تجنيد، جمعت كل منها عدداً متزايداً من "القناصة": ٣٠ ألف في العام ١٩١٤، ٥١ ألف في العام ١٩١٦ عملاً بقرار صادر في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦، ٦٣ ألف إثر قرار صادر في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، الذي استبدل بالتطوع "الاختياري" التجنيد بتوجيه نداءات خاصة. لم تكن النداءات المتكررة لــ "الجيش الأسود" شأن العسكريين فحسب، بل أيضاً شأن الحاكم العام وليام بونتي في بداية الحرب، ولاحقاً كليمنصو ثم بليز ديان الذي طالب بمشاركة الأفارقة في الدفاع عن الوطن الأم/ فرنسا (M. Michel, 1982 P.408). أُضيفت حملات التجنيد هذه إلى قرعات الحمالين الدورية من أجل الكامرون (ما بين العامين ١٩١٤- ١٩١٦). وفي أفريقية الشمالية، عُمم تجنيد الجزائريين في العامين ١٩١٥ و١٩١٦، ما أدى إلى التجنيد الكامل لقرعة العام ١٩١٧؛ أما في تونس، فقد استخدمت الدعوة غير المباشرة بموجب قانون التجنيد التونسي احتراماً للحماية.

ولحث الرجال على التطوع، تم تقديم مكافآت اختلفت نسبتها بحسب البلدان. ففي الجزائر، في شهر آب/ أغسطس ١٩١٤، بلغت قيمة مكافأة

"التجنيد" ١٠٠ فرنك، بالإضافة إلى "تعويض عائلي" مقداره ١٠٠ فرنك، وارتفع هذان المبلغان على التوالي حتى ٣٠٠ و٢٠٠ فرنك بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩١٦؛ وفي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية تباين المبلغ ما بين ٤٠ و٢٠٠ فرنك إلى أن ثبت على ٢٠٠ فرنك كحد أدنى في العام ١٩١٨؛ إضافة إلى ذلك، تم إعفاء عائلات القناصة من دفع الضريبة.

عبأت أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية نحو ٢٠٠ ألف رجلاً، أي ١٦١ ألف مجنداً مضافاً إليهم ٣١ ألف مجنداً الذين كانوا في الخدمة لدى إعلان الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى ٧٢٠٠ مواطن من البلدات الأربع من السنغال(•). كانت أغلبيتهم من أبناء اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. ويمكن تقدير وزن هذه المشاركة التي فرضتها فرنسا بمقارنة هذه الأعداد مع الـــ ٣٠ ألف رجل المجندين من المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية، والذين تم استخدامهم، كما سبق أن رأينا، على الأرض الأفريقية. في نهاية الحرب، كانت ٩٥ كتيبة من القوات السوداء الفرنسية تقاتل على الجبهات كلها. أما مدغشقر، من جهتها، فقد زودت بما يزيد عن ٤١ ألف جندي. كما طُلب أيضاً المشاركة بإلحاح من المستعمرات الفرنسية من أفريقيا الشمالية، وقدمت ٥/١ ما قدمته المستعمرات الفرنسية كلها من جنود: ما بين ١٩١٤- ١٩١٨، زود "التجنيد" الأهلي بـــ١٧٣ ألف عسكري منهم ٥٧٥٠٠ متطوعاً.

بالإجمال، طالت التعبئة ٢ر٢ % من سكان أفريقية الشمالية، و٨ر١ % من سكان مدغشقر، ونحو ٥ر١% من سكان اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، و٦ر٠% من سكان اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية. وبلغ عدد القتلى ما بين ٦٦- ٧١ ألف، منهم ٢٥ ألف جزائري

(•) وهي دكار، وسان لوي، وروفيسك وجزيرة غورية قبالة ساحل دكار.

من أصل ٣٦ ألف مغاربي، و ٢٢ ألف فرنسي من الجزائر، وما بين ٣٠-٣٥ ألف "سنغالي" (M. Michel, 1982; Ch.- R. Ageron, 1990; G. Meynier, 1990). وقُدرت نسبة الضحايا العسكريين من أبناء المستعمرات ما بين ٢١ر٦- ٢٢ر٩% من جميع المشاة، ما يتعارض مع فكرة شاعت لأمد طويل أن القناصة استخدموا "كبش محرقة chair à canon". إضافة إلى ذلك، إن ارتفاع نسبة القتلى إلى ٢ر٨% لا تسبب "فجوة سكانية" كما قيل غالباً.

بالإضافة إلى العسكريين، لجأت الحكومات الاستعمارية عملياً إلى اليد العاملة في المستعمرات بشكل تجريبي حتى العام ١٩١٦ حين أنشأت دائرة تنظيم العمال المستعمرين SOTES. وحددت مهمتها باحتكار تجنيد العمال. وتم إرسال عمال مساعدين من الأفارقة الشماليين والملغاشيين للعمل في المصانع الحربية والموانئ، بل أيضاً في المزارع حيث كان يُستخدم على الأغلب عمالاً هندوصينيين. بالإجمال، وصل عدد هذه الأيادي العاملة، بحسب المصادر، إلى ما بين ٢٤٠- ٣١٠ ألف شخص، منهم ١١٩ ألف عامل جزائري. والواقع أن ما يزيد عن ثلث الذكور الجزائريين استخدموا في فرنسا العام ١٩١٨. وكانت إحدى نتائج ذلك، بلا شك غير منتظرة، أنها أتاحت للمسلمين شراء أراض من الأوروبيين بأموال هؤلاء المهاجرين (G. Meynier, 1990). كما تم أيضاً إرسال دفعة مكونة من ٢١ ألف عامل أفريقي أسود من اتحاد أفريقية الجنوبية إلى فرنسا لتقديم عون من اليد العاملة والذين تم استخدامهم بخاصة في حفر الخنادق (L. Thompson, 1990).

٢– مجهود حربي مالي

طلبت الدول الاستعمارية، وبخاصة فرنسا، من الأفراد والحكومات الاستعمارية المحلية بذل مجهود مالي. فقد حثت الأفراد على المشاركة في التبرعات الخيرية الحربية لصالح جرحى "الشعرانيين"(•) والأيتام، الخ...

(•) "شعراني"، هو لقب الجندي الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى/ المُعرب.

وتسمح قوائم أسماء المكتتبين المنشورة على التتالي في *الجريدة الرسمية* في كل مستعمرة بتقدير أهمية هذه المساهمات. فقد جمعت الأعمال الخيرية الحربية ما مجموعه ٤ ملايين فرنك في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، و٣٠٠ ألف فرنك في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية و٦ ملايين فرنك من مدغشقر (A. Sarraut, 1922)، ولا يوجد أية حصيلة مالية بخصوص أفريقية الشمالية. كما شاركت المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية هي أيضاً في حملات اكتتاب في الحواضر الاستعمارية التي جمعت في ساحل الذهب، مثلا، ٨٠ ألف جنيهاً إسترلينياً.

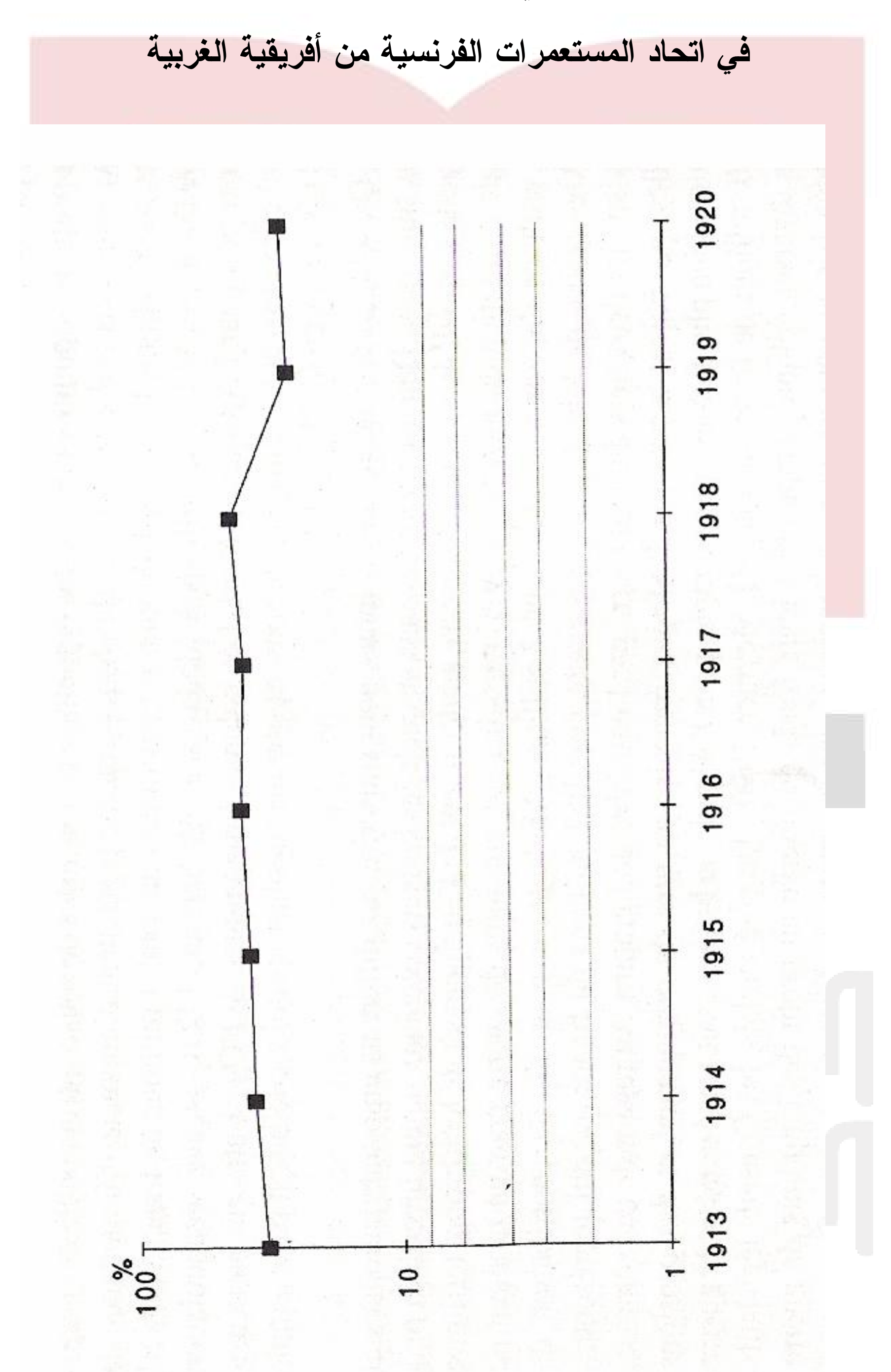
كما التمست فرنسا مساعدة المستعمرات بالاكتتاب في مختلف القروض الوطنية والدفاع القومي التي وجب على ميزانيات المستعمرات توظيف القسم الأكبر من الأموال الاحتياطية فيها على حساب التجهيزات في بلدانها نفسها وصيانة المعدات. وأسهم اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية في القروض الحربية بما مقداره ٣١ مليون فرنك، واتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية ٧ مليون فرنك، ومدغشقر ٣٧ مليون فرنك. وكانت مساهمة الجزائر الأكثر أهمية إلى حد بعيد بحيث وصلت إلى ٩٦٣ مليون فرنك، ما يمثل نحو ثلثي مجموع المبالغ التي قدمتها الإمبراطورية الفرنسية. بالقياس لهذه المبالغ، يُعد ما حصلت عليه أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية من تعويضات تحت عنوان التجنيد والمعاشات أقل بكثير منها: بالنسبة إلى الجزائر، مثلا، دفعت فرنسا ما مجموعه ١٢٠ مليون فرنك إبان الحرب (G. Meynier, 1980). وفيما يخص الانجليز، اقتطعت المجالس التشريعية في مختلف المستعمرات أموالها الاحتياطية لصالح قروض الحرب التي طرحتها الحكومة البريطانية، فقد وظف ساحل الذهب ما مجموعه ٧٠٠ ألف جنيه إسترليني رغم خفض النفقات، وبخاصة تلك المخصصة للأقاليم الداخلية؛ ودفعت غامبيا ١٠ آلاف جنيه (ما يعدل ٢ر٨% من ميزانيتها) إلى

صندوق الدفاع القومي لأمير الغال؛ وخصصت نيجيريا ما مجموعه ١,٤ مليون جنيه للنفقات الناجمة عن الحرب (M. Crowder, 1984).

كما تمثل ثقل عبء الحرب المالي أيضاً بارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. هكذا في أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، أدى نقص المنتجات المستوردة من أوروبا إلى انخفاض الإيرادات الجمركية التي تغذي الميزانيات الاتحادية. ومن ثم خفضت هذه الميزانيات الإعانات التي تمنحها الحكومات الاتحادية إلى المستعمرات الأعضاء فيها، في الوقت نفسه الذي رفعت فيه لصالحها الضرائب المتعلقة بها التي تنعكس على المستهلكين، وفرضت أيضاً رسوم خروج قليلة الارتفاع على المواد الأولية، الأمر الذي لم يكن يحظى إطلاقاً بموافقة الصناعيين في الوطن الأم [فرنسا] حتى ذلك الوقت. فوجب على المستعمرات إذن تعويض انخفاض إيراداتها برفع الضرائب المباشرة، وبخاصة الضرائب الشخصية (ضريبة الرأس والضرائب العينية) التي احتلت مكانة متنامية في إيرادات الميزانيات. ويقدم اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية مثالاً مضيئاً بشكل خاص على هذا التطور.

إذن ارتفعت حصة الضريبة الشخصية من إيرادات الميزانيات تدريجياً من ٣٣,٣% في العام ١٩١٣ حتى ٤٤,٦% في العام ١٩١٨. ولم تنخفض إلى ٢٦,٧% إلا بعد الحرب في العام ١٩١٩. غير أن رغم ارتفاع الضرائب، استمرت إيرادات الميزانيات بالقيمة الثابتة بالانخفاض، ما أدى إلى ضغط النفقات بشكل ملموس لاسيما أن قسماً مهماً منها امتصه الدين الناجم عن القروض المكتتبة في العقد السابق للحرب العالمية الأولى.

حصة الضريبة الشخصية في إيرادات ميزانيات المستعمرات الأعضاء في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية



ارتفاع الدين بالنسبة إلى قرض اتحاد المستعمرات الفرنسية

من أفريقية الغربية (مؤشر ١٠٠= ١٩١٤)

	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩
(أ) نفقات/سنوية (فرنكات بقيمة ١٩١٤)	٩ر٧٦	٥٠	٤٢	٧ر٣٢	٥ر٣٣
(ب) % من نفقات التجهيز	١٣٢	١٨٥	٢٥٦	٣٣٢	٣٤٩

المصدر: حساباتنا وفقاً لدراسات RCP, no 326. انكماش مؤشر أسعار الجملة الفرنسية في العام ١٩١٤.

وفقاً للجدول السابق، كان للحرب نتائج سلبية بالنسبة إلى المكتتبين بالقروض والمستفيدين منها في آن معاً. فقد عانى المكتتبون، وهم عموماً من المدخرين من أبناء الدولة الاستعمارية، من انخفاض قيمة العملة، الذي أدى إلى انخفاض متزايد للقيمة الحقيقية لسنداتهم (أ). في الوقت نفسه، في حين أن الانخفاض النسبي لقيمة الدين قد خفف العبء عن الميزانيات الاستعمارية فإن عبأه أصبح أكثر أهمية بالنسبة إلى نفقات التجهيزات الإجمالية لأن هذه الأخيرة قد انخفضت بشكل ملموس (ب). والواقع أن حصتها كانت ترتفع بانتظام، فارتفعت من ٢ر٢٢% وسطياً في الفترة ١٩٠٥- ١٩٠٩ حتى ٣٠% ما بين العامين ١٩١٠- ١٩١٤، وحتى ٥ر٣٦% ما بين العامين ١٩١٥- ١٩١٩، ما يعني أن ما يزيد عن ثلث المبالغ المخصصة للتجهيزات في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية خلال الحرب كان يذهب إلى فرنسا لتسديد القروض.

٣- مجهود حربي اقتصادي

أ- العون لتموين العواصم الاستعمارية

في المستوى الاقتصادي، سعت الدول الاستعمارية لتعزيز المنتجات التي كانت بحاجة إليها. وأكثر من أي وقت مضى، وجب على المستعمرات تزويد دولها الاستعمارية بالمواد الأولية والمنتجات الغذائية.

فقد لجأت بريطانيا العظمى أكثر من السابق إلى قطن مصر والمواد الأولية لاتحاد أفريقية الجنوبية. ويقدم ساحل الذهب مثالاً بليغاً لهذا المجهود الحربي. فبما أنه أصبح المنتج العالمي الأول للكاكاو في العام ١٩١١ بإنتاجه ٤٠ ألف طن، فقد نمت صادراته إبان الحرب، بارتفاع وزنها بالأطنان السنوية وسطياً من ٥٨٣٠٦ طن في الفترة ما بين العامين ١٩١٢- ١٩١٦ حتى ١١٨٢٩٠ طناً في ما بين العامين ١٩١٧- ١٩٢١؛ وتصاعد الإنتاج إلى حده الأقصى في العام ١٩٣١ فبلغ ٢٤٤ ألف طن. وأنتج هذا الوضع ميزاناً تجارياً رابحاً إلى حد كبير إبان فترة الحرب كلها:

تطور قياسي لنسبة التغطية في ساحل الذهب

(مؤشر ١٠٠=١٩١٤)

	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩
١- مؤشر صادرات	١ر١٣٠	٨ر١٢٤	٧ر١٢٣	١ر٩٠	٢ر٢٤١
٢- مؤشر واردات	٩ر٩٨	٢ر١٤٢	٩ر٨٩	٨ر٨١	٥ر١٩٨
٣- مؤشر نسبة تغطية (٢/١)	٦ر١٣١	٧ر٨٧	٧ر١٣٧	٢ر١١٠	٥ر١٢١

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ Blue Books

بالمقارنة مع العام ١٩١٤، سجلت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً، في حين أن الواردات انخفضت بسبب شح السلع الاستهلاكية في أوروبا. وسجل العام ١٩١٦ استثناءً بسبب واردات سلع التجهيزات المرتبطة ببرنامج الأشغال العامة. وفي العام ١٩١٨، حصل عجز في تصدير المنتجات المحلية كلها بسبب قلة الشحن، ما يفسر تضخم إحصائيات العام ١٩١٩، المرتبط أيضاً

بجاهزية المنتجات الاستهلاكية. هكذا، باستثناء العام ١٩١٦، كانت الصادرات تغطي بسعة الواردات إبان فترة الحرب.

في فرنسا، تم إنشاء دائرة استخدام المنتجات الاستعمارية مهمتها تنسيق المؤن المخصصة لدائرة التموين التي أصبحت وزارة التموين في العام ١٩١٧. قامت عموماً بعقد اتفاقات مع الممونين المحليين. وطلبت من أفريقية السوداء المواد الأولية الزيتية بخاصة التي شكلت ٩٤% من المنتجات المصدرة إلى فرنسا، شكل الفول السوداني ثلاثة أرباعها. وتكوّن الباقي من الذرة الصفراء والحبوب الأخرى مثل الأرز والذرة البيضاء، والمنتجات المدارية مثل الكاكاو والبن والأخشاب. وتُرجم العون التمويني أيضاً الذي أشرف عليه في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، الحاكم العام فان فولان هوفان، بغرس زراعات جديدة مثل زراعة الخروع الذي كان زيته يستخدم في صناعة الطائرات. وتم فرض هذه الزراعات بالإكراه. هكذا في الداهومي تم توزيع حبوب على رؤساء القرى الذين وجب عليهم إرغام سكانها على زراعتها، تحت طائلة فرض غرامة مالية على المخالفين، بل سجنهم. وجرت جولات تفتيشية. غير أن حين جاء وقت جمع المحصول، لم يتمكن المزارعون من تصريف إنتاجهم. وبما أن هذا الأمر تكرر خلال عامين متتاليين ١٩١٨ و ١٩١٩، فقد فضل الفلاحون تحدي الإدارة على القيام بعمل دون جني أية فائدة منه.

بلغت الكميات المزود بها في هذا الإطار الموجه ٥٥١٩٦١ طناً في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، و٥٢٨٠٣ طناً في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، و١٠٥٤١٦ طناً من مدغشقر.

من جهتها، اتجهت بلدان المغرب العربي الكبير إلى المنتجات المخصصة للسوق الفرنسية: خمور في الجزائر، وبيض في المملكة المغربية، وحيوانات وحبوب وأصواف وجلود في البلدان الثلاثة.

غير أن قلة الشحن، وبقدر أقل الخوف من التعرض للقصف حالا دون تفريغ المنتجات من المستعمرات البعيدة نسبياً عن حركة المرور. هكذا رغم وضع بعض السفن البريطانية تحت التصرف، فإن كميات مهمة من المنتجات الزيتية في ساحل العاج والداهومي جرى تخزينها على البر في مستودعات مؤقتة حيث تلف قسم منها. وخلق هذا الوضع تبايناً بين الجهد المطلوب من المزارعين، الذي تُرجم عملياً بتسليمات أكثر أهمية من المنتجات والكميات المستوردة حقاً إلى فرنسا. هكذا تفسر الاختلافات بين المختصين المتعلقة بـــ "المجهود الحربي" الأفريقي: هؤلاء الذين يتبنون وجهة نظر فرنسا يميلون إلى بخس قيمته الفعلية؛ وفي المقابل، أولئك الذين يرونه من وجهة نظر المستعمرات يبدو بحق أنه قسري بشكل خاص وهكذا شعر به السكان المحليون. وأياً كان الأمر، فقد اعترف وزير المستعمرات ألبير سارو غداة الحرب قائلاً: "بإمكاننا أن نتساءل اليوم مع بعض الجزع عما كان سيحل بنا لو لم نكن نملك هذا المستودع الضخم الذي أمكننا الأخذ منه بلا حدود؟" (1923).

بالطبع كان يتحدث عن الإمبراطورية الفرنسية بكاملها، لكن أفريقيا شكلت فيها عنصراً فعالاً بشكل خاص.

ب - اقتصادات محلية مرتبكة

كانت محدودية المبادلات الخارجية ملموسة في كل مكان مع انخفاض عام لحركة الملاحة، حتى في المستعمرات البريطانية: بلغ عدد السفن الراسية في فريتاون في العام ١٩١٧، مثلاً، نصف عددها في العام ١٩١٣. وانعكس هذا الوضع، بالإضافة إلى إغلاق الأسواق الألمانية، على حركة الصادرات التي انخفضت بشدة في بعض المستعمرات، ما سبب حالة أزمة بخاصة في العامين ١٩١٦- ١٩١٧ في السنغال، مثلاً، حيث انحدرت صادرات الفول السوداني مما يقرب من ٣٠٣ ألف طن إلى ما يقرب من ١٢٥ ألف طن.

وحصل الازدهار لاحقاً في إطار المجهود الحربي. في الوقت نفسه، أدى شح السلع الاستهلاكية في أوروبا، الملازم لاقتصاد الحرب، إلى انخفاض ملموس في واردات أفريقيا ، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار السلع المصنوعة. بالتأكيد، إن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية، الذي انعكس على الأسعار المدفوعة للمنتجين، وفر لهم وفورات مالية أهم مما كانت عليه الحالة قبل الحرب، لكن وجب عليهم ادخار قسم مهم منها نظراً لقلة المواد الاستهلاكية. لكن غداة الحرب، فَقَدَ هذا الادخار قوته الشرائية بسبب الارتفاع الأكثر أهمية لأسعار المنتجات المصنوعة من أسعار المواد الأولية. وفي الجزائر أيضاً، أدت أسعار القمح المرتفعة إلى رصيد ايجابي إبان فترة الحرب، لكن الفائض ضاع إبان الأزمة الاقتصادية ومجاعة العام ١٩٢٠.

لم يتم تعويض النقص في المواد الاستهلاكية إلا جزئياً بوساطة صناعات إحلال الواردات. ففي بعض المستعمرات، أُنشئت صناعات بسيطة للتعويض عن نقص السلع المستوردة: في الجزائر، مثلاً، بدأت صناعة تعليب السمك أو اللحوم، وصناعة ورق، وصناعة سماد، إلخ...؛ وفي السنغال، معاصر زيوت الفول السوداني؛ وفي الداهومي، بعض مصانع الصابون من زيت النخيل. كما شهدت القارة الأفريقية انبعاث بعض الصناعات اليدوية التي سبق أن اختفت بسبب منافسة المنتجات المماثلة المصنوعة بسعر أقل في أوروبا: منسوجات، أدوات منزلية، صابون، الخ... لكن بعد عودة السلام، توقفت نشاطات أغلبية هذه المنشآت أمام عودة المنتجات الأكثر منافسة.

غير أن المجهود الحربي الاقتصادي كان له انعكاسات خيرة في بعض المستعمرات حيث تم تطوير البنية التحتية لكي تتيح إسهاماً فعّالاً في تلبية حاجات العواصم الاستعمارية. هكذا بدأ في المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية، تنفيذ برنامج تجهيزات اعتباراً من بداية الحرب: في ساحل الذهب، ارتفعت المخصصات إلى ما يعدل مليار فرنك، مقسمة على عشر

سنوات، لبناء خطوط السكك حديدية (٣ر٥٨%)، والموانئ (٨%)، والأشغال المائية (٨%)، وجر المياه (١ر٧%)، وتصريف المياه (٤ر٥%)، وبناء مباني عامة وصيانتها (٤ر٤%)، وطرق برية (٤%)، الخ...؛ وفي نيجيريا، امتصت السكك الحديدية بخاصة الأموال حيث تم إنشاء ٣٠١ كم من الطرق الجديدة ما بين الساحل والأقاليم الشمالية بدءاً من العام ١٩١٤ حتى العام ١٩١٦. وفي الكونغو البلجيكي، جرى زيادة طول السكة الحديدية بحيث تسمح بربط الأقاليم المنجمية بموانئ التصدير بشكل أكثر يسراً. وفي مدغشقر، جُهزت مناجم الغرافيت (•) التي سرعان ما أنتجت ٥٠ ألف طن، وتواصل إنتاجها بعد الحرب. كما حصل الأمر نفسه بالنسبة إلى صناعة تعليب اللحوم لتزويد فرنسا بها، والتي استمرت بعد الحرب. ومع ذلك، بقيت مجهودات التجهيزات محدودة، بل غائبة في أكثرية المستعمرات الفرنسية بسبب ضعف الوسائل المالية.

ثانياً- السكان بين ولاء ومقاومات

١ - تقديم الدعم للعواصم الاستعمارية

غداة إعلان الحرب العالمية الأولى، برهن سكان المستعمرات الأفارقة على ولائهم لدولهم الاستعمارية على التوالي. ففي أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، صدرت عدة بيانات دعم على غرار "*عريضة شباب بورتونوفو*" بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ١٩١٤، تحمل ٢١٠ توقيعاً يوجد بينها تواقيع أغلب شباب "الصفوة المختارة" المحلية:

"التماس إلى السيد حاكم المستعمرات،

ملازم- حاكم الداهومي،

(•) نوع من الكربون الأسود الطري تصنع منه أقلام الرصاص/ المُعرب.

السيد الحاكم،

"تخوض فرنسا حرباً مع ألمانيا. نعلن نحن، **أبناءها** بالتبني، عن استعدادنا للوقوف إلى جانبها، تحت **علمها**. دقت الساعة وتمنياتنا أن تكون مشهودة. هي بالنسبة إلينا أيضاً دعوة واجب بَنَويّ. نرد عليه بوضع أنفسنا تحت تصرف *الوطن العظيم*. نقدم إلى فرنسا قوى شبيبتنا الحية كافة ذات الحمية حتى الموت.

نأمل أن تستقبلنا في صفوف جنودها".

(صادر في جريدة *الداهومي الرسمية* بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩١٤).

شهادة السيد مكسيمليان فالادي Faladé، بخصوص أصل هذا النص:

"في العام ١٩١٤، كان عمري ٢١ سنة، وكنت موظفاً في مكتب الشؤون السياسية التابع للحكومة المحلية بصفتي ترجمان مساعد. يُعد إعلان شباب بورتونوفو ومستخدمي الإدارة الأقل شباباً، برهان ولاء لأن الصفوة المختارة كانت تحب فرنسا. لقد كُتب بعفوية ولم تفرضه الإدارة الاستعمارية. انطلقت الفكرة من مجموعة من موظفي الحكومة وبخاصة من كازيمير أبوكي توفالو - قينوم. ووجدنا فكرته جيدة. أعد نصاً، لكنه لم يكن راضياً عنه لأنه تذكر أن أساتذته في دار المعلمين في سان لويس (التي تخرج منها) أخبروه أن نص أي عريضة يجب ألا يكون طويلاً. لذلك استعان بمعرفة المدير الاستعماري الغوياني إميل غاليو الذي كتب النص النهائي السليم. وتم طبعه على الآلة الكاتبة ونشره. يحب كل إنسان فرنسا حباً جماً، وكل من قرأه مهره بتوقيعه، ولم يرفضه أحد".

لقد أمل الشباب المتعلم أن يخدم العلم في وحدات أخرى غير وحدات القناصة السنغاليين التي رأوا أن شروط المعيشة فيها شديدة القسوة، لكنهم لم ينجحوا في ذلك. ولم يحصل إلا سكان البلدات الأربع السنغالية، بفضل بليز

ديان، على القيام بالخدمة العسكرية الإلزامية بالشروط نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون الآخرون (قانون ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦).

خلال فترة الحرب العالمية الأولى كلها، قامت ألمانيا بدعاية ناشطة، بالتناوب مع تركيا، ضد الدول الاستعمارية. وأنشأت "لجنة لتحرير أفريقية الشمالية" في برلين العام ١٩١٦، في حين أن ألمانيا أسست، بمساعدة اللاجئين العرب في سويسرا، مدرسة دعاية استعمارية في دافوس، التي ردت عليها، من جهة أخرى، المدرسة الاستعمارية في نوشاتيل Neuchatel (فرنسا/ المُعرب). طبعت هذه اللجنة منشورات وكتيبات وصحف باللغتين الفرنسية والعربية تعلن نهاية السيطرة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي الكبير، ودعت إلى التضامن الإسلامي. وقدمت الألمان على أنهم أدوات للإرادة الإلهية، إستناداً إلى الجهاد المقدس الذي أعلنه مفتي اسطنبول العام في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤. وصدرت هذه النصوص كلها من ألمانيا أو من لجان عربية مقيمة في سويسرا. وكان المكتب الإسلامي الدولي في لوزان، الذي أصبح خديوي مصر عباس حلمي، الذي خلعه الانجليز في العام ١٩١٤، رئيس شرف له، قد استفاد من دعم مالي قدمته له القنصلية الألمانية في زيوريخ. وكان منظماً في عدة لجان فرعية إقليمية، ويُصدر نشرة *المجتمع من أجل تقدم الإسلام* (G. Meynier, 1990). والواقع كانت هذه الدعاية بسيطة التأثير على السكان الأفارقة. فعلى سبيل المثال، رغم أن احتلال الإمارات النيجيرية كان حديث العهد، فإنها لم تستجب لنداء الجامعة الإسلامية (M. Growder 1984).

٢ - صعود المعارضات

رغم ولاء السكان المُثبت، فإن الأعمال القسرية التي ارتبطت بالمجهود الحربي سرعان ما أثارت مقاومات، وبخاصة في المستعمرات الفرنسية التي كان الضغط فيها شديداً بشكل خاص. ففي مدغشقر، تطورت المعارضة داخل جمعية سرية هي ف. ف. إس. VVS (ف: حديد؛ ف: حجر؛ إس: تشعب)

التي كانت تجند أنصارها من أوساط تلاميذ مدرسة الطب في تاناناريف: في العام ١٩١٥، أصبح لها شُعب في عدة مدن كبرى وتضم نحو ٢٠٠٠ عضو. وبعد اتهامها بالتآمر بسبب حالة الحرب، أضحت هذه الجمعية السلمية، التي جمعت بين المثل المسيحية والمثل القومية الملغاشية، مطاردة، وتعرض أعضاؤها للاعتقال، وحكم على بعضهم بالأشغال الشاقة أو النفي (P.Vérin, 1990).

وفي أفريقية السوداء، إن تكرار حملات تجنيد الحمالين والقناصة السنغاليين، بالإكراه عموماً رغم التأكيد على "التطوعية"، والتعليمات الهادفة إلى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى نظام ضريبي شديد الوطأة، أمور أثارت ردود أفعال عدائية. فتعددت حالات الفرار إلى الأدغال أو إلى المستعمرات المجاورة أثناء حملات التجنيد. وفي هذه الحالة الأخيرة، حصلت الإدارة الفرنسية على موافقة الانجليز على طرد المهاجرين إلى المستعمرة التي ينتمون إليها، لكن فاعلية ذلك كانت محدودة؛ وفي المقابل، رفض برتغاليو غينيا التعرض لدخول الرعايا "الفرنسيين" إليها لأن ذلك، حسب تقديرهم، يزيد عدد سكان مستعمرتهم بالمقدار نفسه. كما عبَّرت صيغ أخرى عن استياء السكان الأفارقة: فرار المجندين بتشجيع من المجتمعات القروية أو العائلات الممتدة، ورفض المثول أمام مجالس المراجعة، وتشويهات طوعية قام بها الشبان لكي يصبحوا غير مؤهلين للخدمة، وانتفاضات في بعض الحالات.

كما شهدت فترة الحرب العالمية الأولى نشوب اضطرابات جديدة في أقاليم بدا أنها أخذت "تنعم بالسلام"، بل في أقاليم تنعم عادة بالهدوء. ففي ما بين شهري تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥- تموز/ يوليو ١٩١٦، أصبحت منطقة شاسعة تشمل شرق السودان الفرنسي (مالي حالياً) والقسم الأعظم من فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً) مسرحاً لانتفاضات شاركت فيها عدة شعوب منها البمبارا والسينيفو والدوغون والماركا والمينيانكي. وفي الداهومي (بنين

حالياً)، اتسم العام ١٩١٦ بعدة ثورات باريبا، وسومبا في الشمال، في حين استأنف الهولي النضال في الجنوب الشرقي من المستعمرة. وحصل الأمر نفسه في الجزائر. ففي العام ١٩١٦ ثار إقليم اوراس ضد تجنيد جنود، لكن الاضطرابات بقيت محدودة (Ch.- R. Ageron, 1990). وأعقب الحملات العسكرية عمليات القمع: تقوم أرتال مسلحة بتطويق منهجي للأقاليم الثائرة، وإخضاع القرى الواحدة تلو الأخرى على إثر معارك دامية أحياناً. وانتهت هذه الأعمال بنزع أسلحة الثوار بالكامل (تسليم أسلحة، بنادق، وأقواس وسهام)، ومضاعفة الضريبة، وتقديم عدد أكبر من المجندين، واعتقال الزعماء الناجين من الموت ونفيهم.

أمام هذا الوضع المتفجر، بقيت الممتلكات البريطانية هادئة نسبياً. فقد اندلعت ثورة في نيسالاندا في العام ١٩١٥، بتحريض من الراهب جون شيلانبوي، ضد المستوطنين الأوروبيين، لكن تأثيرها بقي محدوداً. وفي أفريقية الغربية، حدثت انتفاضتان فقط بتأثير حالة الحرب في نيجيريا: انتفاضة الإيبو كوالي في إقليم عصبا، وانتفاضة مدعي النبوة ايليجاه الثاني Elijah II في دلتا النيجر. فعلى إثر الصعوبات الاقتصادية التي عانت منها تجارة زيت النخيل، ضمت الانتفاضة الأخيرة أنصاراً تحت شعار سوف يمنح الألمان الحرية للشعوب بعد أن يربحوا الحرب. غير أنه حيل بصرامة دون انتشار أعمالهم، كما أن ازدهار المبادلات من جديد قضى على هذه الحركة (M. Crowder, 1984).

٣ - آمال وخيبات آمال

لقد شعر السكان بوطأة الحرب بشدة لاسيما أن الصعوبات الناجمة عنها تراكبت مع عوامل أخرى، مثل الأزمات الغذائية في النيجر وتشاد وأفريقية الشرقية، وجائحات الطاعون النقري في الأقاليم السودانية- الساحلية،

والطاعون في دكار في العام ١٩١٤، وبخاصة وباء الزكام الإسباني القاتل الذي أصاب القارة في العام ١٩١٨. أُستقبل إعلان الهدنة ثم السلام مع الأمل بأنه لا يعني عودة الجنود واستئناف النشاطات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً بسبب إيمان عدد من الأفارقة بأنهم سوف يحصلون على حقوق بعد أن أدوا واجبهم. لكن اتسمت عملية عودة الجنود إلى أوطانهم بالبطء. ففي العام ١٩٢٠، كانت ثمانية أفواج من القناصة السنغاليين لا تزال تخدم خارج اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. وتُستخدم قوى احتلال في أوروبا المتوسطية وفي ألمانيا حيث أثاروا حركة رفض، أُطلق عليها اسم "فضيحة سوداء"، وشن حملة قذف ما بين العامين ١٩١٩- ١٩٢٣(H.- J. Lusebrink, 1989).

من وجهة نظر سياسية، أثارت بعض الإجراءات المتخذة في زمن الحرب التيمن بالمستقبل. هكذا، في العام ١٩١٦، منح الانجليز بعض الإرضاء إلى "الصفوة المختارة" في ساحل الذهب: توسيع المجلس التشريعي بتعيين ستة زعماء تقليديين وستة أفراد من "الصفوة المختارة". من بين هؤلاء الأخيرين، أصبح كايسلي هايفورد عضواً فيه الذي أصدر في العام ١٩١١ كتاب "*أثيوبيا غير مقيدة* Ethiopia unbound"، أثنى فيه على الجامعة الأفريقية وطالب باتحاد جميع المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية. وعلى الجانب الفرنسي، حصل سكان أقدم المستعمرات الفرنسية، أي البلدات الأربع في السنغال، على حق المواطنة الفرنسية بموجب القانونين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ وأيلول/ سبتمبر ١٩١٦. والواقع أن نهاية الحرب لم تستجب لما ينتظره السكان، وبخاصة المحاربون القدماء. فقد بدا قانون بوسينيه، الذي يكافئ المحاربين القدماء من "الأهالي" بمنحهم حق الولوج إلى وظائف خاصة (تراخيص من أجل مقاهي المور(•)، حراس حدائق عامة صغيرة ومتاحف،

(•) المور اسم أطلقه الفرنسيون عل عرب موريتانيا، المُعرب.

الخ...) بدا قانوناً تافهاً بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين. ذلك أن بليز ديان الذي أطرى على الخدمة العسكرية الإلزامية ظناً منه أن "مدرسة الجيش" سوف تكون بؤرة استيعاب، حقق انتصاراً بالحصول على قرار الأول من شهر تموز/ يوليو ١٩١٩، لكنه لم يحظ بتطبيقه. أما بالنسبة إلى المكافآت التي أراد كليمنصو منحها للجزائريين، فقد أثارت هيجان فرنسيي الجزائر واستقالة الحاكم لوتود. وكانت الإصلاحات التي فاوض عليها جونار إصلاحات محدودة بسبب معارضة المستوطنين. فاكتفى بتقرير المساواة الضريبية بفرض ضرائب جديدة على النسق الأوروبي. ومنحت القوانين والقرارات الصادرة في شهري شباط/ فبراير- آذار/ مارس ١٩١٩ تمثيلاً منتخباً لعدد أكبر من المسلمين وبخاصة في المجالس العامة. إذن لم تنفذ وعود العام ١٩١٤، ما أدى إلى خيبة أمل "*الشباب الجزائري*" (G. Meynier, 1990).

ثالثاً- علاقات قوة جديدة

١ - ألمانيا المستبعدة

ما إن شبت الحرب العالمية الأولى حتى قامت حكومات الحلفاء بفرض حراسة على الممتلكات الألمانية والنمساوية في العاصمة وعلى مستعمراتهما. فقد حظيت بفرصة استبعاد منافسة تجارية ناشطة بشكل خاص عشية الحرب. فعلى سبيل المثال، كان حاكم الداهومي نوفلار صدى لرأي عام يتقاسمه مدراء أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، حين أعلن عن سعادته باختفاء المنافسين الألمان "في العاصفة"، وأن المرء "تخلص" منهم منذ بداية الحرب (١٩١٥). يفسر هذا الموقف أن إدارة الحراسات القضائية تصرفت بشكل مفرط، أدى إلى خسائر مرتفعة للمالكين (نحو ٢٥% في الداهومي وفقاً لحساباتنا). كما

قررت ليبيريا، التي أعلنت الحرب على ألمانيا على إثر الولايات المتحدة الأمريكية، مصادرة ممتلكات الرعايا الألمان (١٩١٧).

وبشكل رئيس، شغل الانجليز المكان الذي تركته ألمانيا، حتى في المستعمرات الفرنسية حيث لم تكن فرنسا قادرة على النهوض بأعباء توريد السلع المصنوعة، كما تمت تسوية النزاع، هو أيضاً، على حساب المهزومين.

٢ - تعزيز اتحاد أفريقية الجنوبية

أتاحت الحرب لاتحاد أفريقية الجنوبية فرصة تعزيز مركزه ليس في أفريقية الجنوبية فحسب، بل أيضاً في المستوى الدولي. فاعتباراً من إعلان الحرب، وافقت الحكومة التي يرئسها لويس بوتا، على غرار دول الدومينيين الأخرى، على أن بلدها متورط بشكل آلي في الحرب. بالإضافة إلى ذلك، بناء على طلب بريطانيا العظمى، وافقت هذه الحكومة على الاشتراك في احتلال المستعمرات الألمانية في أفريقية الجنوبية. ودفع هذا القرار بعض الأفريكانر(•) إلى الانتفاض على أمل أن تتيح لهم الانشغالات البريطانية استعادة استقلالهم. وسرعان ما قمعت الحكومة الأفريقية الجنوبية بحزم حركتهم المنخرطة في الصراع المسلح ضد الألمان. كما أن جان سموتس، الذي عُين قائداً أعلى للقوات البريطانية، كما سبق أن قلنا، أصبح عملياً ممثل الإمبراطورية البريطانية في أفريقية الجنوبية والشرقية كلتاهما.

في اتحاد أفريقية الجنوبية، كان احتكار السلاح والتدريب العسكري يقتصران على البيض الذين يستطيعون وحدهم الانخراط في جيش المواطنين العامل Active Citizen Force الذي أسس في العام ١٩١٢ بموجب قانون

(•) اسم يطلق على المستوطنين الهولنديين وذرياتهم في الاتحاد/ المُعرب.

الدفاع Defence Act. دفع إعلان الحرب الحكومة إلى تجنيد السود الذين استخدموا ضد الألمان في جنوبي غرب أفريقية، وفي أفريقية الشرقية، وفي أوروبا أيضاً. لكن تم تجنب تسليحهم. وكانت الوحدة الوحيدة المقاتلة المؤلفة من بيض وملونين هي فيلق الكاب Cape Corps المؤلف من ١٨ ألف رجل. وقد نُظم من أجل حملة أفريقية الشرقية، ضد رأي العديد من البيض، المصدومين من تسليح الملونين. والواقع أن ٥٦٣٥ أسود جنوبي أفريقي فقدوا حياتهم إبان الحرب العالمية الأولى بما فيهم قتلى الجبهة الأوروبية. وغداة الحرب، فرّقت حكومة أفريقية الجنوبية الوحدات العسكرية السوداء ورفضت الاعتراف بخدمات أعضائها (L. Thompson, 1990).

وأتاحت الحرب لاتحاد أفريقية الجنوبية تطوير اقتصاده لتحقيق هدفين هما تزويد بريطانيا العظمى بالمواد الأولية، وتلطيف عدم كفاية المنتجات المصنوعة المستوردة. هكذا شهد الاتحاد بداية تصنيع لا عودة عنه.

كما أن فاعلية جان سموتس في النضال ضد الألمان في أفريقية الجنوبية واشتراكه الفاعل في وزارة حرب الإمبراطورية البريطانية، ما بين العامين ١٩١٧- ١٩١٨، عزز حضوره وحضور بلده. واستطاع بهذا الشكل المشاركة في مفاوضات فرساي وتأسيس عصبة الأمم، بينما خلف في الداخل بوتا الذي وافته المنية في العام ١٩١٩. وأسهم عمله في إدخال المستوطنين ورؤوس الأموال الأفريقية الجنوبية في آن معاً إلى مستعمرة جنوبي غرب أفريقية الألمانية التي حصل اتحاد أفريقية الجنوبية على الانتداب عليها. كما شجع على تطوير جاليات المستوطنين البريطانيين المتأثرة بنظام بريتوريا من كينيا حتى روديسيا الجنوبية (B. Freund, 1984). غير أن إرادته التوسعية فشلت في مناسبتين. ففي العام ١٩٢٢، لم تنجح خطته الرامية إلى وضع ميناء لورانسو- ماركيز وسكة حديد موزامبيق تحت سيطرة اتحاد أفريقية الجنوبية، كما باءت بالفشل خططه التي أعدها سابقاً. وفي العام التالي، رُفض مشروعه الرامي إلى ضم

روديسيا الجنوبية بالاستفتاء لأن المستوطنين كانوا يرغبون في الاحتفاظ باستقلالهم الذاتي السياسي مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمُثل العنصرية.

٣ - هموم البرتغاليين

إن الغزو الذي قام به الحلفاء انطلاقاً من موزامبيق ضد فون ليتو - فوربيك، الذي عدته البرتغال إهانة لها، قضى على آمالها بالحصول على مستعمرة ألمانية لاسيما أن القوات البرتغالية، التي وجب عليها قمع عصيان، لم تحظ بدعم ناجع من البريطانيين. وما هو أكثر من ذلك، أن البرتغال خشيت لبرهة ما من سلبها مستعمراتها ووضعها تحت الانتداب مثلما حصل بالنسبة إلى الممتلكات الألمانية. كان ذلك هو اقتراح اللورد بلفور في مذكرة صادرة في العام ١٩١٩ حيث طلب أيضاً تحقيقاً بخصوص التصرفات البرتغالية في موزامبيق. والواقع أن اشتراك ضباط في النضال ضد فون ليتو - فوربيك في موزامبيق، واكتشافات المخابرات السرية البريطانية لفتت الانتباه إلى الوضع المرعب داخل البلد الذي تديره شركة نياسا. وتبع ذلك شن حملة ضد البرتغال التي يجد المرء مثالاً لها في مقتطف من تقرير موجه من موظف إلى وكيل وزارة الخارجية اوستن تشامبرلن: "عاجلاً أم آجلاً، سيجب على العالم رفض السماح لوقت أطول بالفساد، وعدم الفاعلية والوحشية البرتغاليتين" (ورد في M. Newitt, 1981, p. 41). منذئذ عَدّل مؤتمر فرساي حدود موزامبيق تعديلاً طفيفاً بضم مثلث كيونغا في الشمال إليها، لكن طُلب من البرتغال عدم المطالبة بأي بلد آخر.

٤ - رقابة دولية وهمية

أ - ابتكار الانتدابات

غداة الحرب، تقرر مصير المستعمرات الألمانية في إطار عصبة الأمم، في الوقت نفسه الذي تقرر فيه مصير المستعمرات غير التركية التابعة

للإمبراطورية العثمانية. فقد دونت الصيغة التي اقترحها الجنرال جون سموتس، بعد إدخال بعض التعديلات عليها، في المادة ٢٢ من الميثاق النهائي المعتمد بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩١٩. أُكد فيها على "المهمة الحضارية المقدسة" تجاه أولئك الذين لا يتمتعون بعد بالقدرة على إدارة أنفسهم بأنفسهم، وأن "أفضل نهج لتحقيق هذا المبدأ عملياً هو منح الوصاية على هذه الشعوب إلى الأمم المتقدمة التي، بسبب مواردها، وتجربتها وموقعها الجغرافي، هي الأفضل للنهوض بهذه المسؤولية، والتي توافق على قبولها، وسوف تمارس هذه الوصاية بوصفها مندوبات عن عصبة الأمم وباسمها".

وتم ابتكار ثلاث فئات من الانتدابات (أ، ب، ج) استجابة للبينة، الواردة في الميثاق، التي نصت على أن الشعوب المعنية تتمتع بدرجات متفاوتة من التطور. ففي حين أن الفئة (أ) التي تضم بلدان الشرق الأوسط التي يجب أن تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، فإن الفئة (ب) تتكون من "الشعوب الأقل تطوراً" في المستعمرات الأفريقية الألمانية، التي أوكلت إدارتها إلى بلدان منتدبة مع بعض الشروط التي تحول دون ممارسة إساءات استعمال للسلطة محتملة وبهدف "ضمان رغد عيش الأهالي" فيها. وانتمت مستعمرة جنوبي غرب أفريقية الألمانية إلى الفئة (ج) التي بموجبها يستطيع اتحاد أفريقية الجنوبية إدارتها بوصفها قسماً مدمجاً في بلده، مع مراعاة ضمانات مماثلة لتلك الموضحة بالنسبة إلى الفئة (ب).

وتمتعت كافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم بمساواة تجارية في البلدان الخاضعة للانتداب، ولا أحد يستطيع بناء تحصينات أو إقامة قواعد عسكرية فيها، ولا تثقيف الأهالي ثقافة عسكرية؛ وحُظرت فيها تجارة الرقيق والأسلحة والمشروبات الروحية. وتمتع السكان فيها بحرية المعتقد والدين.

وفي شهري أيار/ مايو وآب/ أغسطس ١٩١٩، اختار مجلس دول الحلفاء الأعلى الدول المنتدبة على المستعمرات الأفريقية. وحصلت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على قسم من الكامرون والتوغو. وأوكل أمر رواندا وأوروندي (بوروندي حالياً/ المُعرب) إلى بلجيكا، وتنجانيقا (التي أصبحت تشكل لاحقاً قسماً من كينيا/ المُعرب) إلى بريطانيا العظمى؛ وحصلت البرتغال على منطقة على حدود موزامبيق في أفريقية الشرقية. هكذا حصلت بريطانيا العظمى على مساحة قدرها ٢ مليون كيلومتر مربع يقطنها ٥ ملايين نسمة، وحظيت فرنسا بمساحة قدرها ٤٥٢ ألف كيلومتر مربع يسكنها ٥ر٣ مليون نسمة. منذ ذلك الوقت، أصبحت هاتان الدولتان كلتاهما تسيطران على ٤/٥ القارة الأفريقية.

ووضعت البلدان المنتدبة تحت رقابة دولية أرادها الميثاق "جدية وفعلية". كما أنشأت عصبة الأمم لجنة دائمة للانتداب في الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠. تتكون هذه اللجنة من ١٠ أعضاء، ينتمي أغلبهم إلى بلدان غير منتدبة، اختيروا وفقاً لكفاءاتهم ولا يمارسون أية وظيفة قابلة لأن تجعلهم تابعين لأية حكومة. وكُلفت اللجنة "باستلام تقارير الدول المنتدبة السنوية ودراستها، وتقديم رأيها إلى المجلس حول جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ التوكيلات". وتجتمع مرة واحدة سنوياً في جلسة عادية. لكنها تحظى بسلطات محدودة لأنها لا تستطيع القيام بتحقيقات ميدانية، حتى لو قصَّرت إحدى الدول المنتدبة في أداء واجباتها. وبالطبع، لا يمكن أن تحظى بوسائل عقابية أكثر مما تحظى به عصبة الأمم نفسها.

ب- تطور نظام الانتداب

والواقع أن نظام الانتداب عانى من ضعف المنظمة الدولية، في ثلاثينيات القرن العشرين. فغالباً ما اكتفت البلدان المنتدبة بتوجيه تقارير دون الانشغال برقابة نظرية. فعلى سبيل المثال كان حاكم عام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية يقوم بدور المفوض السامي في التوغو. وقد

فرض كل بلد منتدب ثقافته هو. هكذا في الكامرون والتوغو سادت ثقافتان، فأصبح قسم من كل منهما ناطقاً باللغة الفرنسية، والقسم الآخر باللغة الانجليزية. غير أن السكان المعنيين رأوا في نظام الانتدابات إمكانية الاستجارة واستخدموها، في كل مرة أمكنهم ذلك، لتقديم شكاوى بإساءات استخدام السلطة والدفاع عن مصالحهم.

وعقب إعادة تقسيم القارة لأفريقية، احتفظت الحبشة (أثيوبيا) وليبيريا وحدهما باستقلالهما. غير أن التطور السياسي اللاحق سيغير هذه الحالة.

ثالثاً- حقل منافسات إمبريالية إبان فترة ما بين الحربين العالميتين

بدءاً من غداة الحرب، بدأت المنافسات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الصناعية في عدة مستويات: في البلدين اللذين لا يزالان يحتفظان باستقلالهما (ليبيريا والحبشة/ أثيوبيا)، وفي البلدان الخاضعة للانتداب، وقسم من مستعمرات البلدان الأكثر ضعفاً مثل البرتغال وأسبانيا، بل أيضاً في مستعمرات الدولتين الاستعماريتين العظميين بريطانيا العظمى وفرنسا. وتطورت المنافسات الإمبريالية على أسس جديدة خلال السنوات اللاحقة.

١ - توغل الولايات المتحدة الأمريكية

إبان فترة الحرب، نوت شركات أمريكية، مثل شركة دوبون من نيمورس، تطوير تجارتها مع القارة الأفريقية مداراة للفاقة السائدة في أوروبا. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، قامت عدة دول استعمارية بتصفية ديونها مع الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة رهن أسهم تمتلكها شركات قائمة في أفريقيا. فأصبح رأس المال الأمريكي إذن طرفاً فاعلاً في صناعات النحاس المنجمية (في الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية)، والذهب (في اتحاد أفريقية الجنوبية وروديسيا الشمالية وساحل الذهب

والكونغو البلجيكي)، والألماس (في الكونغو البلجيكي وانغولا). إضافة إلى ذلك، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بأعمال السبر بحثاً عن البترول في انغولا وموزامبيق. وفي الوقت نفسه، طورت شركة فايرستون مزارع مطاط كبيرة في ليبيريا. واقترحت خططاً على الحبشة (أثيوبيا) لاستغلال مياه بحيرة طانا. أخيراً، استثمرت رؤوس أموال أمريكية في تنظيم التجارة البحرية مع أفريقيا.

واعتباراً من العام ١٩١٩، بلغ عدد الشركات الأمريكية التي لها مصالح في أفريقيا ١٠٥ شركات. وسرعان ما ازدادت الاستثمارات فيها، فارتفعت من ١٠ ملايين دولار في العام ١٩١٢ حتى ١٠٢ مليون في العام ١٩٢٩، و١١٨ مليون في العام ١٩٣١. وفي الوقت نفسه، نمت الصادرات الأمريكية إلى القارة الأفريقية، فارتفعت من ٦ر٢% من مجمل صادراتها في العام ١٩٢٣ حتى ٢ر٣% في العام ١٩٢٨. ومع أن هذه النسبة تُعد بسيطة نسبياً مقارنة مع تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، فإنها تمثل زيادة مهمة.

٢ - دخول اليابان إلى المسرح

تدخلت اليابان في أفريقيا في وقت متأخر مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تقدمها كان أسرع منها. فبدءاً من العام ١٩٣١، أصبحت القارة الأفريقية تمتص ٥% من مجموع الصادرات اليابانية. وازدادت وارداتهم في السنوات اللاحقة. ففي العام ١٩٣٣، حوّل صناعيون يابانيون إلى سفينة- معرض اللاسكا *مارو*، سفينة تجارية تملكها شركة أوزاكا شوزين. وشاطأت هذه السفينة الساحل الأفريقي الممتد من موزامبيق حتى دكار بهدف دراسة إمكانات تطوير التجارة بين اليابان والموانئ الأفريقية التي رست للاستراحة فيها. وكان لرحلة الدعاية هذه نتائج حاسمة لأن البضائع اليابانية كانت منافسة جداً.

مقارنة بين بعض الأسعار الفرنسية واليابانية في العام ١٩١٤

(الكيلوغرام بالفرنكات)

	سنغال	غينيا	ساحل العاج	داهومي
منسوجات مصنوعة من الرايون(*) فرنسية	٩١ر٥١	٨٣ر ١٣٠	٦٣ر١٠٥	
منسوجات مصنوعة من الرايون يابانية	٤٦ر٢٦	٦٩ر٣١	٤٤ر٣٣	٦٥ر٢٢
منسوجات قطنية فرنسية	١ر٢١	٣٦ر٢٣	٤١ر١٨	٢٩ر١٠
منسوجات قطنية يابانية	٧٦ر١٠	٥٠ر٩	٥٩ر١٠	٦٧ر٩
ملابس فرنسية	٧٥ر٣٣	٩٥ر٤٤	٤١ر٣٧	٠٧ر٣٢
ملابس يابانية	٨٤ر٥	٠٠ر٣٠	٥١ر٢٨	٢٠ر١٥

(*) **الرايون**: حرير يصنع من السللوز/ المُعرب.

المصدر: وفقاً لـــ: Bulletin mensuel de l’ Agence économique de l’AOF, mai 1935

تضاعفت أربع مرات كميات المنسوجات القطنية القادمة من اليابان إلى اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية ما بين العامين ١٩٣٢-١٩٣٣، وازدادت أيضاً بنحو ٢٠% في العام التالي. وفي العام ١٩٣٤، أضحت اليابان الممون الأول لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية بمنسوجات الرايون (٥ر٨٦% من الكميات، ونحو ٧٥% من قيمة واردات هذا المنتج)، والأمر نفسه بالنسبة إلى الأحذية المطاطية.

أثارت هذه المنافسة، المقلقة جداً في سياق الأزمة العالمية، ردود أفعال حماية من قبل الدول التي تهددها المنتجات اليابانية في مستعمراتها: هكذا رفع البريطانيون الرسوم الجمركية في أفريقية الشرقية والجنوبية، وفرضوا حصصاً

في أفريقية الغربية، وبخاصة في ساحل الذهب. من جانبها، حصحصت فرنسا دخول المنسوجات والملابس الأجنبية (قرار ١٤ آذار/ مارس ١٩٣٤). غير أن هذا الإجراء لم يكن قابلاً للتطبيق في المنطقة التعاقدية التي أُلغيت في العام ١٩٣٦ فقط، كما سنرى عند دراستنا لأزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

كما بحثت الصناعات اليابانية أيضاً عن مصادر للمواد الأولية رخيصة الثمن، وبخاصة القطن. واصطدمت ببريطانيا العظمى، بخاصة في مصر، واتجهت نحو الحبشة (أثيوبيا) حيث اصطدمت بالمصالح الإيطالية.

٣- عودة الألمان

نجح التجار الألمان، الذين حرموا من مستعمراتهم إبان الحرب العالمية الأولى، في تسوية النزاعات إبان العشرينيات، لكن لم يستردوا دوماً جميع مستعمراتهم. وفي الحقبة نفسها، ترددت السفن الألمانية من جديد على السواحل الأفريقية.

طور هتلر والبرنامج القومي- الاجتماعي بخاصة المطالبة بالمستعمرات الألمانية القديمة. فقد اتهما معاهدة فرساي بالمسؤولية عن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها ألمانيا بحرمانها من مستعمراتها. والواقع، كما قلنا أعلاه، كانت ألمانيا تتاجر بأقل من ٥% من تجارتها الكلية مع مستعمراتها قبل الحرب. وكان القسم الأعظم من المبادلات الرابحة يجري مع بلدان المستعمرين الآخرين. ومع ذلك، برغم الحقائق، كان لهذه الدعاية صدى متعاظماً بين الألمان بفضل أزمة الثلاثينيات.

٤- تصرف إيطاليا العدواني

غداة الحرب لم تحظَ الحكومة الإيطالية بأي انتداب، ولا على أية ميزة في المستوى الاستعماري إلا على بعض التصويبات الحدودية في الصحراء الكبرى. واستنكرت الدعاية الفاشية هذه المعاملة "الأدنى مرتبة"، برأيها، من

مرتبة حلفاء آخرين مثل بريطانيا العظمى وفرنسا أو حتى بلجيكا. وما أن وصل موسوليني إلى السلطة، حتى أطرى على التوسع الاستعماري، الذي قدمه على أنه ضرورة حيوية ديموغرافية واقتصادية في الوقت نفسه الذي أشار فيه إلى انتسابه إلى عظمة الإمبراطورية الرومانية.

كثف النظام الفاشي من احتلاله لليبيا التي ضُمت في العام ١٩١١. وتم الاحتفاظ بالجنرال الكونت فولبي في منصبه، الذي طور الوجود الإيطالي في ليبيا إبان الفترة السابقة، ووسعه تدريجياً حتى طرابلس الغرب. وأنجز الماريشال غرازياني احتلال برقة، في العام ١٩٣٤، بعد ذبح العديد من السنوسيين. وطبق الماريشال بالبو، الذي عُين حاكماً عاماً، سياسة تشجيع الهجرة الإيطالية بممارسة سياسة منهجية تقوم على طرد السكان المحليين والقضاء عليهم. وذلك بهدف الاستيلاء على الأراضي الصالحة لإقامة المستوطنين الإيطاليين الذين جيء بهم على شكل مجموعات، واسكنوا في قرى حيث قاموا بغرس زراعات متوسطية (كرمة، زيتون، لوزيات). ومع ذلك، لم يتحقق سوى نجاحاً محدوداً، لأن من بين ١٢٠ ألف إيطالي يعيشون في ليبيا، لم يتجاوز عدد المستوطنين المزارعين الــ٢٥ ألف ، كان معظمهم يتكون من موظفين؛ يقيم ثلثاهما في طرابلس وبنغازي. أما فيما يخص الأهالي، فقد ابتكرت مواطنة خاصة تُمنح لأولئك الذين برهنوا على ولائهم والتي تمنح بخاصة حق التعاون مع المنظمات الفاشية.

أما التوسع الأكثر إثارة للدهشة، فقد قاده موسوليني ضد الحبشة (أثيوبيا) المستقلة. بدأ الهجوم في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥، وتواصل حتى احتلال أديس أبابا في الأول من شهر أيار/ مايو ١٩٣٦ (راجع الخارطة رقم ٧). ووجب على النجاشي هيلاسيلاسي الرسو في جيبوتي، ومنها رحل إلى انجلترا. وأُعلن ملك إيطاليا إمبراطوراً على الحبشة. واقتصرت ردود أفعال أعضاء عصبة الأمم على عد الاعتداء على أحدهم

اعتداء عليهم جميعاً واكتفوا بالاحتجاج على عدم شرعية ما قامت به إيطاليا. ونجح موسوليني إذن في جمع مستعمراته في أفريقية الشرقية الإيطالية المكونة من اريتريا والصومال والحبشة. وقسمت هذه المجموعة التي يقطنها ٧ر٥ مليون نسمة (منهم ٦٠٠ ألف في أريتريا، ومليون في الصومال) إلى خمس حكومات يشرف على إدارتها نائب ملك يطبق أوامر العاصمة الإيطالية. واتسم الموقف تجاه الأهالي بالتطور العام للسياسة الإيطالية. والواقع، كانت السلطة الحقيقية بيد الفاشيين، بحيث اتسم احتلال الحبشة بأعمال وحشية مثل مجزرة أديس أبابا. وعملت منظمات المقاومة، ولاسيما منظمة الزعيم أبابا أبارغيه، إبان فترة الاحتلال كلها، على إعاقة عمل الإدارة واستقرار المستوطنين الايطاليين. أمام هذا الوضع، التزم دوق أوست، ابن عم ملك إيطاليا، الذي شغل منصب نائب الملك في أفريقية الشرقية، "بسياسة أهلية" اتبع فيها نصائح عدة قادة ايطاليين، الذين يعرفون المنطقة، وبخاصة سيروللي الذي كان أحد الرحالة المستكشفين الرئيسيين للحبشة. وتُركت السلطة المحلية إلى الأحباش النادرين الذين رحبوا بالخضوع إلى إيطاليا، بينما كان هناك أمل بجذب عدد أكبر منهم بفضل بناء الكنائس القبطية. بالإضافة إلى ذلك، كان هدف بناء المساجد كسب المسلمين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم محتلين من الأحباش. كما بذلت جهود لنشر التعليم باللغة الإيطالية واللغات المحلية، وإذا اقتضى الأمر، باللغة العربية. غير أن تبني موسوليني سياسة "الدفاع عن العرق" في العام ١٩٣٧، على غرار تلك التي طبقها هتلر، ولدت إجراءات عنصرية مناقضة للأهداف الإدماجية. فقد حُظر على الإيطاليين المقيمين في الإمبراطورية الزواج بنساء محليات أو أن يعيشوا "على الطريقة الأهلية". وبتوثيق التحالف مع هتلر، كثف الدوتشه مطالباته بالعديد من الأقاليم، من بينها جيبوتي ومصر والسودان وتشاد في أفريقيا. يشهد على ذلك مقتطف من أغنية كان الأطفال الإيطاليون يتعلموها

آنذاك: "سنستولي على السافوا في خمس دقائق، سنستولي على جيبوتي، سنستولي على العالم كله" (وردت في H. Deschamps, 1947, p. 57).

وانهارت هذه الإمبراطورية الاستعمارية مع انهيار النظام الفاشي.

عشية الحرب العالمية الثانية، كانت العلاقات الدولية لا تزال تتأثر بعمق بنتائج الحرب العالمية الأولى. وشهدت فترة ما بين الحربين نمو شبكة جديدة من المنافسات، تُرجمت، بالنسبة إلى الشعوب الأفريقية، بتعزيز الاستغلال وبتغييرات بنيوية عميقة.



الفصل الخامس

ما بين الحربين العالميتين: الإحساس بالتغييرات

ازداد توثيق العلاقات بين العواصم الاستعمارية ومستعمراتها خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بسبب السياق الدولي، وأزمة الثلاثينيات الاقتصادية وما أثارته من انطواء عام على الإمبراطوريات. وأصبحت المجتمعات الأفريقية مرغمة على التكيف للرد على ضغط خارجي متنامي عزز التفرع الثنائي بين ثقل الأعباء التي فرضت عليها وهزالة ما منح لها من حقوق. إذن شكلت فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة وحيدة الاتجاه في إبراز التناقضات بين المبادئ الديمقراطية التي كانت تفخر بها أغلب الدول الاستعمارية وممارساتها على أرض الواقع.

أولاً- إعمار سكاني حيوي

كادت تعدادات السكان تصبح أكثر رصانة من السابق، رغم تأكيدات المدراء الاستعماريين، كما بقيت الإحصائيات، حتى غداة الحرب العالمية الثانية، نادراً ما يمكن الاعتماد عليها. ومع ذلك، فإن ما حققه تاريخ علم تعداد الشعوب من تقدم، يتيح استخدام هذه الإحصائيات بحذر لرسم الخطوط العريضة للزيادة السكانية.

إجمالاً، ارتفع عدد سكان أفريقيا إبان فترة ما بين الحربين ليصل بحسب التقديرات (C. Coquery- Vidrovitch, 1985) إلى:

١٩٢٠: ١٤٠ مليون نسمة، منهم ما يزيد عن ٦٧% في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى،

١٩٣٠: ١٤٥- ١٦٥ مليون نسمة،

١٩٤٠: ١٦٣- ١٩١ مليون نسمة،

١٩٥٠: ١٩٠- ٢٢٢ مليون نسمة.

لكن تباينات الأوضاع ما بين البلدان، بل ما بين الأقاليم.

١- معطيات سكانية متباينة

إن حساب وسطي نسب الزيادة السكانية السنوية الذي قمنا به يبين عدة حالات رمزية:

مقارنة تطور متوسط نسب الزيادة السكانية السنوي

	١٩٢٥- ١٩٣٥	**١٩٣٥- ١٩٥٠**	**ملاحظات**
١- انخفاض ثم زيادة			
غامبيا	-٤٩ر١	+ ٥٥ر٢	-
كامرون (فرنسي)	-٤٥ر٢	+٦٧ر١	-
أنغولا	-٤٥ر٣	+٤١ر٢	-
رواندا- بوروندي	-٨٢ر٣	+ ٣٠ر١	معطيات غير مميزة
٢- زيادة بطيئة			
كونغو بلجيكي	٤٧ر٠	٣٩ر٠	-
أ.او. اف(*)	٤٥ر١	٠٤ر١	-
توغو (بريطاني)	٥٣ر١	٧٩ر٠	-
سيراليون	٧١ر١	٠٤ر٠	-
مملكة مغربية	٣٠ر٢	٠١ر١	١٩٢١/١٩٣٦و١٩٣٦/ ١٩٤٦
اتحاد أفريقية الجنوبية	٤٥ر٢	٨٦ر١	-

موزامبيق	٤٩ر٢	٦٣ر١	-
ساحل الذهب	٤٥ر٣	٦٤ر١	-
روديسيا الجنوبية	٥٤ر٣	٤٦ر٣	-
٣- زيادة متسارعة			
نيجيريا	٠٧ر٠	٢٨ر٣	-
توغو (فرنسي)	٢١ر٠	٨١ر١	-
أ.إي. اف .(**)	٨١ر٠	٨١ر١	-
تونس	٤٣ر١	١٠ر٢	١٩٢١/١٩٣٦و١٩٣٦/ ١٩٤٥
جزائر	٤٥ر١	٧٩ر١	١٩٢١/١٩٣٦و١٩٣٦/ ١٩٤٥
اوغندا	٤٧ر١	١٠ر٢	-
كينيا	٥٧ر١	٨٢ر٣	-
تنجانيقا	٢٢ر٢	٥٥ر٢	-

(*) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقيا الغربية.

(**) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية.

- **ملاحظة:** لم يؤخذ بالحسبان إلا البلدان التي تسمح معطياتها بالمقارنة بين حقبتين.

المصدر: حساباتنا وفقاً لــ Cornevin R., *L'Afrique noire de 1919 à nos jours*, Paris, PUF, 1971; Agulhon M., Nouschi A., Schor R., *La France de 1914 à…*, Paris, Nattan, 1971.

إذن، يظهر أن بعض السكان قاوموا بشكل أفضل من غيرهم الصعوبات البنيوية والظرفية، كما سنرى لاحقاً.

أ- نمو طبيعي مستمر

عموماً، نتجت الزيادات في عدد السكان عن النمو الطبيعي. فقد كانت نسبة الولادات مرتفعة، تزيد وسطياً عن ٤٠ بالألف، بل تقرب من الحد

البيولوجي الأقصى في بعض البلدان مثل ساحل الذهب مع نسبة ٤٨ بالألف في العام ١٩٢١. لكن الخصوبة كانت ضعيفة إلى حد ما: ما بين ٧٥- ٤٠٠ طفل لكل ١٠٠ امرأة، وغالباً لأقل من ١٠٠ بسبب الزيجات المبكرة والرضاعة الأمومية الممتدة حتى العامين، بل ثلاثة أعوام، والأمراض.

وانخفضت نسبة الوفيات، لكن مع بقائها مرتفعة بعد (٣٠- ٣٥ بالألف؟) بسبب انتشار بعض الأمراض الصدرية والبولية والإدمان على المشروبات الروحية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت هذه النسبة أيضاً في أوقات الأوبئة أو المجاعات. وطورت أعمال طبية، وبخاصة ضد الأمراض المستوطنة مثل الجدري، والحمى الصفراء (التي ضُبط لقاحها في العام ١٩٣٤)، والملاريا ومرض النوم. وحصل التطور الحاسم في مكافحة مرض النوم في المستعمرات الأفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية على يد الطبيب اوجين جامو (١٨٧٩- ١٩٣٧). بدأ طبيب القوات العسكرية الاستعمارية هذا نضاله ضد مرض النوم الذي يعيث فساداً في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، وبالتحديد في اوبانغي- شاري أولاً (١٩١٧- ١٩١٩)، ثم في الكامرون (١٩٢٦- ١٩٢٨)، قبل أن يتم تعينه رئيساً لقسم الوقاية الذي تم إنشاؤه في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية في العام ١٩٣١. وأوصى بسياسة وقاية بمساعدة طواقم طبية جوالة تقوم بالكشف عن هذا المرض وإعطاء لقاحات مضادة له بشكل منهجي ومتابعة المرضى المصابين به (A. M. Bourgue, 1987). وبرغم أن الوسائل الموضوعة تحت تصرف دوائر الصحة لم تكن كافية بالنظر إلى الحاجات، فقد أدى ما حققه الطب من نجاحات إلى خفض نسبة الوفيات. وأخذ متوسط العمر يرتفع لكن ببطء: في ساحل الذهب، مثلاً، ارتفع من ٢٨ سنة في العام ١٩٢١ حتى ٣٩ سنة في العام ١٩٤٨. والحاصل أن حماية السكان كانت استجابة لسياسات العواصم الاستعمارية الأوروبية الرامية إلى "توليد

الأسود faire du Noir". إلى جانب الأطباء النزيهين، تبنى آخرون منهم الأهداف الرسمية، على غرار الدكتور سبير، الذي كتب في العام ١٩٢١، موجهاً خطابه إلى الأفارقة، يقول: "يحتاج الأبيض إلى زيت النخيل، ولا تنمو شجرة النخيل في بلده بالغ البرودة. وهو بحاجة إلى القطن، والذرة الصفراء، الخ...، فإذا مُتَّ فمن سيتسلق شجرة النخيل، ومن سيصنع الزيت، ومن سيحمله إلى الوكالات التجارية؟ تحتاج الإدارة للضريبة. فإذا لم يعش أبناؤك، من سيدفعها؟ ولهذه الأسباب هي تنفق المال لكي تأتي بأطبائها، وتستأجر العجول التي يجب أن تعطي اللقاح. فكما تزرع أنت حبة ذرة صفراء لكي تحصد العديد من السنابل، تنفق الحكومة قليلاً لكي تجني ضريبة تزداد أهمية بقدر ما يزداد عدد السكان".

مالت الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع مع بقائها معتدلة، بارتفاع نسبة التناسل إلى نحو ١٥٠ بالألف. لقد بيَّنت بعض الدراسات الدقيقة التي أجريت في اتحاد أفريقية الجنوبية، أن نسبة التناسل بين السكان السود انخفضت من ١٥٤ بالألف في العام ١٩١١ إلى ١٤٩ بالألف في العام ١٩٣٦. وفي التاريخ نفسه، كانت نسبة تناسل السكان من أصول آسيوية ٢٢٠ بالألف. وشكل البيض حالة خاصة مع نسبة ولادات مرتفعة رغم أنها في سبيلها إلى التراجع: ٢٧١ بالألف في العام ١٩٢١، ٢٣٣ بالألف في العام ١٩٣٤، ٢٥٠ بالألف في العام ١٩٣٨، وانخفضت نسبة تناسلهم إبان هذه الفترة: ١٧٤ بالألف في العام ١٩١١، ١٤٧ بالألف في العام ١٩٢١، ١٢٢ بالألف في العام ١٩٣٦، ١٣٥ بالألف في العام ١٩٤٠. ومع ذلك، ارتفع عدد السكان البيض الكلي من ٥ر١ مليون في العام ١٩٢١ حتى ٢ مليون في العام ١٩٣٦، بفضل الزيادة الطبيعية لأن الهجرة كانت محددة بصرامة.

ب - مستعمرون أكثر حضوراً

بقيت نسبة الأوروبيين ومن في حكمهم ضعيفة حيث يمكن تقديرها بحدها الأقصى بـــ ٥ر٢% من مجموع سكان القارة الأفريقية ومدغشقر، لكن زيادة

عددهم كانت متباينة من بلد إلى آخر. ففي حين أن هذه الزيادة كانت زيادة مهمة في المناطق المعتدلة، فإنها كانت مرتفعة قليلاً نسبياً في المناطق ما بين المدارية حيث أن معظم الأوروبيين كانوا مستعمرون وليس مستوطنين، باستثناء المستعمرات البرتغالية والايطالية التي وصل إليها عدد متزايد من أبناء هذين البلدين المتأثرين بسياسة الهجرة التي تنتهجها حكومة كل بلد منهما.

توزيع الأوروبيين ومن في حكمهم في ثلاثينيات القرن العشرين

	سكان أوروبيون	% من مجمل السكان
بلدان المغرب العربي الكبير (١٩٣٦) **منها**	١٣٠٠٠٠٠	٣ر٩
جزائر	٩٤٦٠٠٠	١٣
مملكة مغربية	٢٣٦٠٠٠	٤
تونس	٢١٣٠٠٠	٨
آ. أو. اف.، توغو؛ أ. إي.اف.، كامرون، مدغشقر (١٩٣١)	٤٩٠٠٠	٢٠ر٠
كونغو بلجيكي (١٩٣٢- ١٩٣٣)	٢٠٠٠٠	١٨ر٠
أفريقية البرتغالية (١٩٣٢- ١٩٣٣)	١٨٠٠٠٠(*)	٣ر٢
أفريقية الإيطالية (١٩٣٣)	٥٤٥٠٠	٢؟(**)
أفريقية البريطانية (١٩٣٢-١٩٣٣)	٤٢٠٠٠	١٠ر٠
اتحاد أفريقية الجنوبية (١٩٣٦)	٢٠٠٠٠٠٠	٢١

(*) بما فيهم ١٢٠ ألف ممن في حكمهم (أي ما يشبه وضعهم وضع الأوروبيين)، أي ما يعدل ٧ر٠% من المستوطنين.

(**) يتعلق الأمر هنا بتقدير من قبل المؤلفة اعتماداً على عناصر متباينة ولا تدعِ سوى إعطاء فكرة قيمية نحو العام ١٩٣٣.

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ Institut colonial, 1933; Cornevin, op. cit.; Agulhon, Noutschi, Schor, op. cit

دفع تقدم الطب والمدينية المستعمرين إلى الإقامة مع عائلاتهم بشكل أكثر طواعية عما كانت عليه الحالة سابقاً، ما يفسر جزيئاً زيادة عددهم. وقد تمركز الأوروبيون ومن في حكمهم في المدن. هكذا في كينيا، رغم أهمية التعمير الريفي، فإن ٤٥% من السكان البيض كانوا يقيمون في نيروبي نحو العام ١٩٣٤، نسبة قد تصل إلى ٥٠% في العام ١٩٤٨ (S. Picon-Loizillon, 1988).

٢- جغرافية تعميرية جديدة

أ- أقاليم مُرَحِّبة ومناطق رادة

في فترة ما بين الحربين العالميتين، ازدادت حدة التغييرات في توزيع الإعمار السكاني التي بدأت منذ بداية العهد الاستعماري. إذ أصبحت المناطق الساحلية مناطق، أكثر جذباً عما كانت علية الحالة قبل الحرب العالمية الأولى، تستقبل تيارات هجرة موسمية أو نهائية. ولعبت طرق المواصلات دوراً رئيسياً في تسهيل الهجرات وبكونها عوامل إعمار سكاني في آن واحد. فبناء هذه الطرق بما تطلبه من يد عاملة تستلم رواتب قابلة للإنفاق، أدى أيضاً إلى قدوم تجار ومزارعين منتجين من أجل التغذية المحلية أو بهدف التصدير. هكذا ولدت أو نمت تجمعات سكنية كبيرة، مثلاً، على طول خط سكة حديد الكونغو الأدنى- كاتنغا، الذي تم بناءه في الكونغو البلجيكي ما بين العامين ١٩٢١- ١٩٢٨، والذي انتقلت قرى بأكملها باتجاهه. وكذلك الأمر فإن البدء باستغلال غابات الغابون بعد العام ١٩٢٠، جذب عمالاً لم يعودوا إلى قراهم الأصلية، وأقاموا بالقرب من أماكن عملهم. وشكلت عواصم المستعمرات أماكن للتمركز أيضاً بسبب وظائفها المتعددة وما تقدمه من فرص عمل.

وفي المقابل، فرغت أقاليم أخرى من سكانها. ففي الغابون، مثلاً، اتجه السكان إلى الهرب من الضغط الضريبي والعمل الإجباري إلى أماكن كانت

الرقابة فيها أقل سهولة مثل الغابات، أو أيضاً إلى غينيا الأسبانية. ونحو العام ١٩٣٠، حاولت الإدارة الاستعمارية القضاء على هذه الحركات بالتركيز على سياسة "جمع القرى". كان هدفها ضمان رقابة على السكان والحصول على اليد العاملة المتوفرة لتنفيذ أعمال بناء الطرق وصيانتها. لكن هذه الإجراءات لم تنجح إلا على طول الطرق المهمة حيث أمكن القيام بالمبادلات. وفشلت في الأماكن الأخرى.

ب- تطور الهجرات المؤقتة

في أفريقية الجنوبية، ساعد نمو السكان في المعازل المكتظة بالسكان على تزويد مناجم البيض ومزارعهم بعدد متزايد من العمال. واكتفى قانون الاحتكار والأرض الأهلي الصادر في العام ١٩٣٦ بزيادة مساحة المعازل التي ارتفعت حتى ٣ر١٢% من مساحة الأرض المزروعة، وحظّر على السود شراء أي أرض خارج هذه المعازل. إذن لم يؤدِ هذا القانون العنصري إلى القضاء على حركات الهجرة. ففي العام ١٩٣٦، كانت نسبة الأفارقة الغائبين مؤقتاً من المعازل ٢ر١٤% (ما يعدل ٤٤٧ ألف نسمة من أصل عدد سكان إجمالي قُدِّر رسمياً بـــ ٣٤١٠٠٠٠ نسمة): تعلق الأمر بنسبة بسيطة من النساء وجميع الرجال الأصحاء تقريباً الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٥- ٥٠ سنة (L. Thompson, 1990). ومع ذلك، كان اقتصاد اتحاد أفريقية الجنوبية المزدهر بحاجة إلى يد عاملة، ويلجأ أيضاً إلى البلدان المجاورة للتزود بها، وبخاصة إلى المستعمرات البرتغالية التي كانت هجرات العمل تشتد فيها.

كما أن عدة أقاليم حبيسة أصبحت، أكثر بعد من السابق، مستودعات لليد العاملة بالنسبة إلى المنشآت العامة والخاصة، على سبيل المثال، السكان الموسي في فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً): في منعطف ثلاثينيات القرن

العشرين، كان ١٠٠ ألف عامل موسمي، بتعاوض السنين، يذهبون للعمل سنوياً في مزارع الفول السوداني في السنغال وغامبيا البريطانية، وعدد أكبر بعد يذهبون للعمل في مزارع الكاكاو في ساحل الذهب. كما كان يذهب عمال من النيجر إلى نيجيريا للعمل مؤقتاً خدماً، وعمالاً في الوكالات التجارية أو مستخدمين في التجارة. وبعد أن شهدت حركة الهجرة لحظة تباطؤ بسبب الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩، استؤنفت بسرعة إذا ما سلمنا بتطور عدد النافيتان الذين استخدمهم منتجو الفول السوداني في السنغال: ٣٩ ألف في العام ١٩٣٣، ٣٨٢٢٨ في العام ١٩٣٤، ٥٩ ألف في العام ١٩٣٥، ٧٦ ألف في العام ١٩٣٦.

ومع تطور العمل بأجر، صدر قانون في العام ١٩٢٦، في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، أُطلق عليه اسم "ميثاق العمل": تعلق الأمر في الواقع بعدة قرارات، اختلفت من مستعمرة إلى أخرى، هدفها تجنب التجاوزات: تم تحديد يوم العمل بموجبها بعشر ساعات (قُرر يوم العمل بثمان ساعات في العام ١٩١٩، لكنه لم يصدر قرار به بسبب ضغط أوساط اقتصادية ومدراء استعماريين)؛ وتقديم جراية غذائية بالحد الأدنى يومياً للعمال، وفُرض على أرباب العمل توفير شروط صحية ملائمة ونسب حد أدنى للأجور. ومع ذلك، قلما طُبقت هذه القرارات إذا ما سلم المرء بعدد المخالفات التي شاهدتها بعثة برئاسة المفتش تاب في العام ١٩٣٧.

والواقع، فقد استمر تجنيد عدد كبير من العمال ومعاملتهم وفقاً لطرائق العمل الإجباري. وكان بناء سكة حديد الكونغو- المحيط الأطلسي نموذجاً لذلك، والذي كشف عنه أندريه جيد في فرنسا (*رحلة إلى الكونغو*)، ومارك اليغري الذي قدم براهين مصورة على ذلك، والبيرت لوندر (*أرض الأبنوس*)، وبعد برهة من الزمن، لحق بهم بعض المدراء الاستعماريين مثل روبرت دولافينيت (*في خدمة أفريقيا*، ١٩٤٦). ودفع ضغط الآراء العامة القوي، وبخاصة في بريطانيا العظمى، المكتب الدولي للعمل إلى إصدار

توصية، في العام ١٩٣٠، تحظر العمل الإجباري، لكن هذه التوصية ولدت ميتة بالنسبة إلى البرتغال واتحاد أفريقية الجنوبية . أما في ما يخص فرنسا، فلم تتبناها إلا بعد مرور سبع سنوات، في عهد حكومة الجبهة الشعبية، لكن ممارسة العمل الإجباري لم تلغَ فعلياً في المستعمرات إلا في العام ١٩٤٦.

ج- تزايد عدد سكان الحضر

اتجهت نسبة سكان الحضر إلى الازدياد رغم بقاء العالم الزراعي مسيطراً بشكل واسع، وبنسب تقرب وسطياً من ٨٠- ٨٥% من مجموع السكان، بل أكثر من ذلك في بعض المستعمرات. ونمت المدن بفضل ازدياد عدد سكانها الطبيعي وبخاصة بفضل الهجرة الريفية. وتعزز "انتقاء" المدن، الملموس بدءاً من منعطف القرن العشرين، لصالح عواصم ومدن مرفأية كبرى نمت بسرعة:

متوسط نسبة النمو السنوي في بعض مدن أفريقيا

المدينة	١٩٢١- ١٩٣٦	١٩٣٦- ١٩٤٨
نيروبي(*)	٩٢ر٨	١٢ر١
أبيدجان	٠٦ر٨	٨٠ر٨
برازافيل	٥٣ر٧(**)	٩٤ر٤
الدار البيضاء	٥٢ر٧	٤٣ر٧
دكار	٩٦ر٦	٦٣ر٢
سان لويس	٣١ر٤	٢٦ر٣
تاناناريف	٨٠ر٣	٠٦ر٢
جزائر	٢٦ر٣	٤٤ر٤
تونس	٥٩ر٢(***)	٣٩ر٥

(*) ١٩١١-١٩٣٣ و١٩٣٣-١٩٤٨.
(**) ١٩٣١-١٩٣٦.
(***) ١٩٢٦-١٩٣٦.

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ: Cornevin R., op. cit.; Agulhon, Nouschi, Schor, op. cit.; Picon- Loizillon S., "Nairobi, 1899- 1938", *in* Cocquery-Vidrovitch C. éd., *Processus d'urbanisation en Afrique,* Paris, L'Harmattan, 1985, t. I.

كانت درجة التحضر أكثر ارتفاعاً في المستعمرات الأفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية مما تبقى من مستعمرات أخرى فى القارة الأفريقية. وكان وضع اتحاد أفريقية الجنوبية وضعاً استثنائياً تماماً، لأن عدد سكان المدن ارتفع من ٢٣ر٤% من مجموع السكان في العام ١٩١١ حتى ٢٥% في العام ١٩٢١، و٣١ر٥% في العام ١٩٣٦. ومنذ العام ١٩٣٠، وجد فيه ٣٩ مدينة يتراوح عدد سكانها ما بين ٥- ٢٠ ألف نسمة، و٢٠ مدينة ما بين ٢٠- ١٠٠ ألف نسمة؛ والكاب وعدد سكانها ١٨٠ ألف نسمة، وجوهانسبرغ ٢٩٠ ألف نسمة.

ويختلف المنظر الحضري بحسب المستعمرات، فكل عاصمة استعمارية منحته طابعها الخاص. ومع ذلك، كان لكل تجمع حضري مهم مركزه الإداري والاقتصادي، وأحياء راقية يسكنها أوروبيون وأحياء أفريقية، وأحياناً مناطق سكن عشوائية في أطرافه (مدن صفيح، مدن أكواخ، الخ...). ولا يوجد الميز العنصري قانونياً سوى في اتحاد أفريقية الجنوبية: فُرض على السود السكن في أحياء خاصة، "المعازل les locations"، ولم يكن بإمكانهم الانتقال إلى الأماكن الأخرى إلا إذا كانوا يحملون تصاريح رسمية. وفي ما تبقى من أفريقيا، كان التمييز الاجتماعي في الواقع يخفي ميزاً عنصرياً.

ثانياً- أفريقيا تعيش على إيقاع الاقتصاد العالمي

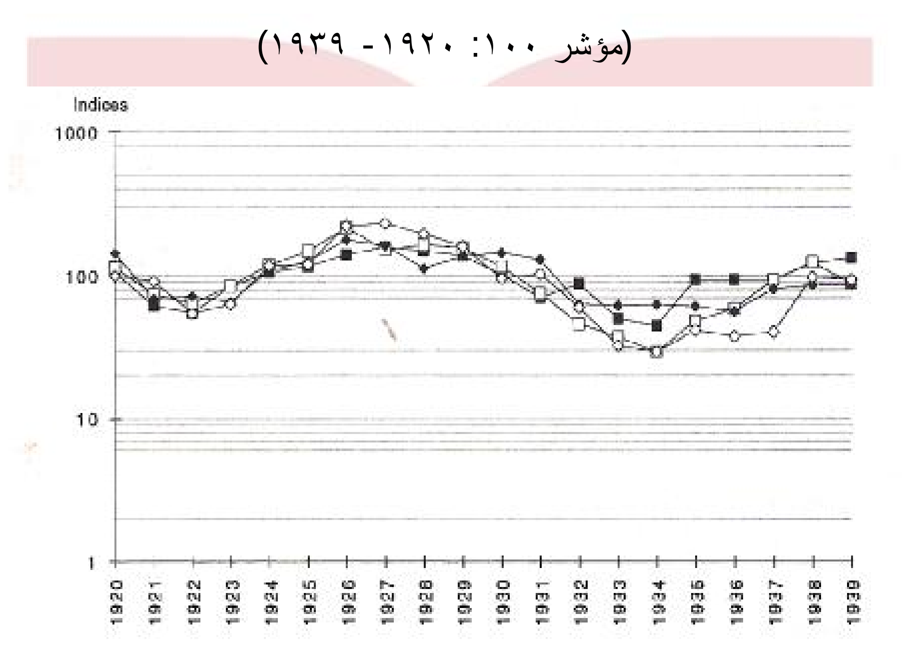
١ - التقلبات الظرفية

أ- الأزمة الاقتصادية ١٩٢١- ١٩٢٢

كانت ردة فعل الاقتصادات الأفريقية متزايدة القوة باطراد على تقلبات الاقتصاد العالمي، نظراً لانعكاسات الأسعار العالمية على أسعار المنتجات الخام.

أسعار تصدير بعض منتجات اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية

(مؤشر ١٠٠: ١٩٢٠- ١٩٣٩)



Sources : *Statistiques coloniales.*

■ فول سوداني ◆ قطن

لوز نخيل ◇ كاكاو

المصدر: Statistiques coloniales

يبين مثال أسعار تصدير بعض منتجات اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية أن الأزمة الاقتصادية ١٩٢١-١٩٢٢ طالت المستعمرات مثلما أثرت في البلدان الصناعية، وبالسمات نفسها: هبوط قصير الأمد لكنه واسع المدى يتسم بانخفاض عام للمبادلات. وفي بعض البلدان، أُضيفت الصعوبات المرتبطة بالوضع العالمي إلى الأوضاع المحلية المرعبة بشكل خاص. هكذا، في كينيا تلا انخفاض الأسعار العالمية أزمة نقدية سبق أن أدت

إلى انخفاض الأسعار المحلية: خسر البن ٦٠% من قيمته، والسمسم نحو ٨٧%، وتم التخلي عن الكتان، الذي أُدخلت زراعته منذ فترة قصيرة، بسبب انعدام الربحية. وانحدرت حصة منتجات الأفارقة من الصادرات من ٧٠% في العام ١٩١٣، التي يتكون نصفها من الجلود والفراء، إلى ٢٠% في العام ١٩٢٠. وقاوم البيض، المتأثرون في مداخليهم، منافسة المزارعين الأفارقة، ورغم الازدهار الذي تبع ذلك، حصلوا، في العام ١٩٢٥، على حظر زراعة البن في المعازل. واتخذت آثار الأزمة بعداً مأساوياً في الجزائر حيث أدى الجفاف الكارثي في العام ١٩٢٠ إلى أن تصبح محاصيل القمح في خبر كان، وفقدان قسم كبير من الثروة الحيوانية، فقد انخفض عدد الأغنام من ٨ ملايين إلى ٥ر٥ مليون رأس. وأدت المجاعة التي تبعت ذلك إلى مقتل نحو ٣٠ ألف نسمة. ومع الأزمة، أصبح عدد من الجزائريين يعيش حياة بؤس قصوى. وفي العامين ١٩٢١- ١٩٢٢، اندلعت عدة إضرابات تنم عن استياء اجتماعي قام بها المسلمون، دون أن يشارك الأوروبيون فيها.

ب- ازدهار نسبي

تبع الازدهار، الذي بدأ في العامين ١٩٢٢- ١٩٢٣، فترة نمو نعتها بعضهم بـــ "الازدهار الاقتصادي المفاجئ boom économique" الذي يجب إظهار الفروق فيه بالنسبة إلى أفريقيا. والواقع، شهدت أسعار بعض المواد الخام زيادة مهمة عكسها التجار على المزارعين. فقد أتاحت بعض الزراعات المربحة بشكل خاص لمنتجيها تحسين مستوى معيشتهم؛ كانت هذه هي الحالة مثلاً بالنسبة إلى زراع البن والكاكاو في ساحل الذهب، وساحل العاج ونيجيريا الغربية، ما أدى إلى نمو نوع من "الرأسمالية الزراعية". ففي العام ١٩٢٨، ظهرت التجارة مزدهرة نسبياً مع ٢٤٩ فرنكاً وسطياً لكل نسمة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، و٢٣٠ فرنكاً في

اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية ومدغشقر. وفي العام ١٩٢٩، ارتفعت حصة الفرد وسطياً إلى نحو ٢٣٥ فرنكاً في أفريقية الشرقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانجليزية (نحو ٦ر٢ جنيهاً إسترلينياً). وأدى السياق التجاري الملائم إلى إعادة هيكلة منشآت وارتفاع عدد الشركات المغفلة والشركات القابضة. ومع ذلك، بقي قليل من الأرباح في البلدان نفسها، لأن القسم الأعظم من الإيرادات الناجمة عن التصدير ابتلعته مدفوعات الواردات القادمة من البلدان الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، في البلدان التي يوجد فيها عدد مرتفع من المستوطنين، لم يتمكن المزارعون الأفارقة من الاستفادة استفادة كاملة من هذا الوضع. هكذا كانت الحالة في كينيا، فقد كان عدد منهم مرغماً على العمل، على حساب منتجاتهم الخاصة بهم، في مزارع الأوروبيين الذين كانوا آنذاك في أوج الازدهار.

ج- الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات

(١)- الآليات: انخفاض الأسعار العالمية...

بدأ هبوط الأسعار في الثلاثينيات بأزمة تجارية سرعان ما امتدت إلى جميع قطاعات الحياة الأفريقية الأخرى. والواقع أن تغير اتجاه الأسعار العالمية للمواد الأولية، بالنسبة إلى عدد منها، بدأ منذ ما قبل الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩. هكذا سجلت أسعار الفول السوداني في السنغال انخفاضاً منذ العامين ١٩٢٨- ١٩٢٩، والزيوت ولوز النخيل في الداهومي منذ العامين ١٩٢٧- ١٩٢٨، وكاكاو ساحل العاج بدءاً من العام ١٩٢٧ (انظر الرسم البياني السابق). وفي أفريقية الشمالية، بدأت أزمة أسعار الحبوب الغذائية الرئيسة ابتداءً من العام ١٩٢٧:

- في تونس، مثلاً، انخفض سعر القمح القاسي من مؤشر ١٠٠ في العام ١٩٢٦ إلى:

١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
١٠٢	٨٣	٧٤	٧٣	٨٣	٦٥	٤٨	٥٨	٤٠	٥٧

- في المملكة المغربية، هبط هذا المؤشر دون أن يصعد ثانية من ١١٤ (١٩٢٧) إلى ٣٢ (١٩٣٥)؛

- في الجزائر، هبط هذا المؤشر حتى العام ١٩٢٩، وارتفع ارتفاعاً بسيطاً في العامين ١٩٣٠ و١٩٣١، ثم تراجع بانتظام حتى العام ١٩٣٥ (A. Nouschi, 1976).

هكذا، أصبح هبوط الأسعار في الثلاثينيات ملموساً في وقت مبكر جداً في بعض المناطق الأفريقية، على عكس فكرة بقيت مقبولة لأمد طويل من الزمن. وما هو أكثر من ذلك، أن الأزمة في بعض البلدان، مثل كينيا، أدت إلى مفاقمة وضع زادته صعوبة الكوارث الطبيعية المتتالية: جراد في العام ١٩٢٨، وجفاف استثنائي ما بين العامين ١٩٣١- ١٩٣٤ (O. Guitard, 1966).

كما أثرت تقلبات الأسعار العالمية على أسعار المواد الخام المعدنية أيضاً، فقادت إلى انخفاض جذري في الإنتاج وإلى إغلاق المناجم الأقل ربحية. يشهد ارتفاع قيمة قيراط الألماس على الصعوبات التي عانت منها الصناعات الاستخراجية للمعادن الكريمة في أفريقية الجنوبية، مع انخفاض طويل الأمد بشكل خاص لأن الوصول إلى القاع حدث في العام ١٩٣٥، في حين أن منتجات أخرى سبق أن كانت في أوج استئناف ازدهارها. بالمقارنة مع العام ١٩٢٦ (مؤشر ١٠٠= ٦٩ شلن/ قيراط):

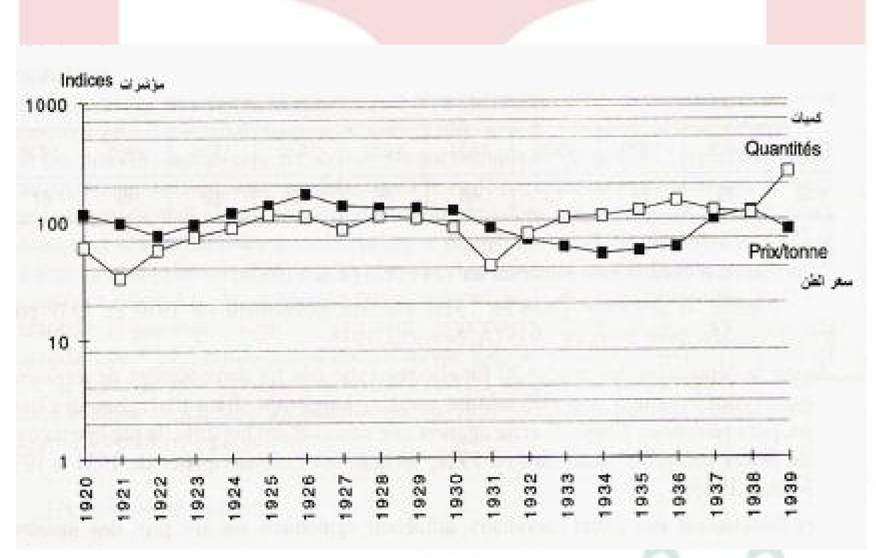
١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
٨٠ر٦	٨٧ر١	١١٧ر٩	٩٠ر٨	٥٤ر٦	٥٠ر٩	٨٣ر٥	٥٧ر٣	٣٥ر٥	٨٤ر٧	١١٣ر٢

المصدر: وفقاً لــ: H. Frankel, *Capital Investment in Africa its course and effects* , London, NY Oxford University Press, 1938, reéd. 1969, p.73.

... حتى الأزمة التجارية

انعكس ضعف قيمة المنتجات المحلية و/ أو انخفاض الإنتاج على حجم الصادرات الذي انخفض في أغلب المستعمرات ابتداءً من العام ١٩٣٠. وجهد المزارعون من أجل تعويض انخفاض الأسعار بالتزويد بكميات أكثر أهمية من المنتجات، ما أدى أيضاً إلى زيادة العرض بعد فترة من فيض الإنتاج شكل عقبة أمام صعود الأسعار من جديد. إذن وجب عليهم تقليص نفقاتهم. وانعكس بيع السلع المصنوعة بخسارة على الحركة العامة للواردات اعتباراً من العامين ١٩٣٠- ١٩٣١؛ لكن بعض القطاعات تأثرت بذلك في وقت أبكر: على سبيل المثال، من بين السلع الاستهلاكية، التي كانت تعتمد على أموال السكان الجاهزة للاستخدام، انخفضت كميات المنسوجات الداخلة إلى اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية اعتباراً من العام ١٩٢٩، والمشروبات الروحية بعد العام ١٩٢٨، والسكر والأرز اعتباراً من العام ١٩٣٠.

واردات المنسوجات القطنية إلى اتحاد المستعمرات الفرنسية
من أفريقية الغربية (١٩٢٠- ١٩٣٩)
(مؤشر ١٠٠: ١٩٣٩/١٩٢٠)



المصدر: Statistiques coloniales

يعبِّر هذا الوضع عن انخفاض نسبي مبكر لمستوى معيشة الأفارقة، سواء أكانوا منتجين زراعيين أم عمالاً عاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً. وقد تأثر القطاع التجاري بشكل خاص، ومال عدد من المنشآت الصغيرة المغتربة إلى الإفلاس أو فضلت إيقاف نشاطاتها لكي لا تزيد من خسائرها (P.Braidant. 1979).

... وحتى الأزمة العامة

أدى ضغط الواردات إلى خفض الإيرادات الجمركية التي تغذيها. ما أرغم الحكومات الاستعمارية على زيادة الضرائب لتعويض النقص في موارد الميزانيات. ففي المستعمرات الفرنسية، ارتفعت نسبة ضريبة الرأس في الوقت الذي سبق أن شهد فيه المنتجون انخفاض مستوى معيشتهم، مما زاد بعد من الصعوبات التي يعانون منها. وحاولوا الانطواء إلى أقصى ما يمكن

على مواردهم الخاصة لكي يقتصدوا في أموالهم الجاهزة للاستخدام. وفي بعض المناطق، مثل السودان الفرنسي، أهملت قرى بأكملها الفول السوداني الذي أصبحت تبيعه بأسعار زهيدة لصالح الزراعات الغذائية. وحصل الأمر نفسه في داهومي حيث أهمل المنتجون قطاف لوز النخيل، ما أدى إلى احتجاج المنشآت التجارية التي أرادت شراؤه بأسعار منخفضة بهدف تخزينه على أمل بيعه وتحقيق أرباح مثمرة بعد الازدهار. كما سعى أعضاء المجتمعات الفلاحية للحصول على موارد باللجوء إلى العمل المأجور الذي كان سيء القبول حتى ذلك الوقت، لكنهم اصطدموا بالبطالة التي بدأت تعيث فساداً في المدن. وفي أقسى الفترات، باع بعضهم مخزوناتهم الاحتياطية، "كنوزهم" (مجوهرات، قرآن)، بل شهد المرء في السودان الفرنسي وغينيا، مثلاً، انتشار رهن أطفال، إذن انبعاث العبودية (M. Trentadue, 1976).

لقد أبرزت أزمة الثلاثينيات هشاشة الاقتصادات التي تقوم على تصدير المواد الأولية، التي غالباً ما اقتصرت على تصدير منتج وحيد تعتمد أسواقه وأسعاره كلياً على الخارج. ظهر الوضع منذراً بالخطر لدرجة أن دورة المعهد الاستعماري الدولي في العام ١٩٣٣، المنعقدة في لشبونة، كان موضوعها "الأزمة والمستعمرات". وغالباً ما توصل المشاركون فيها إلى حصيلة مفادها أن الأوضاع الاستعمارية تنذر بالخطر، ولاحظوا أن الأزمة "أصابت بشكل ملموس المستعمرات أكثر مما أصابت بلدان الحضارة العجوز"، لكن "الأهالي" كانوا أقل معاناة من سكان البلدان الصناعية لأنهم لم يعانوا من البطالة ولا البؤس بالنسب نفسها بفضل الحفاظ على قطاع اقتصاد معاشي (Compte- rendu de la XXe session, 1933, pp. 169- 172). ومع ذلك فقد اقترحوا قليلاً من الحلول الجديدة بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها مختلف العواصم الاستعمارية. في المقام الأول، سعت هذه العواصم إلى دفع السكان لتنويع منتجاتهم: ففي السنغال والسودان الفرنسي، مثلاً، أوصى المدراء بتنمية الزراعات الغذائية لكن دون التخلي عن الزراعات التصديرية، إلا أن النتائج كانت قليلة الإقناع، وبعد استئناف الازدهار، جرت العودة إلى الوضع السابق

أُحادي التصدير للفول السوداني. وفي غينيا، جرى التوسع في إنتاج الموز الذي ارتفع مما يزيد عن ٦ آلاف طن في العام ١٩٢٩ حتى ٢١٧٠٠ طناً في العام ١٩٣٣، وازداد بشكل مشهدي حتى العام ١٩٣٨ (٥٣ ألف طن)، لكن الأمر تعلق بأربعة أخماس المزارع الأوروبية. وفي كينيا، أصبح الشاي المنتج الثاني في العام ١٩٣٨. لكن التوسع في زراعات جديدة كان نادراً نسبياً. وتمثل حل حكومي آخر بمنح قروض أو إعانات، لكن غالباً ما استفادت منه المنشآت الأكثر قابلية للحياة وفضلاً عن ذلك، أدت هذه المبادرات إلى تفاقم الأعباء العامة. كما تم اتخاذ إجراءات لتطوير القروض لصالح المزارعين: هكذا في أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية تم تعزيز عمل الجمعيات التعاونية الأهلية التي كان المنتجون مجبرين على الانتساب إليها، مما أثقل غالباً أعباءهم دون مقابل فعلي، وأُدخلت مؤسسات تسليف زراعي وقروض عقارية، وبخاصة في بلدان المغرب العربي. وفي كينيا، تأسس مصرف عقاري في العام ١٩٣١، أتاح بشكل أساسي للمستوطنين انتظار استئناف الازدهار. كما جربت جميع الحكومات الاستعمارية أيضاً سياسة انكماش: هكذا في الجزائر، قامت إدارة السكة الحديدية التابعة للدولة بتسريح العمال المؤقتين، ما أدى إلى زيادة البطالة الحضرية؛ وفي الوقت نفسه، أدى ضغط الميزانية في العام ١٩٣٣، إلى تقليص أعمال التجهيز، وبخاصة صيانة الطرق. وعلى العكس، بوشر القيام بأعمال كبرى ذات "منفعة عامة" بمساعدة القروض: مثلاً، تم استخدام قرض جديد، سُمح به في العام ١٩٣٢، في الجزائر، لتمويل أعمال جديدة وإعادة بناء أقاليم دمرتها الفيضانات؛ وطُرح في فرنسا العام ١٩٣١ قرضاً هدفه تمويل أعمال كبرى في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، ولاسيما أعمال هيئة النيجر.

٢ - اقتصاد موجه بشكل واسع نحو الخارج

عزز تطوير التجهيزات المنجز لتلبية الاحتياجات الخارجية سمات تبعية الاقتصاد الأفريقي. فقد بقيت القارة منتجاً للمواد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات المصنوعة في البلدان الصناعية. وعشية الحرب العالمية الثانية،

كانت أفريقيا تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي في مستوى إنتاج المواد الأولية التي تسمح الخارطة رقم ٦ بتعيين أماكن أكثرها أهمية:

مكانة أفريقيا في إنتاج المواد الأولية في العام ١٩٣٩

* **منتجات منجمية**	
ألماس	٩٨% من الإنتاج العالمي
ذهب	٦٠%
كروم	٥٣%
منغنيز	٤٧%
نحاس	٩ر٥%
أيثان	٥ر٥%
* **منتجات نباتية**	
كوبرا	٩٧%
كبش قرنفل	٩٠%
زيت نخيل	٧٠%
كاكاو	٦٥%
* **منتجات حيوانية**	
صوف	١٥ر٥%

ملاحظة: نسب لا تأخذ بالحسبان إنتاج الاتحاد السوفييتي.

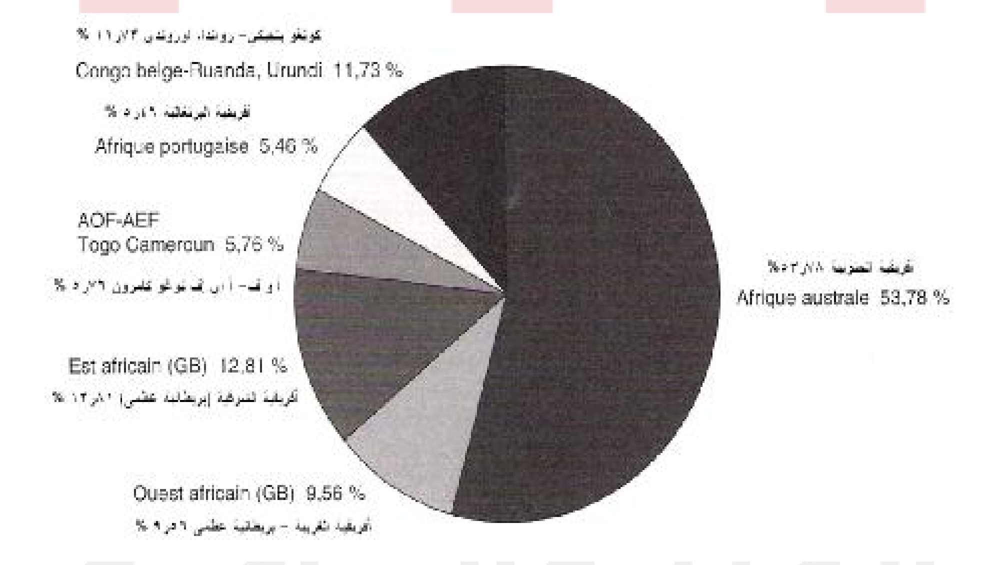
إن دراسات الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا ما بين العامين ١٨٧٠-١٩٣٦ التي قام بها هربرت اس. فرانكيل في العام ١٩٣٨، لا تزال حتى الوقت الحاضر تشكل قاعدة للمعارف بهذا الصدد بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بشكل عام، شكلت فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة نمو استثمارات، يشهد على ذلك تنامي حصة الأموال الموجهة إلى أفريقيا مقارنة مع مجموع رؤوس الأموال التي صدرتها لندن إلى ما وراء البحار:

١٩١٠- ١٩١٤	١٩٢٠- ١٩٢٤	١٩٢٥- ١٩٢٩	١٩٣٠- ١٩٣٤	١٩٣٥- ١٩٣٦
%٥	%١٢ر٧	%١٣	%٢٣	%٢٦

المصدر: H. Frankel op. cit., pp.151- 153

وكان لاتحاد أفريقية الجنوبية وأفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية مكانة مميزة في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، العامة والخاصة (انظر الرسم البياني التالي):

توزيع رؤوس الأموال الأجنبية (١٨٧٠- ١٩٣٦)



المصدر: وفقاً لـــ: S. H. Frankel, *Capital investment in Africa its course and effects*, London, NY, Oxford University Press, 1938

والواقع تجهزت البلدان المستعمَرة بوساطة قروض تقع على عاتق الميزانيات المحلية، إذن وجب على السكان تسديدها مع فوائدها. هكذا، تحت ضغط صناعيي لانكشير ، تم إنفاق ما يعدل ١٠٠ مليون فرنكاً في السودان

الانجلو - مصري في بناء سكة حديد كسلا وتنفيذ أعمال الري من أجل زراعة القطن. وفي المستعمرات الفرنسية، أُذن للحاكمين العامين في العام ١٩١٩ بعقد قرض كبير بضمانة الدولة مقداره ٦ر٣ مليار فرنكاً، ذهب ملياران فرنك منها إلى اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية و٧٠٠ مليون فرنك إلى مدغشقر. وفي المملكة المغربية، شكلت القروض التي تم الحصول عليها بضمانة الدولة ما يزيد عن ٢٧% من مجمل رؤوس الأموال الأجنبية (٧١٢ مليار فرنك)، المستثمرة في الفترة ما بين ١٩١٢- ١٩٣٩ (J. Marseille, 1984).

تم تخصيص الاستثمارات بخاصة إلى قطاعات النشاطات التي تلبي الطلب الخارجي ولاسيما إلى قطاع النقل وتجهيزات الموانئ. هكذا في أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، تواصلت الأعمال التي بدأت خلال الحرب العالمية الأولى في ساحل الذهب ونيجيريا في مد السكة الحديدية باتجاه بورنو على أمل تطوير الزراعات القطنية فيها. وفي المملكة المغربية، تركز جهد التجهيزات على تجهيز ميناء الدار البيضاء وتوسيع شبكات الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية. وفي المستعمرات البرتغالية حيث لا تملك البرتغال وسائل كافية للقيام بالتنمية في مستعمراتها بمفردها، كانت البنى التحتية بخاصة من صنع شركات بمساهمة أجنبية: بلجيكية في شمال انغولا، وانجليزية في جنوبها. وفي موزامبيق، سيطرت الاستثمارات الانجليزية والأفريقية الجنوبية: تم إنشاء شركة عابرة الزمبيزي في العام ١٩٢١، بهدف بناء خط سكة حديدية يربط بيرا بالزمبيزي، بينما بقي شمال المستعمرة يخضع للشركة العامة في موزامبيق، آخر الشركات الكبرى الباقية في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين.

ورغم ما بذل من جهد عام في مستوى التجهيزات، فقد وجد إذن تبايناً شديداً بين المستعمرات، وفقاً للمنظورات التي تقدمها بصدد أرباح رأس المال. هكذا ابتلع المغرب العربي ما يقرب من ٦٠% من مجموع

الاستثمارات الموظفة في الإمبراطورية الفرنسية (ما بين ١٠- ١٥ مليار فرنك ذهبي، J. Marseille, 1984) حتى عشية الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً- تعزيز سلطان العواصم الاستعمارية

١- "الانطواء" على الإمبراطورية

في سياق الحرب الاقتصادية التي شنتها البلدان الصناعية للخروج من الأزمة، انطوت الدول الاستعمارية على ميادينها الاستعمارية باستخدام الحواجز الجمركية. فبريطانيا العظمى نفسها، تخلت عن مبادئها بحرية التبادل التجاري لصالح الأفضلية الإمبراطورية، في مؤتمر أتاوا في العام ١٩٣٢. وفي فرنسا، شهد المؤتمر الاقتصادي الإمبراطوري (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤- نيسان/ أبريل ١٩٣٥) انتصار إستراتيجية "الاكتفائية autarcique". ففكرة أن الإمبراطورية يجب أن تكفي حاجات فرنسا كلها التي سبق أن عرضها ألبير سارو غداة الحرب العالمية الأولى (١٩٢١/ ١٩٢٣) أدت إلى إنهاء حرية التبادلات الخارجية. فقد تم إدخال تعديلات على النظام الجمركي التونسي لصالح فرنسا، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، نقضت فرنسا اتفاق النيجر لعام ١٨٩٨ الذي أقام منطقة تفضيلية في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. منذ ذلك الوقت فصاعداً، منح نظام إعانات وحصص، وحقوق تفاضلية، ميزة للمنتجات الفرنسية، استثنيت منه المملكة المغربية والبلدان الخاضعة للانتداب فقط بسبب الاتفاقات الدولية. كما أن إرادة حماية الصناعات الوطنية، عززت معارضة كل محاولة لتصنيع المستعمرات الفرنسية. وتبين أن هذه التدابير كانت ناجعة إذا ما قورنت كميات النسيج والسلع القطنية المصدرة من فرنسا إلى مستعمراتها في أفريقيا في العام ١٩٣٧ مع تلك التي تم تصديرها إليها في العام ١٩١٣ (مؤشر: ١٠٠):

تطور حركة التجارة العامة لصالح فرنسا

تونس	٣٦٠ر٧
جزائر	١١٨ر٧
مملكة مغربية	٨١ر٤
أ. أو. اف.(*)	٩٩٤
مدغشقر	٩٧ر٣

(*) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية.

تطورت حركة التجارة العامة لصالح فرنسا:

حصة فرنسا من التجارة الخارجية في أفريقية السوداء

	١٩٣٢%	١٩٣٨%
*** صادرات**		
أ.او. اف(*)	٦٦	٨٢
توغو	٥٤ر٢	٦٧ر٥
أ. إي. اف(**)	٥٩	٧٢
كامرون	٣٩ر٦	٥٦ر٤
*** واردات**		
أ.او. اف.	٤٤ر٥	٦٩
توغو	١٨ر٤	٢٠
أ. إي. اف.	٥٢ر٥	٣٧(***)
كامرون	٣٤ر٤	٣٠

(*) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية.
(**) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية.
(***) يعزى انخفاض النسبة إلى انتهاء أعمال سكة حديد كونغو - محيط أطلسي.

المصدر: J. Suret- Canal, *L'Afrique noire. L'ère coloniale 1900- 1945*, Paris, Ed. Sociales, 1964, p.368.

والواقع، نحو العام ١٩٣٩، كانت المستعمرات الأفريقية تغطي جوهر الاحتياجات الفرنسية من الزيوت النباتية (فول سوداني، زيت نخيل)، والمنتجات الغريبة (كاكاو، موز، منيهوت)، وتلبي بشكل جزيء جداً طلبها من القمح والبن والأخشاب، الخ... التي وجب شراؤها من خارج إمبراطوريتها. وعلى النقيض، وجب البحث عن أسواق في أماكن أخرى لبعض المنتجات بالغة الوفرة مثل الفوسفات أو الحديد.

أما بالنسبة إلى البرتغال، فلم تنتظر الأزمة لكي تفرض تعرفة جمركية تميزية لصالح البضائع البرتغالية، لكن السوق كانت بعيدة عن أن تكون محمية بالنسبة إلى الصناعيين البرتغاليين الذين لم يكونوا منافسين في جميع الفروع. وكان أحد الأهداف الرئيسة للـــ"دولة الجديدة" هو خلق دمج اقتصادي للعالم الناطق باللغة البرتغالية. ولتحقيق هذا الهدف استأنفت البرتغال ممارسة سياسة "مناطق النفوذ" التي نص عليها القرار الصادر في العام ١٩٢٦، والتي اعتمدت نموذجاً لها الممارسات البلجيكية والألمانية السابقة: تعلق الأمر بتقسيم المستعمرات إلى قطاعات تُمنح إلى وكلاء يتمتعون باحتكار شراء المنتجات المحلية وبيع بعض البضائع المصنوعة. في البداية، تعلق الأمر بالقطن، لكن امتد هذا الحق (حق الاحتكار) فيما بعد إلى الحبوب. وفي داخل "مناطق النفوذ" هذه، وجب "تشجيع" الأفارقة على تطوير زراعاتهم لكي يتحرروا من العمل المفروض عليهم. بدأت التجربة بشكل سيء لاسيما أن سوق القطن قد انهارت بسبب الأزمة. ومع ذلك، إن ضمان حد أدنى لسعر القطن للمصدرين، اعتباراً من العام ١٩٣٢، أتاح تطور النظام وضمان إنتاج ثابت خلال عقد من الزمن. ما أدى إلى تخلي عدد من الشركات المقيمة منذ أمد طويل عن امتيازاتها العقارية لكي تتكيف مع هذه التجارة المحمية. وفي العام ١٩٣٩، تم تأُسيس مجلس تصدير القطن Junta da Exportaçao Algodao لتنظيم توسيع زراعـــة القطن وتعميم المعلومـــات حول أفضل نوعيـــة (M. Newitt, 1981).

إذن، في كل مستعمرة، دُمجت مناطق جديدة في الاستثمار الاقتصادي. وأجبرت ضريبة تصاعدية المنتجين على الحصول على موارد مالية، ومن ثم تلبية الطلب الخارجي. وكانت نتيجة سياسة "الانطواء" هي تعزيز انفتاح المستعمرات الاقتصادي على الخارج لصالح الدولة الاستعمارية، دون تنويع قطاعات نشاطها.

٢ - دوام الأوضاع القانونية الجائرة

بقي الانقسام الرئيس الذي تتسم به الأنظمة الاستعمارية بعيداً عن التخفيف: فقد بقيت أغلبية الأفارقة محرومة من المشاركة في الحياة السياسية أمام أقلية حظيت بالمواطنة وما نجم عنها من حقوق. ففي الحالة الفرنسية، مثلاً، نجد أن أحد الحقوق الأكثر ليبرالية بهذا الصدد، وهو الجنسية، الذي أمكن الحصول عليها بصفة فردية، استلزم التخلي عن كل ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، وهو ما انطوى عليه القانون الصادر في الجزائر بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩١٩. وفي أفريقيا السوداء، في حين أن القرار الصادر في العام ١٩١٢ نص على خمسة شروط لكي يصبح المرء فرنسياً، فإن قانون العام ١٩٣٢، المستكمل في العامين ١٩٣٧ و١٩٣٨، نص على أحد عشر شرط، منها ما يلي: "ألا يكون قد أبدى أي عداء تجاه فرنسا بالأعمال أو الكتابات أو الأقوال" (وردت في: C. Cotte, 1992). وبرغم أنه قد نص على شروط خاصة بالمحاربين القدماء، فقد بقي عدد طلبات الحصول على الجنسية بسيطاً. فباستثناء الفرنسيين أباً عن جد أو الحاصلين على الجنسية الفرنسية، فإن سكان البلدات الأربع في السنغال فقط تمتعوا بالمواطنة التامة والكاملة وشاركوا في الشؤون العامة بانتخاب نائب وأربع رؤساء بلديات، ما كان يؤدي إلى حملة سياسية في فترة الانتخابات. ووصل مجموع عدد الناخبين في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية إلى نحو ١٠ آلاف ناخب من سكان يبلغ عددهم الكلي نحو ١٤ مليون نسمة.

إذن، استمرت الغالبية العظمى من سكان القارة الأفريقية تعيش حالة من التبعية، وأوضاع متنوعة أسهم تطورها في تعميق التباينات بين المجتمعات والأفراد.

أ- الاستحواذ الظالم من قبل البيض

(١)- انتصار أنصار سياسة الميز العنصري في أفريقية الجنوبية

اتسمت فترة ما بين الحربين العالميتين بتعزيز الميز العنصري، وبخاصة في الفترة ما بين ١٩٢٤- ١٩٣٣ في عهد حكومة الوطنيين التي رأسها هرتزوغ- سموتس، ثم اعتباراً من العام ١٩٣٤ في عهد حكومة الحزب المتحد (United Party) بزعامة هرتزوغ- سموتس الذي شهد تنفيذ مشاريع قُدمت سابقاً. وطال الميز العنصري المجالات كافة: العمل الذي سيطر عليه "الحاجز اللوني" بموجب قانون الحاجز اللوني(•) الصادر في العام ١٩٢٦، الذي عدّل القانون الصادر في العام ١٩١١، ومد احتكار البيض ليطال القطاع الصناعي كله، الذي كان يقتصر حتى ذلك الوقت على المناجم في حين أن قانون تنظيم العمل الأهلي(••) اعتبر أن كل فسخ عقد من قبل أسود بمثابة جرم جنائي؛ والملكية العقارية والزراعة في ظل قوانين الأراضي الأهلية والتروست (١٩٣٦)(•••) المذكورة أعلاه؛ والحياة السياسية لأن قانون تمثيل الأهالي(••••) خفض نسبة الناخبين السود في مقاطعة الكاب من ٢٠% إلى ١٠%، في الوقت نفسه الذي نص فيه على إنشاء هيئة ناخبة منفصلة مهمتها انتخاب ممثل أبيض عن كل دائرة من الدوائر الانتخابية الثلاث في المقاطعة. وفي المقابل، فإن مجلس ممثلي الأهالي، الذي يضم ١٢ عضواً

(•) Colour Bar Act.

(••) Native Labour Regulation Act.

(•••) Natives' Land and Trust Acts.

(••••) Native Reprensentative Act.

منتخباً من قبل هيئة محدودة من ناخبي الشيوخ و ١٠ أعضاء معينين، لم يكن يتمتع إلا بدور استشاري.

في الوقت نفسه ميزت القوانين السكان البيض، ولاسيما الأفريكانر: يقدم مصرف عقاري Land Bank قروضاً إلى المزارعين الذي يستفيدون، فضلاً عن ذلك، من إجراءات الرقابة على السوق وأسعار الإنتاج الزراعي المضمونة وقت الأزمة، وحظي عمال الصناعة بالحماية من منافسة السود؛ ومنح قانون صادر في العام ١٩٣٠، المرأة البيضاء حق التصويت، وبموجب قانون صدر في العام ١٩٣١، أصبح الاقتراع العام يشمل البيض كلهم. أخيراً، فتحت الثنائية اللغوية لصالح اللغتين الانجليزية والأفريكانرية (التي حلت رسمياً محل اللغة الهولندية في العام ١٩٢٥) باب سلك الوظائف أمام الأفريكانر، في الوقت نفسه الذي ساعدت فيه على ازدهار الكتابات الأدبية بهذه اللغة. وتم ترجمة الإنجيل في العام ١٩٢٥.

في حين أن توثيق الروابط داخل الكومنولث إبان المؤتمر الإمبراطوري المنعقد في العام ١٩٢٦، ثم مع صك ويستمنستر (١٩٣١)، أدى إلى صك قانون الاتحاد الأساسي في العام ١٩٣٤، لكنه أثار صعود الحركات الوطنية المتطرفة مثل حزب الوطنيين الخُلَّص(•) بزعامة دكتور مالان. ولم يكتفِ هذا الأخير بالمساواة مع البريطانيين، ولكنه أراد إرغامهم على "التماهي مع الوطن الجنوبي الأفريقي". لقد جذبت الأطروحات العنصرية والمعادية للسامية التي كان مالان يدافع عنها نوعاً من التعاطف مع النازية أثناء الحرب، ووجدت صدى عميقاً لها بين الأفريكانر (O. Guitard, 1966) الذين أوصلوه إلى السلطة في العام ١٩٤٨.

(•) Purufed National Party.

(٢)- ممارسات المستوطنين العنصرية في المستعمرات البريطانية من أفريقية الشرقية

في المستعمرات البريطانية من أفريقية الشرقية، تم طرح مسألة المشاركة السياسية في مستوى العلاقات مع بريطانيا العظمى وفي مستوى العلاقات بين المجتمعات في آن واحد. فلم يتمكن المستوطنون من الحصول على حكومات تمثيلية، أي على الاستقلال الذاتي الداخلي. وأثار مشروع اتحاد جميع مستعمرات أفريقية الشرقية معارضة المستوطنين الصارمة، وبخاصة معارضة مستوطني كينيا الذين أصبحوا يخشون زيادة انخفاض نسبتهم الضعيفة آنفاً أمام عدد السكان السود المرتفع.

والواقع أن المستوطنين كانوا يشكلون أقليات: مثلاً، في العام ١٩٢٣، كان عددهم في كينيا ١٠٠ ألف نسمة، مقابل ٢٥ ألف هندياً وما يزيد عن ٥ر٢ مليون أفريقياً؛ ووصل عددهم في اوغندا إلى ١٠ آلاف مستوطن مقابل ٥ آلاف هندياً (١٤ ألف في العام ١٩٣١) وما يزيد عن ١ر٣ مليون أفريقياً. وتم تطبيق القانون الانتخابي الذي منح للمرة الأولى الأوروبيين، رجالاً ونساء، حق التصويت في كينيا في العام ١٩٢٠: ضم المجلس التشريعي ١١ أوروبياً منتخباً وهندياً واحداً معيناً. فاحتجت الجالية الهندية، وبدأت مفاوضات مع وزارة المستعمرات ووزارة الهند، لكنها رفضت أن يكون التمثيل بالجالية ككل، بحيث أنها قاطعت انتخابات العام ١٩٢٧. منذ ذلك الوقت، أُقر أن يتكون المجلس التشريعي من ٣٠ موظفاً و١٨ عضواً منتخباً منهم هندي واحد فقط. ووجب الانتظار حتى العام ١٩٣٤ لكي يقبل الهنود، أمام فشل سياستهم بعدم التعاون، المشاركة في هذا المجلس. وفي اوغندا، حيث كان المجلس التشريعي يتألف من ٧ أعضاء منهم ثلاثة منتخبين، وجب على الهنود الاكتفاء بممثل واحد فقط حتى العام ١٩٣٣، حين حصلوا على ممثل ثان، بالتكافؤ مع الأوروبيين. وفي تنجانيقا، أُنشئ المجلس التشريعي في العام ١٩٢٤ مع تمثيل هندي فيه في حين رفض السير دونالد كامرون تمثيل الألمان فيه.

أما بالنسبة إلى تمثيل الأفارقة، رغم أنه حظي بدعم بعض الأوساط في العواصم الاستعمارية، فإنه في كينيا، لم يؤدِ إلا إلى تعيين عضوين أفريقيين في المجلس التشريعي، بدلاً من عضو واحد، في العام ١٩٣٤، مهمتهما الدفاع عن مصالح الأفارقة. وفي المقابل، لم يحظَ الأفارقة بأي تمثيل في المجلس التشريعي في اوغندا، ولا في تنجانيقا حيث أوكل أمر "الشؤون الأهلية" إلى موظفين. وتُرجمت إرادة إنشاء/ أو بث حيوية في المؤسسات الأهلية في معازل كينيا بمنحها، في العام ١٩٢٤، مجالس مؤلفة من موظفين محليين وأعيان معينين، مهمتها إدارة الضرائب وتحصيلها، والسهر على سير بعض المصالح العامة. وفي تنجانيقا، قام كامرون بعمل مماثل، بمحاولته، بموجب مرسوم صدر في العام ١٩٢٦، إحياء السلطات الأهلية، دون أن يفلح في ذلك حقاً.

(٣)- الحفاظ على هيمنة الأوروبيين في أفريقية الشمالية

كما سبق أن قلنا، حملت نهاية الحرب خيبات آمال إلى أولئك الذين أملوا بأن يشارك المسلمون بشكل أكثر فاعلية في الشؤون العامة. ومع ذلك، زادت القوانين والقرارات الصادرة في العام ١٩١٩ عدد الناخبين المسلمين الذي وصل إلى ٤٢١ ألف ناخب (من أصل عدد السكان البالغ ٥٫٨ مليون مسلماً) في الانتخابات البلدية. والحقيقة أنه كان جمهور الناخبين وممثليهم صغير جداً. فالمفوضيات المالية في الجزائر، مثل المؤسسات المماثلة الأخرى، أي المفوضيات المالية والاقتصادية في مدغشقر، والمجلس الكبير في تونس، تمتعت بصلاحيات مالية استشارية صرفة. إضافة إلى ذلك، كان لكل مجلس من هذه المجالس شعبة فرنسية وشعبة "أهلية" غالباً ما كانتا تتداولان بشكل منفصل، لأن الشعبة الثانية كانت تتمتع بدور بسيط.

واتخذ الحوار حول مكانة المستعمرات نوعاً من الاتساع إبان عهد الجبهة الشعبية، ومع ذلك، لم يطبق أي إصلاح سياسي: فمشروع بلوم- فيلييت، رغم اعتداله الشديد، لأنه يرمي إلى منح حق الانتخاب إلى ٢٢ ألف

جزائري دون التخلي عن نظام الأحوال الشخصية، تم إجهاضه بسبب معارضة فرنسيي الجزائر له، رغم أن لديهم ما يزيد عن ٢٠٠ ألف ناخب. إذن بقي النظام السابق على حاله، دون أي تعديل حقيقي، رغم ردود فعل الجزائريين المثقفين بالثقافة الفرنسية الذين طالبوا بالمساواة في الحقوق، كما سنرى لاحقاً.

ب- إصلاحات محدودة هدفها مشاركة استشارية

في البلدان التي لا ترسل الدولة الاستعمارية إليها سوى مقيمين أوروبيين، كانت فكرة تمثيل الأفارقة دون سلطة قرار فكرة أسهل قبولاً. ومع ذلك، كان لهذه المشاركة "الظاهرية الخادعة" نتائجها على تطور الحياة السياسية بإثارتها لتجمعات وحوارات أفكار، حتى إن اقتصرت على قدر محدود من السكان.

(١)- تحقيق تقدم في مشاركة أفريقية في المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية

أسست السلطات البريطانية تمثيلاً برلمانياً منتخباً، ليحل محل الأعضاء المعينين في الهيئات البلدية، ثم في المجالس التشريعية في أفريقية الغربية، وهو ما طالب به المؤتمر الوطني لأفريقية الغربية البريطانية (NCBWA)، الذي عقد في أكرا في العام ١٩٢٠. وأصبح القانون نافذاً في نيجيريا في العام ١٩٢٣، وفي سيراليون العام ١٩٢٤، وفي ساحل الذهب العام ١٩٢٥، وفي غامبيا العام ١٩٤٦. وكانت الهيئات الناخبة محدودة العدد، ما أدى إلى المطالبة بتمثيل شعبي وبالاقتراع العام، لكن ذلك لم يجدِ نفعاً. إضافة إلى ذلك، شجعت السلطات صعود أعيان جدد، بهدف تهميش المجموعات الاجتماعية النافذة القديمة كما كانت الحالة بالنسبة إلى الكريول أو الكيرو(•) في سيراليون (O. Goerg, 1993).

(•) الكريول هو اسم يطلق على البيض المولودين في المستعمرات. المُعرب.

ومع ذلك، نجحت "الصفوات المختارة" في إسماع أصواتها بوساطة ممثليها ومن خلال تعليقات في الصحافة (انظر: M. Crowder, 1968). وهكذا رغم أن حاكم ساحل الذهب غوردن غغيزبيرغ Guggisberg (١٩١٩- ١٩٢٧) كان من أنصار الحكم غير المباشر، فقد عمل على استمالة أبناء الحضر بتقديم وعد لهم بتطوير البنية التحتية الحضرية، وإنشاء مدرسة ثانوية، معهد اشيموتا، وبخاصة بأفضل ولوج إلى الوظائف العامة، وهو وعد لم يتحقق. والواقع أن النظام البريطاني قلما أتاح الفرصة أمام ارتقاء الموظفين الأفارقة. ويبدو أن النظام الفرنسي كان أكثر ليبرالية في تلك الحقبة، وبشكل خاص بخصوص الكوادر الدنيا، ولاسيما بالنسبة إلى المعلمين.

(٢)- تعديلات قاصرة في المستعمرات الفرنسية من أفريقية السوداء

إن إنشاء، في العامين ١٩١٩- ١٩٢٠، "مجالس أعيان أهلية" في كل دائرة انتخابية في أفريقية السوداء، بصلاحية استشارية، وبأعضاء معينين، ويرأسه مدير إداري مسؤول، لم يؤدِ إلى تغيير علاقات الخضوع السابقة. فقد كانت نسبة الناخبين أقل بعد في أفريقية السوداء منها في بلدان المغرب العربي حيث شرَّع قرار صادر في العام ١٩٢٥ تشكيل هيئات ناخبة "أهلية" تنتخب أعضاء أفارقة إلى مجالس الإدارة في المستعمرات، وكذلك إلى مجلس الحكومة الاتحادي. لكن دورهم كان دوراً استشارياً فقط. وكانت الفترات الانتخابية تثير حياة سياسية خادعة تقتصر حصراً على أقلية لا تذكر من الناخبين في كل مستعمرة. وبقي نظام "الأهالي" يحكم غالبية السكان في المستعمرات الفرنسية من أفريقية السوداء، لكن، في الثلاثينيات، بدأت كتابة "مجموعة الأعراف" التي تضم الأعراف القانونية "التقليدية" في كل مستعمرة. كما أن قبول الأطفال الذين في سن التعليم، الذي كان بإمكانه تشكيل خميرة استيعاب فعلي، حقق تقدماً بسيطاً رغم زيادة عدد المدارس والتلاميذ: تباينت النسب ما بين ٥% في أفريقية السوداء، و١٠- ١٢% في بلدان المغرب

العربي. ولم يكن لما يسمى بالحريات الأساسية أي وجود. فحكومة الجبهة الشعبية هي الوحيدة التي اتخذت بعض الإجراءات لصالح الأفارقة: السماح بتأسيس النقابات في أفريقية السوداء، وتصديق توصية مكتب العمل الدولي ضد العمل الإجباري، لكن هذه التوصية لم تطبق فعلياً في أفريقية السوداء التي تعوزها اليد العاملة.

أما بالنسبة إلى العقلية الأوروبية تجاه الأفارقة، فنادراً ما تطورت، وهذا ما توضحه التعليمات الصادرة من إدارة "هيئة استثمار نهر النيجر" إلى مدربيها التي تتكهن بتنصيب "مستوطنين" أفارقة:

"كم سيمضي من القرون قبل أن يستطيع الأسود الاستغناء عن وصاية الأخ الأبيض؟ "على الأقل في البداية، سيكون في كل قرية رجل أبيض الذي، مهما كان عمله، سيكون "مدرباً فلاحاً" وفي الوقت نفسه "رئيساً" لكي لا نقول "سيداً". سيزرع الأسود بحسب تعليماته ونصائحه، وإذا اقتضى الأمر، بحسب أوامره. الحرية للفلاح الأسود، نعم، الحرية في العمل، والانتظام فيه، بطريقة مفروضة.

"استنهاض جنس متخلف، أن تضع تحت تصرفه، حسب الوسائل الحديثة، ألف هكتار، منظمة ومفروزة، وتدفع له ثمن الماء المُخَصَّبة، كل ذلك لا يمكن حدوثه عن طريق "العواطف" فحسب . بل بحاجة إلى مد يد المساعدة إليه أيضاً.

"درب، أدر، راقب وقد بلا توقف، ها هي الصيغة التي يجب على المدربين البيض تطبيقها" (مؤتمر هيئة استثمار نهر النيجر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢) (وردت في: F. Simonis, 1993 b).

تلتقي مثل هذه المفاهيم مع مفاهيم أغلبية أبناء فرنسا الذين عبروا عن افتخارهم بالإمبراطورية بمناسبة المعرض الاستعماري لعام ١٩٣١ (الذي أقيم في باريس، المُعرب)، دون أي تعديل، لهذا السبب، في نظرتهم الاستعلائية تجاه الشعوب "الغريبة جداً exotiques".

ج- الاستعباد المُشرَّع L’assujettissement normalisé

(١)- إدماج برتغالي إجباري

في العام ١٩٣٠، تم تعريف سياسة سالازار الاستعمارية في الصك الاستعماري الذي سنَّ العلاقات بين البرتغال ومستعمراتها والصلاحيات الإدارية لكل منهما. في كل مستعمرة، كان يساعد الحاكم مجلس استشاري يُمَثَّلُ فيه الأوروبيين حصراً. وفي المستوى المحلي، أُنشئ نوعاً من الإدارة غير المباشرة بوساطة الزعماء المحليين.

وبقي مبدأ الإدماج مدرجاً في التشريع الجديد الذي رجح في البلدان المستعمرة منذ القرن السادس عشر. فقد فُرض بموجبه على كل حاكم، من بين أمور أخرى، السهر على "دمج الأهالي في حياة المستعمرة"، بمحاولته، "بالتغيير البطيء التسبب في تكيفهم مع الحضارة البرتغالية". وجب عليه إذن ضمان انتشار اللغة البرتغالية، وإرغام كبار الزعماء المحليين أو "الأوصياء" على "حث الأهالي على تعلم اللغة البرتغالية وإرسال أبنائهم إلى المدرسة". كما أتى الصك أيضاً على ذكر بعض الضمانات بخصوص الأهالي، وبخاصة "راتب عادل"، بحسب المفهوم الكاثوليكي المطابق للعقائد التومائية(•) المتعلقة بالحكومة (H. Deschamps, 1947).

والواقع أن تطبيق هذه السياسة الاستيعابية اعتمد على عمل الحكام والمدراء الذين تمتعوا بنوع من الاستقلال. فالمكانة الممنوحة للتعليم، الذي تقوم به بشكل رئيس الإرساليات الكاثوليكية، كانت بسيطة جداً: هكذا، في أنغولا كادت النفقات المخصصة للتعليم تمثل ٢% من نفقات الميزانيات المحلية كلها. بالإضافة إلى ذلك، تُرجم ظهور العنصرية بالميل إلى حظر الزيجات المختلطة، ما مثَّل حدثاً جديداً في العقلية البرتغالية.

(•) التومائية : هي نظرية توما الإكويني اللاهوتية والفلسفية. المُعرب.

هكذا، رغم الخطب حول تجديد الإمبراطورية، بقيت المفاهيم الاستعمارية السابقة سارية المفعول. بالإضافة إلى ذلك، إن سياسة حكومة سالازار، التي حاولت التغلب على الأزمة بالحث على الهجرة وإسكان المستوطنين في أفريقيا، عززت استعباد الأفارقة وتنمية العنصرية.

(٢)- تأطير بلجيكي أبوي

تم تدريجياً استكمال القانون الاستعماري الصادر في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٨ أو الميثاق الاستعماري في فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد عزز نظام الحكومة المركزي المباشر العلاقات بين الدولة الأم (أي بلجيكا) والكونغو البلجيكي. وتمت إعادة تنظيم بموجب القرار الملكي الصادر في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ (Institut Colonial, 1936). فقد أوكل أمر المستعمرة وعاصمتها ليوبولدفيل إلى حاكم عام. وقُسمت إدارياً إلى ٦ مقاطعات. قسمت بدورها إلى ١٥ منطقة بالإجمال (باستثناء ليوبولدفيل)، والمناطق إلى ١٠٤ أقضية. وكان يدير هذه الدوائر المختلفة موظفون متسلسلون إدارياً: مفوضو مقاطعات ومناطق، ومدراء أقضية. وعزز تطور وسائل الاتصال بين العاصمة وهذه الدوائر المحلية أولوية الحاكم العام، بعد أن سُحب حق التشريع الاستثنائي لمدة ستة أشهر من مفوضي المقاطعات الذي كان يتمتع به سابقوهم، نواب الحكام العامين. ومارس الحاكم العام والدوائر المركزية عملهم بوساطة سلسلة متراتبة من الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين.

وتم تطبيق نظام البلدات، الذي أُدخل في العام ١٩٢١، على التجمعات السكنية الكبيرة التي أضحت مناطق حضرية بموجب قرار صادر عن الحاكم العام. واختصرت المؤسسات العامة: يرأس مفوض منطقة حضرية لجنة حضرية مؤلفة من ما بين ٣- ٨ أعضاء بلجيكيي الجنسية، يعينهم رئيس المقاطعة لمدة سنتين، مهمتها إبداء رأيها في بعض الحالات المحددة.

ويقوم مدراء إقليميون بالاتصال المباشر مع السكان، يساعد كل منهم مدير إقليمي مساعد ووكلاء إقليميين متغيري العدد. وكان يوجد في أسفل السلم الإداري سلطات خاصة كانت تتمتع بصلاحية وعمل يقتصر على الأهالي. وتم تقسيم الأهالي إلى ثلاث طبقات: "الأهالي" الذين ينتمون إلى "الجماعات التقليدية" (طبقة أولى)، و"الأهالي" التابعين لمراكز تم تشكيلها بشكل مصطنع (طبقة ثانية)، و"الأهالي" الذين لا يشكلون جزءاً من أية جماعة تقليدية ولا غير تقليدية (طبقة ثالثة)، مثل أولئك الذين كانوا يعيشون في منشآت الدولة أو كانوا يعملون في خدمة أصحاب الأملاك البيض. وكان هؤلاء الأخيرين يخضعون لسلطة المدراء البلجيكيين المباشرة. وفي المقابل، كان للأهالي الآخرين زعماؤهم الخاصين بهم الذين يخضعون لسلطة الإدارة الاستعمارية ورقابتها.

وقد حدد القرار الصادر بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٣، الوضع القانوني لرعايا الطبقة الأولى، وهم الأكثر عدداً: يتم تعداد السكان في مراكزهم التقليدية التي لا يستطيعون مغادرتها لفترة تزيد عن ثلاثين يوماً دون الحصول على إجازة انتقال من مكان إلى آخر صادرة عن سلطة بلجيكية. وقد وجد نوعين من الدوائر الإدارية. الأولى تسمى "مشيخة" وهي عبارة عن مجموعة "تقليدية صرفة"، مكونة بموجب العرف، يستلهم مفوض المقاطعة منها لكي يثبت حدود أرضها، وعند اللزوم حدود أراضي الشُعب. والدائرة الثانية، وتدعى "قطاع" يتكون من مختلف الجماعات التي احتفظت بتنظيمها التقليدي، لكن قام مفوضو المقاطعات بتجميعها بسبب بساطة عدد أفرادها. وكانت كل دائرة من هاتين الدائرتين تتمتع بشخصية مدنية، وميزانية، وبالقدرة على فرض مكوس، وجباية بعض الرسوم، وعقد قروض تحت رقابة الإدارة الأوروبية. وفي المشيخات، كان مفوض المقاطعة يثبت في وظائفه صاحب السلطة المسؤول الذي يعينه العرف الشفاهي إذا راق له

طالب السلطة؛ وإلا فإنه يعين شخصاً من اختياره. وفي "القطاعات"، التي أُنشئت بحكم القانون المكتوب، تثبت السلطات المختلفة تلقائياً الواجب تطابقها مع الجماعات التقليدية التي تتكون منها هذه القطاعات: يعين مفوض المقاطعة على رأس كل قطاع رئيس قطاع يختاره من بين أعضاء مجلس القطاع، المعينين هم أنفسهم من قبل مفوض المنطقة من كل جماعة من الجماعات التي تنتمي إلى هذا القطاع. وزعماء هذه الجماعات وقضاة محكمة القطاع من الأهالي هم أعضاء في هذا المجلس بحكم القانون. سواء أكان "الزعماء" قد قُلدوا وظائفهم أم عينوا فيها، فقد شكلوا صلة الوصل بين الإدارة الاستعمارية والسكان الذين ينقلون إليهم القرارات الحكومية. ويساعدون الموظفين البلجيكيين في الإحصاءات الرامية إلى جباية الضرائب، وتجنيد وحدات الميليشيا أو قرعات العمال. وينبغي عليهم السهر على حفظ النظام والأمن، وتنفيذ الأحكام، ومكافحة الأمراض والجائحات الحيوانية. ويقومون أيضاً بدور محكمة الجنح الصغيرة. من جهة أخرى، حدد القرار الصادر بتاريخ ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٢٦، الشروط التي يجب على الزعماء القيام بوظيفتهم التقليدية في مستوى القضاء وسيادة العدالة. وفي حالة وجود تعارض بين العرف والقانون، يحسم مدير الإقليمي الأمر إما بالنصح أو باستخدام حق النقض.

وتعلقت المراكز "الأهلية غير التقليدية" بالطبقة الثانية. تعلق الأمر بمجتمعات جديدة، تقطن عموماً إلى جانب الأحياء التي يسكنها الأوروبيون، وغالباً ما تكونت من كونغوليين من أصول متعددة في حوزتها إذونات انتقال ولا تستطيع مغادرتها إلا بإذن جديد. ونص القرار الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 القاضي بإنشاء هذه المراكز على وضعها تحت وصاية الحاكم العام الذي يفوض سلطاته إلى رؤساء المقاطعة. ويحدد الحاكم العام أماكنها وحدودها. وكانت هذه المراكز تتمتع بالشخصية المدنية. وكانت توضع تحت إشراف رئيس مركز، يساعده مجلس يتمتع بالصلاحيات نفسها

التي يتمتع بها مجلس "مشيخة" أو مجلس قطاع. ويشارك رئيس المركز في محكمة المركز الأهلية التي نظم سلطتها القضائية، هي أيضاً، القرار الصادر بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٦.

هكذا تعزز تأطير السكان ورقابتهم داخل نظام أراد أن يكون أبوياً والذي وجب تحديد حدوده، لأنه إن كان صحيحاً أن بلجيكا قد وضعت الكونغوليين تحت الوصاية، على غرار الأطفال، فإنها لم تذهب إلى نهاية منطقها، ولم تهيئهم لكي يصبحوا "بالغين راشدين".

رابعاً- الأفارقة أمام النظام القائم

يقارن النتاج التاريخي الحديث عادة بين الوضع في أفريقية الشمالية حيث وجدت حركات وطنية "راشدة" عشية الحرب العالمية الثانية والوضع في أفريقية السوداء حيث لم يتم التعبير عن أي وعي وطني، باستثناء مدغشقر، وعلى وجه الدقة، المستعمرات الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية من أفريقية الغربية. وهذه الفكرة ليست جديدة وتستند على واقع أن الأحزاب السياسية تأسست في بلدان المغرب العربي ومدغشقر على أسس قومية، بل وطنية، الأمر الذي لم تشهده أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. لكن الواقع أكثر تعقيداً مما هو ظاهر فيها. عندما يوظف المرء معايير الاختلاف في مستوى بلد ما، يتبنى رؤى (لكي لا يقال أيديولوجية) تنزع إلى ترتيب متسلسل للتطلعات وتضع العاطفة القومية في القمة، متمثلة أحياناً بـــ "الحداثة". ما يقود المرء إلى الاستخفاف، بل إلى التقليل من شأن كل نمط آخر من المطالبة بالهوية. والحالة هذه، غالباً ما عبَّر سكان أفريقية السوداء عن أفكارهم في أُطر مغايرة لتلك التي رسم الاستعمار حدودها. فقد اتسمت فترة ما بين الحربين العالميتين بازدهار حركات مطلبية مصرحاً بها، متسامحاً بها أو سرِّية بحسب الحالات، تشكك بأسس التبعية. لهذا السبب إنه لمن الخفة وضع

تصنيف لردود الأفعال بالاعتماد على بواعث، أو أنماط تعبير أو صيغ تجَّمع لأنه غالباً ما تم الجمع بين هذه المعايير.

ا- اللجوء إلى ما هو ديني au religieux

حقق انتشار المسيحية والإسلام تقدماً لأسباب متعارضة أحياناً. بكل بساطة، يستطيع المرء القول أن المسيحية قدمت طريقاً للارتقاء الاجتماعي في إطار الأنظمة الاستعمارية، في حين أن الإسلام شكل ملجأً أمام السيطرة الأجنبية. لكن اللجوء إلى الدين لم يقتصر على ما يسمى بالأديان السماوية: لقد حفَّز على خلق أشكال جديدة، وأدى إلى توفيقيات(•). علاوة على ذلك، غالباً ما كانت ظواهر الاحتجاج بمختلف أنواعها مُشربة بعواطف دينية. كما كانت حالة ثورة بايّا baya.

أ- نبي لبلد الغبايّا (انظر الخارطة رقم ٩)

كان ابتزاز العمال المتزايد من بين أسباب ثورة البايا الفلاحية، الذين تقع بلدهم في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية على الحدود بين الكونغو الأوسط واوبانغي- شاري. ففي بدايات العهد الاستعماري، تم استخدام اليد العاملة المجندة للقيام بالعمل الإجباري في جني المطاط؛ ثم، في العشرينيات، تم استخدامها في بناء خط سكة حديد كونغو- محيط الذي، كما سبق أن رأينا، سبب نسبة وفيات مرتفعة. وبدءاً من العام ١٩٢٤، أخذ نبيٌّ محلي يدعى كارنو Karnou يبشر بمذهب مناوئ للاستعمار يقوم على اللاعنف والمقاومة السلبية لطلبات الإدارة الاستعمارية. لكن هذه السلطات الاستعمارية لم تعِ ضخامة هذه الحركة إلا بعد مرور ثلاث سنوات، حين جمع كارنو عدداً كبيراً من الأنصار بلغ ما يقرب من ٣٥٠ ألف شخص منهم

(•) syncrétisme: توفيقية. وهو مذهب التأليف أو التوفيق بين المذاهب المتعارضة. المُعرب.

٦٠ ألف محارب. كانوا على قناعة بالمناعة التي تهبها لهم عصا قيادة (عصا مجرفة مكوعة) هذا النبي. وبالاعتماد على قيم الأسلاف، نجح هذا النبي بتحقيق اتحاد قرى في منطقة تتسم بالتفتت السياسي. وتواصل التمرد بعد وفاة كارنو في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٨(R. Nzabakomada- Yakoma, 1986). واستمرت "حرب كونغو - وارا" حتى العام ١٩٣١ حين حصل قمع مميت بشكل خاص وصلت أصداؤه إلى فرنسا، وأبرز هشاشة النظام الاستعماري.

ب- عودة المُخلَص المنتظر

كانت الصيغة الاحتجاجية الأكثر حدوثاً هي عودة المُخَلص المنتظر التي شهدتها البلدان المسلمة والأقاليم المتنصرة على حد سواء. عبَّرت عودة "المخلص" المنتظر للخلاص من وضع السكان الدوني عن نفسها بسمات خاصة بكل مجتمع وأدت إلى سلوكيات مختلفة بدءاً من المقاومة العنيفة أحياناً حتى القبول بالإرادة الإلهية التي ستؤدي إلى سيادة العدالة. هكذا، في كينيا، اتسمت فترة ما بين الحربين العالميتين بنمو العديد من العقائد، مثل كنيسة شعب الله، حيث اتحدت عودة المسيح المخلص التوراتية مع معتقدات الأسلاف ودمجت شعائر سحرية. أثار بعضها تعصباً مناوئاً للرجل الأبيض.

لكن حتى عندما لم تكن الأيديولوجية عنيفة ولا تستهدف الأوروبيين، فقد كانت تثير قمع السلطات المحلية التي كانت تخشى صعود القوى الاحتجاجية، كما كانت حالة الكيبانغية kibanguisme. كان سيمون كيبانغا، في الكونغو البلجيكي، مؤسس حركة نافذة بشكل خاص. ولد في العام ١٨٨٩، من عائلة فلاحية، وتلقى تعليمه في مدرسة للمبشرين. وفي العام ١٩٢١، وعى التناقض الذي يوجد بين الكاثوليكية والاستعمار وأعلن عودة المسيح المنتظر لتخليص "الجنس الأسود". وبشَّر بالمساواة بين الرجال وضرورة اتحاد جميع أبناء الكونغو الأدنى، مع بقائهم مرتبطين بالمسيحية. ما أدى إلى قمع الحكومة البلجيكية لحركته، ووفاته في المنفى في العام ١٩٥١.

وقام أندريه ماتسوى بنشاط مشابه جداً في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية. فبدءاً من العام ١٩٢٦، أسس في باريس رابطة أبناء اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية. وكان مطلبها الرئيس الحصول على حق المواطنة. وعرفت الرابطة نجاحاً كبيراً، ببلوغ عدد أعضائها ١٣ ألف في العام ١٩٢٩، موزعين في المدن الكبرى من أفريقية المدارية حيث قاموا بتنظيم مظاهرات. وأدى القمع الذي تلا ذلك في العام ١٩٣٠، إلى إدانة ماتسوى، ونفيه إلى تشاد التي استطاع الفرار منها. لكن ألقي القبض عليه من جديد، وتوفي في العام ١٩٤٢، تاركاً وراءه حركة تنتظر عودة المخلص.

ج- كنائس انفصالية

تأسس العديد من المذاهب البروتستانتية على قاعدة توليفية من القيم الثقافية والشعائرية الدينية. ومن بين العديد من الأمثلة، نذكر المسيحية السماوية التي أدمجت مبدأ تعدد الزوجات في المبادئ التوراتية، والتي امتد تأثيرها على طول ساحل خليج بنين بدءاً من نيجيريا؛ وأيضا كنيسة الاباما‌لاكيين، التي ولدت إبان الحرب العالمية الأولى، وأصبحت ناشطة بخاصة ما بين العامين ١٩٢٠- ١٩٢٥، بدعمها للفلاحين ضد سلطات بوغندا التقليدية (مملكة تقع في أوغندة الحالية/ المُعرب) والسيطرة البريطانية في آن معاً. وتقوم الكنيسة الهاريسية، هي أيضاً على توفيقية دينية. ولد وليم واد هاريس (١٨٦٥؟- ١٩٢٩) في ليبيريا. وبدأ حياته المهنية معلماً دينياً فيها، وفي العام ١٩١٣، ذهب إلى ساحل الذهب ثم إلى ساحل العاج حيث بشَّرَ بالانجليزية وبمساعدة مترجم. قدَّم نفسه على أنه نبي من العصر الحديث، واقترح ديناً جديداً، انطلاقاً من التوراة، وعبادة تدمج عناصر ثقافية أفريقية (موسيقى، رقص، ارتعاش) وقيم أخلاقية سلفية. فاعتبرته السلطات الفرنسية عميلاً بريطانياً هداماً، وقامت بطرده في العام ١٩١٥. ومع ذلك، أصبح له

الكثير من التلاميذ لأنه قدم تعاليمه على أنها تعاليم دينية وليست سياسية. وبعد أن دخلت الهاريسية في فترة من السبات، شهدت ازدهاراً جديداً بدءاً من العام ١٩٢٥، وبخاصة في مناطق البحيرات الشاطئية، بل في ساحل العاج، وتفوقت حتى على الديانات الأخرى، وفقاً لإحصائيات العام ١٩٤٠ في دائرتي لاهو وفريسكو: ٧٧٥٥ هاريسي، ٦٤٢٦ كاثوليكي، ٥٤٥٤ بروتستانتي، ٢٢٠٢ من المخلصين لديانات الأسلاف، و٤٣٩ مسلم (*in* C. Wondji, 1977, p. 82).

د - الطرق الإسلامية

إبان فترة ما بين الحربين العالميتين، عرف الإسلام نشوء تيارات تجديدية وبخاصة في بلدان المغرب العربي. فقد أوصى العلماء بالعودة إلى الأصول، إلى نقاء العقيدة. وتبع ذلك نمو المدارس القرآنية، وبخاصة في الجزائر، مما أسهم في تثمين ماضي هذا البلد. وامتد تأثيرها أيضاً إلى أفريقيا السوداء حيث تبنت الطرق الإسلامية مواقف مختلفة تجاه الاستعمار.

(١)- قوة اقتصادية في خدمة الدين

اندمجت الزاوية المريدية في الاقتصاد الاستعماري لانجاز مشروع أحمد بمبا الديني، الذي تحدثنا عنه أعلاه، واستأنفه خلفاؤه بعد وفاته في العام ١٩٢٧. قام المزارعون من مريدي الطريقة بزراعة الفول السوداني، ووظفوا قسماً مهماً من دخولهم في بناء الجامع الذي بدأ في العام ١٩٢٦ في طيبة. وسرعان ما تطور هذا المجمع السكاني الذي يأوي سلطة الزاوية بتحوله إلى مركز رئيس للأعمال التي يقوم بها المريدون. وتواصل بناء الجامع خلال عدة عقود تحت إشراف الخلفاء العامين المتعاقبين، بفضل دخول المؤمنين وهبات. وتم افتتاح هذا الصرح في شهر أيار/ مايو ١٩٦٣. وخلال هذه الفترة أضحت الزاوية المريدية قوة سياسية أيضاً.

(٢)- معارضة دينية بمضامين سياسية

تشكل الطريقة الحمالية Hamallisme الإحدى عشرية مثالاُ مختلفاً. فهي حركة دينية تهدف إلى إحياء الطريقة التيجانية التقليدية، ما تُرجم باختلاف الشعيرة: تلاوة الدعاء ١١ مرة بدلاً من ١٢ مرة بالنسبة إلى أنصار التيجانية العمرية [نسبة إلى الحاج عمر/ المُعرب] الإثنى عشرية. ويتوافق هذا الاختلاف أيضاً مع سلوك تجاه الاستعمار: في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما في أفريقية الشمالية، وجد الانشقاق نفسه بين أنصار التعاون مع الدولة الاستعمارية والمعارضين لها. وكانت الحركة واسعة الانتشار بين عدة شعوب (موريتانيين، سوننكه، مالينكه، فولانيين)، ولم يكن لديها أية نزعة إلى انفراد اثني. تبنى الشيخ حمى الله سلوك المقاومة السلمية: صمت مُعَبِّر، صلاة، رفض تلبية دعوات الإدارة الاستعمارية؛ وفي المقابل، انتقل أنصاره إلى المقاومة الناشطة، واستخدام صيغ مقاومة من المهدية وأعمال عنف في العام ١٩١٧ في مدينة باماكو، أو في العام ١٩٢٣ في نيورو. وفي العام ١٩٢٥، عُدَّ الشيخ حمى الله مسؤولاً عن هذه الأعمال وحكم عليه بالنفي إلى موريتانيا لمدة عشر سنوات، لكن، في العام ١٩٣٠، أدى صدام عنيف بين أنصاره وتيجانيين عمريين إلى نقله إلى ساحل العاج. وبعد إطلاق سراحه في العام ١٩٣٥، نُسبت إليه تصرفات تلاميذه، وسُجن في العام ١٩٤٠، ونقل إلى فرنسا في العام ١٩٤٢ حيث توفي في العام التالي. وفي منعطف الثلاثينيات، دمج تيار يقوده يعقوب سيلا وعظاً اجتماعياً في الحمالية: المساواة بين المسلمين إذن إطلاق سراح الأسرى، وأهمية العمل، ونزعة إلى احتجاز النساء المرغمات على ارتداء الحجاب وملابس أكثر حشمة. ما أدى إلى نفيه إلى ساحل العاج حيث أقام فيها وبنى إمبراطورية اقتصادية مركزها مجتمع الغانيوا Gagnoa (J.- L. Triaud, 1992). وعَدَّ الاستعمار الحمَّالية حركة مناهضة

للاستعمار، معادية للأجانب، ومستلهمة من الحقد الديني، وأصبح الشيخ حمى الله رغماً عنه تقريباً، رمزاً للم شعث القوى المعارضة للاستعمار.

(٣)- الجمعيات السرية

جرت معارضة الاستعمار أيضا في إطار جمعيات المُطلعين على الأسرار القديمة sociétés d'initiés التي حظيت بقليل من الدراسة. ومع ذلك فإن التغييرات الاجتماعية، وبخاصة تطور الهجرة الريفية، قللت من تأثيرها الفعلي داخل مجتمعاتها على التوالي.

٢ - الدفاع عن الأوضاع المعيشية

أ- معارضة الطلبات الاستعمارية

إلى جانب أنماط مقاومة الاستغلال الاستعماري القديمة، المنظمة في إطار المجتمعات الإثنية أو القروية أو الحضرية (رفض التعاون، الفرار، حركات عنيفة)، ظهرت، في فترة ما بين الحربين العالميتين، أشكال جديدة من الاحتجاج. فالطلبات الاستعمارية التي تكثفت إبان الحرب العالمية الأولى، زادت المبالغة فيها إبان الأزمة الاقتصادية للثلاثينيات. ففي سياق الصعوبات الاقتصادية، أصبح الابتزاز الضريبي أكثر أهمية والعمل الإجباري أكثر قسراً. إذ وجب على الأفارقة تحمل هذه الأعباء المتزايدة تحت طائلة القمع. لكن نشوب حركات احتجاجية، عنيفة أحياناً، برهنت بانتظام على أن السكان لم يقبلوا الخضوع دون مقاومة.

ربما يفسر القمع الذي طال بشدة عدة مجتمعات أفريقية من أفريقية الغربية إثر انتفاضاتها إبان الحرب العالمية الأولى، أن هذه المنطقة الواسعة لم تشهد ثورة فلاحية؛ لكنها اتسمت بحركات حضرية، مثل هيجانات سيراليون الشعبية ضد اللبنانيين الناجمة عن التضخم الذي شهده العام ١٩١٩؛

وفتنة بورتونوفو الشعبية (في الداهومي) في العام ١٩٢٣؛ و"حرب نساء" الإيبو التي اندلعت في نيجيريا بسبب انهيار الأسعار في العام ١٩٢٩ (B.Freund, 1984)، أو أيضاً إضرابات باعة المنسوجات التي اندلعت في لومي (عاصمة التوغو) في العام ١٩٣٣. وفي المقابل، شهدت أفريقية الاستوائية والوسطى بعض الحركات العنيفة في العالم الزراعي، وبخاصة الفتن الفلاحية مابين العامين ١٩٣١- ١٩٣٦.

ب- الجمعيات المهنية

(ا)- ردود أفعال المزارعين الأفارقة

رد مزارعو الكاكاو في ساحل الذهب على انخفاض الأسعار العالمية باستخدام سلاح المقاطعة، أي برفض بيع إنتاجهم إلى الشركات الأوروبية في ثلاث مناسبات: في العامين ١٩٣٠- ١٩٣١، وفي العام ١٩٣٤، وفي العام ١٩٣٨. وبتأسيس جمعية *مزارعي ساحل الذهب*، التي ينتج أعضاؤها ٨٠% من إنتاج الكاكاو الكلي، أصبحوا يشكلون قوة سياسية واقتصادية. وقد جمعت حركة مشابهة منتجي الزراعات التصديرية في نيجيريا في حركة *نيجيريا*. وقد تواصل هذا النهج من المعارضة بعد الحرب العالمية الثانية واتخذ أهمية خاصة في العام ١٩٤٨.

وفي المستعمرات الفرنسية، تم منح حق تأسيس جمعيات مهنية في شهر آذار/ مارس ١٩٣٦، ما أدى إلى تشكيل نقابات لصغار المزارعين الأفارقة وبخاصة في ساحل العاج.

(٢)- اتحادات العاملين بأجر

إبان فترة ما بين الحربين العالميتين، نمت منظمات نقابية حاربتها السلطات الاستعمارية إلى حد ما. فالطبقة الكادحة لم تكن كثيرة العدد إلا في أفريقية المنجمية. أما في جميع المناطق الأخرى، فقد تطورت، بشكل

جوهري في مجال النقل، لكنها لم تكن تشمل سوى جزء ضئيل من مجموع السكان (من أقل من ١ حتى ٥% بحسب الحالات). إذن ولدت حركات المطالبة التي تعبر عن وعي عمالي في هذه القطاعات من النشاطات.

في أفريقية الجنوبية، تضاعفت المسألة العمالية بالمسألة العرقية. وقدمت مناجم الذهب مثالاً ذا دلالة على ذلك. أدت صعوبات تجنيد اليد العاملة إلى نشوء ميز عنصري لدى أرباب العمل في وقت مبكر جداً، اكتسب صفة الشرعية بموجب قانون المناجم والعمل الصادر في العام ١٩١١. فقد حدد هذا القانون طبيعة الأعمال المحصورة بالبيض وغير البيض. وقادت نقابات العمال البيض، القوية جداً، نشاطها ضد منافسة السود إبان إضرابات الأعوام ١٩٠٧ و١٩١٣- ١٩١٤. وفي العام ١٩٢٠، أضرب عمال سود بهدف الحصول على تحسين أجورهم وضد *الحاجز اللوني*، لكن الحكومة ردت بقمع بالغ الشدة بحيث ثنت السود عن القيام بأي إضراب خلال ربع قرن تقريباً. وفي العام ١٩٢١، انخفض سعر الذهب. فأعلنت غرفة المناجم المحافظة على وضع رواتب البيض الراهن، وزيادة أجور العمال السود. أثار هذا القرار إضراب العمال البيض الذي قمعته الحكومة بقسوة بحيث أدى إلى سقوط ٢٥٠ قتيلاً. إثر ذلك، خفضت غرفة المناجم بعض الأجور وفاقمت الميز العنصري. فقد حظرت الوظائف القيادية على الملونين. وكان لمطالب العمال البيض أثر سلبي على العمال السود. وأسهمت في تعزيز الميز العنصري كما ذكرنا أعلاه.

إبان الأزمة، اندلعت إضرابات مشتركة من البيض والسود في اتحاد أفريقية الجنوبية، وروديسيا الجنوبية، والكونغو البلجيكي، وانغولا، لكن الإجراءات الحكومية أدت إلى انقسام هذه الحركات بمنح امتيازات إلى العمال البيض.

اتخذت منظمات الدفاع العمالي أشكالاً أصيلة أحياناً. هكذا تبنت منظمات عمال ميناء ممباسا، مرفأ كينيا، بنية فرق الرقص التي كانت موجودة بعيداً عن أي تدخل رسمي. تعلق الأمر بفرق تكونت من ٢٠- ٢٥ شخص بإشراف رئيس عمال يتولى قيادتهم (F. Cooper, 1987). إن اختلاف المصالح بين العمال المؤطرين بهذا الشكل والعمال المهرة المعزولين الذين يعانون من صعوبة إيجاد عمل، تُرجم بغياب التضامن في حالة الإضراب. من جهتهم، شكل عمال السكك الحديدية فئة رزينة بشكل خاص لأن رب العمل كان يؤمن لهم السكن وقد يخاطرون، في حالة المعارضة، بضياع عملهم ومسكنهم في آن واحد.

وفي المستعمرات الفرنسية في أفريقيا، لم يكن مرخصاً للعمال بالتجمع إلا ضمن تعاونيات أو في رابطات مهنية (معلمين، بحّارة، عمال سكك حديدية) التي كان بإمكانها، إذا ما دعت الحاجة، تعبئة أعضائها من أجل الدفاع عن مصالحهم. هكذا، غداة الحرب العالمية الأولى، أدى ارتفاع كلفة المعيشة الذي تجاوز الأجور إلى حد كبير، إلى إضرابات عمال السكك الحديدية في السنغال. فقد منحت حكومة الجبهة الشعبية حق الإضراب في العام ١٩٣٧، لكن لم يكن القانون العمالي قابلاً للتطبيق إلا على المتعلمين (N. Bernard- Duquenet 1986). ومع ذلك تطورت النقابية (I. der Thiam, 1983). ففي نهاية العام ١٩٣٧، بلغ عدد النقابيين ما يقرب من ٨٠٠٠ في السنغال، تضمهم نقابتان و١٦ جمعية مهنية. اندلعت إضرابات في أوساط عمال ميناء دكار ثم روفيسك وسان لوي وقولق، والخبازين، وعمال معاصر الزيت، وعمال معامل الصابون في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. وعجل إضرابهم في نشر القرارات الاجتماعية، ولاسيما يوم العمل ٨ ساعات في دكار، و٩ ساعات في ما تبقى من بلدان الاتحاد. كما سُنت قرارات بشأن حوادث العمل، وتنظيم استخدام النساء والأطفال. وأُعيد تنظيم هيئة تفتيش العمل. وأُعدت العديد من الاتفاقات الجمعية. لكن في نهاية عهد الجبهة الشعبية، بدأت فترة قمع. هكذا خلف إضراب عمال تيّس في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ ستة (أو ١٠؟) قتلى و٩٠

جريحاً. وأثار نشاطهم اختلافات عميقة بين "المثقفين" المتمسكين بسياسة التعاقد الحكومية وبين الأوساط الشعبية الأكثر اهتماماً بأوضاعها المعيشية.

٣- المطالب الخاصة بالهوية

أ- العاطفة الوطنية

في الدول قديمة التأسيس، مثل تونس والمملكة المغربية أو مصر، التي احتفظت بسلامة أراضيها الوطنية من التجزئة وثقافتها الوطنية برغم الاستعمار، وتشكلت فيها الحركات الوطنية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، تقوت هذه الدول في النضال ضد السيطرة الاستعمارية.

(١)- نهاية الحماية الانجليزية على مصر

في العام ١٩١٤، أعلنت بريطانيا العظمى رسمياً الحماية على مصر رداً على تحالف تركيا مع ألمانيا. وفرض البريطانيون على المصريين مجهوداً حربياً بإقامة قوات عسكرية كبيرة العدد على أرضهم ومصادرة اليد العاملة والمواد الغذائية في آن معاً. ودعم الاستياء الشعبي الوطنيين إبان ثورة العام ١٩١٩ التي تبعت قرار الحلفاء بعدم منح الاستقلال للولايات العربية من الإمبراطورية العثمانية. ما دفع بريطانيا العظمى إلى منح المشروعية للمطالب المصرية، وإصدار، في العام ١٩٢٢، إعلان من جانب واحد يمنح مصر الاستقلال: اعترف دستور جديد بالخديوي عاهلاً على مصر، وأقر انتخاب برلمان بالاقتراع العام الذكوري. ومع ذلك بقيت القوات البريطانية متمركزة في مصر.

ب- حركات وطنية منظمة في المغرب العربي ومدغشقر

غداة الحرب العالمية الأولى، طورت المجموعات السياسية مطالبها السياسية بهدف الحصول على المساواة في الحقوق مع الفرنسيين، إذن الحصول على الجنسية الفرنسية، وقد وجِدَ هذا التيار الاندماجي في جميع البلدان، حتى عندما كان يتبنى في لحظة ما مطلباً أكثر شعبية، كما كانت

الحالة بالنسبة إلى البرنامج الذي دافع عنه الأمير خالد في الجزائر، الذي كان مصيره النفي ثم إدانته (انظر: Ch.- R. Ageron, 1979). وبيَّن حوار الأفكار حول "الأمة الجزائرية"، التي تجسدت في مواقف فرحات عباس في العام ١٩٣٦ بالمطالبة بالمواطنة الفرنسية، أن النفوس كانت منقسمة حول هذه المسألة الحيوية [الجوهرية]. وفي مدغشقر، كان هدف الاتحاد الفرنسي من أجل حصول أهالي مدغشقر على حقوق المواطنين الفرنسيين، الذي أسسه معلم من قدامى المحاربين، هو راليمونجو Ralaimongo، تحويل الجزيرة إلى محافظة فرنسية. وتم تعطيل جريدته *الرأي* التي استنكرت تعسفات الاستعمار باسم مبادئ الجمهورية، ثم أدانتها. هكذا إذن رفضت الحكومة الفرنسية أي ارتقاء سياسي، وقمعت كل طيف من شأنه إلحاق الضرر بالنظام. وحصل الأمر نفسه في المملكة المغربية حيث تم تكليف ليوتي بسحق ثورة عبد الكريم الخطابي خلال حرب الريف في العام ١٩٢٥ (انظر: D. Rivet, 1988).

منذ ذلك الوقت، اتجهت الأنظار نحو الحكم الذاتي والاستقلال. هكذا، منذ العام ١٩٢٧، نادى مصالي الحاج باستقلال الجزائر أمام المؤتمر المناهض للامبريالية المنعقد في بروكسل. وتم حل حركته نجم الشمال الأفريقي الثورية في العام ١٩٣٧، لكنه أعاد تأسيسها ثانية تحت اسم الحزب الشعبي الجزائري. وفي تونس، قام مثقفون تونسيون، غالباً ما تلقوا تعليمهم في فرنسا ويملكون الثقافتين العربية والفرنسية، في تطوير حراك سياسي قاد، في العام ١٩٣٤، إلى قيام الحبيب بورقيبة بتأسيس الحزب الدستوري الجديد، بهدف الحصول على الاستقلال والحفاظ على علاقات ودية مع فرنسا في آن معاً. وبعد حظره في العام ١٩٣٨، أعيد تأسيسه من جديد سرياً(•)

(•) هنا لا بد من الإشارة إلى أن المؤلفة أغفلت دور حركة الشباب التونسي (منذ العام ١٩٠٧)، كما أهملت دور الحزب الحر الدستوري التونسي ١٩١٩- ١٩٣٤ في الحركة الوطنية التونسية. انظر يوسف مناصرية، *الحزب الحر الدستوري التونسي*، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨. المُعرب.

(Ch.- A. Julien, 1978). وفي المملكة المغربية، لم تحقق جمعية العمل المغربي، التي تأسست في العام ١٩٣٤، بهدف تقديم برنامج إصلاحات إلى السلطان الجديد سيدي محمد بن يوسف (١٩٢٧) وإلى الحكومة الفرنسية، أي نجاح، وانقسمت في العام ١٩٣٧ إلى حركتين هما الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي والحركة الشعبية بقيادة الوزاني. وهذا ما أدى إلى صدامات دامية أحياناً واعتقال قادة وطنيين. وفي مدغشقر، في منعطف الثلاثينيات، نادى أعضاء قدامى من حركة "حديد، حجر، تفرع VVS" بالاستقلال بعد إصدارهم جريدة *الوطن الملغاشي* (١٩٣٤) التي أصبحت *الأمة الملغاشية*. وتم اعتقال قادتها بـــ "جرم رأي"، لكن حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا ألغت هذه الصيغة غير القانونية من القانون الفرنسي، وأطلقت سراح المعتقلين، ومنحت حرية الصحافة.

وفي أواخر الثلاثينيات، وفي سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، أثار الحراك السياسي إضرابات والعديد من المظاهرات التي تحولت إلى أعمال عنف معادية للسامية في الجزائر. وأثارت الاضطرابات الأمنية قمعاً قاسياً قامت به السلطات الحكومية. فقد بدا أن أي تغيير سياسي أمر مستبعد سواء أكان ذلك في إطار إدماج فعلي أم في إطار الاستقلال.

ج- البحث عن استيعاب في المساواة

في أفريقية السوداء، اقتصرت المطالب في المقام الأول على الحصول على المساواة في الحقوق. وتميزت عدة تيارات وفقاً لمطالبها ومواقفها من الاستعمار.

تيار معتدل مثلته الصفوة المختارة المُسيسة التي طالبت بالمواطنة باسم المبادئ الديمقراطية. وظهر أول نشاط في هذا الإطار في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية AOF، بتأسيس الحزب الاشتراكي السنغالي في البلدات الأربع من السنغال، بهدف دعم الأمين غي في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٣٦. وقد تغلب عليه المعتدل غلاندو ضيوف. ومع ذلك، فقد شكل

وجود هذا الحزب السياسي أول نجاح بالنسبة إلى أنصار إنشاء اتحاد مع الدولة الأم، أي مع فرنسا، على قدم المساواة. وفي الداهومي، دافعت صحافة محلية وافرة عن أطروحات مماثلة، لكن مع بعض التباينات. وقد قام بتأسيس هذه الصحف داهوميون حصلوا على المواطنة الفرنسية بحيث استفادوا من قانون حرية الصحافة في فرنسا. ففي العام ١٩٢٠، قام دوريتي ليما الذي حصل للتو على الجنسية الفرنسية بإصدار صحيفة مرشد *الداهومي* بهدف التشهير بسياسة الحكومة المحلية لكن دون التشهير بالنظام الاستعماري، وفقاً لشعارها: "مع فرنسا، ضد كل إدارة محلية سيئة". أما الدوريات التي كثر عددها في هذه الفترة، فغالباً ما كانت قصيرة العمر جداً. وغالباً ما أسسها أفراد غير منظمين، واتخذت أسماء موحية، مثل *أسمى* حكمة *Supreme Sagesse*، وهدفها اقتراح حلول لتحسين إدارة الحكومة المحلية. وبدءاً من العام ١٩٢٧، عبَّرت صحيفة صوت *الداهومي* عن ميول أكثر وطنية، لكن دون المطالبة بالاستقلال. وتلاقت فيها عدة اتجاهات، عبَّرت جميعها عن أفكار "الصفوة المختارة" الداهومية التي تعد نفسها الناطق باسم جميع الداهوميين. ويبين تفحص معمق للموضوعات التي تناولتها هذه الصحيفة أن الدفاع عن الجماهير الشعبية، عن طريق التشهير بتجاوزات نظام الأهالي، والظلم احتل المرتبة الأولى (٢ر٤٦% من المقالات)؛ وأتت مكانة الصفوة المختارة ووظائفها في المرتبة الثانية مع ٦ر٣٥% من المقالات يمكن أن يضاف لها ٩ر٦% من المقالات التي عالجت السياسة التعليمية، وشغلت المسائل الضريبية والاقتصادية ٥ر١١% منها (B. C. Codo, 1978). وتجاوز تأثير الصحيفة قراءها الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠ شخص، لأنه تم تأسيس لجان محلية أعلنت انتسابها إليها. وبدءاً من العام ١٩٣٣، تصدت لها الحكومة المحلية القلقة مما حققته من شعبية. وطال أمد الدعوى التي رفعتها ضدها أمام القضاء. ولم يتم الفصل فيها إلا في عهد حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا،

في العام ١٩٣٦، بإدانتها إدانة رمزية مقدارها فرنكاً واحداً من التعويضات. وفي المستعمرات البريطانية، وجدت الصحافة منذ عدة عقود، ودافعت، كما قلنا أعلاه، عن مصالح "الصفوة المختارة" الحضرية بخاصة.

وكان ثمة تيار متطرف، يرفض أي تعاون مع السلطة الاستعمارية مثَّله شيوعيون أفارقة في السنغال بقيادة الأمين سنغور، الذي خلفه في العام ١٩٢٧، غاران كوياتي المناضل في اتحاد الشغيلة العام في فرنسا، من أجل تأسيس نقابات سوداء مستقلة. وطرح فكرة تأسيس معهد زنجي في باريس، ونظَّم معرضاً مناهضاً للاستعمار رداً على المعرض الاستعماري لعام ١٩٣١ في باريس، وأسس مدرسة للدراسات الماركسية في مرسيليا، وشارك في عدة مؤتمرات للاشتراكية الدولية الثالثة. ومنذ العام ١٩٣١، أصدر صحيفة *صرخة الزنوج*. وفي العام ١٩٣٢، أسس *اتحاد العمال الزنوج*. ومنذ ذلك الحين، بدأت فترة قيامه بالدعاية الثورية في أفريقيا عن طريق إرسال صحف ومنشورات إليها من أوروبا بشكل سري. وعلى غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، حرر كوياتي برنامج "*جمعية النضال من أجل حرية شعوب السنغال والسودان*" الذي شكل تاريخياً أول دعوة فعلية للاستقلال. ونص هذا البرنامج الذي كان يتم تداوله بشكل سري في كتيب يحمل غلافه عنوان رواية الفريد دي موسيه، *قصة شحرور أبيض*، أصبح لها منذ ذلك الحين قيمة رمزية (N. Bernard- Duquenet, 1986). لكن في العام ١٩٣٣، انسحب من الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي استبعد منه لأنه لم يوافق علي أن يأتي النضال ضد الاستعمار بعد النضال ضد الفاشية. ومنذ ذلك الحين، واصل النضال من أجل تحرير القارة الأفريقية بالتعاون مع جورج بادمور بهدف تنظيم مؤتمر عالمي زنجي، وبإصدار صحيفة *أفريقيا* في نهاية العام ١٩٣٥. وبعد ذلك، وتحت جناح الجبهة الشعبية، أسس الاتحاد الفرنسي لشبيبة أفريقيا السوداء، وفي العام ١٩٣٧، وجه خطة لإزالة الاستعمار إلى الحاكم العام لاتحاد

المستعمرات الفرنسية من أفريقية السوداء. وكان وراء تأسيس أول رابطة لطلبة أفريقية الغربية في العام ١٩٣٨. وخلال الحرب العالمية الثانية، بما أنه كان يعمل جاسوساً مزدوجاً، اعتقله الألمان بتهمة استخدامه لأهداف شخصية أموالاً منحت له للقيام بالدعاية لهم (P. Dewitte, 1985). ووافته المنية في العام ١٩٤٢.

د - الدفاع عن انتماء "إثني"

في البلدان التي أنشأها الاستعمار بشكل مصطنع، جرى التعبير عن مطالب تحقيق الهوية في البداية في إطار التضامن الذي يمكننا وصفه "بالإثني"، دون أن نعطي لهذا المصطلح مفهوماً ساكناً statique (J.- P. Chrétien, 1989). وتتضمن هذه العاطفة جوهراً وطنياً بتطبيق هذا المفهوم على شعب أكثر من تطبيقه على بلد. فقد عبَّرت عنه في أفريقية الشرقية، مثلاً، جمعيات الكيكويو التي تأسست أولاها في العام ١٩٢٠، ولها برنامج مطالب عقارية، والتي وجد قسم من أعضائها، في العام ١٩٣١، داخل مجموعات الوطنيين المخلصين الكيكويو. وفيما بعد، اختلطت المطالب السياسية والاقتصادية داخل جمعية شباب الكيكويو التي أسسها هاري ثوكو في العام ١٩٢١. وقد نشر هذا الأخير بياناً في صحيفة هندية في نيروني، وأطلق عرائض لحماية العاملين بأجر، لكن تم اعتقاله في العام ١٩٢٢، وسُجن حتى العام ١٩٣٠. وفي العام ١٩٢٥، شكل تأسيس جمعية الكيكويو المركزية وانتساب جومو كينياتا إليها مرحلة أساسية في النضال الوطني لهذا الشعب. وفي العام ١٩٣٢، حصل انشقاق داخلها مع رحيل التيار المعتدل الذي يقوده ثوكو. كان برنامج جمعية الكيكويو يتضمن مطالب سياسية واقتصادية، واحترام عادات الأسلاف التي أعادت المجد لتطبيقاتها. وقد أرسلت الجمعية جومو كينياتا إلى لندن بهدف الحصول على دعم حزب العمال والاحتجاج على إفراطات النظام الضريبي الاستعماري. وفي العام

١٩٣٨، أصدر كينياتا كتابه بعنوان *في سفح جبل كينيا*، حيث برر، بين أمور أخرى، أسس انتمائه الوطني identitaire.

هـ - إعادة التقدير للقيم الثقافية

في العشرينيات، نمت أول حركة بشكل رئيس بين المثقفين الأفارقة الذين يعيشون في باريس. كان أحد مؤسسيها المحامي الداهومي كودجو هونيو (الذي يدعى أيضاً مارك توفالو- كينوم). أصدر جريدة *القارات*، وأسس *الرابطة العالمية للدفاع عن الجنس الأسود*، التي جعلت مهمتها العمل من أجل السود كلهم، أياً كان بلدهم. ونادت بتوفيقية ثقافية تتيح لجميع القيم التعبير عن ذاتها. وتعرض لملاحقة السلطات الاستعمارية بسبب نشاطه لصالح الأفارقة، وتم اعتقاله في عدة مناسبات ونفيه.

وشهدت بداية الثلاثينيات مرحلة جديدة من المطالب الخاصة بالهوية، عبرت عن نفسها بمعارضة الاستيعاب الذي يستخف بقيم الأسلاف الأفريقية. ومنذ العام ١٩٣٤، تم التعبير عنها بأشكال أدبية، في مجلة *الطالب الأسود* ، التي ولد في رحمها مفهوم "الزنوجة" الذي أطلقه ليوبولد سيدار سنغور وايمي سيزير.

وعشية الحرب العالمية الثانية، كان قد سرى في أفريقيا العديد من التيارات الفكرية. ترمي بعضها إلى وحدة القارة الأفريقية، مثل حركة الجامعة الأفريقانية التي عبرت عن نفسها بالتضامن، مثلاً، مع الحبشة (أثيوبيا) بمناسبة الاعتداء الإيطالي عليها في العام ١٩٣٥. وفي المقابل، كان بعضها الآخر تيارات نابذة مثل حركتي الجامعة الإسلامية والجامعة العربية. هكذا قدم شعور الانتماء إلى جماعة أكثر اتساعاً من جماعة الكيان الإثني أو الاستعماري باعثاً إضافياً للاعتراض على النظام الذي فرضه الاستعمار.

الفصل السادس

الحرب العالمية الثانية: فترة جوهرية من تاريخ أفريقيا

بدأت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، لكنها سرعان ما امتدت إلى القارات الأخرى. والواقع أن غزو ألمانيا السريع للقارة الأوروبية، نقل الحرب إلى أماكن أخرى، ولاسيما إلى أفريقيا. لهذا السبب حدد سير الأعمال الحربية مراحل تاريخ هذه القارة. ففي إطار النظام العالمي الذي أرادت النازية وحلفاؤها تأسيسه وجب حصول تقسيم استعماري جديد، تصبح فيه أفريقية الشمالية من نصيب إيطاليا، وتسيطر ألمانيا على القسم الواقع جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن الأفريكانر (•) يسيطرون على المناطق الجنوبية. رهان استراتيجي، كانت منطقة البحر المتوسط مسرحاً لعمليات عسكرية كثيفة؛ وفي مناطق أخرى، مثل أفريقية الشرقية ومدغشقر، غالباً ما كانت المعارك عنيفة، لكن أكثر محلية؛ مناطق ثالثة، نادراً ما شهدت مواجهات مباشرة. وفي المقابل، تُرجمت الحالة الحربية في كل مكان بضغط

(•) Afrikaner هم من سكان اتحاد أفريقية الجنوبية. وهم من أصول هولندية ويتكلمون لغة خاصة بهم هي اللغة الأفريكانرية. وهم أول من استوطن في الكاب. لمزيد من التفاصيل انظر: السيد على أحمد فليفل، *التاريخ السياسي والعنصري لمستعمرة رأس الرجاء الصالح (١٨٥٣ - ١٩١٠)*، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٨/ المُعرب.

متزايد على السكان وطلب العون منهم في المستويين البشري والاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت، طًرحت من جديد مشكلة أساسية، لم يتم حلها غداة الحرب العالمية الأولى، وهي مكانة أبناء المستعمرات داخل الإمبراطوريات الاستعمارية، بل مصير الاستعمار نفسه.

أولاً – من تاريخ إعلان الحرب حتى العام ١٩٤٢: زمن الانقسامات

طال إعلان الحرب أفريقيا بشكل جزئي، مثلما طال ما تبقى من العالم الاستعماري، لأنه لم يكن يتعلق، في البداية، سوى بإمبراطوريات الدول المتحاربة، بريطانيا العظمى وفرنسا، وبعد فترة زمنية وجيزة، إيطاليا. فقد استفادت المستعمرات البلجيكية والبرتغالية من حياد هذين البلدين؛ أما بالنسبة إلى أسبانيا، فقد كانت منهمكة في وضعها الداخلي بحيث لم تشارك في الحرب. لكن بدءاً من شهر أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ١٩٤٠، واجهت مختلف الحكومات الاستعمارية مشكلات مختلفة تبعاً لعواصمها التي بقيت حرة، مثل بريطانيا العظمى، أو تعاني من السيطرة الألمانية مثل فرنسا وبلجيكا. وفي الحالة الأخيرة، وجب على المدراء الاستعماريين الاختيار بين الإخلاص للحكومات المتشيعة للمحتلين، أو التمرد.

١ - غموض مواقف الشعوب الأفريقية أمام الحرب

كانت ردود فعل الشعوب الأفريقية على حالة الحرب بعيدة عن أن تكون موحدة. فقد كان الناطقون باسم الأفارقة، أياً كانت وظائفهم، يُقدرون عموماً أن وضعهم القانوني كمستَعمَرين يتغلب على أي اعتبار آخر، وأن عليهم أن يقرروا بشكل رئيس وفقاً لهذا المعيار. وفي معظم الحالات، مارست الشعوب الأفريقية الانتهازية[•]، على اعتبار أن "هذه الحرب لا تعنيها" (Ch.- R. Ageron, 1991). بالإضافة إلى ذلك، أكد بعض رجال السياسة الأفارقة على أنه يجب الاستفادة من هذا "الشأن البيض" لتنظيم النفس

(•) سياسة المسايرة أو التهدئة/ المُعرب.

ولفظ السيطرة الاستعمارية، كما صرح بذلك كوامي نكروما، أحد أعداء الاستعمار الانجليزي في ساحل الذهب، الذي كان آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية: "تتحدثون عن الاختيار بين البريطانيين والألمان. من أجل نهضة أفريقيا فعلياً، يجب ألا يكون هناك اختيار بينهما. لماذا يجب علينا أن نختار بين بربرية النازيين التي لا ترحم والاستغلال والسيطرة المنفرة والمُدعية وبلا قلب التي استعبد بها البريطانيون شعبنا منذ سنوات عديدة جداً؟ كلا! إن واجبنا هو البناء وليس الاختيار، بل التوحيد والتنمية بحيث أن أياً كان المنتصر في هذه الحرب، أولئك الذين يأملون بالاستغلال والمحافظة على إمبراطورية بريطانيون كانوا أم ألمان، أو كان غيرهم، يجد في أفريقيا جهنم حارقة" (وردت في: E. M'Bokolo, 1992, p. 441).

وفي أفريقيا الشمالية، أثارت التعبئة معارضات في البلدان الثلاثة، ظهرت بقوة إلى حد ما، لكن نادراً ما كان لها نتيجة عملية. هكذا فإن مناضلي حزب الشعب الجزائري، البالغ عددهم ١٠ آلاف، والذي تم حله غداة إعلان الحرب، أطلقوا شعارات تدعو إلى العصيان أو الفرار، لكن الأوامر بـــ "الاستسلام" على أرض المعركة لم تنفذ (Ch.- R. Ageron, 1991).

وإلى جانب المظاهرات المناهضة للحرب، ظهرت مواقف معادية للحلفاء الذين تم تشبيههم بالمستعمرين. هكذا في تونس، حيث يضم حزب الدستور الجديد ٧٠ ألف عضواً، تمنى بعض الوطنيين انتصار ألمانيا، على غرار ذاك الذي صرّح، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٩، قائلاً: "لم يخفِ أي تونسي إطلاقاً، أي عربي، أي مسلم تعاطفه مع دول المحور؛ وتوسل الجميع بكل جوارحهم انتصار القضية التي تدافع عنها هذه الدول" (وردت في: Ch.- R. Ageron, 1991, p. 313).

وفي الطرف الآخر من القارة (أي في أفريقية الجنوبية/ المُعرب)، وجد تعاطف مماثل لدى بعض الأفريكانر الذين وجدوا في الأطروحات النازية تبريراً للسياسة العنصرية التي يمارسونها هم في بلدهم. فضلاً عن ذلك، تم

إنشاء عدة منظمات فاشية في فترة ما بين الحربين العالميتين كان أشهرها منظمة Ossewabrandwag. وقاموا بدعاية ناشطة لصالح ألمانيا، وطالبوا بحياد اتحاد أفريقية الجنوبية تجاه هذه الحرب، لأنه لم يكن بإمكانها أن تجعل من بلدها حليفاً لدول المحور.

ومع ذلك، تغلب الولاء للدول الاستعمارية، وتعددت مظاهرات الدعم في بعض المستعمرات. هكذا في دكار، تولى الحاج سيد نور فال، حفيد الحاج عمر، إمامة عدة صلوات عامة للدعاء من أجل انتصار فرنسا، بحضور الحاكم العام كايلا، وعمدة المدينة الفرد غوكس. وعلى إثر إعلان الهزيمة، نشرت صحيفة *باريس- دكار* العديد من البرقيات القادمة من كافة بلدان اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، أمل مرسلوها بمواصلة الحرب انطلاقاً من قاعدة أفريقية (M. Crowder, 1984). واستجاب الأفارقة لأوامر التعبئة، رغم حدوث بعض المقاومات، مثل هجرة رعايا من اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية إلى المستعمرات الأجنبية في بداية العام ١٩٤٠. لقد شاركوا في العمليات العسكرية. ووضعت مواصلة الحرب الشعوب الأفريقية في المستعمرات الفرنسية في حالة من الحرج؛ وبخاصة في البلدان التي اختارت حكوماتها الوقوف إلى جانب نظام فيشي في فرنسا غداة توقيع الهدنة. فقد دُعوا آنذاك إلى الاختيار بين طاعة السلطات المحلية أو الانضمام إلى فرنسا الحرة، كما سنرى لاحقاً.

٢ - توطيد معسكر الحلفاء في أفريقيا

أ- أوضاع بريطانيا العظمى القوية

أتاحت الحرب لبريطانيا العظمى فرصة تدعيم أوضاعها في أفريقيا، ليس فقط في ميدانها الاستعماري وداخل الكومنولث، ولكن أيضاً لأنها قدمت ثانية ملاذاً لأولئك الذين، في مستعمرات الدول المحتلة، رغبوا في مقاومة

سيطرة دول المحور. إضافة إلى ذلك، شكلت مستعمراتها في أفريقية الغربية قواعد إستراتيجية ضرورية لدول الحلفاء بعد قطع طريق السويس على إثر دخول إيطاليا في الحرب، وقيام اليابان باحتلال بلدان آسيوية. فقد أصبح ميناء فريتاون بمياهه العميقة مفتاح المحيط الأطلسي الجنوبي. واستجابة لهذا الوضع الجديد، طورت السلطات البريطانية سياسة حمائية في الوقت نفسه الذي كانت توثق فيه الروابط بين مستعمرات في المنطقة نفسها. ولتحقيق هذا الهدف، قرر مؤتمر حكام أفريقية الشرقية، الذي عقد بمدينة نيروبي (كينيا) في شهر آب/ أغسطس ١٩٤٠، إنشاء *مجلس أفريقية الشرقية الاقتصادي*، في حين تم تعيين وزير مقيم في أفريقية الغربية مقره في أكرا، مهمته تنسيق الأعمال العسكرية والاقتصادية في كافة أنحاء أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية التي تتزايد أهميتها. وفي هذه المنطقة الأخيرة، تم إعداد برنامج تجهيزات يتعلق بخاصة بالمرفأ الرئيس في كل مستعمرة من المستعمرات الأربع، وإنشاء مطارات أو تهيئتها. وفي العامين ١٩٤٢- ١٩٤٣، كانت أكرا (عاصمة ساحل الذهب آنذاك/ المُعرب) تستقبل ٢٠٠ طائرة أمريكية وسطياً يومياً. وبهذا الشكل انتقل عدة آلاف من الجنود الانجليز والأمريكان إلى الجبهة عبر أفريقية الغربية. وقد حاول الألمان إعاقة ذلك بوساطة إثارة اضطرابات في المستعمرات البريطانية بفضل دعاية مكثفة عبر الإذاعة تنشر أخباراً مفزعة عارية عن الصحة. لكنهم لم ينجحوا في تحقيق غاياتهم.

ب - قيام المستعمرات البريطانية بتقديم مساعدة ناجعة

شاركت بلدان الإمبراطورية البريطانية في العمليات الحربية في القارة الأفريقية وفي أوروبا أيضاً، وذلك بتقديم عدد كبير من الرجال: في الفترة ما بين العامين ١٩٣٩- ١٩٤٣، تمت تعبئة ١٦٩ ألف رجلاً من أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، في حين ازداد جيش افريقية

الشرقية بـــ ٧٥ ألف من أبناء كينيا، و٥٥ ألف من أهالي أوغندا، و٩٢ ألف رجل من تنجانيقا، و١٣ ألف من نيسالاندا. وللمرة الأولى، حارب جنود المستعمرات الأفريقية البريطانية خارج قارتهم، ولاسيما في حملة بورما حيث ظهر أنه لا يستغنَ عنهم لأنهم كانوا أفضل تأهيلاً من آخرين لمواجهة الغابة وأن بإمكانهم، كحمالين، عبور مناطق لا تستطيع وسائل المواصلات عبورها. وجرى التجنيد على أساس التطوع، لكن بما أنه تم عن طريق الزعماء المحليين، فمن الصعب معرفة إلى أي مدى كان التطوع حقيقياً. ومع ذلك، فقد أكد السير أحمد بيلو أن في شمالي نيجيريا، الذي قدم الحصة الأهم في أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، أن التجنيد "بلغ أقصى مداه"، لكن دون أن يمارس أي ضغط" (وردت في: M. Crowder, 1984, p. 491). بالإضافة إلى التجنيد، قدمت المستعمرات البريطانية أيضاً عوناً مالياً إلى بريطانيا العظمى: هكذا في أفريقية الغربية، خصصت المجالس التشريعية في كل مستعمرة مبالغ كبيرة للحرب مع دعم أعضائها من الأفارقة؛ وتم اقتراح اكتتابات على الأوروبيين والأفارقة في مختلف الصناديق. وبلغ مجموع المساعدات المالية ٩٣١١٢٧ جنيهاً إسترلينياً، منها ٤٤% جاءت من نيجيريا، و٨ر٣٨% من ساحل الذهب، و ١٦% من سيراليون، و٢ر١% من غامبيا.

وفي المستوى الاقتصادي، لجأت بريطانيا العظمى إلى مستعمراتها الأفريقية دون أن تزيد مما قدمته لها مقابل ذلك. فقانون التنمية والإنعاش الاستعماري لعام ١٩٤٠ (•)، الذي كان هدفه منح المستعمرات عوناً أكثر جوهرية، لم يكن له إلا قليل من الأثر في الواقع، بسبب استخدام الأموال لسد حاجات الحرب فقط. فقد انخفضت الاستثمارات المخصصة للتجهيز المحلي باستثناء الانجازات ذات المنفعة الإستراتيجية، كما ذكرنا أعلاه: مطارات، طرق أو مراكز عسكرية.

(•) Colonial Development and Walfare Act.

وحوفظ على تيارات التبادل بين بريطانيا العظمى وأفريقيا طوال فترة الحرب، رغم ما سببته البحرية الألمانية من مضايقات أحياناً. وتُرجمت السياسة البريطانية بتدخل الدولة المتعاظم. فالواردات التي لم تأتِ من الإمبراطورية تم تنظيمها بدقة عن طريق منح الرخص. كما وجهت الأجهزة الرسمية الإنتاج. فمثلاً، كان لهيئة رقابة الكاكاو الأفريقي الغربي، التي أُنشئت في العام ١٩٤٠، اليد العليا على محاصيل الكاكاو. في حين أن هيئة رقابة الإنتاج الأفريقي الغربي، التي تم إنشاؤها في العام ١٩٤٢، فرضت رقابتها على أهم الزراعات التصديرية من أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية؛ فهي التي تحدد الأسعار، وتشتريها بوساطة شركات محلية، وتبيعها ثانية في أوروبا للمنشآت الخاصة التي تستخدمها، والتي ليس أمامها أحد تتعامل معه إلا هذا المخاطب الرسمي.

دفعت هيئة *التسويق* Marketing Board للمنتجين أسعاراً أقل قليلاً من الأسعار العالمية عندما كانت هذه الأسعار مرتفعة، واحتفظت بالباقي بحيث تعوض الانخفاضات المحتملة. تعلق الأمر إذن بضبط الأسعار لتجنب التقلبات الحادة لفترة ما بين الحربين، والتفاهمات بين الشركات التجارية (M.Crowder, 1984). لكن نتائج هذه الطرائق التوجيهية كانت تلطيف أسعار المواد الأولية القادمة من المستعمرات في حين أن أسعار السلع المصنوعة كانت في تصاعد متزايد بسبب تقلص الواردات، ما نجم عنه تدهور حدي التبادل اللذان بلغا، في أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، أدنى حد لهما في القرن العشرين في العامين ١٩٤٢- ١٩٤٣ (A. G. Hopkins, 1973). وشهدت أفريقية الشرقية تطوراً مماثلاً: ففي اوغندا، مثلاً، وجب على الفلاحين إنتاج قطن كان سعر شرائه يرتفع بسرعة أقل من سعر المواد الاستهلاكية، فحصة المزارعين الأفارقة من أرباح تصدير القطن، التي كانت تبلغ ٦٠% في الفترة ما بين ١٩٣٠- ١٩٣٨، انخفضت إلى

٢٨% في ما بين العامين ١٩٤٢- ١٩٤٣، في حين أنهم دفعوا الرسوم بكاملها على تصدير هذا المنتج، وتضاعفت ضريبة الرأس ثلاث مرات تقريباً، وارتفعت رسوم الواردات ارتفاعاً فاحشاً. وأجبر فقدان البلدان الآسيوية المستعمرات الأفريقية ليس فقط على زيادة إنتاجاتها المعتادة، بل أيضاً على تطوير إنتاجات أخرى تخلت عنها سابقاً، مثل المطاط، والحث على إنتاج منتجات جديدة مثل الحديد في سيراليون، والبوكسيت في ساحل الذهب، والإيثان في نيجيريا الذي يجب أن يعوض عن اختفاء إنتاج ماليزيا، دون أن ننسى اكتشاف الألماس في تنجانيقا الذي أصبح أحد مصادر الدخل الرئيسة لحكومة هذا البلد.

وكانت نتيجة الجهد الإنتاجي اللجوء إلى العمل الإجباري. فقد أدت الحاجة إلى اليد العاملة للعمل في المناجم والمزارع، بالإضافة إلى التجنيد العسكري، إلى تفاقم وضع المزارعين الذين أُرغموا على العمل بشكل أقسى من السابق، وبخاصة النساء والأطفال. كما كانت الحالة في تنجانيقا التي زودت لوحدها ٣٠ ألف عامل. وأدى تطبيق العمل الإجباري إلى احتجاجات في الأوساط البريطانية الأكثر "تقدمية"، غير أنها لم تؤدِ إلى نتيجة عملية.

من جهة أخرى، حرضت متطلبات حالة الحرب وتدخل الدولة بداية تصنيع. فقد تم إنشاء منشآت صغيرة لإحلال الواردات، هدفها في الواقع تلطيف فاقة البضائع المستوردة، وبخاصة فاقة السلع الاستهلاكية. وفي المقابل، لم يتم تعديل البنى التجارية رغم الرقابة الحكومية. فقد اتحدت الشركات الكبيرة، لكي تحافظ على الاحتكار الذي كانت تتمتع به آنفاً. وهذا كان حالة جمعية تجار أفريقية الغربية، مثلاً، التي سعى أعضاؤها للحصول على أغلب رخص الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما أصبحت هيئات التسويق تشتري محاصيل الفلاحين بوساطة هذه الشركات الكبيرة. ما مكنها إذن من الحفاظ على امتيازاتها. أما بالنسبة إلى المنشآت التي أُنشئت حديثاً أو تلك الأقل رسوخاً، فقد تم القضاء عليها. ففي تجارة المفرق، حدث تطور جديد

لأن عدداً من فروع الشركات الكبيرة أغلقت أبوابها بسبب النقص في الكوادر المتغربة التي استدعيت إلى الوطن للانخراط في الجيش. وفقد المدراء الأفارقة لمتاجر هذه الشركات عملهم، واستغل بعضهم الفرصة لكي يصبحوا تجار مفرق مستقلين.

هكذا قدمت أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية مساعدة ثمينة لبريطانيا العظمى التي كان جميع قادتها يعون ذلك. وحصل تخليد آثار الممارسات التوجيهية غداة الحرب، مع فكرة، جرى مناقشتها للمرة الأولى، وهي ضبط التخطيط الاقتصادي.

ج- التحاق الكونغو البلجيكي بالحرب

التحق الكونغو البلجيكي بانجلترا بدءاً من العام ١٩٤٠، رغم استسلام ملك بلجيكا الذي أعلن أنه أصبح سجيناً في وطنه. ووضع الحاكم العام بيير ريكمانز نفسه "تحت تصرف الحلفاء، ومن خلالهم، تحت تصرف الوطن الأم" أي بلجيكا. وأتاح هذا القرار للحلفاء التزود ليس فقط بمعدن النحاس ، بل أيضاً باليورانيوم الذي استخدم في صنع أول قنبلة ذرية.

د – حياد البرتغال "الغامض"

رغم حياد بلده، حرص سالازار على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع بريطانيا العظمى. والواقع أن المصالح البريطانية شكلت أفضل ضمان للبرتغال لكي تحتفظ بتمامية intégrité إمبراطوريتها. فقد كانت هذه التمامية مهددة منذ أن اقترح الألمان في العامين ١٩٣٧- ١٩٣٨ على بريطانيا العظمى القيام بتقسيم استعماري جديد يمنحهم المستعمرات البرتغالية. فبقيت البرتغال إذن قريبة من الانجليز بذريعة قدم العلاقات الودية بين البلدين. بل يبدو أنها كانت تأمل بانتصار الحلفاء، لكنها لم تقف إلى جانب بريطانيا العظمى بشكل علني لكي لا "تثير" تدخلاً ألمانياً (M. Newitt, 1981). وفي شهر تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٤٣، وافقت على أن يقوم الانجليز والأمريكان باستخدام جزر آصور كقاعدة إبان معركة الأطلسي مع التذكير من جديد بالتحالف التاريخي مع بريطانيا العظمى، لكن مع احتفاظها بدوام حيادها. وبما أنه بدا أن انتصار الحلفاء أصبح باطراد أمراً محتملاً، فقد كان بإمكانها الظهور بأنها كانت، طوال فترة الحرب، صديقاً سرياً ومساعداً للبريطانيين.

أدى الطلب على المنتجات المدارية، الملازم لحالة الحرب، إلى نوع من الازدهار الاقتصادي في المستعمرات البرتغالية في الوقت نفسه الذي نمت فيه الحاجة إلى العمال المهاجرين في المستعمرات البريطانية من أفريقية الجنوبية. هكذا، في العام ١٩٤٠، وافقت الحكومة البرتغالية على زيادة عدد العمال المنصوص عليه في "اتفاق موزامبيق" من ٩٠ ألف عامل إلى ١٠٠ ألف عامل، مقابل موافقة حكومة أفريقية الجنوبية على زيادة صادراتها عن طريق ميناء لورانسو- ماركيز. فكانت النتيجة انتزاع المزارعين من العمل في الأرض في الوقت الذي أصبح فيه هذا العمل مربحاً وإجبار من بقي منهم على العمل بشكل أكثر قسوة. وفي الوقت نفسه، استقر عدد من المهاجرين البرتغاليين الجدد، وبخاصة كمزارعين للبن في شمال انغولا أو كمستخدمين في عدة منشآت كبيرة في موزامبيق.

تطور عدد السكان البيض

السنة	انغولا	موزامبيق
١٩٤٠	٤٤٠٨٣ (نحو ٢٠ر١% من مجموع السكان)	٢٧٤٠٠ (نحو ٦ر٠% من مجموع السكان)
١٩٥٠	٧٨٨٢٦ (نحو ٩٠ر١ % من مجموع السكان)	٤٨٢٠٠ (نحو ٨ر٠% من مجموع السكان)

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ: Cornevin, op. cit.; Newitt, *Portugal in Africa*, London, Hurst and Cie, 1981.

رغم أن الأقلية البيضاء شكلت نسبة بسيطة من مجموع السكان، فقد كانت متمركزة بقوة، كما أدى تزايد عددها إلى توترات بينها وبين السكان الأفارقة، ما نجم عنه نزاعات لاحقة بين الجانبين.

هـ - تطور اتحاد أفريقية الجنوبية داخل الكومنولث

في الدومينيون، أثار إعلان الحرب نقاشاً شغوفاً في برلمان الاتحاد حيث دافع أنصار هيرتزوغ عن حياد صارم، في حين أن أنصار سموتس أرادوا الانضمام إلى بريطانيا العظمى: وفاز هؤلاء الأخيرين بحصولهم على ٨٠ صوتاً مقابل ٦٧ صوتاً. وأُرغم هيرتزوغ على الانسحاب، وخلفه سموتس في رئاسة الحكومة. وزود اتحاد جنوب أفريقية الحلفاء بعدد كبير من الرجال، لأن عدد المعبأين في نهاية الحرب وصل إلى ٢١٨٢٦٠ متطوعاً منهم ٩ر٦١% من الرجال البيض، و٩ر٥% من النساء البيض، و٦ر١٢% من الرجال الملونين، و ٦ر١٩% من الرجال السود. وقد وزعت عناصر الفئتين الأخيرتين على المفارز البيضاء حيث عينوا عمالاً أو سائقي وسائل نقل. وجرى تدريب قسم هزيل على استخدام السلاح، لكن هذه المبادرة، أثارت معارضة عامة على "استخدام الجنود الكفار cafres"(•)، ولم يستخدموا إذن في القتال. رغم هذا الوضع، فقد شكلوا ما يزيد عن ربع الـــ ٥٥٠٠ أفريقي جنوبي قتلوا إبان الحرب (L. Thompson, 1990). لقد أمل السود، بلسان ممثليهم، بأنه بدعمهم للحكومة في نضالها إلى جانب الحلفاء، قد يستطيعون الحصول على نهاية القوانين العنصرية، لكنهم اصطدموا بمعارضة البيض الصارمة، وبخاصة من جانب الأفريكانر الذين ما كانوا يريدون أن يصار إلى تسليحهم.

(•) اسم أُطلق على السكان غير الأوروبيين، وقد أُسقطت هذه التسمية، وأصبح يطلق عليهم فقط "السكان الوطنيين"، وهي تسمية تساوي بين هؤلاء الوطنيين وبين الحيوانات والنباتات والجمادات القائمة في جنوب أفريقية. انظر: محمد مهدي عاشور، *التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا*، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس ٢٠٠٤. المُعرب.

كما ظهر أيضاً أن مساعدة اتحاد أفريقية الجنوبية في معركة البحر المتوسط ثمينة جداً. بعد أن حال الألمان دون اجتياز مضيق سيسيل (١٩٤١)، وجب على الحلفاء اتخاذ الطريق القديم لرأس الرجاء الصالح لتموين قواتهم العسكرية في مصر وليبيا، وفي الذهاب إلى آسيا. آنذاك تم استخدام ميناءي الكاب ودربان محطات لتوقف العديد من السفن الحربية التي بإمكانها التزود منهما بذخائر، ومواد غذائية وملابس وسجائر محلية الصنع.

إذن أتاحت الحرب لاتحاد أفريقية الجنوبية تنمية تصنيعه في الوقت نفسه الذي كان يزود فيه الحلفاء، وبخاصة بريطانيا العظمى، بالمؤن وبركاز المعادن الإستراتيجية، وبخاصة الذهب، والبلاتين واليورانيوم، وكذلك بمنتجات صناعة الحديد والصلب.

و- تطور موقف ليبيريا تجاه معسكر الحلفاء

في بداية الحرب كانت ليبيريا تكن بعض التعاطف مع ألمانيا حين أحسن هتلر استقبال الرئيس ادوارد بيركلي. وعَدَّت أوساط الحكومة العامة لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية ليبيريا "بمثابة مستعمرة ألمانية فعلية"، كما عَدَّتها الأوساط الانجليزية حليفاً للنازية التي كان يتم نشرها انطلاقاً من القنصلية الألمانية في منروفيا (C. Akpo, 1992, p. 25). ومع ذلك تطور موقف ليبيريا إلى موقف أكثر دعماً للانجليز بدءاً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، إثر محاولة اغتيال للرئيس ادوارد بيركلي، "مؤامرة منروفيا"، التي أتاحت في الواقع القضاء على خصومه السياسيين الأكثر تورطاً مع الألمان.

جرى التقارب بين ليبيريا والحلفاء بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت عدة اتفاقات مع ليبيريا. فقد منحتها معاهدة ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٢ "حق بناء جميع المنشآت الإستراتيجية في ليبيريا وإدارتها واستخدامها والدفاع عنها" (وردت في: R.Cornevin, 1971, p.435). وهكذا استطاعت

تجهيز مطار روبيرتسفيلد، واستخدامه كمحطة تتوقف فيها على طريق آسيا، مقابل بناء ميناء في منروفيا وطريق يربط العاصمة بالداخل، الذي لم يتم بناؤه إلا بعد الحرب. وأصبح إنتاج المطاط من قبل شركة فايرستون عنصراً إستراتيجياً بعد الهجوم الياباني في العامين ١٩٤٢- ١٩٤٣، الذي حرم الحلفاء من مصادرهم للمطاط الآسيوي. ومع ذلك، حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا (في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢)، وجب الانتظار حتى ٢٧ كانون الثاني/ يناير١٩٤٤، لكي يعلن وليم توبمان (الذي انتخب رئيساً لليبيريا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣) الحرب رسمياً على هتلر.

٣- الانشقاقات في أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية

زودت المستعمرات الفرنسية بنحو ٨٠ ألف رجل لحملة فرنسا في العامين ١٩٣٩- ١٩٤٠: منهم ١٠٥٠٠ ملغاشي قتل منهم ٦ر٢٩%؛ و٦٨٥٠٠ جندي من أفريقية السوداء، بلغت نسبة المفقودين منهم ٣٨%. يضاف إلى هذه القوات قوات أفريقية الشمالية التي وصل عدد أفرادها إلى ٣٤٠ ألف رجل وفقاً لوزارة الحربية؛ قدَّر أن عددهم بالأحرى ٤٠٠ ألف، منهم ١٨٠ ألف كانوا على علاقة بالعمليات الحربية. بالإضافة إلى ١١٨ ألف كانوا يتمركزون في أفريقية السوداء. إذن كان بإمكان أفريقية الفرنسية مواصلة الحرب لو كانت الحكومة قد أقامت في مدينة الجزائر، لكن فضّل الماريشال بيتان التوقيع على الهدنة. وأمام هذا الواقع، كان على السلطات الاستعمارية في المستعمرات الاختيار بين حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرة.

شكلت الإمبراطورية رهاناً بالنسبة إلى كلا الجانبين. بالنسبة إلى حكومة فيشي، فقد سعت إلى البرهنة على أنها تملك قوة إضافية، لذلك شنت حملة نشطة باتجاه المستعمرات والسكان الفرنسيين في آن معاً. وأكدت برامج

تعليم التاريخ الجديدة، مثلاً، على مهمة فرنسا في الإمبراطورية وعلى صنيعها: قدَّم "أسبوع فرنسا ما وراء البحار" (١٥- ٢١ تموز/ يوليو ١٩٤١) المنجزات الاستعمارية. في حين تجلت إرادة تنفيذ سياسية استعمارية جديدة مستقبلية في المستويين الاقتصادي والإداري في الإمبراطورية بإنشاء أجهزة ملائمة، مثل تشكيل لجنة إدارية للسياسة الإسلامية تتألف من تسع شخصيات ويرأسها لوسيان روميه (Ch.- R. Ageron, 1990). وبالتوازي، دعم الألمان عمل فيشي، الذي أسهموا فيه بمنحه توجهاً مبغضاً للانجليز ومعاد للسامية عن طريق الصحافة والإذاعة والسينما. كما ظهرت أفريقيا، وبخاصة أفريقية الشمالية، في عدة إعلانات سياسية كامتداد لأوروبا وليس فقط "فضاؤها الملحق". وفي شهر أيار/ مايو ١٩٤٢، عبَّرت هذه المصالح المتماثلة عن نفسها بتنظيم خمسة عشر يوماً إمبراطورياً في المنطقتين (فرنسا وأفريقيا). أما فرنسا الحرة، فقد نشرت أيضاً دعاية إمبراطورية بوساطة الصحافة السرية والإذاعات. بحيث أن، لكي نستعير فكرة شارل ر. جوليان، "ربما كانت الأسطورة الإمبراطورية، وليس بالنسبة إلى الشباب فقط، إحدى أقوى نبرات الأمة" إبان فترة الحرب (1990, p. 322).

أ - أفريقيا نصيرة فيشي

غداة الهزيمة، بقي القسم الأكبر من أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية مرتبط بنظام فيشي. فقد أعلن الجنرال وايغند Weygand، الذي كان يتولى قيادة قوات أفريقية الشمالية، إخلاصه للماريشال بيتان. وكذلك فعل بيير بواسون، الحاكم العام لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، وحكام مستعمرات الاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، قاوم الحاكم العام للاتحاد الحملة البحرية البريطانية الفرنسية الحرة على دكار مابين ١٣- ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠، وأسهم في فشلها. وفي مدغشقر، أعلن الحاكم دو

كبي علانية أنه على استعداد للالتحاق بمعسكر فرنسا الحرة، لكنه استقال من منصبه بعد أن قام الانجليز بقصف الأسطول الفرنسي في مرسى الكبير (٣ تموز/ يوليو ١٩٤٠). واختار خلفه الحاكم أنيت Annet الوقوف إلى جانب الدولة الفرنسية، مما أدى إلى حصار الانجليز للسواحل وبدء فترة من الحرمان بالنسبة إلى الملغاشيين.

(١) - فيشية خاصة Un vichysme spécifique؟

عموماً كان المدراء الاستعماريون من أنصار إقامة نظام قوي في فرنسا، مماثلاً لذلك الذي كانوا يمارسونه محلياً ويدافعون عن قيم مماثلة. والواقع أن معظمهم طبَّق ، مع كثير من التردد، بعض الإجراءات التي قررتها الجبهة الشعبية لصالح الأفارقة. لقد استقبلوا إذن بشكل إيجابي توجيهات الدولة الفرنسية. لقد تم حل الأجهزة الإدارية، وحرمان الأقلية من الأهالي التي تتمتع بحقوق سياسيه من هذه الحقوق، كما كانت الحالة بالنسبة إلى مواطني البلدات الأربع في السنغال. كما أن التشريع المعادي للسامية المتضمن في الوضع القانوني لليهود الصادر في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، أرغم هؤلاء الأخيرين على إحصاء عددهم في جميع البلدان الخاضعة لحكومة فيشي وحُظِّرَ عليهم ممارسة بعض النشاطات. ففي الجزائر، تم إلغاء قرار كريميو الصادر في العام ١٨٧٠ الذي منح اليهود المواطنة الفرنسية. وكانت ملاحقة اليهود في تونس والمغرب واتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية أقل صرامة بقليل، لكن الدعاية المعادية للسامية فيها حافظت على حدتها. وفي كل مكان تعرض الماسونيين للمطاردة. واستعاد نظام الأهالي عافيته، وتعددت الإدانات التعسفية. فالتسامح الذي حصل في السابق أحياناً مع حرية التجمع والاجتماع اختفى تماماً. هكذا حتى لو كانت الفيشية أكثر اعتدالاً في المستعمرات الفرنسية منها في فرنسا نفسها، ولاسيما في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، "فقد

حكمتها الذهنية نفسها، الذهنية الديكتاتورية" (J. Richard- Molard, 1948, p. 167).

سيطرت على الحياة السياسية تجمعات متعددة، على غرار تلك التي كانت موجودة في فرنسا، مع إرادة تأطير السكان. هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، وفقاً لأبحاث كاترين اكبو (١٩٩٢)، في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٢، بلغ عدد أعضاء الفرقة الفرنسية لمحاربي أفريقيا السوداء، التي تم تأسيسها في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤١، ١٩١٣٩ عضو، معظمهم من الفرنسيين، لكن أيضاً من الأفارقة، منهم ٥٥% في السنغال وموريتانيا، و٣ر٢٧% في ساحل العاج، و٣ر٩% في الداهومي، و١ر٣% في النيجر، و٩ر٢% في غينيا، و٤ر٢% في التوغو. تولى إدارتها لجنة مركزية برئاسة الحاكم تكونت من رؤساء مصالح وبعض الشخصيات منهم معلم أفريقي واحد، وكان لها ثمانية فروع: واحد منها في دكار، وآخر في سان لويس والسنغال وموريتانيا، وواحد في كل عاصمة من عواصم مستعمرات الاتحاد. وقامت هذه الفرقة بتنظيم أيام هدفها تشجيع البيتانية (نسبة إلى المارشال بيتان/ المُعرب) وتنسيب أعضاء لها. وقد وجدت الفاشية فيها أنصاراً لها بين أولئك الذين تسبب الاستعمار في إيذائهم. هكذا انتظر عدد من المتعلمين الملغاشيين قدوم الألمان، بل شكلوا في بداية العام ١٩٤١، جمعية سرية البا- نا- ما (الحزب الوطني الاشتراكي الملغاشي).

لقد سبق أن نشرت الصحافة والإذاعة الأيديولوجية [البيتانية] في آن معاً. ففي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، صدرت منشورات وبيانات دعاية فيشية، حتى باتجاه المستعمرات البريطانية المجاورة. وغالباً ما شكلت طبقة الكهنوت الكاثوليك ناقلة بيتانية، وبخاصة بوساطة الاحتفالات، مثل أعياد جان دارك. وحتى بعد انضمام هذا الاتحاد إلى فرنسا الحرة، احتفظ آباء الروح القدس في دكار وأخوات القديس يوسف دو كلوني في قولق

بصورة الماريشال بيتان على جدرانهم. أما بالنسبة إلى أسقف دكار سيدنا غريمو، فقد كان يدلل دائماً على تعلقه ببيتان عندما ينهي خطبة الكرسي، في شهر آذار/ مارس ١٩٤١، بالقول : "أتوسل إلى الله أن يحفظ الماريشال، رئيسنا، وأن يحمي فرنسا، وطننا" (وردت في: C. Akpo, 1992, p. 120).

ومع ذلك، ورغم الرقابة المفروضة على الديغوليين ومطاردتهم، فقد تطورت المقاومة تدعمها دعاية حارة انطلاقاً من المستعمرات البريطانية، بالاستعانة بالمنشورات والكتيبات التي كان بعضها باللغات الأفريقية، أو حتى بعروض سينمائية تقدم لسكان الحدود. وأدى وجود شبكات، على علاقة مع ساحل الذهب وسيراليون، إلى قمع تمييزي. هكذا نُفذ حكم الإعدام بالمناضلين الديغوليين السود الذين صدر الحكم بهذه العقوبة بحقهم، في حين أن البيض بقوا في السجن، وأمكن من ثم تحريرهم حين انضم الحاكم العام إلى فرنسا الحرة.

(٢)- تعزيز الاستغلال الاقتصادي

من وجهة النظر الاقتصادية، كان لوضع الحرب انعكاسات على حركة المبادلات مع فرنسا كما مع البلدان الأخرى. فقد انخفضت الصادرات إلى فرنسا بسبب الحصار المفروض على الموانئ الفرنسية على المحيط الأطلسي من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب الرقابة التي يفرضها الانجليز في الطريق إليها، والألمان عند الوصول إليها، ومن جهة ثالثة، لعدم كفاية وسائل النقل. ففي مدغشقر، مثلاً، اقتصرت الصادرات على كميات بسيطة من الفانيلا والغرافيت(•) إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحصار الذي فرضه الانجليز عليها. في كل مكان، عانت الواردات، الخاضعة للعقبات ذاتها، من انعكاس الفاقة التي تعاني منها الدول المتحاربة أيضاً. ويقدم التطور الاقتصادي لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية مثالاً معبراً عن الصعوبات التي عرفتها المستعمرات الأفريقية.

(•) نوع من الكربون الأسود الطري يصنع منه أقلام الرصاص، المُعرب.



التجارة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية

(١٩٣٨- ١٩٤٦)



المصدر: Statistiques colonials

إذن جعلت الحرب الازدهار الاقتصادي الذي بدأ خجولاً منذ العامين ١٩٣٦- ١٩٣٧ في خبر كان. ووجب على السكان الأفارقة التعويض عن النقص في البضائع المستوردة بوسائلهم الخاصة. علماً بأنه بسبب السياسة الاستعمارية، لم يكن لدى البلدان الأفريقية صناعة قادرة على سد هذه الاحتياجات. وغالباً ما أُنشئت بعض المصانع الصغيرة لإنتاج سلع استهلاكية: كمعاصر زيت في السنغال للتعويض عن زيت الفول السوداني القادم من فرنسا سابقاً، ومصابن في الداهومي، الخ... لكن بدت هذه المبادرات غير

كافية، لأنه غالباً ما كانت تعوزها الوسائل اللازمة لذلك، وبالإجمال، لم تكن قادرة على تلبية الطلب عليها.

حثت الحكومات الاستعمارية المحلية المزارعين على تطوير المزارع الغذائية، وتنويع إنتاجهم، وعلى عقلنة زراعة بعض المزروعات الغذائية مثل الأرز (J. J. Poquin, 1957). ورغم أن أسعار الصادرات حظيت بدعم من حكومة فيشي، فقد كانت تباع بصعوبة. والواقع أن الشركات التجارية ترددت في تخزين المنتجات التي لا تستطيع توقع زمن تصديرها إلى أوروبا. وهذه كانت حالة الفول السوداني، حتى بعد اللجوء إلى قشره لكي تجعل المنتج القابل للاستعمال أقل وزناً وتقلص حجمه. إذن نزع إنتاج الفول السوداني إلى الانخفاض ما بين العامين ١٩٤٠- ١٩٤٢، لأنه، حتى في حالة بيعهم لمحاصيلهم، لم يكن بإمكان المزارعين الحصول على مواد استهلاكية بسبب الفاقة. ومع ذلك، فقد اختلف الوضع من مستعمرة إلى أخرى، وبين المنتجات المختلفة: إن حساب حدي التبادل التجاري (نسبة أسعار منتجات مستوردة / أسعار منسوجات قطنية مستوردة) الذي قمنا به بالمقارنة مع العام ١٩٣٩ (مؤشر ١٠٠) للعديد من الزراعات في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، يبين، مثلاً، أن تدهور الأسعار كان أسرع بالنسبة إلى منتجي الزيت ولوز النخيل في الداهومي (أدنى مؤشر ٥ر٣٣ في العام ١٩٤٥) منه بالنسبة إلى مزارعي القطن في المستعمرة نفسها (أدنى مؤشر ٢ر٤٧ في العام ١٩٤٥)؛ عملياً كان مزارعو الفول السوداني في السنغال أقل تأثر نسبياً (أدنى مؤشر ٦ر٥٦ في العام ١٩٤٢)؛ وكان إنتاج البن (أدنى مؤشر ٦ر٣٩ في العام ١٩٤٤) أفضل مردوداً من إنتاج الكاكاو (أدنى مؤشر ٨ر٢٣ في العام ١٩٤٤) في ساحل العاج (H. d'Almeida- Topor, 1986).

لكن المزارعين الأفارقة في كل مكان كانوا مرغمين على الإنتاج من أجل دعم فرنسا وتم اللجوء إلى العمل الإجباري من أجل تجنيد اليد العاملة اللازمة. ففي مدغشقر، تم اقتراح العمل من جديد بنظام SMOTIG مع

الإرغام على الذهاب للعمل ٢٠٠ يوم سنوياً في مزارع الأوروبيين، لكن نزول الحلفاء أجهض هذا المشروع.

ب - أفريقية فرنسا الحرة

(١) - تقديم شرعية إقليمية

في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية والكامرون، بعد أن ناصرت السلطات الاستعمارية، في البداية، الماريشال بيتان، ابتعدت عنه بسبب خضوعه للألمان. وكان اختيار الوقوف إلى جانب فرنسا الحرة من صنع حاكم تشاد فيليكس إيبوي Eboué. ولما كان من أصل غوياني، وعينته الجبهة الشعبية حاكماً، فقد كان ذلك حالة استثنائية بالنسبة إلى رجل من الملونين. وأعلن انضمامه إلى الجنرال ديغول في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٤٠، واقتفى أثره اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية كله والكامرون.

ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً، أصبحت فرنسا الحرة تتمتع بشرعية إقليمية، وبإمكانها الاشتراك في العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلفاء. هكذا قامت فصائل صغيرة تم تجنيدها من المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية والكامرون بمنازلة الإيطاليين في اريتريا؛ ونفذت فصائل أخرى غارة لإرهاق المراكز الصحراوية الإيطالية في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤١. وصارعت هذه القوات الأفريقية بقيادة الجنرال لوكلرك الإيطاليين واستولت على فزان. وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، انضمت إلى القوات البريطانية التي تقاوم الفيلق الأفريقي الألماني l'Afrika Korps على الأرض الليبية.

وتم انضمام مدغشقر بضغط بريطاني. والواقع أن دخول اليابان في الحرب، بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، منح مدغشقر مركزاً إستراتيجياً على طريق آسيا. وبما أن الانجليز كانوا يخشون اجتياحاً يابانياً، فقد قاموا بإنزال بحري في ديغو- سواريس في ٥ أيار/ مايو ١٩٤٢، واصطدموا بعنف مع القوات الفيشية التي قاومت طيلة ستة أشهر. وأدى وصول القوات

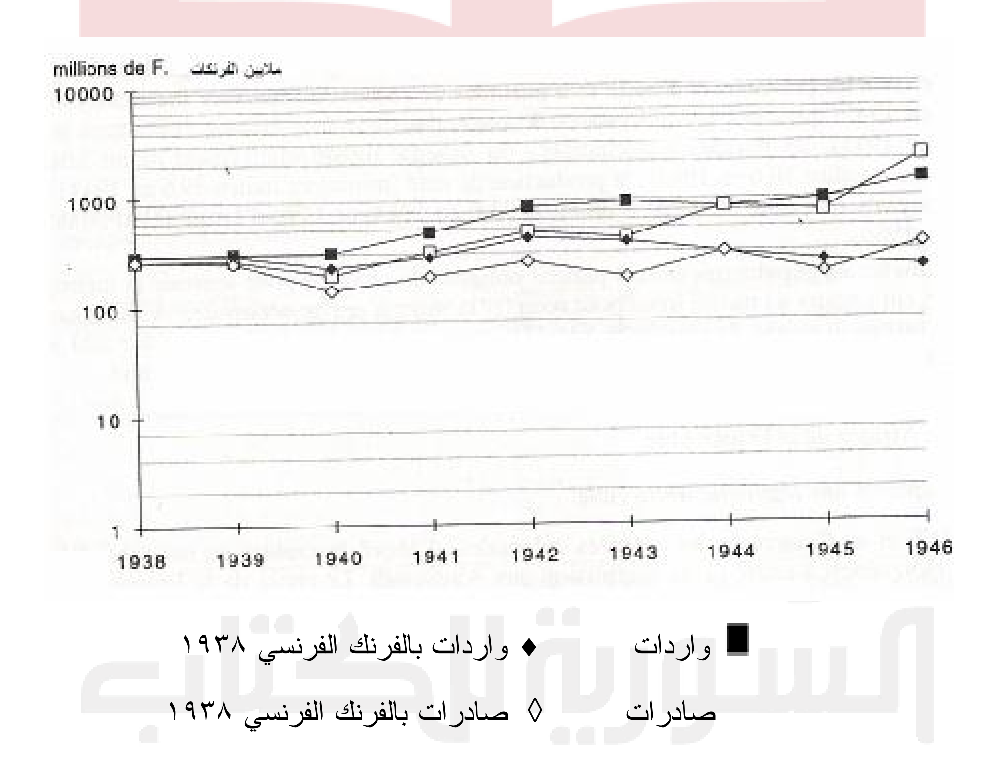
الأفريقية الجنوبية إلى ماجونغا Majunga في ١٤ أيلول/ سبتمبر، واحتلال جنوبي الجزيرة الملغاشية، إلى توقيع هدنة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢.

(٢)- إسهام اقتصادي جوهري

كان لاختيار اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية والكامرون الوقوف إلى جانب فرنسا الحرة نتائج اقتصادية جيدة. فقد كانت حركة المبادلات التجارية فيها أقل معاناة منها في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية والتوغو.

التجارة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية

(١٩٣٨- ١٩٤٦)



المصدر: Statistiques coloniales

منذ بداية العام ١٩٤١، عقد ديغول اتفاقاً مع الحكومة الانجليزية يتلقى بموجبه اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية جميع السلع المصنوعة الأساسية مقابل مجموع المحاصيل الزيتية والقطن، وقسم كبير من محصول البن، والتزود بالأخشاب. وقد بقي هذا الاتفاق، الذي تم تجديده في العام ١٩٤٢، ساري المفعول حتى شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وبدءاً من هذا التاريخ، جرى توقيع سلسلة اتفاقات بخصوص كل منتج على حدة مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، فأتاح تكوين مخزونات توقعاً لتحرير فرنسا. بالإضافة إلى ذلك، بوشر بأشغال تجهيز لتأمين إرسال هذه المنتجات كلها. وبرغم صعوبات التموين وعدم كفاية وسائل النقل، فقد جرى استيراد آلات، وحديد وفولاذ، واسمنت وفحم. وتم انجاز ميناء بوانت- نوار، وتمتين الطرق التي تصل مدينة برازافيل (عاصمة الكونغو الفرنسي) بمدينة ليبروفيل (في الغابون)، وليبروفيل بمدينة ياوندي (عاصمة الكامرون). وتم بناء مطارات ومحطة إذاعة برازافيل. إذن أتاحت الحرب لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، سيئة التجهيز حتى ذلك الوقت، استدراك تخلفها.

٤ - العمليات العسكرية على أرض القارة الأفريقية

أ- الحملات في أفريقية الشرقية واستعادة الحبشة (أثيوبيا)

بعد قيام موسوليني بإعلان الحرب على فرنسا وانجلترا (١٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٠)، قامت قوات الدوق اوست الايطالية، البالغ عددها ٣٠٠ ألف رجل، بالهجوم في آن معاً على السودان حيث احتلت مدينتين حدوديتين، والصومال البريطاني حيث حارب الانجليز القهقرى باتجاه عدن Aden، وشنت هجوماً على كينيا، دون أن تستغل ميزتها إلى أبعد من ذلك.

ورد البريطانيون على ذلك بالقيام بعمليات على عدة محاور (انظر الخارطة رقم ٧):

- انطلاقاً من السودان، مع الإمبراطور هيلاسيلاسي، الذي وصل إلى الخرطوم في ٣ تموز/ يوليو ١٩٤٠، وطور مقاومة ساخنة بإرسال جواسيسه لنشر أوامره داخل الحبشة. وبدعم من فرقة من اللاجئين الأحباش في السودان، "قوات جديون"، اتجه إلى غودجم، ثم إلى شوا، ودخل، في ٣ أيار/ مايو ١٩٤١، عاصمته أديس أبابا، التي حررها البريطانيون قبل شهر من ذلك.

- في الشمال، استطاعت القوات البريطانية النظامية القادمة من السودان بقيادة الجنرال بلات، يساعدها اللواء الفرنسي المشرقي، ويدعمها الأنصار الأحباش، تحقيق النصر في معركة كيرين (١٥- ٢٥ آذار/ مارس ١٩٤١)، ثم اتجهت إلى غوندار، بينما سقطت أسمرا (الأول من نيسان/ أبريل) ثم مصَوَّع (١٠ نيسان/ أبريل) في اريتريا.

- في الجنوب، نجحت قوات الجنرال كينينغهام، المكونة من جنود بريطانيين وأفريقيين جنوبيين وبلجيكيين، التي انطلقت من كينيا باتجاه الصومال، في الاستيلاء على مقديشو (٢٥ شباط/ فبراير)، وهرر ثم أديس أبابا (٥ نيسان/ أبريل)، والتحقت بقوات الشمال في أمبا الاجي Amba Alagi وأرغم سقوط غوندار (٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني) الإيطاليين على الاستسلام (R. Cornevin, 1973).

منذ هذا التاريخ فصاعداً، أصبح بإمكان الحلفاء حشد جميع قواتهم في مناطق البحر المتوسط. أما بالنسبة إلى النجاشي، فقد وجب عليه إعادة بناء بلده القومي واستعادة منافذه على البحر. في تصريح أدلى به انطوني إيدن في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤١، أقر مقدماً بأن الإمبراطور سوف يعاد إلى حكم الحبشة ما أن تستعيد استقلالها. وبعد أن تم مسح هذا البلد عن خرائط العالم في العام ١٩٣٦، أصبحت تُعَدُّ مستعمرة ايطالية قديمة حتى توقيع الحلفاء معاهدة مع ايطاليا. إذن مارست بريطانيا العظمى نوعاً من الوصاية على الحبشة، وأصبح على الإمبراطور التعامل معها. وأعاد اتفاقا ٣١ كانون

الثاني/ يناير ١٩٤٢ و ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤، حكومة بلده إليه، لكنهما احتفظا بمصير إريتريا، مستعمرة ايطالية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وأبقتا الاوغادين تحت رقابة بريطانيا العظمى، على أساس أن وضعها سيسوى نهائياً بعد انتهاء الحرب. إضافة إلى ذلك، تم تزويدها بمستشارين بريطانيين. وحل النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي، هكذا حلت اللغة الانجليزية محل اللغة الفرنسية في التعليم (J. Doresse, 1970).

ب- مجابهة ثعلب الصحراء

بعد غزو الألمان السريع لأوروبا القارية، تركز الصراع حول الطرق الملاحية التي تربط بريطانيا العظمى بإمبراطوريتها، لهذا السبب شكل البحر المتوسط رهاناً أساسياً. منذ ذلك الوقت، أصبحت أفريقية الشمالية تشكل أحد الأماكن الرئيسة للمواجهات بين المتحاربين (انظر خارطة رقم ٨).

وبعد هزيمة فرنسا، قامت بريطانيا العظمى، التي خشيت أن تدفع قوات المحور الأسطول الفرنسي إلى الاستسلام، بقصف ميناء مرسى الكبير حيث دمرت عدة وحدات بحرية (٣ تموز/ يوليو ١٩٤١)، وشلت أسطولاً في الإسكندرية. وفي أفريقية الشمالية، تركزت العمليات العسكرية في ليبيا حيث طال أمدها في البداية، مع تعاقب في التقدم والتقهقر، لأن امتداد خطوط الإمداد على طول شريط ساحلي ضيق شبه صحراوي حال دون أن يستغل كل معسكر من المعسكرين النجاحات التي حققتها له مصفحاته وطيرانه. لكن الانجليز يساعدهم الأستراليون والنيوزيلنديون، نجحوا، في نهاية العام ١٩٤٠، في دفع الايطاليين من الحدود الليبية إلى داخل ليبيا، غير أن في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤١، استطاعت القوات الايطالية والفيلق الأفريقي الذي يقوده رومل "ثعلب الصحراء"، دفعهم إلى التراجع حتى الحدود المصرية.

وفي حين أن بريطانيا العظمى ضمنت حماية قناة السويس ومصر باحتلال الشرق الأوسط (عراق، وسورية، ولبنان) بمساعدة فرق تابعة لفرنسا الحرة (أيار/ مايو- تموز/ يوليو ١٩٤١)، فقد خشي الحلفاء أن تقوم حكومة فيشي بتسليم بيزرت (ودكار) إلى الألمان، بعد وصول الأميرال دارلان إلى السلطة؛ غير أن "برتوكولات باريس"، التي وقعها هذا الأخير في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٤١، لم يصادق عليها بيتان. وفي غضون ذلك، بما أن الألمان أغلقوا مضيق سيسيل، فقد أُجبر الانجليز على العودة إلى طريق الكاب، كما سبق أن ذكرنا أعلاه، للوصول إلى البحر المتوسط الشرقي وآسيا.

وفي بداية العام ١٩٤٢، بدا أن وضع الانجليز في البحر المتوسط أصبح وضعاً مزعزعاً. فبعد أن اخترق رومل الخطوط البريطانية في طبرق (شهري أيار/ مايو- حزيران/ يونيو)، اجتاح مصر، في حين أن قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونيغ Koenig قاومت في بير حكيم. لكن أمكن إيقاف تقدم المصفحات الألمانية على بعد ١٠٠ كم من الإسكندرية (نهاية شهر آب/ أغسطس). وتوقف الخلاص بالنسبة إلى كل معسكر، على تفوقه في العتاد، ما دفع الحلفاء إلى مضاعفة الطريق البحري لأفريقية الشرقية بجسر جوي الكاب- الإسكندرية. وانتهى الوضع بانتصار العلمين، على إثر هجوم الجنرال مونتغمري (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر). هكذا أُنقذت قناة السويس، وأُرغم رومل على الانسحاب إلى ليبيا (تشرين الأول/أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢).

هكذا بعد عامين من الحرب، أصبحت ليبيا من جديد مركزاً للعمليات الحربية، لكن الإنزال البحري للقوات الانجليزية- الأمريكية في أفريقية الشمالية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية سيغير معطيات الحرب الإستراتيجية.

ثانياً - من نهاية العام ١٩٤٢ حتى شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٤: زمن الحلفاء

في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٢، تم اتخاذ قرار الإنزال البحري، الذي أُطلق عليه اسم عملية "مصباح"، ثلاثي الأهداف: تخفيف الضغط على مصر، ومنع حكومة فيشي من التخلي عن قواعد أفريقية الشمالية إلى الألمان، وبخاصة إنشاء جبهة ثانية طالب بها ستالين. وبعد أن تم إعداد هذا الانزال بسرية مطلقة تحت إدارة الجنرال أيزنهاور، تم انجازه بمساعدة منظمات مقاومة محلية، في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢. وكانت نتيجة هذا الحدث نقل أرض العمليات العسكرية إلى تونس، ونقل أفريقية الشمالية إلى معسكر فرنسا الحرة.

١ - المعارك في أفريقية الشمالية

أنجز عملية الإنزال البحري ما يزيد عن ١٠٠ ألف رجل، سرعان ما عُززوا بأعداد جديدة في الدار البيضاء، والجزائر ووهران وعديد من موانئ أخرى. ففي المملكة المغربية، اصطدموا بالفيشيين الذين قضوا عليهم بسهولة، في حين أنه تم تنفيذ العمليات الحربية بسهولة في الجزائر.

رد الألمان والايطاليون باحتلال تونس، قبل أن يستولي الحلفاء على بلدان المغرب العربي كلها (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر). وكان الفرنسيون فيها منقسمون: ففي حين أن قوات الجنرال باري Barré انضمت إلى لجنة الجزائر، بقي الأميرال ايستيفا، الذي كان يمارس وظيفة المقيم الفرنسي فيها، مخلصاً لحكومة فيشي وترك التعزيزات الألمانية تصل إلى مدينة الجزائر. وبدءاً من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، تراجع رومل باتجاه الغرب متخلياً عن ليبيا. واتسمت حملة تونس بمعارك حامية الوطيس، كانت أهم حلقاتها قيام الألمان بإيقاف القوات التي يقودها أيزنهاور في ممر كسرين

(شهر شباط/ فبراير ١٩٤٣)، وقيام وحدات فرنسية سيئة التجهيز بالدفاع عن الحدود الجزائرية أمام قوات المحور، ثم سير قوات التحالف بقيادة مونتغمري باتجاه تونس وبيزرت (شهر نيسان/ أبريل)، وأخيراً استسلام الألمان في رأس بون (١٢ أيار/ مايو ١٩٤٣). وفي ختام العمليات، أسر الحلفاء ٢٤٨ ألف سجين، وحرروا بخاصة أفريقيا من وجود دول المحور

٢ - فرنسا الحرة منتصرة في أفريقيا

أ- قلب موازين القوى في أفريقية الشمالية

أثار وصول الحلفاء تطوراً في موازين القوى بين أنصار فيشي وأنصار فرنسا الحرة. فأنصار فيشي كانوا معادين للديغولية وبسيطي التعاطف مع الانجليز. ويدعمون الأميرال دارلان، الذي كان آنذاك يقيم في أفريقية الشمالية حيث أدهشه الإنزال البحري. وأمام النجاح المحتم للحلفاء، أصدر دارلان أمراً بوقف إطلاق النار باسم الماريشال بيتان الذي اضطر إلى شجب تصرفه علانية. وبوصفه قائد جيوش، اعتبر دارلان نفسه مؤتمناً على السيادة الفرنسية في أفريقية الشمالية، ووقع اتفاقات مع الجنرال كلارك في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، لكنه توفي اغتيالاً في وقت لاحق (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر).

وكان أنصار فرنسا الحرة هم أنفسهم منقسمين: كان ديغول يحظى بدعم الانجليز، في حين أن الأمريكان الذين يخشون تعاطفه مع البريطانيين فضلوا عليه الجنرال جيرو. وكان هذا الأخير، الذي هرب للتو من قلعة ألمانية، يحظى أيضاً بدعم العديد من المقاومين الفرنسيين في أفريقية الشمالية. فتولى إذن إدارة مجلس الإمبراطورية، المؤلف من حكام انضموا إلى فرنسا الحرة، دون تعديل الحالة النفسية السائدة: هكذا أمر باعتقال مقاومين ساعدوا في عملية الإنزال البحري التي قام بها الحلفاء. في الوقت نفسه، قدَّر ديغول

والمجلس القومي للمقاومة أنه يجب، على عكس جيرو، تشكيل حكومة فرنسية مؤقتة فعلية في مدينة الجزائر دون انتظار تحرير فرنسا. وفي مؤتمر الدار البيضاء (كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣)، حاول روزفلت وتشرشل عبثاً القيام بالمصالحة بين الرجلين. وفي شهر أيار/ مايو ١٩٤٣، تم التوصل إلى حل وسط عندما أُنشئت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي يتناوبا على رئاستها. وسرعان ما اكتفى جيرو بعمل عسكري تم إلغاؤه في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٤. وبذلك انتصر ديغول. وفي ٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٤، شكل ديغول حكومة الجمهورية الفرنسية المؤقتة التي لم تحظَ باعتراف الحلفاء بها إلا في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤. وفي غضون ذلك، شارك ديغول في التحرير، واتخذ القرارات الأولى من أجل إعادة إعمار فرنسا.

ب- انضمام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية

خلق الإنزال البحري للحلفاء في أفريقية الشمالية وضعاً صعباً بالنسبة إلى هذا الاتحاد الذي أصبح معزولاً كلياً نتيجة ارتباطه بالدولة الفرنسية. ما دفع الحاكم العام بواسون إلى التفاوض على انضمام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، ووقع، إلى جانب دارلان، اتفاقاً مع أيزنهاور في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢. ودخل الاتحاد في الحرب ضد ألمانيا، لكن دون التخلي عن إخلاصه للماريشال بيتان. ولن يصبح نظام فيشي مداناً إلا في شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٣، بعد القضاء على البيتانيين وانتصار اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. وتم استبدال بواسون وبعض الموظفين المتورطين كثيراً، لكن تم الاحتفاظ بجميع المدراء الآخرين في وظائفهم.

أتاح انضمام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية إلى فرنسا الحرة زيادة مبادلاته التجارية مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الانتقال حصل بصعوبة. والواقع أنه حتى العام ١٩٤٢،

نمت المنتجات التصديرية، المدعومة من حكومة فيشي، بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية. لذلك وجب القيام بتعديل الأسعار باللجوء إلى خفضها بنسبة تقرب من ٥٠%. وأمكن تحقيق ذلك بخفض شديد للرسوم الجمركية وتقليص التعويضات الوسيطة، ومع ذلك عانى المنتج من أثر ذلك. فكان العام ١٩٤٣ عاماً صعباً بشكل خاص. وتحسن الوضع ببطء لاحقاً.

ج - تثقيل الأعباء

دُعيت أفريقية الخاضعة لحكومة فرنسا الحرة بإلحاح إلى تقديم العون إليها في المستويات كافة. ففي المستوى العسكري، قدمت نحو ١٠٠ ألف رجل لكي يقاتلوا إلى جانب الحلفاء ما بين العامين ١٩٤٣- ١٩٤٥. وفي الصعيد المالي، في حين أن الضريبة ارتفعت، تعدد توجيه الدعوات للاكتتابات الطوعية في الوقت نفسه الذي تم فيه طرح سلسلة من القروض: منها القرض الأفريقي (١٩٤٢- ١٩٤٣)، والعون للمقاومة الذي جلب ٢٤١ر٥ مليون فرنك من أفريقية السوداء، وقرض التحرير (١٩٤٥) الذي زود بما يقرب من ٢٠٠ر٥ مليون فرنك. هكذا دفع اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية رسمياً ١٥٠٨ مليون فرنك خلال فترة الحرب كلها (Ch.-R. Ageron, 1990). وفي المستوى الاقتصادي، نما الإنتاج وتمت المحافظة على المصادرات رغم تردد المزارعين الذين بُخست أسعار محاصيلهم بالمقارنة مع حاجاتهم أمام ضريبة مثقلة ومنتجات استهلاكية أغلى ثمناً باطراد.

إن تطور شروط حياة السكان، الذي يوضحه مثال مستعمرتين حبيستين، تشاد، التي انضمت إلى فرنسا الحرة منذ الساعة الأولى، والنيجر التي انضمت إليها في الوقت نفسه الذي انضم إليها فيه اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٢، يُظهر اختلافات مهمة (انظر الجدول التالي):

تطور مقارن لوزن الضريبة في النيجر وتشاد

	النيجر			التشاد			
	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤		١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٥
ضريبة شخصية(*)	١١٥	٦ر١٦٧	١٩٠		١٥٠	٢٥٠	٣٧٥
قيمة وحدة: -من الصادرات -من الواردات	 ٦٩٥ ٦٤٨	 ٢٠١ ٣٥٤	 ٣١٤ ٢٥٥	قيمة وحدة: - قطن - منسوجات	 ٤ر١٥٥ ١ر٢٧٦	 ٢٣٠ ٩ر٤٠٨	 ٢ر٢٣٣ ١ر٨٥٥

(*) مؤشر ١٠٠= ١٩٣٩.

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ:

Statistiques coloniales; I. Kimba, "Le Niger" *in* Coquery- Vidrovitch C. et Goerg O., *L'Afrique occidentale au temps des Français, c. 1860- 1960*, Paris, La Découverte,1992, et pour le Niger,B. Lanne, Le Tchad pendant la guerre 1939-1954", *Les Chemins de la décolonisation de l'empire Française*, Paris, éd. CNRS, 1988 pour le Tchad.

دفعنا غياب مصادر متطابقة إلى اتخاذ معايير قابلة للمقارنة: بالنسبة إلى النيجر، إن القيمة الموحدة للصادرات مأخوذة جملة على الحدود أقل وضوحاً من ارتفاع أسعار القطن، أكبر إنتاج تصدره تشاد، لكنه رغم ذلك معبراً عن الارتفاع. وتصح الملاحظات نفسها على الواردات مأخوذة جملة بالنسبة إلى واردات المنسوجات. ويمكن ملاحظة أن الانضمام إلى فرنسا الحرة اتسم بتثقيل الأعباء الشخصية في النيجر. ففي عهد نظام فيشي، كان ارتفاع الضريبة الشخصية يغطيه إلى حد كبير أسعار التصدير التي ارتفعت

أيضاً ارتفاعاً أهم من أسعار الواردات. وفي المقابل، مع فرنسا الحرة، كان انخفاض أسعار الصادرات أهم من انخفاض أسعار الواردات، في حين أن الضريبة الشخصية قد ارتفعت مع ذلك. أما بالنسبة إلى تشاد، فقد بدت سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥ في غاية الصعوبة مع ارتفاع بالغ الشدة للضريبة وأسعار المنسوجات المستوردة، في حين أن أسعار الصادرات ارتفعت بشكل أضعف بكثير.

وتقدم مدغشقر مثالاً آخر للصعوبات المرتبطة بالمجهود الحربي لصالح الحلفاء. فقد وجب زيادة إنتاج الغرافيت والمطاط، والتوسع في زراعة الأرز ومصادرة قسم كبير من المحاصيل لتغذية العمال في الورشات وسكان المدن. وفي شهر شباط/ فبراير ١٩٤٤، تم إنشاء مكتب الأرز الذي اشترى كل كيلوغرام بفرنك واحد، وهو يباع بثلاثة فرنكات في السوق الحرة، وحظي بإدارة المخزونات التي كان يطرحها في السوق تدريجياً بشكل يتيح له تنظيم الأسعار، لكنه لم يمنع هذه الأسعار من الارتفاع دون لهذا السبب أن يعكس هذه الارتفاعات على أسعار الشراء من المنتجين. وقد أثار هذا الوضع الذي يلحق الضرر بالفلاحين استياءهم وأسهم في الصحوة السياسية في الأرياف.

كما تُرجم ثقل الحرب بالحاجة المتزايدة إلى اليد العاملة في المستعمرات كلها، مع اختلافات في أهمية التجنيد وأشكاله ومعاملة العمال كما تبين ذلك محاضر جلسات مؤتمر برازافيل (١٩٤٤) الخاصة بمسألة "العمل الإجباري" (H.d'Almeide- Topor, 1988). في هذه المحاضر، عرض حكام المستعمرات المشكلات التي واجهتهم في مستعمراتهم على التوالي بصدد اليد العاملة. هكذا في مدغشقر، بالإضافة إلى القرعات الإجبارية، أتاحت الضرائب العينية الحصول على يد عاملة مجانية، وجدد نظام فيشي العمل بها ثانية، ثم تم زيادة مدتها من عشرة أيام حتى عشرين يوماً، وحوفظ عليها في عهد فرنسا الحرة بسبب المجهود

الحربي. وفي السنغال، التي فر منها نافيتان (عمال زراعيين موسميين بأجر) من أبناء السودان الفرنسي، بسبب ارتفاع كلفة المعيشة وشح السلع المستوردة، وجب مصادرة ٤٥ ألف عامل من أجل حصاد الفول السوداني في العامين ١٩٤٣- ١٩٤٤، وتم توقع الحاجة إلى العدد نفسه بالنسبة إلى الموسم التالي. والوضع الذي وصفه الحاكم لاتري Latrille في ساحل العاج مثير للشفقة بشكل خاص، لأن تجاوزات السلطة المتكررة لم تترك إلا ١١٤ ألف عامل جاهز للعمل، هزيلي البنية الصحية عموماً، الذين وجب أخذ ٥٦ ألف عامل يدوي منهم أيضاً. وكانت الأجور بسيطة عموماً، برغم اتخاذ بعض الإجراءات لحث الرجال على العمل الطوعي: هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، قرر فيليكس إيبوي دفع أجور جميع أنواع العمل، لكن وجب على الإدارة اللجوء إلى العمل الإجباري على فترات مدة كل منها ثلاثة أشهر، وبخاصة في الكامرون بسبب تطوير التجهيزات؛ وفي اوبانغي، تم منح مكافأة مثابرة على العمل مقدارها ٥٠ سنتيم يومياً إلى أولئك الذين لم يغيبوا عن العمل أكثر من خمسة أيام شهرياً. إذن شهدت فترة ما قبل نهاية الحرب تفاقم سوء وضع الأفارقة، ولاسيما سوء وضع المنتجين الزراعيين الذي شكلوا، للذكرى، ما يزيد عن ٨٥% من سكان أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية. ويفسر جزئياً تدهور الوضع ما بين عهد فيشي وعهد فرنسا الحرة، أن سكان اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، الأقل إطلاعاً على الأحداث الخارجية، حافظوا خلال فترة طويلة على تقديرهم للماريشال بيتان.

د – صعوبة تصحيح الوضع

في العام ١٩٤٤، استعادت حركة المبادلات عافيتها لكنها بقيت أدنى بكثير مما كانت عليه حالتها قبل الحرب العالمية الثانية.

نمو الكميات المصدرة من أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية

(١٩٣٨ - ١٩٤٦) (بالأطنان)

السنوات	أ. أو. إ اف.(*)	أ. إي. اف.(**)	كامرون	توغو	إجمالي
١٩٣٨	٩٩٨٠٠٠	٣٣٣٩٢١	١٠٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٥٤٩٩٢١
١٩٣٩	٩٢٧٠٠٠	٢١٨٦٢٧	١٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٣٤٠٦٣٧
١٩٤٠	٦٤١٠٠٠	١١١٤٩٦	٩١١٠٠	٣٢٠٠٠	٨٤٥٠٠٠
١٩٤١	٥٩٧٠٠٠	٧٢٨٠٣	٦٥٠٠٠	٣٣٠٠٠	٧٦٧٨٠٣
١٩٤٢	٢٦٤٠٠٠	٨٢٧٤٦	٨٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٦٠٧١٦
١٩٤٣	١٥١٠٠٠	٩٨٨٦٥	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٦٠٨٦٥
١٩٤٤	٣١٢٠٠٠	١٢٥٠٩١	١١١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٥٨١٠٩١
١٩٤٥	٣٤٧٠٠٠	١٢٠٧٦٩	٩٣٠٠٠	٢٧٠٠٠	٥٨٧٧٦٩
١٩٤٦	٤٦٥٠٠٠	١٦٣٤٠٠	١٢٩٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٧٢٤٠٠

(*)اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية.

(**) اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية.

المصدر: J.- J. Poquin, *Les relations économiques* extérieures *des pays d'Afrique noire* de *l'Union française 1925- 1955*, Paris, A. Colin, 1957. P.232

كان وزن المجهود الحربي ثقيل الوطأة على الأفارقة كلهم. إضافة إلى ذلك، فاقمت الشروط الطبيعية سوء الوضع، كما في النيجر حيث، بدءاً من العام ١٩٤١، أدى اجتياح الجراد ثم الجفاف إلى مجاعة عامة استمرت حتى

العام ١٩٤٣، أو في تنجانيقا أيضاً التي شهدت فترة طويلة من المجاعة ما بين العامين ١٩٤١- ١٩٤٤.

ثالثاً- منظورات تغيير

إن سكان المستعمرات الذين شاركوا في الحرب في مختلف المستويات، كانوا على قناعة بأنه طُلب منهم تقديم تضحيات لمحاربة الاضطهاد باسم حرية يجب أن يستفيدوا منها. إضافة إلى ذلك، إن البلدان المعارضة تقليدياً للاستعمار (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) خرجت من الحرب معززة، في حين أن البلدان الاستعمارية خرجت منها منهكة، إن لم يكن في المستوى المعنوي، فعلى الأقل في المستوى المادي. إذن ولَّد انتصار الحلفاء الأمل بإدخال تغييرات على وضع أبناء المستعمرات.

١ - مصير أبناء المستعمرات كما رأه المنتصرون

أ- **من ميثاق الأطلسي إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة**

منذ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤١، أكد روزفلت وتشرشل في ميثاق الأطلسي قائلين: "من حق كل شعب اختيار صيغة الحكومة التي يجب أن يعيش في ظلها". يكمن الغموض في هذا الإعلان في أنه قد يطَّبق على جميع الأمم المستعبدة وليس فقط على شعوب أوروبا التي كانت تحتلها دول المحور. دافع تشرشل في عدة مناسبات عن استبعاد التفكير في المستعمرات، كما في خطابه بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١: "آمل أن أكون واضحاً: ما نملكه، نحتفظ به. لم أصبح رئيس وزراء جلالتها لكي أقوم بتصفية الإمبراطورية البريطانية" (ورد في: H. Grimal, 1965, p. 125).

وأكد وزير المستعمرات اوليفر ستانلي هذه الرؤية. هكذا عبَّر مسؤولو الحكومة عن التعلق التقليدي بتمامية الإمبراطورية. غير أن تياراً أقلياً في

بريطانيا العظمى تبنى تفسيراً فضفاضاً. ففي خطابه أمام طلبة أفريقية الغربية، قدَّر العمالي كليمنت أتلي أن ميثاق الأطلسي عنى جميع الأجناس: "بعد أهوال الحرب والدمار، سنصل إلى عالم يسوده السلام والأمن والعدالة الاجتماعية، ليس لشعب بعينه ولا لقارة بعينها، ولكن لجميع الأمم وجميع قارات العالم" (مقتطف من مجلة: Times، ورد في: M. Crowder, 1984, p. 125، ترجمته H. d'Almeida- Topor).

ومن الجانب الأمريكي، ربما كان لدى الرئيس روزفلت قصد خفي مناهض للاستعمار، ما يتوافق مع الأفكار التي طرحها لاحقاً في محادثة مع ابنته، في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، وثيقة نقتطف منها بعض المقاطع: "[...] بأي مقتضى المغرب، يقطنها مغاربة، هي ملك لفرنسا؟ [...] هل يمكن لبلد ما أن يصبح ملكاً لفرنسا؟ بموجب أي منطق أو تقليد وأي قانون تاريخي؟ لا اعتقد للحظة واحدة، ايليوت، أن أمريكيين قد يكونون في طور الموت في الأطلسي هذا المساء، من أجل ما في نفوس فرنسيين وانجليز وهولنديين من جشع قصير النظر. هل يجب علينا أن نسمح لهم بأن يبدؤوا كل شيء من جديد؟ من الآن وحتى خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً، سيبلغ ابنك العمر الذي يجب أن يبلغه. [...] بعد كسب الحرب، سأعمل بكل ما أملك من قوة لكي لا يتم استدراج الولايات المتحدة الأمريكية لقبول أية خطة قابلة لتشجيع الطموحات الإمبريالية الفرنسية، أو تساعد أو تشجع طموحات الإمبراطورية الانجليزية" (E. Roosevelt; Mon Père m'a dit...، مقتطف من نص بكامله أورده: M. Michel, 1993, p. 110).

لا شك في أن هناك خيار ثابت في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، عبَّرت عنه في مؤتمر برلين (١٨٨٥)، وفي مؤتمر الجزيرة (١٩٠٦)، وأيضاً في مسألة الانتداب، تجلى في عدم تشجيع تشكيل إقطاعات مخصصة لبعض الدول لأنها قد تكبح نموها هي ذاتها. زد على ذلك، أنه كان هناك قسم

متنام من الرأي العام الأمريكي المؤيد لتدويل المستعمرات (H. Grimal, 1965).

وقد عبَّرت منظمة الأمم المتحدة جزئياً عن هذه الاهتمامات بذكرها في ميثاقها (٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥) لوجود شعوب تابعة، ما سماه البعض "الميثاق الاستعماري".

إعلان خاص بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي

"المادة ٧٣: إن أعضاء الأمم المتحدة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية أو الذين يتقلدون مسؤولية بلدان لا تقوم بإدارة شؤونها بنفسها كلياً يعترفون بمبدأ أولوية مصالح سكان هذه البلدان. ويقبلون كمهمة مقدسة واجب تشجيع بكل ما يملكون من قدرة ازدهارها في إطار نظام السلام والأمن العالمي القائم بموجب هذا الميثاق، ولتحقيق ذلك:

أ) ضمان، مع احترام ثقافة السكان المعنيين، تقدمهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتطوير تعليمهم، ومعاملتهم بعدل وحمايتهم من التعسفات.

ب) تنمية قدرات سكانها لكي يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأخذ تطلعاتهم السياسية بالحسبان، ومساعدتهم في التطوير التدريجي لمؤسساتهم السياسية الحرة، بالقدر المناسب للشروط الخاصة بكل بلد على حدة ولسكانه ودرجات تنميتهم المختلفة؛

ج) تثبيت السلام والأمن الدوليين؛

د) تسهيل الإجراءات البناءة للتنمية، وتشجيع أعمال البحث، والتعاون فيما بينهم، وعندما تسمح الظروف بذلك، التعاون مع الأجهزة الدولية المختصة، بهدف التحقيق الفعلي للأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المذكورة في هذه المادة.

هـ) إبلاغ الأمين العام بشكل منتظم، على سبيل العلم بالشيء، مع التحفظ على متطلبات الأمن والاعتبارات الدستورية، بمعلومات إحصائية وأخرى ذات طبيعة تقانية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليم في البلدان المسؤولين عنها على التوالي، غير تلك التي تخضع للفصلين الثاني عشر والثالث عشر" (مقتطف من الفصل الحادي عشر من ميثاق منظمة الأمم المتحدة).

إذن غيرت البلدان الخاضعة للانتداب اسمها، إن لم تكن قد غيرت وضعها القانوني، وكُلفت بالوصاية البلدان نفسها التي سبق أن تم تكليفها بالانتداب. من جهتها، أكدت الدول الاستعمارية إرادتها في البقاء السيدات الوحيدات لإمبراطورياتها. هكذا اهتمت فرنسا الحرة بمستقبل مستعمراتها، قبل تحرير أرضها الوطنية.

(١)- مؤتمر برازافيل ومستقبل المستعمرات الفرنسية في أفريقيا

بدءاً من ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، ذكر فيليكس إيبوي ضرورة إعادة تنظيم الإمبراطورية في إطار فرنسا الحرة، في توجيه عام اقترح فيه عدة إجراءات مباشرة في الوقت نفسه الذي حدد فيه مبادئ خاصة بالسياسة الأهلية. تقوم هذه السياسة على قيم تعاقدية، ولاسيما بخصوص العمل، بنى حولها نظاماً استعمارياً:

"يمكن تجنيد اليد العاملة اللازمة كلها واستخدامها شريطة عدم اختلال الحياة الأهلية. ولتحقيق ذلك، يجب ألا يؤخذ العامل بمفرده بعد الآن، وإنما يجب اصطحابه مع زوجته وأطفاله إلى مكان قريب من ورشة العمل. ومن الأفضل بعد، يجب إحداث قرى تنتمي إلى العرق نفسه، وإلى القبيلة نفسها في ورشة العمل.

"لن يكون بعد الآن اختلاط بين مُغفَلين قادمين من أرجاء الداخل كافة، لن يكون بعد الآن معسكرات منظمة لكنها عقيمة. سيتم جمع الرجال من بلد

بعينه مع زوجاتهم وأطفالهم، كي يشكلوا نواة لقرية فعلية. سيعمل الرجال في الورشة وتحت إدارة رب العمل، سيهيئون، كما يفعلون في القرية، الأراضي الزراعية. وستزرع النساء الأرض، كما يفعلن في القرية. سيصبح رب العمل الوصي على الجماعة. هكذا سيصبح شريكاً في هذا النهوض الاجتماعي. سيبني الأكواخ، ويشرف على عملية بذر البذار، ويشتري من القرية فائض إنتاجها الغذائي، ويقدم العناية الصحية للجميع، ويزود بالأدوية والناموسيات، ويربي قطيع، وبكلمة واحدة سيضمن الحياة الطبيعية للقرية. في الوقت نفسه الذي يؤمن لها منافع وعناصر التقدم التي قد تنقصها في الحالة الطبيعية.

هذان شرطان لازمان أيضاً: احمي وربي. أكرر إن أهم وسيلة حماية هي تشغيل المرأة أو تركها تعمل، لكن ليس العمل في الورشة، وإنما العمل في الأرض وتحضير الأطعمة. إذا كانت المرأة عاطلة عن العمل، فإن نابض المجتمع سيختفي، وفي ذلك خسارة للمجتمع. والوسيلة الثانية هي التمييز بين الأجناس والقبائل. يمكن للمرء نقل قرية، لكن لا يمكنه اصطناعها. وإذا كان الإكراه في البداية ضرورياً، في هذه المسألة، فلا يمارس إلا بهدف حماية التنظيم الاجتماعي ورد "الإطار الطبيعي" إلى السكان ومعه الرغبة والقدرة على استمرارية الجنس" (F. Eboué, La Nouvelle politique indigene pour l'AEF, Alger, s. D., 8 Nov. 1944, pp. 54- 55). إن الدور المهم الذي قامت به أفريقيا بغية منح شرعية لفرنسا الحرة ومنظور نهاية قريبة للعمليات الحربية، دفعا اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني إلى عقد مؤتمر بخصوص مستقبل الإمبراطورية. وتم عقد هذا المؤتمر في مدينة برازافيل (عاصمة الكونغو الفرنسي/ المُعرب)، ما بين ٣٠ كانون الثاني/ يناير- ٨ شباط/ فبراير ١٩٤٤، وافتتحه الجنرال ديغول (انظر: Brazzaville, 1988). وشارك فيه، بشكل رئيس، مدراء إداريون، منهم فيليكس إيبوي، حاكم اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية آنذاك، ورينه بليفان، مفوض

المستعمرات في الجزائر. وطُرحت فيه سياستان ترميان إلى الاحتفاظ بالسلطة الفرنسية، إحداهما، حظيت بالأقلية، نادى بها فيليكس إيبوي تدعو إلى ترك الأفارقة يرتقون في بيئتهم، ومؤسساتهم الخاصة بهم؛ والثانية دافعت عن الإدماج وعبرت عنها توصيات المؤتمر برفض الحكم الذاتي السياسي: "لا مجال لتشكيل محتمل، حتى في المدى البعيد، لحكومات تحكم نفسها بنفسها في المستعمرات".

وجب، على العكس، الارتقاء نحو اللامركزية مع تمثيل السكان في مجالس محلية وفي المؤسسات البرلمانية في الوطن الأم، أي في فرنسا. وتم التأكيد على الإصلاحات الاجتماعية، حتى لو كانت التجديدات المقترحة قاصرة. فقد تم التأكيد على إشراك الأفارقة في إدارة شؤونهم بالسماح لهم بالولوج إلى مراكز الكوادر التنفيذية، لكن تم الاحتفاظ بوظائف اتخاذ القرار للمواطنين الفرنسيين.

وتباين الحكم على قرارات المؤتمر: فقد رأى بعضهم أنه مثل إرادة تجديد بالمقارنة مع الجمودية السابقة، وبهذا المعنى كان برنامجه جريئاً؛ وبالنسبة إلى بعضهم الآخر، بقيت قرارات المؤتمر قرارات محافظة، بل رجعية، ولاسيما فيما يتعلق بالعمل الإجباري ومستقبل أبناء المستعمرات السياسي. والواقع كان هناك تناقضات بين المقترحات التجديدية التي قدمتها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وتوصيات المؤتمر الأكثر محافظة. من جهتهم، لم يكن الأفارقة، راضين عن عدم استشارتهم وقَدَّرَ الكثيرون منهم، مثل كاتب مقالة في جريدة صوت *الداهومي*، الصادرة في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٥: "مع ذلك، نشكر ما بذل من أجلنا من جهد يستحق التقدير، لكن لا يزال من المناسب عمل كل شيء لكي لا تبقَ برازافيل، مثل جنهم، مبلطة بحسن النوايا" (ورد في: Ch.- R. Ageron, ibid, p.361).

رغم الاختلافات حول نتائج هذا المؤتمر، فلابد من الاعتراف بأن مؤتمر برازافيل عُدَّ فيما بعد منعطفاً في السياسة الاستعمارية الفرنسية،

وباعتباره مرجعاً إلزامياً لإزالة الاستعمار، فإنه من هذه الناحية، اتخذ معنى أسطورياً خلده ديغول في العام ١٩٥٨، حين بدأ جولته الأفريقية من عاصمة الكونغو، في الوقت الذي كان يُقدِم فيه على تأسيس الجمهورية الخامسة.

٢ - الأفارقة و"حق الشعوب"

إن تعزيز الاستغلال المرتبط بحالة الحرب وما نجم عنه من صعوبات، أمور أثارت صعود معارضات جرى التعبير عنها بأشكال مختلفة بحسب المستعمرات. ففي كينيا، مثلاً، بناء على نصيحة جومو كينياتا من لندن، شنت جمعية الكيكويو المركزية هجوماً على سيطرة البيض التي حملتها مسؤولية الوضع البائس الذي يعاني منه الكيكويو، لكن، في نهاية العام ١٩٤١، تم حظر جريدتها *منغوزنيا Mungwithnia*، واعتقال واحد وعشرين من قادتها، وأمضوا عامين في السجن. وفي نيجيريا، قادت النقابات النضال، إثر منع، في العام ١٩٤٢، إضرابات وإغلاقات تعجيزية des lock-out إبان فترة الحرب. عندئذ توحدت النقابات في مؤتمر *نقابة العمل النيجيري* الذي أصدر جريدة *العامل النيجيري*. وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٤٤، قام تجمع *إعادة إعمار نيجيريا والكامرون*، الذي سيصبح مستقبلاً *المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون*، الذي أسسه ننامدي ازيكوي بفضل تجمع عدة جمعيات، بنقل المعارضة إلى المستوى السياسي. واقتفت أثره بلدان أخرى، وبخاصة من قبل جيمي سنغالا الذي جمع جمعيات تعاونية في مؤتمر *نيسالاندا الأفريقي* في العام ١٩٤٤: طالب بتمثيل الأفارقة في المجلس التشريعي ليس من قبل مبشر، وإنما من واحد من بينهم (R. Cornevin, 1973). هكذا شكلت فترة الحرب مرحلة حاسمة في طرائق تنظيم الأفارقة الناطقين بالانجليزية الذين قاموا، بشكل أوسع من السابق، بتشكيل أحزاب سياسية: لم تعد مطالبهم تتعلق بتحسين أوضاع مادية فحسب، بل أيضاً بالحصول على حقوق سياسية.

ومنح المفكرون الأفارقة الذين أمضوا فترة الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل كوامي نكروما، عنفواناً جديداً لفكرة الجامعة الأفريقية بفضل علاقاتهم مع الأوساط السوداء الأمريكية. واعتمد عملهم الذي قاد إلى المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية في مانشستر، في العام ١٩٤٥، على مبادئ مناهضة للاستعمار. وتلتقي هذه الهجمة على الاستعمار مع هجمة المنظمات السياسية الأفريقية الشمالية التي أكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها بالاستناد إلى ميثاق الأطلسي: وهذا ما ذهب إليه *بيان الشعب الجزائري*، الصادر في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٣. في حين أن *بيان* حزب *الاستقلال* [في المغرب/ المُعرب]، الصادر في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، طالب بالاستقلال. وأدت نهاية الحرب إلى أن تحظى المسألة الاستعمارية بأهمية رئيسة.




الهيئة العامة
السورية للكتاب

القسم الثالث

قــارة تتحــرر

(من غداة الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات)


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل السابع

عدم استقرار النظام القديم

سرَّعت الحرب العالمية الثانية الوعي الوطني وانتشار المطالب الوطنية في القارة الأفريقية كما في الأجزاء الأخرى من العالم الخاضعة للسيطرة الأجنبية. واتسمت العقود التالية لنهاية الحرب بمقارعة الاستعمار في المستوى الدولي وفي البلدان التابعة. في حين أن سيرورة إزالة الاستعمار التي بدأت في آسيا، بلغت أفريقيا في منعطف خمسينيات القرن العشرين. وخلال خمس عشرة سنة أدى ضغط العوامل الداخلية والخارجية إلى استقلال القسم الأكبر من القارة الأفريقية، وتحررت آخر المستعمرات لاحقاً.

أولاً- سياق ملائم لفكرة التحرر

١ - القوى الدولية أمام المسألة الاستعمارية

في المستوى الدولي، أخذت فكرة حل المشكلات الاستعمارية تحرز تقدماً، منذ سنوات الحرب. وشكلت منظمة الأمم المتحدة ميداناً ملائماً في هذا المجال.

أ- منبر منظمة الأمم المتحدة، مكاناً مميزاً للخلاص من الاستعمار

اعتبر أبناء المستعمرات أن لمنظمة الأمم المتحدة نزعة مناهضة للاستعمار لأن نصوصها المرجعية، ومن بينها، ميثاق المنظمة نفسه وإعلان حقوق الإنسان العالمي، أدانا الاستعباد. وبخاصة أنها أصبحت تحمل مسؤولية

سامية في البلدان الخاضعة للوصاية التي كلفت بها لجنة الوصاية. وأظهرت هذه اللجنة أنها أكثر تشدداً من لجنة الانتداب السابقة التابعة لعصبة الأمم: لقد أرسلت بعثات إلى هذه البلدان اتصل أعضاؤها اتصالاً مباشراً مع السكان المحليين؛ إضافة إلى ذلك، بما أن العرائض القادمة من هذه البلدان ازداد عددها بسرعة من ٥٠ عريضة في العام ١٩٤٨ حتى ما يزيد عن ٥٠٠ عريضة في العام ١٩٥٥، فقد أنشأت المنظمة، في العام ١٩٥٢، لجنة خاصة مهمتها دراسة هذه العرائض. إذن أصبح لدى البلدان الخاضعة لنظام الوصاية رقابة أكثر حضوراً عما في السابق على الدول الوصية، واستخدمت هذه البلدان جميع إمكاناتها، كما كانت هي الحالة، مثلاً، بالنسبة إلى التوغوليين (M. Michel, 1993).

لكن كانت العواصم الاستعمارية تقدم القضايا الاستعمارية على أنها أموراً تتعلق بسياستها الداخلية، مما أتاح لها استهجان أي موقف تتخذه منظمة الأمم المتحدة باعتباره تدخلاً غير مقبول وتجاوزاً للسلطة الممنوحة لها. فقد رفض اتحاد أفريقية الجنوبية، مثلاً، وضع مستعمرة جنوبي أفريقية الغربية (ناميبيا/ حالياً) تحت نظام الوصاية بحيث لا تستطيع أية بعثة من منظمة الأمم المتحدة الدخول إليها بشكل طبيعي. بناء على ذلك، عَدَّ أنصار الاستقلال أن إدراج مشكلة استعمارية ما على جدول أعمال جلسة ما من جلسات هذه المنظمة انتصاراً لهم. وهذا ما كانت عليه الحالة لدى إدراج النزاع بين إندونيسيا والبلاد المنخفضة (هولندا)، في شهر أيار/ مايو ١٩٤٩. لقد رأوا فيه، عملياً، شرعنة لوجودهم القومي واعترافاً بقانونية مطلبهم. ولهذا الهدف أيضاً، أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية إضراباً عاماً، وحصلت على إدراج المسألة الجزائرية على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

والحقيقة، شكلت منظمة الأمم المتحدة منتدى تستطيع الدول غير الاستعمارية فيه انتقاد سلوك المستعمِرين بشكل قانوني (M. Crowder,

1968). بالإضافة إلى ذلك، وبقدر ما استقلت، انتسبت البلدان إلى المنظمة الدولية وأسمعت أصواتها لصالح تلك التي لا تزال تابعة. إذن وقع تأثير المنظمة الدولية أساساً في المستوى الأخلاقي. لكنها أسهمت في تطوير "نظرية جديدة للسيادة لم تعد قائمة على نصوص قانونية وعلى مواقع مكتسبة، وإنما على تفوق المجتمع الدولي والقيمة الإلزامية لقراراته" (H. Grimal, 1965, p. 166).

كما أن المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مثل منظمة التغذية العالمية، ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، قامت بدور في التحرر من الاستعمار بتقديم الأدلة على وجود علاقة متبادلة بين التخلف ووضع التبعية.

ب - فاعلو المنافسة بين الشرق والغرب

في سياق الحرب الباردة التي تطورت في السنوات التالية مباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت المسألة الاستعمارية موضوعاً للمنافسة بين المعسكرين الشرقي والغربي على غرار جميع أولئك الذين سمحوا لأحد المعسكرين بمد سيطرته على حساب المعسكر الآخر. لكن بقيت المشكلات الأفريقية في المركز الثاني بعد مشكلات آسيا حتى في الخمسينيات.

(١) – الدولتان العظميان

قدم الاتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطية الشعبية أنفسهم على أنهم المدافعون الطبيعيون عن الشعوب التابعة، وأن الاستعمار يشكل نوعاً "من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان". وأصبح الاتحاد السوفييتي إذن نموذجاً مرجعياً بالنسبة إلى بعض قادة المستعمرات في السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن عديد منهم انفصلوا عنه لاحقاً. فالصين الشيوعية، بعد عام ١٩٥٠، أصبحت أيضاً نصيرة للاستقلال. هكذا اعترفت هاتان الدولتان بالحكومة الجزائرية الوطنية منذ شهر أيار/ مايو ١٩٦٠.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن نظام الوصاية الدولية على البلدان التابعة كما أراده روزفلت، وحبذه الرأي العام الأمريكي، سرعان ما ظهر أنه غير قابل للتطبيق في سياق الحرب الباردة. في المرحلة الأولى، دفعت الخشية من رؤية قيام نظم شيوعية في البلدان المستقلة حديثاً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأني: هكذا لم تشترك في تصويت المؤتمر الدولي في بوغوتا الذي أدان بعبارات عامة وجود الأنظمة الاستعمارية. وكذلك صوتت ضد القرار العربي الآسيوي والأمريكي اللاتيني في منظمة الأمم المتحدة الذي يريد إدراج حق تقرير المصير في إعلان حقوق الإنسان. ولتبرير موقفها، طرح رجال السياسة فكرة أن "*استقلالاً سابقاً لأوانه* (هكذا وردت) قد يظهر خطيراً وارتدادياً ومدمراً" (وردت في: P. Mélandri, 1992). كما كان يشغل بالها عدم التصدي للحلفاء الأوروبيين الذين كان أهمهم بلدان استعمارية. لكن في الوقت نفسه، اتخذت موقفاً توفيقياً بخصوص المطالب الوطنية. هكذا في العام ١٩٥٠، اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية موقفاً بخصوص برنامج الإصلاحات السياسية الفرنسية: "تخال أنه يجب توجيه البلدان التابعة نحو قيادة شؤونها الخاصة" (وردت في: Ch.-R. Ageron, 1991, p. 80).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بخاصة بأفريقية الشمالية من أجل موقعها الاستراتيجي، وحصلت من الحكومة الفرنسية على السماح لها ببناء خمس قواعد جوية في المملكة المغربية. وتدخلت في عدة مناسبات في موضوع السياسة الفرنسية فيها (١٩٥١)، وفي تونس (١٩٥٢)، لكن دون أن تنجح في تعديلها. كما وافقت الحكومة الأمريكية على إدراج المسألتين المغربية والتونسية على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، لكن لم ينجم عن ذلك سوى توصية مبدئية (كانون الأول/ ديسمبر). وبعد ذلك تصرف الأمريكيون بشكل يؤدي إلى اعتدال مواقف منظمة الأمم المتحدة ضد فرنسا. هكذا، وفقاً لشارل اجرون، "لا يمكن

القول إذن أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت رغباتها على الفرنسيين بصدد إزالة الاستعمار في أفريقية الشمالية" (المرجع السابق).

إضافة إلى ذلك، جعلتها سياستها "ذات الوجهين" مشتبه بها من قبل المستعمِرين وأبناء المستعمرات في آن معاً (H. Grimal, 1965).

أما بالنسبة إلى أفريقية السوداء، فلم تشغل سوى مكانة ثانوية بين الاهتمامات الحكومية حتى منتصف الخمسينيات (انظر: P. Mélandri,1992). ومع ذلك، منذ العام ١٩٤٩، أسس رجال أعمال نيويوركيون *الجمعية الأفريقانية الأمريكية*، التي أصبحت فيما بعد جمعية الشؤون الأفريقية الأمريكية بغية تطوير المبادلات مع أفريقيا، وازدادت الاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية من ١٠٤ مليون دولار في العام ١٩٤٣ حتى ٢٩٨ مليون في العام ١٩٥٠، وحتى ٥١١ مليون في العام ١٩٥٤، و٨٣٤ مليون في العام ١٩٥٩. ودفعت الأحداث السياسية في أفريقيا الحكومة الأمريكية إلى اقتراح، في خريف العام ١٩٥٦، إنشاء أجهزة متخصصة بأفريقيا، وهذا ما تحقق مع تأسيس مكتب الشؤون الأفريقية (تموز/ يوليو ١٩٥٨). والواقع أن حصول ساحل الذهب على استقلاله تحت اسم غانا في العام ١٩٥٧، بيَّن أن تطوراً ما كان قيد الحدوث، وهذا ما أكده نائب الرئيس نيكسون في تقرير بتاريخ ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٥٧: "[...] ستظهر دول جديدة من بين البلدان التابعة حالياً في أفريقيا. وعلينا البدء بإعداد خططنا لإدارة علاقاتنا معها مباشرة، ولنضمن أن نكون قد أرسينا الدعامة الأقوى الممكنة من أجل علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما تصبح بلدان مستقلة" (وردت في: P. Mélandri, 1992).

كما جرى التعبير عن الاهتمام بأفريقيا بتطوير الدراسات الأفريقية في بعض الجامعات بدءاً من العام ١٩٥١، وبوساطة جمعيات متخصصة مثل جمعية *الدراسات الأفريقية* (١٩٥٧) أو جمعية *الثقافة الأفريقية الأمريكية* التي أسسها رجال سود أمريكيون ينتمون إلى جمعية *الثقافة الأفريقية* التي تصدر

مجلة حضور *أفريقي* في باريس. في حين أن في بداية الخمسينيات، قلما جذبت أفريقيا اهتمام الأمريكيين، بما فيهم السود. لقد انقلب الوضع في أقل من عقد من الزمن.

(٢)- منظمات متخصصة متنافسة

في داخل كل معسكر من المعسكرين الشرقي والغربي وجدت منظمات دولية هدفها جمع مختلف الفئات الاجتماعية، وبخاصة العمال والنساء والشباب والطلاب، تحت رايتها الأيديولوجية. وفي وقت مبكر جداً، تبنت منظمات شيوعية أو شيوعية موازية مواقف مناهضة للاستعمار ونشرتها بشكل واسع في البلدان المستعمَرة عن طريق المنشورات المتنوعة. ورداً على ذلك، تصرفت منظمات ما يسمى بالعالم "الحر" بحيث تتصدى لمثيلاتها الخاضعة للسوفييت.

وكانت النقابية الدولية، مثالاً للمنافسات القائمة بين الاتحاد النقابي العالمي (FSM)، الذي نقل مقره من باريس إلى فارصوفيا في العام ١٩٥١، والكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) التي اتخذ فيها اتحاد العمل الأمريكي- مؤتمر المنظمات الصناعية، في عدة مناسبات، موقفاً لصالح تحرر الشعوب المستعمرة. كما قامت الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة بدور نشط بشكل خاص في أفريقية الشمالية بدعمها المالي للنقابات المناهضة للشيوعية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أصبح عضواً فيها منذ شهر آذار/ مارس ١٩٥١، وبتشجيعها لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل ضد الكونفيدرالية العامة للعمال (CGT)، في شهر آذار/ مارس ١٩٥٥، ثم بفضل مواقفها المناصرة للوطنيين، بنجاحها في تحقيق الوحدة النقابية حول الاتحاد المغربي للشغل (أواخر العام ١٩٥٥). وفي المقابل، لم تتمكن هذه الكونفدرالية في الجزائر من المحافظة على نفوذها على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رغم أنها

حرضت على تأسيسه، في نهاية شهر شباط/ فبراير ١٩٥٦، ضد اتحاد نقابات العمال الجزائريين الذي يقوده أنصار مصالي الحاج، بسبب نفوذ جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي رأت أن ما يقدمه من عون غير كاف (Ch.- R. Ageron, 1991).

منذ وقت مبكر جداً، أعلن الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطي (FMJD)، الذي تأسس في العام ١٩٤٥، ومقره بودابست، تضامنه مع الشعوب المستعمَرة. وأقام علاقات وثيقة مع منظمات أبناء المستعمرات، رغم القمع الذي كان يعاني منه أحياناً. هكذا، حظرت الحكومة العامة لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية جميع المنشورات الصادرة عنه، لكن مجلة "شبيبة *العالم*" بقيت تتنقل سرياً (J.- R. de Benoist, 1992). كما كان يمارس تأثيره أيضاً على المناضلين الأفارقة الذين يشاركون في التظاهرات التي كان ينظمها في البلدان الاشتراكية، وبخاصة مهرجانات الشبيبة. وكانت الانتقالات من هذا النوع تطرح مشكلة الحصول على جوازات سفر التي كانت الحكومات الاستعمارية تمنحها مع كثير من التردد. في المقابل، قام مندوبون عن ٤٥ بلد أعضاء في منظمة الأمم المتحدة بتأسيس المجلس العالمي للشبيبة (WAY)، في لندن العام ١٩٤٥، وتبنى دستوره خلال مؤتمر بروكسل في شهر آب/ أغسطس ١٩٤٩ (انظر المرجع السابق). وأعضاؤه هم لجان تنسيق شبابية من مختلف بلدان العالم التي ترسل مندوبين عنها، يتراوح عددهم ما بين ١٠- ١٥ مندوباً، إلى المؤتمر العام الذي ينعقد كل ثلاث سنوات. وكان ينشطه بخاصة بلجيكيون وبريطانيون وفرنسيون، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدفع ما بين ٨٠- ٩٠ من ميزانيته. تقوم أيديولوجيته على مناهضة الشيوعية ومناهضة الاستعمار في آن واحد، ما كان يطرح مشكلات بالنسبة إلى البلدان الاستعمارية التي سعت إلى تأسيس بنيات وسيطة. هكذا،

في فرنسا، تم تأسيس مجلس شبيبة الاتحاد الفرنسي ومقره باريس في العام ١٩٥٠، بهدف تشجيع إنشاء مجالس شبيبة تضم جميع منظمات الشبيبة في كل بلد من البلدان التي تستعمرها فرنسا. وفي حين أن شبيبة البلدان الناطقة باللغة الانجليزية اختارت عن طيب خاطر الانتماء إلى المجلس العالمي للشبيبة ، فإن هذا الأخير دأب على خوض صراع مرير على النفوذ بخاصة مع اتحاد الشبيبة العالمي الديمقراطي في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا حيث، وفقاً لــ ج.- ر. دوبينوا "سعت كثير من حركات الشباب في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية [...] إلى الاستفادة إلى أقصى الحدود من التنافس بين الشرق والغرب بتجنب الالتزام بوضوح مع هذا المعسكر أو ذاك" (ص ١٥٦).

لم يكن هذا الموقف بعيداً عن موقف الطلاب. ووجهاً لوجه، تطور اتحاد الطلبة العالمي، الذي تأسس في باريس العام ١٩٤٦، ومقره براغ، وبعد حدوث انشقاق داخله، ولد المؤتمر الدولي للطلبة- أمانة تنسيق عامة CIE/ (COSEC)، في العام ١٩٥٠، ومولت الولايات المتحدة الأمريكية ٨٠% من ميزانيته. حتى العام ١٩٥٣، تركزت اهتمامات كل منهما بخاصة على الأوروبيين، لكن منذ هذا التاريخ حظي طلاب البلدان المستعمَرة بأهمية متعاظمة في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه المشكلات الاستعمارية حاسمة. فقام مؤتمر الطلبة العالمي بتكييف حاسم حين اعترف بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) في العام ١٩٥٦، مقابل معارضة الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، وطلاب أوروبا الغربية. ومنذ ذلك الوقت، تجندت المنظمتان، كل واحدة على حدة، لنصرة إزالة الاستعمار. لكن بعد حصول المستعمرات على استقلالها، تباعدت أهدافهما، فتعهد الاتحاد العالمي للطلبة بالنضال ضد "الامبريالية" و"الاستعمار الجديد"، في حين أن مؤتمر الطلبة

العالمي- أمانة تنسيق عامة تجنب اتخاذ مواقف واضحة بهذا الشكل تجاههما (M. Ayachi, 1992).

ج- المنظمات المسيحية

بالتدريج وعت الكنائس أنه لكي تحافظ على عملها، يجب فصل وجهة النظر الدينية عن وجهة نظر الحفاظ على الاستعمار. فقامت الكنائس البروتستانتية في وقت مبكر بإنشاء طبقات كهنوت أهلية. فمنذ العام ١٩٤٦، اختارت مفوضية الكنائس للشؤون الدولية ترقية الشعوب التابعة "إلى الاستقلال في إطار لعبة المؤسسات السياسية الحرة"، وفي العام ١٩٥٦، أدانت "استغلال شعب لشعب آخر بأي شكل من الأشكال" بوصفه "سيئاً ولا مبرر له" (وردت في: H. Grimal, 1965, p. 141). ومن ثم، غالباً ما تدخلت السلطات البروتستانتية لصالح الشعوب المستعمَرة لدى منظمة الأمم المتحدة والحكومات المعنية. وعمل المبشرون الأمريكان أيضاً على إرهاف حس الرأي العام لمناصرة مطالب الأفارقة الوطنية (P. Mélandri, 1993).

وفي المقابل، تصرفت الكنيسة الكاثوليكية بشكل أبطأ، وأكثر حذراً لأن قسماً من رعاياها كان معنياً مباشرة بالاستعمار ومنقسماً حول الحلول الواجب تبنيها. واعتباراً من العام ١٩٥٣، إثر الرسالة البابوية Evangeli Praecones، ارتقى الفاتيكان باتجاه مناصر لاستقلال بلدان الإرسالية: "يجب أن تكون الكنيسة قائمة بثبات وبشكل قاطع لدى الشعوب الجديدة وأن تحظى بتراتبية [كهنوتية] خاصة بها مختارة من بين سكان المكان" [أي البلد الموجدة فيه/ المُعرب] (وردت في: R. Cornevin, 1973, p. 150).

تبنت طبقة الكهنوت الكاثوليكية، طواعية، مواقف توفيقية، على غرار تصريحات كرادلة ومطارنة فرنسا بخصوص الحرب الجزائرية. ففي عدة مستعمرات، اعترفت السلطة الدينية "بمشروعية التطلع إلى الاستقلال"، كما فعل ذلك أساقفة كل من مدغشقر، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣،

واتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية والتوغو في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٥، والكونغو في العام ١٩٥٦. لكن تجدر الإشارة إلى أن الحكومات الاستعمارية نفسها كانت آنذاك تسير باتجاه الإصلاحات.

إذن، انضمت الكنائس إلى حركة إزالة الاستعمار، لكنها لم تحرض عليها.

٢ - دعم شعوب بلدان العالم الثالث

كان لاستقلال الهند وتقسيمها[(•)] (١٩٤٧)، وإندونيسيا (١٩٤٩)، ثم تحرر بلدان مستعمَرة أخرى في آسيا، صدى مدوياً في القارة الأفريقية كلها. لقد انبثق عالم جديد، "العالم الثالث"، مصطلحاً طرحه الفريد صوفي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢، في مقالة نشرت في مجلة *فرانس اوبزرفاتور*. ماثل الكاتب فيها بين وضع البلدان المتخلفة الفقيرة بالمقارنة مع البلدان الصناعية الغنية، ووضع الطبقة الثالثة أمام أصحاب الامتيازات، الأمر الذي قاد إلى الثورة الفرنسية ١٧٨٩. وسرعان ما أُضفي على هذا الاصطلاح معنى سياسي آخر لنعت هذه المجموعة إلى جانب المجموعتين اللتان تشكلان البلدان الرأسمالية، من جهة، والبلدان الاشتراكية، من جهة أخرى.

أ- مصر، مُوجِهة في أفريقيا

حتى غداة الحرب العالمية الثانية، ترددت مصر أمام تبني أفكار الجامعة العربية خوفاً من الهيمنة الهاشمية التي كانت سلالتها تحكم شرقي الأردن والعراق، وعارضتهما بتقديم المثل الأعلى الوطني. وأتاح إعلان الملك فاروق في وقت متأخر الحرب على الألمان، في العام ١٩٤٥، لبلده الدخول إلى منظمة الأمم المتحدة، ما عزز مكانتها. منذ ذلك الوقت، شعرت مصر أنها قادرة على تحمل قيادة حركة الجامعة العربية، وأسهمت في تأسيس الجامعة العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، ومقرها القاهرة. ورأت

(•) تقسيمها إلى دولتين هما الهند وباكستان/ المُعرب.

بريطانيا العظمى فيها وسيلة لتنسيق سياستها في إقليم تسيطر عليه وحدها من الآن فصاعداً، في حين أن الوطنيين العرب أملوا في أن يجعلوا منها أداة تشاور وتنسيق بهدف التحرر من السيطرة الأجنبية. هكذا سعى مناضلو أفريقية الشمالية إلى الحصول على دعمها: لقد ذهب بورقيبة إلى القاهرة في شهري آذار/ مارس- نيسان/ أبريل ١٩٤٥؛ وأشار خطاب السلطان محمد الخامس في طنجة، بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٧، إلى انتمائه إلى "الأمة العربية": "من المسلم به أن المملكة المغربية هو بلد عربي، متحد بوثاقة بالمشرق العربي؛ ومن الطبيعي إذن أن تُعزز هذه العلاقات، وتتأكد، وبخاصة من واقع أن جامعة الدول العربية أصبحت منظمة تقوم بدور مهم في السياسة العالمية" (ورد في: M. Michel, 1993, p. 174).

وتردد الجزائريون أيضاً على القاهرة باطراد حيث تم تنظيم مؤتمر المغرب العربي في العام ١٩٤٧. واستقرت فيها مفوضية مغربية، ومكاتب تونسية وجزائرية. ونشأت فيها لجنة تحرير أفريقية الشمالية. وسعى "صوت العرب"، إذاعة القاهرة، إلى إرهاف الرأي العام بخصوص المشكلات الوطنية في أفريقية الشمالية. غير أن القادة المغاربة لم يحصلوا على الدعم الذي أملوا به لأن البلدان العربية كانت مجزأة وحذرة بخصوص فرنسا، بحيث أن أمل هؤلاء الوطنيين الأفارقة الشماليين بالحصول على مساعدات خارجية نادراً ما توج بالنجاح، حتى العام ١٩٥٠.

وفي منعطف الخمسينيات، بفضل مواقفها المناهضة للبريطانيين علانية باطراد، ترأست مصر البلدان العربية التي وافقت على سياستها المحايدة إبان الحرب الكورية (١٩٥٠) وكذلك معارضتها "لخطة الدفاع المشترك" التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا، وبمشاركة تركيا في العام ١٩٥١، بغية تشكيل "حزام تحالفات" إلى الجنوب من الاتحاد السوفييتي (N. Tomiche, 1966). وبعد ثورة ١٩٥٢(انظر الفصل التالي)،

أصبح جمال عبد الناصر أحد الوجوه الكارزمية لحركات التحرر الوطني، وبخاصة على إثر قضية قناة السويس حين انتصر على دولتين استعماريتين هما بريطانيا العظمى وفرنسا. وقدم لاحقاً دعماً عسكرياً حميمياً إلى الجزائريين (Ch.- R. Ageron, 1990).

ب - تشكيل مجموعات تضامنية

ظهرت ضرورة وجود تضامن بين هؤلاء الذين يشعرون أنهم أعضاء في هذا العالم الثالث حتى قبل انتشار هذا الاصطلاح. وتطور هذا التضامن بمبادرة من البلدان المستعمَرة سابقاً، واتخذ عدة اتجاهات. فقد شكل قيام جمال عبد الناصر ونهرو بتأسيس أول مجموعة عربية آسيوية، وتوسيعها بمجموعة أفروآسيوية في ختام مؤتمر نيودلهي (١٩٤٩)، أولى التظاهرات لتضامن بدا للمعاصرين حدثاً مفاجئاً" في مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥(•). فهذه هي المرة الأولى التي أكدت فيها ٢٩ دولة من آسيا وأفريقيا حصلت للتو على سيادتها، في البيان الختامي بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٥، اتفاقها: "على أن

(•) عقد هذا المؤتمر في باندونغ (إندونيسيا) في العام ١٩٥٥، بمبادرة من خمس دول آسيوية، هي الهند، باكستان، سيلان (سريلانكا حالياً)، ومشاركة تسع وعشرين دولة، منها خمس دول أفريقية هي مصر والسودان والحبشة (أثيوبيا)، وليبيريا، وساحل الذهب (غانا حالياً). ورأى فيه بعضهم أول "ظهور للعالم الثالث على المسرح الدولي". وانتهى المؤتمر بتبني سلسلة من المبادئ الكبرى التي ستصبح أهم اهتمامات مجموعة الدول الأفروآسيوية، ولاسيما استقرار أسعار المواد الأولية، وضرورة ضمان التنمية الاقتصادية، وإدانة جميع أشكال الميز العنصري والاستعمار "بجميع مظاهره" (بما في ذلك الاستعمار الجديد)، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ونزع السلاح، الخ... لمزيد من المعلومات انظر: O. Guitard, Bandoung et le réveil des peuples colonisés, Paris, PUF, 3e éd. 1969, coll. Que sais-je; B. B. Ghali…, Paris, PUF, 1969. (المُعرب).

الاستعمار بكافة أشكاله شر يجب الخلاص منه بسرعة" (مقتطف من البيان الختامي للمؤتمر أورده: H. Grimal, 1965, p. 378).

لقد قدموا دعمهم للبلدان التي كانت تكافح من أجل استقلالها، ولاسيما الجزائر وتونس والمملكة المغربية الذين كانوا يدافعون عن حق تقرير المصير. واقترحوا تعاوناً ثقافياً لإتاحة "تطوير الثقافات الوطنية" الذي أعاقه الاستعمار. أخيراً، أعلنوا عن إرادتهم في الاستقلال السياسي والاقتصادي عن المعسكرين الغربي والاشتراكي، وهذا ما عبرت عنه سياسة عدم الانحياز. ووجب الدفاع عن هذه المواقف لاحقاً، خلال عدة مؤتمرات أفروآسيوية. مثل مؤتمر القاهرة (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧)، ومؤتمر كوناكري (نيسان/ أبريل ١٩٦٠)، والحث على تشكيل حركة "دول عدم الانحياز" في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ [1].

وبشكل مواز لهذا التفاهم الدولي، جمعت مؤتمرات بين- أفريقية أفارقة ينتمون إلى بلدان لا تزال مستعمرة. فمنذ العام ١٩٤٥، اختار المؤتمر الأفريقاني الخامس، الذي عقد في مانشستر (بريطانيا)، حق الاستقلال (انظر الفصل السادس). فقد بدا لأصحاب هذا المشروع أن اتحاد بلدان القارة الأفريقية هو الطريق الوحيد المرغوب فيه – ما عبر عنه جورج بادمور في كتاب بعنوان: *أفريقانية أم شيوعية*: "يهدف إلى إقامة حكومة الأفريقيين، بالأفريقيين، وللأفريقيين، مع احترام الأقليات العرقية والدينية التي ترغب بالعيش في أفريقيا مع الأكثرية السوداء" (ورد في: Ph. Decraene, 1976, p. 29)[٢].

---

(١) ولدت بمبادرات من قادة بعض بلدان العالم الثالث (تيتو، نهرو، ناصر) ومن ظهور المجموعة الآفروآسيوية، وتجسدت في بلغراد (١٩٦١) باجتماع أول مؤتمر للبلدان غير المنحازة انظر: D. Colard, Le Mouvement des pays non-alignés, Paris, La Documentation Française, nos 4613- 4614, 30 mars 1981. المُعرب.

(٢) لهذا المرجع ترجمة عربية: فيليب ديكرين: الأفريقانية، ترجمة حسين العودات، منشورات مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق. د.ت. المعرب.

ومع ذلك، اتجهت الحركة الأفريقانية بالأحرى نحو وحدة أفريقية الغربية، في مؤتمر كوماسي (غانا/ المُعرب) في العام ١٩٥٣، ثم بتأسيس حزب *المؤتمر الوطني لأفريقية الغربية* في العام ١٩٥٤. ويبدو أن بناء علاقات بين أفريقية الشمالية وأفريقية جنوب الصحراء الكبرى كان أكثر رهافة، ما ظهر في مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الأول الذي نظمه كوامي نكروما في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٨. فقد دافع مندوبو دول أفريقية الشمالية الأربع بالأحرى عن خط عروبي، في حين أن دول أفريقية السوداء(غانا، ليبيريا، الحبشة/ أثيوبيا، السودان) نادت بسياسة أفريقانية. لكن تم الاتفاق على دعم الجزائر حين تحدثت بعض شخصيات جبهة التحرير الوطني، طوعاً، عن اتحاد القارة الأفريقية. وقد رأى غي بيرفيليه في أفريقانية جبهة التحرير الوطني "أسطورة تبرر تصدير النموذج الثوري الجزائري بمنحه قيمة مثالية" أكثر بكثير من "الاعتراف بهوية أفريقية قديمة أو من الدعوة إلى التضامن المناهض للاستعمار" (1992).

ثانياً- الأشكال الجديدة للسيطرة

أمام المواقف الدولية المحبذة لإزالة الاستعمار، تقاربت الدول الاستعمارية فيما بينها. فوفقاً لمارك ميشيل، الذي نأخذ عنه هذه التحليلات، إن الاجتماعات الفرنسية البريطانية (٥ محادثات وزارية و٢٠ لقاء بين خبراء) التي تدرجت حتى نهاية الخمسينيات، عبرت في آن معاً عن "إستراتيجية دفاعية"، على سبيل المثال، بمناسبة مناقشات منظمة الأمم المتحدة المخصصة للمسائل الاستعمارية، وعن إرادة التشاور حول برامج التنمية القابلة للتطبيق في أفريقيا. وتوسع تعاونهم ليشمل البلجيكيين والبرتغاليين واتحاد افريقية الجنوبية والروديسيتين، وانتهى في العام ١٩٥٠، إلى إنشاء مفوضية التعاون التقاني في جنوب الصحراء الكبرى، ومقرها لندن. فيما بعد،

تأفرق هذا الجهاز مع دخول غانا إليه (١٩٥٧)، وانتقال مقره إلى لاغوس في العام ١٩٥٩، ثم إلى دار السلام (تنزانيا)، قبل أن تمتصه منظمة الوحدة الأفريقية. لكن الدول لم تتمكن من التوصل إلى إعداد سياسة ما بين استعمارية intercoloniale، وبخاصة لأنه كان لها وجهات نظر متباعدة حول مستقبل المستعمرات، فقد استبعدت كل من بلجيكا والبرتغال "أي تغيير منتظر قبل عقود" (id. 1993, p. 143). فاقتصرت التحولات على المستعمرات الفرنسية والانجليزية.

١ - مبادئ جديدة، حالة نفسية جديدة

في البداية، تُرجم الارتقاء بتغيرات في التسمية. ففي فرنسا، اختفت الإمبراطورية ليحل محلها الاتحاد الفرنسي الذي بدا أكثر تطابقاً مع الأفكار المفصَّلة في ديباجة دستور العام ١٩٤٦: "[...] يعلن الشعب الفرنسي من جديد أن كل إنسان، دون تمييز عرقي، أوديني أو مذهبي، يملك حقوقاً مقدسة لا يجوز التصرف بها. ويؤكد ثانية، علناً ورسمياً، أن حقوق الإنسان أو المواطن خلدها إعلان الحقوق لعام ١٧٨٩، والمبادئ الأساسية التي تعترف بها قوانين الجمهورية." (فقرة أولى).

وتبع ذلك ذكر عدد من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية "بوصفها ضرورية بشكل خاص لعصرنا": من بينها المساواة بين الرجل والمرأة، وحق العمل، والحرية النقابية، وحق الإضراب، والحماية الاجتماعية، والتعليم والتأهيل، الخ... وهي مبادئ مشروعة لكل أولئك الذين هم داخل التبعية الفرنسية. "تتشكل فرنسا مع شعوب ما وراء البحار اتحاداً يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، دون تمييز عرقي أو ديني. يتألف الاتحاد الفرنسي من أمم وشعوب تتشارك أو تنسق مواردها وجهودها لكي تطور حضاراتها على التوالي، وزيادة رغد عيشها وضمان أمنها. ونظراً

لإخلاصها لرسالتها التقليدية، تنوي فرنسا قيادة الشعوب المسؤولة عنها إلى حرية حكم نفسها بنفسها، وإدارة الشؤون الخاصة بها بشكل ديمقراطي، مستبعدة أي نظام استعماري قائم على التعسف، وتضمن للجميع الولوج إلى الوظائف العامة وممارسة الحقوق والحريات الفردية والجمعية المعلنة أو المؤكدة أعلاه."

من الجانب الانجليزي، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، جرى توسيع كومنولث *الأمم البريطانية Commonwealth of British Nations* وفقاً لتعريف دستور ويستمنستر له (١٩٣١)، ليشمل جميع بلدان الإمبراطورية وليس فقط دول الدومينيون القديمة (اصطلاح تم التخلي عنه)، وتشكل منذ ذاك الوقت فصاعداً *الكومنولث البريطاني للأمم British Commonwealth of Nations*. وبناء على طلب الهند، تم قبول إمكانية أن تصبح جمهورية ما عضواً فيه عندما تعترف بالملك البريطاني *"رئيساً Head" لهذا الكومنولث* (نيسان/ أبريل ١٩٤٩). وتمثل آخر تغيير فيه بالتخلي عن صفة *بريطاني*، ما يؤشر إلى توجه جديد لكومنولث *الأمم* هذا (١٩٤٩). وأُعيد تنظيم الدوائر المركزية، فقد حلت *وزارة علاقات الكومنولث* محل وزارة الدومينيون في العام ١٩٤٧؛ أما بالنسبة إلى وزارة المستعمرات، فقد حافظت على مسؤولياتها عن البلدان التابعة التي تخرج منها كلما حصلت على استقلالها.

٢ - تحرير لا يزال محدوداً

أ- بلدان يحظى فيها الأفارقة بمشاركة مُقَيِّدة

تم تطبيق المبادئ بشكل مُقَيِّد جداً. هكذا فإن الباب الثامن من دستور ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، الذي تناول تنظيم الاتحاد الفرنسي، منح، في الواقع، الأفارقة مشاركة أكثر محدودية، إذن أقل مساواة مما أعلنته إقرارات النوايا. فقد قسَّم سكان الاتحاد الفرنسي إلى هيئتين ناخبتين، هيئة

المواطنين وفقاً للنظام الفرنسي، وهيئة المواطنين وفقاً للنظام المحلي وتتكون من حملة الشهادات والأعيان. وتحتفظ البلدان المشاركة بحالة خاصة، فالتوغو، مثلاً، لم تكن مدمجة مع بلدان ما وراء البحار، وكان سكانها من "الرعايا" وليسوا من "مواطني الاتحاد الفرنسي" مثل الآخرين. ومع ذلك، كان لهم البنى نفسها: أرسلوا ممثلين منتخبين منهم إلى البرلمان الفرنسي، وأصبح لديهم برلمان محلي Assemblée territoriale. وتم زيادة عدد الناخبين للمجالس المحلية في كل مكان (١٩٥٢)، لكن دون تبني الاقتراع العام. ففي الكامرون، مثلاً، ارتفع عدد الناخبين من ١٢ ألفاً في العام ١٩٤٥ حتى ٧٠ ألفاً في العام ١٩٥٠؛ وفي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، ارتفع هذا العدد من ١١٠ آلاف ناخب في العام ١٩٤٦ حتى ٧٨٤ ألف ناخب في العام ١٩٥٣، رجالاً ونساء، وما بين ٤٠ - ٧٠% مقترعاً.

ويتولى الإشراف على الإدارة الفرنسية حاكم في المستعمرات، ومفوض جمهوري في البلدان تحت الوصاية، لكن تعلق الأمر بألقاب مختلفة وممارسة وظائف متماثلة. وتم تطوير الإدارة الداخلية نظرياً أكثر من تطويرها عملياً. هكذا، في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، تغيرت أسماء التقسيمات الإدارية لكن علاقات السلطة بقيت على حالها:

- قرار ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٤: مناطق ⇐ محافظات ⇐ شعب subdivisions.
- قرار ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦: بلدان ⇐ مناطق ⇐ أقاليم districts.

كما كان للأفارقة مشاركة محدودة في البلدات المختلطة، والبلدات متوسطة الصلاحية التي أُنشئت في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية بموجب القرار الصادر في العام ١٩٤٧. إضافة إلى ذلك، طال أمد المشروع الخاص بإنشاء البلدات مطلقة الصلاحية الذي صوت عليه البرلمان الفرنسي في العام ١٩٥٤، ولم يتم تبنيه إلا عشية صدور القانون- الإطار la

loi-cadre [لعام ١٩٥٦]. هذا القانون الذي أنشأ الاقتراع العام، أعلن مسبقاً نهاية الوضع الاستعماري القانوني(انظر الفصل التاسع).

ومع ذلك، أتاحت سلسلة من القرارات تطوير الحياة السياسية. هكذا صدر قانون حرية التجمع في العام ١٩٤٦، استبدل نظام الحصول على ترخيص بنظام الإشهار، وهذا ما أثار تشكيل العديد من الأحزاب السياسية (انظر الفصل الثامن). وقانون ١١ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، المعروف باسم قانون هوفيت- بواني، الذي حظر العمل الإجباري. إضافة إلى ذلك، تم إلغاء نظام الأهالي نظرياً بتعميم القانون الجزائي المعمول به في فرنسا، في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وقانون الأمين غي الصادر بتاريخ ٧ أيار/ مايو ١٩٤٦، لكن عملياً وجب الانتظار حتى حصول البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية على استقلالها لكي يطبق فعلياً في كل مكان.

وفي أفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، حصلت، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، إصلاحات محدودة في ساحل الذهب (غانا)، مثلاً، حيث قام السير آلان بيرنز (حاكم ساحل الذهب ما بين العامين ١٩٤١- ١٩٤٧) بتعيين بعض الأفارقة أعضاء في المجلس التنفيذي. وقد أكد كوامي نكروما في كتابه بعنوان: *سيرة ذاتية*، أن "قسماً من الصفوة المختارة عارض ذلك، لأن الأشخاص الذين تم تعيينهم بهذا الشكل كانوا إما زعماء تقليديين وإما أشخاصاً يعلم الجميع أنهم محابون تماماً للإدارة" الاستعمارية (ص 80). وطالبت هذه الصفوة بدستور حصلت عليه (آذار/ مارس ١٩٤٦)، مثلما حصلت نيجيريا أيضاً على دستورها الذي أعده الحاكم ريتشارد في شهر آذار/ مارس ١٩٤٥، حصل الأفارقة بموجبه على عدد أكبر من الممثلين لهم في المجلس التشريعي، إلا أن انتخاب هؤلاء الأعضاء بالاقتراع المُقيد حابى الزعماء التقليديين أيضاً. ما جعل ازيكيوي، في نيجيريا، وكوامي نكروما، في ساحل الذهب، يعلنان إذن معارضتهما لهذه الإصلاحات التي حكما عليها بأنها غير كافية، وطالبا بإلغائها. ومع ذلك،

تقدمت مشاركة الأفارقة، واستطاع بعضهم التدخل بشكل أكثر نجاعة في شؤون بلدانهم مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى أبناء المستعمرات الفرنسية. وفقاً لميشيل كراودر (1968): "برغم أن مجالس الإدارة في المستعمرات الفرنسية كانت تتمتع بتأثير أكبر على القرارات الحكومية مما افترض عموماً، فإنها لم تثر إطلاقاً اهتماماً مماثلاً للاهتمام الذي أثارته المجالس التشريعية في المستعمرات البريطانية، ولم تنتج من بين الأعضاء المنتخبين رجال سياسة من طينة بانكولي- برايت وكاسيلي هايفورد أو أدينيي- جونز".

ب- بلدان يتمتع فيها الأفارقة بمشاركة محدودة جداً

في البلدان التي كان فيها عدد المستوطنين الأوروبيين مهماً، كانت مشاركة الأهالي في الحكم محدودة بشكل خاص. هكذا، فإن الوضع القانوني للجزائر (آب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، حافظ على تمييز كبير بين الأوروبيين والمسلمين في الميدان السياسي. فرغم أن الجميع منحوا المواطنة الفرنسية في شهر أيار/ مايو ١٩٤٦، فقد وُزِّعَ الناخبين على هيئتين ناخبتين: تألفت الأولى من ٤٦٤ ألف فرنسي (من أصل ٩٠٠ ألف تقريباً) و٥٨ ألف مسلم مسجلين بهذه الصفة، وتكونت الهيئة الثانية من ٤ر١ مليون ناخب بوصفهم محليين، من أصل عدد سكان يتجاوز ٨٠٠ر٦ مليون نسمة. تقوم كل هيئة منهما بانتخاب ٦٠ ممثلاً عنها إلى المجلس الجزائري الذي يتمتع أعضاؤه الـــ ١٢٠ بصلاحية التصويت على الميزانية وحل المشكلات المحلية. ومع ذلك، بقيت الجزائر امتداداً لفرنسا، وتتكون من مجموعة من المحافظات يرأسها حاكم عام. واحتفظت الأقلية الأوروبية إذن بتفوقها وعارضت الوضع القانوني الذي يمنح، بحسب رأيها، المسلمين حقوقاً مبالغاً فيها ويتيح لممثلي الهيئتين الناخبتين التداول معاً. ودأبت على إعاقة تطبيقه، يساعدها على ذلك السلطات العامة التي "بدأت تزوّر الانتخابات بغية استبعاد الوطنيين (H.Grimal 1965, p.367). ورغم انقسامهم، طالب الوطنيون بإلغاء هذا الوضع القانوني الذي يحافظ على بقاء المسلمين في وضع دوني: "لم يعودوا يعترفون لفرنسا بحق فرض دستور عليهم" (Ch.- R. Ageron, 1991, p. 78).

وفي أفريقية الشرقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، اقترحت الحكومة العمالية، الراغبة في تنسيق التنمية الاقتصادية في البلدان الثلاثة، إنشاء منظمة مشتركة، مع جهاز تنفيذي وتشريعي مركزي تُمثل فيه "الأعراق" الثلاثة بالتساوي، لكنها اصطدمت بمعارضة مستوطني كينيا. فقد كان هؤلاء، الذين ازداد عددهم بشكل أقل من ازدياد عدد السود والآسيويين، يطالبون عبثاً بنظام مستقل مماثل للنظام الذي حصلت عليه روديسيا الجنوبية في العام ١٩٢٣، والذي قد يسمح لهم بالاحتفاظ بأولويتهم. وبضغط من الرأي العام الانجليزي، وافقوا بعد كثير من التردد على دخول الأفارقة إلى مجلسهم التشريعي: عضو واحد في العام ١٩٤٤، وعضو واحد في العام ١٩٤٦، وعضوان في العام ١٩٤٨، أي أربعة أعضاء إجمالاً. وقرر إصلاح العام ١٩٥٢، الذي جرى تطبيقه في الانتخابات التشريعية في شهر أيار/ مايو ١٩٥٢، أن عدد أعضاء المجلس التشريعي هو ٢٦ عضواً من الموظفين، و٢٨ عضواً من غير الموظفين، منهم ٦ أفارقة يختارهم الحاكم من قائمة تضعها هيئات ناخبة أهلية يتم إحداثها في ستة أقاليم. بالإضافة إلى ذلك، للمرة الأولى، أصبح واحد من الأفارقة يقوم بالدفاع عن المصالح الأفريقية في المجلس التنفيذي. إذن تعلق الأمر بإصلاحات محدودة جداً، أدت ثورة الماو ماو (١٩٥٢) إلى تعليق تطورها، ووجب الانتظار حتى العام ١٩٥٧، لكي يتم، للمرة الأولى، انتخاب ثمانية أفارقة، وباقتراع دافعي الضريبة(*).

ثالثاً- تفاقم عوامل التخلف

ولد مصطلح "التخلف sous- développement" نحو العام ١٩٤٥ في الأجهزة التي لها علاقة مع وسائل الإعلام القريبة من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية (Y. Lacoste, 1978). وتعلق الأمر بتبرير سياسة عون مدرجة في

(*) suffrage censitaire هو نظام سياسي يقضي بأن يكون المواطن دافع الضريبة لكي يحصل على حق الانتخاب. المُعرب.

إستراتيجية اقتصادية. لكن من تحدث عن واقع التخلف هو جوزيه دو كاسترو في كتابه *جغراسياسية الجوع* Géopolitique de la famine، الذي كتبه عشية الحرب العالمية الثانية، لكنه انتشر لاحقاً في أوروبا. واستخدم الخبراء اصطلاح "متخلف" بيسر؛ وفي المقابل، قلما استخدمه المختصون حتى في الستينيات، إن لم يضعوه بين حاصرتين. وهو يسم البلدان التي لا يملك سكانها ما هو ضروري ويعانون من الجوع. كانت هذه البلدان بسيطة التجهيز أو غير مجهزة. واقتصادها تابع، موجه نحو الخارج. ويتمتع القطاع الزراعي فيها بأولوية مطلقة وتعمل من أجل تزويد البلدان الصناعية بالمواد الخام. وفي المقابل، بما أنه لم يكن للقطاع الصناعي أي وجود تقريباً، فقد كان القسم الأعظم من المواد المصنعة يأتي من الخارج. والناتج المحلي الإجمالي فيها منخفض جداً (Y. Lacoste, 1959). وعلى ضوء هذه المعايير المميزة للعالم الثالث، كان من الواضح أنه إن لم تكن جميع البلدان المتخلفة مستعمرات، فإنه، في المقابل، كانت جميع المستعمرات متخلفة، وكانت أفريقيا معنية بذلك بشكل خاص.

١- سكان تتزايد أعدادهم

أ- تغييرات ديموغرافية

إن النمو السكاني الذي سبق أن كان مهماً، تسارع بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى تزايد سريع لعدد سكان القارة: ١٩١ مليوناً في العام ١٩٤٠، نحو ٢٠٠ مليون في العام ١٩٥٠، ونحو ٢٧٣ مليون في العام ١٩٦٠. وتشير حسابات النسب المتوسطة للنمو السنوي التي أجريناها بناء على معطيات العامين ١٩٥٠ و١٩٥٦ الواردة في أدلة Annuaires منظمة الأمم المتحدة إلى تباينات في نسب النمو السكاني بين البلدان:

- **أكثر من ٥%**: روديسيا الشمالية (١ر٨)، روديسيا الجنوبية (٨)، نيسالاندا (٣ر٧)، كامرون فرنسي (٢ر٦)، ساحل الذهب (٧ر٦)، مملكة مغربية (٥ر٥)؛
- **ما بين ٤%- أقل من ٥%**: كينيا (٩ر٤)، اوغندا (٢ر٤)، توغو فرنسي (٥ر٤)، نيجيريا (٣ر٤)؛

- **ما بين ٢ أقل من ٤**%: اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (٤ر٣)، تنجانيقا (٩ر٢)، جزائر (٧ر٢)، السودان (٦ر٢)، مصر (٥ر٢)، اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية (٤ر٢)، تونس (١ر٢)؛
- **ما بين ٠ أقل من ٢**%: صومال (٨ر١)، سيراليون (٧ر١)، كونغو بلجيكي (٦ر١)، انغولا (٤ر١)، موزامبيق (٣ر١)، غامبيا (٦ر٠)، غينيا البرتغالية (٣ر٠)، غينيا الاستوائية (١ر٠)؛

- **انخفاض عدد السكان**: رواندا، اوراندي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أخذ هذه المعطيات بتحفظ بسبب عدم دقة الإحصاءات الذي يسم العديد من البلدان. فالزيادة السكانية تتضمن أرصدة الهجرة الايجابية والزيادة الطبيعية، ما يفسر نسب الزيادة المرتفعة في بعض البلدان المستخدمة لليد العاملة. ومع ذلك، كان النمو الطبيعي قوياً، ومتبايناً وسطياً نحو ٥ر٢% وغالباً ما تجاوز ٣%. وبشكل عام، بقيت نسبة الولادات مرتفعة جداً. في حين انخفضت نسبة الوفيات وارتفع متوسط العمر. وكان مثال ساحل الذهب (غانا) معبراً عن الاتجاهات السكانية لأكثرية البلدان، بفضل ما حققته الخدمات الصحية من تقدم:

ولادات = ٤٨ بالألف في العام ١٩٢١، ٥٠ بالألف في العام ١٩٤٨، ٥٢ بالألف في العام ١٩٦٠؛

وفيات = ٢٥ بالألف في العام ١٩٥٠؛

متوسط العمر = ٢٨ سنة في العام ١٩٢١، ٣٩ سنة في العام ١٩٤٨، ٤٥ سنة في العام ١٩٦٠.

وفي المقابل، كانت التدابير الاجتماعية في المستعمرات البرتغالية تدابير عرضية. فالخدمات الصحية لا تعمل إلا في المدن وفي محطات الإرساليات الصغيرة. في العام ١٩٥٠، بلغ عدد الأطباء أقل من ٣٥٠ طبيباً

في انغولا كلها، يقيم أكثريتهم في المراكز الحضرية وفي البلدات الضخمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد برامج لقاحات مترابطة. إذن كانت نسبة الوفيات مرتفعة، وتجاوزت نسبة وفيات الأطفال الـــ ٥٠% في بعض المناطق.

ب- نمو مديني متسارع

اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ازداد عدد سكان المدن بسرعة. ففي العام ١٩٤٠، كان يعيش ٧% وسطياً من سكان القارة في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة. لكن في اتحاد أفريقية الجنوبية، تجاوزت النسبة ٣٠%؛ ونحو العام ١٩٦٠، قاربت النسبة ٩% في أفريقيا كلها، وما يزيد عن ٤٥% في اتحاد أفريقية الجنوبية، وما يزيد عن ٣٨% في مصر حيث يعيش ٢٢% من السكان في مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة. تشير هذه الإحصائيات إلى وجود تباينات شديدة من بلد إلى آخر.

فعلى سبيل المثال، نذكر القاهرة التي بلغ عدد سكانها ٣١٢ر١ مليون نسمة في العام ١٩٣٧، وارتفع عددهم وسطياً بنسبة ٨ر٤% في الفترة ١٩٣٧- ١٩٤٧، وبنسبة ٤% بعد ذلك. ما رفع معها عدد سكانها إلى ٤٤٧ر٢ مليون نسمة في العام ١٩٥٥، و ٣٤٨ر٣ مليون نسمة في العام ١٩٦٠، وإذن ارتفعت حصة المدينة من مجموع عدد سكان مصر من ٢ر٨% في العام ١٩٣٧ إلى ٨ر١٠% في العام ١٩٤٧، وإلى ٨ر١٢% في العام ١٩٦٠ (A. Raymond, 1977). وفي منتصف الخمسينيات، أصبح هناك مدينة أخرى في القارة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة هي مدينة جوهانسبرغ (٠٣٠ر١ مليون). وخمس مدن يزيد عدد سكانها عن نصف مليون هي الدار البيضاء (٧٤٠ ألف)، والكاب وضاحيتها (٧٠٩ ألف)، ومدينة الجزائر وضاحيتها (٥٨٨ ألف)، وعبدان (في نيجيريا، ٥٠٠ ألف).

وجاءت الزيادة بشكل خاص من الهجرة الريفية التي استفادت منها بالدرجة الأولى العواصم ومراكز اقتصادية أخرى، ما يشير إليه التصنيف الذي قمنا به بالنسبة إلى عدة مدن من أفريقية السوداء انطلاقاً من متوسط نسب الزيادة السنوية:

نمو سكان بعض المدن

المدن	١٩٥٢	١٩٥٦	متوسط نسبة النمو السنوي
كوناكري	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨ر٢٧%
أكرا	١٣٥٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	١ر٢١%
سالسبوري	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٩ر١٨%
دار السلام	٦٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٦%
كانو	١٠١٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥ر١٥%
بانغي	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٦ر١٣%
نيروبي	١٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣ر١٠%
أديس أبابا	٣٠٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٧ر٩%
لورانسو - ماركيز	٩٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٠ر٩%
ليوبولدفيل	٢٥٠٠٠٠	٣٤٩٠٠٠	٧ر٨%
تاناناريف	١٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٦ر٨%
لواندا	١٣٧٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٥ر٨%
دكار	٢٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١ر٨%
لاغوس	٢٥٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٤ر٦%
أبيدجان	١٠٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٤ر٦%
ممباسا	١٠٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣ر٦%
باماكو	٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١ر٥%
دوالا	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٧ر٣%

برازافيل	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢ر٧%
خرطوم	٢٢٥٠٠٠	٢٤٦٠٠٠	٢ر٣%

المصدر: حساباتنا وفقاً لـــ:

R. Cornevin, *L'Afrique noire de 1919 à nos jours*, paris, PUF, 1973

أدى نمو سكان المدن إلى مزج سكان يتمتعون بمستويات معيشية متباينة جداً. هكذا أشار استقصاء تم إجراؤه في تاناناريف في العام ١٩٦٠ إلى أن شروط معيشة أبناء المدن كانت صعبة عموماً: ٦٨% من الأسر كانت تعيش في غرفة واحدة. وكان الوضع الاقتصادي ضعيف، والبطالة مرتفعة، والدخول متدنية: ١٦% من الأسر تحصل على ما يزيد عن ٢٥ ألف فرنك سنوياً؛ و٢ر٥٤% تحصل على دخل يتراوح ما بين ٧٥٠٠- ٢٥٠٠٠ فرنكاً، و٣٠% يبلغ دخلها أقل من ٧٥٠٠ فرنك سنوياً. غير أن تباينات أسعار الأرز قد تزيد الصعوبات في حالة وقوع كوارث مناخية (L. Rabeariamanan, 1988).

وظهرت ببطء سياسة تنظيم المدن في المستعمرات، لكن دون رؤية كلية لتنظيم مديني قبل الحرب العالمية الثانية، رغم وضع لوائح بناء أو لوائح صحية (انظر بالنسبة إلى هذه الفقرة: O. Goerg et C. Sissao, 1990). والواقع أن هذه اللوائح كانت غير متكيفة نسبياً، وغالباً غير قابلة للتطبيق بسبب نقص الوسائل، كما أن تنظيم المدن في مختلف المستعمرات بقي أمداً طويلاً يعتمد على مبادرات معزولة، خاضعة لرقابة دوائر متعددة، غالباً دون تنسيق، مثلاً دوائر الأشغال العامة في المستعمرات الفرنسية. وإبان فترة ما بين الحربين العالميتين، قام المؤتمر الدولي لتنظيم المدن في المستعمرات وبلدان ما بين المدارين، الذي عقد في أثينا العام ١٩٣١، بدراسة خصوصيات تنظيم المدن والسكن وفقاً لعوامل مناخية مشتركة. وتم التعرض للاستعمار بشكل غير مباشر بوساطة التمييز الفضائي. لكن في السياق الصعب لفترة الثلاثينيات، لم ينجم عنه أية نتيجة عملية. وبعد نهاية الحرب العالمية

الثانية، تم الأخذ ثانية بهذه الأفكار وتلك التي جاءت بها حكومات المستعمرات إبان الحرب. هكذا بالنسبة إلى المستعمرات الفرنسية، في إطار مفوضية تحديث بلدان ما وراء البحار، تم تكليف لجنة تنظيم المدن والسكن بإعداد سياسة بإشراف هيئة الرقابة العامة للأشغال العامة في المستعمرات، وبمشاركة مدراء استعماريين، لكن دون مشاركة أي ممثل للأفارقة. وانتهت إلى وضع المبادئ الموجهة لعام ١٩٤٦، التي أقرت، من بين أشياء أخرى، إنشاء شركة عقارية مختلطة أو عامة حسب الإمكانات في كل مستعمرة. وأن يحل هذا الجهاز محل هيئة المساكن الاقتصادية التي تم إنشاؤها في العام ١٩٢٦، ومقرها دكار، لكن لم يعمل إلا فرعه السنغالي فقط. واقترحت الملتقيات الدراسية حول السكن التي عقدت سنوياً في فرنسا في الفترة ١٩٤٩- ١٩٥٣، نقل بعض الحلول التي تبنتها السلطات الفرنسية المختصة في فرنسا نفسها إلى المستعمرات، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الإجراء بسيط الفاعلية. وبدءاً من العام ١٩٤٩، تم تكليف المكتب المركزي لدراسات ما وراء البحار بدراسة تقانة التجهيزات التي رصدتها الأجهزة العامة، أو المختلطة أو الخاصة، وبدءاً من العام ١٩٥١، تم توسيع صلاحياته بمنحه حق إبداء الرأي بالملفات التي تقدمها إليه جميع المستعمرات، مما سمح له بممارسة تأثير مباشر على توجه سياسة تنظيم المدن. وبالتوازي، بينت اجتماعات خبراء دوليين، مثل اجتماع كاراكاس في العام ١٩٤٧، أن الاهتمامات لم تقتصر فقط على البلدان الاستعمارية. وفي العام ١٩٥٢، تأثر مؤتمر خاص بالمسألة العامة للسكن والبناء في أفريقية السوداء باتحاد أفريقية الجنوبية بسبب خبرته الطويلة بالسكن المخصص للأهالي natives. غير أنه، رغم إنشاء أجهزة خاصة، فقد بقيت الانجازات محدودة جداً، وبخاصة في المستعمرات الفرنسية: لم يتم إطلاقاً إنشاء مراكز بحث لتنظيم المدن، وقلما ما تم تطبيق المخططات الإرشادية، وهذا ما بينته الحصيلة التي توصل إليها المؤتمر، الذي عقد في باريس في العام ١٩٥٥، حول "سكن الأهالي".

٢- تبعية اقتصادية معززة

أ- بنيات اقتصادية تكاد تكون معدلة

غداة الحرب العالمية الثانية، اتبعت الدول الاستعمارية سياسة استثمارات عامة مهمة عززت بذلك تدخلها. فقد واصلت بريطانيا العظمى عملاً باشرت به أثناء الحرب بإصدار قوانين التنمية الاستعمارية والإنعاش Colonial Development and Welfare Acts؛ في حين أنشأت فرنسا صندوق الاستثمارات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FIDES) بموجب القانون الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، الذي أتاح تنفيذ خطتين متتاليتين (١٩٤٦- ١٩٥٢ و١٩٥٣- ١٩٥٧). لكن رغم أهمية الاعتمادات المالية، فإنها لم تكن في مستوى أهمية المشاريع. أما بالنسبة إلى بلجيكا، فقد أعدت خطة عشرية في العام ١٩٤٩، وأنجزت البرتغال خطتين متتاليتين للتنمية غطتا السنوات ١٩٥٣- ١٩٥٨ و ١٩٥٩- ١٩٦٤.

هكذا أُستثمرت أموالاً بصيغة قروض، وإعانات ومنح إلى الحكومات الاستعمارية المحلية. فقد دفعت بريطانيا العظمى ٢٢٠ مليون جنيهاً إسترلينياً في الفترة ١٩٤٦- ١٩٦٠ (H. Grimal, 1971)، ليس دون مغانم لأنه، وفقاً لـــ د. ك. فيلدهاوس (1986)، قدمت إلى مستعمراتها ٤٠ مليون جنيهاً إسترلينياً في الفترة ١٩٤٥- ١٩٥١، لكنها في الوقت نفسه أخذت منها ١٤٠ مليوناً. لكن بعد ذلك، ازداد العون بشكل أكبر من المردود المقابل. وشملت الخطتان البرتغاليتان البرتغال نفسها، التي حصلت على ٧٠% من الاستثمارات، لكن المبالغ المخصصة للمستعمرات كانت مرتفعة نسبياً. فمثلاً حصلت موزامبيق على نحو ٢٠ مليون جنيهاً خلال الخطة الأولى، وعلى ٤١ مليوناً خلال الخطة الثانية، أي ما مجموعه ٦١ مليوناً، وهو مبلغ أعلى من ٤٦ مليوناً الذي استثمر في أوغندا خلال الفترة نفسها، ومن ٣٥ مليوناً المستثمرة في تنجانيقا (M. Newitt, 1981). أما فيما يتعلق بالإمبراطورية

الفرنسية، فقد جرت الحسابات الإجمالية، وبشكل مجزأ بالنسبة إل قسمها الأفريقي فقط:

- فوفقاً لـــ ج. ج. مارسيل (1981, p. 105)، وصلت الاستثمارات في الإمبراطورية كلها، في الفترة ١٩٤٠- ١٩٥٨، إلى ٣ر١١٩٩٠ مليون فرنك ١٩١٤، منها ٤ر٨٣% من الأموال العامة؛

- وخلصت حسابات ج. ج. بوكين (1957, p. 194)، بالنسبة إلى أفريقية السوداء، إلى مبلغ إجمالي مقداره ٢٣٠ مليار زائد ١٥ مليار سلفه، أي ما مجموعه ٢٤٥ مليار في نهاية العام ١٩٥٥، ما يعدل، وفقاً لحساباتنا، نحو ١٥٩٢ مليون فرنكاً ١٩١٤(بالأخذ بالحسبان الانكماش بموجب مؤشر أسعار الجملة الفرنسية)، استثمرت في الخطة الأولى (١٩٤٩- ١٩٥٢/ ١٩٥٣)، وفي الخطة الثانية السارية آنذاك؛

- يشير شارل ر. اجرون (1991, p. 126) إلى أن مجمل العون الفرنسي إلى أفريقية الشمالية في الفترة ١٩٤٧- ١٩٥٥، بلغ ٤٠٠٥٣٥ مليون فرنك (١٩٥٥؟)، منها نحو ٥٢% حصة الجزائر. ووفقاً لحساباتنا، يعادل هذا المبلغ نحو ٢٦٠٣ مليون فرنك ١٩١٤.

تم استخدام القسم الأكبر من هذه الاستثمارات في تطوير طرق المواصلات ووسائل النقل (ما بين ٦٠- ٨٠% حسب الحالات)، وفي الخدمات الصحية والتعليم (١٥- ٢٠% وسطياً، لكن فقط ٦% في أنغولا، و١٤% في موزامبيق، وعلى العكس نحو ٢٥% في أوغندا)، وتباينت الاستثمارات الإنتاجية ما بين ١٠- ١٥%. وقد خصصت هذه الأخيرة بشكل رئيس للزراعة، وأدت إلى نتائج غير متساوية، مثل تلك التي استثمرت في هيئة النيجر التي لم يحقق إنتاج القطن ما كان مأمولاً: في العام ١٩٥٦، بلغ إنتاج القطن ١٠٠٠ طن من أصل ٣٠٠ ألف طن متوقعة، ونجم الارتفاع الذي تحقق في السنوات التالية عن التوسع في الأراضي المزروعة أكثر مما كان ناجماً عن نمو الإنتاجية باستخدام

طرائق حديثة (C. Coquery - Vidrovitch, 1988). أما بالنسبة إلى الأموال التي مُنحت للزراعة في المستعمرات البرتغالية، فقد قُدمت بخاصة إلى المستوطنين بمعدل ٧١% في انغولا و ٨١% في موزامبيق.

هل يمكن للمرء القول بأنه تم الانتقال حينها من "الاقتصاد التجاري إلى اقتصاد الهبات économie des dons" وفقاً لتعبير شارل ر. اجرون (1991, p. 116) بخصوص أفريقية السوداء؟ لا نظن ذلك. لقد بقي إسهام الموارد المحلية في مجمل وسائل التمويل إسهاماً جوهرياً، حتى لو اختلفت النسب مقارنة مع ما قبل الحرب العالمية الثانية: بالنسبة إلى أفريقية الشمالية، بلغت ٣٦% في العام ١٩٥٤، وإلى بلدان ما وراء البحار نحو ٢٨% (J. Marseille, 1984, p. 118)، ما كان إسهاماً مرتفعاً نسبياً مقارنة مع بعض البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية: ١١% في تنجانيقا، ١٤% في كينيا، ٢١% في سيراليون، لكن ٥٣ر٧% في أوغندا. أما الاستثمارات في المستعمرات البرتغالية، فقد مولت بأموال داخلية بنسبة ٤٢% في موزامبيق و ٩٥% في أنغولا؛ إضافة إلى أن المبالغ القادمة من البرتغال كانت قروضاً، وليست إعانات (M. Newitt, 1981, p. 196).

إضافة إلى ذلك، لم تؤدِ الاستثمارات ولا مختلف الإعانات المعتبرة "هبات" إلى تعديل أسس الاقتصادات الأفريقية، بل أدت بالأحرى إلى دعمها. فقد استمرت المستعمرات بإنتاج مواد أولية بأغلبية مطلقة واستيراد سلع مصنعة. هكذا، في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، ما بين العامين ١٩٥٠- ١٩٥٥، كان المتوسط السنوي للصادرات ٦٩ر٣% من المنتجات الزراعية الخام، و١٦% من المواد الأولية المتنوعة، و ١٤ر٧% فقط من زيت الفول السوداني، البضاعة الوحيدة المصنعة، ما مثل، مع ذلك، تغييراً مقارنة مع ما قبل الحرب العالمية الثانية حين كان الزيت مستورداً بمجمله تقريباً. وفي الوقت نفسه، استمر اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية

بتصدير المواد الخام تكون ٩ر٦٤% منها من منتجين (الخشب والقطن)، وكان الباقي من الذهب والألماس (٢ر٦%) والعاج (٦ر٥%)، ومواد زراعية متنوعة. في الواردات، شكلت السلع المصنعة جوهرها، لكن ارتفعت نسبة سلع التجهيز مقارنة مع السلع الاستهلاكية.

لم تحمل خطط التجهيزات إذن سوى تعديلات محدودة، دون أي انقلاب بنيوي. ففي أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، احتفظت فرنسا بمكانة مميزة لحظة الاستقلالات بوصفها ممونًا وزبونًا في آن معاً.

مكانة فرنسا في التجارة الخارجية في مستعمراتها الأفريقية

	حصة الواردات %	حصة الصادرات %
جزائر (١٩٦٠)(*)	٩ر٨٣	٨ر٨٠
فولتا العليا / بوركينا فاسو	٢ر٧١	٩ر١ **
حالياً (١٩٦٠)	٥ر٧٠	٤ر٥٢
ساحل العاج (١٩٦٠)	١ر٦٦	١ر٥٥
تونس (١٩٥٦)	٦٦	٢٨
كونغو (١٩٦٠)	٧ر٦٥	٦ر٨١
سنغال، سودان، موريتانيا (١٩٥٩)	٧ر٦٣	٣ر٨٥
نيجر (١٩٦٠)	٥ر٦٠	٦ر٦٥
أفريقية الوسطى (١٩٦٠)	٥٩	٢ر٥١
غابون (١٩٦٠)	٤ر٥٨	٥٧
كامرون (١٩٦٠)	٢ر٥٨	٦٧
داهومي (١٩٦٠)		

مدغشقر (١٩٦٠)	٧ر٥٥	٩ر٥٥
تشاد (١٩٦٠)	٤ر٥٢	٢ر٦٩
توغو (١٩٦٠)	٣ر٥١	٣ر٦٢
مملكة مغربية (١٩٥٦)	٦ر٤٩	٧ر٥٢

(*) لعدم وجود معطيات عن العام ١٩٦٢، عام الاستقلال.

(**) بلدان أخرى من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية = ٢ر٩١%.

المصدر: وفقاً لـــ: G. Destanne De Berbis, "Some aspects of the Economic Relationship between France and its ex-colonies" *In* Morris-Jones W. H. and Fischer J. eds,*Decolonization and after. The British and France Experience*, London, Cass & Cie 1980, pp. 129- 135.

إذن لم تكن مطالب النواب الأفارقة التي تُشهِّر بالمحافظة على"الميثاق الاستعماري" مطالب جائرة، لأنه رغم أن فرنسا دفعت ثمن المواد الأولية بنسب أعلى من الأسعار العالمية، فإن الزيادة في سعر بضائعها وصلت وسطياً إلى ٣٠% ، وأن بعضها (مثل السكر) كان بفارق ٦٠% مقارنة مع الأسعار الانجليزية. فقد حسب عالم الاقتصاد ج. ج. بوكين (1957): "في العام ١٩٥٤، أن الواردات القادمة من فرنسا كلفت أفريقية السوداء ٢٦ مليار بفرنكات فرنسا نفسها زيادة عما لو كانت قد اشترتها من الخارج فقط. وفي العكس، فقد كلفت فرنسا نحو ٨ مليارات زيادة بشرائها المواد العشر الرئيسة من مستعمراتها من أفريقية السوداء بدلاً من شرائها من المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية أو من الكونغو البلجيكي" (p. 116). هكذا، لم يستفيد من الجهد الذي بذلته فرنسا، والذي سدده دافعو الضرائب الفرنسيون، بلدان ما وراء البحار فحسب، بل استفادت أيضاً الشركات التجارية الفرنسية التي استمرت في السيطرة على الاقتصاد التجاري.

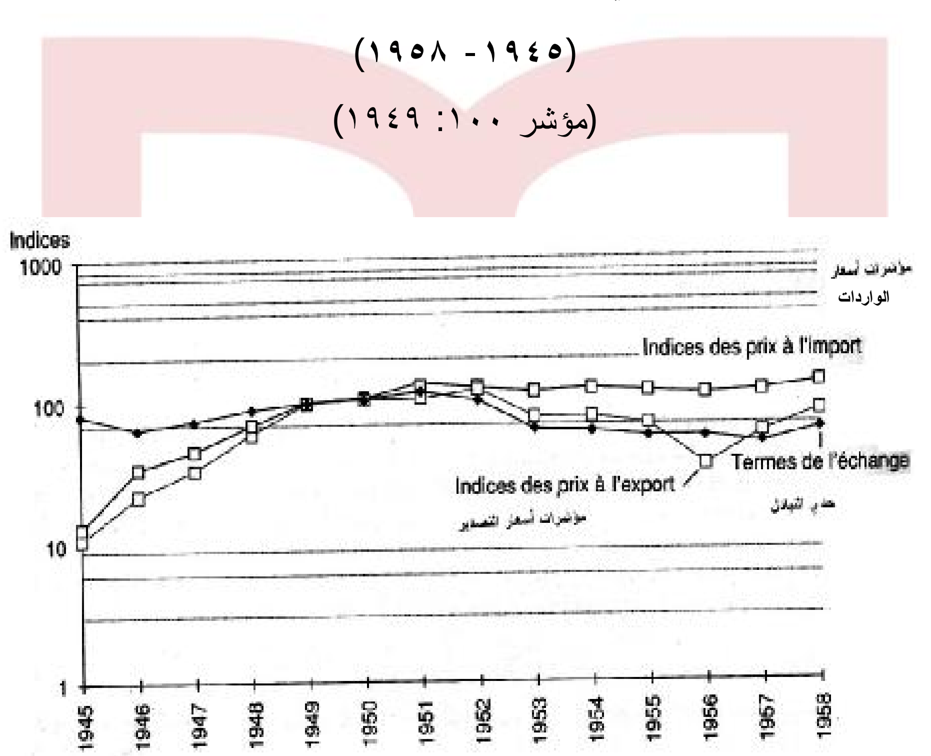
كما عززت فرنسا أيضاً تدخلها الاقتصادي في بلدان ما وراء البحار بإصدار نقود خاصة بها: في أفريقية السوداء ومدغشقر، أصدرت الفرنك سيفا CFA (مستعمرات فرنسية أفريقية)، صدر لدى خفض قيمة الفرنك الفرنسي، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، بالتعادل ١ فرنك سيفا مع ٧٠ر١ فرنك فرنسي. وفيما بعد، منح امتداد خفض قيمة الفرنك الفرنسي في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ تعادل ١ فرنك سيفا يساوي ٢٠٠ فرنك فرنسي قديم (أعاد خفض قيمة الفرنك الفرنسي في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ هذا التعادل إلى ١ فرنك سيفا يساوي ١٠ر٠ فرنك فرنسي). وكان هدف هذا الإجراء إعادة تثمين أسعار المنتجات المحلية، لكن هذا الإجراء أفاد بخاصة الوسطاء، أي الشركات التجارية الكبيرة التي أضافت إلى أرباحها المعتادة تلك الناجمة عن تبديل العملة المستخدم بمهارة في تصدير المواد الأولية إلى أوروبا، واستيراد المواد المصنعة إلى المستعمرات. والحاصل، إن نتائج هذه السياسة النقدية لم يتم دراستها بعد في المدى البعيد la longue duré .

أما بالنسبة إلى الأفارقة، فقد كانوا بعيدين عن العيش من الهبات الفرنسية السخية، ما يفترضه اصطلاح "اقتصاد الهبات"، لأنهم كانوا يعملون بالمشقة السابقة نفسها. فوفقاً لحساباتنا، إن تضاعفت أسعار التصدير في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية بمقدار ٦٦ر٢ مرة، ما بين العامين ١٩٤٧ - ١٩٥٨، فإن أسعار الواردات تضاعفت ٠١ر٣ مرة، ما يُفسر، في الأمد المتوسط، تدهور حدي التبادل الذي أصبح ملموساً بدءاً من العام ١٩٥٢:

حدي التبادل التجاري في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية

(١٩٤٥ - ١٩٥٨)

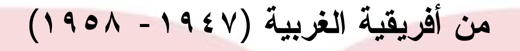
(مؤشر ١٠٠: ١٩٤٩)



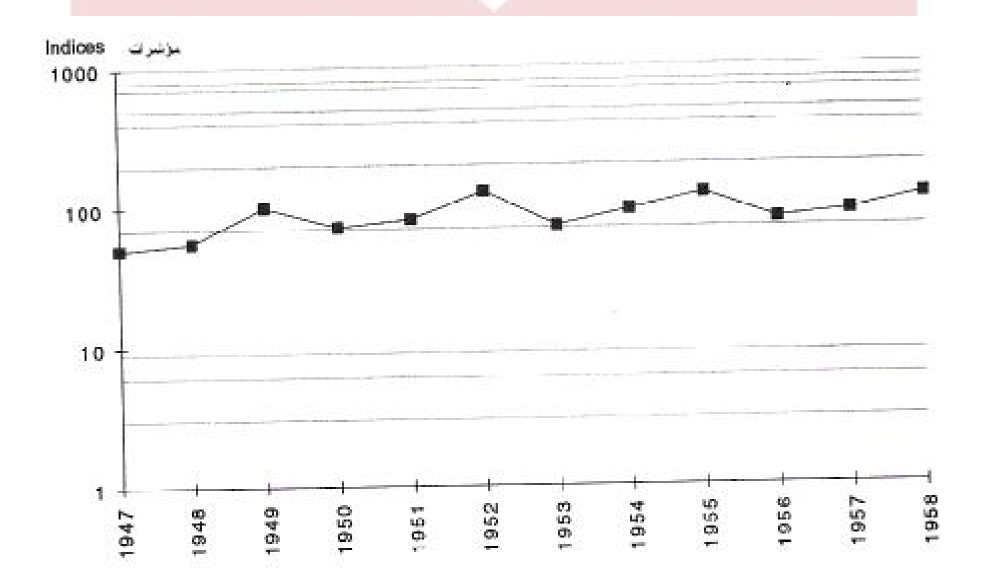
المصدر: Statistiques coloniales

إن ازدياد كميات المواد الاستهلاكية المستوردة بالمقارنة مع العام ١٩٣٨، قد يدفع إلى الظن بحدوث تحسن ما في مستوى المعيشة، لكن يجب عدم إهمال واقع أن السكان قد ازداد عددهم في الوقت نفسه؛ إضافة إلى ذلك، يلاحظ تقلبات ضعيفة في واردات المنسوجات مقارنة مع العام ١٩٤٩ (مؤشر ١٠٠)، التي انتهت وسطياً إلى مؤشر ٨٢ر٩٤ في الفترة ١٩٥٠- ١٩٥٨.

كميات المنسوجات المستوردة إلى اتحاد المستعمرات الفرنسية



من أفريقية الغربية (١٩٤٧- ١٩٥٨)



المصدر: Statistiques coloniales

بالإضافة إلى ذلك، كانت معظم السيارات وقطع التبديل التي تضاعفت أعدادها ٥ر٤ مرة ما بين العامين ١٩٣٨- ١٩٥٥، مخصصة للمصالح الاستعمارية في المستعمرات، ونسبة بسيطة للأفراد، إذن لا يمكن ذكر الواردات منها للتدليل على ارتفاع مستوى معيشة السكان. إذن تفرض الاحتياطات نفسها للحكم حكماً إجمالياً على تحسن مستوى معيشة السكان، فهناك تباينات كبيرة بين أبناء الأرياف وأبناء المدن، وفي داخل هذه الفئات نفسها، بين مختلف الشرائح الاجتماعية، كما سنرى لاحقاً.

ب- أولوية الزراعة، عنصر استمرارية

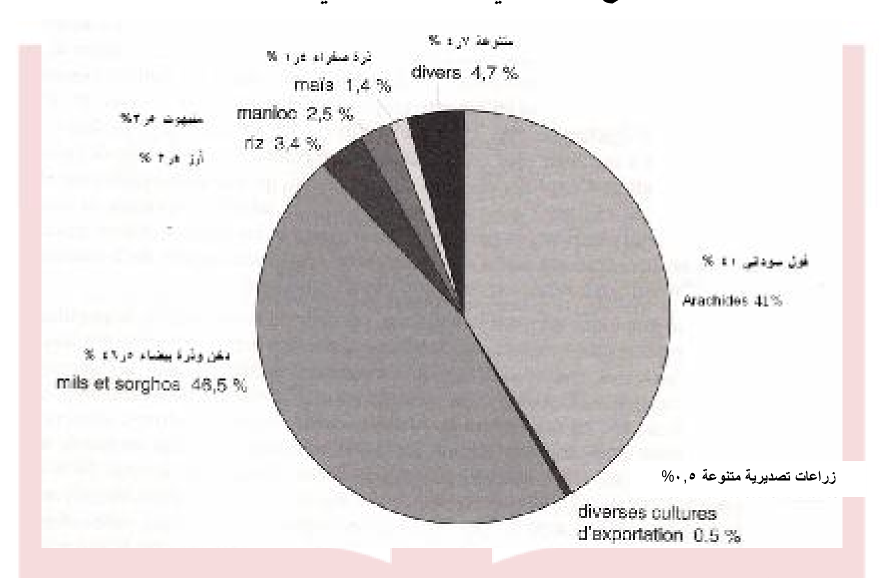
ازداد الإنتاج القابل للتصدير. فعلى سبيل المثال، تضاعفت كميات صادرات ساحل العاج من الكاكاو أربع مرات ما بين ١٩٣٠- ١٩٥٠، أما

صادرات البن فقد ارتفعت من ٢٧٩ طناً وسطياً ما بين العامين ١٩٢٦- ١٩٣٠ حتى ٦٣٣٠٨ أطنان في الفترة ١٩٥٠- ١٩٥٤.

ومع ذلك، لم تحل الزراعات الريعية محل الزراعات الغذائية كما قيل غالباً، وإنما أُضيفت إليها. والواقع أنها، في العديد من الحالات، اندمجت في نظام زراعي واحد. هكذا، في السنغال، كانت الأرض تزرع بالذرة الصفراء خلال عدة سنوات، ثم بالفول السوداني، قبل أن تترك فترة للاستراحة؛ وفي المناطق الساحلية من خليج غينيا، نمت الزراعات الغذائية تحت أشجار النخيل الزيتي؛ وفي المناطق العشبية دخلت زراعة القطن بالتناوب مع زراعة الأرز المصري والمنيهوت، الخ... بالإجمال، وفقاً لحساباتنا، كانت الزراعات الغذائية تشغل ما يزيد عن ٥٨% من الأراضي المزروعة في ساحل العاج والسنغال.

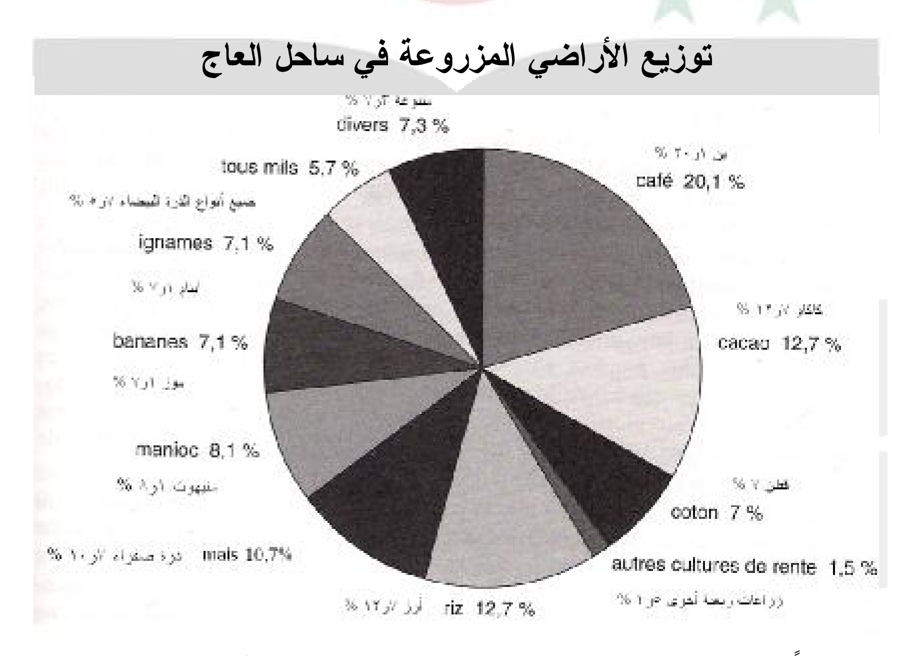
بناء على المثالين السابقين، يظهر تنوع في الأوضاع. كان اقتصاد السنغال خاضع على الدوام لزراعة تصديرية وحيدة، زراعة الفول السوداني. وفي المقابل، نوَّع ساحل العاج إنتاجاته، دون نسيان الزيوت ولوز النخيل اللذين لم نأخذهما بالحسبان هنا، لأنه، كما سبق أن ذكرنا، كانت أرض أشجار النخيل تزرع أيضاً بزراعات غذائية. وكانت نتيجة هذا التطور إرغام المنتج على العمل بشكل أكثر عناء عما في السابق لكي ينتج زراعات غذائية ومنتجات تصديرية، دون إهمال واقع أن قسماً متزايداً من اليد العاملة ترك القرية بحثاً عن عمل مؤقت آخر، بل بشكل نهائي أحياناً. وأولئك الذين بقوا في القرية، ولاسيما النساء والأطفال، وجب عليهم القيام بمزيد من العمل لأنهم لم يستفيدوا، كتعويض، من إدخال التقانات الجديدة القابلة لزيادة إنتاجيتهم بشكل ملموس.

توزيع الأراضي المزروعة في السنغال



المصدر: وفقاً لتقرير مصلحة الزراعة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية لعام ١٩٥٤.

توزيع الأراضي المزروعة في ساحل العاج



المصدر: وفقاً لتقرير مصلحة الزراعة في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، ١٩٥٤.

لقد فاقم السياق السكاني الوضع، لأن نمو السكان المرتفع وبخاصة سكان المدن، تطلب إنتاجاً أكثر ارتفاعاً من المنتجات الغذائية. والحالة هذه، هل كان بالإمكان الوصول إلى اكتفاء غذائي، حتى إبان سنوات المحصول الجيد؟ إن مثال الداهومي، الذي درسناه بشكل أكثر خصوصية، يعطي جواباً معبراً: بجمع المعطيات الخاصة بالزراعات الغذائية الرئيسة لعامي ١٩٣٠ و١٩٥٥، نلاحظ في حين أن عدد السكان ازداد بنسبة ٦٦% تقريباً، فإن المساحات المخصصة لهذه الزراعات لم تزد إلا بنسبة ٣٦%، وإجمالي إنتاجها بنسبة ١ر١٢% فقط؛ ما يعني أن المردود المتوسط للهكتار الواحد انخفض بنحو ٢٠%. ولم تكن هذه النتائج السلبية خاصة بالداهومي فقط.

حصل ببطء الوعي بالأخطار التي تهدد البيئة. ففي العام ١٩٤٤، أصدر ج.- ب. هاروا كتاباً بعنوان: *أفريقيا، أرض تموت. تدهور الأراضي الأفريقية بتأثير الاستعمار*. وبعد ذلك بقليل من الوقت، بيَّن عالم الجغرافيا جان دريش، في مقالة من العام ١٩٥٥، في مجلة حضور *أفريقي* (عدد رقم ١٣)، كيف أن النظام الاقتصادي الاستعماري، الذي سماه "اقتصاداً تجارياً"، أدى إلى تدهور البيئة: "تم التخلي عن الإنتاج الزراعي التصديري إما إلى مزارعين نادراً ما قدمت لهم الدولة النصح والإرشاد، وإما بخاصة إلى أفارقة جذبهم الخوف أو شهية الربح نحو الزراعات التجارية [...]. لقد أصبحت الأرض الأفريقية التي اُقتلعت منها الأشجار بلا روية، أرضاً محروقة، ومتصحرة، ومهددة بالتآكل، وفي طور الموت."

والحالة هذه، جاءت التصرفات الاستعمارية بصدد حماية الموارد الطبيعية متأخرة نسبياً واقتصرت على الأراضي الغابية. فقد بوشر بسلسلتين من العمل التقاني، كان هدف السلسلة الأولى إحراق الأشجار باستخدام طريقة الحرق المبكر، تقانة تقوم على جعل المصالح الزراعية تقوم بإشعال الحرائق إبان الفترة التي تعد الأكثر ملائمة، أي القابلة لإلحاق أقل الأضرار؛ وتعلقت السلسلة الثانية، بإعادة زرع الأشجار في عدة مناطق، وبخاصة بمساعدة مزارع

لأشجار الدلب الهندي tecks. وبعد أن كانت منتظمة المواعيد بدءاً من العام ١٩٤٦، أصبحت مهمة في الخمسينيات، بفضل اعتمادات صندوق الاستثمارات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: "تم زرع ٩٢٥ هكتاراً ما بين العامين ١٩٤٩- ١٩٥٥، ثم ٥٠٠ هكتار سنوياً ما بين العامين ١٩٥٦- ١٩٦٠.

أما بالنسبة إلى حماية الأراضي، فإنها لم تثر انتباه السلطات الاستعمارية قبل منعطف الخمسينيات. لقد وعت مختلف المصالح الإدارية في مختلف المستعمرات تدهور الأراضي، وحاولت معالجتها. هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، تم إعداد خطط ترمي إلى إحياء الأراضي وتطوير الري. وأسهمت هذه الإجراءات بلا شك في تحسين متوسط إنتاجها. كما يبين الجدول التالي:

تطور الإنتاج الغذائي في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (١٩٥٠- ١٩٥٥)

السنوات	مساحات مزروعة (١٠٠٠ هكتار)	إنتاج (١٠٠٠ طن)	متوسط المردود (مؤشرات)
١٩٥٠	٦٧١٥ر٢	٥٠٦٢ر٥	١٠٠
١٩٥١	٧٠٣٦ر١	٥٧٠٥ر٢	١٠٧ر٦
١٩٥٢	٨٠٦٧ر٤	٧٣١٢ر٤	١٢٠ر٢
١٩٥٣	٧١٤٩ر٦	٦٤٧٦ر٩	١٢٠ر٢
١٩٥٤	٧١٨٢ر٨	٧٦٨٣ر٣	١٤١ر٩
١٩٥٥	٧٢٨٤ر٦	٧٧٧٢ر١	١٤١ر٥

ملاحظة: لقد جمعنا المعطيات الخاصة بالزراعات الغذائية الأساسية في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية: ذرة صفراء وذرة بيضاء، أرز، ذرة شامية، فونيو، إنيام(•) ومُينهوت(••).

المصدر: حساباتنا وفقاً لــ: *Rapport de l'Inspection* générale *de l'agriculture de l'AOF , 1954- 1955.*

(•) إينام: جنس نباتات معمرة، درناتها نشوية تؤكل /المُعرب.

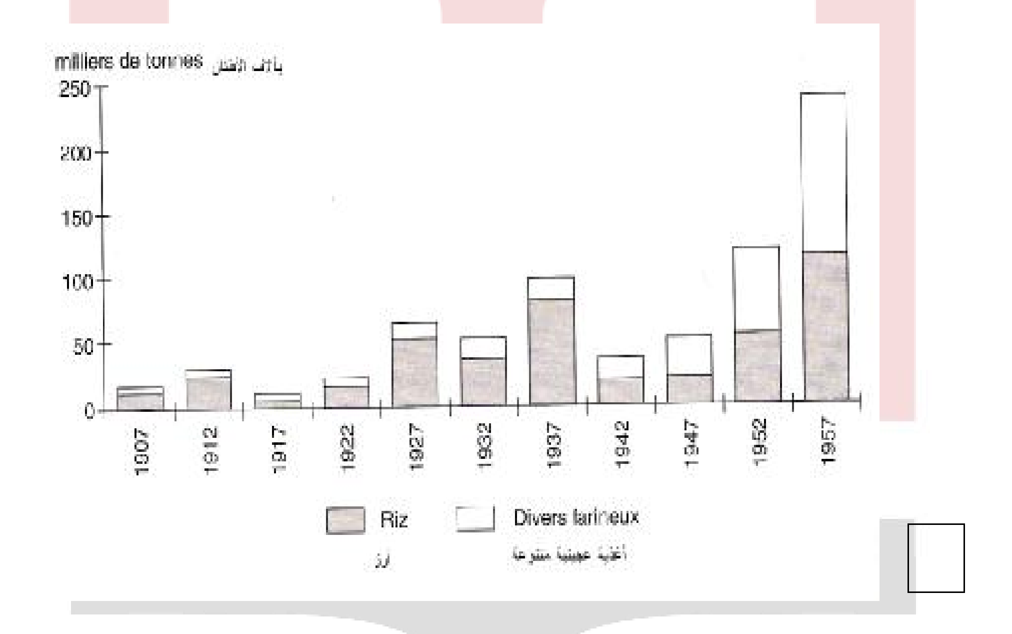
(••) ميَنهوت: جنس جُنيبات يستخرج من جذورها دقيق نشوي / المُعرب.

إن النمو السكاني الذي بدأ في فترة ما بين الحربين العالمتين والذي أصبح مرتفعاً بشكل خاص اعتباراً من الخمسينيات والستينيات، أدى إلى استغلال مفرط للأراضي. ففي شمالي التوغو في بلد الموبا- غورما (Marc Pilon, 1990)، مثلاً، أدى ضغط سكاني دائم وغياب تكثيف زراعي حقيقي (أي غياب تعديل ملموس لنظام الإنتاج)، وجث الحراج، وخفض مدة استراحة الأرض، إلى إفراط في استغلال الأراضي، وتآكل متنامي لها وإذن إلى إفقارها. وقد تم ترجمة هذه الترسيمة المشتركة للعديد من المناطق الريفية بانخفاض إنتاجها. وفي بلدان مناطق المفازات(•) (بوركينا فاسو الحالية وشمالي التوغو وبنين الحالية)، تم السعي إلى تدريب الفلاحين على تقانات محسنة، لكن هذه التجارب الطموحة أفضت إلى شبه فشل: لم يحتفظ الفلاحون إلا ببعض الطرائق التي استخدموها على طريقتهم. بلا شك أسهمت هذه الإجراءات كلها بتحسين متوسط الإنتاجات، كما بين ذلك الجدول السابق (G. Savonnet, 1980). ومع ذلك، فقد بقيت ضعيفة، بوصولها إلى ١٠٦٧ كغ/ هكتاراً وسطياً. ونحو العام ١٩٦٠، تم تقدير متوسط الإنتاج الفردي السنوي في أفريقية الغربية بـــ ١٥٠ كغ من الحبوب، و١٦٣ كغ من المينهوت، و١٥٠ كغ من الاينام، أوزان تكاد تكون كافية بالنظر إلى ضعف القيمة الغذائية للدرنات (Seck et M0ndjannagni, 1967).

وفي الجزائر، أعطت الزراعات الفلاحية مردودات ضعيفة أيضاً: ٤-٥ كنتال/ هكتار قمح، ١٥ كغ زيتون. وازداد سوء التغذية: في حين أن في العام ١٩٠٠، كان الإنتاج أربعة كنتالات لكل نسمة، لم يعد إلا كنتالين في العام ١٩٥٠. وقُدِّرَ في حينها ارتفاع حاجة الحبوب في الجزائر إلى ٢٤ر٥ مليون كنتال منها ١٧ مليون كنتال للتغذية، والحالة هذه، في الفترة ١٩٠١-١٩٥٠، لم يتجاوز إنتاج سوى ١٤ محصول فقط الـــ ٢٠ مليون كنتال.

(•) السهول كثيرة العشب /المُعرب.

وأدت عدم كفاية الإنتاج الغذائي بالمقارنة مع النمو السكاني، إلى تبعية غذائية متنامية للخارج. فقد ظهر أن الواردات الغذائية، وبخاصة الطحينية الغذائية، ضرورية باطراد كما تشير إلى ذلك حالة اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (انظر الرسم البياني التالي):



المصدر: Statistiques coloniales

في العام ١٩٥٤، وصلت هذه الواردات إلى ٧٥٠٠ غرام/ نسمة، ما قد يبدو غير ذي مغزى للوهلة الأولى، لكن الوسطي منها يخالف الواقع لأن هذه الطحينيات الغذائية أتاحت تغذية قسم من السكان، ولاسيما عمال الورشات وأبناء المدن، هؤلاء الأخيرين وفقاً لمواردهم. أما بالنسبة إلى أبناء الأرياف، فلم يستهلكوا، في نهاية الخمسينيات، إلا نحو ١٠% من الغذاء المستورد من قبل اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. ومع ذلك لم يصلوا إلى الاكتفاء الذاتي إلا في سنوات المحصول الجيد. وغالباً ما اعتمد إشباع حاجاتهم الغذائية،

وبخاصة في الفترة الواقعة ما بين حصادين، على قدرتهم على شراء المنتجات الأساسية، قدرة مرتبطة بشكل وثيق بزراعاتهم الريعية، إذن بتقلبات أسعار السوق العالمية. والحالة هذه، بدءاً من العام ١٩٥٣، تدهورت أسعار المواد الخام الزراعية من أصل مداري مقارنة مع الأسعار العالمية كلها.

ج- التصنيع، عامل تغيير

في العام ١٩٦٠، كان القطاع الصناعي يشكل على الدوام حصة زهيدة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية، باستثناء اتحاد أفريقية الجنوبية حيث قاربت ٢٥%. يأتي بعدها مجموعة من البلدان حيث كانت النسبة ١٦% في روديسيا الجنوبية، و ١٤% في الكونغو البلجيكي، و ٥ر٩% في السنغال وكينيا. وكانت البلدان الأخرى بعيدة وراءها في إطار الشريحة ٥- ٧%، اوغندا ٥ر٦%، وغانا (ساحل الذهب)، وسيراليون (٣ر٦%)، والغابون (١ر٦%) والحبشة/ أثيوبيا والكامرون (٦%) ، وروديسيا الشمالية (٥ر٥%)، وساحل العاج (٣ر٥%). وفي مستوى أقل بعد: السودان (٨ر٤%)، ونيجيريا (٥ر٤)، وأنغولا (٣ر٤%)، والتوغو (١ر٤%)، وتنجانيقا (٣%)، والداهومي (٦ر٢%). وشكلت مصر حالة خاصة حيث بلغت حصة القطاع الصناعي ١٠% من الناتج القومي الإجمالي نحو العام ١٩٥٠، حين كان القطاع الصناعي يستخدم ٨% من السكان الناشطين اقتصادياً، لكن غداة ثورة العام ١٩٥٢، أدى منح الأولوية للتصنيع إلى ارتفاع حصته آنفاً من الناتج القومي الإجمالي فبلغت ٢٠% في العام ١٩٦٢.

جاءت أكثرية المنشآت الصناعية من رؤوس أموال أجنبية. وكانت حالة الكونغو البلجيكي حالة نموذجية، لأن ٨٢% من كبريات منشآت الإنتاج كانت ملكاً لأجانب. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن القطاع الصناعي حظي بمكانة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه كان الأهم في أفريقية السوداء كلها بعدد المنشآت وبالمنتجات (D. K. Fildhouse, 1986).

وشهدت أفريقية الغربية نوعاً من النمو الصناعي بخاصة في البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، لكن القطاع الصناعي لا يزال لا يُشَّغلُ إلا قسماً بسيطاً من اليد العاملة:

	قطاع أول (زراعي)	قطاع ثاني (صناعي)	قطاع ثالث (خدمات)
غانا	١٥ر٦١%	٦ر١٤%	٨ر٢٣%
نيجيريا	٧٨%	٦%	١٦%

كان الإنتاج موجهاً بشكل رئيس لتلبية الطلب المحلي، فعلى سبيل المثال شهدت المصابن التي أنشأتها شركة اونيلفر في نيجيريا نمواً سريعاً حتى العام ١٩٥٦، حين بدأ إنتاجها يبلغ حده الأقصى (D. K. Fildhouse, 1986). وفي اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، أُنشئت بعض المنشآت الصناعية عموماً برؤوس أموال فرنسية، وبخاصة صناعات غذائية (معامل معلبات، عصائر فواكه في غينيا وساحل العاج، ومعامل جعة في السنغال وساحل العاج، ومصانع أخشاب، وبسكويت وعجائن غذائية في السنغال، الخ...)، لكن هذه المنشآت التي اقتصرت على بعض المدن، كانت بخاصة ذات منفعة محلية، وكانت معاصر زيت الفول السوداني في السنغال هي الوحيدة التي تعمل من أجل التصدير، وتؤمن ٣٨% من صادرات هذا البلد لدى الاستقلال، لكن القطاع الصناعي فيها كان لا يزال محدوداً جداً لأن ٨٣% من السكان الناشطين اقتصادياً كانوا مستخدمين في القطاع الأول (الزراعي) و١٧% في القطاعين الثاني والثالث.

٣- مستويات معيشة متباينة

كما كانت حالة سكان البلدان المتخلفة كلها، كان سكان أفريقيا يحظون، وسطياً، بمستوى معيشة بسيط الارتفاع؛ فقد كانت أكثريتهم تعيش في أوضاع صحية سيئة ولا تستطيع الولوج إلى نظام تعليمي معمق. والواقع، كانت أفريقيا تضم بلداناً تتسم بضعف متوسط الدخل القومي للسكان وضعف مستويات معيشتهم. ففي العام ١٩٥٤، مثلاً، وفقاً لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة (نقلاً عن: Y. Lacoste, 1959)، كانت أفريقيا التي يشكل سكانها ٧ر٥% من سكان العالم، لا تتمتع إلا بـــ ٢% من الدخل القومي العالمي، ما يعدل وسطياً ٨٠- ٨٥ دولار أمريكياً للفرد الواحد. لكن هناك تباينات مهمة قد تكون مرتفعة في جميع المناطق. هكذا في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، كان متوسط الدخل الفردي ١٧٤ دولاراً في السنغال، و ٥٣ دولاراً في موريتانيا؛ وكان في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، ٢٤٠ دولاراً في الغابون، لكن ٥٢ دولاراً في تشاد. وفي المستعمرات البريطانية من أفريقية الغربية، كان الفرد يحظى وسطياً بـــ ١٥٢ دولاراً سنوياً في ساحل الذهب (غانا)، و٥٢ دولاراً في نيجيريا. وفي أفريقية الجنوبية بلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٣٤ دولار فقط في نيسالاندا، لكن ٣٦٥ دولار في اتحاد أفريقية الجنوبية. وعلى سبيل المقارنة، كان متوسط دخل الفرد السنوي في جنوبي شرق آسية ما بين ٧٠- ٧٥ دولاراً، وفي الشرق الأوسط ١٥٠ دولاراً، وفي أمريكا اللاتينية ٢٤٠ دولاراً، وفي أوروبا ٥٧٠ دولاراً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٦٠ دولاراً.

تُرجم الفقر الذي يسم أكثرية الأفارقة بضعف الجاهزية الغذائية التي كشف تكوينها اليومي عن عوز خطير.

الجراية اليومية نحو العام ١٩٥٩

هيوليات (•)	أقل من ٢٠٠٠ حريرة	٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ حريرة
- أقل من ١٠ غ	الكونغو البلجيكي (مثل الهند)	اتحاد المستعمرات الفرنسية في أفريقية الغربية (مثل الصين واليابان وسورية)
- من ١٠ إلى أقل من ٢٠ غ	أفريقية الشمالية	روديسيا الجنوبية، مصر
- من ٢٠إلى ٣٠ غ	-	جنوب أفريقية

ملاحظة: البلدان المتقدمة: ٣٢٠٠ حريرة، وما يزيد عن ٢٠ غ من الهيوليات، ويظهر سوء التغذية مع أقل من ٢٥٠٠ حريرة، وجراية هيولياتية بسيطة.

المصدر: Y. Lacoste, *Les Pays sous- développés*, Paris, PUF (QSJ), 1959

في داخل البلدان التي حظي فيها العدد الأكبر بتغذية غير كافية، وبخاصة غير متوازنة، شكل الغذاء معيار تباين اجتماعي. وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى التعليم. كان التعليم الابتدائي لا يزال بسيط التطور، رغم أنه حقق تقدماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي العام ١٩٥٨، كانت بعض البلدان النادرة تحظى بنسب تعليم تفوق٥٠% [الكونغو ٦٥%، بلدان أفريقية الجنوبية (ما بين ٥٠- ٦٠%)، والغابون]، ويدور أكبر عدد منها حول ٢٥- ٣٠%؛ وتقع أدنى النسب في ليبيريا (٥%)، وفولتا العليا/ بوركينا فاسو وتشاد (٤%)، وموريتانيا والنيجر (٣%)، وبلا شك أقل بعد في الحبشة/ أثيوبيا التي وصلت فيها إلى ٤% فقط في العام ١٩٦٩.

أحيانا، كان التعليم الذي يحظى به الأفارقة متدني المستوى بحيث بقوا في وضع العبودية. هكذا، في المستعمرات البرتغالية، كان يوجد نظامين

(•) أجسام تدخل في تركيب حجيرات الأنسجة الحيوانية والخلايا النباتية / المُعرب.

تعليميين: نظام لمن هم من غير الأهالي الذين كانوا يتابعون مناهج البرتغال نفسها، ونظام الأهالي، أي جمهور السكان، الذين يتلقى أطفالهم تعليماً إبتدائياً خلال ثلاث سنوات. وكان بإمكان "المدمجين assimilés" فقط الدخول إلى مدارس الدولة؛ وإلا، فقد وجب عليهم الذهاب إلى مدرسة خاصة تابعة للإرساليات المسيحية. وكان التعليم العالي لا يزال أكثر انغلاقاً بعد. إذن كان يوجد العديد من الحواجز التي تحول دون تكوين "صفوة مختارة" أفريقية. بالإجمال، حقق محو الأمية قليلاً من التقدم، ففي العام ١٩٥٧، كان ٩٨% من السكان أميين، و٩٥% في العام ١٩٦٠.

حقق التعليم الثانوي تقدماً في المستعمرات الفرنسية والبريطانية، لكن هناك تبايناً مهماً بين مستعمرة وأخرى. فقد أُنشئ العديد من مؤسسات التعليم العالي غداة الحرب العالمية الثانية: في غانا ونيجيريا حيث أسست جامعة عبدان في العام ١٩٤٨، ثم في كينيا وتتجانيقا. وحولت كلية التعليم العالي في الخرطوم إلى جامعة في بداية الخمسينيات، مثل ما حصل ذلك في العام ١٩٥٧ بالنسبة إلى جامعة دكار في السنغال حيث افتتح المركز في العام ١٩٥٠. إضافة إلى ذلك، افتتحت جامعة لوفانيوم في الكونغو البلجيكي في العام ١٩٥٤. هكذا أصبح بإمكان أقلية من الشباب الاستفادة من تعليم عالي محلياً أو في البلدان الغربية.

إذن، نمت تباينات اجتماعية بين السكان الأفارقة. لكن لم تكن الانقسامات محسومة للحد الذي جرى الحديث عنه أحياناً بين المجموعات الاجتماعية القائدة القديمة والمجموعات التي تدعى "الصفوات المختارة الجديدة". فلا تزال تنقصنا الدراسات لكي نُقدِّر إلى أي حد يقوم أنسال "الزعماء التقليديين" بدمج البعض منهم في الطبقات الوسطى "الصاعدة"، أي لتحديد إستراتيجيتهم داخل النظام الاستعماري. لقد أدى التناقض الأعظم بين وجود سكان متزايدي العدد في أوج التغيير والحفاظ على أوضاع تبعية إلى تبلور معارضات ضد النظام الاستعماري.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الثامن

شعوب مناضلة

غداة الحرب العالمية الثانية، شهدت القارة الأفريقية توهجاً للأعمال الاحتجاجية التي أعلنت عن مولد عصر جديد في عقليات سكانها وسلوكياتهم. حتى ذلك الوقت، طالب هؤلاء بشكل رئيس بالمساواة في الحقوق بين أبناء المستعمرات وأبناء الوطن الأم (أي أبناء الدولة الاستعمارية/ المُعرب)، وفي المستعمرات البريطانية بالحصول على الحكم الذاتي. ومن الآن فصاعداً، طالب جيل جديد أكثر راديكالية بمؤسسات ديمقراطية مستقلة في إطار حكم ذاتي فعلي، بل باستقلال دون تدخل خارجي، وهذا ما أراده أيضاً الوطنيون المصريون. ومع ذلك كان هناك شروخ أيضاً بين الأحزاب والحركات في أفريقية السوداء ومدغشقر، أكثريتها إصلاحية، وبين أحزاب أفريقية الشمالية ثورية الميول. لكن كانت وسائل كفاحها متماثلة، وبحسب الظروف، كان بإمكان هؤلاء وأولئك استخدام وسائل مشروعة أو وسائل عنيفة. وفي الوقت نفسه، كان المستوطنون، القلقون من تصاعد المعارضات، يعززون سيطرتهم على جميع البلدان التي شكلوا فيها أقليات قوية.

أولاً- القوى المُطالبة

لكي يحقق الأفارقة مطالبهم، تجمعوا في أنواع متعددة من الحركات، متمايزة بما تصبو إليه، لكنها أسهمت مباشرة إلى حد ما في تحرر القارة الأفريقية.

١- النقابات

رغم قلة عددهم النسبية مقارنة مع مجمل عدد السكان، فقد استمد العمال العاملون بأجر قوتهم من تجمعهم نظراً لقلة عدد المدن التي كانت تمارس في كل بلد نشاطات إدارية واقتصادية في آن معاً. خلال زمن طويل، لم تحظَ منظماتهم بالسماح بها أو التسامح معها إلا إذا كانت تهدف إلى التضامن مثل التعاونيات أو فرق الرقص لعمال ميناء ممباسا التي سبق أن أتينا على ذكرها (انظر الفصل الخامس). وبعد أن كانت الحكومات الاستعمارية تعارض في البداية التجمعات النقابية، لجأت إلى منحها مكانة مركزية في العلاقات بين عالم العمل وعالم أرباب العمل الذين كانت الدولة أكثرهم أهمية. والواقع كانت النقابات وسيلة لتوجيه المعارضات لأن الإضرابات غير المؤسساتية غالباً ما اتخذت طابعاً عنيفاً، بل تمردياً. وبما أنه لم يكن لديها قادة أو سلطات إدارية يمارسون رقابة منظمة عليها، فقد كان بإمكان الحركات العمالية أن تنتشر بسرعة بين سكان مدينة بكاملها، مثلما كانت حالة عمال ميناء دار السلام، الذين نجحوا في شل المدينة بكاملها في العام ١٩٤٧ (Damachi et alii, 1979). إضافة إلى ذلك، لما كانت الحكومات تخشى الوحدة النقابية، غالباً ما استخدمت انقسامات النقابية العالمية، بدعمها طواعية الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) ضد اتحاد النقابات العالمي (FSM). أخيراً، بما أن النقابات غالباً ما كانت تفتقر للمال وقادتها مثبتون، فقد اصطدمت في بعض المستعمرات بمنافسة نقابات منظمة برعاية من الإدارة و/ أو المنشآت الخاصة (P. Gutkind, 1974).

تم الاعتراف بحق الأفارقة في التنظيم النقابي في تواريخ متعددة، لكن ممارسة هذا الحق خضعت لتنظيم ورقابة صارمة. ففي مصر، حيث تم تنظيم النقابات الأولى قبل الحرب العالمية الأولى، لم يتم الاعتراف بالحركة النقابية رسمياً إلا في العام ١٩٤٢، لكن استثني منها المستخدمين في القطاع العام

وعمال الزراعة؛ بالإضافة إلى ذلك، مُنعت من ممارسة النشاطات السياسية. وفي أفريقية الشرقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، شجع قانون التنمية الاستعماري Colonial Development Act على تأسيس نقابات منذ العام ١٩٢٩، ثم حرضت السلطات العامة على تجمعها داخل مؤتمر نقابات أفريقية الشرقية الذي كان يرأسه هندي، في العام ١٩٤٩. وفي هذا التاريخ، صدر قانونين تنظيميين: قانون التسجيل النقابي المحلي، وقانون النفي يمنحان الحكومة سلطات أكثر شدة للرقابة على النقابات والعمال. وسبق أن صدرت قوانين خاصة (قانون النقابة Trade Union Ordinance) في غامبيا في العام ١٩٣٢، وفي نيجيريا وسيراليون في العام ١٩٣٩، وفي ساحل الذهب في العام ١٩٤١. وفي المستعمرات الفرنسية، بعد أن اعترفت حكومة الجبهة الشعبية بالحق النقابي في العام ١٩٣٧، ثم ألغته حكومة فيشي، تم العمل به ثانية في العام ١٩٤٦. بالإضافة إلى ذلك، جرى بناء مقرات لبعض النقابات في عدة مستعمرات فرنسية بأموال عامة وتم تفريغ نقابيين كموظفين بأجر. من جهتهم، عيَّن البريطانيون ملاكاً إدارياً مسؤولاً عن تشجيع النشاطات النقابية، ما أتاح لهم فرض الرقابة عليها (Damachi et alii, 1979, p. 7). وفي الكونغو البلجيكي، تم الاحتفاظ بنظام العمل بصيغ تشبه إلى حد ما العمل الإجباري حتى العام ١٩٥٤؛ وتم السماح للأوروبيين فيها بتأسيس نقابات في العام ١٩٢١، وللأفارقة في العام ١٩٤٦، لكن مع قيود تحد من أهميتها؛ وقامت تجمعات أخرى بصيغ مختلفة مثل جمعية الطبقات الوسطى الأفريقية، التي تأسست في العام ١٩٥٤، ولم تكن نقابة حقيقية، لكن كان هدفها الدفاع عن فئة اجتماعية في أوج ازدهارها. وفي المقابل، في المستعمرات البرتغالية، كان حق اجتماع العاملين بأجر محدوداً بقدر ما كانت عليه الحالة في البرتغال نفسها في عهد سالازار. هكذا، إن رابطة جنوبي أفريقية الأنغولية Associaçao Africana do Sul de Angola (AASA)، التي أسسها

عمال السكك الحديدية في لشبونة الجديدة، تم التسامح معها لكنها لم تحظَ بأية إمكانية للعمل بفاعلية. فلجأ العمال إذن إلى منظمات غير قانونية مثل نقابة العمال والعمال السود في انغولا L'Uniao dos Trabalhadores e Operarios Negros de Angola، التي نشطت سرياً في انغولا، واتحاد العمال الأنغوليين L'Uniao dos Trabalhadores Angolanas الذي تأسس في العام ١٩٥٤ في ليوبولدفيل (الكونغو البلجيكي)، ما أدى إلى تكريس انقسام الحركة العمالية (O. Guitard, 1966). وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتحاد أفريقية الجنوبية، فالحركة النقابية متعددة الأجناس والأفريقية التي رأت النور منذ العام ١٩٢٧، تطورت في إطار اللاشرعية بسبب القوانين التي أعاقت أعمالها، مثل قانون سموتس لعام ١٩٤٣ الذي حظر على الأفارقة اللجوء إلى الإضراب. ولم تمنعها العقبات من ممارسة تأثير فعلي نظراً لبلوغ عدد منتسبيها ١٢٥ ألفاً في العام ١٩٤٥. وفاقم تطبيق نظام الفصل العنصري وضعها بإرغامها على اللجوء إلى العمل شبه السري، بل العمل السري.

وبعد أن عرفت الحركة النقابية ازدهاراً إبان الحرب العالمية الثانية بسبب الصعوبات الاقتصادية، واصلت نهوضها بعد نهاية الحرب بسبب ارتفاع الأسعار والصعوبات التي عانى منها الرجال المسرحون من الجيش في إيجاد عمل. وبالإجمال، ارتفعت أعداد النقابيين بشكل جوهري، وغالباً بسرعة أكبر من عدد العاملين بأجر. هكذا، في مصر، بعد عقد من الاعتراف بالشرعية (١٩٤٢- ١٩٥٢)، بلغ عدد النقابات المسجلة ٥٠٠ نقابة وعدد أعضائها ١٥٠ ألف عضو. وبعد ثورة ١٩٥٢، وسعت الحكومة الحق النقابي، لكن مع الاحتفاظ بحظره على مستخدميها ومستخدمي الخدمات البلدية، وحثت على تنظيم اتحاد عام يضم جميع الاتحادات النقابية. وفي العام ١٩٥٧، أدى هذا القرار التوحيدي، النافذ منذ العام ١٩٥٥، إلى تأسيس اتحاد العمال المصري. وفي العام ١٩٥٨، كان قد انتسب إليه ١٣٥٠ نقابة تجمع ٤٣٠

ألف عضواً. لكن، في العام التالي، جرت إعادة تنظيم قُلص عدد النقابات بموجبه إلى ٦٠ نقابة: بغية امتلاك القدرة على تعبئة أكثر نجاعة لأعضاء النقابات لدعم السياسة الاقتصادية الجديدة. فعزز هذا الإجراء رقابة الدولة على عالم العمل (P. Vatikiotis, 1980).

وفي أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، ازداد عدد النقابيين بسرعة كبيرة أيضاً. ففي نيجيريا، مثلاُ، ارتفع عددهم من ٤٦٢٩ نقابياً في العام ١٩٤٠ حتى ٣٠ ألفاً في العام ١٩٤٤، و١٢٥ ألفاً في العام ١٩٥٠، وحتى ٣٢٤٢٠٣ في العام ١٩٦٢، غداة الاستقلال. في الوقت نفسه، ارتفع عدد النقابات من ٩١ نقابة في العام ١٩٤٤ حتى ٤٣٥ نقابة في العام ١٩٦٢، ما يعني أن تأثير منظمات المطالبة انتشرت في مجالات نشاط جديدة. وتم جمع النقابات في مؤتمر نقابات Trades Union Congress وحدوي حتى العام ١٩٦٠، حين أدت الاختلافات الأيديولوجية إلى تأسس مؤتمر النقابات النيجيري ومؤتمر نقابات نيجيريا. وفي ساحل الذهب، ارتفع عدد النقابيين من ٩٠٠ نقابي في العام ١٩٤٠ حتى نحو ٦٠٠٠ نقابياً في العام ١٩٤٥، وحتى ١٠٩٧٦ نقابياً في العام ١٩٤٧، وحتى ٣٠٤٨٥ نقابياً في العام ١٩٤٨، و٣٨١٣٥ نقابياً في العام ١٩٤٩، و ٤٦٣٠٩ نقابيين في العام ١٩٥٤، و٦٧٤٧٣ نقابياً في العام ١٩٥٦، في حين أن عدد النقابات ارتفع هو أيضاُ من ١١ نقابة في العام ١٩٤٥ حتى ٤١ نقابة في العام ١٩٤٩، و٧٣ نقابة في العام ١٩٥٣، و٩٥ نقابة في العام ١٩٥٧ لدى الاستقلال. وباستثناء اتحاد مستخدمي المناجم (MEU)، كانت جميع النقابات منضوية في مؤتمر النقابات (TUC) الذي تأسس في العام ١٩٤٥، وانتسب إلى الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL)، رغم قطيعة مؤقتة مع هذه المنظمة الدولية في العام ١٩٥٣. وشهدت أفريقية الشرقية نهضة مماثلة. هكذا، في كينيا، لدى تأسيس اتحاد العمل الكيني، بزعامة توم مبويا، في العام ١٩٥٣، كان يضم ٧

نقابات، في حين أنه في العام ١٩٦٣، أصبح عددها ٢٨ نقابة ومجموع عدد أعضائها ١١٨٧٨٨ عضواً، ما يعدل ٢٢% من مجموع العاملين بأجر (E. C. Iwuji, 1979). واتسمت أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية بحركة نقابية قوية، مبنية وفقاً للنموذج الانجليزي، أي بالأحرى اتحادية، إصلاحية ومنتسبة إلى الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة، مما منعها من المشاركة في النضالات الوطنية.

وفي المقابل، في أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، كانت الحركة النقابية أكثر انقساماً أيديولوجياً، على غرار حالتها في الوطن الأم فرنسا. غداة الحرب العالمية الثانية، استطاعت الكونفيدرالية العامة للعمال (CGT)، غرس ١٧٦ اتحاداً محلياً للعمل في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، ضموا ما بين ٢٥- ٣٠ ألف عضواً، ما يعدل نحو ٢٦% من بين ٢٧٥٧٠٠ عامل بأجر، لكن مع تباينات بين البلدان، لأن نسبة النقابيين تباينت ما بين ١٣% في فولتا العليا (بوركينا فاسو) و٤٦% في الداهومي (بنين). وواصلت نهضة النقابات مسيرتها مع انغراس الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) في العام ١٩٤٨، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية، وعرفت بسبب ذلك تقدماً حقيقياً في التوغو والداهومي وغينيا وساحل العاج وفولتا العليا، في حين أن تأثيرها كان أضعف في النيجر وموريتانيا والسودان الفرنسي. في العام ١٩٤٨، تراوح عدد العمال النقابيين ما بين ٦٥- ٧٥ ألف عامل، منهم ما يزيد عن ٦٠% أعضاء في النقابات التي تدعمها الكونفيدرالية العامة للعمال. وفي المقابل، لم تستطيع الكونفيدرالية العامة للعمال- القوى العاملة (CGT-FO) فرض نفسها لأنها لم تكن تحظى بدعم سياسي ولا ديني. كما نمت نقابات مستقلة عن المنظمات العمالية الفرنسية، مثل نقابة عمال السكك الحديدية الأفارقة، لكن كانت عموماً تمتلك قليلاً من الوسائل، ولم تستطع جمع أكثر من ١٥% من مجمل العمال النقابيين. بالإجمال، نمت

النقابات بإيقاع مستمر: في العام ١٩٥٦، كانت تضم نحو ٣٥% من أصل ٥٠٧٥٠٠ عامل بأجر في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية؛ وبقيت الكونفيدرالية العامة للعمال تحظى بالمرتبة الأولى، لكنها فقدت من نفوذها مع ٣٦% من النقابيين أيضاً (G. Martens 1979; cf. J. Suret-Canale, 1995). وكان تطور النشاط النقابي مماثلاً في الكامرون. فقد ارتفع عدد النقابيين من ١٤ ألف في العام ١٩٤٧ حتى ٣٦ ألف في العام ١٩٥٧. وحظي اتحاد النقابات المتحدة الكامروني (USCC)، التابع للكونفيدرالية العامة للعمال والمنتسب إلى اتحاد النقابات العالمي، بانغراس قوي في العاصمة دوالا بين مستخدمي الإدارة والتجارة، وضم ٧٠% من النقابيين. وحتى العام ١٩٤٨، لم يكن له سوى منافسة وحيدة هي الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين التي تحولت حينها إلى الكونفدرالية الكامرونية للعمال المؤمنين، مما أتاح انضمام المسلمين إليها. كما تُرجم البحث عن الاستقلال عن المنظمات النقابية الفرنسية بتأسيس اتحاد النقابات المستقلة (USAC)، وفي العام ١٩٥٧، بتأسيس الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية الكامرونيين. وأدى انتشار هذه المنظمات المتعددة إلى انخفاض نسبي لمنتسبي اتحاد النقابات المتحدة الكامروني الذي لم يعد يضم سوى ٤٠% من النقابيين في العام ١٩٥١، وانخفض عدد منتسبيه أيضاً لاحقاً مع بقائه المنظمة النقابية الأولى (R. Kindrick, 1979).

كانت المطالب بالأحرى مطالب محافظة، ترمي بالدرجة الأولى إلى تحسين الأوضاع المعيشية وشروط العمل، ومع ذلك كان لها فهم سياسي. هكذا في مصر، حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت المظاهرات اجتماعية وسياسية في آن معاً، وبخاصة مناهضة لبريطانيا: رفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين قانون العمل، و"جلاء" الانجليز. وكذلك كان الأمر في بلدان المغرب العربي حيث انخرطت أكثرية النقابات في النضال من أجل التحرر الوطني. وفي مستوى شروط العمل، أدت المطالب جزئياً إلى تشريع أفضل تلاؤماً مع الوضع. ففي مصر، مثلاً، استن اتفاق المصالحة والتحكيم في العام ١٩٤٨،

وعقد العمل الجماعي في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٠. وفي المستعمرات الفرنسية، صدر قانون العمل لما وراء البحار في العام ١٩٥٢، وطبقت أحكامه مع بعض البطء فيما يخص الاتفاقات الجماعية في المستوى الاتحادي، التي تدرجت بشكل رئيس ما بين العامين ١٩٥٦- ١٩٥٨، في الوقت الذي كانت فيه المستعمرات تسير على طريق الاستقلال؛ وفي المقابل، فإن تقنين النزاعات والحد الأدنى من الأجور لوحظا في وقت مبكر. وفي الكونغو البلجيكي، حيث كان العمل الاجتماعي على النسق الأبوي يرمي إلى تثبيط همة الحركة المطلبية، استطاع الأفارقة الاستفادة من الضمان الاجتماعي بشكل محدود اعتباراً من الخمسينيات، ومن ضمان الحد الأدنى للأجور. أما بالنسبة إلى المستعمرات البرتغالية، لما كان سالازار راغباً في قبوله من منظمة الأمم المتحدة ، فقد وافق على التوقيع على قانون العمل الدولي في العام ١٩٥٥، والاتفاق الخاص بإلغاء العمل الإجباري في العام ١٩٥٧، ما مثَّل تقدماً على الأقل في مستوى المبادئ.

٢- الأحزاب السياسية

أدى التحرير المؤسساتي في سياق الصعوبات الاجتماعية إلى انتشار الأحزاب والحركات السياسية في جميع البلدان المعنية. لكن دورها كان مختلفاً في بلد مستقل مثل مصر حيث تعلق الأمر بالنضال ضد التدخل البريطاني والسعي للسيطرة على الحكم الداخلي عن دورها في المستعمرات حيث شكلت السيطرة الأجنبية آنذاك الهدف الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن البلدان التابعة تمتلك خبرة الحياة السياسية نفسها، فبعضها مثل بلدان المغرب العربي وساحل الذهب أصبح لديها أحزاب سياسية منذ زمن أطول من البلدان الأخرى. وتفسر هذه المعايير تنوع الأوضاع في أفريقيا حيث شكل اتحاد أفريقية الجنوبية، فضلاً عن ذلك، حالة خاصة سيتم التعرض لها لاحقاً، حين الحديث عن سياسة الفصل العنصري.

أ- في مصر، مشهد سياسي مركب.

ارتكزت الحياة السياسية المصرية على تنوع كبير من التجمعات السياسية. فقد تأسس حزب الوفد منذ نهاية العام ١٩١٨، واكتسب نفوذاً عظيماً بسبب نشاطه الرامي إلى إلغاء الحماية (١٩٢٢)، ونشاطاته اللاحقة ضد التدخل البريطاني ومن أجل الشرعية الدستورية إزاء الملكية في آن معاً، ما جر عليه العداء البريطاني له. وعلى النقيض، خلال الحرب العالمية الثانية، فرضت بريطانيا العظمى حزب الوفد على الحكومة بسبب آرائه المعادية للنازية ولأنه يتمتع، في آن واحد، بما يكفي من النفوذ لكي يحافظ على الهدوء في هذا الإقليم لما له من أهمية إستراتيجية حيوية بالنسبة إلى الحلفاء. والحالة هذه، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، أقال الملك فاروق الحكومة الوفدية، وبما أن الانجليز لم يعودوا بحاجة إلى حزب الوفد، فقد سحبوا دعمهم له (N. Tomiche, 1966).

أدى الانحطاط المؤقت لحزب الوفد إلى صعود العديد من الأحزاب ذات الأيديولوجيات والأهداف المتنوعة. وكان أكثرها نفوذاً جماعة الإخوان المسلمين، الوطنية والكارهة للأجانب، التي تأسست في العام ١٩٢٩، وتبنت طرائق تنظيم فاشية. زرعت خلايا في طول البلاد وعرضها يقودها "أعضاء ناشطون" قادرون على فرض الطاعة على "الأعضاء السلبيين" وعلى "أعضاء الشرف" الذين دعموا الحركة مالياً. خلايا سرية، قائمة في كل مكان، هدفها تكوين "متعاطفين" سريين وبخاصة داخل الجيش. في سيرتها الذاتية، *امرأة من مصر* ذكرت جيهان السادات الافتتان الذي مارسه الإخوان المسلمون على الشباب، في الوقت نفسه، الذي وصفت فيه وسائل عملهم: تعليم تاريخ الإسلام، ودراسة القرآن الكريم، وإنشاء عيادات طبية في الأحياء الأكثر فقراً من القاهرة تقدم خدمات طبية وسنية مجانية (p. 81- 82)، لكن أيضاً تقديم الأسلحة والتدريب لفرق المتطوعين ضد إسرائيل، في شهر أيار/ مايو ١٩٤٨

(p. 86). كانت الحركة تتوجه إلى الرجال بخاصة، لكن وجد أيضاً "رابطة أكثر رزانة من الأخوات المسلمات". هكذا تمكنت من جمع ما بين ٣٠٠- ٦٠٠ ألف منتسباً خلال الفترة ١٩٤٦- ١٩٤٨ حين وصلت الحركة إلى أوجها، وعلى الأقل العدد نفسه من المتعاطفين معها. وجندت أعضاءها من جميع الفئات الاجتماعية، مع تفوق واضح للطبقة الوسطى في المدن، حديثة أو شبه حديثة التكوين (G. Delanoue, 1977). هكذا بفضل التحامهم ودعاية نشطة في جميع الأوساط الاجتماعية، وبخاصة لدى الطلاب والفلاحين، مارس الإخوان المسلمون تأثيراً لا مثيل له مقارنة مع الحركات السياسية الأخرى.

ومن بين هذه الحركات، نذكر حزب "مصر الفتاة"، حزباً وطنياً من أقصى اليمين عشية الحرب العالمية الثانية، انتقل إلى أقصى اليسار باتخاذه اسم الحزب الاشتراكي، في نهاية العام ١٩٤٩؛ كان مطلباه الرئيسان هما جمهورية ديمقراطية وإصلاح زراعي. وبعد تعليقه في العام ١٩٥٢، اندمج قسم من مناضليه في الجماعات الشيوعية التي كانت خارجة عن الشرعية منذ العام ١٩٢٤، والتي نجحت في تأسيس حزب شيوعي في العام ١٩٥٦. ورغم قلة عدد أعضائه، فقد مارسوا تأثيراً مهماً، بفضل شعاراتهم، التي رددتها ثانية حركات أخرى: "الأرض للفلاح، والآلة للعامل" (N. Tomiche, 1966, P.75)، أو بنعت الاستعمار والإمبريالية بـــ "مستغلي الشعب". في حين منحت ثورة ١٩٥٢ توجهاً جديداً للسياسة المصرية، كما سنرى لاحقاً.

ب- في بلدان المغرب العربي، تأكيد الخيارات الوطنية

إن الحركات الوطنية التي كانت قد ثبتت وضعها إبان الحرب العالمية الثانية، شهدت نهضة جديدة بعد نهاية هذه الحرب لأن مؤسسات الجمهورية الرابعة خلدت وضع التبعية الخاص بكل بلد من البلدان التابعة لها. ففي المحميتين تم التحام الوطنيين حول حزب يحظى بالأكثرية، رغم الانقسامات الداخلية. هكذا في المملكة المغربية، بعد أن أصدر حزب الاستقلال بياناً من

أجل الاستقلال منذ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، أكد تفوقه بقيادة علال الفاسي، الذي أُطلق سراحه في العام ١٩٤٦ بعد أن أمضى أحد عشر عاماً في المنفى. وزادت أهمية قاعدته بسرعة لأن عدد مناضليه ارتفع من نحو ٣٠٠٠ مناضلاً في العام ١٩٤٤ حتى ١٠ آلاف أو ١٥ ألف في العام ١٩٤٧ (Ch.- R. Ageron, 1991). وكان للأحزاب الأخرى تأثيراً أكثر محدودية، سواء أتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي من أجل الاستقلال الذي أسسه محمد حسن وزاني، قائد سابق من قادة حزب الاستقلال الذي نُفي هو أيضاً، أو الحزب الشيوعي المغربي الذي تم تأسيسه غداة الحرب العالمية الثانية، والذي جند أعضاءه بشكل رئيس بين عمال الموانئ والمناجم. وفي تونس، شكلت مختلف مكونات الحركة الوطنية جبهة وطنية تونسية طالبت بالاستقلال بدءاً من شهر آب/ أغسطس ١٩٤٦. واعتمد نشاطها السياسي في المستوى الاجتماعي على الاتحاد العام التونسي للشغل. من جانبه، بعد أن نجح الحبيب بورقيبة باستعادة قيادة حزب الدستور الجديد، غادر بلده في العام ١٩٤٥، وسعى إلى الحصول على دعم البلدان العربية، ومنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وعاد إلى تونس في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، بعد عام واحد من وفاة الباي منصف، الذي قامت السلطات الفرنسية بعزله إبان الحرب (١٩٤٣)، والذي جمع حول شخصه قسماً من الوطنيين. منذ ذلك الوقت، عمل الحبيب بورقيبة على حصول إجماع حول حزب الدستور الجديد، وأصبح، بعمله هذا، الشخصية المركزية للحركة الوطنية.

وفي الجزائر، كان المشهد السياسي أقل توحداً منه في بلدان المغرب العربي الأخرى. فقد شكل حزبان، وقائدان، المكونان الرئيسيان للحركة الوطنية منذ عشية الحرب العالمية الثانية. كان فرحات عباس يدافع، داخل حزبه الجديد، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي رأى النور في العام ١٩٤٥، عن فكرة جزائر متحدة مع فرنسا، لكنه لم يتمكن من جعل الحكومة الفرنسية تقبل مشروعه، رغم فوزه في انتخابات حزيران/ يونيو ١٩٤٦.

وعلى النقيض، دافع مصالي الحاج عن برنامج وطني داخل الحزب الذي أعاد تأسيسه، حزب الشعب الجزائري- حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD). وقد عارض الحزبان الوضع القانوني لعام ١٩٤٧، لكن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مدت نفوذها، ونجحت في الحصول شبه الكامل على المقاعد في الانتخابات البلدية لعام ١٩٤٧ في المدن الكبرى، "التي شكلت الانتخابات الأخيرة غير المزورة في الجزائر في عهد الجمهورية الرابعة" (Ch.- R. Ageron, 1991, p. 59).

ج- في أفريقية السوداء، تدريب متسارع على التنظيم السياسي

تطورت الحياة السياسية بشكل غير متساو في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، لأن سكان مختلف البلدان لم تتمتع جميعها بالحقوق المدنية وإمكانية انتخاب ممثلين عنها إلى مختلف السلطات التي تبت بشؤونها. وكانت المنظمات السياسية التي وجدت قبل الحرب العالمية الثانية قد انغرست في بعض المناطق وكانت أهميتها محدودة (انظر الفصل الخامس). وغداة الحرب العالمية الثانية، أثار التحرير النسبي للمؤسسات تأسيس أحزاب، وحركات في المستعمرات البريطانية، وفي المستعمرات الفرنسية ومدغشقر في أفريقية السوداء. وظهرت في وقت أكثر تأخراً في المستعمرات الأخرى.

وقد تم تأسيس عدة أنماط من الأحزاب، وفقاً لأهدافها وانغراسها. ففي نيجيريا، مثلاً، نشأت عدة أحزاب قواعدها إقليمية أو إثنية، مثل حزب مجموعة العمل بقيادة أوبافيمي أولولو Awolowo التي دافع عن مصالح اليوروبا، ضد المجلس الوطني في نيجيريا والكامرون الذي أنشأه أزيكيوي Azikiwe في العام ١٩٤٤، لأنه كان يتهم "الأزيكيويين" بالمبالغة بمحاباة الإيبو؛ وفي الشمال، نافس حزب مؤتمر الشعب الشمالي بقيادة أحمد بيلو، ويمثل الرجال الأقوياء في الإمارات، اتحاد العنصر التقدمي الشمالي، الأكثر راديكالية: وأدى هذا الوضع في لحظة الاستقلال في العام ١٩٦٠، إلى تشكيل دولة اتحادية. وفي الكونغو البلجيكي، كان هناك تضامن إثني أيضاً وراء تأسيس

جمعية الباكونغو (ABAKO) في العام ١٩٥٠، التي كان هدفها الأصلي الدفاع الثقافي عن لغة كونغو kongo. وقد منحها جوزيف كازافوبو، في العام ١٩٥٤، بعداً سياسياً تم التعبير عنه في *بيان الأباكو* في العام ١٩٥٦ (E. M'Bokolo, 1992). وكان الدفاع عن الإثني أيضاً في مركز الأحزاب التي أرادت أن تجمع ثانية شعوب أدى تقسيم أفريقيا إلى توزيعها بين عدة دول استعمارية، مثل حركة الإيوي التي أرادت خلق أمة مع أولئك الذين يعيشون في التوغو وساحل الذهب/ غانا.

لكن الأحزاب التي حققت النصر هي الأحزاب وطنية النزعة، بل الوطنية. فقد سعت إلى جمع السكان الذين يسكنون البلد نفسه في معركتها، ما أدى من جهة أخرى إلى تخليد الحدود الاستعمارية. وقد وجدت مثل هذه الأحزاب، التي تم تأسيسها في وقت مبكر لحد ما، في جميع المستعمرات، ليس دون أن تثير أحياناً منافسات بين أحزاب متنافسة، تدافع عن برامج مختلفة، بل متعارضة. هكذا، في مدغشقر، نجد أن الحزب الديمقراطي الملغاشي، الذي تأسس في بداية العام ١٩٤٦، طالب باستقلال الجزيرة وفقاً لميثاق سان فرانسيسكو [ميثاق منظمة الأمم المتحدة/ المُعرب]، أي تدريجياً، بعد أن يكون الملغاشيون قد حققوا تقدماً اقتصادياً واجتماعياً، ودون قطيعة مع فرنسا. فقد كان يعبر عن مصالح الطبقات الوسطى التجارية والمثقفة من أبناء العاصمة، ولم يكن لديه أية قاعدة شعبية. في حين أن منافسته الحركة الديمقراطية من أجل التجديد الملغاشي، التي أسسها، في شهر شباط/ فبراير ١٩٤٦، مثقفون ملغاشيون يتحلقون حول النائبين رافواهانجي ورازيتا، شهدت نجاحاً سريعاً بين سكان مدغشقر لأنها طالبت بالاستقلال غير المشروط. أمام التعبير عن هذه الوطنية، ظهر، في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٦، حزب مخلص لفرنسا، بوصفها "مصدراً للتقدم"، هو حزب محرومي مدغشقر، ضم عدداً من الأعيان، وخاطب بشكل خاص سكان الساحل. وفي بداية العام ١٩٤٧، أكدت الحركة الاجتماعية الملغاشية، المتأثرة بالسلطات الكاثوليكية، على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، واعتبرت أن الاستقلال احتمالاً بعيد المدى (L. Rabearimanana, 1980).

في أغلب الأحيان، أدت إرادة جمع السكان كافة في إطار وطني إلى ظهور حزب مسيطر، على حساب الأحزاب الأخرى، غالباً بفضل قائد ما. نذكر على سبيل المثال حزب الاتفاق الشعبي، حزب نكروما الذي سندرس عمله لاحقاً؛ وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (KANU) الذي أسسه توم مبويا وآخرون في العام ١٩٦٠، والذي قاد كينيا إلى الاستقلال بقيادة جومو كينياتا؛ ومؤتمر الشعب الأوغندي بقيادة مليتون اوبوتي؛ وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي التجانيقي (TANU) بقيادة جوليوس نيريري، الذي غالباً ما وصف بأنه حزب أفريقي "جماهيري"، يحظى بثقة البرجوازية الصغيرة وقاعدة واسعة في طول البلاد وعرضها، ما أتاح له تنمية عاطفة قومية، رغم الاختلافات الدينية واللغوية.

وفي المستعمرات الفرنسية من أفريقيا السوداء، انبثقت عاطفة وطنية في إطار الحدود الاستعمارية، حتى داخل حركة أكثر اتساعاً، ترغب في تشجيع نوع من الوحدة الأفريقية. وكانت هذه حالة التجمع الديمقراطي الإفريقي (RDA)، الذي في سبيل إنشائه أصدر سبعة نواب أفارقة بياناً جاء فيه:

"تلوح الرجعية أمام الرأي العام بفزاعة: فزاعة حركة شعوب ما وراء البحار نحو الحرية.

"غداة الانتصار على الفاشية، الذي دفعت هذه الشعوب من أجله ضريبة ثقيلة باسم حرية الشعوب والمساواة بين الأجناس البشرية، لم يجرؤ أحد بالطبع على إنكار هذه المساواة في الحقوق عليها.

"والجمعية التأسيسية الأولى، بما كان ينبعث فيها من حمية ديمقراطيـــة، أدرجت هذه الحقوق في الدستور وتعهدت الأحزاب رسمياً باحترامها.

"لكن بعض الأوساط الرأسمالية في مجلة "الأسواق الاستعمارية" وجريدة "العصر" أطلقت بعض الافتراءات القبيحة والمثيرة للسخرية ضد الأفارقة الذين كان المرء في العشية يمتدح الشجاعة البطولية في ساحات المعارك.

"بتتابع تلاشي النضال المشترك ضد الفاشية، كانت العواطف الحقيقية بتحفيز من المصالح الطبقية تدفع أوساطاً أخرى إلى تبني الموقف العدائي نفسه.

"هكذا غداة انتخابات ٢ حزيران/ يونيو، بعد أن تم رمي القناع، كشف حزب حركة الجمهورية الشعبية عن جوهره الرجعي بتزعمه للنضال الموجه ضد حقوق شعوب ما وراء البحار.

"لكن من كل الجهات، وحدَّت انتفاضة عفوية في جبهة مشتركة جميع الشعوب، وجميع الأجناس، وجميع الأحزاب السياسية، وجميع المنظمات العمالية وجميع الحركات الثقافية والدينية في أفريقيا السوداء.

"وبفضل هذا الاتحاد لجميع الأفارقة، فإن الأحزاب السياسية الفرنسية، المثابرة على احترامها لتعهداتها، ستحافظ في الدستور الجديد على الحقوق التي سبق أن تم الاعتراف بها وتم الحصول عليها في ساحات المعركة في العالم كله:

- مساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية؛
- حريات فردية وثقافية؛
- مجالس محلية ديمقراطية؛
- اتحاد موافق عليه بحرية من شعوب أفريقيا والشعب الفرنسي.

"ما يبرر انضمامنا إلى الاتحاد الفرنسي الذي نعلنه جهاراً ورسمياً، هو نظرة واقعية لمشكلات العالم السياسية، والثقة في مصير أفريقيا، واليقين بأننا، رغم الرجعية، سنحصل على أوضاع ليبرالية وديمقراطية وإنسانية، ستتيح التنمية الحرة للإمكانات الأصيلة للعبقرية الأفريقية.

"عشرات وعشرات الآلاف من الأفارقة المتحدين اتحاداً أخوياً مع فرنسيين مؤمنين بمثل أعلى ديمقراطي صادق تجمعوا في أحزاب، حركات أو اتحادات ديمقراطية، تقدمية أو شعبية: في كل مكان، في ساحل العاج والسودان وغينيا والسنغال، والنيجر والتوغو، والداهومي والكامرون، والغابون والكونغو، واوبانغي وتشاد.

"ولكي ننجز هذا الصنيع الاتحادي، ندعو، أمام جميع هذه المناورات الرجعية، إلى تجمع كبير لجميع المنظمات، الذي يعد تطوره السريع إمارة

مؤكدة على أنه سيواصل تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية في أفريقيا السوداء التي عرضنا أوضاعها في هذا البيان.

"لقد قررنا دعوة هذا التجمع مابين ١١- ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر القادم في باماكو.

"وقَّع على هذه الدعوة:

"فيليكس هوفيت بواني، نائب ساحل العاج؛

"الأمين غي، نائب السنغال؛

"جان فيليكس تشيكايا، نائب غابون- كونغو الأوسط؛

"سورو ميغان أبيتي، نائب الداهومي- توغو؛

"فيلي دابو سيسوكو، نائب سودان- نيجر؛

"ياسين ديالو، نائب غينيا؛

"غابريل داربوسيه، نائب سابق للغابون- كونغو أوسط.

"باريس، شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦".

هكذا كان هدف التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي تم تأسيسه في باماكو هو جمع الأحزاب القائمة في كل بلد في حزب واحد يصبح فرعاً من فروع التجمع. وفي المستوى البرلماني، انتسب هذا التجمع إلى الحزب الشيوعي الفرنسي إلى أن انفصل عنه هوفيت بواني في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١. ورغم انتمائها المشترك إلى التجمع الديمقراطي الأفريقي، دافعت الأحزاب السياسية في كل بلد عن مصالح بلدها في المقام الأول، ما أثار أحياناً وجهات نظر متباعدة حول تبني خط سياسي عام. والحاصل أن الأحزاب الفيدرالية، مثل حزب التجمع الأفريقي (PRA)، الذي تأسس في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٨، ثم حزب الفيدراليين الأفارقة (PFA)، الذي أُنشئ في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٩، الذي أراد

الاستقلال في إطار اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية القديم و"أمة أفريقية"، تنصلت منهما الشعوب الأفريقية حين تم طرح خيارات مستقبلها(•) (انظر: J.- R. de Benoist, 1992).

٣- جمعيات في أوج الازدهار

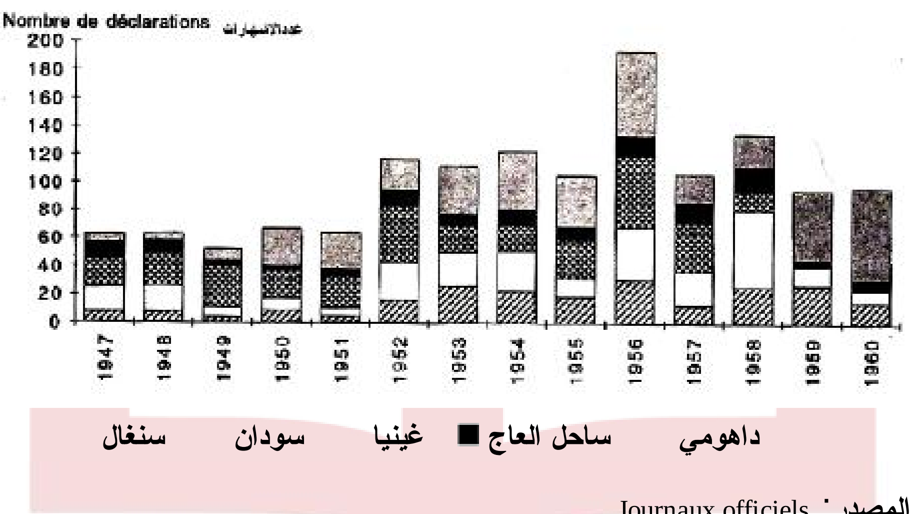
أ - حركة تعاضدية متنوعة

قام المستعمرون بنقل نماذجهم التعاضدية إلى أفريقيا وبتشجيع في آن معاً انغراس فروع لجمعيات بلادهم، مثل فرق الكشافة بالنسبة إلى الشبيبة، وبالسماح، عند اللزوم، بتشكيل جمعيات بهدف ثقافي، للترويح عن النفس أو تضامني، أي ليس لها طابعاً سياسياً أو مطلبياً. وغداة الحرب العالمية الثانية، تم مد حق التجمع إلى المستعمرات الانجليزية والفرنسية في إطار تحرير المؤسسات. ففي المستعمرات الفرنسية، صدر القانون الفرنسي لعام ١٩٠١ في العام ١٩٤٦: لم يعد واجباً طلب ترخيص لتأسيس جمعية أو رابطة، وإنما مجرد إشهارها ونشر هذا الإشهار في الجريدة الرسمية للبلد المعني. وأثار هذا الإجراء نهضة الحركة التعاضدية. هكذا بالنسبة إلى المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، سمح لنا كشف القائمة المنظمة للإشهارات تتبع تطورها ودراسة توزعها.

(*) من غرائب الأمور أن مؤلفة الكتاب، وهي من المتخصصين بتاريخ أفريقيا السوداء، وأستاذة جامعية معروفة، تحمل الشعوب الأفريقية مسؤولية انهيار اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية اعتماداً على بحث لا علاقة مباشرة له بهذا الموضوع، وتتناسى الأدبيات التي تدور حول هذا الموضوع وتحمل فرنسا وبعض القادة الأفارقة ولاسيما ليبولد سيدار سنغور، النائب السابق لمستعمرة السنغال ورئيس جمهوريتها بعد الاستقلال، وفيليكس هوفيت بواني، النائب السابق لمستعمرة ساحل العاج ورئيس جمهوريته بعد الاستقلال، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

J.-R. de Bensoit, *La Balkanisation de l'AOF*, Dakar, Abidjan, Lomé, les nouvelles Editions Africaines, 1979; J. Baudin, *La politique africaine d'Houphuet*- Boigny, Paris, Eurafro-Presse, s.d. (1980); G. Chaffard, *Les carnets secrets de la décolonisation de l'Afrique*, Paris, Calmann-Lévy, 1976 tom. 2. المُعرب

تطور الحركة التعاضدية في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (١٩٤٧- ١٩٦٠)



المصدر: Journaux officiels

في الرسم البياني، تتوافق فترات الذروة مع أحداث سياسية خاصة، مثل تطبيق القانون الإطار في العام ١٩٥٦، وتأسيس الجماعة الفرنسية في العام ١٩٥٨. ويجب إجراء تصحيح بالنسبة إلى عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ حيث لم تعد غينيا تظهر، لأنها حصلت على استقلالها في العام ١٩٥٨.

وإن لم يكن للجمعيات هدف مطلبي مباشر، فقد أسهمت في نشر الممارسات الديمقراطية بانتخاب الرئيس والمكتب، وعقد المجالس العامة (انظر: O. Goerg, 1992). لقد غطت العديد من حقول النشاط المخصص لجماهير متنوعة: شباب، رجال أو نساء راشدين، رعايا مجموعات إثنية أو إقليمية تقيم بعيداً عن مسقط رأسها، جمعيات دينية المقصد أو روحانية، آباء التلاميذ، الخ... ويبقى أن بعض الجمعيات، مثل الجمعيات الرياضية غير المدرسية، غالباً ما شجعتها الإدارة التي رأت فيها أُلهية عن الاهتمامات السياسية، وبنيات تسوية

اجتماعية على غرار مهندس الأشغال العامة، الذي كان رئيساً للمفوضية المالية للمجلس الكبير لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية، وفضلاً عن ذلك رئيساً لجمعية هدفها وضع جميع أنواع الرياضة في متناول الجميع في الكونغو، الذي كتب، في العام ١٩٥٥، يقول: "من الأفضل التحالف مع الأفارقة والتمكن، عند اللزوم، من كبحهم،على الظهور بمظهر المتجاهل لهم وجعلهم أعداء لدودين" (وردت في: J. Gamandzori, 1990, p. 79).

لكن عدداً من هذه الجمعيات شكل أيضاً مراكز تفكير وحوارات أفكار حول أفريقيا، ماضيها ومستقبلها. وكانت أيضاً أماكن لمع فيها بعض قادة الدول المستقلة المستقبلية.

ب - نمط خاص: التعاونيات

عرفت الحركة التعاونية هبة جديدة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. فقد سبق أن وجدت تعاونيات في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، وأخرى تم تأسيسها منذ غداة نهاية الحماية بفضل قانون مناسب (١٩٢٣)، وإنشاء مصرف الائتمان الزراعي في العام ١٩٣١، الذي كانت مهمته منح قروض للمستثمرين الزراعيين. وقد ارتفع عدد هذه التعاونيات أيضاً إبان الحرب العالمية الثانية إذ بلغ عددها، في العام ١٩٤٥، نحو ٢٠٠٠ تعاونية، تضم بمجموعها ما يزيد عن ٥٠٠ ألف عضو. وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢، مدت الحكومة رقابتها على هذه التعاونيات، وسعت إلى تطوير حقل نشاطها. لكن في العام ١٩٦١، تم وضعها تحت إشراف وزارة الزراعة، ما أدى إلى بقرطة عملياتها.

وفي أقاليم أخرى، شجعت الإدارة الاستعمارية التعاونيات لاستخدامها كوسيطة بين صغار المنتجين والشركات التجارية الأوروبية. وقامت أهم مجموعة تعاونية في القارة الأفريقية كلها، هي فيدرالية فيكتوريا للاتحادات

التعاونية Victoria Federation of Cooperative Unions، بتنظيم تسويق إنتاج القطن في شمال تنجانيقا. لقد كانت مخصصة بشكل رئيس لمشترين آسيويين، وتحت غطاء مبادئ التعاون، كان يسيطر عليها عملياً أثرى الأفارقة والأكثر طموحاً من أبناء المنطقة (B. Freund, 1984). كما جمعت تعاونيات إنتاج الكاكاو أثرياء مزارعي ساحل العاج ونيجيريا الغربية الذين كانوا في الوقت نفسه ناقلين في مجال النقل ومقرضي أموال.

وفي أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، أنشئت الحكومة جمعيات تعاونية أهلية (انظر الفصل الثالث). وكان جميع المزارعين مرغمين على الانضمام إليها. ومنذ العام ١٩٤٦ فصاعداً، طالب النواب الأفارقة في عدة مناسبات بإلغاء هذا النوع التعاوني الإلزامي، دون تحقيق أي نجاح، رغم إثبات حالة فشلها في النشرة الوزارية الدورية الصادرة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧. وكان عدة قادة أفارقة من المؤيدين لإنشاء تعاونيات منتجين حقيقية، ولاسيما سيكوتوري. وموديبوكيتا، وبخاصة محمد ضياء. ففي كتابه بعنوان مساهمة *في دراسة الحركة التعاونية في أفريقية السوداء* الذي صدر منذ العام ١٩٥٢، وأعيدت طباعته في العام ١٩٥٨، رأى محمد ضياء في التعاونية «أداة ممتازة لتحرير البلدان النامية بشكل غير كاف» و«سلاح تحرير اقتصادي» (P.25) يقع «بعمق في مجال الحرية أكثر من أية صيغة أخرى من النضال التحرري، بما في ذلك النقابية» (P.9). ومنذ العام ١٩٤٦، شجعت نشرة دورية صادرة عن المفوض السامي لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية على تأسيس التعاونيات، لكن لم يكن يوجد تشريع خاص بها، على النقيض مما كانت عليه الحالة في المستعمرات الإنجليزية حيث أصبحت فكرة النمو الجمعي فكرة رسمية منذ العام ١٩٤٠. كما شدد النواب السنغاليون على هذا القصور، ما أدى إلى جعل الدستور التعاوني الفرنسي قابلاً للتطبيق في بلدان ما وراء البحار؛ ومع ذلك لم تصدر القرارات التنفيذية بمجملها إلا بعد مرور عقد

من الزمن، رغم ما مارسه رجالات سياسة أفارقة من ضغوط مثل سيكوتوري (١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧). خلال ذلك الوقت، أنشئت العديد من التعاونيات في منعطف الخمسينيات، لكن قليل منها حافظ على بقائه لعدم توفر الوسائل من إدارة تعوزها الخبرة، أو أنها كانت تدار لصالح تجار، وفي بعض الحالات أفسدت تدخلات سياسية أو دينية أجهزتها. وقد أعيد تنظيم الحركة التعاونية في العام ١٩٥٢. بإنشاء التفاهم التعاوني (Encoop) الذي كانت وظيفته تقديم العون للمتعاونين الأعضاء، ومراقبتهم وتعليمهم. وقد تم الاحتفاظ لاحقاً بالرقابة والوصاية الإدارية مع تأسيس لجنة اعتماد التعاونيات، برئاسة ممثل عن الحكومة، ويتألف نصفها من الموظفين، ومن أعضاء تنتجهم التعاونيات. وأياً كان الأمر، يمكن إدراك مصلحة السكان من خلال تطور عدد تأسيس التعاونيات الذي يمكن إحصاءه من خلال الجرائد الرسمية لمختلف بلدان اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية (انظر H. d'Alieida- Topor, 1992). في غينيا، مثلاً، بلغ كامل عدد أعضاء التعاونيات الزراعية المتخصصة أو المنظمة في الإطار القروي ٢٦٠٨ أعضاء في العام ١٩٥٦، ومع ذلك، وفقاً لحساباتنا، يكاد يمثل هذا العدد ١٠% من السكان الزراعيين. وفي السنغال والداهومي، حيث نمت التعاونيات القروية في السنوات ١٩٥٧- ١٩٦٠، يمكن تقدير هذه النسبة بأقل من الربع لحظة الاستقلال. كانت التعاونيات في اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية، كغيرها في كثير من البلدان الأخرى، تعاونيات زراعية بخاصة، الأمر الذي يتفق مع تصنيف سكان نحو ٨٠% منهم مزارعين. وكان هدفها إنتاج وتسويق المحصول، وأحياناً تنظيم الاستهلاك. وغالباً ما كانت وسائلها محدودة، فما يقرب من نصفها تراوح رأس ماله ما بين ٣٠٠٠٠- ١٠٤٩٩٩ فرنك سيفا. وتواصلت الحركة بعد الاستقلال، أحياناً بالإكراه. وكانت لا تستجيب إطلاقاً، ولاسيما في أفريقية السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، للدستور الكلاسيكي الذي أعده

"رواد روتشدال"[•]، الذي يقضي بأن تكون حركة حرة تماماً، ليبرالية وذاتية التسيير.

ثانياً - وسائل نضال متعددة الأشكال

استخدمت حركات التحرر العديد من الوسائل النضالية للتعبير عن تطلعاتها. فقد قامت الصحافة الحرة والسرية، وفقاً للظروف، بدور عظيم في نشر موضوعات احتجاجية ومناهضة للاستعمار. وقدمت دراسات تاريخية فلسفية وتاريخية وأدبية وفنية تبريراً للنضال في المستوى الأدبي والفكري بإعادة التقدير للثقافات الأفريقية. وغالباً ما ولدت الحركات الفكرية في العواصم الأوروبية في أوساط الطلبة من أبناء المستعمرات، الذين أتيحت لهم الفرصة للقاء رعايا من بلدان أخرى. ففي فرنسا، مثلاً، تجمع عدد منهم في الجمعية الثقافية الأفريقية SAC، ونشروا أعمالهم في مجلة حضور *أفريقي* التي أصدرها السنغالي آليون ديوب في العام ١٩٤٧، وأصبحت داراً للنشر أيضاً. وزاد مؤتمرا المفكرين والفنانين السود اللذين نظمتهما هذه الجمعية في باريس (١٩٥٦) وروما (١٩٥٩) من أهميتها الدولية أيضاً. كما شكل اتحاد طلبة أفريقيا السوداء في فرنسا (FEANF) مكان لقاء ومجابهات للأفكار في النضال المناهض للاستعمار (انظر: A. Aduayom, 1992 et T.Bah, 1992). كما أن مبادري حركات الاستقلال في المستعمرات البرتغالية التقوا جميعهم في ليشبونة، وباريس أو لندن حيث كانوا يتابعون دراستهم أو يعيشون في المنفى: اغوستينو نيتو وماريو دي اندراد الأنغوليين، واملكار كابرال من الرأس الأخضر، وماسيلينو دوس سانتوس من موزامبيق (O. Guitard, 1966).

كما أن جميع أشكال التعبير التي فضّلها المفكرون تم استخدامها مبررات للنضالات المحلية التي تُرجمت أحياناً باختبارات قوة.

(•) نسبة إلى مدينة روتشدال الصناعية التي تقع في وسط انجلترا، وتأسست فيها أول جمعية تعاونية هي جمعية رواد روتشدال المنصفين في العام ١٨٤٤/ المُعرب.

١ - التمرد

اتسمت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية بالاضطراب بسبب العصيانات في أوساط المحاربين القدامى في عدة بلدان، كما في ساحل الذهب مثلاً. ففي السنغال، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤، تم بوحشية قمع تمرد في تياروا، أدى إلى مقتل ٣٥ قناصاً سنغالياً (M. Echenberg, 1991). يضاف إلى ذلك، اندلاع ثورات فلاحية عارمة، إبان العقد التالي لنهاية هذه الحرب، في مصر بخاصة في منعطف الخمسينيات، بسبب ارتفاع إيجار الأراضي الزراعية، وفي تنجانيقا والروديسيتين ونيسالاندا حيث انتفض الفلاحون ضد القوانين الزراعية ورفضوا دفع الضرائب. وتحول بعضها إلى تمردات فعلية لن نذكر منها هنا إلا أكثرها عنفاً.

ففي الجزائر، تحولت المظاهرات السياسية، في الأول من شهر أيار/ مايو ١٩٤٥، إلى عصيانات مسلحة في ٨ أيار/ مايو في قسنطينة، وصطيف وغيلما، ثم ضد المستوطنين في المدن الصغيرة المجاورة، مسببة مقتل ١٠٣ أشخاص وما يزيد عن مئة جريح. وكان القمع "لا رحمة فيه": عدة آلاف من القتلى، و٤٥٦٠ معتقلاً تمت إدانة ١٤٧٦ منهم (Ch.- R. Ageron, 1990). وفي تعليقه على هذه الأحداث، أكد ألبير كامو على أنها وسعت الهوة القائمة بين المجتمعين: "أثارت مذابح غيلما وصطيف حقداً عميقاً وناقماً لدى فرنسيي الجزائر، ونمَّى القمع الذي تبع ذلك لدى الجماهير العربية عاطفة خوف وعداء" (ورد في : J. Ganiage, 1966, p. 222).

واندلعت الثورة في مدغشقر ليلة ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٧، في سياق من الهيجان السياسي المرتبط بعدة حملات انتخابية، وإضرابات، وعصيانات منتظمة. وخلال عدة أشهر، التحق بالثورة قسم كبير من

الجزيرة، وبخاصة منطقة الساحل الشرقي حيث توجد مستغلات للمستوطنين. واستمر التدخل العسكري الفرنسي حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. صاحبه قمع وحشي أدى إلى إطلاق حملة رأي عام في العاصمة الفرنسية حيث تم الإبلاغ عن وقوع ما بين ٨٠- ١٠٠ ألف ضحية. وكان الرقم الفعلي أكثر انخفاضاً: ١١٥٠٠ قتيل، وما يزيد عن ٥٧٥٦ محكوم عليه من قبل المحاكم، منهم ١٦٩ حكماً بالإعدام، جرى تنفيذ ٢٧ حكماً منها. واستغلت الحكومة الاستعمارية الفرصة لكي تتهم الحركة الديمقراطية من أجل التجديد الملغاشي (MDRM)، ومحاكمة نوابها في الجمعية الوطنية الفرنسية. وفرضت رقابة صارمة على صحف الجزيرة لم تخفف إلا بدءاً من العام ١٩٥١.

وفي كينيا، ظهرت حركة التمرد المسماة مو - مو تدريجياً. واتخذت من الاتساع ما دفع الحكومة إلى فرض حالة الطوارئ في العام ١٩٥٢. أراد المتمردون استرداد أراضيهم بطرد البيض الذين استولوا عليها، وقاموا بهجمات منعزلة وبحرب عصابات. فشنت حملات عسكرية ضدهم في حين أن المستوطنين، المصابين بالهلع، نقلوا آلاف العمال الزراعيين إلى المعازل حيث هددهم القحط وأوشكوا على تضخيم صفوف المتمردين. وفي العام ١٩٥٣، حظَّرت السلطات العامة حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني وسجنت جومو كينياتا، رغم تأكيده على أن حركته ليس لها أية مسؤولية في هذه القضية. ولم تلغِ حالة الطوارئ إلا في العام ١٩٦٠. لكن على إثر هذا التمرد تم إدخال العديد من التغييرات في كينيا: فقد بدأ الحاجز اللوني يختفي، وتم حظر الميز العنصري في المصالح العامة في العام ١٩٥٥. كما تم إلغاء احتكار المستوطنين للزراعات الريعية. يضاف إلى ذلك، أن دستور ليتلتون (١٩٥٢) أدخل

ستة نواب أفارقة إلى المجلس التشريعي، ثم رفعت خطة لينوكس- بويد هذا العدد إلى ١٤ نائباً.

وفي الكامرون، اندلعت ثورة بدءاً من العام ١٩٥٥، تحت رعاية حزب اتحاد شعوب الكامرون (UPC) الذي أسسه أوم نيوبي في العام ١٩٤٨، والذي أوصى بإتباع طرائق ثورية. وبسبب نفوذه المتنامي، أصبح هدفاً للإدارة الفرنسية التي انتهى الأمر بها إلى حله في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٥ (R. Joseph, 1986).

بمقارنته للثورات الثلاث في أفريقية السوداء ومدغشقر، أخرج ب. فروند (1984) سمات مشتركة يمكن سحبها بسهولة على الجزائر: أهمية العداوات الاجتماعية عبَّر عنها عالم الريف، وأعمال عنف ضد المستوطنين، وتقانات حرب العصابات. ويمكن إضافة استرجاع الذاكرة الجمعية لهذه الحركات بوصفها تعبير عن الوطنية، حتى لو أن ذلك لم يكن دوماً مطابقاً للواقع.

٢ - الإضراب

بعد أن استخدم العاملون بأجر الإضراب بامتياز للدفاع عن أوضاعهم المعيشية، سرعان ما أصبح سلاحاً سياسياً للمناضلين الوطنيين، ولاسيما أن النوعين من المطالب مترابطان وغالباً ما كان ملاكا القادة ملاكاً واحداً. في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، ليس هناك من بلد، تابع أو غير تابع، لم يشهد مثل هذه الحركة.

هكذا في أفريقية الجنوبية، في شهر آب/ أغسطس، اندلع إضراب قاس جداً في مناجم الراند، شارك فيه ما بين ٢٠- ٢٥% من ٣٠٠ ألف عامل من عمال المناجم السود الذين تدهورت أوضاعهم بشدة منذ الحرب العالمية الثانية. والحالة هذه، فإن المفاوضات بين مندوبي اتحاد عمال المناجم الأفريقي وغرفة المناجم، من أجل تحسين شروط العمل والتشغيل والحصول على زيادة للأجور، قد باءت

بالفشل. ولم يدعم العمال البيض، الأفضل معاملة، حركة الإضراب. وأعلنت الحكومة قانون الطوارئ. ومارست قمعاً عنيفاً، أدى إلى ١٢ قتيلاً، حسب الأرقام الرسمية، وما يزيد عن ألف جريح، وقضت على الحركة العمالية السوداء.

وفي مصر، تُرجم الاستياء الاجتماعي بسلسلة متتالية من الإضرابات. فقد قام الجيش البريطاني بتسريح آلاف العمال في نهاية الحرب العالمية الثانية، في الوقت نفسه الذي قام فيه عدد من المنشآت، التي استفادت من الشح القائم في أوروبا حتى ذلك الوقت، بإغلاق أبوابها أمام عودة المنافسة الأجنبية. وأدت البطالة واستخدام قسم محدود من العمالة إلى ردود أفعال عنيفة بدءاً من شهر شباط/ فبراير ١٩٤٦، عبأت العمال وحتى رجال الشرطة كما في الإسكندرية، في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨، حيث جرت عمليات سلب ونهب.

وللأسباب نفسها، ولاسيما ارتفاع كلفة المعيشة، اندلعت المظاهرات والإضرابات في العديد من المستعمرات. وكان العاملون الأفضل تنظيماً والأكثر مطالبة هم العاملون في قطاعيّ النقل والاتصالات. وقد قمعت قمعاً شديداً حركات عمال الموانئ في لورانسو- ماركيز (موزامبيق) وماتادي (كونغو بلجيكي)؛ وفي المقابل، فإن إضرابات لاغوس (١٩٤٥)، أو دار السلام (١٩٤٧)، تبعتها إضرابات أخرى على طول طرق السكك الحديدية، أدت إلى شل حركة السير كلها. وفي العام ١٩٤٧، طال إضراب عام لعمال السكك الحديدية اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية كله دام أربعة أشهر (انظر: J. Suret- Canale, 1978).

شكل الإضراب إذن وسيلة احتجاج استخدمها العمال بشكل خاص. ففي نيجيريا، مثلاً، ما بين ١٩٤٩- ١٩٥٠، سُجل ٥٤ إضراباً خلال خمسة عشر شهراً، شارك فيها ٥٠ ألف عامل. ويؤكد تطور الإضراب في أوغندا هذه النزعة:

نزاعات العمل في أوغندا

(١٩٤٤ - ١٩٦٢)

السنوات	أيام عمل ضائعة (١)	عدد الإضرابات (٢)	كثافة الإضرابات (نسبة ١ إلى ٢)
١٩٤٤	٣٢٥٠	٥	٦٥٠
١٩٤٥	؟	؟	؟
١٩٤٦	٦٧٠	٤	١٦٧ر٥
١٩٤٧	؟	؟	؟
١٩٤٨	٥٤٨٠	١١	٤٩٨ر٢
١٩٤٩	١٨٩٧٣	٦٩	٢٧٥
١٩٥٠	٦٦٥٣	٤٦	١٤٤ر٦
١٩٥١	٥٥٩٣	٥٤	١٠٣ر٦
١٩٥٢	٨٦١٨	٥٩	١٤٦ر١
١٩٥٣	١٤٧٣٨	٥٣	٢٧٨ر١
١٩٥٤	١١٤٤٩	٥٩	١٩٤ر١
١٩٥٥	١٨٣٢٠	٧٥	٢٤٤ر٣
١٩٥٦	١٢٤٩٤	٤٣	٢٩٠ر٦
١٩٥٧	٧٤٠٥	٣٧	٢٠٠ر١
١٩٥٨	١٠٧١٦	٤٥	٢٣٨ر١
١٩٥٩	١٠٢٨٧١	٦١	١٦٨٦ر٤
١٩٦٠	١٠٥٤٤٠	٥٥	١٩١٧ر١
١٩٦١	١٠٥٦٣١	٧٦	١٣٨٩ر٩
١٩٦٢	٩٦٩٨٦	١٦١	٦٠٢ر٤

المصدر: وفقاً لـــ: B. Nicol, in: Damachi U. K. et alli eds., *Industrial Relations in Africa*, London, The Mac Millan Press Ltd, 1979, p. 292.

يبيّن حساب كثافة الإضرابات أن نزاعات العمل كانت متصاعدة التصلب حتى عشية الاستقلال (١٩٦٢) وتجذب عدداً متزايداً من العمال.

نزاعات العمل في ساحل الذهب (١٩٤٤ - ١٩٥٧)

السنوات	عدد المضربين (١)	أيام عمل ضائعة (٢)	عدد الإضرابات (٣)	كثافة الإضرابات [(٢) (٣)]
١٩٤٤ - ١٩٤٥	٧٠٠	؟	٢	؟
١٩٤٥ - ١٩٤٦	٧٧٥٠	؟	٣	؟
١٩٤٦ - ١٩٤٧	٩٤٦	؟	٧	؟
١٩٤٧ - ١٩٤٨	٤٨٨٦٥	؟	٣٧	؟
١٩٤٨ - ١٩٤٩	٧٦٥٠	٤٤٧٢٨	٢٧	٦ر١٦٥٦
١٩٤٩ - ١٩٥٠	٣٨٥٥٧	١٢٣٣١١	٥٤	٥ر٢٢٨٣
إضراب عام	٤٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	١	٤٦٠٠٠٠
١٩٥٠ - ١٩٥١	٥٤٨٢	١١٠١٧	١٩	٨ر٥٧٩
١٩٥١ - ١٩٥٢	١٥٤٠٤	٣٨١٨٥	٣٩	١ر٩٧٩
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٣٢٥٤٨	١٢٩٦٧٦	٨٣	٤ر١٦٥٢
١٩٥٣ - ١٩٥٤	٢٥٥٢٩	١٢٥٩٢٧	٦٥	٣ر١٩٣٧
١٩٥٤ - ١٩٥٥	٧٢٦٣	٢٩١٠٧	٣٥	٦ر٨٣١
١٩٥٥ - ١٩٥٦	١٠٣٩	١٣١٢١	٢٣	٥ر٥٧٠
عمال مناجم	٢٩٢١٦	٢٤٧٩٢٤٤	٢	١٢٣٩٦١٢
١٩٥٦ - ١٩٥٧	١١٨٥٨	٣٣٠٠٥	٤٥	٤ر٧٣٣
١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٨٩٦٤	٤١٠٢٠	٦٤	٩ر٦٤٠

المصدر: وفقاً لـــ: J. Kraus, in: Damachi et alii, 1979, p.122

يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين حركات الإضراب وتفاقم شروط المعيشة، من جهة، وبخاصة ارتفاعات الأسعار (في الأعوام ١٩٤٦، ١٩٤٧-١٩٤٨، الإضراب العام في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠)، ومن جهة أخرى، الهيجان المرتبط بالمطالبة بالحكم الذاتي الذي شارك فيه العديد من القادة النقابيين الأكثر أهمية، بعد دخول نكروما إلى الحكومة (١٩٥١). في هذه الحالة، دعم عالم العمل لعبة المؤسسات للوصول إلى الاستقلال.

٣- شرعية Légalisme وتعبئة جماهير: حالة ساحل الذهب النموذجية

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد ساحل الذهب إصلاحات محدودة، مثلاً، حين عيَّن السير آلان بيرنز (حاكم ساحل الذهب ما بين ١٩٤١- ١٩٤٧) بعض الأفارقة أعضاء في المجلس التنفيذي. شدد كوامي نكروما في *سيرة ذاتية*، على أن قسماً من الصفوة المختارة المثقفة عارضت ذلك، لأن الأشخاص المعينين بهذا الشكل كانوا إما زعماء تقليديين وإما أشخاصاً آخرين كان الجميع يعلم جيداً أنهم كانوا محابين للإدارة الاستعمارية" (ص٨٠). وطالبت إذن بدستور، مُنح لها (آذار/ مارس ١٩٤٦)، تماماً كما كانت نيجيريا قد حصلت على دستورها الذي أعده الحاكم ريتشاردز في شهر آذار/ مارس ١٩٤٥. حصل الأفارقة بموجبه على عدد أكبر من الممثلين لهم في المجلس التشريعي، لكن الانتخاب لهؤلاء الأعضاء بالاقتراع المحدود لا يزال يحابي الزعماء. لذلك أعلن أزيكيوي ونكروما رفضهما لهذه الإصلاحات التي حكما على عدم كفايتها وطالبا بإلغائها.

أثارت التعبئة ضد النصوص الدستورية لعام ١٩٤٦ تجمع القوى السياسية في ساحل الذهب التي وجب على نكروما تحليلها بعد بضع سنوات:

"بما أن الصفوة المختارة المثقفة نجحت في بعث مقاومة لدستور بيرنز، فقد باشرت بعد ذلك بدراسة طرح إطلاق حركة قادرة على توجيه ضربة قاضية له. ولم يرد في ذهنها فكرة حزب سياسي كهذا، لأن نظام الأحزاب السياسية لم يكن مألوفاً لديها. والواقع، وفقاً لأعدائي السياسيين، إن إحدى ما يسمى بجرائمي السياسية العديدة، هو بالضبط إدخال النظام الحزبي إلى هذا البلد. ففي هذا السياق، ولد حزب اتفاق ساحل الذهب المتحد في سالتبونت بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، "بهدف ضمان بكل وسيلة مشروعة ودستورية نقل السلطة إلى الشعب وإلى الزعماء التقليديين بأقرب وقت" (Autobiography, p. 80).

بعد أن أصبح نكروما في حينها أميناً عاماً لحزب اتفاق ساحل الذهب المتحد، الذي أسسه الدكتور دانكوا في شهر آب/ أغسطس السابق، سرعان ما اتجه نكروما إلى تحويل هذا الاتفاق المعتدل نسبياً إلى حركة جماهيرية، ما أدى إلى قطيعة مع دانكوا. وأدت حركة عصيان ضد التجار الأوروبيين في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٤٨، أدت إلى سجن نكروما لكنه أسس، بعد إطلاق سراحه، حزب الاتفاق الشعبي (CPP) في شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٩، الذي أراد تحويله إلى حزب جماهيري. فقام بحملة نشطة بين العاملين في المدن والمزارع، والشباب والنساء، بتنظيم لقاءات جماهيرية ونشر صحافة رخيصة الثمن. واتخذت المقاومة الوطنية طابعاً عنيفاً إثر مشروع إصلاحات، تقرير كوسي (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، الذي لم ينص على الحكم الذاتي إلا في تاريخ غير محدد. وتم اعتقال نكروما وبعض قادة الحزب (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠). لكن بعد فترة وجيزة، حقق نكروما انتصاراً باهراً في الانتخابات البلدية.

وتصاعد نفوذ حزب الاتفاق الشعبي باطراد وحقق أغلبية واسعة في الانتخابات العامة في شهر شباط/ فبراير ١٩٥١، تحت سقف دستور

جديد، صدر في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠. وتم تحويل المجلس التشريعي إلى جمعية وطنية، مكونة من ممثلين عن المصالح الأوروبية و٧٥ نائباً أفريقياً وفقاً لنظام اقتراع مباشر وغير مباشر في آن معاً. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال النظام الوزاري إلى المجلس التنفيذي، بحيث استطاع نكروما بعد إطلاق سراحه تشكيل أول حكومة وزارية في ساحل الذهب باسم "قائد حكومة أعمال leader of governement business"، وفي العام التالي، باسم رئيس وزراء. ويمكن اعتبار بيانه السياسي معبراً عن بواعث الوطنيين الأفارقة: "أرغب الإعلان بأكبر قدر من الوضوح أنني صديق بريطانيا العظمى. وأتطلع إلى أن يحصل ساحل الذهب على وضع الدومينيون داخل الكومنولث. سنبقى داخل الجماعة البريطانية للأمم" ولا أفكر بجمهورية. أنا اشتراكي ماركسي ومسيحي بدون مِلَّة، لست شيوعياً ولم أكنه على الإطلاق. أخرج من السجن، وأدخل إلى الجمعية الوطنية دون أقل شعور بالمرارة. أعارض كل تمييز لأي جنس ولأي فرد، وكل إمبريالية مهما كان نوعها" (ورد في: H. Grimal, 1965, p. 284- 285).

من الآن فصاعداً، بدأت سيرورة الذهاب إلى الاستقلال دون انقطاع، عن طريق مفاوضات محددة المعالم بنشر كتاب أبيض (حزيران/ يونيو ١٩٥٣) تضمن اقتراحات إدارية، ثم بـــ "توصية مصيرنا" أقرتها الجمعية الوطنية حيث تم البرهان على القدرات التي يتمتع بها ساحل الذهب لحكم نفسه بنفسه. لكن، رغم فوز حزب الاتفاق الشعبي في انتخابات العام ١٩٥٤، فقد نمت معارضة تتكون من أحزاب دينية وإقليمية بهدف تأخير الاستقلال وفرض دستور لا مركزي للدولة المستقبلية. وأكدت انتخابات جديدة أرادتها بريطانيا العظمى، في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٦، دعم

الشعب لنكروما الذي استطاع إعلان استقلال بلده في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٧، باسم غانا.

٤- الثورة: مصر في العام ١٩٥٢

قادت لعبة المؤسسات الحرة في مصر إلى مأزق في سياق الصعوبات المعممة. وأدت المشكلات الخارجية، وبخاصة الهزيمة المصرية أمام إسرائيل وتوقيع الهدنة (في شهر شباط/ فبراير ١٩٤٩) والهيجان الاجتماعي، في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، إلى فوز حزب الوفد في الانتخابات الذي ظهر مرة أخرى ملاذاً من "الاستياء الدائم" في هذه الحقبة (N.Tomich, 1966; p.81). والحالة هذه ولَّدت سياسته خلافات مع البريطانيين بخصوص السودان، وأثارت حرب عصابات ضد قواتهم في منطقة قناة السويس (١٩٥١- ١٩٥٢). بالإضافة إلى ذلك، ظهر النظام عاجزاً عن تجاوز فقدان التوازن الاجتماعي بين فئات قيادية تدعم الملك فاروق وشعب يتكون قسم كبير منه من فلاحين بؤساء وطبقة عاملة متنامية. وأدى هذا الوضع إلى انقلاب ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. واستولت "لجنة الضباط الأحرار" على السلطة، التي تشكلت بمبادرة من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، بقيادة اللواء محمد نجيب، ووضعت دستوراً جديداً (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣). وبعد بضعة أشهر، أُلغيت الملكية وتم إعلان الجمهورية في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٣. ومنذ ذلك الوقت، تطورت خلافات داخل السلطة القائدة التي انتهت، في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، بإبعاد اللواء محمد نجيب من الحكومة، باعتباره بالغ الاعتدال، واستلام عبد الناصر لها، بعد أن وقَّع للتو (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤) على اتفاق مع بريطانيا العظمى يقضي بانسحابها من قاعدة قناة السويس.

وفي العام ١٩٥٦، نظَّم دستور جديد "جمهورية ديمقراطية"، الإسلام فيها "دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية". وتمت تعبئة جميع المواطنين داخل الاتحاد القومي، الذي تم تنظيمه في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٧، بهدف بناء "مجتمع اشتراكي، ديمقراطي، تعاوني". هذا التجمع الديمقراطي في القاعدة، حظي ببنية هرمية. ويرأسه رئيس الدولة بحكم وظيفته الذي يعين اللجنة القيادية. وبعد أن نجح عبد الناصر في تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وخرج منتصراً من الأزمة التي تبعت ذلك، أصبحت لديه الوسائل لفرض إرادته على بلده في الوقت نفسه الذي عزز فيه مركزه بوصفه قائداً للعالم العربي.

وجسَّد تطور مصر في الخمسينيات، مقدماً، تطور العديد من الدول الأفريقية الأخرى في السنوات التي تلت الاستقلال، واستيلاء الجيش على السلطة السياسية، وتأطير الحزب الوحيد للمجتمع.

ثالثاً- ردكلة النزاعات بين المستوطنين والأهالي

أدت نهضة حركات التحرر وصعود الوطنيات إلى ردود أفعال الأقليات من أصول أوروبية العازمة على الدفاع عن وضعها المتميز. وأسهم هذا الموقف بتعميق الهوة القائمة آنفاً بين المجتمعين الأهلي والأوروبي ونمو العنصرية.

١ - تفاقم التباينات بين المجتمعين

أ- في الجزائر، بنيات اجتماعية متنافرة

إن استقصاء حول البنية الاجتماعية المهنية في الجزائر أجري في العام ١٩٥٤، نأخذ هنا قسماً من معلوماته، أوضح وجود تباينات عميقة بين السكان المسلمين والسكان الأوروبيين، وفي داخل كل منهما.

التوزيع الاجتماعي المهني للسكان الناشطين اقتصادياً

في الجزائر في العام ١٩٥٤

	% من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً	
	سكان أوروبيين	**سكان مسلمين**
قطاع زراعي	٢ر٩	٦ر٨١
مهن غير زراعية	٨ر٨٦	٢ر١٤
عاطلين عن العمل غير زراعيين	٠ر٤	٢ر٤
مجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: وفقاً لاستقصاء: INSEE, 1954

كان توزيع السكان الأوروبيين الناشطين اقتصادياً، وبخاصة في المدن، مماثلاً لتوزيعه في البلدان المتقدمة. وفي المقابل، كان المسلمون بشكل أساسي من أبناء الأرياف، ويتسمون بنمو سكاني مرتفع في حين أن عدد الأوروبيين المزارعين يتجه نحو الانخفاض. وكان القطاع الزراعي يتسم بتباينات مهمة بين المجتمعين. تبلغ المساحة المتوسطة للمستغلة الأوروبية ٧ر١٢٣ هكتار، أي ما يعدل ٦ر١٠ مرة أكبر من متوسط المساحة في الأوساط الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأراضي المزروعة اختلافات نوعية لا يستهان بها، لأن ٥٤% من الأراضي التي يملكها المستوطنون الأوروبيون كانت مزروعة عملياً مقابل ٤٠% عند المسلمين. وبالنسبة إلى هؤلاء الأخيرين، مع الأخذ بالحسبان أراضي الرعي والاستراحة، التي كانت تشغل حيزاً كبيراً، بسبب الممارسات الزراعية بسيطة الحداثة نتيجة نقص الوسائل، وبخاصة في مستوى الري، كان متوسط المساحة المزروعة عملياً نحو ٤ هكتارات. ويُقدَّر أن كل عائلة لكي تعيش بلياقة، وجب أن تملك ٢٠ هكتاراً منها ١٠ هكتارات في حالة الراحة، والحالة

هذه، في بداية الخمسينيات، كان ٧٤% من المزارعين المسلمين في أفريقية الشمالية يملك أقل من ١٠ هكتارات. مما نجم عنه دخولاً متباينة جداً، لأن متوسط الدخل الصافي في الجزائر كان ٩ر٢ مليون فرنكاً (١٩٥٤) للمستثمر غير المسلم، الذي كانت عائلته تتكون وسطياً من ٧ر٣ شخص، في حين أنه ينخفض إلى ١١٧ ألف فرنك للمستثمر المسلم الذي كانت عائلته تتألف وسطياً من ٤ر٥ شخص. إذن وصل مستوى الدخل الفردي إلى ٧٨٠ ألف فرنك للعائلة الأوروبية، وإلى أقل من ٢٢ ألف فرنك للعائلة المسلمة. ونحو العام ١٩٥٠، قُدِّر أن ٦٠% على الأقل من مزارعي أبناء المغرب العربي يعيشون كما يعيش المعوزون. ووجب على عدد من أبناء الأرياف العمل كعمال زراعيين لدى المستوطنين، لكن هؤلاء الأخيرين ميكنوا مستغلاتهم باطراد بهدف خفض سعر الكلفة: تضاعف عدد الحصادات - الدراسات في الجزائر ما بين ١٩٣٥-١٩٥٠. ووجدت إذن بطالة بلا إحصاء في حالة مستمرة في الأرياف فاقمها الضغط السكاني، مما أثار هجرة ريفية متزايدة.

كما قدمت الوظائف غير الزراعية هي أيضاً تباينات لا يستهان بها بين المجتمعين. فقد شغل الأوروبيون ٧ر٩٢% من وظائف الكوادر العليا؛ ٤ر٨٢% من المثقفين والتقانيين، ٧ر٧٨% من موظفي المكاتب والتجارة؛ ٩ر٥٠% من العمال المهرة؛ ١ر٣٢% من العمال المختصين، ٨ر٤% من العمال اليدويين، ٣ر٣% من عمال المناجم ومقالع الحجارة. بالإضافة إلى ذلك، في حين أنهم شكلوا فقط ٥ر١٠% من مجموع سكان الجزائر، فإنهم كانوا يمسكون بـــ ٨٠% من وظائف الموظفين والعاملين في الدولة، منها ٧ر٩٦% من وظائف الفئة أ. إذن شغل معظم المسلمين في المدن، الذين كانت تتزايد أعدادهم بسبب الهجرة الريفية، وظائف دنيا، سيئة الأجور، مما أسهم في زيادة عدد السكان في أحياء السكن المؤقت. والحالة هذه، كانت منظورات تحسين أوضاعهم شبه معدومة بسبب عدم المهارة، إذا ما اعتبر المرء أن ٣ر١٥% فقط من الرجال و٢ر٦% من النساء كانوا يتكلمون الفرنسية وأن ٩ر٥% من الرجال و٦ر١% من النساء كانوا يعرفون القراءة والكتابة.

وتُعبر مقارنة الدخول الفردية في الجزائر مع مثيلاتها في فرنسا عن تباينات كبيرة بين المجتمعين، وكذلك داخل كل واحد منهما.

يبين الجدول التالي أن الأوروبيين تمتعوا وسطياً بمستوى معيشة أعلى من المسلمين. وعلى النقيض، فإن أقلية من المستوطنيين عاشوا أفضل من متوسط معيشة الفرنسيين، ما يناقض الفكرة الشائعة في فرنسا، آنذاك، القائلة بأن جميع المستوطنين كانوا أثرياء. والواقع أن ٤ر٧٠% من هؤلاء المستوطنين حظوا بمستوى معيشة متوسط مختلف ما بين الربع والنصف عن مستوى معيشة الفرنسيين في فرنسا. بالتأكيد، لا ينخفض إلى مستوى معيشة ٤ر٦٤% من المسلمين الذين يحصلون على دخل فعلي يعادل عِشرَ دخل الفرنسي المتوسط، لكن وجود فئات اجتماعية من الأوروبيين يحصلون على دخل ضعيف أمر لا يمكن إنكاره. غير أن هؤلاء وجدوا "تعويضاً" في"فوقيتهم" العرقية مقارنة مع المسلمين، المعتبرين منافسين لهم في بعض الوظائف، وهو ما يفسر غياب الانسجام بين الجانبين في فترات الصعوبات الاقتصادية.

مقارنة متوسط الدخل الفردي في الجزائر مع مثيله في فرنسا

متوسط مستوى المعيشة في فرنسا	سكان أوروبيون في الجزائر	سكان مسلمون في الجزائر
٥ مرات	٠٠ر٣%	—
ما بين ٥ر١ - ٨ر١ مرة	٦٠ر٢٦%	٢٥ر٠%
٩ر٠ مرة	—	٥٠ر١%
٥ر٠ مرة	٣٠ر٦١%	—
ما بين ٢٥ر٠ - ٣٠ر٠ مرة	١٠ر٩%	٢٥ر١٤%
١٤ر٠ مرة	—	٦٠ر١٩%
١٠ر٠ مرة	—	٤٠ر٦٤%

المصدر: وفقاً لاستقصاء: INSEE, 1945.

ب - في المستعمرات البرتغالية، مجتمع مستوطنين في أوج الازدهار

نص مشروع سالازار الاستعماري، الآجل، على خلق طبقة فلاحية أفريقية نصف مدمجة، تملك قيم البرتغال نفسها: الدين، والعمل، والطاعة والمحافظة السياسية. ففي الخمسينيات، تم إنشاء بعض "المستوطنات colonatas" الأفريقية في انغولا لتحقيق هذا الهدف: تعلق الأمر بمشاريع أبوية، أدارها مستشارون برتغاليون: تم إقامة مزارع صغيرة فردية عموماً بالقرب من مشروع ري بينما وضعت أبنية كبيرة للاستخدام الزراعي وأدوات فلاحية في خدمة المجتمع. وفي العام ١٩٦٠، قُدِّر أن ١٥٠٠ عائلة كانت تعيش في إطار هذا النمط من التجمعات. وخضع المزارعون الآخرون لرقابة صارمة بالنسبة إلى الزراعات التي كانت حصتها السنوية (كوتا) وسعر الشراء تحددهما مكاتب زراعية. وخضعت تجارة المفرق والصناعة اليدوية، هما أيضاً، إلى توجيهات استبدادية.

مقابل سكان أفارقة مُستغلين، ارتفع عدد البيض بسرعة:

ارتفاع عدد السكان البيض (١٩٤٠ - ١٩٧٣)

السنوات	موزامبيق			انغولا		
	عدد	متوسط النسبة المئوية		عدد	متوسط النسبة المئوية	
١٩٤٠	٢٧٤٠٠			٤٤٠٨٣		
١٩٥٠	٤٨٢٠٠	١٩٥٠-١٩٤٠	٨١ر٥	٧٨٨٢٦	١٩٥٠-١٩٤٠	٩٨ر٥
١٩٦٠	٩٧٢٠٠	١٩٦٠-١٩٥٠	٢٧ر٧	١٧٢٥٢٩	١٩٦٠-١٩٥٠	١٥ر٨
١٩٧٠	١٥٠٠٠٠	١٩٧٠-١٩٦٠	٤٣ر٤	٢٩٠٠٠٠	١٩٧٠-١٩٦٠	٣٣ر٥
١٩٧٣	٢٠٠٠٠٠	١٩٧٣-١٩٧٠	٠٦ر١٠	٣٣٥٠٠٠	١٩٧٣-١٩٧٠	٩٣ر٤

المصدر: وفقاً لـ: M. Newitt, *Portugal in Africa*, London, Hurst and Cie, 1981, p.164

كان البيض في كل مكان يحظون بامتيازات. وكان نموهم أسرع في أنغولا منه في موزامبيق حيث سبق أن كان مرتفعاً. كادت الأحداث السياسية، ولا سيما النضالات من أجل التحرر الوطني، تؤدي إلى إبطاء تدفق المهاجرين إلى أنغولا بينما ازداد حدة في موزامبيق في السنوات التي سبقت الاستقلال مباشرة (١٩٧٠- ١٩٧٣). والواقع أن الأوضاع الصعبة في البرتغال دفعت قسماً من البرتغاليين إلى الهجرة إلى أفريقيا، وقسماً آخراً إلى الهجرة إلى البلدان الأوروبية.

جعل التصرف الحكومي من أنغولا مستعمرة بيضاء منتجة حيث أن زراعة البن ونهضة الصناعات الصغيرة المحلية، التي ساعد عليها تطور وسائل المواصلات، أسهما في نمو المستعمرة. وبكل سرور، أقام السكان البيض في المدن. فقد تجاوز عدد سكان لواندا المُحدَّثة الــ ٢٠٠ ألف نسمة في العام ١٩٦٠، وكانت تأوي ٣٢% من سكان انغولا البيض. وأدى الازدهار الاقتصادي النسبي إلى تزايد الحاجة إلى اليد العاملة البرتغالية رخيصة الأجر. فقد كان المهاجرون الجــدد، فلاحين أو عمالاً بأجر، برتغاليون، فقراء عموماً وأحياناً أميِّون. فرأوا في الأنغوليين منافسين لهم في الوظائف التي تحتاج إلى مهارة عالية أو مهارة بسيطة، بل لا تحتاج إلى مهارة. وبعد العام ١٩٥٠، انحدر الأفارقة تدريجياً إلى الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأدنى درجة، بعد أن اتجه البيض إلى الاحتفاظ بأفضل المراكز. هكذا، رغم التصريحات الرسمية التي تقدم أنغولا على أنها جنة "متعددة الأجناس"، ازدادت العنصرية حدة فيها.

في أوج حقبة إزالة الاستعمار، حاولت البرتغال حل مشكلاتها الداخلية بتنمية المستعمرات. ولم تستطع هذه السياسة، التي كانت بعكس التطور الدولي، أن ترضي الأفارقة بسهولة، وأدت في المدى القصير إلى حروب التحرير الوطنية.

٢ - العزل العنصري، تعبير عن عنصرية متطرفة

في اتحاد أفريقية الجنوبية، تفاقمت التباينات بين المجتمعات: في العام ١٩٤٦، في حين أن سكان الحضر كانوا يمثلون ٣ر٣٩% من مجموع السكان، كان ٦ر٧٥% من البيض يعيشون في المدن وكذلك ٨ر٧٢% من الآسيويين، و٥ر٦٢% من الملونين، و٣ر٢٤% من الأفارقة.

ورغم أن نسبة هؤلاء الحضريين قد ازدادت بمقدار ٩ر٨٦% منذ العام ١٩١١ (أسرع من نسبة مجموع السكان: ٧ر٥١%)، استمر السكان السود بالحصول على توزيع يجسد التخلف مقارنة مع المجتمعات الأخرى. وأقلق نموهم السريع البيض الذين وضعوا سياسة عدائية لحماية أنفسهم.

أ- التشريع الممنهج للأولوية البيضاء

وصل الحزب الوطني إلى السلطة في العام ١٩٤٨، وكان قوي التنظيم ولديه عدة مجموعات من المناضلين، وفرض سياسة العزل العنصري apartheid سياسة رسمية لاتحاد أفريقية الجنوبية. وكان المحرك الرئيس لهذه السياسة د. فيرويرد Verwoerd. ولد في هولندا في العام ١٩٠١، ووصل إلى جنوب أفريقية مع والديه وعمره سنتان. وأصبح أستاذاً للتربية النفسية التطبيقية، وثابر على الدفاع عن قضية فقراء البيض. وفي أواسط الثلاثينيات، عارض هجرة اليهود من أصول ألمانية نازية. وأسس صحيفة دي ترنسفالر (١٩٣٧) لكي يضم أفريكانر الترانسفال إلى الحزب الوطني الذي أصبح نافذاً قوياً فيه. كما وجب عليه العمل من أجل تحويل البلد إلى دولة بيضاء تدافع عن نفسها ضد كل خطر محتمل، بداية في وزارة د. مالان، كوزير لشؤون الأهالي (١٩٥٠)، ثم كرئيس للوزراء ما بين العام ١٩٥٨ واغتياله في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ من قبل رجل أبيض مسكين (O. Guitard, 1990).

ووفقاً لــ ل. تومبسون (1990)، كان في قلب نظام العزل العنصري أربع أفكار: الفكرة الأولى، يتكون سكان اتحاد جنوب أفريقية من أربع مجموعات عرقية: بيضاء، ملونة، هندية وأفريقية؛ والفكرة الثانية، بما أن البيض أعضاء من جنس متحضر يجب أن يتمتعوا بالسيطرة المطلقة على الدولة؛ والفكرة الثالثة، تتفوق مصالح البيض على مصالح السود، إذن ليست الدولة ملزمة بمنح تسهيلات متساوية إلى الأجناس التابعة؛ وأخيراً، تشكل المجموعة العرقية البيضاء أمة واحدة تتكون من مجموعتين تتكلمان لغة الأفريكانر واللغة الانجليزية، في حين أن الأفارقة ينتمون إلى عدة أمم مغايرة أو محتملة؛ هكذا أصبحت الأمة البيضاء الأكثر أهمية في البلد. وطبق قانون ملائم لهذه المبادئ.

وعلى مر السنين، صدرت سلسلة من قوانين قمعية: الأول في العام ١٩٥٠، ضد الشيوعية، كان موجهاً، في الحقيقة، ضد كل شكل من أشكال المعارضة؛ وفي العام ١٩٥٣، رخص قانون آخر للحكومة إعلان حالة الطوارئ؛ وكان هدف القانون ١٩٥٦، الاضطرابات التي يثيرها السود؛ وفي العام ١٩٦٢، أُدخل جرم التخريب؛ وفي العام ١٩٦٣، منح قمع الأعمال التدميرية الشرطة سلطات استنسابية، أي وفق مقتضى الحال؛ وأخيراً، وسع قانون التعديل العام General Amendment Act لشهر حزيران/ يونيو ١٩٦٤ سلطات الحكومة لتعريف التخريب والتدمير ومعاقبتهما. بالإضافة إلى ذلك، بما أن الشيوعيين طالبوا بالمساواة بين الأجناس، بعد حظر حزبهم في العام ١٩٥٠، فإنهم لم يعدوا مقبولين ولا متسامحاً معهم في أي من المؤسسات التي تتلقى معونة من الحكومة بدءاً من الأول من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٥.

في الوقت نفسه، تم إضفاء صبغة التطرف على العزل العنصري المفروض منذ نصف قرن لحماية نقاء الجنس الأبيض. فبدءاً من العام ١٩٤٩، أصبحت الزيجات المختلطة بين السود والبيض، التي كانت غير

شرعية، تحال إلى المحاكم. ومنهج هذا التصرف قانون العام ١٩٥٠، المعتمد رغم اعتراض الحزب المتحد وحزب العمال، الذي أرغم السكان على الاندراج في ثلاث مجموعات: البيض، والملونين والأهالي. وتأكد الميز العنصري في الإقامة السكنية في العام نفسه بقانون فضاءات المجموعات Group Areas Act المُعدَّل في العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧. وتم تشديد القوانين السابقة المتعلقة بإقامة السود والهنود وتنظيم الانتقال. وعززت قوانين الأعوام ١٩٥٠، و١٩٥٦ و١٩٥٧ الميز الاقتصادي القائم منذ العام ١٩١١.

وأُلغي خطوة خطوة كل أثر لمشاركة السود في السلطة السياسية المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، أقر قانون أُقترح في العام ١٩٥١، واعتُمد في العام ١٩٥٦، إقامة هيئة ناخبة منفصلة خاصة بالملونين الذين وجب عليهم انتخاب رجال بيض لكي يمثلوهم في البرلمان. وما هو أكثر من ذلك تم، في العام ١٩٧٠، إلغاء مقاعد البرلمانيين البيض المنتخبين للدفاع عن مصالح المجتمعات الأخرى (L. Thompson, 1990). ومنذ العام ١٩٥١، تم إلغاء المؤسسة الرسمية الأفريقية الوحيدة التي كانت تتمتع بصلاحية وطنية، هي مجلس ممثلي الأهالي Native Represetative Conucil. وتم إقامة تعليم منفصل تماماً للسود. وفي نهاية الخمسينيات، أُنجزت ما سميت بمرحلة الفصل العنصري السلبي. واستملك البيض الوطن الأفريقي الجنوبي بحكم القانون. وبدأت مرحلة جديدة تهدف إلى استبعاد غير البيض فيه بإنشاء كيانات إقليمية خاصة بالأفارقة أُطلق عليها اسم "أوطان "nations".

ب - معارضة بيضاء ضعيفة، معارضة أفريقية جماهيرية بلا عنف

خلال عدة عقود، حظي الحزب الوطني بدعم أغلبية الأفريكانر وقسم كبير من الناطقين باللغة الانجليزية. وخاضت المعارضة البيضاء، الأقلية جداً، "معركة بلا أمل" (O, Guitard, 1990, p. 72). فقد كان موقف بعض

البيض موقفاً غامضاً جداً: هكذا كان هاري أوبنهايمر، أحد أقطاب المال، يدعم الحزب التقدمي، الذي تأسس في العام ١٩٥٩، وينادي بدمج السود المتعلمين في النظام السياسي، لكنه لم يكن لديه أي احترام للثقافة الأفريقية ويستخدم العمال المهاجرين (L. Thompson, 1990). وبدءاً من العام ١٩٤٨، اتخذت السلطات العليا في الكنائس البيضاء في أفريقية الجنوبية، باستثناء الكنيسة البروتستانتية الهولندية، مواقف انتقاديه للعزل العنصري، وفي السنوات التالية، غالباً ما دخل أعضاء من طبقة الكهنوت في نزاع مع الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، في العام ١٩٦٨، صرَّح مجلس الكنائس الأفريقية الجنوبية أن نظام العزل العنصري مناقض لمبادئ المسيحية. وعلى النقيض، دعمت طبقة الكهنوت الأفريكانر السياسة الحكومية حتى نهاية السبعينيات، حين بدأ التشكيك بشرعيتها نفسها في أوساط الكنائس البروتستانتية الهولندية.

من جهتهم، طور الأفارقة معارضتهم بوساطة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC. كان هذا الحزب، الذي اتخذ من جوهانسبرغ مقراً له، منغرساً بشكل جيد في مقاطعة الكاب، وفي الرند، في حين أن نفوذه كان أقل أهمية في المعازل حيث كانت الاجتماعات والدعاية السياسية محظورة. وإبان مؤتمره السنوي لعام ١٩٤٩، وضع برنامجاً لنشاطات جماهيرية غير عنيفة. لكن داخل الحركة، اقترح اتحاد الشبيبة، الذي تأسس في العام ١٩٤٣، إتباع خط أكثر شدة. والحالة هذه، تم انتخاب ثلاثة من أعضائه إلى اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهم والتر سيزيلو، وأوليفر تامبو ونيلسون مانديلا، مما نجم عنه تغييرات مستقبلية. وحصل تقارب مع حزب المؤتمر الأفريقي الجنوبي الهندي (SAIC)، الذي كان ملاك قيادته هو أيضاً في أوج تجديده، ومع الـ SACPO، منظمة الملونين. وقاموا بنشاطات مشتركة، ولاسيما في الأول من أيار/ مايو ١٩٥٠، قمعتها الشرطة بقسوة.

عندئذ تم الإعلان عن تنظيم يوم وطني للاحتجاج ضد ممارسات العنف البوليسية في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، الذي أصبح يوم الحرية بالنسبة إلى الأفارقة. وتعاقبت أعمال العنف والمقاومة السلبية، لكن سرعان ما ظهر أنها غير عملية أمام تفاقم التشريع القمعي. وفي ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، تبنى مؤتمر الشعوب، الذي لم يتمكن من حضوره البيرت لوثولي رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ولا دادو، رئيس حزب المؤتمر الأفريقي الجنوبي اللذان كانا في الإقامة الجبرية، تبنى ميثاق الحرية. وفي السنوات التالية، دفعت الاعتقالات، ومحاكمة المناضلين بتهمة الخيانة، وفشل إستراتيجية اللاعنف، الجناح الراديكالي إلى الانفصال عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بتأسيس حزب المؤتمر الأفريقاني في العام ١٩٥٨، مع برنامج وطني وأفريقاني في آن معاً. ودعا حزب المؤتمر الأفريقاني الأفارقة إلى الإضراب، وتسليم بطاقات الانتقال (pass)، في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٠، لكن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين العزل من السلاح في شاربفيل ولانغا، وأردت منهم ٦٩ قتيلاً ونحو مائتي جريح. وشل إضراب عام احتجاجي نظمه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي البلد خلال ثلاثة أسابيع. ورداً على ذلك، تم إعلان حالة الطوارئ، وحظر حزبي المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر الأفريقاني. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت المقاومة الأفريقية لاجئة وغير سرية، واتخذت صيغة الكفاح المسلح.

هكذا، اتسمت أفريقيا نهاية الخمسينيات بسكان مسيطر عليهم، وبتفاقم وضعهم في أفريقية الجنوبية وروديسيا وفي المستعمرات البرتغالية، في حين أن المستعمرات في المناطق الأخرى نالت الاستقلال.



الفصل التاسع

نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية

تدرَّج استقلال المستعمرات الأفريقية على فترة طويلة الأمد لأنه، دون الأخذ بالحسبان حالة مصر (١٩٢٢- ١٩٣٦)، مضت أربعة عقود من الزمن بين ولوج ليبيا إلى السيادة (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١)، البلد الأول الذي حصل على استقلاله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول ناميبيا عليه (٢١ آذار/ مارس ١٩٩٠)، آخر بلد أفريقي مستعمر. وقد مرَّ هذا الارتقاء بعدة مراحل. انتهت المرحلة الأولى في العامين ١٩٥٦- ١٩٥٧، حينما كانت مصر تثَّبت وضعها بعد أزمة السويس: اكتسبت السودان السيادة (في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦)، والمملكة المغربية (٢ آذار/ مارس ١٩٥٦)، وتونس (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦)، وغانا (٦ آذار/ مارس ١٩٥٧)، وانسحبت فرنسا من فزان، في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦. وخلال المرحلة الثانية، التي بدأت باستقلال غينيا الفرنسية (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨)، وانتهت بإعلان روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥)، أصبحت جميع المستعمرات الفرنسية والانجليزية

في أفريقية السوداء والكونغو البلجيكي دولاً ذات سيادة، وكذلك الجزائر (٣ تموز/ يوليو ١٩٦٢). والمرحلة الثالثة التي اتسمت بالحروب بين البرتغال ومستعمراتها، انتهت في العام ١٩٧٥ بحصول هذه المستعمرات على استقلالها. وأخيراً، حصلت البلدان المستعمرة الأخيرة على حريتها في وقت أكثر تأخراً، إثر حروب مسلحة: ناميبيا (١٩٩٠)، وإريتريا (١٩٩٣)؛ أما بالنسبة إلى الصحراء الغربية، التي أصبحت جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (١٩٧٤- ١٩٨٢)، فلا يزال استقلالها موضوع نزاع مع المملكة المغربية.

وشكل إعلان الاستقلال نهاية تطور خاص بكل بلد، لكن وجود بعض السمات المتشابهة يفسر أن دراستها أدت إلى وضع عدة تصنيفات، وفقاً لتغليب المختصين للفاعلين فيه (مثلاُ، إرادة أبناء المستعمرات الثابتة إلى حد ما للحصول على استقلالهم) أو للطرائق التي استخدموها (حروب، تطور مؤسساتي، مفاوضات)، أو أيضاً للوضع المحلي (مضطرب، "هادئ"، الخ). ويقدم كل من هذه المقاربات أسساً لتأملات اجتراحية opératoires، لكن تصنيف البلدان داخل هذه الفئة أو تلك ليس بدهياً دائماً؛ فهو عموماً اختيار شخصي ويمكن أن يقدم مادة للنقاش.

بحسب رأينا، كانت الدول الاستعمارية هي التي طبعت، في نهاية المطاف، سيرورة الاستقلال بالتوجه السلمي أو باستخدام العنف وفقاً لقبول هذه الدول لنهاية هذه السيرورة أو رفضها لها. فردود أفعالها أمام المطالب الوطنية أدخلت عوامل معقدة ناجمة في آن معاً عن وضعها الداخلي ومصالحها في كل مستعمرة، وتقدير علاقات قواها مع أبناء المستعمرات، وبدرجة أقل، الضغط الدولي. فقد تطور سلوكها، والحالة هذه، وفقاً لما يطرأ من متغيرات على مختلف الثوابت.

أولاً- إدراك إزالة الاستعمار(•) في العواصم الاستعمارية

أدرك المعاصرون سيرورة إزالة الاستعمار بصيغ متنوعة ولم يعطوها قيمتها الحقيقية، وبخاصة حين لم يشعروا بأنهم معنيون بذلك بشكل مباشر لأنهم لا ينتمون إلى بلدان استعمارية. فغداة الحرب العالمية الثانية، في البلدان الاستعمارية، كان الرأي العام، الذي عبَّرت عنه الخيارات الانتخابية، والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، منقسماً حول المسألة الاستعمارية. من جهة أخرى، لم يكن لدى الرأي العام الإمكانية نفسها لكي يعبر عن نفسه في البلدان الديمقراطية (بلجيكا، فرنسا، بريطانيا العظمى)، وفي بلدان الأنظمة الاستبدادية حيث لا يمكن الاختلاف حول السياسة الحكومية دون مجازفة بالقمع (البرتغال حتى العام ١٩٧٤، وإسبانيا حتى العام ١٩٧٥). والواقع أن الآراء العامة ومواقف القوى السياسية تطورت تحت تأثير أحداث داخلية أو خارجية.

١ - عدم فهم المطالب الوطنية

إن معظم الناس، من ذوي المعرفة البسيطة أو الإطلاع السيئ، وهم بالأحرى فخورون بالانتماء إلى بلد يملك إمبراطورية، لم يفهموا المطالب الوطنية. فقد كانوا على يقين، غذته المدرسة ووسائل الإعلام واسعة الانتشار، بأن دولهم حملت الحضارة ورغد العيش إلى شعوب لا تريد الاعتراف بذلك، ويتهمونها إذا لزم الأمر بنكران الجميل. والواقع أنهم كانوا يولون اهتماماً

(•) درج المؤرخون الأوروبيون المختصون بتاريخ أفريقيا وقسم من المؤرخين الأفارقة الذين تتلمذوا عليهم، على استخدام اصطلاح décolonisation أي إزالة الاستعمار لوصف تحرر أفريقيا من الاستعمار. وفي اعتقادنا أن ذلك خيار أيديولوجي وكأن البلدان الاستعمارية هي التي حررت عن طيب خاطر، البلدان الأفريقية بخاصة، والبلدان التي استعمرتها بعامة، وهذا ما يبخس نضال الشعوب الأفريقية حقه وما قدمته من تضحيات وشهداء في سبيل نيل الاستقلال/ المُعرب.

بسيطاً للعالم الاستعماري. ففي بلجيكا، مثلاً، نادراً ما تم ذكر المسألة في الصحافة حتى منتصف الخمسينيات، إن لم يكن من أجل تمجيد "النجاح الاستعماري"، والنظام السائد في الكونغو البلجيكي وفي البلدان الخاضعة لوصايتها، ومقارنتها مع مشكلات دول استعمارية أخرى. ولم يكن يشغلهم وضع الكونغوليين الحقيقي. والحالة نفسها في فرنسا، فبعد مضي ما يقرب من عام ونصف على الحرب الجزائرية، كشفت استطلاعات للرأي، تم إجراؤها في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٦، أن ٤٠% من الأشخاص الذين شملتهم هذه الاستطلاعات أيدوا الحفاظ على المديريات الإدارية في الجزائر، أي أنهم كانوا واقعياً ينخرطون في شعار "الجزائر، هي فرنسا"، وظن ٣٣% أنه كان من الواجب إقامة "روابط أقل وثاقة"، أي أن ما مجموعه ٧٣% رفضوا، عملياً، منح شرعية لرغبة الجزائريين في الاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، شن بعض "الشغوفين" بالجزائر فرنسية حملة ناشطة للتقليل من أهمية الحركة الوطنية الجزائرية باستخدام مفردات لغوية تقدم المدافعين عنها على أنهم "عصاة" وتحول الحرب إلى عمليات "نشر أمن وسلام". أما بالنسبة إلى الأقلية من أولئك الذين كانوا يسلمون بضرورة التغييرات المناسبة للمستعمرات وأبنائها، فقد كانوا منقسمين حول ماهية هذه التغييرات وصيغتها. والواقع أن عدداً صغيراً فقط من الفرنسيين دافع عن مبدأ "حق الشعوب" والاستقلال، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن من أجل إنقاذ مواقعه داخل المجتمع وناخبيه. واتخذ أحياناً إجراءات انتهازية، مثل التصويت على منح غي موليه سلطات خاصة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، أو إقصاء أعضائه الذين نادوا بعدم الخضوع أو الفرار من هذا الحق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أولئك الذين أرادوا الاصطفاف وراء مواقف جبهة التحرير الوطني الجزائرية. لكن ساعد العديد من المناضلين الشيوعيين الوطنين الجزائريين، في حين أن السلطات القيادية ولت وجهها، بدءاً من نهاية العام ١٩٥٦، شطر حملة صارمة لصالح الاستقلال.

٢ - نهاية لا مفر منها

أدى ضغط الأحداث إلى تطور الأفكار الخاصة بالوضع الاستعماري الراهن. فقد وعى البريطانيون، في وقت مبكر جداً، ضرورة القيام بإصلاحات. وكان الناخبون المحافظون أكثر تعلقاً بالحفاظ على روابط إمبراطورية قوية من العماليين. فقد قدَّر العماليون أن المستعمرات يجب أن تحصل تدريجياً على حكم نفسها بنفسها Self government ، وللوصول إلى ذلك يجب استبدال السيطرة بفكرة المشاركة الطوعية التي سوف تتيح للمستعمرات اكتساب النضج السياسي اللازم لقيادة شؤونها. ورغم هذه الاختلافات، فإن إزالة الاستعمار تابعت مجراها، في إطار من تناوب الأحزاب في الحكومة، والاهتمام الدائم بحماية ما هو جوهري من المواقع والمصالح البريطانية.

أثَّر مثال الانجليز على قسم من الرأي العام حول القارة الأفريقية. ففي بلجيكا، رغم الرضا الذاتي المحيط، نمت ببطء فكرة أنه يجب إصلاح النظام السياسي في الكونغو البلجيكي، لكن الاقتراحات الرسمية كانت معتدلة جداً، لأن خطة فان بيلسن لشهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، تكهنت بأن إعداد نخبة كونغولية قادرة على تولي الحكم يحتاج إلى ثلاثين عاماً. لكن اعتدالها لم يحل دون شدة معارضة الأوساط المؤيدة للاستعمار لها. وعلى النقيض، قدَّر قسم من البلجيكيين التقدميين أنه يجب أن يكونوا أكثر جرأة، لكنهم لم يقترحوا إدماجاً كاملاً بمنح المواطنة ولا الاستقلال. لكن رغم أن جماعة "وعي أفريقي"، بقيادة الأب جوزيف مالولا استقبلت الخطة استقبالاً حسناً في بيان صادر بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، فإنها أثارت في الحال بياناً معاكساً لجمعية أبناء الكونغو الأدنى ABAKO طالب بالاستقلال الفوري (R. Cornevin, 1971). والحالة هذه، لم يكن البلجيكيون على استعداد لقبول هذا المطلب. ولم يوافقوا عليه إلا مرغمين ومجبرين في العام ١٩٦٠.

وسرعان ما أدى إرسال وحدة عسكرية للحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر إلى تعديل الرأي العام الفرنسي: منذ شهر تموز/ يوليو ١٩٥٦، صرح ٤٥% من الأشخاص المستجوبين أنهم من أنصار استقلال متفاوض عليه، و٢٣% فقط ظنوا أن الجيش سيقضي على "العصاة". وكلما طالت الحرب، انخفضت نسبة أنصار الجزائر فرنسية، في حين أن نسبة أنصار الاستقلال الكامل تصاعدت، وأن الأغلبية أعلنت أنها مع حل متفاوض عليه (٥٦% في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨). وبيَّن تحليل استطلاعات الرأي الذي قام به شارل ر. اجرون (1991, pp. 157- 158) أن سلوك السكان الفرنسيين متوافق مع معايير اجتماعية وسياسية "متوقعة": مثلاً، في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٧، كان ٨٩% من الناخبين الشيوعيين من مؤيدي الاستقلال بدلاً من متابعة الحرب، و٤٣% من الراديكاليين، و ٣٥% من حركة الجمهورية الشعبية MRP، و٣١% من أنصار الحزب الاشتراكي SFIO، و١٩% من اليمنيين. وحصلت معاهدات ايفيان التي أنهت الحرب على انضمام كثيف للفرنسيين بنسبة ٩٠ر٧% في استفتاء ٢٧ أبريل/ نيسان ١٩٦٢. وقبل ذلك بوقت قليل، سجل استطلاع للرأي ٨% من المستاءين، و١٠% فقط من غير المكترثين.

يبقى التساؤل حول أسباب هذا التطور الناجم، في رأينا، بدرجة أقل، عن الاعتراف بشرعية المطالب الوطنية، مما هو ناجم عن إجماع على وقف حرب بالغة الكلفة بالرجال والنفقات العسكرية على حساب استثمارات اجتماعية في فرنسا. وفي نهاية الأمر، وافق الفرنسيون على قيام الجنرال ديغول بإزالة الاستعمار من أجل حماية مصالحهم الخاصة أقل منه من أجل مسائل مبدئية. وكانت اعتبارات مشابهة هي التي دفعت قسماً من الرأي العام البرتغالي إلى إرادة نهاية الحروب الاستعمارية. يندمج هذا المطلب، المناهض لنظام سالازار الذي مجَّد "الإيمان الإمبراطوري"، في النضال من أجل حرية

البرتغال أكثر منه من أجل حرية سكان أفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البرتغالية.

ثانياً- مواقف الدول الاستعمارية

تبنت حكومات الدول الاستعمارية إستراتيجيات مختلفة تجاه المطالب الوطنية. فمن مجموعة السلوكيات الممكنة، اختاروا تلك التي بدت لهم الأكثر قدرة على المحافظة على مصالحهم الآنية و/ أو المستقبلية. وبذلك غيروا سياساتهم وفقاً للبلدان المعنية، لأن الصعوبات كانت أقل في البلدان التي يوجد فيها قليل من المستوطنين أو لا يوجد فيها مستوطنون على الإطلاق، كما كانت الحالة في أفريقية الغربية، منها في البلدان التي تضم أقلية مهمة من البيض كما كان الأمر في الجزائر أو في أفريقية الشرقية والوسطى الخاضعة للسيطرة البريطانية. والواقع أن المستعمِرين حددوا مواقفهم انطلاقاً من خيار مركزي: قبول الاستقلال أو رفضه.

١- موافقة بهدف الحفاظ على الأوضاع المكتسبة

أ- مآل تطور مؤسساتي

عموماً اختارت بريطانيا العظمى التشاور، الأمر الذي لم يمنعها من استخدام القوة عند اللزوم، كما كانت الحالة ضد ثورة الماو- ماو، عندما قدَّرت أن مصالحها قد تتعرض للخطر. بالإجمال، وافقت بريطانيا على منح إصلاحات من منظور "لا لفقدان مستعمرة، نعم لكسب عضو في الكومنولث" (H. Grimal, 1965, p. 288). لقد كان لاستقلال الهند (آب/ أغسطس ١٩٤٧) تأثيره الأعظم على سيرورة إزالة الاستعمار في الإمبراطورية البريطانية بأكملها. فقد تم تقديم اندماج الاتحاد الهندي وباكستان في الكومنولث البرهان على أنه يمكن الحفاظ على روابط مميزة مع البلدان المستقلة منذ ذلك الوقت فصاعداً، في إطار احترام سيادة كل مكون من مكوناته. إذن لم تنشأ العلاقات

الجديدة عن قطيعة بين بريطانيا العظمى وبلدان الدومينيون التابعة لها، وإنما عن تسريع تطور بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر. واتبعت الحكومات الانجليزية المتتابعة هذا الخط السياسي في أفريقية الغربية الخاضعة لسيطرتها. وطالب أبناء المستعمرات، عن طريق "صفوة مختارة" تأهلت في الغرب، بداية بوضع قانوني مماثل لوضع الدومينيون، ثم فاوضوا على إصلاحات متتابعة أدت إلى الاستقلال داخل كومنولث مُجدد. وكان ساحل الذهب، الذي ذُكرت حالته أعلاه (انظر الفصل الثامن)، الأول الذي أعلن الاستقلال في العام ١٩٥٧، ليصبح غانا. وفي السنوات اللاحقة، جاء دور مستعمرات بريطانية أخرى تقع في افريقية الغربية: نيجيريا في العام ١٩٦٠، وسيراليون في العام ١٩٦١، وغامبيا في العام ١٩٦٥.

وتبنت فرنسا سياسة مشابهة إزاء مستعمراتها في أفريقية السوداء، رغم أن إعدادها كان أكثر تأخراً، وفرضتها ضرورة تركيز قواتها في الجزائر. أقام القانون- الإطار أو قانون دوفير نظام حكم ذاتي داخلي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٦. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت حكومات محلية، ترأسها شخصيات أفريقية منتخبة بالاقتراع العام، تقرر الشؤون الداخلية لكل بلد؛ لكن يبقى فيها حاكم فرنسي. وأدى وصول الجنرال ديغول إلى السلطة إلى تأسيس، في إطار الجمهورية الخامسة، "جماعة فرنسية"(•). وقد تمت الموافقة على هذه الجماعة في فرنسا والبلدان الأفريقية ومدغشقر، بموجب استفتاء ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، بعد قيام الجنرال ديغول بجولة فيها (٢٠- ٢٩ أب/أغسطس)؛ وكانت غينيا البلد الوحيد الذي رفض الجماعة الفرنسية وأصبح مستقلاً في الحال. عندئذ مُنحت البلدان الأعضاء في هذه الجماعة حكماً ذاتياً كاملاً، لكن السياسة الخارجية بقيت بيد فرنسا. والواقع أن الجنرال ديغول رفض منح الاستقلال في الوقت نفسه الذي أُعدت فيه النصوص

(•) كومنولث على النسق الفرنسي/ المُعرب.

الدستورية، كما يظهر من تصريحه أمام اللجنة الاستشارية في ٨ آب/ أغسطس ١٩٥٨: "نحن في سبيلنا لصنع مؤسسة ضخمة [...]. وهي من المؤكد أنها مؤسسة جديدة شرعنا في بنائها على قاعدة القبول العفوي من هؤلاء وأولئك. [...] بالطبع، من الممكن الاتفاق على أنه قد يكون لدى المرء أفكار أخرى وأن يكون لديه بخاصة الفكرة التي لُفظت كلمتها، وأنا بدوري لن أتردد في لفظها التي تدعى انفصال. بإمكان المرء تصور أنه في قسم مما لا يزال الاتحاد الفرنسي، يوجد رجال يعتبرون أن عليهم الانفصال عن هذه الجماعة الفرنسية [...]، وأنهم بحاجة لما يسمونه الاستقلال، وأن عليهم تحمل الأعباء والمسؤوليات، والواجبات والأخطار في آن معاً. وكان هدف الاستفتاء هو التحقق فيما إذا كانت فكرة الانفصال ستنتصر أولا في كل مكان وبخاصة في بلدان أفريقيا ومدغشقر، وفي بلدان أخرى خارجها. وإذا ما رفض بلد ما هذه الرابطة، فمن المتفق عليه أنه يريد الاستقلال، وأنه يريده مع كل واجباته، وجميع أعبائه، وكل أخطاره، وفي هذه الحالة، بالطبع، ستستخلص فرنسا جميع النتائج. فمن الواضح جداً أنه لا يمكن تصور رابطة لا تكوّن جماعة واحدة، أي رابطة بلد يريد الاستقلال، في كل المستويات، في حين أن فرنسا وما تبقى من البلدان المتحدة معها تزود هذا البلد، المهووس بالاستقلال، بجميع الوسائل التي تنقصه. بالطبع من المتعذر تصور هذا الأمر، ولا أخفي عليكم، من جهتي، لا أتصوره. لا أرى نفسي أتحمل، باسم الحكومة الفرنسية أو باسم فرنسا، مسؤولية فرض أعباء على الاتحاد تمنح الحياة لبلد منفصل اختار هذا الانفصال. يجب على المرء أن يعرف ذلك ويدور في فكر كل واحد منا" (ورد في: Ch. Biedegaray, 1992).

وقد طُبق هذا المفهوم بصرامة على غينيا غداة رفضها الانضمام إلى الجماعة.

لكن الحكومة الفرنسية تطورت واقترحت، في العام ١٩٦٠، جماعة "مجددة rénovée"، لم تعد توصف "بالفرنسية"، تضم منذ ذلك الوقت فصاعداً

دولاً مستقلة، أي تتمتع "بسيادتها الدولية"، تجمعها مع فرنسا روابط صداقة طوعية، يرأس هذه الجماعة بحكم القانون رئيس الجمهورية الفرنسية. لكن معظم البلدان (ما عدا مالي - المكونة من السنغال والسودان الفرنسي - ومدغشقر والبلدان الأربع لاتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية السابق) فضلت الحصول على الاستقلال دون الانضمام إلى هذه الجماعة، مما أدى إلى افتتاح عهد من الاتفاقات الثنائية المتفاوض عليها بين فرنسا وكل دولة من الدول المستقلة على حدة.

أما في السودان الانجلو- مصري، فقد منحت بريطانيا العظمى، في العام ١٩٤٨، مؤسسات تمثيلية تؤدي إلى السير بهذا البلد نحو الحكم الذاتي. وتجمَّع السودانيون في تيارين: حزب الأشقاء وهو مناصر لمصر ومناهض لبريطانيا، وحزب الأمة، وهو حزب وطني سلفي مناهض طواعية لمصر ولبريطانيا. وسرعان ما انتشرت المطالبة بالاستقلال. وفي مصر، ما بعد ثورة ١٩٥٢، عقد اللواء نجيب، من أصل نصف سوداني، اتفاقات مع الأحزاب السياسية في السودان، محاولاً اللحاق ببريطانيا العظمى. وعجَّل جمال عبد الناصر، خلفه على رأس الحكومة المصرية، منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، سيرورة إزالة الاستعمار. وأصبح السودان مستقلاً في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، دون قطيعة مع بريطانيا العظمى التي احتفظ بروابط متميزة معها.

ب- سياسة التسوية

إن وجود جماعة من المستوطنين البيض وجماعات آسيوية في بلدان حيث يتزايد عدد السكان السود بشكل ملموس، طرح مشكلات خطيرة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى التي لم يكن بمقدورها منح الاستقلال دون ضمان حقوق كل جماعة. إذن تعقدت المسألة السياسية بقضية عرقية.

(١) التسوية بوساطة "اتحاد الأجناس association des races"

في العام ١٩٥٣، تمثل حل بإنشاء اتحاد أفريقية الوسطى ضم الروديسيتين ونيسالاندا. اتحاد يقوم على مبدأ المشاركة partnership و"اتحاد الأجناس" وفقاً لدرجة تطورها. من الوجهة العملية، حفظ الاتحاد للبيض تفوقهم في بلد كان للأقليات الآسيوية فيه دور مهم في مستوى الاقتصاد المحلي. وتولى البيض السلطة الاتحادية، الذين يحظون أيضاً بتسع وعشرين مقعداً في المجلس التشريعي لتمثيل ٢٩٠ ألف نسمة، في حين أن السود لم يكن لهم فيه سوى ٦ ممثلين عن ٥ر٧ مليون نسمة. وتمتعت بريطانيا العظمى بحق نقض على القرارات التي يقرها الجهاز الفيدرالي (مجلس الشؤون الأفريقية African Affairs Board) صاحب الصلاحية في مجال المشكلات ما بين الأجناس؛ إضافة إلى ذلك، فرضت رقابتها المباشرة على السياسة الأهلية في روديسيا الشمالية ونيسالاندا. واستفاد الاتحاد بخاصة من الروديسيتين اللتين ارتفع عدد السكان البيض فيهما من ٣٢ ألف في العام ١٩٥٣ حتى ٦٥ ألف في العام ١٩٦٥ في روديسيا الشمالية، ومن ٨٣٥٠٠ في العام ١٩٤٦ حتى ١٧٧ ألف في العام ١٩٥٦ في روديسيا الجنوبية (R. Cornevin,1973). لكن الوضع تغير بسبب النضال الذي قاده السود ضد البيض من أجل الحصول على المساواة في الحقوق والواجبات، من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب الخلافات بين بريطانيا العظمى والحكومات المحلية. أثارت قيادة الشؤون المحابية للبيض فقط فتناً في نيسالاندا، البلد الأكثر فقراً، في شهري كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٥٩. وتبع ذلك قمع في الاتحاد كله، زاد من حدة العداوات بين البيض والسود الذين طالبت بريطانيا العظمى من أجلهم بضمان حقوق دستورية قبل منح الاستقلال. وقاد الوضع المتمرد في الشمال في العام ١٩٦١، إلى حل الاتحاد بعد فترة قصيرة (١٩٦٣). وفي

العام ١٩٦٤، أصبحت نيسالاندا دولة مستقلة واتخذت اسم ملاوي في حين أن روديسيا الشمالية أصبحت زامبيا. واحتفظت بريطانيا العظمى بمصالحها فيهما، وبخاصة الحقوق المنجمية لشركة جنوب أفريقية البريطانية. وفي روديسيا الجنوبية، نجحت الأقلية الأوروبية المتطرفة، المصممة على أخذ استقلالها منذ العام ١٩٦٢، في تحقيق إرادتها في العام ١٩٦٥ بالإعلان عن استقلالها من جانب واحد الذي أعلنته الحكومة البيضاء برئاسة إيان سميث. وقد خرج هذا الأخير من الكومنولث لكي لا يتخلى عن سياسة الفصل العنصري، ليلتحق بمعسكر أفريقية الجنوبية.

(٢) قبول الحركة الوطنية دون تعدد أجناس

برهن مثال اتحاد أفريقية الوسطى على إفلاس سياسة تعددية الأجناس multiracialisme. ففي تنجانيقا، رفض حزب الاتحاد الوطني الأفريقي التنجانيقي الذي كان يترأسه جوليوس نيريري مثل هذا المجتمع التعددي بذريعة أنه يشجع على السيطرة البيضاء. إذن تم التفاوض على الحكم الذاتي على أساس الأطروحات الوطنية، دون تعادل بين الأجناس: أصبح نيريري وزيراً أول Principal minister في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، ثم أصبح رئيساً للوزراء في الأول من أيار/ مايو ١٩٦١، وأخيراً رئيس للدولة المستقلة داخل الكومنولث في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.

كما أن إرادة تشجيع حماية حقوق الأقليات البيضاء والآسيوية شكلت أيضاً أولوية في المفاوضات بين بريطانيا العظمى والأحزاب الكينية التي من بينها حقق حزب الاتحاد الوطني الأفريقي نجاحات كبيرة أتاحت لجومو كينياتا أن يصبح رئيساً للوزراء في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٦٣، في إطار الحكم الذاتي. وأكد كينياتا أنه "يوجد لكل المهاجرين مكاناً" في بلده، دون أن ينضم لهذا السبب إلى تعددية الأجناس. وقادت المفاوضات اللاحقة كينيا إلى

الاستقلال، في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، داخل الكومنولث، قبل أن تصبح، في العام ١٩٦٤، جمهورية برلمانية ومركزية.

وعبرت الحركة الوطنية الاوغندية عن نفسها بالنضال في آن معاً ضد السيطرة الانجليزية وضد الأقلية الآسيوية التي استفاد قسم منها من الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات. لذلك أعلن الاوغنديون مقاطعة المتاجر التي يملكها هنود في العامين ١٩٥٩- ١٩٦٠. إضافة إلى هذه الاضطرابات وجب على بريطانيا العظمى تسوية وضع (مملكة) بوغندا التي كانت محمية تدار بشكل منفصل، وعليه فقد أظهرت الصفوة المختارة البوغندية عداءها لتوثيق روابط مع ما تبقى من هذا البلد. لذلك أُرسل السير اندرو كوهين، أحد صناع إزالة الاستعمار في وزارة المستعمرات، إلى كمبالا لإيجاد حل، لكن تبع ذلك أزمة، وتم نفي الكاباكا (السلطة التقليدية العليا) لمدة عامين (١٩٥٣) فأصبح رمزاً للمقاومة الوطنية البوغندية. وفي العام ١٩٥٥، أقام دستور جديد نظاماً وزارياً، في حين حصل الأفارقة على نصف مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها ٦٠ مقعداً. وحصلت اوغندا على الحكم الذاتي في الأول من شهر آذار/ مارس ١٩٦١. وتسارع الارتقاء باتجاه الاستقلال عندما وافق حزب كاباكا يكا، الذي تأسس لدعم الكاباكا، وكان له نفوذ كاسح في بوغندا، على تسوية. وأصبحت اوغندا مستقلة بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢، داخل الكومنولث. في هذا التاريخ، حصل حزب ميلتون اوبوتي، حزب الشعب الاوغندي، على دعم جميع السكان وتولى قيادة بلده.

٢ - الجمود من أجل الحفاظ على أمن وهمي

أبقت الإدارة البلجيكية الأهالي في حالة الاستعباد السياسي بذريعة حمايتهم من "العدوى" الخارجية. والحالة هذه، وفي السياق العام لإزالة الاستعمار، بدت الإصلاحات ضرورية. فكما سبق أن رأينا تكهنت خطة فان

بيلسن، التي أعدها في العام ١٩٥٥، بإعداد نخبة كونغولية خلال ثلاثين عاماً، قادرة على المشاركة في إدارة الشؤون السياسية، في حين تبقى أوضاع السكان على حالها. لكن الوضع تطور بفضل نشاط الحركات السياسية التي تطورت في وقت متأخر.

فجمعية الكونغو الأدنى (ABAKO)، التي فازت بالأغلبية في الانتخابات البلدية في ليوبولدفيل في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧، طالبت في حينها بانتخابات عامة، فأثارت حوارات سياسية. وكان السياق ملائماً للتغيير. والواقع أن المعرض العالمي الذي أقيم بمدينة بروكسل في العام ١٩٥٨، أتاح للعديد من اللكونغوليين مقارنة وضعهم مع أوضاع أفارقة آخرين، والتعرف على رعايا مختلف مناطق بلدهم. وتطور الكونغو الفرنسي، الذي حصل على استقلاله الداخلي بموجب القانون الإطار، قبل عامين، كان معروفاً على الجانب الآخر من النهر حيث يعيش السكان أنفسهم. وخطاب الجنرال ديغول في برازافيل بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٥٨، الذي قدم فيه الجماعة الفرنسية كانت له "أصداء فورية" في الكونغو البلجيكي (R. Cornevin, 1973). أخيراً، أتاح المؤتمر الأفريقاني الذي عقد في أكرا (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) للومومبا لقاء العديد من القادة الوطنيين والتأثر بالقضية الأفريقانية.

وسرعان ما أصبح الهيجان السياسي متفجراً. فقد أدى عصيان دموي في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، "يوم الشهداء"، إلى تشكيل لجنة تحقيق وتأكيد الملك بودوان على أنه سيقود الكونغو البلجيكي إلى الاستقلال. وانتهت طاولة مستديرة جمعت القادة الوطنيين (في كانون الأول/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٦٠) برفض الوطنيين قبول النظام البرلماني الذي اقترحه البلجيكيون: فهم أرادوا الاستقلال. فصممت الحكومة البلجيكية على تحقيق هذا المطلب في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٠.

وأمكن الحديث عن استقلال "رخيص الثمن" بسبب السرعة التي وافقت فيها بلجيكا على "منح" الاستقلال لسكان حرصت على إقصاءهم عن الحياة السياسية. والواقع لقد كان لها مصالح اقتصادية ضخمة كانت متمسكة بحمايتها دون المجازفة بصدامات خطيرة. وقد برهنت الأيام اللاحقة للاستقلال كم كان هذا التحليل خاطئاً.

٣ - القمع من أجل حماية مصالحها

منذ غداة الحرب العالمية الثانية، أكد موقف فرنسا من عصيانات الجزائر (١٩٤٥) ثم من تمرد مدغشقر (١٩٤٧) إرادتها، التي شهدت عليها حرب فيتنام، الرد باستخدام القمع لكل ما شأنه المساس بوجود الاتحاد الفرنسي. فقد شغلت حرب الجزائر التي بدأت، في الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، بعد بضعة أشهر من انتهاء الحرب في الهند الصينية، مكانة مركزية في إزالة الاستعمار الفرنسي. فبالإضافة إلى وجود الفرنسيين في الجزائر، الذي شكل السبب الجوهري للبقاء فيها، كانت المصالح المعرضة للخطر فيها الأكثر أهمية فيما وراء البحار الفرنسية. لأجل هذه الغاية، سلمت الحكومات المتعاقبة بمطالب البلدان الأخرى، بل اسبقيتها، بالنسبة إلى بعضها.

أ - البحث عن السلام من أجل خوض الحرب

بدءاً من العام ١٩٥٦، قاد تزايد حدة الحرب مع إرسال وحدة عسكرية إلى الجزائر الحكومة الفرنسية إلى قبول استقلال بلدان المغرب العربي الأخرى. فالوعد الذي أعطاه منديس فرانس لتونس في خطاب بقرطاج بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٤، أثار اضطرابات عنيفة في المملكة المغربية، وبخاصة في فاس ومدن أخرى. طالب الوطنيون فيها بوضع قانوني مماثل لوضع التوانسة، وبخاصة عودة السلطان محمد الخامس الذي تم عزله في

العام ١٩٥٣. وأُرغمت حكومة ادكار فور على التسليم بذلك بعد مؤتمر إكس- ليه- بان (٢٢- ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٥٥)، واستدعاء السلطان. وفي ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، أنهى إعلان فرنسي- مغربي عهد الحماية وإعلان الاستقلال. وتخلت إسبانيا هي أيضاً عن مناطقها المحمية في ٧ نيسان/ أبريل. وسوي مصير طنجة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر التالي. أما بالنسبة إلى تونس، التي حصلت على الحكم المحلي بموجب الاتفاق الفرنسي- التونسي بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، فقد نالت استقلالها بعد بضعة أيام من حصول المملكة المغربية عليه، بموجب البرتوكول الفرنسي- التونسي بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ الذي ألغى معاهدة باردو. ولإظهار أهمية استعادته للسيادة الكاملة، اتخذ الباي أمين باشا لقب أمين الأول، لكن بعد مضي عام واحد، اضطر إلى التنازل إلى جمهورية يرأسها الحبيب بورقيبة.

في الحالتين، تعلق الأمر باستقلال دون قطيعة مع فرنسا، ما جسدته صيغة البرتوكول الفرنسي- التونسي "الاستقلال في إطار الترابط L'indépendance dans l'inter-"dépendance. من جهتها، بعد أن تخلصت الحكومة الفرنسية من مشكلاتها في أفريقية الشمالية، واستبعدت كل احتجاج مسلح في أفريقية السوداء بوساطة قانون- الإطار، كما ذكرنا أعلاه، فقد ركزت قواها على الجزائر.

ب- تعزيز العمليات العسكرية

من الآن فصاعداً، أصبحت الحرب الجزائرية معروفة جيداً بفضل العديد من الدراسات التي أجريت بمناسبة عيد الميلاد الثلاثين لنهايتها (1992 انظر ثبت المصادر والمراجع) وسنكتفي هنا بعرض مراحلها الرئيسة.

حتى العام ١٩٥٦، زادت الحكومة الفرنسية تدريجياً عدد العساكر من ٥٦٥٠٠ رجل في بداية الحرب حتى ٨٣٤٠٠ رجلاً في شهر شباط/ فبراير

١٩٥٥، ثم حتى ١٢٠ ألف رجلاً في الأسابيع اللاحقة، باللجوء إلى دعوة جنود الاحتياط. في الوقت نفسه، في حين أن الثورة المسلحة سرت في بلاد القبائل وفي قسنطينة، سعى الحاكم الجديد جاك سوستيل إلى التفاوض مع الوطنيين المعتدلين، لكن الإصلاحات المقترحة كانت محدودة جداً، و"سياسة الإدماج" التي أوصى بها لم تكن سوى مسخ لــ "سياسة الاستيعاب" (Ch.- R. Ageron, 1990). وتصلب الوضع مع إطلاق جبهة التحرير الوطني عملية ضد ٣٦ مركزاً استعمارياً، مسببة الكثير من الضحايا من الجانبين، وأدت إلى حملات انتقامية ضد المسلمين جميعهم، الذين سرعان ما اعتبروا "عصاة". وتلقى فرنسيو الجزائر، المعارضون لكل إصلاح، تطمينات من رئيس الوزراء غي موليه، حين أكد، لدى زيارته لمدينة الجزائر في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٦، أن "الروابط بين الجزائر وفرنسا غير قابلة للانفصام" (المرجع السابق، ص١٠٠). وشكلت السلطات الخاصة التي منحته إياها الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، بداية مرحلة جديدة في تصعيد الحرب.

وتبع ذلك بذل جهد عظيم تمثل بإرسال وحدة عسكرية جديدة، سمحت برفع عدد الجنود الذين يشاركون في الحرب إلى ٤٠٠ ألف جندي، وزيادة النفقات المقدرة بمليار فرنك يومياً. ورداً على ذلك، باشرت جبهة التحرير الوطني بإعادة تنظيم قواتها إبان مؤتمر سري، سمي مؤتمر "الصمام"، الذي عقد في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٦: جرى انتخاب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ويتكون من ٣٠ عضواً، لقيادة سياسة جبهة التحرير الوطني، التي تقوم بتطبيقها لجنة تنسيق وتنفيذ (CEE) مؤلفة من خمسة أعضاء؛ وجرى توحيد جيش التحرير الوطني بقيادة بلقاسم كريم.

وتضاعفت العمليات العسكرية التي قادتها فرنسا بمطاردة الإرهابيين باستخدام أساليب سريعة، مثل التعذيب التي كانت "معركة الجزائر" حدثاً

بارزاً فيها (كانون الثاني/ يناير – أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧). وفي حين أن، في فرنسا، طالب قسم متزايد من السكان بالمفاوضات، صعدت الحكومة الفرنسية الحرب، دون تردد في قصف ساقية سيدي يوسف، قرية في تونس المستقلة التي قد تكون استخدمت قاعدة لجيش التحرير الوطني (٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨). فقد أتاح هذا الاعتداء لجبهة التحرير الوطني توطيد سلطتها في الداخل كما في المستوى الدولي، وإثارة قلق فرنسيي الجزائر المتزايد الذين تملكهم الخوف من استسلام فرنسا. إذن تعقدت الحرب بين فرنسا وجزائريي جبهة التحرير الوطني، من جهة، وبين فرنسيي الجزائر وجبهة التحرير الوطني، من جهة أخرى، بالتعارض بين الحكومة الفرنسية وفرنسيي الجزائر، فقد نظم فرنسيو الجزائر مظاهرات شوارع، كان أكثرها أهمية مظاهرة ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨، التي أدت إلى إنشاء لجنة سلام عام بإدارة الجيش التي طالبت بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة. ومنحت الجمعية الوطنية هذا الأخير صلاحيات كاملة (في الأول من شهر حزيران/ يونيو) وكُلف بإعداد دستور جديد. وأدت حرب الجزائر إلى نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة.

ج - نهاية حرب غدت حرباً لا تطاق

والواقع أن الجنرال ديغول عمل على حل المشكلة الجزائرية، بالمباشرة بالتحرر من الوعد تدريجياً، دون وقف العمليات العسكرية لأن عدد الجنود وصل إلى ٨٠٠ ألف جندي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨. ذلك أنه لدى زيارته الأولى لمدينة الجزائر، في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٨، تحدث عن "الجزائر فرنسية"، لكن دون استخدام كلمة "إدماج"، التي كانت شعار فرنسيي الجزائر. وأطلق دعوة إلى التصالح الذي رفضته جبهة التحرير الوطني بتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA). وبما أنه منح الجزائريين المواطنة الفرنسية، اقترح ديغول خطة قسنطينة، لدى زيارة جديدة

لمدينة الجزائر في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر: في الوقت نفسه الذي طرح فيه مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً واسع النطاق، عرض، عبثاً، "سلام الشجعان". وفيما بعد ذكر حق الجزائريين في "تقرير المصير"، في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، مثيراً معارضة جمهور الفرنسيين في الجزائر وردت فعلهم إبان "أسبوع المتاريس"، في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠. ولم يمنع ذلك الجنرال عن التفكير في "جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا"، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٠. منذ ذلك الوقت، وضعت علاقة القوى في الميدان متطرفي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذين يحلمون بمساعدة صينية لمواصلة الحرب، ومعتدلي هذه الحكومة وديغول الذين رغبوا بالتفاوض وفرنسيي الجزائر الذين يعارضون ذلك. وفشل انقلاب مدينة الجزائر في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦١، لكن تطور إرهاب فرنسيي الجزائر ومنظمة الجيش السري OAS، وأخفقت عدة محاولات لاغتيال ديغول.

ومع ذلك، بدأت المفاوضات. وانتهت بتوقيع معاهدات ايفيان (١٨ آذار/ مارس ١٩٦٢). وفي فرنسا، صادق استفتاء شعبي بنسبة ٧ر٩٠% على سياسة الجنرال ديغول (٨ نيسان/ أبريل). والواقع، كان السكان في فرنسا معارضين باطراد لهذه الحرب الباهظة الثمن التي تشن لصالح أقلية من فرنسيي الجزائر، "يُعدون المستفيدين من نظام استعماري ولى عهده" (J. Ganiage, 1966). واقترح استفتاء جديد حول تقرير المصير (تموز/ يوليو) في الجزائر: انتصر الموافقون فيه بنسبة ٧ر٩٩%. ومن ثم أعلنت الجزائر استقلالها، في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٢. في حين أن "أوروبيي الجزائر" عادوا إلى الوطن الأم فرنسا، واستقبل الجزائريون بمظاهرات الحبور نهاية ١٣٢ عام من الاستعمار.

وكانت حصيلة الحرب ما يزيد عن ٣٣ ألف قتيل وما يقرب من ٦٥ ألف جريح من أصل مليوني جندي فرنسي و١٥٨ ألف شهيد من جيش التحرير الوطني.

٤ - نشر الرعب والحرب

في حين أن الدول الاستعمارية الأخرى اتجهت إلى التحرير السياسي، فقد بقيت البرتغال معارضة بشراسة لكل تعديل في الصك الاستعماري لعام ١٩٣٠. وتم الاحتفاظ بسلطتها بوجود رؤساء القرى المنتقين بعناية ونظام رخص انتقال أتاح الرقابة على السكان. بالإضافة إلى ذلك، وقعت عقوبات جسدية على أولئك الذين بدرت منهم أطياف عصيان. وبدءاً من العام ١٩٥٣، أرسل فريق من الانغوليين رسالة إلى منظمة الأمم المتحدة للاحتجاج على أوضاع البؤس والوحشية التي تسود في المستعمرة. وبدأ أعضاء من جمعيات أهلية ترعاها الحكومة ينفصلون عن السياسة الرسمية ورفضوا إرسال مندوبين إلى منظمة الأمم المتحدة بهدف دعم البرتغال. ونظراً لتصاعد احتجاج الأفارقة ثم الأوروبيين على السياسة البرتغالية، أقامت الإدارة نظام رعب. وتُرجم القمع بالنفي، والتعذيب والخطف. وتعددت الاعتقالات بذريعة التخريب في العامين ١٩٥٩ و١٩٦٠، ومنها اعتقال اغستينو نيتو، رئيس الحركة الشعبية لتحرير انغولا (MPLA). وكانت إحدى نتائج هذه السياسة الهروب إلى البلدان المجاورة: نحو العام ١٩٦٠، قُدِّر عدد الانغوليين الذين ذهبوا إلى الكونغو أو الروديسيتين ما بين ٥٠٠ ألف ومليون شخص. وأصبح الوضع قاسياً، وفي العام ١٩٦١، بدأ التمرد الانغولي الرهيب.

أ - القمع العسكري

أحياناً تم تقديم أحداث العام ١٩٦١ على أنها كانت مفاجئة للبرتغال التي أُرغمت، للمرة الأولى، على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية. والحالة هذه، بترديد تحليل مالين نيوويت Newitt (١٩٨١)، قبل الانتفاضة بكثير من الوقت، أدت تحولات كثيرة في السياسة الاقتصادية الاستعمارية إلى تعديل ملموس في البنى الاجتماعية، وبخاصة في تطوير المدن. إضافة إلى ذلك، في

المستوى السياسي، بدأت الدولة البرتغالية هي نفسها تتغير، وهو ما كان ملموساً في المحاولة المجهضة التي قام بها بعض كبار الضباط الراغبين بالحصول على استقالة سالازار من تلقاء نفسه (نيسان/ أبريل ١٩٦١). وهذا لم يكن له أية علاقة مباشرة بالوضع في انغولا.

بدأت حركات التمرد الوطنية في شهر شباط/ فبراير ١٩٦١ بعصيان في لواندا، سرعان ما تبعه ثورة فلاحية ضخمة. وقامت القوات البرتغالية وعصابات من المستوطنين المسلحين بعملية قمع شديدة القسوة، ذهب ضحيتها ١٠ آلاف قتيل. منذ ذلك الوقت، تواصلت الحركة بحرب عصابات في شمالي انغولا وشرقها. كما بدأ نضال مسلح أيضاً في غينيا البرتغالية في العام ١٩٦٣، وفي موزامبيق في العام ١٩٦٤. ردت البرتغال باستخدام القوة العسكرية وإقامة ساريات للشرطة السرية في مستعمراتها لمطاردة الثوار، واعتقالهم وسجنهم أو لإخفائهم دون ترك أي أثر لهم.

ب - الوطنيون مرغمون على الذهاب إلى المنفى

طبعت هذه السياسة حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية بطابع أصيل، لأن قادتها اضطروا للهرب وتنظيم المقاومة في الخارج. ولا يمكن أن تكون لهم في البلد إلا منظمة بسيطة، سرية ولها علاقات صعبة مع المجموعات الأخرى الموجودة فيه. إذن اتسمت الحركة الوطنية البرتغالية بالاعتماد على المساعدة الأجنبية وبانقساماتها التي يزيد من حدتها موزعو هذه المساعدات في بعض الأحيان. وتعد دراسة الأحزاب الرئيسة وانغراسها كاشفاً لبنية الحركة الوطنية الانغولية: فقاعدة حزب الاتحاد الشعبي الانغولي، الذي أسسه هولدن روبيرتو في العام ١٩٥٦، كانت في زائير، واعتمد على الكونغوليين les Kongo وكذلك الأمر بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني الانغولية، التي تم تأسيسها في العام ١٩٥٧؛ وكانت الحركة الشعبية لتحرير انغولا، ومقرها كوناكري (في غينيا)، ثم في برازافيل، تنادي بسياسة أكثر

راديكالية، وأكثر جمعاً لأجناس مختلفة، وأيديولوجية خلاسية ideologie metisse، (أي تقوم على تقبل الاختلاط بين الأجناس البشرية/ المُعرب). لكن في الواقع، كانت تستند إلى قاعدة مكونة من قبائل المبوندو؛ وحزب الاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا الكامل (UNITA) الذي تأسس في العام ١٩٦٦، وكان مركزه في زامبيا وقاعدته في أوفامبوندو. وكانت موزامبيق وغينيا البرتغالية أقل انقساماً، لأنه سيطر في كل منهما حزب واحد سيطرة واسعة. فبالنسبة إلى غينيا البرتغالية، كان الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGA)، بلا شك، أكثر الحركات اتحاداً لكنه لم يحظ إطلاقاً بمساعدة الفولانيين المسلمين. وكذلك كان حالة حركة تحرير الرأس الأخضر وكان يرأسها قادة من أبناء الرأس الأخضر أيضاً. أما بالنسبة إلى موزامبيق، فإن جبهة تحرير موزامبيق (FRELIMO) التي كان مركزها في تنزانيا، فكان لها قاعدة ماكونديه في الشمال، وكان المسلمون يعدونها على الدوام بمثابة تعبير لهذا الاثني (ميكوند)، وكان لها منظمة منافسة هي COREMO القائمة في زامبيا.

كلفت الحروب الاستعمارية والقمع الميزانية نفقات باهظة بالنسبة إلى البرتغال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجنيد الإلزامي في البرتغال، مما أثار استياء الشعب البرتغالي. وقد سوت ثورة نيسان/ أبريل ١٩٧٤، التي قام بها ضباط برتغاليون، الوضع بقبولها استقلال غينيا- بيساو في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، وموزامبيق في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٥، وانغولا بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، التي كانت آنذاك في أوج حرب أهلية منذ شهر آذار/ مارس، أدت إلى هجرة ٤٠٠ ألف برتغالي.

وأدى رفض برتغال سالازار لكل تغيير سياسي، إلى قتل عدة آلاف من الأشخاص. وأثارت ضدها البلدان الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية وقسماً من الرأي العام الدولي.

٥ - مفاوضات متأخرة

أ- في الصحراء الغربية

كانت اسبانيا تسيطر على الصحراء الغربية لكن المعارضة الصحراوية، التي تظاهرت بشكل دوري بدءاً من الخمسينيات، أسست في العام ١٩٦٧ المنظمة الصحراوية لتحرير الصحراء بهدف الحصول على الاستقلال. وكانت كل من موريتانيا والمملكة المغربية (بل الجزائر أيضاً) تأمل بأن تضم جزءاً من الصحراء الغربية لدى إزالة الاستعمار. هكذا تم عقد معاهدة سرية في العام ١٩٧٤ بين ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد دادا تأمل في "اقتسام محتمل للصحراء الغربية". والواقع أنهما كانا يخشيان أن ترحل إسبانيا بعد خلق كيان صحراوي تكون حدوده مضمونة بموجب مبدأ مقبول من منظمة الوحدة الأفريقية يقضي بعدم المساس بالحدود الناتجة عن الاستعمار.

والحالة هذه، استمر السكان الصحراويون بالمطالبة باستقلالهم الكامل. وبرهنت إحدى منظماتهم، وهي جبهة البوليساريو، التي أُنشئت في العام ١٩٧٣، على تصميمها باختطاف دوريتين اسبانيتين (١٩٧٥). ومنذ ذلك الوقت، قامت المملكة المغربية التي خشيت من تشكيل دولة مستقلة، بإطلاق "المسيرة الخضراء"، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥: سار نحو نصف مليون من رعاياها غير المسلحين إلى الصحراء الغربية للاستيلاء على البلد وإرغام اسبانيا على الانسحاب منها. فقامت هذه الأخيرة، المشغولة بخلافة فرانكو الوشيكة، بعقد معاهدة ثلاثية الأطراف مع المملكة المغربية وموريتانيا، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قبلت بموجبها تقاسم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وموريتانيا عندما تنسحب منها. ورداً على ذلك، أعلنت جبهة البوليساريو، بدعم من الجزائر، استقلال الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦.

وبدأت الدولة الجديدة الحرب ضد جارتيها والعمل من أجل اعتراف المجتمع الدولي بها. وفي العام ١٩٧٩، دفعت أسباب داخلية موريتانيا إلى الانسحاب من هذا الصراع. عندئذ كثف الصحراويون نضالهم ضد المملكة المغربية، بتطوير حرب العصابات خارج حدودهم. وتم قبولهم في منظمة الوحدة الأفريقية في العام ١٩٨٢، مما أثار استياء المملكة المغربية وانسحابها من المنظمة الأفريقية. وواصلت المملكة المغربية الحرب رغم كلفتها الباهظة، ما يعدل مليونا دولار يومياً في العام ١٩٨٥، ما يبتلع ٤٥% من ميزانيتها (M. Toumi, 1988). ورغم اتفاقيات وجدة، التي تم توقيعها مع الجزائر في العام ١٩٨٤، لم تبدأ المملكة المفاوضات مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلا اعتباراً من العام ١٩٨٨. وافق الجانبان، بعد عدة سنوات من المناقشات والنزاعات المسلحة، على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء حول تقرير المصير، لكن هذا الاستفتاء المتوقع إجراءه أصلاً في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، لم يتم تنفيذه بسبب الخلافات بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو حول الهيئة الناخبة المدعوة للإدلاء برأيها. وأصبحت هذه المسألة موضوع عدة مباحثات في منظمة الأمم المتحدة بين ممثلين من كلا الطرفين. والحالة هذه، بما أن الملك الحسن الثاني الذي قام، في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، بالكشف عن سياسة أقلمة régionalisation شملت الصحراء الغربية في خططه الخاصة بإعادة التنظيم، أثار الاحتجاج الفوري للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لدى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. ويبدو أن اللقاءات المنظمة لاحقاً برعاية هذه المنظمة قد تؤدي إلى تنفيذ استفتاء تقرير المصير في نهاية العام ١٩٩٣(•).

هكذا تُقدم الصحراء الغربية الحالة الوحيدة لمحاولة استعمار جديد[!] تنفذ بوساطة إزالة الاستعمار، وبموافقة الدولة الاستعمارية السابقة. ومنذ ذلك

(•) والواقع أن هذه الأزمة لم تجد حلاً لها حتى يومنا هذا/ المُعرب.

الحين، تعلق الأمر بالنسبة إلى السكان الصحراويين بتغيير الهدف والفوز باستقلال فعلي.

ب - في ناميبيا

احتل اتحاد أفريقية الجنوبية، المكلف بالوصاية على مستعمرة جنوبي غرب أفريقية، هذه المستعمرة برفضه لأية رقابة لمنظمة الأمم المتحدة وضمها إليه في العام ١٩٤٩. وفي وقت لاحق، رفض الانسحاب منها عندما سحبت منظمة الأمم المتحدة منه وصايته عليها في العام ١٩٦٦، وأطلقت على البلد اسم "ناميبيا" في العام ١٩٦٧. وبعد أن بدأت حرب العصابات بقيادة المنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية (NUDA)، تنشطها بشكل رئيس قبائل الهريرو، اتسعت هذه الحرب مع منظمة شعب أفريقية الجنوبية الغربية (SWAPO) التي كانت لها قاعدة أكثر اتساعاً. وفي العام ١٩٦٩، بدأت هذه الأخيرة النضال المسلح ضد اتحاد أفريقية الجنوبية الذي فرض نظامه العنصري على ناميبيا ونظام البانتوستان (•)، ودامت الحرب عشرين عاماً رغم المواقف الدولية (وبخاصة منظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) المناهضة لسلوك حكومة بريتوريا (انظر: M. Michel, 1993, p. 250 -247). ولم تؤدِ المفاوضات، التي بدأت اعتباراً من العام ١٩٨٤، إلى

(•) وهو نظام يهدف إلى إنشاء دويلات أفريقية منفصلة في أفريقية الجنوبية، وتفتيت الأفريقيين وتقسيمهم إلى مجموعات عرقية ولغوية منفصلة، وإطلاق اسم كل مجموعة عرقية أو لغوية على دولة. وبهذه الطريقة لا يعمل الأفريقيون كمجموعة موحدة كبرى، وإنما ككيانات صغيرة منفصلة تطحنها الغيرة وتختلف مصالحها، فإذا ما ثاروا متفرقين، كان من السهل قمع ثوراتهم، من جهة، وضمان تفوق البيض، من جهة أخرى. لمزيد من التفاصيل، انظر: جديون س. وير، تاريخ جنوب أفريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار المريخ، الرياض ١٩٨٦، ص ٢٥٠ وما بعدها / المُعرب.

انسحاب أفريقية الجنوبية من ناميبيا إلا في العام ١٩٨٩. وكانت محصلة النضال (١٩٦٧- نهاية ١٩٨٧) ما يزيد عن ٢٠ ألف قتيل، منهم ما يقرب من ١١ ألف من مناضلي منظمة شعب أفريقية الجنوبية الغربية. وأصبحت ناميبيا دولة مستقلة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٠.

ثالثاً - إعداد علاقات جديدة

لم يؤدِ حصول المستعمرات على الاستقلال إلى قطيعة مع الدول الاستعمارية السابقة، حتى حين تم الحصول على هذا الاستقلال باستخدام السلاح. فقد تطورت علاقات بريطانيا العظمى مع مستعمراتها الأفريقية القديمة داخل الكومنولث. وفي المقابل، تبنت فرنسا نظام تفاهمات ثنائية مع كل دولة من الدول الجديدة دون الحفاظ على بنية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، قامت السياسة التي بعثها الجنرال ديغول على لقاءات على أعلى مستوى: "لكي تنجز هذه العلاقات الجديدة في القمة ووفقاً لما يعد واجباً بالنسبة إلي، وشرفاً، وحبوراً، أحافظ على علاقات صداقة شخصية مع رؤساء الدول [...]. وما بين تموز/ يوليو ١٩٦٠- حزيران/ يونيو ١٩٦٢، تم استقبالهم جميعاً استقبالاً رسمياً وحافلاً في باريس. إضافة إلى ذلك، عقدت ما يقرب من ٢٠٠ محادثة معهم جميعاً[...] بعد كل حساب، باستعمار فرنسا لهذه الشعوب الأفريقية والشعب الملغاشي (نسبة إلى مدغشقر/ المُعرب)، كشفت لها جميع القدوات الحسنة والسيئة للعصر الحديث. ووصلت دون هزة عنيفة إلى الحرية الإنسانية والسيادة الوطنية. ربما كانت العلاقات الودية التي يحافظ عليها الجنرال ديغول مع رؤساء دولهم لها دور في ذلك" (Mémoires, d'espoir, 1970, p. 73- 74).

تعلقت العلاقات الجديدة بخاصة في ثلاثة قطاعات رئيسة: الثقافة، والاقتصاد والدفاع. والحالة هذه، تعلق الأمر هنا بقطاعات تمس السيادة، مما أدى إلى مراجعات في الفترة اللاحقة.

١ - سياسة عون وتعاون

في أكثر الحالات، تبع نقل السلطة إعداد تفاهمات ثنائية يمنح المُستِعمر السابق بموجبها عوناً تقانياً ومالياً مقابل الحصول على وضع مميز. هكذا وقَّعت فرنسا ما مجموعه ٣٢٠ صكاً دبلوماسياً مع البلدان الأفريقية والملغاشية، ما بين ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٧- ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، منها ١٣٨ اتفاقاً أو تفاهماً تعاونياً، ما بين ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٩- ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٣. وخلال الفترة نفسها، عقدت فرنسا ١٦٤ اتفاقاً أو تفاهماً مع بلدان المغرب العربي، منها ٧٢ مع الجزائر، و٤٩ مع المملكة المغربية ، و٤٤ مع تونس (J. A. Basso, 1992).

لقد أصبح التعاون عنصراً من عناصر السياسة الفرنسية التي تقوم على منطوق اتفاقات التعاون، "أدوات قانونية وتقانية تتلقى بموجبها البلدان المتلقية الحصة المفيدة لتحولاتها" (المرجع السابق). لقد تم التعبير عن أهداف العقيدة الفرنسية التعاونية ووسائلها في تقرير جيني لعام ١٩٦٣. تعلقت المعاهدات العامة للتعاون مع البلدان الناطقة بالفرنسية، بما فيها الكونغو البلجيكي، بتعاون تقاني وعسكري، وتقدمة مالية، تخصص "اعتماداتها المُوَرِّدة" لقيام المستفيدين منها بشراء منتجات فرنسية؛ وبدفاع متبادل، وفي بعض الحالات، بإقامة قواعد عسكرية فرنسية كما في جمهورية أفريقية الوسطى أو الغابون. وخُصت بعض التفاهمات الخاصة بمجال بعينه: ففي المملكة المغربية، مثلاً، تعلقت بمجال التلفزيون، وبعض المنتجات الزراعية مثل القطن، وتطوير الهندسة الزراعية، الخ...

أ - عون مالي محدود

حصلت الدول الجديدة على اعتمادات لتنفيذ تجهيزاتها بفضل مساعدة حكومية تمنحها الدول الاستعمارية السابقة، على شكل إعانات أو قروض، واستثمارات خاصة. فقد جددت بريطانيا العظمى قوانين التنمية والإنعاش الاستعمارية حتى بعد استقلال مستعمراتها، لكن حصة الهبات انخفضت لصالح قروض طويلة الأجل منحت بنسب فوائد معتدلة. وزادت المبالغ العامة

المخصصة للمستعمرات السابقة، فارتفعت من ١ر٢٨ مليون جنيه إسترليني في العام ١٩٥٧ حتى ٨ر٣١ مليون في العام ١٩٦٠، وحتى ٣ر١٢٨ مليون في العام ١٩٦٣، و٥ر١٦٥ مليون في العام ١٩٦٦، وحتى ١ر١٦٨ مليون في العام ١٩٦٧ (H. Grimal, 1971). وكان هذا الارتفاع ارتفاعاً لا يستهان به، حتى إذا أخذنا بالحسبان خفض قيمة العملة. ففي العام ١٩٦٤، ذهب ٧١ر٦١ % من هذا العون الثنائي إلى دول مستقلة أعضاء في الكومنولث، و٢٩ر٢٦% إلى بلدان لا تزال تابعة، و١٢% إلى باقي بلدان العالم. إذن ذهبت الأموال بالأحرى إلى بلدان تجتذب قليلاً من رؤوس الأموال الخاصة، فهذه الأخيرة لا تزال بالطبع تخضع لقانون الفائدة. وعليه، ففي العام ١٩٦٢، كان من بين استثمارات الشركات الخاصة الانجليزية، التي وصل مجموعها إلى ١ر٢٨٥٣ مليون جنيهاً إسترلينياً، ٦٨ر٤٥% استثمرت في الكومنولث القديم (يعني في دول الدومينيون القديمة)، و٨٨ر٢٢% في "الكومنولث الجديد"، و ٤٤ر٣١% في باقي أنحاء العالم. ولم تبلغ حصة الدول الأفريقية سوى ٧٣ر١٥% (أفريقية الجنوبية ٦٩ر٧%، روديسيا ٩٤ر٢%، نيجيريا ٣٢ر٢%، غانا ٧٣ر١%، كينيا ٥٥ر٠% وسيراليون ٥ر٠%).

وكانت السياسة الفرنسية مختلفة بشكل ملموس، مع بعض الاستمرارية في الطرائق والبنيات بالمقارنة مع الفترة السابقة. هكذا قام صندوق العون والتعاون (FAC)، الذي تم تأسيسه في العام ١٩٥٩ ليحل محل صندوق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FIDES)، بإدارة القروض والاستثمارات العامة.

حصة الناتج القومي الإجمالي الفرنسي المخصصة للعون الكامل عام وخاص للتنمية (%)

١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
١٠ر٢	١٧ر٢	٣٣ر٢	١٥ر٢	١٦ر٢	٩٦ر١	٥٦ر١	٤١ر١

في العام ١٩٦٥، ذهب ٨٩% من العون الثنائي، الذي قدمته فرنسا إلى البلدان النامية، إلى إمبراطوريتها السابقة: ابتلعت الدول الأفريقية والملغاشية ٤٦%؛ والجزائر ٣٢%، والمملكة المغربية وتونس ٧%. وإذا ما أخذنا مثال الجزائر، فقد قدمت لها سياسة العون المالي ٣٣٠٠ مليون فرنكاً ما بين العامين ١٩٦٢- ١٩٦٦. تم تخصيص ثلاثة أرباع هذا المبلغ للتأهيل والإعداد والتدريب، و ٢٠ % "للدعم"، و٥% فقط للتنمية (Y. Trotignon, 1968).

خصصت فرنسا نسبة أكثر أهمية من ناتجها القومي الإجمالي للعون من أجل التنمية مما خصصته الدول الاستعمارية القديمة الأخرى.

حصة الناتج القومي الإجمالي المخصص للعون العام من أجل التنمية (%)

السنوات	فرنسا	بريطانيا العظمى	بلجيكا
١٩٦٠	١ر٣٨	٠ر٥٦	٠ر٨٨
١٩٦١	١ر٣٥	٠ر٥٩	٠ر٧٦
١٩٦٢	١ر٢٧	٠ر٥٢	٠ر٥٤
١٩٦٣	٠ر٩٨	٠ر٤٨	٠ر٥٧
١٩٦٤	٠ر٩٠	٠ر٥٣	٠ر٤٦
١٩٦٥	٠ر٧٦	٠ر٤٧	٠ر٦٠
١٩٦٦	٠ر٦٩	٠ر٤٥	٠ر٤٢
١٩٦٧	٠ر٧١	٠ر٤٤	٠ر٤٥
١٩٦٨	٠ر٦٧	٠ر٤٠	٠ر٤٢
١٩٦٩	٠ر٦٧	٠ر٣٩	٠ر٥٠
١٩٧٠	٠ر٦٦	٠ر٣٧	٠ر٤٦

المصدر: وفقاً لـــ: B. Nouaille- Degorce, "Les structures et les moyens de la politique de coopération avec les Etats africains et malgache au sud du Sahara de 1958- 1969", *La Politique africaine du général de Gaulle,* Paris, Pédone, 1980.

وفقاً للجدول السابق، اتجه العون إلى التناقص في السنوات التي تبعت الاستقلال. لقد أصبح عرضة لانتقاد أولئك الذين قدروا أنه كان بالغ الأهمية بالنظر للفوائد التي يمكن أن تجنى منه، وفضلاً عن ذلك، أساء المستفيدون منه استخدامه. فقد كان للمقالات، مثل مقالات ريمون كارتيه، في فرنسا، تأثيرها على قسم من الرأي العام، وأسهمت في خفض القروض العامة من أجل التنمية.

ب - الاحتفاظ بالمناطق النقدية

تم الاحتفاظ بنظام المناطق النقدية السابقة لكنه تطور بشكل مختلف بالنسبة إلى كل من فرنسا وبريطانيا. فرغم أن بلدان منطقة الجنيه الإسترليني استمرت في استخدام الجنيه كوسيلة دفع تفضيلية في المبادلات الدولية حتى السبعينيات، (وتضاءل دوره فيما بعد)، فإن روابطها مع العملة البريطانية كانت ضعيفة بما فيه الكفاية في الواقع (انظر: D. K. Fieldhouse, 1986). لدى استقلالها، أو بعد ذلك بقليل، باشرت الدول الأفريقية من منطقة الجنيه الإسترليني بتحمل مسؤولياتها في دعم عملتها الخاصة بها، بتعادل وحدتين من النقد المحلي مع الجنيه الإسترليني، لكن، فيما بعد، سعَّرت كثير من الدول عملتها بالدولار الأمريكي. هكذا، في العام ١٩٦٧، رفض الكثير منها، مثل نيجيريا، خفض قيمة عملتها في الوقت نفسه الذي خفضت فيه بريطانيا العظمى قيمة الجنيه الإسترليني بهدف المحافظة على نسبة الصرف مع الدولار الأمريكي. إذن لم يكن الجنيه الإسترليني عاملاً أساسياً في تماسك الكومنولث.

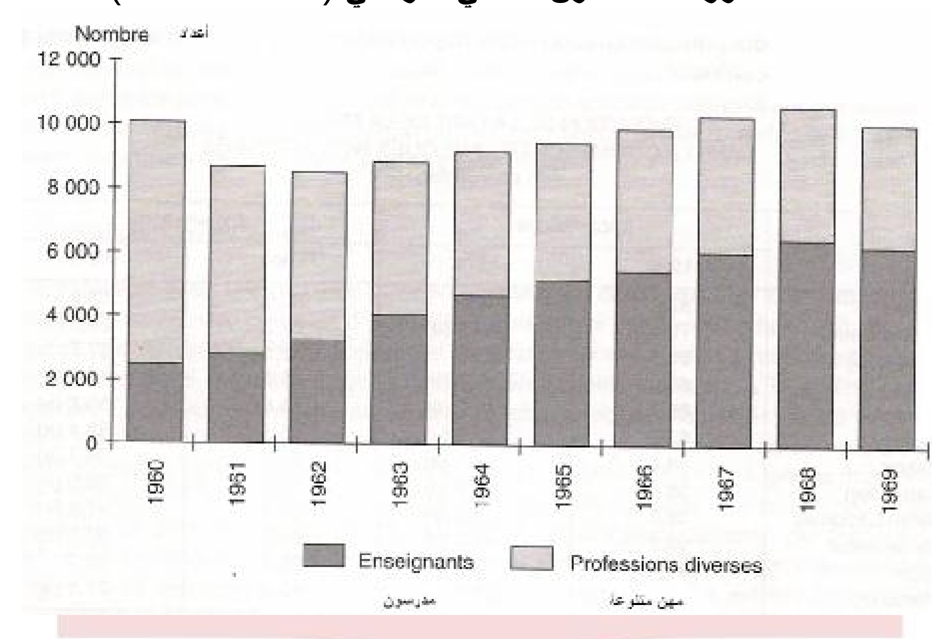
وفي المقابل، كانت العلاقات داخل منطقة الفرنك الفرنسي أكثر وثاقة. فقد استمرت الدول الفرانكفونية باستخدام الفرنك سيفا، باستثناء غينيا التي اختارت الاستقلال (١٩٥٨)، وخرجت من هذه المنطقة في العام ١٩٦١، ومالي ما بين

١٩٦٢- ١٩٦٧. وحافظت فرنسا على نسبة التعادل السابقة، والقيمة ٥٠ فرنك سيفا يساوي فرنك فرنسي. وجرت بخاصة تغيرات في الاسم: فقد سمي الفرنك "فرنك المجموعة المالية الأفريقية" بدلاً من "فرنك المستعمرات الفرنسية الأفريقية"؛ وخلف المصرف المركزي لدول أفريقية الغربية (BCEAO) مصرف أفريقية الغربية (١٩٥٥)، ثم هيئة إصدار اتحاد المستعمرات الفرنسية في أفريقية الغربية والتوغو، ومقره في دكار؛ وفي العام ١٩٧٢، حل مصرف دول أفريقية الوسطى (BECA) محل المصرف المركزي لدول أفريقية الاستوائية، ومقره دائماً في ياوندي (في الكامرون)؛ مصرف فرنسا.أخيراً، في فرنسا نفسها، تولت إدارة هذه المنطقة "اللجنة النقدية لمنطقة الفرنك". وقد استمر هذا التنظيم دون تحول كبير حتى بعد خفض قيمة العملة في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤: حتى الوقت الحاضر، يقوم عمل منطقة الفرنك على حرية قابلية تبديل العملة سيفا مع العملة الفرنسية، بضمانة مصرف فرنسا.

ج- العون التقاني

نصت خطط العون واتفاقات التعاون أيضاً على عون في الملاك الإداري. في البداية، كان هدف العون التقاني تأمين استمرارية الأعمال إبان تأسيس الأجهزة الإدارية للدول الجديدة. وشارك بعض أعضائه أيضاً في إعداد دساتير ونصوص قانونية أخرى. وفيما بعد، أصبح الطلب يتعلق بإعداد الكوادر والملاكات المحلية، ما ترجم بزيادة عدد المدرسين في الوقت نفسه الذي تعددت فيه المؤسسات التعليمية في المستويات كلها. ويُعد ازدياد أعداد المشاركين في العون التقاني الفرنسي في أفريقيا نموذجياً بهذا الخصوص. ففي الجزائر، مثلاً، ارتفعت الأعداد، في العام ١٩٦٠، إلى ١٠ آلاف معاون ثلثاهم من المدرسين.

تطور أعداد العون التقاني الفرنسي (١٩٦٠- ١٩٦٩)



استوعب العون التقاني العسكري (AMT) أيضاً قسماً جوهرياً من العون الكلي. وكان هدفه تقديم العون لتشكيل الجيوش المحلية وتأهيلها بالدعم اللوجيستي محلياً وباستقبال الرعايا الأفارقة في المدارس العسكرية في الدول الاستعمارية القديمة في آن واحد. كما تعلق الأمر أيضاً بالتزويد بالأسلحة والتجهيزات، والدعم اللوجيستي وعون الصيانة (D. Bangoura, 1992). هكذا، غداة الاستقلال، قامت البعثات البحرية البريطانية بتدريب أساطيل كينيا، وغانا ونيجيريا. وشاركت جمهورية ألمانيا الاتحادية، من جهتها، بتنظيم الوحدات الجوية في غانا وكينيا ونيجيريا وزامبيا، وفي تنظيم فرق الحوامات. لكنها لم تكن الوحيدة لتأمين هذه التأهيلات: هكذا في نيجيريا، شارك مدربون من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا، في حين أن غينيا وكينيا استفادتا من عون كندي. وعلى النقيض، لم تستقبل بريطانيا العظمى في مراكز تدريبها أناس من أبناء مستعمراتها القديمة فحسب، بل أيضاً ضباطاً جزائريين، وأحباش (أثيوبيين)، وليبيين ومصريين (انظر: A. Clayton, 1980).

د - المبادلات التجارية

اندمجت حركة المبادلات بين الدول الاستعمارية السابقة ومجالها الاستعماري القديم في إطار العلاقات الاقتصادية الجديدة. فالاتفاقات التي عقدتها بريطانيا العظمى، في إطار الجات [الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية/ المُعرب] والمنطقة الأوروبية للتبادل الحر، التي خفضت التعريفات الجمركية، نالت من المبدأ التفضيلي الإمبراطوري قبل نهاية الاستعمار. فسرعان ما انخفضت حصة بريطانيا العظمى من المبادلات التجارية مع أفريقية السوداء (D. K. Fieldhouse, 1986). أما فرنسا، من جهتها، مع اندماجها في السوق الأوروبية المشتركة، حصلت على وضع المشارك لبلدانها الأفريقية، ما سمح لها فيما بعد بالاحتفاظ بمراكزها التجارية المهمة، رغم أن حصتها قد انخفضت بالمقارنة مع العصر الاستعماري:

تطور حصة فرنسا في التجارة مع بعض البلدان الأفريقية (%)

البلدان	واردات		صادرات	
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠
جزائر	٨٣ر٩	٤٢ر٤	٨٠ر٩	٥٣ر٦
ساحل العاج	٧٠ر٥	٤٧ر١ (أ)	٦٢ر٣	٢٦ر٩ (أ)
تونس (ب)	٦٦ر١	٣٦ر٧	٥٥ر١	٢٧ر٧
كونغو	٦٦ر٠	٥٣ر٨ (أ)	٢٨ر٠	١٥ر٣ (أ)
سنغال	٦٥ر٧ (ج)	٤٩ر٢ (أ)	٨١ر٦ (هـ)	٥٨ر٢ (أ)
نيجر	٦٣ر٧	٤٦ر٦ (أ)	٨٥ر٣	٣٨ر٤ (أ)
غابون	٥٩ر٠	٥٨ر٣ (أ)	٥١ر٢	٣٦ر٧ (د)
كامرون	٥٨ر٤	٤٧ر٤ (ج)	٥٧ر٠	٢٨ر٥ (أ)
بنين/ داهومي	٥٨ر٢	٣٨ر٣ (هـ)	٦٧ر٠	٤١ر٥ (هـ)

مدغشقر	٥٥ر٧	٤٩ر٠ (د)	٥٥ر٩	٣٧ر٣ (د)
توغو	٤٩ر٦	٣١ر٨	٥٢ر٧	٣٣ر٧
مملكة مغربية (ب)	٥١ر٣	٣٥ر٦ (أ)	٦٢ر٣	٢٦ر٩ (أ)

(أ): ١٩٧٢؛ (ب): ١٩٥٦ و١٩٧٣؛ (ج): سنغال، مالي، موريتانيا؛ (د): ١٩٧٣؛ (هـ) ١٩٧١.

المصدر: G. Destanne de Benis, op. cit.,1980

بقيت فرنسا الزبون الأول في كل مكان (باستثناء في التوغو والكونغو حيث تجاوزها الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ)، والمُورِّد الأول، لكن أتاحت إزالة الاستعمار منافسة حادة من بلدان أخرى، وبخاصة من بلدان أعضاء في السوق الأوروبية المشتركة.

٢ - علاقات إنسانية جديدة

أ- عودة المستوطنين إلى بلادهم

أثارت إزالة الاستعمار رحيل المستوطنين القدامى إلى بلدانهم الأصلية: استقبلت فرنسا ما يزيد عن ١ر٣ مليون عائد إلى الوطن من أفريقية الشمالية، منهم ما يقرب من مليون قادم من الجزائر بالإضافة إلى الحركيين، مسلمين داخل القوات الاستعمارية حاربوا جبهة التحرير الوطني. وغادر المملكة المغربية ٣٢٥ ألف فرنسي، ورحل من تونس ٢٥٠ ألف "ما شكل أوسع عودة لسكان فرنسيين شهدها التاريخ" (Ch.-R. Ageron, 1991, p. 161)، والأعلى من جميع البلدان الاستعمارية، لأن ٢٣ ألف ذهبوا إلى بلجيكا، و٢٠٠ ألف إلى ايطاليا، و٦٠٠ ألف إلى البرتغال (منهم ٤٠٠ ألف من انغولا). وعلى عكس خوف قسم من السكان، لم يؤدِ وصول العائدين إلى الوطن إلى بطالة في فرنسا التي كانت في أوج نموها الاقتصادي لكنه أسهم في زيادة التضخم.

وفي المقابل، في البرتغال، أدت عودة المستوطنين إلى عدم استقرار سوق عمل سبق أن كانت مرهقة وعززت تدفق الهجرة إلى البلدان الأوروبية.

وبقيت معلقة مسألة تعويض "أوربيي الجزائر" التي أثيرت لاحقاً عدة مرات في الحياة السياسية الفرنسية. والواقع أن الجزائر أممت الاقطاعات الكبرى. وصادرت تونس، من جهتها، "أراضي الاستعمار" في العام ١٩٦٤، مما أدى إلى إلغاء الاتفاق مع فرنسا. وفي المقابل، استعادت المملكة المغربية ، مقابل تعويض، ٢٥٠ ألف هكتار من أراضي الاستعمار في العام ١٩٦٣، التي كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية وتمت إعادة شراء ودية لـــ ٣٠٠ ألف هكتار، منفذة بذلك "إزالة استعمار زراعي" دون اللجوء إلى العنف.

ب- هجرات العمل

دفع الاختلال بين النمو السكاني وعدم كفاية النمو الاقتصادي عدداً متزايداً من الأفارقة إلى التغرب بحثاً عن عمل. هكذا هاجر أبناء أفريقية الشمالية إلى فرنسا، مواصلين بذلك حركة بدأت إبان العصر الاستعماري وتسارعت اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية. والواقع، استفاد رعايا المستعمرات الفرنسية السابقة من نظام خاص في فرنسا مقارنة مع الأجانب الآخرين؛ مثلاً، ضمنت معاهدات ايفيان حرية الانتقال بين فرنسا والجزائر "لكل جزائري يحمل بطاقة هوية". وأدى ارتفاع عدد المهاجرين إلى توقيع معاهدات تتعلق باليد العاملة، حددت أولاها، بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤، من جانب واحد، عدد الجزائريين الذين يستطيعون الدخول إلى فرنسا كل ثلاثة أشهر، وفقاً لتقلبات سوق العمل. ونجم عن ذلك انخفاض نسبي للهجرة: فقد ارتفع عدد دخول الجزائريين إلى فرنسا بنسبة ١٣% في العام ١٩٦٣، وسجلت زيادة بنسبة ٢ر٦% في العام ١٩٦٤، ثم بنسبة ٤ر٠% في العام ١٩٦٥، و٦ر٠% في العام ١٩٦٦. إضافة إلى ذلك، خضع المهاجرون مسبقاً إلى زيارة طبية يقوم بها أطباء فرنسيون في إطار المكتب الوطني الجزائري

لليد العاملة (ONAMO). وفي العام ١٩٦٨، أدت مراجعة المعاهدة، بهدف خفض التدفقات أيضاً، إلى الحد من عدد الدخول بحصة سنوية تتكون من ٣٥ ألف، ثم من ٢٥ ألف بعد مضي ثلاث سنوات. ويقوم بانتقاء المغادرين المكتب الجزائري الذي يراقب بهذا الشكل من جانب واحد عدد الخارجين من اليد العاملة. في حين كان لفرنسا حق مراقبة أولئك الذين يقيمون على أرضها. كما وقَّعت أيضاً معاهدات مع بلدان المغرب الأخرى اعتباراً من العام ١٩٦٣. وبما أن المملكة المغربية كانت تخشى رحيل يدها العاملة الماهرة، فقد كبحت إصدار جوازات السفر. أما بالنسبة إلى تونس، فقد تُرجمت الأزمة المفتوحة في العام ١٩٦٤، على إثر التأميمات العقارية، بالتعليق المؤقت للمعاهدة المتعلقة باليد العاملة التي أُعيد توضيحها في العام ١٩٦٥.

لكن لم تستطيع الاتفاقيات الحكومية إبطاء الهجرة السرية ودخول السياح المزيفين. ومع ذلك، كان الاقتصاد الفرنسي، مثل اقتصاد بلدان صناعية أوروبية أخرى، يقدم وظائف، وبخاصة في أشد القطاعات عناء والأكثر خطورة التي تخلى السكان المحليون عنها. لهذا السبب وافقت السلطات الحكومية على تسوية أوضاع الأجانب غير المرخص لهم. وفي المقابل، صدرت، اعتباراً من العام ١٩٦٨، القيود الأولى الهادفة إلى تقليص عدد العمال المهاجرين غير المهرة، وبخاصة من أبناء أفريقية الشمالية، لتجنب خطر "رؤية جُزر سكنية كتيمة تجاه سيرورات الاستيعاب التقليدية"، وفقاً لعبارات مذكرة شهرية صادرة عن وزير الشؤون الاجتماعية تم توزيعها في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٩ (وردت في: G. Simonis, 1979, p. 134). ومنذ ذلك الوقت، اتجهت السياسة الفرنسية إلى رقابة أكثر صرامة في سياق الأزمة الاقتصادية، وإجراءات تشجيع عودة المهاجرين إلى بلادهم بدءاً من العام ١٩٧٤.

وفي حين أن إزالة الاستعمار في بريطانيا العظمى، أدت إلى خفض رحيل أبنائها إلى المستعمرات القديمة، فقد وصل إليها سكان ملونون بأعداد

كبيرة، لا يشكل الأفارقة بينهم إلا حصة أقلية بالمقارنة مع أبناء جزر الهند الغربية. ومع ذلك خضعوا للقيود التي فرضها قانون الهجرة إلى الكومنولث لعام ١٩٦٢، الذي لم يمنح إذن دخول إلا للمهاجرين المهرة أو الحاصلين على عمل. وتطور القانون باتجاه حصري مع قانون العام ١٩٦٨ الجديد الذي استوعب ٣١% أقل من المهاجرين في العام ١٩٦٩ من أولئك الذين قبلوا في العام ١٩٦٨ (H. Grimal, 1971).

اتجه استقبال المهاجرين إلى التدهور بقدر ما كانت الأزمة الاقتصادية تتطور في منعطف السبعينيات، والتصاعد التدريجي للعنصرية في البلدان الأوروبية وبخاصة في فرنسا وبريطانيا العظمى.

ج- روابط ثقافية

بالتأكيد، يعد الحفاظ على وحدات لغوية أحد مورثات الاستعمار العظمى، رغم أنها كانت موضوع نقاشات، كما سنرى لاحقاً. تخلد الانقسام في أفريقيا إلى أفريقية انجلوفونية، وأفريقية فرانكفونية، وأفريقية لوزوفونية(•)، إلى جانب أفريقية عربوفونية أو سواحيلية. وحتى الوقت الحاضر، تشكل الفرانكفونية محوراً من محاور السياسة الفرنسية، يحظى بمنظمة خاصة، اعتمدت، بدءاً من غداة الاستقلال، على إنشاء مراكز جامعية، حيث أن أكثرية الدول وقَّعت اتفاقات تتعلق بالتعليم العالي على أمل إنشاء كل منها لجامعتها. ومنيت تجارب الاتحاد الأفريقية البينية النادرة بالفشل، على غرار معهد التعليم العالي في بنين الذي وزع تعليم العلوم البحتة في بورتونوفو (في دولة بنين)، والإنسانية في لومي (عاصمة التوغو)، والذي عمل بإشراف ثلاثي من التوغو والداهومي/ بنين وفرنسا ما بين العامين ١٩٦٥- ١٩٧٠، قبل اختفائه لكي يخلي المكان لجامعات وطنية. كما شكل اتحاد الجامعات فرنسية اللغة

(•) ناطقة باللغة البرتغالية/ المُعرب.

كلياً أو جزئياً الذي تم إنشاءه في مونتريال في العام ١٩٦١، عنصر تماسك أتاح أيضاً للناطقين باللغة الفرنسية، مثلاً، للكيبيكيين (أبناء كيبيك من كندا) تقديم عون تقاني إلى المستعمرات الفرنسية السابقة. وبدءاً من العام ١٩٦٩، اتسع هذا التفاهم، بوساطة وكالة التعاون الثقافي والتقاني للبلدان الفرانكفونية، التي كان ديوري حاماني، رئيس جمهورية النيجر، أول رئيس لها، ومقرها باريس: هدفها تنسيق الأعمال القابلة لتطوير الفرانكفونية في المجالات الأكثر تنوعاً.

والخلاصة، لم تؤدِ نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية إلى تقليص نفوذ الدول الاستعمارية السابقة بفضل سياسة العون والتعاون التي وصفها أعداؤها أحياناً "بالاستعمار الجديد". ومع ذلك انطوى الاستقلال على تغييرات مع انفتاح الدول الأفريقية على شركاء آخرين. إضافة إلى ذلك، أُضيفت إلى العلاقات الثنائية علاقات متعددة الأطراف بوساطة منظمات دولية، ما قدم لها منظورات جديدة.



القسم الرابع

أفريقيا بين الانفتاح والانقسام


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل العاشر

حقبــة الآمـال

استقبلت الشعوب الأفريقية نهاية الاستعمار بحماسة. ولم يكن على سبيل الصدفة أن كانت الأغنية التي حظيت، بلا شك، بأكبر نجاح في منعطف الستينيات كان عنوانها "استقلال، تشا- تشا". لقد بدا أن الحصول على السيادة السياسية سوف يجلب، في الوقت نفسه، الحرية، والشروط اللازمة لتقدم القارة ووحدتها. إذن كانت الدول الجديدة يحدوها أمل. لكن كان تفاؤل السنوات الأولى يسير إلى زوال كلما زاد الإحساس بضعف البنى وتصادمت مصالح متباينة في الداخل والخارج.

أولا- بناء الأمة

بالعودة إلى الإرث الاستعماري، خصت الدول المستقلة نفسها بمهمة تنظيم سكان متنوعين، جمعتهم إرادة خارجية في الفضاء نفسه ومن أجل مشروع مشترك.

١ - أسس التلاحم القومي

أ - الأرض

تبنت أفريقيا المستقلة التقسيم الجغراسياسي السابق (انظر خارطة رقم ١١). كما تم عموماً احترام مبدأ عدم المساس بالحدود القائمة، الذي تبنته منظمة الوحدة الأفريقية، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة. وفي المقابل، قامت عدة دول بنزع استعمار بعض المواقع، أي التخلي عن أسماء فرضها الأوروبيون.

فبدلاً منها، أُعيد إلى بعض الأماكن أسماءها في اللغة المحلية، وبالنسبة إلى أخرى، تم الاستناد إلى التاريخ، وبشكل تعسفي أحياناً. وعليه، ففي العام ١٩٥٧، أصبح ساحل الذهب جمهورية غانا، بالعودة إلى اسم إمبراطورية أفريقية (سادت ما بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر الميلاديين)، التي لم تمتد في الواقع إلى هذه الدولة المعاصرة. وتواصلت هذا السيرورة لتتجاوز فترة الاستقلال: فجمهورية الكونغو، مثلاً، الناجمة عن الكونغو البلجيكي في العام ١٩٦٠، التي غيرت اسم عاصمتها إلى كينشاسا (ليوبولدفيل السابقة)، اتخذت في العام ١٩٧١ اسم زائير (ومعناه "النهر" في لغة الكيكونغو). وأحياناً فُرض تغيير الاسم من قبل نظام راغب في التعبير عن قطيعة مع الوضع السابق الموصوف بـــ "الاستعماري الجديد": هكذا أصبحت الداهومي: جمهورية بنين الشعبية (١٩٧٥)، وفولتا العليا: بوركينا فاسو (١٩٨٤).

إزالة الاستعمار عن المواقع

اسم استعماري	اسم جديد	تاريخ	ملاحظات
ساحل الذهب	غانا	٦-٣- ١٩٥٧	
اوبانغي- شاري	جمهورية فريقية الوسطى	١- ٨-١٩٦٠	
سودان فرنسي	مالي	٢٢- ٩- ١٩٦٠	
رواندا	روُندا	١- ٧- ١٩٦٢	
اوراندي	بوراندي	١- ٧- ١٩٦٢	
نيسالاندا	ملاوي	٦-٧- ١٩٦٤	
روديسيا الشمالية	زامبيا	٢٤- ١٠- ١٩٦٤	
بتشواناالاند	بوتسوانا	٣٠- ٩- ١٩٦٦	
بازوتولاند	ليسوتو	٤- ١٠- ١٩٦٦	
جنوبي غرب أفريقية	ناميبيا	١٩٦٧	قرار منظمة الأمم المتحدة
غينيا اسبانية	غينيا استوائي	١٢- ١٠- ١٩٦٨	
كونغو بلجيكي	زائير	٢٧- ١٠- ١٩٧١	
غينيا برتغالية	غينيا بيساو	١٠- ٩- ١٩٧٤	

داهومي	جمهورية بنين الشعبية	٢٦- ١٠- ١٩٧٥	
صحراء غربية		٢٧- ٢ – ١٩٧٦	**جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية (لا تعترف المملكة المغربية بها)**
بلد عفار وعيسى الفرنسي	جمهورية جيبوتي	٢٧- ٦- ١٩٧٧	
روديسيا جنوبية	زيمبابوي	١٨- ٤- ١٩٨٠	
فولتا عليا	بوركينا فاسو	٤-٨-١٩٨٤	

كما طالت التغييرات أسماء بعض المدن أيضاً دون تغيير اسم البلد: فمثلاً أصبحت باتسورت: بانجول (غامبيا)؛ لورانسو- ماركيز: مابوتو (موزامبيق)؛ وتاناناريف: انتاناناريفو (مدغشقر). وفي كثير من الأماكن، تم إزالة أسماء المحاور الحضرية: نذكر على سبيل المثال لا الحصر مدينة متوسطة الأهمية، هي مدينة سيجو، قرر مجلس بلديتها أن يغير اسم جادة ارشينار، اعتباراً من ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، إلى جادة الأعياد، واتخذت الشوارع : كاييه، هاكار، ديبور، كومب، دو لا مارن، غالييني(•) الخ... أسماء أكثر ملائمة للوضع من بينها جادة الاستقلال، شارع الحاج عمر، ملعب موديبو كيتا، في حين أن الساحة المقابلة لبناء هيئة النيجر أصبحت ساحة شهداء الاستعمار. أما بالنسبة إلى تمثال ارشينار، فقد تم نقله إلى أرض بور (F. Simonis, 1993b).

وتم تبني علم وطني، ونشيد وطني وشعار ورموز. لكن بدا أن اختيار لغة رسمية كان أمراً أكثر صعوبة في بلدان تتكون عموماً من عديد من الوحدات اللغوية، لأنه توجب عدم تمييز جماعة ما عن الجماعات العرقية الأخرى. لذلك غالباً ما تم الاحتفاظ بلغة الدولة الاستعمارية القديمة: الفرنسية

(•) وهي أسماء رحالة أو قادة عسكريين كبار فرنسيين شاركوا في احتلال أفريقيا. المُعرب.

والانجليزية والبرتغالية. بل اختارت بعض البلدان الثنائية اللغوية (مثلاً: الانجليزية والفرنسية في الكامرون، والفرنسية والملغاشية في مدغشقر)(••). وفي المقابل، في أفريقية الشمالية، استعادت اللغة العربية هيمنتها المفقودة إبان العهد الاستعماري، وانتصرت السواحيلية في أفريقية الشرقية.

كما شكلت التبعية المذهبية، هي أيضاً، عامل تلاحم قومي. فقد قام الدين بهذا الدور في الدول التي تعلن تعلقها بالإسلام، مثل، الجمهورية الموريتانية الإسلامية. وفضلت دول أخرى تأكيد إرادة العلمانية. فبعضها استند صراحة إلى أيديولوجية "اشتراكية"، لكن هذه الأيديولوجية تخفي تفسيرات متعددة، بل متنافسة: مثلاً "الاشتراكية على النسق الأفريقي" في تنزانيا، و"الاشتراكية الديمقراطية" في السنغال تختلف بشكل ملموس عن الاشتراكية الثورية بالأحرى ماركسية في غينيا، و"الماركسية اللينينية" التي تبنتها لاحقاً "الجمهورية الشعبية" الكونغولية أو جمهورية بنين الشعبية. هؤلاء الأخيرين كانوا على النقيض من اشتراكية "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية" التي كانت مستوحاة بالأحرى من الناصرية والتي ترفض رسمياً الماركسية والشيوعية. غير أن، أياً كان الخيار المختار، فقد تم اللجوء بكثرة إلى التاريخ لأنه تم استخدام الماضي، بل أُعيد تفسيره ثانية كحجة تبريرية.

ب- "الآباء المؤسسون"

إن الاعتراف بوجود صلة بين النضالات المناهضة للاستعمار والحصول على الاستقلال تم دمجه في تحقيق سيرورة هدفها شرعنة الدولة-الأمة المعاصرة. إذن تم الادعاء بأن مقاومات الغزو الاستعماري والانتفاضات ضد الأوروبيين تشكل جزءاً مكملاً للإرث الوطني بحيث أن الحزبين السياسيين التنجانيقيين، الاتحاد الأفريقي الوطني التنجانيقي والاتحاد

(••) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة، ٣٤، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠، فصل قضية اللغة ص ١٢٩- ١٨٨. المُعرب.

الأفريقي الشعبي التنجانيقي، اعتبرا نفسيهما الوريثين لثورة ماجي ماجي وفقاً لأقوال جوليوس نيريري: "تأسست أمتنا الجديدة على خرائب ثورة الماجي ماجي"• (وردت في: C. Wondji, 1992)؛ واستند الوطنيون الزيمبابويون إلى مقاومات الشونا في نهاية القرن التاسع عشر؛ وفي أفريقية الجنوبية، اعتبر نيلسون مانديلا أن الحروب التي خاضها أجداده "من أجل الدفاع عن الوطن" كانت "فخراً ومجداً للأمة الأفريقية كلها". وتم وضع على لائحة الشرف شخصيات كان الاستعمار قد شنع بها مثل ساموري في غينيا، والحاج عمر في مالي، وبيهانزان في بنين. أخيراً وبخاصة، تبلورت الفكرة القومية حول شخصيات كاريزمية قادت البلاد إلى الاستقلال التي اعتبرت الكثرة منها أنفسها أنها ورثة الأبطال القدامى. فالألقاب الرمزية التي تم منحها لها كان لها سمات سياسية- حربية، سحرية- دينية، فكرية واثنيه في آن معاً، وفقاً للتصنيف الذي اقترحه كريستوفر ويندجي الذي له الفضل الأكبر في هذه الفقرات (المرجع السابق).

والأمثلة على ذلك وافرة. فقد أطلق الغانيون على كوامي نكروما اسم اوازكيف Osagyef (صانع الانتصارات، الجنرال المنتصر). وفي كينيا، أصبح جومو كينياتا الذي سجنه الانجليز بسبب مقاومته للاستعمار (١٩٥٢-١٩٦١) في البداية "الرمح الوهاج le javelot flamboyant"؛ ثم، بعد أن أصبح رئيساً للدولة المستقلة حتى وفاته (١٩٦٣- ١٩٧٨) سُمي المزي le Mzee (العجوز، الأسد العجوز)، أي الرجل الخبير الذي، بعد أن اكتسب الحكمة والصفاء، يستطيع أن يصبح معلماً. لهذا السبب، فضل جوليوس نيريري لقب معلمو Mwalimu (أستاذ، معلم) على لقب رئيس، لأنه ادعى أنه يرغب، في المقام الأول، بتغيير العقليات، فهو "أكثر تعلقاً ببناء الأمة بناء وطيداً في وعي كل مواطن، من بناء صروح من حجر واسمنت مسلح" (وردت في: C. Wondji, 1992). والأمر نفسه ينطبق في ساحل العاج على فيليكس هوفيت بواني الذي سهر على مصائر بلده منذ الاستقلال (١٩٦٠)، فقد عُدَّ في البداية

(•) "On the ashes of Maji- Maji our neo nation was founded".

"ساحراً لا يقهر" و"الكبش المدافع عن الشعب"، ثم أصبح "العجوز"، بمعنى مالك الوعي الأدبي والسياسي، وبمعنى الأب الذي تمنحه اللغة الشائعة لهذا المفهوم. ويظهر مفهوم"المرشد"، مفكر استراتيجي ومجاهد في آن معاً في جميع الألقاب: ففي تونس، لُقب الحبيب بورقيبة بلقب "المجاهد الأكبر" والمدافع عن الدين؛ وفي غينيا كان أحمد سيكوتوري "المجاهد الأكبر للثورة" و"المفكر الاستراتيجي الأسمى" في آن واحد. وهي أيضاً الفكرة التي يتضمنها مصطلح ريِّس ، الذي يشير إلى جمال عبد الناصر بعد استلامه السلطة في مصر، ومفهوم زعيم الذي، في أفريقية الشمالية، يُذكِّر بتجسيد السلطة الزمنية والروحية في آن معاً.

بالنسبة إلى ليوبولد سيدار سنغور، أول رئيس لجمهورية السنغال (التي استقلت في العام ١٩٦٠)، أُعجب به السنغاليون لأنه قام في وقت واحد بنشاطين سياسي وأدبي ناجحين. ولد في العام ١٩٠٦، وتابع دراساته العليا في فرنسا حيث حصل على شهادة الأستاذية في النحو. وفي بداية الثلاثينيات، أراد منح قيمة للثقافة الأفريقية وابتكر، مع الشاعر المارتينيكي ايمي سيزر، مفهوم "الزنوجة" (انظر الفصل الخامس). تعلق الأمر بإثبات وجود شخصية سوداء، وتمجيد قيَّمها مقابل تلك التي فرضها الاستعمار والتشهير بالرؤية المفرطة بالتبسيط التي يحملها الفرنسيون عن الأفارقة: فقد كتب يقول: "لكن سأُمزق جميع ضحكات البنانيا على جدران فرنسا كلها"، مشيراً إلى دعاية تعرض قناصاً سنغالياً مبتسماً دون تصنع. وغداة الحرب العالمية الثانية، اُنتخب نائباً عن السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية (١٩٤٦). ومنذ ذلك الوقت قام بنشاطين في وقت واحد سياسي وصنعته الشعرية. وأصدر "إثيوبيات" في العام ١٩٥٦، السنة التي شارك فيها بحكومة ادكار فور (١٩٥٥ - ١٩٥٦)، و*ليال* Nocturnes في العام ١٩٦١، بعد أن أصبح رئيساً لجمهورية السنغال. وبقي رئيساً لها حتى العام ١٩٨٠، تاريخ مغادرته السلطة طواعية. وبما أنه كان يُعد أحد أكبر الشعراء الناطقين بالفرنسية المعاصرين، فقد انتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية.

رغم أن هذه الشخصيات كانت تجسد رمزياً الأمم المستقلة، فإنها لم تكن بمنأى عن الانتقادات عندما أصبحت سلطتها بالغة الملكية وقسرية لأن "أن تحب الشعوب الأفريقية أن تحظى بقادة كاريزميين، فإنها تلقي نظرة ثاقبة على تصرفاتهم" (C. Wondji, 1992). وهذا ما يفسر، مثلاً، أن سيلفانوس أوليمبيو لم يدافع عنه أحد من التوغوليين لدى قيام انقلاب عسكري ضده في العام ١٩٦٣، ولا الغانيون عن نكروما في العام ١٩٦٦، كما يفسر تطور حركات الاحتجاج ضد تعسف السلطة الشخصية، من بينها ما يتصل بهوفيت بواني، ولاسيما بمناسبة بناء كاتدرائية ضخمة في مدينة ياماسكرو، مسقط رأسه، ما بين ١٩٨٥- ١٩٨٨. والواقع أن، اعتباراً من العام ١٩٧٠، تم طرد أو اغتيال تسعة رؤساء دول من أصل ١٩ رئيساً تولوا رئاسة بلادهم لدى استقلالها (J. du Bois de Gaudusson,1992). ولا مراء في أن السلوك الطموح، والتدقيق البسيط كانا وراء خيبات الآمال الأولى التي شعرت بها شعوب بعض البلدان الأفريقية غداة الاستقلال.

٢ - تنظيم الوحدة الوطنية

أ- المؤسسات

قدمت الدساتير الأولى للبلدان المستقلة تماثلات مع دساتير الدول التي كانت تستعمرها سابقاً. والواقع أنه غالباً ما أعدها قانونيون أفارقة من خريجي الجامعات الأوروبية، أو بمساعدة مستشارين تقانيين أحياناً (انظر الفصل التاسع). غير أنه في مستوى المبادئ، كان لهذه الدساتير خصوصيتها: إحالات إلى إعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ و/ أو ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨؛ وإرادة مؤكدة لوحدة قومية وإدانة لكل تمييز اثني، أو إقليمي أو ديني، حتى عندما ذُكر فيها إحالة واضحة إلى الله؛ وذكرٌ للتضامن، بل للوحدة الأفريقية البينية.

وفي المقابل، في مستوى التطبيقات، كانت هذه الدساتير أكثر قرباً من نماذجها. فقد ألهم الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، مثلاً، بسعة دساتير دول

فرانكفونية: اختيار النظام الجمهوري، وسلطة تنفيذية معززة، و"برلمانية معقلنة" (M. Glèlè, 1980). وفي المقابل، في كل الدول، تم تفضيل أحادية التشريع، وسلطة تنفيذية أحادية الرأس كما في ساحل العاج. وفي دول أخرى، مثل جمهورية أفريقية الوسطى، والتوغو والغابون، تم تعزيز سلطات الرئيس لأنه تمتع بحق الحل (حل البرلمان/ المُعرب). وبدءاً من العام ١٩٦٣، تم تعميم النظام الرئاسي وامتد إلى دول مثل الكامرون ومدغشقر، ومالي وتشاد، التي تبنت في البداية نظاماً برلمانياً. وكمن الابتكار الرئيس في فرض "الحزب الوحيد"، الذي حظي بمحاباة القوانين الانتخابية، حتى حين اعترف الدستور بمبدأ التعددية الحزبية. فنظام الاقتراع الذي يكون فيه الفوز لقائمة الأغلبية المطلقة وبدورة واحدة، دون مزج ولا اقتراع تفضيلي(•) يحابي في الواقع الحزب الذي حصل على عدد كبير من الأصوات، ويُلزم الأقلية بالمعارضة، "التي أُقصيت من أجهزة التداول، بانتظار أن تصبح مُستبعدة باسم النظام الاجتماعي والأمن" (المرجع السابق، ١٩٨٠).

تم تقديم الانتقال من التعددية الحزبية إلى الحزب الوحيد على أنه ضرورة من أجل بناء الدولة القومية بسهولة أكبر والخروج من التخلف بالبحث عن الإجماع. وتم إعداد نظريات لتجعل من الحزب الوحيد "ضرورة عضوية [...] أداة للدمج بامتياز" (J. du Bois de Gaudus-son, 1992, p. 52). والواقع أن النضال من أجل الاستقلال، نُظم في عدة بلدان، وبخاصة في الجزائر، حول حزب وحيد، هو حزب جبهة التحرير الوطني، الذي احتفظ بمكانة متفوقة ما أن تحقق الانتصار. وفي أماكن أخرى، غالباً ما كان الحزب الوحيد الحزب الوطني ذو الغالبية المطلقة الذي نجح في السيطرة على الأحزاب الأخرى، كما في السنغال أو بنين. وحصل تطور مماثل في بلدان فيدرالية الدستور، كما في الكامرون. فغداة الحرب العالمية الأولى قسمت هذه المستعمرة

(•) الاقتراع التفضيلي، طريقة انتخابية يستطيع الناخب فيها أن يغير ترتيب أسماء المرشحين في اللائحة/ المُعرب.

الألمانية سابقاً إلى قسمين، أوكلت عصبة الأمم (ولاحقاً منظمة الأمم المتحدة) أمرهما، بوصفهما بلدين تحت الانتداب، إلى بريطانيا العظمى وفرنسا على التوالي. ومنذ ذلك الوقت، تمت إدارة سكان كل قسم بشكل مختلف من قبل الدولة الوصية. وتحقق الانفصال، من وجهة النظر اللغوية، بوجود كامرون فرانكفونية وكامرون انجلوفونية أكثر اتساعاً. ومنذ العام ١٩٦١، توحدت الكامرون من جديد في دولة اتحادية. وأصبح يديرها آنذاك برلمان فيدرالي وبرلمانان عضوان في الاتحاد (أحدهما للكامرون الغربية، والآخر للكامرون الشرقية). ويجند النواب من الحزب الوحيد للبلد كله، الاتحاد الوطني الكامروني، الذي نُظم في العام ١٩٦٥، واتخذ اسم التجمع الديمقراطي للشعب الكامروني في العام ١٩٨٤. وبقيت هذه الجمهورية الاتحادية، ثنائية اللغة، حتى العام ١٩٧٢، تاريخ أخلت فيه المكان لجمهورية الكامرون المتحدة، تديرها من الآن فصاعداً جمعية وطنية بقيت على الدوام تنبثق من حزب وحيد.

في كل مكان، أدى نظام الحزب الوحيد إلى تطور باتجاه أنظمة استبدادية التي أصبحت عامة بدءاً من عقد السبعينيات. ويعزى الخطأ، وفقاً لموريس جليلي، إلى غياب ثقل ديمقراطي موازن: بعيدة عن أن تمثل "المفهوم الأفريقي للسلطة" كما يؤكد بعض علماء السياسة؛ فالمؤسسات الأفريقية الأولى لم تدخل أية ممارسة مألوفة في أفريقيا مثل إجراء "بلابر palabre، تقانة استشارية ونقاشاً يتيح مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في اتخاذ القرار"، بحيث أنها "دُمغت ببصمة النماذج الأجنبية". لكن مختصين آخرين رأوا فيها إعداداً لنموذج حقيقي، نموذج "ديمقراطية وصائية" (J. du Bois de Gaudusson, 1992).

ب - أفرقة الكوادر

لدى نيل الاستقلال كانت قلة من البلدان تملك كوادر عليا. فالكونغو البلجيكي، مثلاً، لم يكن لديه إلا بضعة كوادر من حملة الشهادة الثانوية وستة أشخاص فقط من حملة الشهادة الجامعية. والواقع أن الاستعمار أبقى الأفارقة أمداً طويلاً في الوظائف الثانوية وعلَّمهم وفقاً لذلك. فقد وجدت بعض معاهد

التعليم العالي النادرة في المستعمرات الانجليزية، وواحد فقط أنشئ في دكار في نهاية الخمسينيات يستقبل أبناء المستعمرات الأفريقية الفرنسية.

إذن بدا أن تأهيل الكوادر في كل المستويات أمر لابد منه. والحالة هذه، كانت الوسائل المحلية غير كافية. ما أدى إلى لجوء الدول الأفريقية إلى طلب العون التقاني من الدول التي كانت تستعمرها سابقاً وإلى طلب العون من بلدان أخرى: مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وألمانيا الاتحادية، وهولندا، وبلدان شرقية وفقاً للخيارات السياسية. كما لجأت إلى مساهمة المنظمات الدولية مثل اليونيسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) أو الفاو (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة). كما موَّل برنامج الأمم المتحدة مراكز التأهيل التقاني مثل معهد لوزاكا (زامبيا).

وسرعان ما تمت أفرقة الكوادر، لكن بشكل غير متساو في مختلف القطاعات، وتباين بين البلدان في مستويات التأهيل، وتضخم ملموس أحياناً في عدد وظائف القطاع العام: وعليه، ففي العام ١٩٦٤، ابتلعت نفقات ملاك الوظائف العامة ٧٨% من ميزانية الكونغو و٦٤% من ميزانية داهومي (بنين). كما صاحبها أيضاً مواءمة لبرامج التعليم التي كان هدفها تطوير المعرفة في البلد، ومن ثم تسهيل الوحدة الوطنية والتضامن الأفريقي.

٣- النضال ضد القوى النابذة

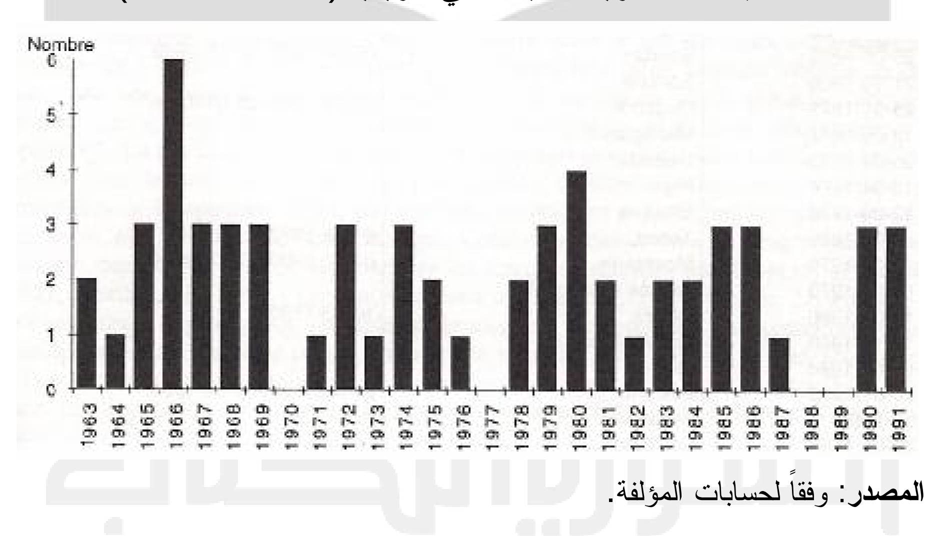
تطلب بناء الدولة - الأمة، في فكر بناتها، التضحية بالمصالح الخاصة من أجل المصلحة العليا. إذن إدانة كل ما وصف، بشكل فيه قليلاً من الاحتقار، بالمطلب الاثني، أو القبلي أو الإقليمي. وهذا ما أدى إلى دوام الانقسامات التي تبلورت إبان العهد الاستعماري. والواقع أن دراسات حديثة شككت بالاثنيه بوصفها حقيقة تاريخية مسلم بها، وفككت سيروات بنائها(•). إلا أن عواطف الانتماء الذاتي للسكان الأفارقة، غداة الاستقلال، قامت على

(•) انظر مثلاً: J.- L. Ameselle & E. M'Bokolo (sous la dir.), **Au Coeur de l'ethnie: Ethnies, tribalisme et Etat en Afrique,** Paris, La Découverte/ Poche, 1999, J.p. Chrétien et G. Prunier, 1989.

معطيات معقدة تلاعب فيها رجال السياسة لإرساء سلطتهم. ففي الداهومي، مثلاً، كان كل واحد من القادة الثلاثة الرئيسيين يمثل قوة إقليمية: هوبير ماغا في الشمال، وسوروا بيتي في بورتونوفو، وجوستان أهوماديجبي في الوسط (إقليم مملكة الدانهومي القديمة)؛ لكن، داخل كل حزب متحد في الظاهر، كانت تتعارض مصالح اجتماعية، تولد أزمات سياسية. كما وجدت انقسامات داخل شعوب يبدو أنها الأفضل التحاماً: في كينيا، مثلاً، عبرت منافسات ما بين كيكيو عن نفسها لدى خلافة جومو كينياتا؛ وفي نيجيريا، دعم كبار تجار المواشي الهوسا في عبدان حزب مجموعة العمل Action Group، لأسباب اقتصادية، ولم يدعموا حزب مؤتمر شعوب الشمال رغم كونه حزب إقليم مسقط رأسهم (J.- F. Bayart, 1989). في هذا السياق، ادعى الجيش الذي شكل مجموعة منظمة خاصة، أنه فوق انقسامات المجتمع المدني، وبناء على ذلك، يملك القدرة على فرض النظام الذي يُهدده عدم الاستقرار السياسي.

أ- الانقلابات العسكرية

الانقلابات العسكرية الناجحة في أفريقيا (١٩٦٣- ١٩٩١)



المصدر: وفقاً لحسابات المؤلفة.

يبيّن الرسم البياني السابق أهمية تمركز الانقلابات العسكرية الناجحة فيما بين العامين ١٩٦٣- ١٩٦٩، التي شهدها ١٥ بلداً، في حين أن ١٤

بلداً طالتها الانقلابات في السنوات العشرين اللاحقة. وبالاستنباط، يتبين أن ٤٣% من البلدان الأفريقية لم تشهد إطلاقاً انقلابات عسكرية ناجحة حتى لو جرت فيها محاولات انقلابية، الأمر الذي يجعل أفريقيا عموماً قارة فريسة لعدم الاستقرار السياسي على نحو نسبي. وفي المقابل، شهدت بعض البلدان عدة انقلابات عسكرية، كما يظهر من الجدول التالي:

الانقلابات العسكرية الناجحة في أفريقيا (١٩٦٣- ١٩٩١)

تاريخ أول انقلاب	البلد	انقلابات عسكرية لاحقة (فرضياً)
١٣- ١- ١٩٦٣	توغو	١٣-١- ١٩٦٧.
٢٨- ١٠- ١٩٦٣	بنين (داهومي)	٢٢- ١٢- ١٩٦٥؛ ١٧- ١٢- ١٩٦٧
		١٠ – ١٢- ١٩٦٩؛ ٢٦ – ١٠- ١٩٧٢
١٨- ٢ – ١٩٦٤	غابون	
١٩- ٦- ١٩٦٥	جزائر	
٢٥- ١١- ١٩٦٥	زائير (كونغو كينشاسا)	
١- ١- ١٩٦٦	أفريقية الوسطى	٢٠/٢١- ٩- ١٩٧٩؛ ١- ٩- ١٩٨١.
٤-١ - ١٩٦٦	بوركينا فاسو (فولتا العليا)	٨- ٢- ١٩٧٤؛ ٢٥- ١٠- ١٩٨٠؛ ٧-
		١١- ١٩٨٢؛ ٤- ٨- ١٩٨٣؛ ١٥- ١٠-
١٥- ١- ١٩٦٦	نيجيريا	١٩٨٧.
		١-٨- ١٩٦٦؛ ٢٩- ٧- ١٩٧٥؛ ١٣-
٢٤- ٢- ١٩٦٦	غانا	١٢- ١٩٨٣؛ ٨- ١٩٨٥.
		١٣-١- ١٩٧٢؛ ٥- ٧- ١٩٧٨؛ ٤-
		٦- ١٩٧٩؛ ٣١- ١٢- ١٩٨١؛ ١-
٢٨- ١١- ١٩٦٦	بوراندي	١١- ١٩٧٦؛
٢٣- ٣- ١٩٦٧	سيراليون	٢-٩ – ١٩٨٧.
٤-٨- ١٩٦٨	كونغو (برازافيل)	١-١١- ١٩٧٦؛ ٢- ٩- ١٩٨٧.
١٨- ١١- ١٩٦٨	مالي	١٣- ٤- ١٩٦٨.
٢٥- ٥- ١٩٦٩	سودان	
٢١- ١٠- ١٩٦٩	صومال	٢٦- ١١- ١٩٩١.
٢٥-١- ١٩٧١	اوغندا	٦-٤- ١٩٨٥؛ ٣٠- ٦- ١٩٨٩.
١٨- ٥- ١٩٧٢	مدغشقر	
٥-٧ – ١٩٧٣	رواندا	٢٩- ٧- ١٩٨٥؛ ٢٩- ١- ١٩٨٦.

١٥- ٤ – ١٩٧٤	نيجر	
١٢- ٩- ١٩٧٤	حبشة (أثيوبيا)	
٦-٤- ١٩٧٥	تشاد	
١٠- ٧- ١٩٧٨	موريتانيا	
٣-٨ – ١٩٧٩	غينيا الاستوائية	١-١٢ – ١٩٩٠.
١١- ٤- ١٩٨٠	ليبيريا	٤-١ – ١٩٨٠؛ ١٢- ١٢- ١٩٨٤.
١٤- ١١- ١٩٨٠	غينيا بيساو	
٣-٤ – ١٩٨٤	غينيا	١٠-٩ -١٩٩٠.
٢٠- ١- ١٩٨٦	ليسوتو	
٢-١٩٨٦	سوازيلاند	٢١- ٢- ١٩٩٠؛ ٣٠- ٤- ١٩٩١.
٢٧- ١- ١٩٩١	صومال	

ملاحظة: يمكن للمرء أن يجد بعض الاختلافات بالمقارنة مع المؤلفين المذكورين؛ بالنسبة إلينا، الانقلاب العسكري هو الذي يؤدي إلى قلب النظام بالقوة، وليس ممارسة الضغط على الرئيس لكي يستقيل.

المصدر: وفقاً لـــ: P. Mc Gowan, Sixty Coups in Thirty Years, Further Evidence Regarding African Military Coups d'Etat, *The Journal of Modern African Studies*, 24, 3, 1986, p. 539- 546; D. Bangoura, *Les Armées africaines (1960- 1990)*, Paris, CHEAM, 1992; *Le Monde*, 1986-1991.

إن قياس عدم الاستقرار عن طرق بناء ما يسمى بمؤشر تميز TMIS (مجموع عدد الورطات العسكرية Total Military Involvent Score) الذي يأخذ بالحسبان الانقلابات الناجحة، وتلك التي فشلت والمؤامرات، يبين أن الدول الأفريقية الغربية لديها نزوع طبيعي إلى العنف السياسي (P. McGowan et T. Johnson, 1984). والواقع أن هذا الإقليم يجمع ٧٠% من الحركات المكتشفة ما بين ١٩٦٣- ١٩٨٥ (C. Coquery- Vidrovitch, 1990). لكن إذا لم نتأمل سوى البلدان المعنية، أي باستبعاد تواتر أزماتها السياسية، تظهر أفريقية الغربية أقل تواضعاً: ٧ من أصل ١٥ أزمة ما بين ١٩٦٣- ١٩٦٩، و٥ من أصل ١٤ أزمة ما بين١٩٧١- ١٩٩١. بالإضافة إلى ذلك يذكر الجدول السابق بلداناً عرفت ماضياً استعمارياً مختلفاً (تحت السيطرة البريطانية، الفرنسية، البرتغالية، البلجيكية أو الأسبانية)، ما يسمح لنا

باستنتاج، على غرار كاترين كوكري فيدروفيتش، أن حجة الإرث السياسي، المذكورة أحياناً لتفسير نزوع مساعد إلى حد ما على عدم الاستقرار، لا يظهر أنها حجة حاسمة: ليس مؤكداً أنه كان لدى المستعمرات الفرنسية السابقة نزعة قوية إلى "النظام القيصري césarisme"، في حين أن التقليد البريطاني هو أكثر ملائمة للديمقراطية.

والمحصلة، قدمت الانقلابات خصوصيات خاصة بكل بلد. ففي بنين (داهومي)، مثلاً، التي وقع فيها أكبر عدد من الانقلابات العسكرية إبان العقد التالي للاستقلال، أكد مدبروها عدم رغبتهم في الاحتفاظ بالسلطة، وإنما العمل على "إعادة الأمور إلى نصابها". من جهة أخرى، سبق الانقلاب العسكري الأول توزيع منشورات، يعلم الجميع أن مثقفاً قد حررها: يدعو فيها الجيش إلى بناء "نظام ديمقراطي فعلي ونزيه"... إذن أدى كل انقلاب منها إلى بدء فترة تعاقب بين حكومة عسكرية وحكومة مدنية تخلفها، ما أن "يعود العسكر إلى ثكناتهم" بعد انجاز مهمة التصحيح. وقد تكرر هذا السيناريو حتى العام ١٩٧٢، عام استيلاء الجيش على السلطة وبقائه فيها لما يقرب من عقدين من الزمن.

وفي البلدان الأخرى، استولى العسكريون على السلطة لكي يحتفظوا بها، أياً كان توجههم الأيديولوجي، رأسمالي كما في حالة التوغو، أو اشتراكي على غرار الجزائر. ففي الجزائر، استطاع أحمد بن بيلا فرض سياسته على وضع داخلي مضطرب، في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، بفضل دعم الجيش. ففي ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، تم تأسيس "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية". وفرض نظام الحزب الوحيد نفسه تدريجياً في الوقت نفسه الذي أُعد فيه الدستور خارج الجمعية الوطنية التأسيسية. وبعد تبني هذا الدستور باستفتاء بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، أُسس نظاماً رئاسياً استبدادياً آل إلى بن بيلا، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية. وقد ولى وجهه شطر برنامج ثوري أُممت فيه الأراضي التي يمتلكها الفرنسيون (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر

١٩٦٣). لكن منذ العام ١٩٦٣، أدى وجود مليوني عاطل عن العمل و٦ر٢ مليون دون مورد رزق إلى "اضطرابات البؤس". فتطبيق نظام التسيير الذاتي في مستوى الصناعة والزراعة، عجز عن الوصول إلى نتائج كافية في المستوى الاقتصادي، في حين أثارت طرائق السلطة الشخصية التي استخدمها بن بيلا معارضة متزايدة داخل الحكومة. وأنهى الانقلاب العسكري الذي قام به قائد الجيش هواري بومدين، دون إراقة دماء، فترة من "الرومانسية الثورية" (Ch.- R. Ageron, 1990, p. 123)، وافتتح عهد اشتراكية الدولة.

ب - الحروب الأهلية

أحياناً، تحولت المعارضات المحتدة إلى حروب أهلية وسمت اثنتان منها بخاصة عقد الستينيات بسبب انعكاساتها الدولية.

ففي الكونغو البلجيكي، أدى الاستقلال إلى بدء نضال من أجل الاستيلاء على السلطة بين الرئيس المعتدل جوزيف كازافوبو ورئيس الوزراء الراديكالي باتريس لومومبا، في حين أن المحافظة المنجمية كاتنغا أعلنت انفصالها بقيادة موسى تشومبي (١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٠). وبدعم من الشركات والدول الغربية، قام تشومبي بتوطيد وضعه باستخدام المرتزقة، "الأشرار الفاسدين"، المجندين في أوروبا وأفريقية الجنوبية ليشكلوا "الدرك الكاتنغي". وجرت المعركة السياسية في سياق أزمة عامة. فقد ولَّدت تمردات قوات حفظ النظام مناخاً من غياب الأمن أثار رحيلاً ضخماً للكوادر الأوروبية، ومن ثم شلل الدولة واختلال الإنتاج وأفرقة ضخمة نُفذت على عجل. وبما أنه تم اغتيال لومومبا في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، فقد ثار أنصاره، وأسس أحدهم، وهو انطوان جيزنغا، دولة مستقلة في كيسنغاني (ستانلي فيل). وأدى استدعاء القبعات الزرقاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى انتصار مؤقت للسلطة المركزية بإعادة دمج كاتنغا ونفي موسى تشومبي (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٦١). ومع ذلك، استؤنف النضال في كاتنغا واستمر حتى ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، تاريخ انتهاء الانفصال نهائياً. وبدءاً من العام ١٩٦٣، تحول التمرد اللومومبي إلى نضال مسلح بقيادة لجنة تحرير وطني، لكن وجدت اختلافات أيديولوجية بين الماركسي موليلي الذي كان يتولى قيادة الثوار في الغرب، واللومومبيون بالأحرى وطنيون في الشرق (E. M'Bokolo, 1985). واستندت هذه المقاومة ضد الحكومة المركزية على الثورات الفلاحية (١٩٦٢-١٩٦٤)، "أكبر ثورة فلاحية في القرن العشرين" (C. Coquery- Vidrovitch, 1986). وبما أنهم كانوا معبأين حول الأسطورة الموليلية [نسبة إلى موليلي آنف الذكر/ المُعرب]، فقد طالب الفلاحون باستقلال جديد، ينشر العدالة؛ وحاربوا وهم يتخلقون بخلق سحري- ديني ويمارسون الإرهاب. وأثار استدعاء موسى تشومبي لتشكيل حكومة إنقاذ وطني، في ٦ تموز/ يوليو ١٩٦٤، موجة عنف جديدة. في حين أن استيلاء القوات البلجيكية والبريطانية والأمريكية، في ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٤، على كيسنغاني، أثار حرباً كلامية دولية في الوقت نفسه الذي تطورت فيه حملة تشهير بما ارتكبه "الثوار" من أعمال وحشية هدفها إثارة الرأي العام الغربي. وأثار القيام بحملة أمريكية- بلجيكية مشتركة لإنقاذ السكان الأوروبيين في كيسنغاني، ما بين ٢٤- ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٤، سخط بلدان أفريقية، بما فيها المعتدلة منها، التي رأت فيه مظهراً من غطرسة "البيض" (M. Michel, 1993, p.230). وأدى قيام كازافوبو بعزل موسى تشومبي بشكل غير متوقع في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، إلى تطور الوضع. وانتهت الأزمة التي نجمت عن ذلك بانقلاب عسكري قام به الجنرال موبوتو في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥. وبما أنه منح نفسه جميع السلطات، فقد أنهى الحرب الأهلية.

وفي نيجيريا، تم تأسيس الاتحاد لدى الاستقلال على أسس التعاون بين ثلاث دول، من بينها دولة الشمال التي تحظى بالتفوق السكاني والانتخابي.

وبقيت القوى النابذة راسخة، وقادت المنافسات الحادة إلى انقلابين عسكريين متتاليين في العام ١٩٦٦. وبعد وصول الجنرال غوون إلى السلطة، قرر تقسيم الاتحاد إلى ٢٦ دولة لتحطيم هيمنة الشمال الذي وجد نفسه موزعاً بين ست وحدات (دول). من جهة أخرى، وجد الإيبو، الذين يتولون إدارة الشرق حتى ذلك الحين، أنفسهم محرومين من البحر، وبخاصة من المنطقة المنتجة للنفط. فردوا بعنف بقيادة الجنرال ايجوكوو Ijukwu، الذي أعلن انفصال إقليمه وتأسيس جمهورية بيافرا في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧. وردت الحكومة الاتحادية بإعلان الحرب، وفرضت حصاراً على الانفصاليين. وتعقد الوضع بتدخل دول أجنبية، وغذى بيع الأسلحة الحرب. وبدعم من فرنسا والصين، ومن أفريقيا (من هوفيت بواني ونيريري فقط)، قاومت بيافرا القوات الاتحادية، لكن بما أنها كانت سيئة التجهيز، وأصبحت فريسة للجوع، فقد استسلمت في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وتحقق انتصار الحكومة الاتحادية، دون أعمال انتقامية، بتعزيز سلطتها مقارنة مع سلطات الدول التي يتكون منها الاتحاد.

هكذا، غالباً لم يحصل الالتحام الوطني إلا بالإرغام. وعلى النقيض، تحول في فترات الصعوبات الخطيرة إلى وطنية أنانية أحياناً مورست على حساب المجتمعات الأخرى. وأثارت حركات كره للأجانب آنئذ طرد الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، وحتى الأفارقة منهم، كما كانت الحالة، من بين حالات أخرى، في غانا في العامين ١٩٦٦- ١٩٦٧.

ثانياً - الخروج من التخلف

في نهاية الخمسينيات، ظهر أن الاستقلال السياسي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية. والواقع أن الاستعمار اكتفى بجعل البلدان التابعة تقوم بدور المُورد للمواد الأولية الخام والمشترية للسلع المصنوعة. إذن بدا واضحاً أن نهاية النظام الاستعماري سوف تؤدي إلى نهاية الاقتصاد القائم على المبادلات غير العادلة، مولدة التخلف.

١ - السياسات التنموية

والواقع أن تحليل الوضع الاقتصادي والحلول الموصى بها للخروج من التخلف، أثارت في الستينيات والسبعينيات ازدهار الدراسات حول النمو ومناهج الثورة الصناعية الهادفة إلى استخلاص الإرشادات القابلة للتطبيق في بلدان العالم الثالث، من بينها كتب و. و. روستو أو بول بايروش. وقام خبراء بانتقاد الخطوات الأولى لبلدان أفريقية، على غرار رينه ريمون الذي أكد أن "أفريقيا السوداء أساءت الانطلاق"، واقترح إجراءات لتقويم الوضع الاقتصادي. وأفسح اصطلاح "متخلف" نفسه مجالاً للنقاش. واعترض شارل بتلهايم على صحته بسبب المبدأ الارتقائي الذي بُني عليه: "من المؤكد أن مستوى معيشة أكثرية سكان هذه البلدان متخلف عن مستوى المعيشة في بلدان صناعية، لكنه ليس مرتبطاً بواقع أن اقتصاد "البلدان المتخلفة" هو في مرحلة ارتقاء أقل تقدماً منه في البلدان الأكثر تصنيعاً. والواقع أن ما يسمى "بلدان متخلفة" ارتقت في الوقت نفسه الذي ارتقت فيه البلدان المتقدمة، لكنها لم ترتقِ في الاتجاه نفسه، ولا بالشكل نفسه. وهذا هو ما ينزع مفهوم التخلف إلى إخفائه. فمن وجهة نظر علمية، من الضروري، في رأي، استبدال مفهوم بلدان "متخلفة"، بالمفهوم الأكثر صحة "بلدان مُستغلة، مسيطراً عليها وذات اقتصاد مشوه"(1967, p.28) .

أياً كان خيارهم بصدد المفاهيم، فان أكثرية الاقتصاديين ترفض حل زيادة الصادرات الذي يرونه غير كاف لتوسيع السوق الداخلية وإثارة تراكم رؤوس أموال مخصصة "للاستثمار" في آن واحد. وعليه فقد أخذوا ثانية الأطروحة التي بناها مختص أمريكا اللاتينية راؤل بريبيش على المفهوم التقاني "حدي التبادل"، الناجم عن حساب النسبة بين أسعار التصدير وأسعار الاستيراد، والذي بموجبه تكون التبادلات بنيوياً غير ملائمة لمُصَدِّري المواد الأولية. في حين أن "المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية" الأول، الذي عقد في

جنيف برعاية منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٦٤، ردد ثانية هذه الأطروحة وعممها واستخلص منها مبادئ عامة: للقضاء على تدهور حدي التبادل، يجب إعادة تثمين سعر المواد الأولية وتعويض الخلل بإتباع سياسة عون تقوم على تحويل رؤوس أموال على شكل قروض وهبات، الخ... وهكذا أُقيمت رسمياً علاقة بين التجارة العالمية والتخلف. ومن جهة أخرى، رأى خبراء البلدان المتخلفة في الاستثمارات الأجنبية شكلاً جديداً من التبعية، وشهَّروا، عن طيب خاطر، بالشركات المغتربة التي استفادت من الأجور المنخفضة لمستخدميها لتحقيق فوائد، والتي استفادت، فضلاً عن ذلك، من التسهيلات الضريبية. فحسب رأيهم، يكمن الحل العادل الوحيد في خلق صناعات، وهذا ما اقترحه تقرير اللجنة الاقتصادية من أجل أفريقيا في العام ١٩٦٣:

"٢٢: رفع مستوى الإنتاج الفردي الضعيف في أفريقيا والمناطق الأخرى المتخلفة إلى المستوى الذي وصلت إليه البلدان الصناعية، هذا هو هدف التنمية الاقتصادية الأكثر قبولاً عموماً. [...].

"٢٣: يقوم عدد كبير من البلدان الأفريقية حالياً بإعداد خطط اقتصادية. بالنسبة إلى هذا الإعداد، ستلعب السمات المميزة وموارد كل بلد دوراً حاسماً بلا شك [...] بإمكان المرء القول، باختصار، أن الانتقال الاقتصادي يقتضي، في القطاعين الكبيرين، زيادات تنزع إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي الفردي والإنتاج الصناعي الفردي ٢٥ مرة. تشير هذه التقديرات الكمية في الحال إلى القطاع حيث يوجد الفرق الأكثر أهمية بين أفريقيا والبلدان الصناعية. يجب وضع الازدهار الصناعي المتسارع في مركز كل برنامج يهدف إلى رفع الدخل الأفريقي إلى مستوى أوروبا الصناعية بافتراض أن الإنتاج والدخل الصناعيين لكل عامل سيكونان أكثر ارتفاعاً بكثير من الإنتاج والدخل الزراعيين. إن مضاعفة الإنتاج الزراعي الفردي الذي لا يصاحبه نمو متزايد للصناعة المقترح أعلاه، قد يخلق مشكلات تسويق نادراً ما تم التبصر في حلها حالياً" (ONU,1963, p. 5).

إذن، كان التصنيع الحل الوحيد الممكن للتنمية؛ وللقيام بهذا التصنيع بنجاح وجب اللجوء إلى التخطيط، إذن اللجوء إلى الدولة.

١ - التطبيقـــات

كانت الطرق متعددة، بعض البلدان تبنت الليبرالية، وبعضها الآخر "الاشتراكية على النسق الأفريقي"، وبعضها الثالث اشتراكية الدولة. لكن التصنيف لم يكن حاسماً لأن عدة ثوابت (•) تشترك فيه، وبخاصة درجة تدخل الدولة، والدور الممنوح للتصنيع، وأخيراً المكانة الممنوحة لتحديث الزراعة التي كانت على الدوام قطاع الإنتاج الرئيس بالنسبة إلى الاستهلاك الداخلي والتصدير على حد سواء.

أ - الخيار "الليبرالي"

اتسمت الدول التي اختارت الطريق الليبرالي بدعوة رؤوس الأموال الأجنبية والانفتاح على الشركات الأجنبية. وتم إعداد قوانين استثمار لهذا الغرض، كما هي الحالة بالنسبة إلى ساحل العاج في العام ١٩٥٩؛ والمملكة المغربية في العام ١٩٦٢، قدمت ضمانات للمستثمرين الأجانب لتحويل أرباحهم وإعادة رؤوس أموالهم المحتمل إلى بلادهم، كما منحت تسهيلات للشركات مثل الإعفاءات الضريبية الكاملة أو الجزئية. لقد تعلق الأمر بخاصة في تشجيع التصنيع.

غير أنها طبقت ليبرالية نسميها "معتدلة" بسبب تدخل الدولة. وتمثل تدخلها باستخدام تخطيط بالأحرى موجه، وبناء البنية التحتية، وبصفتها موزعة مهمة للوظائف بأجر، وبسياستها الجمركية والنقدية. لكن كان دورها الأعظم بخاصة في الزراعة، وبالتحديد في تأسيس تعاونيات كما في السنغال والداهومي (بنين). وفي هذه الأخيرة، أنشئت الحكومة دوائر استغلال زراعي

(•) الثابتة هي كمية محددة تتوقف عليها دالة من المتغيرات المستقلة/ المُعرب.

كان التجمع التعاوني فيها إلزامياً: لا يمكن إذن أن يبقى فيها ملكية تخضع للإدارة الفردية الحرة. يقدم أصحاب الأراضي أراضيهم إلى الجمعية التعاونية على شكل أسهم اجتماعية (أسهم أ). في حين أن أولئك الذين يقدمون "عملهم بحرية وطواعية" يمتلكون (أسهم ب) التي يساوي كل منها عموماً ٢٠٠ يوم عمل. وقد أُعد هذا التنظيم لأنه كان يوجد يد عاملة وافرة من فلاحين لا يملكون أرضاً. وليس هناك إمكانية لمشاركة نقدية فيها. وكانت قاعدة القرار المجلس العمومي للمتعاونين، كما في التعاونيات الكلاسيكية. وكانت الحصص تكافئ بنسبة ٣% لتجنب كل مضاربة. وتكفلت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (SONADER) بالإدارة التقانية. وهي جهاز شبه رسمي paraétatique تم إنشاؤه في العام ١٩٦١. تعلق القسم الأول من البرنامج بخاصة بالمناطق الجنوبية الغربية من البلاد، يقوم على ١٠٧٠٠ هكتار تتطابق مع ٢٧٠٠ وحدة عمالية، والقسم الثاني يقوم على ٣٤٠٠٠ هكتار، نصفها مزروع بأشجار النخيل الزيتي المنتقى والنصف الثاني بالزراعات الغذائية، يتطابق بالإجمال مع ٨٥٠٠ وحدة عمالية. عملياً، كانت الانجازات أقل من التوقعات، بسبب الطابع الإلزامي للمنظمة من جهة، ومن جهة أخرى، لأن طرائق توزيع الأرباح لا تتطابق مع العادات. والواقع أن التعاون كان موجوداً في أوساط الفلاحين في مستوى العمل، لكن ليس بالنسبة إلى الإنتاج الذي كان ملكية فردية (M. Mansah, 1966).

أحياناً كان تدخل الدولة في الزراعة يتم عن طريق التحكم بالأسعار. فقد حافظ العديد من الدول الناطقة بالانجليزية على نظام هيئات التسويق الموروث عن الاستعمار (انظر الفصلين ٦ و٧). ولم يكن يوجد نظام مماثل في المستعمرات الفرنسية السابقة، لكن في بعضها، مثل ساحل العاج، أُنشئ في العام ١٩٦٠ صندوق لاستقرار أسعار الإنتاج الزراعي ودعمها، منظمة غير حكومية، هدفها تعادل الأسعار بين السنوات الجيدة والسنوات الرديئة. وبناء على ذلك، أصبحت في العام ١٩٦٦، منظمة عامة تقوم بتثبيت أسعار

الإنتاج، وتدير احتياطيات أموال التثبيت، وتدر أرباحاً على الدولة. لكن بخلاف ما جرى في البلدان الناطقة بالانجليزية، تُرك شراء المنتجات وبيعها إلى شركات تجارية أجنبية (D. K. Fieldhouse, 1986).

وعلى النقيض من ساحل العاج حيث عززت الدولة حضورها في القطاع الاقتصادي، ارتقت تونس باتجاه تحرير تدريجي للقطاع العام. فغداة الاستقلال، اختارت طريقاً لا رأسمالياً بالتوصية ببناء *منظورات عقدية للتنمية*. فقد نصت خطتان، ١٩٦٢- ١٩٦٤ و١٩٦٥- ١٩٦٨، على إنشاء جمعيات تعاونية في القطاع الزراعي والقطاع الاستهلاكي. غير أن ارتسم توجه جديد نحو طريق ليبرالي خلال الخطة الثالثة (١٩٦٩- ١٩٧٢) مع خصخصة التعاونيات والاستعانة برؤوس الأموال الخاصة في القطاعين الصناعي والسياحي.

ب - "اشتراكية على النسق الأفريقي"

انبثق اختيار جوليوس نيريري "لاشتراكية على النسق الأفريقي"، من أجل تنزانيا، من تحليل أصيل للتنمية. فقد هدف إعلان أروشا (٢٦- ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧)، "إعلان الرأي السياسي لحزب الاتحاد الوطني الأفريقي التنجانيقي"، إلى "بناء دولة اشتراكية" ديمقراطية. اقترح سياسة اقتصادية جديدة تتسم بالاستقلال عن العون الخارجي واختيار الزراعة "قاعدة للتنمية":

"إن الخطأ الذي نرتكبه هو الاعتقاد أن التنمية تبدأ بالتصنيع. وهذا خاطئ لأننا لا نملك الوسائل اللازمة لإنشاء الكثير من الصناعات الحديثة في بلدنا. لا نملك الوسائل المالية اللازمة ولا المؤهلات التقانية. لا يكفي القول أننا سنجلب الوسائل المالية والتقانيين من بلدان أخرى لإنشاء صناعات. الجواب هو نفسه الذي ذكرناه أعلاه: نحن لا نستطيع الحصول على ما يكفي من المال، ولا استدعاء ما يكفي من التقانيين لكي ننشئ جميع الصناعات التي نحتاجها.

"وحتى إذا كان باستطاعتنا الحصول على العون اللازم، فإن حالة التبعية التي سنجد أنفسنا فيها لهذا العون قد تعارض سياستنا بشأن الاشتراكية. إن السياسة التي ترتكز على دعوة سلسلة من الرأسماليين للمجيء لإقامة صناعات في بلدنا قد تنجح في منحنا جميع الصناعات التي نحتاجها، ولكنها قد تحول أيضاً دون بناء الاشتراكية إلا إذا ظننا أننا لا نستطيع بناء الاشتراكية دون بناء مسبق للرأسمالية" (مقتطف من النص الكامل: S. Urfer, 1976, p. 211).

إذن وجب تنفيذ إعادة التنظيم الاقتصادي بتثمين عمل الفلاحين لان عليهم يتوقف تسديد القروض المستخدمة من أجل التجهيزات الصناعية والحضرية، نظراً لأن الموارد الأساسية للأمة تأتي من بيع المنتجات الزراعية. وتطلب هذا المشروع "عملاً دؤوباً" وذكاءً متوقداً:

"إن استخدام مجرفة ضخمة بدلاً من مجرفة صغيرة، واستخدام محراث تجره ثيران بدلاً من مجرفة بسيطة، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، ومعرفة المحصول المناسب لهذا الفصل من السنة وهذه الأرض، واختيار البذور الجيدة، ومعرفة ما هي اللحظة المناسبة للزراعة، والعزق، الخ... كل هذا يدل على استخدام المعرفة والذكاء. ويتلازم مع عمل دؤوب لإعطاء أفضل النتائج كمياً ونوعياً. إن المال والزمن اللذين نخصصهما لنقل هذه المعرفة إلى الفلاحين هما أفضل استخداماً وأكثر فائدة لبلدنا من المال وكمية الزمن المهم، اللذين نخصصهما لنشاطات أخرى نسميها تنمية.

"إن هذه الأمور معروفة جيداً منا جميعاً. إن قطاعات خطتنا الخمسية للتنمية التي حققت أهدافها أو تجاوزتها هي القطاعات التي تعتمد فقط على عمل الشعب الشخصي والدؤوب. فإنتاج القطن، والبن، وجوز الكاجو والتبغ وحشيشة الحمى قد ازداد كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة. لكنها نتائج عمل دؤوب، واندفاع متقدم بذكاء: وليس لأنه خصص لها مبالغ ضخمة من المال.

"إضافة إلى ذلك، إن الشعب، بفضل عمله الدؤوب، وقليل من العون، وبعض التوجيهات، حقق بنجاح العديد من مشاريع التنمية في القرى. لقد بنى مدارس ومستوصفات ومراكز اجتماعية وطرقاً؛ لقد حُفرت آباراً وقنوات ري ومناهل، وخزانات صغيرة، وأنجزت مشاريع تنموية أخرى. ولو انتظر الحصول على المال، لما نعُم اليوم بهذه الانجازات" (المرجع السابق، ص ٢١٦- ٢١٧).

كانت الاوجاما ("روح الحياة الأسرية وحالتها" باللغة السواحيلية)، الوحدة الأساسية للتنظيم الناجمة عن تجمع الفلاحين في قرى، على أساس الانضمام الطوعي وبتطبيق ثلاثة مبادئ تدعى "تقليدية": احترام متبادل بين الأعضاء، وملكية جماعية للأملاك الرئيسة، وإعادة توزيع دوري للثروات المتراكمة؛ ومُنحت الأولوية للزراعات الغذائية. إن تطبيق التوطين القروي villagisation، أصبح عاماً، اعتباراً من العام ١٩٦٩، ثم أصبح إلزامياً، غالباً ما نفذه الجيش باستخدام القوة الذي نقل ملايين الفلاحين إلى أراض بور، ما بين شهري آب/ أغسطس- تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤؛ وهو ما يتناقض مع مبدأ الاستقلال الذاتي القروي التقليدي. وكانت النتائج حاسمة: ففي شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٥، كان ٦٥% من السكان الزراعيين قد تجمعوا في قرى. لكن في المستوى الاقتصادي، لم تتحقق الأهداف المرجوة لأن الإنتاج الغذائي لم يكن كافياً، ولا في المستويين الاجتماعي والسياسي، لأن أوضاع الفلاحين الفقراء لم تتحسن (C. Coquery- Vidrovitch, 1992). واعتباراً من العام ١٩٧٧، منحت الخطة الثالثة مكانة أكثر أهمية للصناعة.

ج - نظام الاقتصاد الموجه من الدولة

منذ غداة ثورة ١٩٥٢، باشرت مصر سياسة اقتصاد موجه. صدر قانون الإصلاح الزراعي بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر الذي حصر الملكية الفردية بـــ ٢٠٠ فدان بالإضافة إلى ١٠٠ فدان لكل عائلة (الفدان الواحد يساوي

٤٢٠٠م[٢])، ثم، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦١، خُفضت هذه المساحة إلى ١٠٠ فدان لكل فلاح. وتم منح الأراضي التي جرى استعادتها إلى جمعيات تعاونية زراعية أو بيعت إلى فلاحين صغار مع تسهيلات في دفع ثمنها. لم يتعلق الأمر، إذن، بالقضاء على الملكية الخاصة، وإنما بإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الفلاحين للحصول عليها، وفقاً لعبارات الميثاق الصادر في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ (وردت في N. Tomich, 1966). وبعد أزمة السويس، عززت مصر الاقتصاد الموجه من الدولة، وبخاصة اعتباراً من ١٩٦٠-١٩٦١. فأدت موجة من التأميمات إلى وضع يد الدولة على المصارف، وشركات التأمين، ووسائل النقل العام، وأكثرية أدوات الإنتاج المنجمي والصناعي، باستثناء الصناعة النفطية التي لم يتم تأميمها إلا جزئياً. وتم تبني خطة تنموية عشرية، نُفذت على مرحلتين: ١٩٦٠- ١٩٦٥ و١٩٦٥-١٩٧٠، لتنمية إنتاج أدوات التجهيز وتقليص التبعية الخارجية. وكانت النتائج معتدلة: تعدل توزيع الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٩٦٥- ١٩٧٠ لصالح القطاع الصناعي الذي ارتفعت نسبته من ٢٧ إلى ٢٨%، في حين أن نسبة الزراعة بقيت على حالها (٢٩%)، وتقلصت حصة الخدمات (٤٥%) بنحو ٣%.

أثرت الأيديولوجية المصرية على أيديولوجية القادة الجزائريين. ففي مستوى المبادئ، أوصى هؤلاء القادة بالخيار الاشتراكي في برنامج طرابلس الغرب اعتباراً من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٢. لكن حض إفلاس سياسة بن بيلا الزراعية، السالف ذكرها، حكومة بومدين على إعادة توجيه اقتصادها. وتعلقت مبادئ التنمية، التي أُدرجت لاحقاً في الميثاق الوطني الذي تم تبنيه بموجب استفتاء في العام ١٩٧٦، بالخيار الاشتراكي، المزيل للاستعمار والمناهض للإمبريالية، الذي بدأ تنفيذه بعد الاستقلال. ولا يمكن تحقيق هذا الاستقلال في الواقع إلا "باستعادة الثروات الطبيعية، والملكية الجمعية لوسائل

الإنتاج الكبيرة، وتوازن المبادلات الخارجية، واستقلال الدولة المالي، وإنشاء سوق وطنية، والتحكم بالتقانات" (وردت في: M. Toumi, 1988, p. 68).

ومن هذا المنظور، يجب أن يصبح تطوير البنى الصناعية محرك الاقتصاد بأكمله وفقاً لصيغة "التصنيع الصناعي insdustrialisation industrialisante". إذن مُنحت الأولوية للصناعة الثقيلة وفقاً لمنظور "تنمية بالاعتماد على الذات autocentré"، أي منح قيمة إضافية للثروات الوطنية محلياً، التي بدأ التخطيط لها في العام ١٩٦٧، وفقاً لتوجيهات *منظورات سباعية* Perspectives septennales. وتبع المرحلة الأولى، ما بين ١٩٦٧- ١٩٦٩، خطة ثلاثية السنوات (١٩٧٠- ١٩٧٣)، ثم خططاً رباعية. وقد أُستلهم هذا التخطيط من دراسات أجراها اقتصاديون تقدميون ومن تجارب بعض الدول الأخرى مثل مصر وتونس. وقامت الدولة بإدارة المنشآت بوساطة شركات وطنية تديرها تكنوقراطية جبارة (M. Bonnefous, 1990). وانعكس تطور الأولويات على توزيع الاستثمارات العامة (انظر الجدول التالي):

تطور توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الأربعة الرئيسة (١٩٦٥- ١٩٦٨) (%)

قطاعات	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
زراعة	٣٣ر١٣	١٤ر٩٢	١٧ر٤٩	٢٠ر٥٦
صناعة، طاقة	٤٤ر٧٧	٦١ر٣٦	٤٣ر٧٣	٤٤ر٢٤
سكن	١٤ر٣٢	١٧ر٩٢	٢٧ر٩٣	٢٦ر٦٩
إدارة	٧ر٧٨	٥ر٨٠	١٠ر٨٤	٨ر٥١

أتى التمويل بخاصة من دخول النفط والغاز التي ارتفعت بسرعة، وبشكل جوهري، تحت رعاية السوناتراش (الشركة الوطنية للبحث عن البترول والغاز ونقلهما وتحويلهما وتسويقهما)، التي أُنشئت في العام ١٩٦٣.

فقد ارتفع إنتاج النفط من نحو ٢٧ مليون طن في العام ١٩٦٥ حتى ٤٢٫٥ مليون طن في العام ١٩٦٨، وإنتاج الغاز على التوالي من ١٨٣٩ مليون متر مكعب حتى ٢٣٤٢ مليون متر مكعب. وبعد أن غطى ٥٨% من الصادرات في العام ١٩٦٨، ازدادت حصة النفط والغاز خلال العقود اللاحقة حتى وصلت إلى ٩٦% في الثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الضرائب عليهما ٢٢% من واردات الميزانية قبل تأميمهما في العام ١٩٧١. وتم غرس عدة أقطاب صناعية هي ازريو Azrew في الغرب، وعنابه وسكيكده في الشرق اللذان يكملان قطب منطقة مدينة الجزائر.

وفي مستوى الزراعة، تُرجمت المشركة socialisation بوجود قطاع تسيير ذاتي زراعي مهم، استفاد من أراضي جيدة، وأنتج ٧٥% من الناتج الإجمالي الزراعي و٦٠% من الصادرات الزراعية في نهاية الستينيات. وبقي إلى جانبه قطاع خاص يتكون من مستغلات زراعية متوسطة وكبيرة الحجم التي يملك أصحابها المقيمون في المدينة ما بين ٢٠- ٢٥% من مجموع الملكية العقارية الزراعية. وحسب حجمها، كانت مردودية المستغلات متباينة؛ سيطر في الكبير منها نظام الخماسة حيث حصل العامل (خماس) على خمس الإنتاج. كما وجد أيضاً قطاع "تقليدي" يتكون من مستغلات صغيرة مكتظة بالسكان التي كانت مساحتها أكبر مرتين ونصف من مساحة قطاع التسيير الذاتي، لكن أقل ربحية بثلاث إلى أربع مرات، وثلاث مرات أكثر سكاناً، ونسبة كبيرة من فلاحين لا يملكون أرضاً (S. Tidafi, 1969).

إذن دامت الاختلالات. في حين أن الصناعة أنتجت ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٧٠، فإن القطاع المصنعي لم يسهم في هذا الناتج إلا بنسبة ١٥%. وانخفضت حصة الزراعة إلى ١١%، لكن٦٠% من السكان بقوا زراع، تعيش أكثريتهم أوضاعاً بائسة، ما أدى إلى إصلاح زراعي بدءاً من العام ١٩٧٢.

د - نتائج متباينة

في منعطف السبعينيات، أظهرت الحصيلة تبايناً ضخماً بين الدول، كما يبين ذلك الجدول التالي، الذي يُقيِّم الفوارق بالنسب المتوسطة. وهذا ملموس خاصة بالنسبة للناتج القومي الإجمالي حيث، فضلاً عن ذلك، يفصل بون شاسع بين أضعف نسبة (٥ر٠%) وأعلاها (٨ر٨%). لكن، باستثناء بعض الدول التي سجلت تراجعاً مقارنة مع الخمسينيات، مثل غانا حيث انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي من ٠٩ر١% إلى ٧ر٠%، فإنه في أكثرية البلدان الأخرى كانت سنوات الستينيات جيدة. من جهة أخرى، إن تطور الأسعار، في أفريقيا كلها، تبع إيقاعاً موازياً لإيقاع البلدان الصناعية، مختلفاً عن إيقاع البلدان النامية التي تشكل القارة الأفريقية مع ذلك عنصراً مكوناً فيها.

ازدادت حصة الصناعات بسرعة. فقد ارتفعت النسبة المتوسطة لنمو الصادرات السنوي إلى ٩ر٥% خلال هذا العقد. إلى جانب هذه النتائج الإيجابية، بقيت نقاط ضعف وبخاصة في ميدان الزراعة. إضافة إلى ذلك، تعلق التصنيع في معظم الوقت بصناعات إحلال الواردات المخصصة للاستهلاك المحلي، ونادراً بصناعات التجهيزات. أخيراً، وخاصة، غالباً ما كانت الزيادة السكانية أسرع من النمو الاقتصادي. وزاد عدم كفاية الإنتاج الزراعي والنمو الحضري من حدة التبعية الغذائية للخارج، ظاهرة سبق أن كانت ملموسة. لجأ سكان العديد من البلدان الأفريقية إلى الهجرة. هكذا، في حين كان يوجد في فرنسا ٥١٠ آلاف جزائري في العام ١٩٦٢، ارتفع عددهم ليصل إلى ٨٨٤٣٢٠ في العام ١٩٧٥. في البداية كانت مناطق الرحيل ريفية، وبخاصة الجبال، التي تُورد تقليدياً ما يقرب من ثلثي المهاجرين. وتعدل الوضع فيما بعد: ففي العام ١٩٧٢، جاء نحو ٦٠% من منطقة قسنطينة، و٣٠% من منطقة الجزائر و١٠% من وهران. وفي المملكة المغربية، ورَّدت الجبال أيضاً أكبر نسبة من المهاجرين. وفي المقابل، في تونس، كان أغلب المهاجرين من الساحل، من بيزرت وسوسه، والرأس الصالح وواحات الجنوب. ومن وجهة النظر الاجتماعية، كان ٧٥% من المهاجرين المغاربة مزارعين، و٤٠% من الجزائريين، لكن٢٠% فقط من التونسيين. أحياناً، بدأوا

في الإقامة بالمدن، لكن الأوضاع الصعبة دفعتهم للذهاب إلى الخارج. وكانت أسباب الهجرة أسباباً اقتصادية في المقام الأول، حتى لو أن الأمل في الارتقاء الاجتماعي و"الإثراء" دفع بعضهم للهجرة. فقد شرح عامل في استقصاء جرى في الموزل في العام ١٩٧٢، "لو وجدت عملاً في الجزائر لما تركت بلدي إطلاقاً، كنت عاطلاً عن العمل، حينها جئت أبحث عن خبز لأولادي. أريد أن أكسب المال من أجل عائلتي وأولادي" (وردت في:G. Glogowski, 1993).

في نهاية ذاك العقد، وجب الرضوخ للأمر الواقع، فالنمو في البلدان الأفريقية، حتى في أفضل الحالات، لم يصل إلى حد القضاء على التخلف.

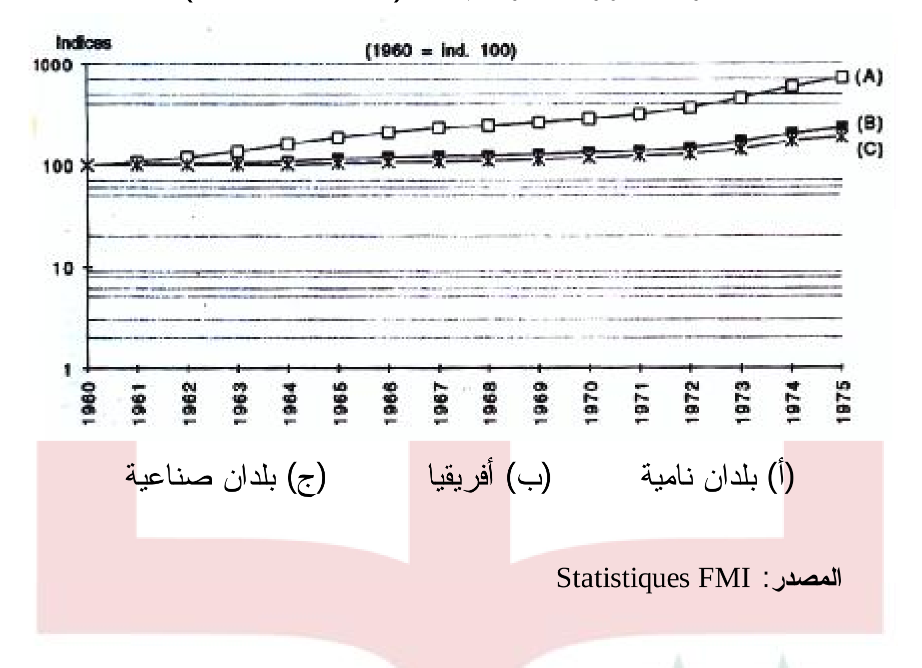
بعض المؤشرات القاعدية بخصوص أفريقية جنوب الصحراء الكبرى (١٩٦٠ -١٩٧٠)

متوسط نسبة النمو السنوي	ناتج قومي إجمالي (%)	سكان (%)	تضخم (%)
نمو	متوسط ٧ر٢	متوسط ٧ر٢	متوسط ٩ر٢[1]
- الأدنى	تشاد ٥ر٠	غينيا بيساو ٢ر٠	
	سودان ٧ر٠	غابون ١ر١	زيمبابوي ١ر١
	موريتانيا ٧ر١	رأس أخضر ٥ر١	بوركينا فاسو ٣ر١
- الأعلى	توغو ٨ر٨	ساحل العاج ٩ر٤	غينيا ٥ر١
	ساحل العاج ٠ر٨	جيبوتي ٩ر٣	زائير ٩ر٢٩
	سوازيلاند ٧ر٧	زيمبابوي ٩ر٣	رواندا ١ر١٣
	زامبيا ٦ر٦	أوغندا ٧ر٣	زامبيا ٦ر٧
			غانا ٥ر٧
توزيع الناتج المحلي الإجمالي	١٩٦٠ (% مدور)	١٩٦٥ (% مدور)	١٩٧٠ (% مدور)
زراعة	٤٧	٤٠	٣٥
صناعات	١٧	٢٠	٢٣
خدمات	٣٦	٣٩	٤١

(١) ١٩٦١ -١٩٧٠

المصدر: Banque mondiale, *Afrique contemporaine*, n0 164, oct-déc. 1992 ,p.24

مقارنة تطور أسعار الجملة (١٩٦٠- ١٩٧٥)



(أ) بلدان نامية (ب) أفريقيا (ج) بلدان صناعية

المصدر: Statistiques FMI

ثالثاً – جهود من أجل الوحدة في عالم مقسم

١ - تجديد المُثل الأفريقانية

إن ولوج الدول الأفريقية إلى الاستقلال وتحررها من السيطرة الاستعمارية، منح عنفواناً جديداً للجامعة الأفريقية. ففكرة الوحدة الأفريقية، التي يعود تاريخها إلى نهاية القرن التاسع عشر ووضحها رسمياً المؤتمر الأفريقاني الأول الذي عقد في لندن العام ١٩٠٠، أطلقها مناضل أفروأمريكي، هو وليم اي. بوغارت دوبوا (١٨٦٨- ١٩٦٣). وأثارت عدة تيارات فكرية منها تيار الجامايكي ماركوس غارفي (١٨٨٧- ١٩٤٠). عقب ذلك، عقدت ست مؤتمرات أفريقانية ارتقت تدريجياً إلى اتخاذ مواقف سياسية. وعليه، وكما سبق أن ذكرنا أعلاه، أعلن المؤتمر الخامس الذي عُقد في مانشستر (١٩٤٥) عن "تصميم الأفارقة على أن يصبحوا أحراراً".

أ- طريق للخروج من التخلف

إذن كان في إطار هذا التدرج قد نمت فكرة اتحاد قاري [أفريقي] إبان أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة، الذي عُقد في أكرا (عاصمة غانا) في العام ١٩٥٨، بمبادرة من كوامي نكروما، الذي كان مستشاره آنذاك مُنظِّر الجامعة الأفريقية، جورج بادمور (١٩٠٣- ١٩٥٩). فقد رأى فيها رئيس دولة غانا ضرورة ثلاثية (اقتصادية وسياسية وتاريخية)، والخيار الوحيد لإخراج أفريقيا من التخلف.

وقد تقاسم هذه الفكرة معه سيكوتوري الذي نادى باقتصاد أفريقي، عرَّفه، من بين آخرين، إسماعيل توري، رئيس الوفد الغيني إلى أديس أبابا إبان اجتماع للمفوضية الاقتصادية من أجل أفريقيا: "نعلم أن العامل السياسي المسيطر اليوم في أفريقيا والمقبول من الجميع هو العاطفة القومية؛ إذن يجب أن يحظى الاقتصاد الأفريقي بطابع قومي أفريقي وإلا فسوف يكون في تناقض مع التطلعات الطبيعية، التطلعات المشتركة للأفارقة؛ ونعلم أيضاً أنه بقدر ما يزداد وعيهم، يميل الأفارقة إلى التكتلات وليس إلى، كما في الماضي، تقسيم بلدهم والعزلة في إطارات ضيقة. وحتى حدود مناطق الاستعمار لا تقاوم اليوم هذا الحماس للوحدة، الذي لا يتوقف عن النمو. ومن ثم لا تستطيع الدراسات الاقتصادية تجاهل هذا العامل والاستمرار في العمل وفقاً لمعطيات قديمة للمسألة. نعلم أن، في هذا المجال، بإمكان المرء من الآن فصاعداً ذكر بداية لتأسيس تكتلات. فمثلاً، الكتلة الأفريقية الشمالية، وكتلة أفريقية الغربية، والكتلة الأفريقية الشرقية، الخ... إذن على الاقتصاد دراسة المعطيات الأفريقية، ليس في مستوى بلد بعينه، أو مجموعة بلدان تنتمي إلى منطقة هذا النفوذ أو ذاك، وإنما وفقاً لوحدة حقيقية موجودة وهي في طور الاهتداء إلى طريقها. سيكون من الواجب التفكير بإنشاء سوق أفريقية فعلية، وطالما لا توجد سوق أفريقية، لن يكون هناك اقتصاد أفريقي مستقل، ستبقى أفريقيا تابعة اقتصادياً على الدوام، ويجب الخلاص من هذه التبعية، وأن تعلم الدول عالية التقدم بوضوح أن ذلك من مصلحتها أيضاً. إن دراسة السمات

الحالية للتخلف أمر مهم ليس فقط من أجل كشف مساوئه، بل أيضاً من أجل أن يقرر الأفارقة هم أنفسهم التعبئة والالتزام بهذه المهمة الملحة التي تخصهم بالدرجة الأولى" (وردت في: S. Touré,1959, p. 138- 139).

ب- وحدة صعبة البناء

لكن سرعان ما ظهرت اختلافات أيديولوجية وقادت إلى تشكيل كتلتين سياسيتين: كتلة الدار البيضاء، التي تكونت ما بين ٣- ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، وجمعت ممثلي غانا وغينيا ومالي والمملكة المغربية والجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، وحضرت ليبيا بوصفها مراقباً. أكد "ميثاق الدار البيضاء الأفريقي" على "إرادة العمل من أجل انتصار الحرية في أفريقيا كلها وتحقيق وحدتها"، ودعم إذن جهود البلدان التي لا تزال تناضل من أجل الاستقلال. وطالب بإنشاء سوق أفريقية مشتركة ومواطنة أفريقية وحيدة، أي تحقيق الأهداف فوق الوطنية supranationaux. وفي المقابل، اختار مؤتمر منروفيا، الذي عقد ما بين ٨- ١٢ أيار/ مايو ١٩٦١، بمبادرة من رئيس وزراء نيجيريا السير أبوبكر تفاوا باليوا، تعزيز الدول القومية بتأكيده على المساواة المطلقة بينها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها، واحترام سيادتها. وأسسوا تفاهمهم على التعاون داخل أجهزة استشارية، ولم يفكروا باتحاد فوق- وطني. أظهرت كتلة منروفيا، المكونة في غالبيتها من ممثلين عن ٢١ دولة جنوب صحراوية، أنها أكثر اعتدالاً من كتلة الدار البيضاء، التي رفضت من جهتها المشاركة في المؤتمر رغم دعوتها إليه. لقد اختارت كتلة منروفيا الحفاظ على، بل تعزيز، العلاقات الاقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة بهدف جذب رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، واقترحت إدخال اللغتين الفرنسية والانجليزية إلى جانب اللغات الوطنية. وفي المستوى السياسي، وجهت نداء من أجل حل متفاوض عليه لحل المسألة الجزائرية، دون تقديم دعمها إلى حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة لوحدها.

هكذا فرقت الانقسامات السياسية الداخلية "البلدان التقدمية" التي تمثل أربعين مليون نسمة منهم ١١ مليوناً في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، و"البلدان المعتدلة" التي تضم ٩٨ مليون نسمة، منها ٦ ملايين في أفريقية الشمالية. منذ أن عارضت اختلافات المصلحة تأسيس حكومة واحدة للقارة الأفريقية، فقد وجب تنظيم التشاور. وقد لبى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية هذا الاهتمام.

ج- الأمل بإجماع: منظمة الوحدة الأفريقية

بعد تأسيسها في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٣، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا (الحبشة/ أثيوبيا) مقراً لها. ويرأسها على التوالي أحد رؤساء الدول الأعضاء (٥١ عضواً بعد انسحاب المملكة المغربية في العام ١٩٨٤)، يعينه في كل عام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. واختارت سياسة عدم الانحياز تجاه المعسكرين الشرقي والغربي، التي أصبحت مبدأ أساسياً من مبادئ هذه المنظمة منذ تأسيسها (المادة ٣، النقطة ٧ من الميثاق).

رغم هذا المبدأ، فقد عُقدت عدة تحالفات وظهرت انقسامات، في أفريقيا نفسها، بين أنصار العالم الغربي وأنصار العالم الشيوعي. وجعل انقسام العالم إلى معسكرين من أفريقيا رهاناً استراتيجياً، وبخاصة بعد أزمة الكونغو وحرب بيافرا.

إذن، أدت الانقسامات الداخلية إلى إضعاف منظمة الوحدة الأفريقية. لكن ظهر إجماع لإدانة سياسة الفصل العنصري في أفريقية الجنوبية والحروب الاستعمارية البرتغالية، وأُطلقت حملات مقاطعة لمنتجات هذين البلدين.

أخيراً، إن المصرف الأفريقي للتنمية، الذي تم تأسيسه في شهر آب/ أغسطس ١٩٦٣، وضم البلدان الأفريقية كلها، باستثناء أفريقية الجنوبية والبلدان التي لا تزال مستعمرة، شكل عنصر تعاون أيضاً في مستوى القارة.

٢ - جهود الدمج الإقليمي

تم تشكيل اتحادات في المستوى الإقليمي أو على قاعدة الانتماء إلى جماعة ثقافية.

أ- تجمعات الدول الناطقة بالفرنسية

خلال اجتماع تم عقده في أبيدجان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠، ثم في برازافيل، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، أعدت البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية تفاهماً فيما بينها حيث شكلت تجمعاً ضم ١٢ بلداً. وقد تجسد هذا التفاهم في ياوندي بتأسيس المنظمة الأفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي (OAMCE)، ما بين ٢٥- ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦١، وتبعه تأسيس عدة أجهزة تقانية تتعلق بالبريد والاتصالات، والمصارف، ومؤسسات التنمية، الخ... وفيما بعد، أُنشئ الاتحاد الأفريقي والملغاشي (UMA)، في تاناناريف بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، ونظم تمثيلاً دبلوماسياً وعقد اتفاقات دفاعية. في حين أن ميثاق الاتحاد الأفريقي والملغاشي UAMCE، الذي تم إعداده في دكار (٧- ١٠ آذار/ مارس ١٩٦٤)، وتم تبنيه في نواكشوط ما بين ٢٨- ٣٠ نيسان/ أبريل التالي، ضم العناصر الموجودة ووسع صلاحياته لتشمل المستوى السياسي، لكنه اختفى حين تم تأسيس المنظمة المشتركة الأفريقية والملغاشية (OCAM) في نواكشوط ما بين ١٠- ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، التي جرى تبني ميثاقها بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ في تاناناريف. استندت هذه المنظمة إلى وجود روابط فرانكفونية. وقد شنَّع بها سيكوتوري الذي رأى فيها: "خداعاً جديداً، مفتعلاً لهدم أسس الوحدة الأفريقية وتأخير ارتقاء أفريقيا لصالح الإمبريالية" (ورد في: W. Jackson, 1993, p. 206).

وفي غضون ذلك، تم تنظيم تفاهمات مناطقية. ففي ٢١ أيار/ مايو ١٩٥٩، مثلاً، أُنشئ مجلس الوفاق، ومقره في أبيدجان، جمع ساحل العاج والداهومي (بنين)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، والنيجر والتوغو اعتباراً من العام ١٩٦٦. وكان هدفه "تنظيم وتعزيز التضامن والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء". كما توحدت دول أفريقية الغربية، في المستوى النقدي أيضاً، داخل الاتحاد النقدي لغرب أفريقية الذي أُسس في ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٩.

ب - الاتحادات الجمركية

إبان الستينيات، غطت المناطق الجمركية قسماً كبيراً من أفريقيا، نظراً لتوقيع عدة اتفاقات جمركية في المستوى الإقليمي. فقد تأسس الاتحاد الجمركي لدول أفريقية الوسطى (UDEAC) في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤، خلفاً للاتحاد الجمركي الاستوائي، وتم إنشاء سوقاً مشتركة بين الكونغو والكامرون والغابون وجمهورية أفريقية الوسطى وتشاد. وفي الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، ضمت الجماعة الأفريقية الشرقية تنزانيا واوغندا وكينيا. ودمج الاتحاد الجمركي لأفريقية الجنوبية في مجموعة واحدة أفريقية الجنوبية وبوتشوانا وليسوتو وسوازيلاند، ولاحقاً أربع بانتوستانات.

وفي الختام، سرعان ما اصطدم تحقيق الوحدة الأفريقية بالمصالح الخاصة وتنوع الخيارات الأيديولوجية. ولم تعد فكرة وحدانية الثقافة الأفريقية في مركز العديد من الخطابات إبان هذه الفترة أكثر تعبئة من فكرة الاقتصاد أو السياسة. بالتأكيد، أتاحت اللقاءات الثقافية، مثل المهرجان العالمي الأول للفنون الزنجية، الذي نظم في دكار في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٦، للأفارقة التلاقي والتعارف بشكل أفضل، لكنها برهنت بالأحرى على وجود درجة قصوى من تنوع وثراء ثقافي كبير جداً. والواقع أن أفريقيا كان يتقاسمها ضرورة التعاون الدولي، بل الدمج الإقليمي، وضرورة الأخذ بالحسبان الضعف النسبي لكل بلد من بلدانها، والرغبة في بناء الدولة- الأمة (•).

انتهت سنوات الستينيات بخيبة أمل في مستوى السياسة الداخلية كما في المستوى الاقتصادي، وأخلى زمن الآمال المكان لزمن "التشاؤم الأفريقي".

* * *

(•) من أجل فهم أفضل لموضوع الوحدة الأفريقية في هذه المرحلة بإمكان القارئ الرجوع إلى كتاب: أمين اسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت ط٢ ١٩٨٣. المُعرب.



الفصل الحادي عشر

عصــر التقلبـات

إن وضع أفريقيا المثير للقلق آنفاً، ازداد سوءاً بدءاً من السبعينيات في سياق الأزمة العالمية وتهميشها في المستويين التجاري والمالي. وفضلاً عن مواجهة السكان لمخاطر حياة صعبة، فاقمتها أحياناً كوارث طبيعية، وجب عليهم مجابهة ضغوط الأنظمة الاستبدادية، وفي عديد من الحالات، مواجهة الحروب الخارجية. وازداد الوضع العام تدهوراً في الثمانينيات على إثر سياسة التقشف التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، الراغبة في كبح المديونية. وزادت هذه الأوضاع الصعبة من حدة الانقسامات الاجتماعية، ونمّت صراعات بين أغنياء ومحرومين.

أولاً - تفاقم الاختلالات البنيوية

أصبحت عوامل الضعف، التي تم تحليلها آنفا، أكثر ضغطاً بعد على الدول الأفريقية، ويكمن السبب الرئيس في التفرع الثنائي بين نمو سكاني سريع ونمو اقتصادي أكثر محدودية، بل سلبي للاقتصادات الأفريقية.

١ - نمو سكاني طبيعي متواصل

في العام ١٩٩٧، بلغ عدد سكان أفريقيا ما يقرب من ٧٤٥ مليون نسمة؛ وفي العام ١٩٩١، كان عددهم ٦٢٥ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات

البنك الدولي (ما بين ٦٥٠- ٦٨٠ مليون نسمة وفقاً لمصادر أخرى). وارتفعت زيادة عدد سكانها من نحو ٧٨% في الفترة ١٩٥٠- ١٩٧٠ حتى نحو ٨٥% في العقدين التاليين. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الأفارقة من سكان العالم من ٨% حتى ٧ر٩%، ثم حتى ٢ر١٢% (في العام ١٩٩٠)، وحتى ٨ر١٢% في العام ١٩٩٧.

فبالنسبة إلى أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع متوسط نسب النمو السكاني السنوية من ٨ر٢% في الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٠ حتى ٩ر٢% ما بين ١٩٨٠- ١٩٨٩، ثم انخفض إلى ٧ر٢% ما بين ١٩٩٠- ١٩٩٧. وفي أفريقية الشمالية، انخفض متوسط هذه النسبة على التوالي من ١ر٣% إلى ٩ر٢%، ثم إلى ٣ر٢% في الجزائر؛ وتذبذب ما بين ١ر٢%، و٥ر٢%، و٢% في مصر؛ وانخفض من ٤ر٢% إلى ٢ر٢%، ثم إلى ٩ر١% في المملكة المغربية، وتذبذب ما بين ٢ر٢% و٥ر٢% و٨ر١ في تونس، في حين كان متوسط هذه النسبة ١ر٤% في ليبيا في الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠. وعليه، يتضح أن ثمة تسارعاً في النمو في كل مكان في العقد ١٩٨٠- ١٩٨٩، باستثناء الجزائر، ثم تباطأً في الإيقاع إبان التسعينيات. وقد يشير انخفاض مؤشرات الخصوبة، الذي أصبح ملموساً في كل مكان بخاصة منذ نهاية الثمانينيات، إلى أنه أخذ يرتسم تطور باتجاه نظام "انتقال سكاني"(•). وتُفسر حالة تونس الخاصة، التي يُعَدُّ مؤشر الخصوبة فيها الأدنى في أفريقيا كلها، بسياسة تحديد النسل المتواصلة، التي تم وضعها منذ غداة الاستقلال، وبتعليم الفتيات الذي أَطال طول فترة الدراسة متوسط سن الزواج، وبانتشار انخراط النساء في عالم العمل.

(•) "régime de "transition démographique" نظام "انتقال سكاني" أو ثورة سكانية كما أسماه مخترعه ادولف لاندري (١٨٧٤- ١٩٥٦). وهو الانتقال من نظام سكاني تقليدي (خصوبة ونسبة وفيات مرتفعتين، لكن متقاربتين) إلى نظام سكاني حديث يتسم بخصوبة ونسبة وفيات ضعيفتين. ونمو سكاني سريع. المُعرب

يبيّن تفحص المعطيات السكانية أن النمو الطبيعي للسكان يُعزى إلى نسبة ولادات مرتفعة باستمرار، رغم انخفاضها، وانخفاض أسرع لنسبة الوفيات.

ويعزى الانخفاض المتسارع لنسبة الوفيات في جزء كبير منه إلى العمل الطبي وتعميم استخدام وسائل الوقاية، مثل اللقاح. لكن نزعت حصة النفقات الطبية العامة من مجمل نفقات الميزانية إلى الانخفاض بنحو ٢% وسطياً ما بين ١٩٧٠- ١٩٩٠، ربما بسبب سياسات إعادة الهيكلة البنيوية التي أجبرت العديد من الدول على ترشيدات مهمة في النفقات بدءاً من الثمانينيات (انظر الفصل ١٢). لكن، من الواضح أن الأمر هنا يتعلق بتصور إجمالي، وأن كل بلد يشكل حالة خاصة ليس من الممكن ذكرها في هذه الدراسة. لذلك سنكتفي بالإشارة إلى فوارق التباين في المدى المتوسط. ففي العام ١٩٩٠، امتصت النفقات الصحية بمجملها ٥ر٤% من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، منها ٣ر٥٥% في القطاع العام و٤ر٤٤% في القطاع الخاص، مع تنوع في الحدود الدنيا يتراوح ما بين ٥ر١% (في الصومال)، و٤ر٢% من الناتج المحلي الإجمالي (سيراليون وزائير)، وما بين ٥ر٨% (بوركينا فاسو) و٣ر٦% (تشاد) وفي الحدود العليا؛ وأسهم العون من أجل التنمية بنسبة ٤ر١٠% وسطياً من مجمل النفقات. وفي أفريقية الشمالية، كانت النسب أكثر بساطة بالنسبة إلى مصر والمملكة المغربية (٦ر٢% من الناتج المحلي الإجمالي). لكن ارتفعت حصة القطاع الخاص حتى ٥ر٦١%. وفي المقابل، تفوق القطاع العام في تونس (٤ر٦٧%)، والجزائر (١ر٧٧%)، في حين بلغت حصة القطاع الخاص ٥ر٤% و٧% على التوالي. وتُرجم ما تحقق من تقدم باجتثاث بعض الأوبئة، لأنه، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أوشك الجدري على الاختفاء. وفي المقابل، انتشرت أمراض أخرى: هكذا اتخذت الملاريا (مرض البرداء) أشكالاً جديدة منذ بضع سنوات، وطال مرض نقص المناعة المكتسبة (SIDA) عديد من البلدان الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد تباينات بين

البلدان، وبخاصة فيما يتعلق بوفيات الأطفال التي وصلت إلى نسبة قياسية عالمية في العام ١٩٩٦، في سيراليون (١٧٤)، وغينيا بيساو (١٣٤)، وملاوي (١٣٣). ويمكن ملاحظة بعض التغييرات مقارنة مع العام ١٩٩١ حيث النسب الثلاث الأعلى في العالم وقعت في مالي (١٦١) وموزامبيق (١٤٩) وغينيا بيساو (١٤٨)؛ وعلى سبيل المقارنة، في العام ١٩٧٠، يجد المرء في هذه المراتب مالي (٢٠٤) وسيراليون (١٩٧) وملاوي (١٩٣). لكن بالإجمال، زاد متوسط العمر، بارتفاعه من ٤٦ سنة في العام ١٩٧٥ حتى ٥٢ سنة في العام ١٩٨٩ و١٩٩٦ بين الرجال، ومن ٤٩ سنة حتى ٥٥ سنة بين النساء في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وفي العام ١٩٩٦، بلغ متوسط العمر وسطياً ٧٠ سنة في الجزائر وتونس (في حين كان على التوالي ٦٥ سنة و٦٧ سنة في العام ١٩٩١)، وبلغ ٦٨ سنة في ليبيا، و٦٦ سنة في المملكة المغربية، و٦٥ سنة في مصر. ويرتبط التباين الحاصل بين أفريقية الشمالية وأفريقية جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء أفريقية الجنوبية مع ٦٢ سنة للرجال و٦٨ سنة للنساء) بخاصة بالمشكلات الصحية والطبية التي ذكرناها للتو، بل أيضاً بالكوارث الطبيعية (المجاعات وحالات القحط) والبشرية (حروب، ترحيل سكان بالقوة، الخ...).

تطور النسب السكانية (١٩٦٥- ١٩٩٦)

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٩٦
ولادات (نسبة إجمالية بالألف)				
أفريقية الشمالية				
جزائر	٥٠	٤٩	٣٤	٢٦
مصر	٤٣	٤٠	٣٢	٢٦
ليبيا	٤٩	؟	٤٣ (١٩٩٠)	٢٨
مملكة مغربية	٤٩	٤٧	٣٢	٢٥
تونس	٤٤	٣٩	٢٧	٢٣
أفريقية جنوب الصحراء الكبرى	٤٨	٤٨	٤	٤١
أفريقية الجنوبية (أ)	٤٠	٣٩	٣١	٢٧

وفيات (نسبة إجمالية بالألف)				
أفريقية الشمالية				
جزائر	١٨	١٦	٧	٥
مصر	١٩	١٧	٩	٨
ليبيا	١٧	؟	٨ (١٩٩٠)	٥
مملكة مغربية	١٨	١٦	٨	٧
تونس	١٦	١٤	٦	٦
أفريقية جنوب الصحراء الكبرى	٢٣	٢١	١٦	١٤
جنوب أفريقية (أ)	١٦	١٤	٩	٨
وفيات أطفال (لكل ألف مولود حي)				
أفريقية الشمالية				
جزائر	١٥٤	١٣٩	٦٤	٣٢
مصر	١٤٥	١٥٨	٥٩	٥٣
ليبيا	١٣٨	؟	٧٤ (١٩٩٠)	٢٥
مملكة مغربية	١٤٥	١٢٨	٥٧	٥٣
تونس	١٤٥	١٢٧	٣٨	٣٠
أفريقية جنوب الصحراء الكبرى	١٥٧	١٤٤	١٠٤	٩١
جنوب أفريقية (أ)	١٢٤	٧٩	٥٤	٤٩
مؤشر تركيبي للخصوبة				
أفريقية الشمالية				
جزائر	٤ر٧	٤ر٧	٠ر٥	٤ر٣
مصر	٨ر٦	٩ر٥	٢ر٤	٣ر٣
ليبيا	٤ر٧	؟	٧ر٦	٠ر٤
مملكة مغربية	١ر٧	٠ر٧	٣ر٤	٣ر٣
تونس	٠ر٧	٤ر٦	٥ر٣	٨ر٢
أفريقية جنوب الصحراء الكبرى	٦ر٦	٦ر٦	٤ر٦ (ب)	٦ر٥
جنوب أفريقية (أ)	١ر٦	٧ر٥	١ر٤	٩ر٢

(أ) ضمن متوسط أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. (ب) ٥ر٦% في عام ١٩٩٠.

المصدر:

Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1980 à 1999*

أ - نسبة شباب عالية

نجم عن النمو السكاني أن النسبة الكبيرة لمن تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة قد ارتفعت أيضاً بالمقارنة مع عدد السكان الإجمالي. هكذا بالنسبة إلى أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت هذه النسبة وسطياً من ٣ر٤٣% في العام ١٩٥٠ حتى ٩ر٤٧% في العام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى ٤ر٤٦% في العام ١٩٩٠، لترتفع من جديد إلى ٥ر٤٨% في العام ١٩٩١. لكن لم تكن في أفريقية الجنوبية سوى ٦ر٣٨% في العام ١٩٩١. وفي هذا التاريخ نفسه، كانت النسبة أقل في أفريقية الشمالية: ١ر٤٣% في الجزائر، و٧ر٤٠% في المملكة المغربية، و١ر٣٩% في مصر و٣٧% في تونس التي سجلت نتائج السياسة المذكورة أعلاه.

إذن شكل تعليم وتأهيل هذه الشبيبة شاغلين كبيرين للدول الأفريقية (بالنسبة إلى عقد التسعينيات، انظر فصل ١٢). بالإجمال، حقق التعليم الابتدائي تقدماً ملموساً بعد الاستقلال، لكن هناك تباينات وفقاً للبلدان والجنسين، لأن البنات غالباً ما كن أقل مراعاة من الصبيان.

وصل التردد على المدارس إلى نسب مرتفعة بشكل خاص في أفريقية الجنوبية وأفريقية الشمالية حيث تحتل تونس المرتبة الأولى مع تعادل ظاهر بين الصبيان والبنات. لكن كما في عدة بلدان إسلامية، ينزع تصاعد الحركات السلفية إلى كبح تعليم البنات، وهذا ما لم يظهر بعد في الإحصائيات لكنه يشكل خطراً على المستقبل.

لقد شكل نشر التعليم أولوية في أكثرية الدول، وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي أشرنا فيه، بالنسبة إلى كل تاريخ، إلى البلدين اللذين خصصا في أفريقيا الحد الأدنى من النفقات للتعليم والبلدين اللذين خصصا الحد الأعلى:

تطور نسب المقبولين من الأطفال في سن التعليم في المدارس الابتدائية (١٩٦٥- ١٩٩٠)

	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٨٩		١٩٩٠	
أفريقيا	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات
- ج الصحراء	٤١	٣١	٤٦	٣٦	٦٩	٦١	٦٨	٦١
أفريقية الجنوبية	٩٠	٨٨	٩٩	٩٩	؟	؟	؟	؟
- افريقية شمالية								
جزائر	٦٨	٥٣	٧٦	٥٨	٩٤	٨٦	٩٥	٨٨
مصر	٧٥	٦٠	٧٢	٥٧	٩٧	٨٩	٩٨	٩٠
مملكة مغربية	٥٧	٣٥	٥٢	٣٦	٦٨	٥٥	٦٨ *	٥٥*
تونس	٩١	٦٥	١٠٠	٧٩	١١٥	١٠٧	١١٦	١٠٩

- إحصائيات ١٩٨٩

ملاحظات: ١- يتعلق الأمر هنا بعدد المسجلين مقارنة مع الشريحة العمرية وثيقة الصلة (هنا من ٦- ١١ سنة)، ما يفسر النسب الأعلى من ١٠٠. تختلف هذه النسبة عن النسبة الصافية لقبول الأطفال في سن التعليم في المدارس الابتدائية التي تشير إلى عدد الأطفال المسجلين رسمياً مقارنة مع أولئك الذين هم في سن التعليم. ٢- المعطيات بالنسبة إلى ليبيا غير متوفرة إلا بالنسبة إلى العام ١٩٦٥، أي أن ٧٨% بالإجمال و٤٤% بنات.

المصدر: Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1992-1993*

تطور حصة النفقات العامة على التعليم (١٩٧٢- ١٩٩٠)
(% من النفقات العامة الكلية)

١٩٧٢		١٩٨٠		١٩٩٠	
حد أدنى:					
نيجيريا	٥ر٤ (أ)	مصر	١ر٨	زائير	٤ر١
صومال	٥ر٥ (أ)	سودان	٨ر٩ (أ)	زامبيا	٦ر٨
حد أعلى					
بوراندي	٤ر٢٣	غانا	٢٢	زيمبابوي	٤ر٢٣
تونس	٥ر٣٠	سنغال	٢٣	غانا	٧ر٢٥

(أ) نفقات ميزانية فقط

ملاحظة: المعطيات ليست متوفرة بالنسبة إلى كل البلدان.

المصدر: Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1992- 1993.*

وإذا ما تركنا حالة زائير جانباً، (التي مع ذلك أنفقت ١ر١٥% من أجل التعليم في العام ١٩٧٢)، يلاحظ أن الفرق يضيق بين قيم الحدود الدنيا وقيم الحدود العليا. والواقع أن النسب الأكثر تردداً، التي تقع في الشريحة ١٧- ٢٠% في العام ١٩٧٢، توجد ثابتة في الشريحة ١٥- ١٩% في العام ١٩٨٠، لكن لا يمكن المقارنة مع العامين ١٩٩٠- ١٩٩١، أخذاً بالحسبان ما في الإحصائيات من فجوات.

كما اتسع أيضاً التعليم الثانوي، لكن تحقق تقدم أقل في أفريقية السوداء منه في أفريقية الشمالية:

تطور عدد المسجلين في التعليم الثانوي (١٩٦٥- ١٩٩٠)

أفريقيا	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٨٩		١٩٩٠	
	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات
- جنوب الصحراء	٤	٢	٦	٤	١٨	١٤	١٧	١٦
أفريقية الجنوبية	١٥	١٤	١٨	١٧	؟	؟	؟	؟
- أفريقية الشمالية								
جزائر	٧	٥	١١	٦	٦١	٥٣	٦٠	٥٣
مصر	٢٦	١٥	٣٥	٢٣	٨١	٧١	٨٢	٧١
مملكة مغربية	١١	٥	١٣	٧	٣٦	٣٠	٣٦ *	٣٠*
تونس	١٦	٩	٢٣	١٣	٤٤	٣٩	٤٥	٤٠

* إحصائيات ١٩٨٩.

ملاحظة: يتعلق الأمر هنا بعدد المسجلين مقارنة مع الشريحة العمرية ذات الصلة.

المصدر: Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1992, 1993.*

يمكن ملاحظة التطور السريع للتعليم الثانوي في مصر، وبخاصة بالنسبة إلى الفتيات. وينزع الفرق بين الجنسين إلى التقلص، حتى عندما تكون النسب ضعيفة كما في أفريقية السوداء، وبشكل أساسي لأسباب اجتماعية: يأتي المستفيدون في الواقع بخاصة من فئات السكان الميسورة نسبياً التي

تشجع أبنائها، فتياناً وفتيات، على متابعة دراستهم. أما بالنسبة إلى التعليم العالي، فقد بقي يقتصر على أقلية، في الوطن أو في جامعات أجنبية. ويلاحظ وجود التباينات نفسها على الدوام بين أفريقية جنوب الصحراء الكبرى وبلدان أفريقية الشمالية (انظر الجدول التالي):

تطور عدد المسجلين في التعليم العالي

(١٩٦٥ -١٩٩٠)

أفريقيا	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٠
	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
- ج. الصحراء	< ٠	١	؟	
أفريقية الجنوبية	٤	؟	؟	١٧(١٩٩٥)
- أفريقية الشمالية				
جزائر	١	٦	١١	١٢
مصر	٧	١٨	٢٠	١٩
مملكة مغربية	١	٦	١١	١٠
تونس	٢	٥	٨	٩

ملاحظة: يتعلق الأمر هنا بعدد المسجلين بالمقارنة مع الشريحة العمرية ٢٠- ٢٤ سنة.

المصدر: - Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1992-1999; Banque mondiale, World development indicators, 1998.*

وعلى الرغم من بساطة النسب، لم تسمح الصعوبات الاقتصادية باستخدام جميع حملة الشهادات. ووجد قسم منهم نفسه عاطلاً عن العمل في نهاية دراسته أو انه اضطر لقبول وظائف ثانوية المهارة.

ب - مَدينَّية urbanisation حيوية

خلال عدة عقود، تغير توزيع السكان تغيراً مهماً. فقد لوحظ "انفجار" مديني فعلي مع نسب نمو متواصل حتى بداية التسعينيات.

متوسط النمو السنوي لسكان المدن (١٩٧٠ - ١٩٩٧) (%)

	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٧ (ب)
- أفريقية ج.				
الصحراء	٨ر٥	٩ر٥	٢ر٢	٣ر٠
أفريقية الجنوبية	٨ر٣	٧ر٣	- ٤ر٨	≤ ٠
- أفريقية شمالية				
جزائر	١ر٤	٨ر٤	٦ر٣	≤ ٠
مصر	٥ر٢	١ر٣	١ر٢	١ر٧
ليبيا	٨ر٩ (أ)	٣ر٦	-٧ر٠	٨ر٥
مملكة مغربية	١ر٤	٣ر٤	٥ر١	٧ر٣
تونس	١ر٤	٩ر٢	≤ ٠	≤ ٠

(أ)- متوسط نسبة النمو السنوي ما بين ١٩٦٥- ١٩٨٠. **(ب)**- مقارنة مع السنة السابقة.

المصدر: Banque Mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde,de 1992 à 1999.*

ارتفعت حصة سكان المدن الأفريقية وسطياً من ٩ر٢٢% في العام ١٩٧٠ حتى ٥ر٣٥% في العام ١٩٩٠. وفي بعض البلدان كانت آنذاك قريبة من/ أو تتجاوز نسبة سكان الأرياف: وهذه هي حالة ليبيا (٧٠%)، وتونس (٥٥%، وهذا ما يفسر جزئياً تباطؤ نموها الظاهر في الجدول السابق)، والجزائر (٥٣%)، وزامبيا (٥١%)، والمملكة المغربية (٤٩%)، وجمهورية أفريقية الوسطى، وموريتانيا (٤٨%)، ومصر (٤٧%). وتستحق حالة أفريقية الجنوبية التقويم: نما عدد سكان المدن فيها بسرعة ليصل إلى ٦٠% في العام

١٩٩١ وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، ثم انخفض إلى ٥٠% وفقاً للمصادر نفسها دون تفسير لهذا الانخفاض المفاجئ المرتبط ربما بنمط حساب جديد. وأياً كان الأمر، ستبقى هذه النسبة شبه ثابتة حتى الوقت الحاضر (إحصائيات العام ١٩٩٧)، تؤكد بذلك الانخفاض القوي لنسب النمو المديني الجنوبي الأفريقي، الذي أبرزه الجدول السابق: يبدو أن هذا النمو مرتبط بتفاقم البطالة، المرتبطة بإعادة هيكلة القطاعات التعدينية والصناعية، وكذلك الإجراءات المساعدة على حصول العمال الزراعيين على الملكية العقارية، الأمر الذي ينزع إلى الحد من الهجرة الريفية ويتيح، فضلاً عن ذلك، استقبال أبناء المدن العائدين إلى الريف. والحاصل أن الجدول السابق نفسه يبرز أن تباطؤ النمو المديني طال القارة بمجملها. هذه الظاهرة الملاحظة، بدءاً من نهاية الثمانينيات (P. Hugon, 1993, p. 241- 242)، تسارعت في منتصف العقد التالي، لأن الكساد الاقتصادي وتقليص الميزانيات بخصوص الوظائف العامة كبحا الهجرة نحو المدن وحثا في الوقت نفسه على حصول هجرات معاكسة.

خلال أمد طويل، تغذى نمو عدد سكان المدن بالهجرة الريفية. واستمر، منذ فترة حديثة، على هذا الحال، ونزع النمو الطبيعي في عدة بلدان إلى التفوق عليه، من جهة، لأن عدد السكان في سن الإنجاب مرتفع في المدن، ومن جهة أخرى، بسبب الإجراءات التي اتخذت في عدة بلدان بهدف كبح هجر الأرياف. فقد خلت عدة مناطق من سكانها لصالح العواصم أو مدن ثانوية، على أمل أن يجد المهاجرون وظائف مجزية أكثر من الدخول الزراعية. إذن تسارع نمو العواصم السياسية والاقتصادية، الذي سبق أن بدأ، وانبثقت مدن مليونية مثل لاغوس، عاصمة نيجيريا، التي بلغ عدد سكانها ما يقرب من ١٠ ملايين نسمة في العام ١٩٩٠، ما يساوي ٩ مرات أكثر منهم في العام ١٩٧٠. تجمع هذه المدن نسباً متباينة من مجموع السكان، فمثلاً في العام ١٩٩٠، بلغ عدد سكان:

- القاهرة، ٨ر٨ مليون، ما يعدل ١٧% من المصريين؛

- كينشاسا، ما يزيد عن ٣ر٣ مليون، ما يساوي ٩% من الزائريين؛

- الجزائر العاصمة، ٣ر٣ مليون، ما يساوي ١٢% من الجزائريين؛

- أبيدجان، ٢ر٢ مليون، ما يساوي ١٨% من سكان ساحل العاج؛

- مابوتو، ما يزيد عن ٦ر١ مليون، ما يساوي ١٠% من سكان موزامبيق؛

- دكار، ٦ر١ مليون، ما يساوي ٢٠% من سكان السنغال؛

- تونس العاصمة، ٦ر١ مليون، ما يساوي٢٠% من التونسيين.

وأدى ازدياد عدد السكان إلى توسع فضاء المدن، طارحاً مشكلات إدارية خطيرة، وإعداد البنية التحتية الجمعية ووسائل النقل المدينية اللازمة. واعتمدت الحلول على أهمية الوسائل المستخدمة، ما أدى إلى زيادة حدة التباينات بين المدن المحدَّثة مثل تونس ومترو الأنفاق فيها (C. Chanson-Jabeur, 1990)، وتلك التي ليس لديها سوى وسائل نقل قديمة: سيارات أجرة جماعية و/ أو، منذ الأزمة، دراجات نارية، بل دراجات هوائية جماعية. بالإضافة إلى ذلك، تغيرت الهندسة المدينية. فقد تطور طراز العمارات بسرعة. ولم تعد طرق البناء القديمة مستخدمة إلا في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية أو الفقيرة لدرجة أنها غير قادرة على استخدام مواد بناء مستوردة. وفي جميع المناطق الأخرى، تستخدم في البناء مواد صلبة (اسمنت مسلح، اسمنت). وغيرت المدن من مظهرها. فالأحياء السكنية القديمة لا تزال تنتمي إلى مدن وأرباض الدول الاستعمارية القديمة بنسخها الاستوائية، لكن المنازل على الطراز "الاستعماري"، بشرفاتها الواسعة وبمغالق شبابيك خشبية، تنزع إلى أن يحل محلها فيلات عصرية يحتفظ زجاجها بتكييف الهواء. بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع أسعار الأراضي، الناجم عن ارتفاع عدد السكان، إلى انتشار بناء عمارات شاهقة على غرار العمارات في أوروبا الغربية. وفقدت المدن الأفريقية إذن خصوصيتها باكتظاظها بأبراج عالية مزججة أو عمارات الـــ HLM : عمارات الإيجارات المعتدلة، وتؤجر

شققها لأصحاب الدخل المحدود. ويتناقض مركز المدينة، حيث تقع الإدارات العامة والمنشآت التجارية، وكذلك الأحياء السكنية الأكثر بذخاً مع المناطق المكتظة بالسكان، والمساكن المؤقتة التي تأوي السكان. إذن بقي التمييز الاجتماعي الذي كان سائداً في العهد الاستعماري على حاله، بل تفاقم. هكذا، في الخرطوم، التي وصل عدد سكانها إلى مليوني نسمة في العام ١٩٩٠، أثارت الحرب الأهلية التي تعيث فساداً في السودان منذ العام ١٩٨٣ وصول آلاف اللاجئين، أكثريتهم من الجنوب، مع نسبة كبيرة من نساء بلا موارد رزق وأطفال؛ وأنشأ هؤلاء السكان أحياء هامشية، سيئة التجهيز، تتكون من منازل مؤقتة، وتتلمس العيش بشكل رئيس بجميع الوسائل (F.Ibrahim, 1990). والواقع أنه ينجم عن ذلك ميزاً اثنياً واجتماعياً في آن معاً.

إذن يُعَدُّ المجتمع الحضري مجتمعاً غير متجانس، بحضرييه قدمي العهد والقادمين الجدد. والواقع أن الدراسة التي قام بها ج.- م. جيبال (1974) في مدينة أبيدجان (عاصمة ساحل العاج) في بداية السبعينيات، وأكدتها استقصاءات لاحقة قام بها عدة باحثون في مدن كبيرة أخرى، أظهرت ثلاث مراحل تقع بين طورين: في المرحلة الأولى، مرحلة "الريفيين الذين تحولوا إلى بروليتاريين"، من أصول متنوعة، غالباً ما انقطعت صلتهم بقراهم، ودخولهم متواضعة عموماَ، اندمجوا اندماجاً سيئاً في الوسط المديني، وعاشوا منطوين على أنفسهم ويعملون في ما يسمى بالقطاع "غير الرسمي informel"(•). والمرحلة المتوسطة، وهي مرحلة "المدينيين الجدد" الذين يعيشون انتماء ثنائياً للقرية والمدينة، بفضل جمعيات تضامنية تقليدية، ما أثار أحياناً تناقضات مع تجمعات من الجماعات المدينية، دخولهم مرتفعة قليلاً

(•) Secteur "informel: هو قطاع لا يخضع في النشاط الاقتصادي إلى أي اشتراك في الضمان الاجتماعي أو إلى دفع ضريبة. يتعلق هذا القطاع بنشاطات مشروعة (أي يمكن التصريح عنها مثل العمل في السوق السوداء) أو غير مشروعة (مثل البغاء، والاتجار بالمخدرات، وابتزاز الأموال، الخ...). إن القطاع غير الرسمي أو العمل بالخفاء هما مسميان لاسم واحد. المُعرب.

لكنهم باشروا سيرورة اندماجهم. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة المدينيين الفعليين، ولدوا داخل مجتمع غير متجانس، مختلف عن البنيات القروية التي عرفها أباؤهم، وشكلوا العناصر المكونة لطبقة وسطى دخولها قابلة لإعالة عائلة. وهم الأقل عدداً بين سكان المدينة، والأفضل اندماجاً أيضاً: تخلصوا من القيود التقليدية، وأصبح بإمكانهم مخالفة قواعدها الأخلاقية وتبني ممارسات من الحياة الثقافية البينية interculturelle تتيح لهم شغل وظائف قيادية في العالم السياسي و/ أو الاقتصادي، ومن جراء ذلك، تطوير نوع من الزبانية.

في سياق الأزمة، زادت حدة الانقسامات الاجتماعية. فمثلاً، في البلدان الأفريقية من ساحل خليج غينيا، تملك نساء مدينيات قديمات العهد قسماً من الثروة الاقتصادية، بفضل التجارة. والواقع أنه يوجد طلب قوي على المنسوجات، وبخاصة على "التنانير" القطنية. وتأتي هذه الأخيرة بخاصة من الخارج، لكن أيضاً من معامل محلية، تتباين أسعارها وفقاً لنوعيتها. في التوغو، كانت سيدات الــ "نانابنز" تحتكرن هذه التجارة، اللاتي يحققن منها أرباحاً كبيرة ويستطعن بها شراء سيارات باهظة الثمن، "مرسيدس بنز" بخاصة، وهذا ما أكسبهن لقبهن. يتناقض ازدهارهن مع ازدهار أعداد طالبي العمل. فالبطالة تطال، كما في كل مكان آخر، فئات اجتماعية متنوعة، والشباب بالدرجة الأولى، المجازين منهم ولكن أيضاً الشباب الذين نادراً ما هم مؤهلين. إذن يوجد عالم عائم من العاطلين عن العمل، يُجنَّد الجانحين من داخله. ومع ذلك، يتصرف الأفارقة بالقيام بأعمال إنتاجية أو خدمية بسيطة. وغالباً ما شكل هذا القطاع المسمى "غير رسمي" قسماً جوهرياً من الموارد الفردية أو العائلية، حتى من موارد عائلات الموظفين عندما تتأخر الدولة في دفع رواتبهم. ففي بداية الثمانينيات، كان ثلث سكان المدن وسطياً يعيشون من "المهن غير الرسمية"، وبعض الضواحي، مثل لاغوس، سبق أن تجاوزت النسبة فيها الــ ٥٠%.

بينت استقصاءات أن القطاع "غير الرسمي" هو قطاع حسن الهيكلة عموماً، مع أرباب عمل يملكون وسائل إنتاجهم ويستفيدون من يد عاملة

عائلية أو من عمال بالالتزام(•). ومجال نشاطاتهم هو الإنتاج البسيط وتجارة المفرق والنقل (سيارات الأجرة للنقل الجماعي، مثلاً). وتوجد عدة مستويات وفقاً لعلاقاتهم مع السوق التي قد لا تكون موجودة بالنسبة إلى مقدمي الخدمات أو تقتصر على شراء مواد أولية، أو متطورة أيضاً في حال الإنتاج من أجل السوق. بين هؤلاء الأخيرين، يجني بعض أرباب العمل ثروة باستخدام يد عاملة بسيطة الأجر، لكنها راضية بحصولها على عمل. ويتيح لهم إنتاجهم التجاري الصغير مراكمة رأس المال الذي يستثمرونه إما في الأرض وزراعتها بزراعة مضاربة من أجل التصدير (مثلاً الأناناس أو الزراعات الزهرية /أي المنتجة للأزهار في ساحل العاج)، وإما في المدينة ببناء منازل الأجرة، أو أيضاً في الصناعة مع إمكان الحصول على عمل بالباطن من شركة عالمية. والفائدة الاقتصادية لهذا القطاع، الذي يعمل على هامش النظام الضريبي وما يحققه من ربح غير قابل للحساب، جعلته موضوع نقاش بين المختصين، نزع عنه بعضهم إمكان إحداث تغييرات بنيوية (انظر: C. Coquery- Vidrovitch et S. Nédélec,1992; P. Hugon, 1990). والواقع، يشكل هذا القطاع أيضاً قطاعاً وسيطاً بين السوق العالمي والسوق الداخلي، غالباً ما يكون حيوياً جداً لأن اللوائح القانونية لا تعيقه. فشبكاته تتيح له القفز فوق الحدود بتقديمه أحياناً خدمات على تخوم القانون: مثل نقل الأموال بين البلدان. وليس من الممكن حالياً تقديم تشخيص لاقتصاد البلدان الأفريقية دون أخذ ذلك بالحسبان، لاسيما لأنه يتعلق بعدد متنامي من الأفراد. وواقع الحال هذا ينعكس على تطور الاصطلاح لأن، منذ بداية التسعينيات، نزع اصطلاح "غير رسمي" إلى إخلاء المكان لاصطلاح "اقتصاد شعبي".

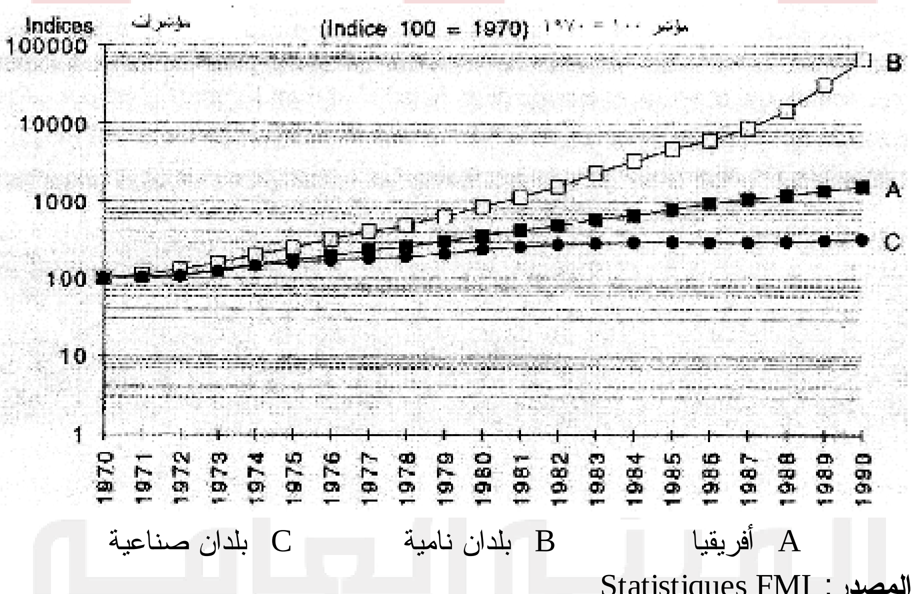
(•) أي الذين يتعهدون القيام بعمل ما مقابل أجر محدد بغض النظر عن الزمن الذي يستغرقه تنفيذه/ المُعرب.

٢ - اقتصادات نازفة

أ- التقلبات الظرفية

شعرت البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط بالأزمة التي بدأت في العام ١٩٧٣ مثلما شعرت بها الدول الصناعية. هكذا فإن مقارنة أسعار الجملة للفترة ١٩٧٠- ١٩٩٠، تؤكد تطوراً متوازياً لهاتين المجموعتين، على الأقل حتى بداية الثمانينيات (انظر الرسم البياني التالي) من الممكن إدراكه منذ الفترة السابقة (انظر الرسم البياني ص٤٣٤).

ارتفاع مقارن لأسعار الجملة (١٩٧٠- ١٩٩٠)



A أفريقيا B بلدان نامية C بلدان صناعية

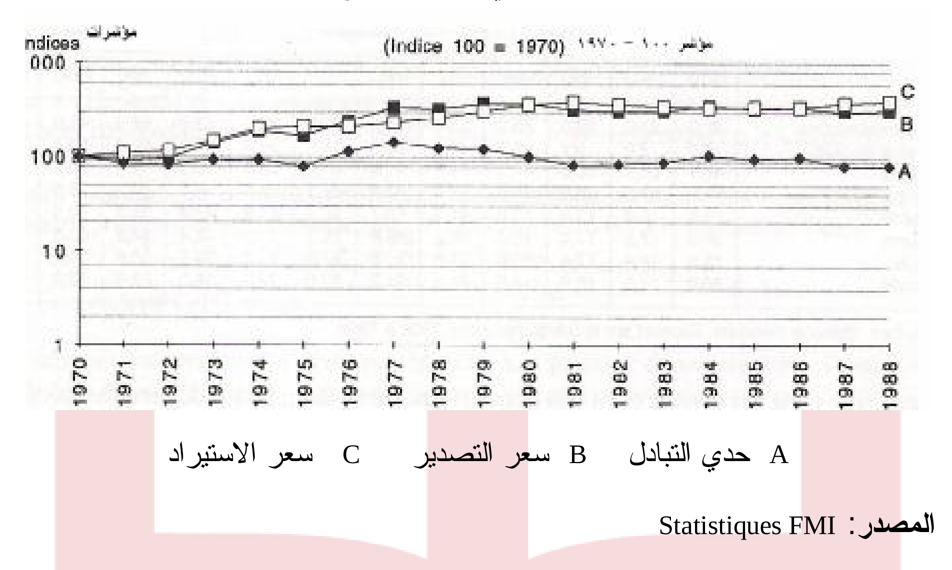
المصدر: Statistiques FMI

وفي المقابل، احتفظت البلدان النامية (والتي تشكل أفريقيا قسماً منها) بسلوكها التضخمي. وبدءاً من العام ١٩٨١، تحول الاتجاه: فقد جُمدت أسعار البلدان الصناعية بسبب إجراءات ضد التضخم لكن دون أن يبدأ ازدهار اقتصادي؛ وفي المقابل، عبَّر تصاعد الأسعار في أفريقيا عن وضع تضخمي

ربما سرَّعته مديونية الدول، لأنه لم يكن باستطاعة اقتصادات مأزومة النهوض بأعباء تضخم الكتلة النقدية.

إذن بقي اقتصاد القارة تابعاً دائماً إلى الخارج وشهدت قواعد مبادلاته قليلاً من التغيير، وبخاصة بالنسبة إلى أفريقية السوداء: فهي تصدر دائماً مواد أولية وتستورد بشكل رئيس منتجات مصنوعة (H. d'Almeida- Topor et M. Lakroum, 1994). وتوقفت دخول المنتجين الزراعيين والإيرادات التي تجنيها الدول من التصدير على الأسعار العالمية للمواد الأولية. والحالة هذه، تنزع أسعار هذه المواد، على المدى البعيد، إلى الانخفاض بالقيمة الثابتة. بالطبع، تم توقيع معاهدات ثنائية أو دولية بهدف استقرار الوضع. وعليه، ففي العام ١٩٧٥، ضمن اتفاق لومي، بين السوق الأوروبية المشتركة و٤٦ دولة أفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادي، منافذ لها في هذه السوق وحاول تصحيح التباينات في إيراداتها (صندوق ستابيكس STABEX). ولايزال هذا الاتفاق الذي أُعيد تكييفه (لومي ٢، لومي ٣، لومي ٤، لومي ٤ مكرر) ساري المفعول دائماً وتوسع ليشمل ٦٨ بلداً. وتجب مراجعته في نهاية القرن. ومع ذلك، أخذ حدي المبادلات التجارية يتدهور بدءاً من العام ١٩٧٥. ودون منح هذا المؤشر الاقتصادي المكان الرئيس الذي منحه إياه المختصون في العالم الثالث في تحليلهم (انظر الفصل العاشر)، لابد من ملاحظة أن التبادل أصبح وسطياً غير متساو باطراد: مقارنة مع العام ١٩٨٠ (مؤشر ١٠٠)، قُدِّرَ أن مؤشر حدي التبادل بالنسبة إلى القارة هو ٩٦% وسطياً في العام ١٩٨٥، ثم ٦٥% في العام ١٩٨٦، و٦٦% في العام ١٩٨٧، و٦٠% في العام ١٩٨٨. ومثال ساحل العاج بخاصة يسمح بمتابعة مراحل هذا التطور مع إضافة بعض التصحيحات على المعطيات العامة:

تطور حدي التبادل التجاري في ساحل العاج (١٩٧٠- ١٩٨٨)



A حدي التبادل B سعر التصدير C سعر الاستيراد

المصدر: Statistiques FMI

تفردت ثلاث فترات: تم التغلب بسرعة على الفترة الأولى التي اتسمت بالصدمة البترولية. بدءاً من العام ١٩٧٥، أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية إلى تحسين حدي التبادل حتى العام ١٩٨١. وبعد ذلك تدهورت أسعار الصادرات، بالنسبة إلى جميع البلدان الموردة للمواد الأولية تقريباً. ففي العام ١٩٨٢، اقتطع انهيار الأسعار ثلاثة أرباع دخول الصادرات. وجاء الصعود الجديد البسيط لحدي التبادل، في العام ١٩٨٤، بشكل أساسي من الانخفاض النسبي لأسعار الواردات. وتسارع التدهور بعد العام ١٩٨٥.

إذن اتسم القسم الثاني من الثمانينيات بتعميم الهبوط الذي دام خلال العقد التالي. وكان حدي التبادل غير مواتيين على الدوام بالنسبة إلى أفريقيا، لأنه رغم صعود طفيف من جديد (١٩٩٠= ٢ر٩٣؛ ١٩٩٥= ٨ر٩٣؛ ١٩٩٦= ١ر٩٧)، فهو يقع دوماً دون مستوى العام ١٩٨٠ (مؤشر ١٠٠).

إضافة إلى ذلك، انخفض حجم التبادلات الكلي، بهبوطه من ١ر٦% من التجارة العالمية في العام ١٩٨٠ إلى ٩ر٢% في العام ١٩٩٠. ويلمس هذا

التطور بشكل خاص في أفريقية السوداء. ويضاف إلى انهيار الأسعار العالمية هبوط القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية في المستوى العالمي بسبب الضعف النسبي لإنتاجياتها. إضافة إلى ذلك، مال الطلب على المواد الأولية الطبيعية الاستوائية إلى التقلص، بسبب انخفاض نِسَبها في المنتج المصنوع من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب تنوع البضائع المنافسة مثل "الغِسلات (•) دون فوسفات"، أو العديد من زيوت الأطعمة المنافسة لزيت الفول السوداني. ومن ثم، فقدت أفريقية جنوب الصحراء الكبرى قسماً من أسواقها التقليدية: في العام ١٩٩٥، مع حصتها من الصادرات العالمية البالغة ٣٦ر١%، نزلت إلى المستوى الأكثر انخفاضاً في القرن العشرين كله. وأدى انخفاض الصادرات إلى تقليص الواردات. وصاحب هذه الحركة إعادة انتشار، بل التخلص من عدد معين من الشركات التجارية الكبرى الأجنبية. إذن تم تهميش أفريقيا بوصفها مورداً وزبوناً.

ب - تحول بطيء لقطاعات النشاط الاقتصادي

إن تطور قطاعات النشاط الاقتصادي، الذي بدأ في عقد الستينيات، تواصل مع انخفاض نسبي لحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في حصة الصناعة. وفي المقابل، لا يمكن تعميم الاتجاه الخاص بالخدمات. لقد أدى تضخم قطاع الخدمات (١٦% وسطياً من العاملين الناشطين اقتصادياً في العام ١٩٧٥ و٢١% في العام ١٩٨٩) إلى حد الإشباع. وبقي إذن عدد كبير من حملة الشهادات عاطلين عن العمل، كما ذكرنا سابقاً. لأن الدول غير قادرة على خلق فرص عمل جديدة ولا تستطيع المنشآت الخاصة امتصاص جميع طالبي العمل (انظر الجدول التالي):

(•) جمع غِسلة، والغِسلة هي محلول القلي الذي يستخدم في الغسيل وصنع الصابون / المُعرب.

بنية الناتج المحلي الإجمالي (%)

أفريقيا	زراعة				صناعة				خدمات			
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
- ج. صحراء	٣٥ر٠	٢٢ر٠	٢٩ر٠	٢٥ر٠	٢٣ر٠	٣٦ر٠	٣٠ر٠	٣٠ر٠	٤٢ر٠	٤٢ر٠	٤١ر٠	٤٥ر٠
أفريقية	٨ر١	٧ر٠	٥ر١	٥ر٠	٤٠ر١	٥٠ر٨	٤٤ر٠	٣٨ر٥	٥١ر٨	٤٢ر٤	٥٠ر٩	٥٦ر٥
جنوبية												
نيجيريا	٤٠ر١	٢٦ر١	٣٠ر٦	٤٤ر٥	١٤ر٦	٤١ر٦	٤٤ر٢	٢٤ر٠	٤٥ر٣	٣٢ر٣	٢٥ر٣	٣١ر٥
كونغو/زائير	١٧ر٠	٢٧ر٦	٢٩ر٦	٦٤ر٠	٣٧ر٠	٣٣ر٢	٣٢ر١	١٣ر٠	٤٦ر٠	٣٩ر٢	٣٨ر٣	٢٣ر٠
جزائر	١٠ر٨	١٠ر٠	١٣ر٣	١٢ر٠	٤١ر٣	٥٣ر٧	٤٦ر١	٥١ر٠	٤٧ر٩	٣٦ر٣	٤٠ر٦	٣٧ر٠
مصر	٢٩ر٤	١٨ر٢	١٧ر٤	١٦ر٠	٢٨ر٢	٣٦ر٨	٢٩ر٢	٣٢ر٠	٤٢ر٤	٤٤ر٩	٥٣ر٥	٥٣ر٠
مملكة	١٩ر٩	١٨ر٤	١٧ر٤	٢٠ر٠	٢٧ر٠	٣٠ر٩	٣٧ر٩	٣١ر٠	٥٣ر١	٥٠ر٦	٤٤ر٧	٤٩ر٠
مغربية												
نونس	٢٠ر٠	١٤ر٠	١٦ر٠	١٤ر٠	٢٤ر٠	٣١ر٠	٣٢ر٠	٢٨ر٠	٥٦ر٠	٥٢ر٠	٥٢ر٠	٥٨ر٠

المصدر: Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde*, 1986- 1999

وبقيت الزراعة هي القطاع الرئيس، حتى إن انخفض عدد العاملين الناشطين فيها من ٧٤% من مجمل العاملين الناشطين في العام ١٩٧٥ إلى ٦٦% في العام ١٩٨٩. ووجب عليها تغذية سكان متنامون في عددهم، وفي الوقت نفسه الحفاظ على زيادة الإنتاج من أجل التصدير. وتختلف الصعوبات التي تعاني منها الزراعة وفقاً للبلدان: من شروط طبيعية سيئة تزيدها خطورة دورات جفاف كارثية تولد مجاعات في بلدان الساحل الصحراوي والحبشة/ أثيوبيا (١٩٧٣- ١٩٧٥، ١٩٨٣- ١٩٨٥)؛ وأراض قابلة للزراعة مكتظة بالسكان تؤدي إلى استنزاف الأرض والتدهور البيئي المتسارع، وبشكل عام، استثمارات غير كافية من قبل دول مديونة، ومن جانب مستثمري القطاع الخاص الذين تعوزهم الوسائل المالية. ويبقى العون الذي تقدمه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية غير منتظم ولا يسد دائماً الحاجات الفعلية للمستفيدين منه. ورغم الجهود المبذولة، فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يتم تأمينه، ويجب استيراد قسم من المنتجات التي تعد من ضرورات الحياة

وبخاصة الطحينيات الغذائية. غير أن نمو سكان المدن أدى إلى تنمية زراعات البقول في السباخ (مناطق زراعية) حول المدن: مثلاً، بيَّن استقصاء، تم تنفيذه في بيساو، أن نساء سبَّاخات هن اللاتي، منذ العام ١٩٨٦، أنتجن ٨٨% من استهلاك المدينة من الخضار الطازجة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم تجارة ناشطة على هذا النوع من المواد الغذائية، بضم الإنتاج الدولي إلى إنتاج أفريقيا عندما تسمح الفصول بذلك. ويشكل تزويد قسم من أفريقيا الغربية بالبصل مثالاً جيداً على ذلك: تقوم شبكة أولى من الهولنديين بتسويق المنتجات التي تصل إلى دكار ومنها توزع على الداخل السنغالي وبلدان أخرى؛ ودورة أخرى قديمة جداً، قد تتقاطع مع الأولى، يتبعها البصل المنتج في النيجر ويتم بيعه في المنطقة كلها حتى لومي، مروراً ببوركينا فاسو؛ أخيراً، يتم زرع البصل الطازج محلياً حول عدة مدن (O. David, 1993).

كما أن الاقتصاد غير مستقر أيضاً لأنه يجب شراء ما هو أساسي من السلع المصنوعة. فالإنتاج الصناعي، وبخاصة في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى يقتصر، في أكثر الأحيان، على بعض السلع الاستهلاكية (منسوجات، أغذية زراعية) ولا تغطي إلا الحاجات المحلية. فقد تقدمت الصناعة ببطء: فهي كان يعمل فيها ٩% وسطياً من العاملين الناشطين في العام ١٩٧٥، ليصبح ١٣% في العام ١٩٨٩. وقد حققت السياسة المرتكزة على غرس صناعات إحلال الواردات نتائج محدودة، حتى في الاقتصادات المفتوحة. ذلك أن ضيق السوق لا يجذب الاستثمارات القابلة لأن تجعل إنتاجاً ما إنتاجاً منافساً.

ج- الانفتاح على السياحة

منذ التسعينيات، تطور قطاع جديد هو قطاع السياحة. فالمحميات الطبيعية، مثل محميات كينيا، وشمس البحر المتوسط أو شواطئ السباحة الاستوائية تجذب عدداً متزايداً من الزوار. ذلك أن هذه المحميات الطبيعية، في أفريقيا كما في باقي أنحاء العالم، تخضع لحماية صارمة. فلا يمكن للمرء

أن يمارس أي نشاط إنساني فيها قابلاً لتعديل الطبيعة. فقد أُنشئت بهدف حماية أنواع نباتية أو حيوانية مهددة بالخطر بشكل خاص، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المواقع الأثرية ذائعة الصيت. حتى أن بعضها، وكذلك بعض المنتزهات الوطنية، أعلنت منظمة اليونيسكو أنها "أماكن رفيعة من الإرث العالمي"، مثل محمية الطيور في دجدودج Djoudj (في السنغال)، والمنتزه الوطني لبحيرة ملاوي (في ملاوي)، أو منتزه بحيرة مانا (في زيمبابوي). ومع ذلك يقوم صيادون مخالفون، مرتبطون بالتجارة الدولية غير المشروعة، بمطاردة الحيوانات التي في طريقها للانقراض إما من أجل موادها الثمينة (عاج)، وإما من أجل بيعها إلى حدائق الحيوانات العامة أو الخاصة. وتُعَّدُ حالة الغيلان الجبلية (رواندا، اوغندا، زائير) مُعبرة عن ذلك. فوفقاً لإحصائيات رسمية لعام ١٩٩٠، من أصل ٤٨ غولاً مقبوضاً عليهم، ست بلغوا سن الرشد، وتناسل زوجا غيلان فقط.

أصبحت السياحة شأناً مهماً بالنسبة إلى عدة دول أفريقية تجلب لها عملات صعبة وفرص عمل كما في كينيا وتونس والتوغو والسنغال أو الكامرون. لكن لا يبقَ في هذه الدول سوى قسم فقط من الأرباح التي يجنيها غالباً مستثمرون أجانب. إضافة إلى ذلك، يقيم السائحون عموماً في أماكن أُعدت خصيصاً لهم (فنادق كبيرة، نوادي)، ونادراً ما يختلطون بالسكان المحليين.

د - اللجوء إلى الهجرة

بما أن النشاطات الاقتصادية لم تستطع التجاوب مع الضغط السكاني، فلا تزال الهجرة تُعد بالنسبة إلى الكثيرين الأمل الوحيد لإيجاد عمل، وشروط حياة أفضل وإمكان إرسال موارد مالية متممة للعائلات التي بقيت في الوطن (في العام ١٩٩١، مثلاً، مثلت الأموال المحولة بهذا الشكل ما يزيد عن ١٢% من الناتج القومي الإجمالي في مصر، و٥ر٧% في المملكة المغربية، وما

يقرب من ٦% في بوركينا فاسو وموزامبيق، الخ...) (انظر: H. d'Almeida-Topor et M. Lakroum, 1994, p. 166). وانضم إلى رعايا بلدان المغرب كثيري العدد الذين تغربوا خلال الفترة السابقة أفارقة من أفريقيا السوداء، الذين هاجروا من أجل الإقامة في مدن أوروبية. وكانوا بشكل رئيس من العمال اليدويين، وفي المرتبة الثانية من المثقفين: لأن على الدول الأفريقية مواجهة مشكلة "هروب الأدمغة" لأسباب اقتصادية وسياسية كما سنرى لاحقاً. واستقر عدد قليل منهم بشكل نهائي في بلدان الاستقبال، وأصبحوا مواطنين فيها يتمتعون بكافة الامتيازات والحقوق المتعلقة بهذه المواطنة. غير أن منذ الأزمة العالمية، اتخذت البلدان الأوروبية عدة تدابير صارمة باطراد ضد الهجرة. وفي المقابل، نزعت الهجرة الأفريقية البينية إلى النمو، وبخاصة باتجاه أفريقية الجنوبية بدءاً من التسعينيات (A. Bouillon, 1999). ما أدى أحياناً إلى انتشار ميول كارهة للأجانب في بلدان الاستقبال.

ثانياً - تزايد عدد الأنظمة الاستبدادية

في نهاية الستينيات، حثَّ تحليل نقاط الضعف السابقة بعض القادة على اتخاذ طريق سياسي جديد. وكان ذلك هو حالة ابولو ميلتون اوبوتي الذي اقترح ميثاقاً جديداً لاوغندا في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩.

"١١. يرتكز الانعطاف باتجاه اليسار على خلق ثقافة سياسية جديدة وطريقة حياة جديدة، تتيحان لشعب اوغندا كله – فيما يتعلق برغد عيشه، وصوته داخل الحكومة الوطنية والسلطات المحلية الأخرى- بأن يكون مهيمناً. لهذا السبب فالانعطاف مناهض للإقطاعية وللرأسمالية في آن معاً.

"٢١. لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا ببناء أمتين داخل حدود اوغندا الأرضية: أحدهما ثرية، ومتعلمة وأفريقية المظهر لكنها أجنبية العقلية، والأخرى، التي تشكل أكثرية السكان، فقيرة وأُمِّية. بالتأكيد، نحن لا نعتبر جميع

جوانب الحياة التقليدية الأفريقية مقبولة بوصفها اشتراكية. مثلاً، لا نقبل بأن يجعل الانتماء إلى قبيلة من مواطن ما أداة يمكن استغلالها واستخدامها لصالح القبيلة من قبل قادة قبليين. كما أننا لا نقبل بأن تكون الإقطاعية، التي ليست حالة مرتبطة وخاصة بأفريقيا ولا باوغندا، طريقة عيش لا يجب إرباكها بذريعة أن الأمر يتعلق بتجربة عريقة. فنظراً إلى السوابق التاريخية الذاتية ، نحن على يقين بأن اوغندا وضعت أمام أحد الخيارين التاليين: إما أن نختار تخليد ما ورثته، وفي هذه الحالة، نظام إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً غير عقلاني بالكامل قائم على طرائق أجنبية، وإما أن نختار تبني برنامج عمل قائم على حقائق بلدنا الخاصة به. وقد أُدرج هذا الخيار الأخير في هذا الميثاق. يجب علينا الابتعاد عن مسالك الماضي لكي نتقدم في مسالك الواقع، ورفض السفر بمحاذاة طريق حيث يقرأ المرء على لوحات الإشارة: "إن حق القبول يكمن في الاعتقاد بأن البقاء هو للأقوى". بالنسبة إلينا، يجب أن يحيا كل مواطن اوغندي، ونحن على يقين بأنه يجب على اوغندا متحدة أن تنعطف إلى اليسار. يجب خلق الشروط التي تجعل كل إنسان ومواطن يستفيدون من ثمار الاستقلال، دون أن يستفيد بعض المواطنين من مراكز مميزة أو أن يعيشوا من عرق مواطنيهم.

"٢٢. نحن على يقين، من وجهة نظر تاريخنا، أن نظام تعليمنا ليس هو فقط إرثاً من الأيام السابقة للاستقلال، بل أيضاً أن المواقف تجاه التجارة والصناعة الحديثتين ومركز أصحاب النفوذ، داخل الحكومة وخارجها، يخلقون هوة بين الأشخاص الميسورين، من جانب، وجمهور السكان، من جانب آخر. وترمي إستراتيجية الانعطاف إلى اليسار المطروحة في هذا الميثاق إلى ردم هذه الهوة وإنهاء هذا التطور.

"٢٣. تحققنا من نوعين من الظروف التي تساعد على ظهور طبقة متميزة ونموها. أولاً، نظام التعليم لدينا الذي يرمي إلى إنتاج مواطنين يقودهم موقفهم من الأشخاص الأميين وطريقة عيشهم إلى التفكير بأنهم الأسياد وأن

يروا في الأشخاص غير المتعلمين خدماً. ثانياً، إن إمكانات إيجاد عمل في التجارة والصناعة الحديثتين، أو إيجاد عمل في القطاع الحكومي والقطاعات الأخرى من الاقتصاد مفتوحة بشكل رئيس أمام عدد صغير من الأشخاص المتعلمين. لكن بدلاً من أن تعمل هذه الصفوة المختارة كل ما بوسعها لصالح من هم أقل علماً، ينمو لديها ميل إلى عدم الاهتمام في أعمالها كما في داخل الحكومة إلا بعائلتها الخاصة بها، وليس بمجمل البلد كله، وبالاستفادة من هذه الإمكانات المتاحة. إن وجود مثل هذين الظرفين قادا إلى الأوضاع الحالية من الفساد والمحسوبية وتجاوزات السلطة. قد يكون من الوهم لأي كان الاعتقاد بأن الرد على مثل هذه الأوضاع يكمن في التطبيق الصارم للقوانين. أياً كان العون الذي قد تستطيع هذه القوانين تقديمه لمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم بحق الأمة، نعتقد أن الرد يكمن في واقع التصدي لجذور المشكلة، يعني توليد سلوك جديد تجاه الحياة وتجاه الثراء، وسلوكيات جديدة لممارسة المسؤوليات".

(Dr. Milton OBOTE, *The Common man's charter*, Entébbe, The Government Primer, 1969, trad. B Salvaing).

في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، أدى انقلاب عيدي أمين دادا وإقامة نظام استبدادي إلى إيقاف تطبيق هذه السياسة. وبدأت بذلك سلسلة جديدة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة، وربما المتسارعة، بسبب أزمة لم تستطيع الحكومات القائمة التغلب عليها (انظر الرسم البياني ص٤١٥ وجدول ص٤١٦- ٤١٧).

١ - أنظمة قسرية

أ- مسوغات نظام الحكم الشخصي

استولت الأنظمة العسكرية على الحكم في العديد من البلدان الأفريقية: ارتفع عددها من ١٦ في عام ١٩٧٥ حتى ٢٣ خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٩. وقامت عموماً بمأسسة نفسها بإعداد دساتير جديدة، على سبيل المثال في

الكونغو في العام ١٩٧٣، ومالي في العام ١٩٧٤، ومدغشقر (١٩٧٥)، وبنين (١٩٧٧)، أو أيضاً في جمهورية أفريقية الوسطى (١٩٨٦). هكذا تعلق الأمر باكتساب شرعية في المستوى القانوني، حتى عندما قلصت النصوص التأسيسية الحريات. وفي إطار الهدف نفسه، تمت دعوة السكان أحياناً إلى التصويت باستفتاء ، كما كانت الحالة في النيجر حيث تم تبني الدستور بنسبة ٢٨ر٩٩% من الأصوات، في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. كما قامت بعض البلدان بتغيير مؤسسات في كل مرة كان يقع فيها انقلاب عسكري جديد. ففي بوركينا فاسو، أقام دستور العام ١٩٧٨ نظاماً ثلاثي الأحزاب ألغاه الانقلاب الذي وقع في العام ١٩٨٠، وألغى في الوقت نفسه الحقوق النقابية؛ وأقام انقلاب جديد، قام به سانكارا، في العام ١٩٨٣، لجان دفاع ثورية تحولت إلى لجان ثورية بعد انقلاب العام ١٩٨٧ الذي لقي فيه سانكارا حتفه.

أكدت الحكومات الاستبدادية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، نيتها بتنفيذ مشروع مجتمع يضم الجميع باستناد كل منها إلى أيديولوجية: معتدلة، "ليبرالية"، ثورية، اشتراكية أو أيضاً أصيلة مثل "الأصالة" في التوغو أو في زائير. ولكل خيار طرائق للدعاية خاصة به: فالماركسيون- اللينييون، مثلاً، تبنوا استخدام رايات حملت شعارات تعبوية كما في بلدان أوروبا الشرقية؛ كما تم تزيين بعض المدن بنصب تذكارية ضخمة، مقدمة أحياناً من حكومات "أخوات" كما كانت الحالة في كوتونو (بنين).

اتسمت هذه الأنظمة بحكم شخصي يستند إلى نظام الحزب الوحيد، شبه المعمم في أفريقيا، حتى في ما يخص الحكومات المدنية مثل حكومة كينث كاوندا الذي أنشأ الحزب الوحيد في زامبيا في العام ١٩٧٢. ولم يعد للتعددية الحزبية من وجود إلا في بعض الدول مثل مصر، وتونس والمملكة المغربية والسنغال وغامبيا أو بتشوانا حيث المؤسسات البرلمانية والتمثيلية بقيت على حالها. وكان هدف الأحادية الحزبية تأطير "الجماهير" ومراقبتها بشكل أكثر سهولة إما بتجنيدها في الحزب مباشرة، وإما بوساطة تجمعات مخصصة لكل فئة من الفئات الاجتماعية: منظمات شبابية وحيدة، نقابات وحيدة، الخ... وتم

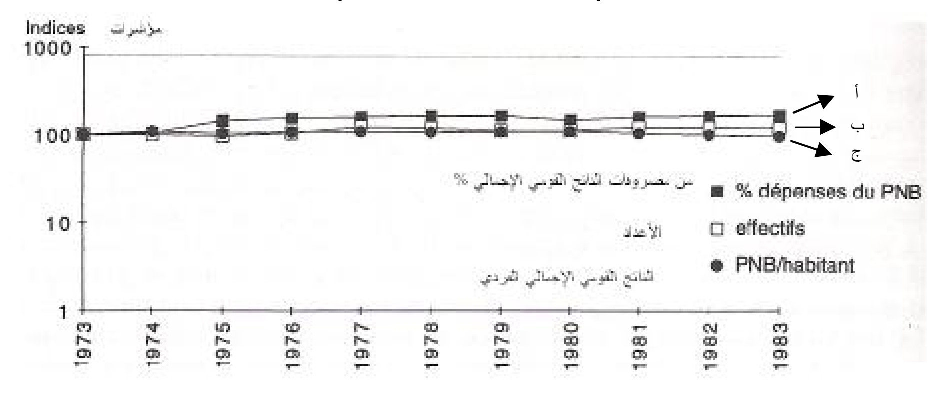
حل المجالس التمثيلية السابقة أو تم إهمالها. ووضعت قواعد جديدة ، وأحياناً نماذج تنظيمية مستحدثة (J.du Bois de Gaudusson,1992). وأياً كان خيارهم الأيديولوجي، فقد أسس القادة في كل مكان أنظمة حكم قوية وقمعية، بل ديكتاتورية. فقد أُلغيت حرية التعبير عن الرأي؛ ولم تستطع وسائل الإعلام، الخاضعة للرقابة، نشر إلا الاطروحات الرسمية. وتبنى القمع أحياناً طرائق وحشية تجاه المعارضين (سجن في شروط لا إنسانية، تعذيب، الخ...). واستطاع عدد منهم الهرب، ونفوا أنفسهم طواعية، لكي ينظموا المقاومة من الخارج.

في هذا السياق، ازدادت النفقات العسكرية بإيقاع متواصل: فمتوسط النسبة السنوية، المحسوبة بالقيم الثابتة، بلغت ٦٧ر٨% في العقد ١٩٦٢-١٩٧٢ و١٥ر٨% في الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٣. إذن ارتفعت هذه النسبة بشكل أسرع من ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الفردي.

وبينما كان التطور التأشيري للناتج القومي الإجمالي الفردي ينزع إلى الانخفاض (منحنى ج)، فان تطور حصة النفقات العسكرية في الناتج القومي الإجمالي (محنى أ) ازدادت بقوة أكثر من تطور حصة أعداد القوات المسلحة لكل ١٠٠٠ نسمة (منحنى ب)، ما قد يعني أن حصة التجهيز ازدادت بسرعة أكبر نسبياً:

تطور أعداد القوات المسلحة والنفقات العسكرية (١٩٧٣- ١٩٨٣)

(مؤشر ١٠٠: ١٩٧٣)



المصدر: وفقاً لـــ: D. Bangoura, *Les Armées africaines (1960- 1990)*, Paris, CHEAM, 1992.

ب - انزلاقات الديكتاتورية

إن نظام الحكم الشخصي الذي تدعمه القوة المسلحة وشبه المطلق بسبب غياب أجهزة الرقابة يعتمد بشكل وثيق على شخصية القابض عليه. ووصل احتقار الكائن البشري إلى ذروته مع رؤساء يبدون مختلفين في الظاهر.

فقد تمتع أحمد سيكوتوري بحظوة كبيرة في أفريقيا بسبب نشاطه النضالي ومواقفه لصالح الوحدة الأفريقية. وبما أنه قاد بلده إلى الاستقلال في العام ١٩٥٨، برفضه لاستفتاء الجنرال ديغول لصالح الجماهير الأفريقية، فقد أصبح أول رئيس لها. وقطعت فرنسا كل علاقة معه، فالتفت سيكوتوري إلى المعسكر السوفييتي، ونقل عنه جميع الطرائق النافذة فيه إلى غينيا. فأقام ديكتاتورية تعتمد على القمع المستمر (اعتقالات، إعدامات). وفقد عدد من الغينيين، وبخاصة من المثقفين، حياتهم فيه، واستطاع آخرون الهرب من بلدهم. ولم ينهار النظام إلا بعد وفاة أحمد سيكوتوري في العام ١٩٨٤.

وجان بيدل بوكاسا، ممتهن العسكرية، وصل إلى السلطة في العام ١٩٦٦ بفضل انقلاب عسكري. ألغى الدستور، واتخذ بعض الإجراءات الاقتصادية مثل إصلاح زراعي بسيط الفاعلية. وفي العام ١٩٧٢، تم تنصيبه رئيساً مدى الحياة. ومنذ ذلك الوقت حكم بالقوة والخوف. هكذا، في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٧٢، سن قرار ضد السرقة إجراءات سريعة ضد المذنبين (قطع أذنين، بتر يد، إعدام). وأدت عدة محاولات انقلابية ضده، وعدة محاولات لاغتياله إلى ازدياد القمع. ثم حوّل جمهورية أفريقية الوسطى إلى إمبراطورية، وتم تتويجه إمبراطوراً بحضور وزير التعاون الفرنسي وشخصيات دولية أخرى في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧. وفي العام ١٩٧٩، تم معاقبة اضطرابات طلابية باغتيالات. وأدت حركات معارضة نظمها رجال من أبناء أفريقية الوسطى إلى القضاء على النظام، بمساعدة مظليين فرنسيين في يومي

٢٠- ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩. وبعد الحكم على بوكاسا بالإعدام بعد محاكمة جرت في العام ١٩٨٦، تم تخفيفها إلى عقوبة السجن مدى الحياة.

وأدى الانقلاب الذي قام به عيدي أمين دادا ضد ميلتون اوبوتي في العام ١٩٧١، إلى بداية عهد من الرعب في اوغندا، مع تعليق الدستور، وحل البرلمان، وحظر الأحزاب السياسية. وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٧١، قام بطرد ما يزيد عن ٦٠٠ ألف آسيوي وصادر ممتلكاتهم، ما أدى إلى اختلال الاقتصاد دون جلب ما يعوض عنهم. وفي السنوات التالية، قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل (١٩٧٣)، والاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى (١٩٧٦). وفي٤ تموز/ يوليو ١٩٧٦، حررت غارة إسرائيلية على عينتابه (مطار اوغندا الدولي) الرهائن الذين قام فدائيون فلسطينيون بأسرهم ووجدوا ملجأ لهم فيها. وأعلن الديكتاتور الحرب على تنزانيا في الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، لكنه اضطر لإنهاء النزاع أمام رد الفعل التنزاني. وأدى قيام اللاجئين الاوغنديين بتشكيل جبهة تحرير أوغندا (UNLF) إلى تحرير كامبالا بمساعدة جيش تنزاني وخلع عيدي أمين دادا المدعوم بـــ ٢٠٠٠ عسكري ليبي، في شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٩. وتكبد النظام نحو ٢٠٠ ألف قتيل في بلد مضطرب خسر قسماً من كوادره.

ج- مصادرة الدولة

عمدت الأنظمة الاستبدادية إلى منهجت سياسة سوء استعمال السلطة التي رجحت غداة الاستقلال في عدة بلدان. فالفريق الممسك بالسلطة، بامتلاكه للقوة والثروة، استطاع البقاء فيها بفضل شبكة من الزبانية الممتدة والمتراتبة، أدت "سياسة البطن الممتلئ"، باستعارة عنوان لكتاب جان فرانسوا بيَّار (١٩٨٩)، إلى تلاحمها. ففي دراسة شاملة، لهذا الأخير، تفحص الوضع في عدة بلدان، ناطقة بالفرنسية أو بالانجليزية، وكشف عن وجود علاقة متبادلة بين الإمساك بمراكز داخل جهاز الدولة والحصول على الثروة، واستنتج أن "دولة ما بعد الاستقلال، من وجهة النظر هذه، تمثل، في الأمد الطويل، تغييراً تاريخياً للمجتمعات الأفريقية: لم يسبق إطلاقاً، على ما يبدو،

أن توصل المسيطرون عليها إلى تأمين تفوق اقتصادي بهذا الوضوح مقارنة مع أتباعهم" (p. 120- 121).

والسباق بين القادة للولوج إلى الوظائف القابلة لإنتاج أملاك، والرشى التي يتلقاها القادة تقدم أمثلة على ذلك وقد امتد الفساد إلى جميع مراتب المجتمع. وبالتأكيد، تم التشهير أحياناً بهذه الروح: كان يشهد على ذلك، مثلاً، قوائم "المنتفعين" التي كانت إذاعة بنين تبثها بشكل دوري، حين سيطرت على الحكومة العسكرية رغبة "التطهير"، وغالباً ما تكون بلا غد، والتي، من جهة أخرى، تراعي الأقارب...

٢ - مديونية عامة

في سياق الأزمة، تفاقمت الصعوبات التي عانت منها الدول. يشهد على ذلك مديونيتها التي يلقي الضوء عليها مثال بعض الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقية السوداء:

تطور الدين الخارجي لكل فرد (١٩٨٠ - ١٩٨٩)

(بالدولارات الثابتة ١٩٨٠)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
بنين	١٢١ر٥٤	١١٥ر٠٠	١١٨ر٣٦
بوركينا فاسو	٤٧ر٨٣	٤٦ر٨٩	٧٠ر٠٦
كامرون	٢٨٨ر٥٩	١٧٣ر٩٥	١٨١ر١٣
كونغو	١٠٤٩رر٨٤	٩٢٣ر٣٤	١١٠٨ر٤١
ساحل العاج	٦٩٦ر٦٥	٧٢٨ر١٤	٧٥٤ر٨٠
غابون	١٩٤٦ر٠٥	٧٦٠ر١٤	١٦٠٤ر٥٤
سنغال	٢٢٩ر٢٣	٢٠٧ر٩٦	٢٨٨ر٢٥
توغو	٤٠٠ر٣١	٢٠٠ر٨١	٢٥٠ر٦٠

المصدر: حساباتنا وفقاً لمعطيات البنك الدولي. تم نزع الانكماش في قيمة الدين بموجب مؤشر الأسعار الاستهلاكية في كل بلد، باستثناء بنين حيث استخدمنا المؤشر العام للأسعار في هذا البلد.

إن الدين الخارجي، الذي بالأحرى انخفض ما بين ١٩٨٠- ١٩٨٥، نزع إلى الارتفاع من جديد. فإجراءات إعادة الهيكلة التي فرضها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، التي أوصت بضغط قوي لنفقات الدولة، كان لها نتائج اجتماعية سلبية. فخلال الفترة كلها، اندلعت حركات اجتماعية وانتفاضات في عدة بلدان برهنت على عدم استسلام الشعوب. ففي الجزائر، مثلاً، في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٠، أدت اضطرابات شعبية وإضرابات إلى سقوط عدة قتلى في توزي- أوزو (بلاد القبائل)؛ وفي شهر آذار/ مارس ١٩٨١، وقعت مواجهات فيها وفي مدينة الجزائر وعنابه حيث قاوم طلاب سلفيون قوات النظام؛ وفي العام ١٩٨٥، أدت فتن في مدينة الجزائر إلى اعتقال رئيس رابطة حقوق الإنسان. وفي مصر، في العام ١٩٨٦، وجب على السلطات مواجهة حركة تمرد في صفوف الشرطة. وأمثلة أخرى، ففي افريقية الغربية تم إحصاء ٤٦ فتنة حضرية ما بين ١٩٧٧- ١٩٨٥، منها ١٣ في نيجيريا، و١١ في سيراليون (Wiseman، وردت في: C.Coquery- Vidrovitch, 1990). وشجعت هذه الصعوبات صعود الحركة السلفية الملموس في أفريقية الشمالية. وفي مصر، مثلاً، تم اتخاذ عدة إجراءات ضد المسلمين المتطرفين في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٦، لكنها لم تستطيع الحيلولة دون قيام طلاب سلفيين بإحراق كنيسة في سوهاج في العام ١٩٨٧.

وأُضيفت توترات دولية إلى الاضطرابات السياسية. وباستخدام هذه التوترات كمحولات للمشكلات الداخلية، تحولت أيضاً إلى نزاع مسلح.

٣- مظاهر أفريقيا ممزقة

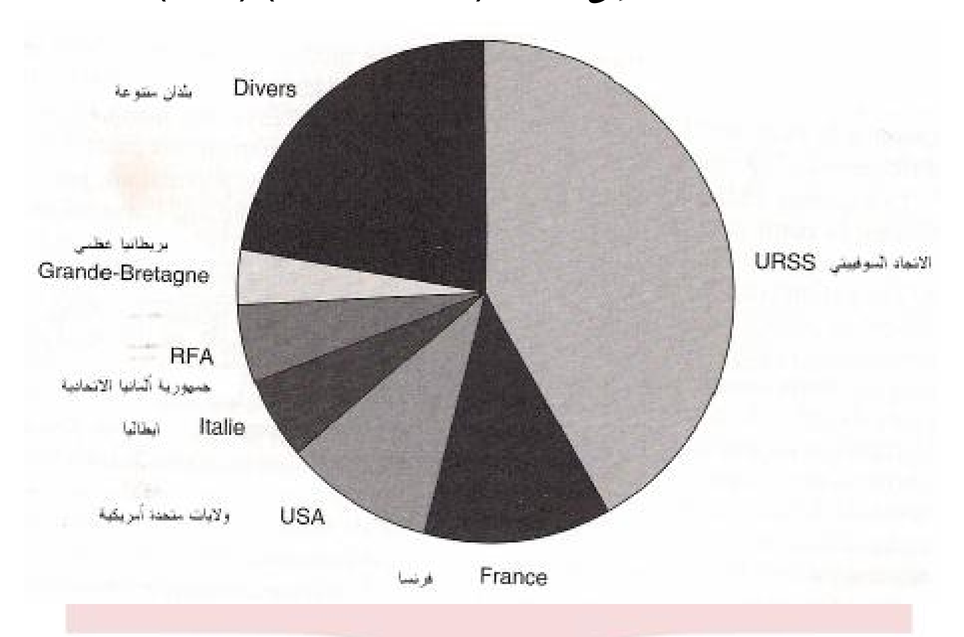
اتسم عقدي السبعينيات والثمانينيات بالعديد من المواجهات المسلحة، بينما تواصلت الحروب الاستعمارية في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى (انظر الفصل التاسع). وخرجت منظمة الوحدة الأفريقية، التي شلتها نزاعات

المصالح، ضعيفة من عدة أزمات. كانت أزمة الصحراء الغربية واحدة من أكثرها خطورة. ولم يتمكن مؤتمر طرابلس، المتوقع عقده في طرابلس في العام ١٩٨٢، من الانعقاد لعدم وجود اتفاق بين البلدان الأفريقية العربية حول حضور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي كان يدعمها العقيد القذافي. وعلى إثر ذلك، انسحبت المملكة المغربية من منظمة الوحدة الأفريقية. وتُرجمت سياسة الهيمنة الليبية في وزن نفقاتها العسكرية. فبعد أن كانت هذه النفقات واحدة من أعلى نفقات ثلاث دول في أفريقيا في العام ١٩٧٣، أضحت النفقات الأكثر ارتفاعاً في العام ١٩٨٣، حيث مثلت ٦٧٥ مرة نفقات تشاد (التي تحتل أدنى مرتبة في هذا النوع من النفقات). بعد أن تسلحت ليبيا بسلاح عالي الجودة، اشترته بفضل العائدات النفطية، اقتحمت ميدان السياسة التوسعية. فبعد وصوله إلى السلطة، على إثر قيامه بعزل الملك إدريس السنوسي، في الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، أعلن العقيد القذافي الجهاد المقدس الإسلامي بهدف إعادة "أفريقيا للأفريقيين". وقد انعكس تصرفه على مصر وتشاد في آن معاً، لأن الاتحاد مع تونس في العام ١٩٧٤ لم ينجم عنه شيء.

أ- حروب

اندمجت بعض الحروب العديدة التي وسمت أفريقيا في لعبة المنافسات الدولية. ففي بعض الأحيان تحاربت القوى العظمى بوساطة بلدان أفريقية، كما كانت الحالة في انغولا حيث قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي وكوبا والصين بدعم أحد الأطراف المتحاربة. بالإضافة إلى ذلك وسعت مبيعاتها للأسلحة إلى الأطراف المتحاربة (انظر الرسم البياني التالي):

مبيعات الأسلحة إلى أفريقيا (١٩٧٩ - ١٩٨٣) (بالقيمة)



المصدر: وفقاً لـــ: D. Bangoura, op. cit.

وكان للحرب بين مصر وإسرائيل بعد دولي، أسهم في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة اضطرابات خلال ما يزيد عن عشر سنوات، حتى توقيع معاهدة السلام المتفاوض عليه بتدخل من الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت بموافقة ٩ر٩٩% من الشعب المصري بموجب استفتاء في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٩. كما أن مصر واجهت ليبيا أيضاً التي أرادت فرض اتحاد عليها، مما أثار نزاعاً سرعان ما تمت تسويته بين البلدين (٢١- ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٧٧). لقد وظفت مصر قسماً مهماً من نفقاتها في الحرب: ففي العام ١٩٧٣، كانت نفقاتها العسكرية الأكثر ارتفاعاً في أفريقيا كلها، أعلى بنحو ٧٣٧ مرة من البلد الذي لديه أضعف ميزانية عسكرية (نيجيريا)! ووجب خفضها بالقيمة المطلقة فيما بعد (المرتبة الثالثة في أفريقيا في العام ١٩٨٣).

كما وقعت حروب مسلحة أيضاً بين بلدان متجاورة، مثل الحرب بين اوغندا وتنزانيا المذكورة أعلاه، أو الحرب بين مالي وبوركينا فاسو من أجل شريط اغاشير، التي نشبت أول مرة في العام ١٩٧٤، ثم بخاصة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥؛ وانتهى الأمر بتقاسم الشريط موضوع الخلاف (شريط اغاشير)، وحصلت مالي على ٤٠% منه. كما اندلعت مواجهات دموية بين السنغاليين والموريتانيين في العامين ١٩٨٩- ١٩٩٠. أما بالنسبة إلى نضال الحبشة (أثيوبيا) ضد "ثوار" اريتريا، الذي اتسم بسلسلة من الهجمات والهجمات المضادة بدءاً من العام ١٩٨٢، فهو ينتمي إلى الحروب الاستعمارية.

كما أثارت حروب أهلية بعض السكان على بعضهم الآخر، مثلما حصل في السودان (بدءاً من العام ١٩٨٣)، أو في ليبيريا (١٩٨٩- ١٩٩٧). وفي بوروندي، أدت المعارضة الاثنيه التي تبلورت بدءاً من العام ١٩٦٥، إلى إثارة أول حرب في العام ١٩٧٢ ، التي سببتها مذبحة التوتسي وقمع رهيب للهوتو، وقع ضحيتهما ما يقرب من ١٠٠ ألف قتيل. وبعد نظام من الرعب، حتى العام ١٩٧٦، أُسست جمهورية ثانية ومشروعها تحديث البلد لكي يتيح "للإثنينات المزيفة pseudo- ethnies" التشعشع، أي أن تضعف. غير أن ما تحقق من تقدم لم يكن كافياً. إضافة إلى ذلك، اتخذ النظام إجراءات ضد الاكليروس، وبخاصة بدءاً من العام ١٩٨١. ونجم عن ذلك أزمة في العام ١٩٨٧ نما، بمساعدتها، انبعاث الصراع الاثني والمواجهات الدموية لعام ١٩٨٨. ووفقاً لجان بول كريتيان، شكلت هذه الأحداث مظاهر "لأمة تهددها راديكالية الجدل الاجتماعي" (1989,p. 52).

وفي تشاد، دامت المعارك ما يقرب من ثلاثة عقود، تؤججها ليبيا الراغبة ببسط هيمنتها على أفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه هذه النزاعات، أصبحت أفريقيا القارة التي وجد فيها أكبر عدد من اللاجئين، الأمر الذي أدى إلى طرح مشكلة المساعدة الدولية وزيادة حدة التباينات بين السكان.

ب- أفارقة لفظتهم أوطانهم

بدءاً من السبعينيات، تطورت سياسة الفصل العنصري في أفريقية الجنوبية نحو ما سمي بنمط "ايجابي"، يكمن في جمع السود وإيوائهم في شطر من البلد. واتخذت هذه "البانتوستانات"، التي تخيلها الدكتور فيرويرد Verwoerd منذ العام ١٩٥١، اسم الأوطان homelands في العام ١٩٧٠. وقد كانت مُعدة لان تصبح دولاً "مستقلة" تمنح مواطنتها لأعضاء مجموعاتها الاثنيه وإلى أولئك الذين، يقيمون في المنطقة البيضاء، وسوف يلحقون بها. هكذا تم بلورت الانقسامات الاثنيه بينما فقد السود مواطنتهم الأفريقية الجنوبية (قوانين ١٩٧٠ و١٩٧٤). ولم يعترف المجتمع الدولي بالأوطان الأربعة، من أصل العشرة القائمة، التي نالت استقلالها وهي الترانسكي (١٩٧٦)، والبوفوتاتسوانا (١٩٧٧)، والفاندا (١٩٧٩)، والسيسكي (١٩٨١).

وقد اصطدم هذا التقسيم، الذي رفضه السود، بتجدد معارضتهم الثنائية السياسية والنقابية. فقد كان الطلاب، المنضوون في منظمة طلبة أفريقية الجنوبية، التي أسسها ستيف بيكو، متأثرين بحركة اللاهوت الأسود Black Theology المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي صحيفة الوعي الأسود ردت على العنصرية البيضاء بمشروع خاص بمجتمعها:

"إن الوعي الأسود هو سلوك روحي وطريقة حياة، النداء الأكثر ايجابية الصادر عن العالم الأسود منذ أمد طويل. جوهره هو تحقيق حاجة الرجل الأسود للوحدة مع إخوانه حول سبب قمعهم المشترك - سواد جلدهم - والعمل كمجموعة للتخلص من الأصفاد التي تربطهم بالعبودية الأبدية [...].

"في جميع جوانب العلاقات بين السود والبيض، في الوقت الحاضر كما في الماضي، نلاحظ ميل البيض الدائم إلى تصوير السود وكأنهم من مرتبة أدنى. إن ثقافتنا، وتاريخنا، وحقاً جميع جوانب حياة الرجل الأسود تم تشويهها تشويهاً شبه تام في الصدام الذي حصل بين قيم الأهالي والثقافة الانجلو- بوير.

"إن الأشخاص الأوائل الذين جاءوا وأقاموا مع السود علاقات ذات طابع إنساني في أفريقية الجنوبية هم المبشرون. لقد كانوا في طليعة الاستعمار الرامي إلى "تحضير وتعليم" المتوحشين وإشاعة الرسالة المسيحية بينهم. والدين الذي حملوه كان غريباً تماماً بالنسبة إلى الشعوب الأهلية السوداء. بالتأكيد، لم تكن الديانة الأفريقية في جوهرها مختلفة بالكامل عن المسيحية. نحن أيضاً كنا نعتقد بوجود إله واحد، وكان لدينا أيضاً طائفة من القديسين الخاصة بنا وكنا نتوجه بوساطتها إلى إلهنا، ولم نكن نجد متوافقاً مع طريقة معيشتنا عبادة إلهنا بمعزل عن مختلف جوانب حياتنا. لهذا السبب، فان العبادة الإلهية ليست طقساً متخصصاً يجد التعبير عنه مرة واحدة أسبوعياً في بناء مستقل، على العكس، فهي كانت حاضرة تسم حروبنا، واجتماعاتنا حيث نتناول الجعة، ورقصاتنا وعاداتنا بشكل عام. ففي كل مرة كان الأفارقة يتناولون الجعة كانوا يتوجهون أولاً إلى إله ليقدموا له قليلاً من جعتهم كدليل على شكرهم له. وعندما كانت تسوء الأمور في المنزل، اعتادوا على تقديم الأضاحي إلى إله لتهدئته والتكفير عن خطاياهم. لا وجود لجهنم في ديانتنا. نعتقد بطيبة الإنسان كإنسان، ومن ثم نعتبر من الثابت أن الرجال لدى وفاتهم يلتحقون بطائفة القديسين، ومن هنا يستحقون احترامنا.

"لقد أقلق المبشرون الناس بدينهم الجديد. لقد أخافوا الناس بقصصهم عن جهنم. لقد صوروا ربهم بملامح رب متشدد، راغباً بالعبادة "أو بشيء آخر". لقد وجب على الناس أنفسهم نبذ ملابسهم وعاداتهم التقليدية بهدف أن يصبحوا مقبولين من هذا الدين الجديد. ولما كانوا على علم بمدى تدين الشعوب الأفريقية، فقد استند المبشرون في حملتهم المرعبة على حساسية الناس، بتقديمهم تقارير مفصلة تتعلق بالنار الأبدية، والشعور المنزوعة، وصرير الأسنان. وبموجب منطق غريب وملتوي، أقاموا الحجة مؤكدين على أن دينهم هو دين علمي وأن ديانتنا هي شعوذة (معتقد باطل)، وهذا رغم التناقض البيولوجي الذي هو أساس دينهم. هذا الدين البارد والقاسي بدا غريباً

للشعوب الأفريقية، وسبب نزاعات متكررة بين المهتدين إلى المسيحية و"الوثنيين" لأن هناك من علَّم هذه الشعوب، التي استوعبت القيم المزيفة للمجتمع الأبيض، الاستهزاء بأولئك الذين دافعوا عن صدق ديانتهم الأهلية واحتقارهم. ومع القبول النهائي للدين الغربي اختفت قيمنا الثقافية.

"رغم أنني لا أرغب في أن أقوم ثانية بمناقشة الحقيقة الأساسية التي توجد في مركز الرسالة المسيحية، فإنه يوجد باعث جدي جداً لإعادة النظر في المسيحية.

"كما قال كاتب أسود، لم يكن الاستعمار راضياً على الإطلاق بأن يكون الإنسان الأهلي خاضعاً لسلطته، لكن، وفقاً لمنطق غريب، يجب أن يحمله على العودة إلى ماضيه، وتحريفه وتشويهه. لهذا السبب فإن قراءة تاريخ الإنسان الأسود في هذا البلد مخيب للآمال. فهو يتم تقديمه على أنه تعاقب من الهزائم فقط. [...]

"هكذا علينا أن نهتم اهتماماً كبيراً بتاريخنا إذا ما أردنا، كسود، مساعدة أنفسنا على وعي ذواتنا. علينا إعادة كتابة تاريخنا وأن نبرز فيه الأبطال الذين شكلوا نواة مقاومتنا للغزاة البيض. يجب الكشف عن مزيد منها، والتركيز على المحاولات الهادفة إلى بناء أمة تكللت بالنجاح، قام بها رجال مثل شاكا وموشوشو وهانتسا. تتطلب هذه الميادين بحثاً مكثفاً، لنقدم بعض حلقات لا تزال ناقصة بمرارة. قد نكون سذجاً جداً إذا ما انتظرنا قيام غزاتنا بكتابة تواريخ خالية من الأفكار المسبقة. وعلينا أن نحطم أسطورة أن تاريخنا يبدأ في العام ١٦٥٢، عام نزول فان ريبيك في الكاب.

"يجب تعريف ثقافتنا بعبارات مملموسة. يجب علينا ربط الماضي بالحاضر وبيان أن هناك ارتقاء تاريخي للإنسان الأسود الحديث. هناك ميل للتفكير بأن ثقافتنا ثقافة جامدة تم إيقافها في العام ١٦٥٢ وأنها لم تتطور إطلاقاً منذ هذا التاريخ. يقترح مفهوم "العودة إلى الأدغال"، أنه ليس لدينا ما نتباهى به إلا أُسود، وجنس ومشروب روحي. ونقبل، عندما حل الاستعمار

بيننا، أن يلتهم ثقافتنا الأهلية ويتفوق على ثقافة هجين يمكن أن تتطور بالسرعة التي تسمح لها الثقافة المسيطرة بها. لكن علينا أيضا أن نفهم أن المبادئ الأساسية لثقافتنا نجحت إلى حد كبير في مقاومة سيرورة التهجين هذه، وأن، حتى في الساعة الحاضرة، باستطاعتنا أيضاً أن نبين أننا نُقِّدر رجلاً لذاته. فمجتمعنا مجتمع حقيقي يرتكز على الإنسان الذي أكثر تقاليده قداسة هو تقليد التشارك. علينا رفض، كما فعلنا حتى الوقت الحاضر، المقاربة الفردانية الباردة للحياة التي تشكل حجر الزاوية في الثقافة الانجلو- بوير. علينا السعي إلى إنعاش الأهمية الكبيرة لدى الرجل الأسود التي كنا نمنحها (في الماضي) للعلاقات الإنسانية، والاحترام الكبير الذي نكنه للناس، ولملكيتهم وحياتهم عموماً؛ والتخفيف من انتصار التقانة على الإنسان والعنصر المادي الذي ينسل خلسة في مجتمعنا"(•).

بعد مذبحة سويتو، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٦، أدت نهضة حزب المؤتمر الأفريقي الوطني إلى تكثيف النضال ضد الفصل العنصري، وإحداث تطور في اتجاه واحد في الثمانينيات.

والخلاصة، منذ السبعينيات، اجتازت أفريقيا حقبة "جميع المخاطر". ارهاقات حكومية واحتقار لحقوق الإنسان، وتشبث التخلف، وصور الحروب والمجاعات، هذه هي العناصر الداعمة "للتشاؤمية الأفريقية" التي ذكرناها أعلاه. لكن الفهم الكلي للقارة لا يمكن أن يكون كافياً لتقدير الحقائق الأفريقية. لقد بيَّنا، بالنسبة إلى كل فكرة، أنه وجدت اختلافات عميقة بين الدول، شهد عليها، الفوارق في المعدل المتوسط. والواقع، تزداد التناقضات في مستوى البلدان ويرى المرء ظهور خمائر التغيير في منعطف عقد التسعينيات.

* * *

(•) مقتطفات من: Stive Biko, "Black Conciousness and the Quest for True Humanity", *I writ What I like*, San Francisco, Harpe rand Row, 1986,pp.87 sq, trad. B. Salvaing.

الفصل الثاني عشر

أفراح ومصائب عقد متقلب

مثلما بدا في نهاية الخمسينيات أن الولوج إلى الاستقلال شرط ضروري لكل تنمية، فقد ظهر، بعد مرور ثلاثين عاماً، أن الدمقرطة شرط لازم للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وتشهد "عودة السياسة" بوصفها محرك التاريخ على انتشار الأيديولوجية الليبرالية بعد أن أدى انهيار الأنظمة الشيوعية إلى سقوط النظريات التي كانت تستند إليها. وتُرجم هذا التطور في أفريقيا بإزالة شبه عامة للأنظمة الاستبدادية، على الأقل في مستوى المبادئ. وفي منعطف التسعينيات، بدا أن أفريقيا تنطلق انطلاقة جديدة.

في المستوى العملي، أدت أحياناً مصالح متناقضة إلى التباطؤ في إنشاء مؤسسات جديدة وتسييرها، إن لم تكن جمدتها أو، فضلا عن ذلك، قد تحولت إلى حروب أهلية. في الوقت نفسه، ضعف تدريجياً وعملياً جهاز الفصل العنصري، الذي أُلغي رسمياً في أفريقية الجنوبية. وفي سياق ضغط دولي مارسه دافعو النقود، غالباً ما انبثقت إعادة هيكلة إدارة الدولة من إرادة خارجية أكثر مما كانت بمبادرات محلية.

أولاً- طرق التغيير

في نهاية الثمانينيات، ازدادت حدة المعارضة للأنظمة الاستبدادية. فقد برهنت على أنها بعيداً عن أن تصلح أوضاع بلدانها، زادتها سوءاً، وأن في حالة الحكومات العسكرية، كانت منقسمة بالقدر نفسه الذي كانت الحكومات المدنية منقسمة فيه، رغم إيجابياتها. إذن نجم تطور لصالح العودة إلى الأنظمة المدنية والمؤسسات الليبرالية.

وأصبحت الدول الاستبدادية مثل ليبيا أو السودان نادرة الوجود. ففي السودان، قامت ديكتاتورية عسكرية في العام ١٩٨٩. ورداً على الاحتجاج، اجتمعت جمعية وطنية انتقالية في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢، لكن كان جميع أعضائها بالتعيين، في حين كانت المعارضة تتعرض للملاحقة والقمع. وتواصلت عملية الأسلمة الإجبارية في الشمال رغم المعارضة، وبخاصة في الجامعة، حيث اندلعت حركات في خريف العام ١٩٩١ وفي شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢، وتم قمعها بقسوة. واحتدم الصراع مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة جون غارنغ، المنغرس في الجنوب حيث استفاد من دعم البلدان المجاورة – اريتريا، الحبشة/ أثيوبيا، واوغندا - والذي تحالف مع المعارضة الشمالية في التحالف الوطني الديمقراطي. وأدى تطهير الجيش إلى تعزيز سلطة عمر البشير الذي استفاد من دعم العراق وليبيا وإيران، لكنه حافظ على علاقات ضعيفة مع البلدان العربية الأخرى. ولما كان معزولاً دولياً، وبخاصة بسبب تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومتهماً بدعم الإرهاب، وبخاصة على إثر محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك، التي تم تدبيرها في السودان في العام ١٩٩٥، أراد النظام الإسلامي اكتساب الشرعية بكسب الانتخابات التشريعية والرئاسية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٦، التي قاطعتها المعارضة. سنوات من الحرب والقمع، وممارسة المعسكرين لسياسة الأرض المحروقة، فاقمتها الشروط المناخية السيئة، ولَّدت، بالنسبة إلى السكان، وضعاً كارثياً وصل أوجه في نهاية العام ١٩٩٧ وبداية العام ١٩٩٨. ورغم دعوات منظمة الأمم المتحدة، بشخص أمينها العام كوفي عنان، كان العون الدولي معتدلاً، وفضلاً عن ذلك، لم يتمكن من الوصول بمجمله إلى الأشخاص المعنيين لأن الحكومة السودانية منعت في آن واحد المنظمات الإنسانية من الذهاب إلى المناطق غير الآمنة أو حدت من الوصول إليها، ولأن المعارضة المسلحة استخدمت الوضع الغذائي لأغراض سياسية. وبما أن النظام كان يرغب في تطبيع أحواله والخروج من عزلته، أصدر دستوراً جديداً، في العام ١٩٩٨، سمح بتعدد الأحزاب دون أن يضمن لها الحريات الأساسية (R. Marchal, 1999). في حين أن ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تم تفعيله بقصف مصنع للمنتجات الصيدلانية (٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨)،

على إثر الاعتداءات على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا، في ٧ آب/ أغسطس السابق، بدا أنه قد خف خلال الثلث الثاني من العام ١٩٩٩ حيث جرت عدة اتصالات بين البلدين، إذا ما صدقنا مجلة الايكونوميست (أعادت إنتاجها كوريه انترناشيونال، ٢٠- ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٩، ص ٣١). كما اتسمت هذه الحقبة أيضاً بالمفاوضات بين الحكومة والمعارضة السياسية، وبمنظورها للخروج من العزلة الدولية رغم أن مفوضية حقوق الإنسان التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة أدانت من جديد السلوك السوداني.

١ - "الدمقرطـــة"

كان لانهيار الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية انعكاساته على البلدان الأفريقية التي سبق أن أعلنت أنها "ماركسية- لينينية": تخلى أغلبها عن اختياره الأيديولوجي مثل موزامبيق (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، أو انغولا (أيار/ مايو ١٩٩١)، وفي حالة جمهورية بنين الشعبية، تم التخلي عن كلمة "شعبية"، وفي الكونغو، تمت العودة إلى العلم والنشيد الوطني للاستقلال. كما أن سيرورة الدمقرطة، التي أُطلقت في الجزائر على إثر مظاهرات ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، وفي أفريقية جنوب الصحراء الكبرى في نهاية العام ١٩٨٩، تسارعت خلال السنتين اللاحقتين. ففي خطاب له في لابول La Baule، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٠، حث الرئيس الفرنسي ميتران الدول الفرانكفونية على الالتزام بهذا الطريق. وفي شهر أيار/ مايو ١٩٩٢، تبنى ممثلو ٤٢ دولة أفريقية، المجتمعون في دكار إعلاناً يؤكد على ضرورة أن تؤمن الحكومات الانتقال إلى الديمقراطية.

أ- قواعد مؤسساتية جديدة

غالباً ما اُستهل النضال من أجل الديمقراطية بمطالب اجتماعية تم تسييسها فيما بعد. وانطلاقاً من الجدول المقارن الذي وضعه مايكل براتون ونيكولاس فان وول (1992, p. 32) حول دور القوى الاجتماعية في سيرورة الدمقرطة في ١٤ بلداً أفريقياً، ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩- تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، يظهر تنوع الأوضاع في عدة مستويات.

دور القوى الاجتماعية في إطلاق سيرورة الدمقرطة
(تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)

طلاب	موظفون	نقابات	كنائس	نخبة الدولة*
معتدل	**ضعيف أو لاوجود له**	**زامبيا**	**زامبيا**	**زامبيا**
ضعيف	بنين	معتدل	معتدل	بنين
ساحل العاج	ساحل العاج	معتدل	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له
معتدل	معتدل	كونغو	معتدل	كونغو
كينيا	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له	كينيا	ضعيف أو لاوجود له
توغو	توغو	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له
زائير	معتدل	ضعيف أو لاوجود له	زائير	معتدل
زيمبابوي	ضعيف أو لاوجود له	زيمبابوي	معتدل	معتدل
معتدل	غابون	معتدل	معتدل	ضعيف أو لاوجود له
معتدل	معتدل	مالي	ضعيف أو لاوجود له	معتدل
معتدل	معتدل	نيجر	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له
ضعيف أو لا وجود له	ج. أفريقية الوسطى	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له	معتدل
سيراليون	ضعيف أو لاوجود له	ضعيف أو لاوجود له	معتدل	ضعيف أو لاوجود له

يشير اسم البلد إلى الدور الأعظم في العمود الذي يقع فيه.

*يتعلق الأمر بتخلي نخبة الدولة عن الحكم القائم.

ملاحظة: بالنسبة إلى الكامرون الأمر هو على التوالي: معتدل، ضعيف أو لا وجود له، ضعيف أو لا وجود له، معتدل، معتدل.

المصدر: Bratton M., Van de Walle N., "Toward Governance in Africa: Popular Demandes and State Responses", *in* Hyden G. et Bratton M., *Governance and Politics in Africa,* Boulder and London, Lynne Riener Publ., 1992, p.32.

في المستوى الواقعي، بدأت المطالبة بالدمقرطة في زيمبابوي منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، تبعتها بنين والغابون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. يستخلص من الجدول السابق أن القوى الاجتماعية المتفحصة في كل بلد لم تتصرف كلها بالقوة نفسها، وأن الدور الأكبر قامت به قوة واحدة، إن لم يكن قوتين من بين هذه القوى.

غالباً ما كان الشباب، ولاسيما طلبة التعليم الثانوي والجامعي، الأكثر نشاطاً في المظاهرات، لأنهم لا يخشون إطلاق إضرابات، بل إثارة التظاهرات: مثلاً في زيمبابوي (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩)، وساحل العاج (١٩٨٩- ١٩٩٠)، والغابون (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠) أو في مالي (١٩٩٠- ١٩٩١). غير أن الاحتجاج كان عن طيب خاطر احتجاجاً سلمياً، قانونياً، تمثل بالمطالبة بعقد "مؤتمرات وطنية" على غرار ذلك المؤتمر الذي عقد في بنين، منذ شهر شباط/ فبراير ١٩٩٠، برئاسة مطران كوتونو، دي سوزا. والواقع أن هذا النمط من التشاور الأصيل، بدا الأكثر قدرة على التعبير عن تطلعات المواطنين عن طريق ممثلين للأحزاب السياسية، والرابطات والجمعيات، والمجموعات الدينية والمجتمعات المحلية. وقد تم تبنيه في عدة بلدان أفريقية، وجرى بأشكال متنوعة، وفقاً لتوازن القوى الموجودة: مثلاً، في الكونغو، استمرت أعمال المؤتمر، برئاسة مطران برازافيل، كومبو، ما يزيد عن ثلاثة أشهر، بدءاً من شهر حزيران/ يونيو ١٩٩١؛ والمؤتمر الوطني في النيجر الذي ضم ١٠٢٤ مندوباً في نيامي، في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩١؛ وعقد منتدى وطني في مدغشقر، في شهر آذار/ مارس ١٩٩٢؛ وعقد مؤتمر وطني في تشاد في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وفي المقابل، لم يتمكن الكينيون من الحصول على موافقة الرئيس دانيال آراب موي على دعوة مؤتمر مماثل.

وتم إعداد دساتير جديدة. وغالباً ما تمت الموافقة عليها بموجب استفتاء بنسب ايجابية مرتفعة جداً. وتمثل الإصلاح الرئيس بإلغاء الحزب الوحيد

وتبني التعددية الحزبية. وفي ليسوتو تم إلغاء حظر الأحزاب السياسية (٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩١). وعقب هذه الإجراءات، تم إنشاء أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية: ٢٣٠ حزباً في زائير، ٤٢ حزباً في الكامرون، ٣٤ حزباً في بنين منها ما جرى تمثيله في الجمعية الوطنية (البرلمان) في العام ١٩٩٢، الخ... وقاد تطبيق كل دستور إلى تنظيم انتخابات حرة وتعددية، بحيث أن العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ كانا عامي انتخابات في العديد من البلدان. وكان لهذه الانتخابات نتائج غير متوقعة أحياناً، كما في زامبيا حيث، في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، استبعد الناخبون الرئيس كاوندا عن السلطة، الذي بدا أنه حتى ذلك الحين لا يُعزل، لصالح ف. شيكوبا، المنتخب بنسبة ٨١% من الأصوات والذي حصل حزبه على ١٢٥ مقعداً من أصل ١٥٠ مقعد في البرلمان.

كما تطلبت الدمقرطة أيضاً إعادة الحريات، وبخاصة حرية التعبير عن الرأي. وتبع ذلك ازدهار الصحف التي لم تمتنع مقالاتها عن تقديم انتقادات واقتراحات، وبأسلوب لاذع أحياناً. وكذلك، جعلت الرسوم الكاريكاتورية هدفها الشخصيات السياسية التي لم يكن يجرأ أحد، حتى ذلك الحين، على مهاجمتها: على سبيل المثال: يشد الشيطان على يد موبوتو (*) وهو يقول له: "تهانينا! إنكم تقومون بعمل سيء على الأرض !" (رسم بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢، وأعادت إنتاجه صحيفة Libertires, mars 1992). حتى ذلك الوقت، جعلت الرقابة، والرقابة الذاتية، وسائل الإعلام تقتصر على نشر الأخبار الرسمية. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، تعددت منابر حرية التعبير في الصحافة. كما تغير نظام التجمع مع نهاية حكم الحزب الوحيد. وأصبحت النقابية مستقلة، ولم تعد متشيعة للدولة.

(*) سيسي سيكو موبوتو (١٩٣٠- ١٩٩٧): رئيس جمهورية زائير (الكونغو ليوبولدفيل سابقاً) ما بين ١٩٦٥- ١٩٩٧.

هكذا في نهاية العام ١٩٩٢، كانت أكثرية البلدان الأفريقية قد "ارتبطت من جديد بالتقليد الدستوري"، متخلية عن الأصالات التي وسمت الأنظمة السابقة (J. du Bois de Gaudusson, 1992)، الأمر الذي حصل لاحقاً في ملاوي حيث لم يتم القبول بالتعددية الحزبية إلا في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣، بمناسبة مرض الرئيس باندا، وتبني دستور جديد في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٤. واتخذ معظمها نظاماً رئاسياً مع سلطة تنفيذية قوية يقودها رئيس الدولة، وأحياناً رئيس وزراء، وأجهزة تشريعية تمثيلية. ولكن، إن جرت عملية المأسسة على عجل، فإن تطبيقها حصل بشكل أكثر بطئاً، وليس دون صعوبات.

ب- توجهات متنوعة

تطورت سيرورة الدمقرطة وفقاً لعدة نماذج: ففي عدد معين من البلدان، تواصلت باتجاه تطبيع دولة القانون، وفي بلدان أخرى، اقتصرت على إقامة التعديدية الحزبية دون أن يتخلى القادة لهذا السبب عن ممارسات استبدادية ترمي إلى تقوية النظام القائم، لكن أمكن أيضاً إيقافها بشكل عنيف جداً أحياناً، بل تحولت إلى حروب أهلية.

(١)- أنظمة ديمقراطية وسيلة استقرار

رغم الاختلافات، قامت الأنظمة التي أُنشئت في إطار الدمقرطة على الاستشارات الانتخابية الدورية المخصصة لتجديد سلطات الحكم، وفقاً لأحكام كل دستور. جرت الانتخابات في إطار حرية التعبير والتعددية التي أخذت صيغاً متنوعة وفقاً للأوضاع المحلية، على أساس أن ما ينشط الحياة السياسية هو غالباً عدد مرتفع من الأحزاب السياسية على غرار دولة بنين حيث، في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٣، تحالف ٣٢ حزباً معارضاً، داخل الاتفاق الوطني لقوى التغيير. ونزعت ثنائية القطبية إلى الانتشار، إبان الانتخابات الرئاسية، مع أكثرية ومعارضة تسعى إلى الاتحاد بهدف إلحاق الهزيمة

بالحزب الحاكم، في تنزانيا مثلاً، حيث تفاهمت ثلاثة أحزاب سياسية معارضة على برنامج انتخابي وتقديم مرشح وحيد في الانتخابات الرئاسية لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، الأمر الذي لم يمنع انتخاب بنجامين مباكا، مرشح حزب شاما شا مابيدونزي، الحزب الحاكم منذ الاستقلال، بدعم من جوليوس نيريري. وهناك مثال آخر، هو مثال غانا، حيث حصد حزب المؤتمر الديمقراطي، حزب الرئيس جيري راولينغز، ثلثي المقاعد في الانتخابات التشريعية في بداية العام ١٩٩٧، في مواجهة المعارضة المتحدة داخل الحزب الوطني الجديد الذي سجل كسباً مقارنة مع الحزب القديم الذي قاطع الانتخابات في العام ١٩٩٢. ولم يمنح البرلمان الثقة للحكومة الجديدة إلا في نهاية شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٧، بعد عدة أسابيع من تشكيلها، مبرهناً بذلك على حسن سير السلطات الديمقراطية.

يشكل سير الانتخابات مؤشراً معبراً على العمل الديمقراطي. ففي مالي مثلاً، تم إلغاء الانتخابات التشريعية لشهر نيسان/ أبريل ١٩٩٧، التي أُعدت في البرلمان بموجب إصلاح القانون الانتخابي وتشكيل مفوضية الانتخابات الوطنية المستقلة، بسبب سوء تنظيم الجولة الانتخابية الأولى (١٣ نيسان/ أبريل). فالمعارضة التي تشكل الأقلية، استغلت الحدث لتجميد الآلية المؤسساتية بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، ما أثار توترات. لكنها لم تستطع الحيلولة دون إعادة انتخاب الفا عمر كوناري (١١ أيار/ مايو)، ولا الحيلولة دون إجراء الانتخابات التشريعية (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس)، ولا الانتخابات البلدية في العام التالي (٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٨). وقد أثار عمل المؤسسات الديمقراطي قلباً للأوضاع أحياناً: ففي دولة بنين مثلاً، بعد أن تم انتخاب بيسفور سوغولو بشكل ديمقراطي في شهر آذار/ مارس ١٩٩١، وحظي بأغلبية في الجمعية الوطنية (البرلمان)، خسر انتخابات شهر آذار/ مارس ١٩٩٦، لصالح ماتيو كيريكو، بسبب إدارة الحكم إدارة

استبدادية، بشكل مبالغ فيه قليلاً ومحابياً للأقارب رغم أنه أصلح الوضع الاقتصادي. ورغم عودة الرئيس السابق "الماركسي- اللينيني" إلى رئاسة الدولة، فإنه لم يلغِ مكتسبات الدمقرطة، ولاسيما التعددية الحزبية وحرية التعبير عن الرأي إذا ما حكم المرء على ذلك من خلال إنشاء، في العام ١٩٩٨، قناة تلفزيونية خاصة، ل. سي ٢، ووجود ثماني صحف يومية ومحطة إذاعية مستقلة: الخليج إف. إم. وفي مدغشقر أيضاً، استدعى الناخبون الرئيس السابق "الماركسي- اللينيني" ديزيري راتسيركا إلى الحكم ثانية، في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٧، الذي عمل على تبني دستور جديد، في العام التالي، معززاً السلطات الرئاسية (١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨).

كما طالت الدمقرطة المملكة المغربية أيضاً حيث قرر ميثاق الملك الحسن الثاني "توطيد النظام الديمقراطي القائم على الملكية"، في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧. والاستشارات الانتخابية، القائمة على "الشفافية"، التي تلت ذلك، منحت حصة متعادلة للتحالف الحكومي ولتحالف المعارضة ولأحزاب ومرشحين مستقلين انتخب من بينهم قادة إسلاميين (٩ نواب دخلوا إلى البرلمان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧). وتمت ترجمة إرادة الملك بتنظيم "تداول" للسلطة بتسمية عبد الرحمن يوسفي، قائد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، حزب المعارضة الرئيس، الذي شكل حكومة ائتلافية، في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ بهدف إلحاق الهزيمة بالإسلاموية والقيام في الوقت نفسه بإصلاحات تهدف إلى "ضمان استمرارية السلالة الحاكمة بأفضل الشروط".

وتجري مرحلة جديدة، مرحلة عملية نزع المركزية التي ترمي إلى منح المزيد من الصلاحيات إلى السلطات المحلية. وهذا الإجراء، المقدم على أنه نجاح للديمقراطية، مثار للجدل لأن من الممكن أن يشكل فرصة، لبعض القادة، لتشكيل زبانية لهم (بالنسبة إلى بنين انظر: T. Bierschenk et J.-P. Olivier de Sardan, 1999).

(٢)- انتقالات هشـــة

لم تفضِ إجراءات الدمقرطة بالضرورة إلى الهدف المأمول. والواقع أن في بعض البلدان حافظت الأنظمة القائمة على وجودها رغم الاحتجاجات كما في كينيا. وفي ساحل العاج، مثلاً، تم، في شهر شباط/ فبراير١٩٩٢، تعليق الدمقرطة التي بدأت في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٠. فقد أُتهم نظام هوفيت بواني من جميع فئات السكان. وعليه، فقد التحق الفلاحون، الذين خاب أملهم بالنقابة العجوز القريبة من السلطة، بنقابة جديدة هي النقابة الوطنية لساحل العاج، التي تأسست بمبادرة من المعارضة. واتخذ الطلاب موقفاً في وقت مبكر جداً، وأعطى قمع حركتهم الفرصة لقيام الجيش بأعمال اغتصاب في الحرم الجامعي في أبيدجان: ولكن الرئيس رفض معاقبة رئيس هيئة أركان الجيش الذي ثبتت مسؤوليته عن هذه الأعمال، مما عزز الحركة الطلابية الاحتجاجية، بدءاً من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. وبعد أن قررت الحكومة استخدام القوة، اعتقلت لوران غباغبو، قائد الجبهة الشعبية العاجية، حزب معارض، ومناضلين آخرين، عقب مظاهرة في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢، ما أثار عاطفة قوية في الداخل كما في المستوى الدولي. وتواصل تجميد الحياة السياسية خلال عدة أسابيع، بعد أن رفض النواب حضور الجلسات البرلمانية. وفي نهاية شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢، صدر عفو عن المعتقلين. لكن النظام القائم حافظ على بقائه. وبعد وفاة فيليكس هوفيت بواني، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أُنتخب هنري كونان بيدي رئيساً للجمهورية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، في نهاية فترة احتجاجات سياسية بين الحكومة والمعارضة المتحدة في الجبهة الجمهورية، التي دعت، فضلاً عن ذلك، إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية. والواقع أنه أُنشئت بنيات هادفة إلى ضمان انتصار "ولي العهد الدستوري"، وبخاصة القانون الانتخابي الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ الذي عرَّف "العاجية" بهدف استبعاد ترشيح الحسن واتارا، لأنه كان رئيس وزراء سابق لهوفيت بواني،

وينتمي والده إلى بوركينا فاسو، ويحظى بدعم قسم مهم من المعارضة. وبالاعتماد على الحزب الديمقراطي لساحل العاج، حزب وحيد قديم، سرعان ما بدأ رئيس الدولة حملة قمع سياسي، باعتقالات عديدة، بل بإدانة المعارضين، وقمع الصحافة. ورغم انفراج نجم عن عودة رئيس الجبهة الشعبية العاجية، لوران غباغبو، إلى البرلمان، وإطلاق سراح العديد من المعارضين، اتسم العام ١٩٩٧ باحتجاج الجيش ثم الجامعات. وحاول الرئيس بيدي تفريق المعارضة بدعوة آدم كولبالي إلى ترأس الحكومة، في شهر آذار/ مارس ١٩٩٨، وهو عضو في حزب التجمع الجمهوري، الذي استبعد منه على إثر ذلك، ونصير سابق لحسن واتارا. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٨، أعلن هذا الأخير أنه سيرشح نفسه للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠، ما أطلق منذئذ اللعبة السياسية من أجل الفوز بالسلطة.

وفي التوغو، في العام ١٩٩١، تعرض رئيس الجمهورية الجنرال إياديما إلى معارضة شعبية عنيفة، وتملكته الخشية من تقديم وعد بالإصلاحات، فقام بفرض سلطته من جديد على إثر تصرفات وحشية قام بها الجيش الذي كان يشرف عليه ضباط فرنسيون، ومع ذلك لم يستسلم السكان: استمر الإضراب العام الذي أطلقته المعارضة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ حتى شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وأدت أعمال العنف المرتبطة بالأخذ بالثأر والسلب والنهب إلى سقوط عدة قتلى. في حين أنه في بداية شهر شباط/ فبراير ١٩٩٣، قُدِّر أن عدد سكان لومي الذين وجدوا ملجأ لهم في بنين أو غانا بلغ ٣٠٠ ألف شخص. وبعد بضعة أشهر، في شهر آب/ أغسطس ١٩٩٣، أُعيد انتخاب إياديما بمشاركة انتخابية ضعيفة (نحو ٣٩% من المسجلين على القوائم الانتخابية)، وحافظ نظامه على بقائه حتى اليوم، وازداد قوة بفوزه بالانتخابات الرئاسية في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٨، رغم الاعتراض عليه صراحة.

ورغم التعددية الحزبية المعلنة في نيجيريا، فإن الحكومة العسكرية، التي يرأسها الجنرال بابانجيدا منذ العام ١٩٨٥، رغبت في الحفاظ على تمامية السلطة. وعليه لم تحظَ المجالس التشريعية المنتخبة في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢، بأي سلطة تشريعية. وكان العسكريون يسيطرون على النظام القائم، المسمى "ثنائي الحكومة"، لأن المؤسسات المدنية المنتخبة كانت تتمتع بصلاحيات منقوصة بمرسوم، في المستوى الفيدرالي كما في الدول الثلاثين (التي تشكل جمهورية نيجيريا الاتحادية/ المُعرب). فضلاً عن ذلك، أعلن النظام العسكري في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وقف الانتقال إلى نظام مدني. وأدت أعمال الغش في القوائم الانتخابية إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية الأولية، التي انشغل بها الحزبان، الحزب الاجتماعي- الديمقراطي وحزب الاتفاق الوطني الجمهوري، في شهر آب/ أغسطس ١٩٩٣. وتصلب النظام مع انتخاب الجنرال سامي أباشا، في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وبخاصة مع الحكم بالإعدام على الكاتب كين سارو ويوا وعشر أعضاء آخرين من الحركة من أجل بقاء شعب اوغوني (MOSOP)، وتم إعدام هؤلاء شنقاً في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وأدى هذا الحدث إلى استنكار المجتمع الدولي، وبخاصة التعليق المؤقت لعضوية نيجيريا في الكومنولث. وفي الوقت نفسه، وضع الجنرال أباشا سيرورة طويلة الأمد ترمي إلى نقل السلطة إلى سلطات منتخبة: بدأت مع نهاية العام ١٩٩٥، وأصبحت حقيقة واقعة في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧ بانتخاب ٧٧٦ مجلس محلي، ثم بانتخابات مجالس دول، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، سجلت أقوى أكبر نسب من عدم المشاركة فيها بنحو غير مسبوق حتى ذلك الوقت. وجرى تنفيذ هذا البرنامج في مناخ من التوترات وانعدام الأمن الذي اُتهم به زعماء الحزب في المنفى، وبخاصة وايلي سوانيكا. وأدت وفاة أباشا المفاجئة، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٨، إلى وقف سيرورة نقل السلطة إلى حكومة مدنية. ووعد خلفه الجنرال عبد السلام أبوبكر بنقل السلطة إلى رئيس منتخب

خلال العام ١٩٩٩؛ وخفف أحكام إعدام و"بعث حماسة متفائلة" (Duncan H. James, 1999, p. 149).

وقدمت النيجر مثالاً لانقلاب الوضع بشكل مفاجئ. فقد أنشأ دستور ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ نظاماً ديمقراطياً فيها؛ أعقبه انتخابات تشريعية بالنسبية (١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٣)، وانتخاب ماهاما عثمان رئيساً، وهو اجتماعي ديمقراطي، ورئيس حزب الوفاق الديمقراطي والاجتماعي، في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، أمام مرشح الحركة الوطنية من أجل التضامن والتنمية، الحزب الوحيد السابق. وأوقف الانقلاب الذي قاده إبراهيم ميسرة باري في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ تنفيذ برنامج حكومة همها تجاوز الانقسامات الاثنيه والإقليمية: فقد تم تعليق المؤسسات الديمقراطية، وحُظرت الأحزاب السياسية خلال عدة أشهر. وفيما بعد، منح دستور على النسق الرئاسي، تبعه انتخابات رئاسية (٧- ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٦) السلطة إلى باري، عُقب صدام انتخابي عنيف. عندئذ بدأت فترة أزمة سياسية واحتجاجات اجتماعية، في حين أن قمعاً عنيفاً طال المعارضة المتجمعة في جبهة من أجل عودة الديمقراطية والدفاع عنها.

وجرى تعزيز الأنظمة الاستبدادية أيضاً في غامبيا حيث دمر انقلاب إحدى أقدم الديمقراطيات في أفريقيا، في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٤. وفي اوغندا، أقام دستور أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ نظاماً شعبوياً، حُظرت فيه الأحزاب السياسية، قائماً على اللامركزية غير الاتحادية. وفي نهاية حملة انتخابية هادئة مع اقتراع نزيه نسبياً، أُعيد انتخاب اي موسيفيني لمدة خمسة أعوام بـــ ٧٥% من الأصوات (B. Calas, 1997, p. 392).

(٣) - أعمال عنف حادة

في عدة بلدان، جرت الدمقرطة في سياق توترات اثنيه أو إقليمية، تحول بعضها إلى نزاعات مسلحة. ففي زائير، مثلاً، دام الصراع بين

موبوتو، الذي كان يعتمد على الجيش، والحكومة التي تحظى بموافقة المؤتمر الوطني حتى خلال العام ١٩٩٣، رغم الضغط الذي مارسته كل من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في سياق أزمة عامة ومعارك مسلحة (قتل سفير فرنسا "برصاصة طائشة" في كينشاسا بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣). وتحت ضربات التمرد الذي قاده ديزيري كابيلا، بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، انهار نظام موبوتو، القائم منذ العام ١٩٦٥، الذي اتسم بحلقات عنيفة، منها عصيانات وأعمال سلب، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. فبعد أن تقدم في طول البلاد وعرضها، دخل كابيلا إلى العاصمة كينشاسا في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧. واستولى على السلطة، وغداة ذاك اليوم غير اسم زائير إلى "جمهورية الكونغو الديمقراطية" (انظر: J. C. Willame, 1999). وعلى الجانب الآخر من نهر الكونغو، في الكونغو برازافيل، اندلعت حرب أهلية عنيفة جديدة (الحرب الثانية خلال خمس سنوات) بين القوات الحكومية التابعة للرئيس باسكال ليسوبا وقوات الرئيس السابق دونيس سوسو نغيسو (الذي حكم البلد ما بين ١٩٧٩- ١٩٩٢)، الذي حظي بمساعدة انغولا. وجرت هذه الحرب ما بين شهري حزيران/ يونيو - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، وانتهت بانتصار دونيس سوسو نغيسو، دون عودة النظام كلياً من جديد، لأن العام ١٩٩٨ اتسم ببقاء التوترات التي أفضت إلى مذابح بين السكان.

وفي حين أنه تم حل بعض الصراعات، مثل تمرد الطوارق في مالي، حيث عقد ميثاق وطني بين الحكومة وأحزاب الطوارق الأربعة، بعد عامين من المعارك، منح وضع خاص للشمال (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، اندلعت صراعات أخرى. ففي ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، أحصى تقرير للجنة الصليب الأحمر الدولي ما يزيد عن ١٥ أزمة أو نزاعاً ضخماً في أفريقيا، واعتبر، من ثم، أن هذه القارة ستبقى ذات أولوية لنشاطه. وفي ١٧ شباط/ فبراير، قدَّرت دراسة قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية أن عدد اللاجئين بلغ

٧ ملايين شخص وعدد النازحين داخل القارة ١٥ مليوناً. هكذا، تواصلت حرب أهلية في انغولا، أكد تقرير لمنظمة الأمم المتحدة أنها كانت "الأكثر عنفاً في العالم" مع ما يزيد عن ألف وفاة يومياً نجمت عن أثارها المباشرة وغير المباشرة. وكذلك الأمر، في رواندا، حيث تواصلت حرب أهلية خفية منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، مع حرب عصابات بين قبائل التوتسي وقبائل الهوتو، وتحولت إلى مجزرة فعلية، ما بين شهري نيسان/ أبريل- تموز/ يوليو ١٩٩٤، وكانت موضوع العديد من الدراسات (انظر مثلاً: A. Guichaoua, 1995; J.- P. Chrétien, 1997; G. Prunier, 1997; J.- C. Willam, 1997). وأمَّن انتصار الجبهة الوطنية الرواندية التطبيع في حين أن محكمة الجنايات الدولية التي أنشأها مجلس الأمن (تشرين الثاني/ نوفمبر) عقدت جلساتها في مدينة عروشة (في تنزانيا) لمعاقبة المجرمين. أما بالنسبة إلى التدخل الفرنسي، العملية الفيروزية (حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، فقد أدى إلى تحقيق برلماني فرنسي في العام ١٩٩٨.

وفي الوقت نفسه، في ليبيريا، استمرت الحرب الأهلية، التي بدأت في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، رغم تدخل قوات التدخل الأفريقية الغربية (ECOMOG) بموجب معاهدة موقعة في ياماسكرو (ساحل العاج) في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وفي بداية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وصل عدد اللاجئين الليبيريين إلى ساحل العاج نحو ١٨٥ ألف لاجئ. ولم تنتهِ هذه الحرب إلا بعد مرور سبع سنوات، وسببت ما يزيد عن ١٥٠ ألف قتيل. وبقي للرئيس تايلور، الذي انتخب في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٧، إعادة سلطة الدولة من جديد، في مناخ من غياب الأمن. كما عرفت جارتها، سيراليون، وضعاً نزاعياً على إثر قيام انقلاب عسكري في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٢. فقد تم تعليق الدستور، وتجميد أملاك جميع مسؤولي النظام السابق. وتصلب نظام الملازم الأول فالانتين ستراسر بعد انقلاب عسكري فاشل

(نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢). فقد نُفذت إعدامات بلا محاكمة، أدت إلى تعليق المساعدات البريطانية. وأثار تمرد حظي بدعم تايلور حرب عصابات في البلد كله، وعمليات نهب، في حين أنه انتشر تهريب الذهب والألماس. وبعد عزل ستراسر من الحكم، في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، تم استبداله بالجنرال جوليوس مادا بيو الذي حاول تأجيل الانتخابات بعد أن وقع معاهدة سلام. ومع ذلك، فقد جرت الانتخابات في شهر آذار/ مارس ١٩٩٦ تحت ضغط السكان المسلحين، الذين وقفوا في وجه العسكريين والمتمردين. وفي الأول من شهر نيسان/ أبريل، تم تنصيب أحمد تيجان كباح، أول رئيس مدني منذ العام ١٩٨٥، لكن تواصلت الصدامات. وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، أرغم انقلاب عسكري الرئيس كباح على اللجوء إلى غينيا؛ لكن تدخل نيجيريا العسكري المقرر من جانب واحد، أتاح له العودة إلى السلطة، في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، بفضل قوات التدخل الأفريقية الغربية التي انطلقت من ليبيريا، وطردت الانقلابيين. وأدى تواطؤ الأضرار بين شركات الأمن، المكونة من مرتزقة جنوب أفريقيين، والمصالح المنجمية إلى إثارة فضيحة في لندن (S. Cessou, 1999). ومن بين الحروب الأهلية الأخيرة، حرب أهلية اندلعت في غينيا بيساو على إثر عصيان عسكري اندلع في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٨. وانتهت هذه الحرب بسرعة مع تدخل قوات سنغالية، لكنها كانت حرباً قاتلة ومدمرة.

كما شكل تصاعد الحركات السلفية خطراً على الديمقراطية. ففي تونس، تم اتخاذ عدة إجراءات قاسية ضد حركة النهضة الإسلامية. وفي مصر، لم تستطع المحافظة على قانون الطوارئ والقمع السريع القضاء على مجموعات إسلامية مع أنها مهمشة لكنها حافظت على مناخ من العنف في بعض الأقاليم، بل أثارت فتناً بين المسلمين والأقباط في القاهرة، في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١. كما اقترفت سلسلة من الاعتداءات بدءاً من العام ١٩٩٢، تم بعضها

على سائحين في القاهرة (١٩٩٦)، والأقصر (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧). سببت انخفاض السياحة انخفاضاً قوياً، أحد القطاعات المهمة في اقتصاد البلد. وفي الجزائر، أدى النضال الذي قادته الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تجميد سيرورة الدمقرطة، التي انطلقت بموجب دستور ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩ الذي ألغى كل مرجعية للاشتراكية وأحيى التعددية الحزبية. وقد أثار خطر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، قيام الجيش بانقلاب عسكري "دستوري"، بإرغام الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة (١١ كانون الثاني/ يناير) وإلغاء الانتخابات. وتبع استلام هيئة الدولة العليا برئاسة محمد بوضياف، أحد القادة التسعة التاريخيين للحرب ضد الاستعمار، لشؤون البلاد، قمع مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي أثار صدامات دموية في عدة مدن. وقد تم الحفاظ قرابة العام على حالة الطوارئ المعلنة في ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢، التي أعقبها حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٤ آذار/ مارس، واتسمت باغتيال الرئيس بوضياف في ١٩ حزيران/ يونيو. بعد ذلك، ورغم جهود التطبيع بعد انتخاب الرئيس الأمين زروال (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥)، شهدت الجزائر مرحلة دامية اتسمت بمجازر بحق المدنيين، واغتيالات مفكرين وفنانين مثل المغني لونيس ماطوب (٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٨)، ومضاعفة عدد القتلى. وقد تم اتهام الجيش الإسلامي للإنقاذ بذلك، ولكن تم إلقاء اللوم أيضاً على نوع من سلبية قوات النظام الحكومية.

أثار انتشار النزاعات حمية التضامن الدولي، الانتقائية أحياناً، والمقبولة إلى حد ما من المتحاربين (مساعدة طبية، إرسال أغذية، الخ...)؛ كما قادت أيضاً إلى تدخلات عسكرية خارجية. ونادراً ما تدخلت قوات منظمة الأمم المتحدة المتعددة الجنسيات، القبعات الزرقاء، في الحروب، كما في الصومال أو الصحراء الغربية. فغالباً ما تحركت بعد وقف إطلاق النار أو بعد انتهاء الحروب للمساعدة على عودة

السلام، بفعالية إلى حد ما، كما في انغولا وموزامبيق وناميبيا، الخ... وكما سبق أن رأينا، قامت بعض الدول بعمليات عسكرية: مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال، وفرنسا في رواندا، الخ... إضافة إلى ذلك، تم استخدام قوات التدخل الأفريقية الغربية في عدة مناسبات، في ليبيريا، وسيراليون، مابرهن على إمكانية حل بعض الشؤون بين الأفارقة في هذا القسم من القارة.

٢ - المصالحة العرقية في أفريقية الجنوبية

في حين أن ناميبيا ولجت إلى الاستقلال عن أفريقية الجنوبية في العام ١٩٩٠، فقد اتجهت هذه الأخيرة نحو نهاية الفصل العنصري.

أ- الاحتجاج العنيف على عدم المساواة بين الأجناس

في الثمانينيات، أصبح النضال ضد النظام القائم متزايد العنف باطراد، بعد القمع المريع لفتن سوويتو (حزيران/ يونيو ١٩٧٦)، الذي أثار مشاعر الرأي العام الدولي، ووفاة ستيف بيكو المشبوه فيها في السجن (١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧). غير أن حركات الاحتجاج كانت منقسمة حول الأهداف والوسائل. بين الحركات الثلاث، كان الحزب الأكثر نفوذاً، حزب المؤتمر الوطني، الأقدم (١٩١٢)، قد تجدد بفضل تدفق الشباب القادمين من المدن السوداء townships، الذين أعدهم في معسكرات قائمة في موزامبيق وانغولا، ونادى بمجتمع متعدد الأجناس حيث يكون للبيض مكانهم فيه. وفي العام ١٩٧٥، قام غاتشا بوتهليزي بإعادة تنظيم حزب الحرية أنكاثا، الذي كان قد تم تأسيسه داخل مجتمع الزولو في العام ١٩٢٨، ومد نفوذه في الأوطان الأخرى homelands؛ وطالب بحكومة أغلبية يتم الحصول عليها دون اللجوء إلى استخدام العنف(•). ودافع حزب ازابو AZAPO، الذي خلف حركة وعي

(•) لمزيد من المعلومات حول هذا الحزب، انظر: محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنيه في جنوب أفريقيا، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس ٢٠٠٤، ص ٢٢٣- ٢٤٣/ المُعرب.

أسود Conscience noire، التي تم حظرها في العام ١٩٧٧، عن أيديولوجية المنظمة التي رأسها ستيف بيكو. وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٨١، عكس استفتاء للرأي مدى قوة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي: كان ٤٨% من السود المستجوبين من المناصرين له، بينما صرح ٢١% منهم أنهم مع حزب الحرية أنكاثا، و١١% مع حزب ازابو. وشهد تحقيق لتقصي الحقائق جرى في أكبر ثلاث مدن في العام نفسه، أن نيلسون مانديلا، الذي كان قابعاً في السجن آنذاك، لا يزال الرجل السياسي الأكثر شعبية بين السكان غير البيض، أياً كان أصلهم (O. Guitard, 1990).

وبدءاً من نهاية السبعينيات، بدأت حكومة أفريقية الجنوبية بإصلاحات بسبب الضغوط الداخلية، وبخاصة ضغوط أوساط رجال الأعمال الذين أرادوا تليين التشريع الخاص باليد العاملة، واحتجاجات الرأي العام الدولي. وتعلق الأمر بإلغاء السمات الأكثر لفتاً للنظر والأكثر "حقارة"، وفقاً لعبارات الرئيس بوتا (١٩٨٥)، دون تغيير أساس نظام الفصل العنصري. وكان لديه أيضاً مشروع لتنمية طبقة سوداء محابية للنظام. ولتحقيق هذا الهدف، وسَّع حقل المبادلات التجارية المسموح بها للسود. وفي العام ١٩٧٩، تم تبني تشريع نقابي، يتيح تأسيس نقابات غير عرقية: أملت الحكومة بهذا الشكل فرض رقابتها بشكل أكثر سهولة على ردود أفعال العاملين غير البيض. حتى ذلك الوقت، كان البيض فقط يتمتعون بالحق النقابي؛ وبإمكان السود تأسيس جمعيات للعمال ليس لها الحق بالإضراب، ولا حق تمثيل أعضائها أثناء المفاوضات المتعلقة بالأجور. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، أصبح بإمكان الجمعيات المسجلة الاستفادة من الحقوق النقابية وإطلاق إضراب بعد إشعار بثلاثين يوماً. وأُعلن في العام نفسه، تجريم تشغيل الأفارقة الذين ليس لديهم رخصة إقامة في المدن.

وفي سياق الصعوبات الاقتصادية التي كانت أفريقية الجنوبية تعاني منها، تعاقبت الإضرابات في عدة فروع صناعية بدءاً من العام ١٩٨٠. وطالب العاملون بتحسين أوضاعهم المعيشية في العمل و/ أو التطبيق الكامل للحقوق النقابية. وفي الوقت نفسه، انتشرت حرب عصابات مدينية، من بين أعمال أخرى، وأعمال تخريب للمؤسسات الصناعية، ما دفع الحكومة إلى اقتراح قانون يجعل تسجيل النقابات السوداء إلزامياً. وفي العام ١٩٨٦، أصبح لدى النقابات الأفريقية أعداد تزيد عن مليون عضو فعلي، أي سددوا اشتراكاتهم. وتوزعوا على اتحادين: مؤتمر جنوب أفريقية للعمل (•) الذي تأسس في العام ١٩٨٥، ومجلس اتحاد جنوب أفريقية- اتحاد ازانيان للعمل (••) المتشبع بفلسفة "وعي أسود". وبالإضافة إلى عملها المطلبي، كانت النقابات مكاناً للتدرب على الديمقراطية، بحيث أن رغبة الحكومة في فرض رقابتها عليها واكتسابها صبغة شرعية لم تكلل بالنجاح: والواقع أنها تسيست وأصبحت قوة مركزية في النضال من أجل السلطة في أفريقية الجنوبية (L. Thompson, 1990).

ب- ترتيبات غامضة

في العام ١٩٨٤، بلور التغيير الدستوري الانقسامات العرقية في الوقت نفسه الذي أُنشئ فيه حكماً رئاسياً قوياً. تكون البرلمان من ثلاث غرف وحيدة الجنس: المجلس التشريعي ويضم ١٧٨ عضواً ينتخبهم البيض، ومجلس النواب ويتألف من ٨٥ ملون ينتخبهم مجتمعهم، ومجلس المندوبين ويتكون من ٤٥ هندي ينتخبهم الهنود. إذن، حظي البيض بالأغلبية حين تكون الدورات مشتركة. وتتولى وزارة متعددة الأجناس، منبثقة عن الغرف الثلاث، مسؤولية "الشؤون العامة" في حين أن مجالس الوزراء وحيدة الجنس تتولى

(•) Congress South African Trade Union (COSATU).

(••) Council of South African- Azanian Confederation of Trade Union (CUSA-AZACTU).

مسؤولية "الشؤون الخاصة". وبإمكان رئيس الدولة، المنتخب من هيئة ناخبة مؤلفة من ٥٠ أبيض و٢٥ ملون و١٣ هندي، حل البرلمان، وتعيين الوزراء، وتقرير ما هو من اختصاص "الشؤون العامة" و"الشؤون الخاصة"؛ ومن مسؤولياته أيضاً مراقبة شؤون السود وإدارتها. ووفقاً لـــ ل. تومبسون (1990)، كان الدستور الجديد غير واف بالغرض في ثلاث نقاط: أن أسس توزيع السكان لا تزال عنصرية، واحتفاظ البيض بالأولوية، وأن الأفارقة، ما يعدل ٧٥% من السكان، بما فيها الأوطان homelands، لم يكن لهم حق إبداء الرأي في أحكام الدستور الجديد. فضلاً عن ذلك، حل نموذج رئاسي قوي محل نظام على النسق البريطاني. فبعد انتخاب بوتا رئيساً، سمى وزارة مكونة من أعضاء من الحزب الوطني وواحد من الملونين وواحد من الهنود، لكن هذين الأخيرين ليس لهما حقيبة وزارية.

وأفضى تطبيق هذا التنظيم، في العام ١٩٨٤، إلى اعتقال ٢٣٨٨٩٤ أفريقي بجرائم رخص انتقال. والواقع أنه لم يكن بإمكان الأوطان الصغيرة تلبية حاجات سكان كانوا مجبرين على مغادرتها، حتى بشكل غير قانوني، للنجاة بحياتهم. وأمام الأمر الواقع، ألغت الحكومة قانون رخص الانتقال وأعلنت عن سياسة "تمدين منسق". لكن التعديلات لا تتعلق إلا بالسود الجنوب أفريقيين؛ أما أولئك أبناء الأوطان homelands، فقد تم اعتبارهم أجانب، وبهذه الصفة، لا يمكن استخدامهم دون ترخيص. كما تم أيضاً إلغاء بعض القوانين العنصرية الثانوية، لكن دون أن يكون لها نتائج حقيقية: مثلاً، انتهاء حظر الزواج ما بين الأجناس لم يكن له أي أثر لأن الزوجين لا يمكنهما الإقامة معاً بشكل قانوني، ولا يحظى أبناؤهما بحق التعليم، إذن لم يتغير أي شيء في مجال التعليم. كما حصل السود، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، على تسهيلات لتملك مساكنهم شريطة أن يكونوا أفارقة جنوبيون ودفعوا أثمانها، ونادراً ما كانوا قادرين على ذلك. والواقع أن تطبيق كل إصلاح، كانت تعيقه تدابير معينة (O. Guitard, 1990).

ج- أفريقية الجنوبية في حرب ضد سكانها السود

إذن حوفظ على أسس الفصل العنصري. وتضخمت ردود الفعل العنيفة وبخاصة من قبل الشباب، في حين تبنى قسم من المناضلين السلوك المسالم لديزموند توتو (جائزة نوبل للسلام للعام ١٩٨٤)، زعيم الكنيسة الانغلكانية في أفريقية الجنوبية، وأسقف الكاب اعتباراً من العام ١٩٨٦. وأبرمت حكومة بوتا حالة الطوارئ في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٨٥، بهدف فرض سيطرتها من جديد على السكان السود وبخاصة في المدن السوداء townships. وفاقمت أعمال القمع، وضاعفت الاعتقالات ولجأت إلى طرق التعذيب، في حين أن أفراداً غير معروفين، لكن ينتمون بوجه الاحتمال إلى قوى الأمن، اغتالوا المناضلين المناهضين للفصل العنصري (L. Thompson, 1990). واعتبرت أفريقية الجنوبية نفسها في حالة حرب، ووضعت ما بين ٥٠٠٠- ٨٠٠٠ جندياً في المدن السوداء بهدف زيادة عدد قوى الشرطة. ووفقاً للإحصائيات الرسمية لشهر شباط/ فبراير ١٩٨٧، تم سجن ١٣٣٠٠ شخصاً، منهم نسبة كبيرة من الأطفال في إطار حالة الطوارئ، لكن التقديرات شبه الرسمية ترفع هذا العدد إلى ٢٩ ألف. ونجم عن ذلك، أعداد مهمة من القتلى (ما بين ١٢٠٠- ١٤٠٠ شخصاً) والجرحى. وتحولت عمليات دفن ضحايا القمع إلى مظاهرات جماهيرية.

أدت السياسة الجنوبية الأفريقية إلى ردود فعل غامضة من قبل رجال الدول الأجنبية الذين ناقضت أفعالهم خطبهم أحياناً. وغالباً ما تم تطبيق الإصلاحات، حتى الثانوية منها، تحت ضغط الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أن الموقف الأمريكي لعب دوراً حاسماً بدءاً من خريف العام ١٩٨٨.

د - نهاية الفصل العنصري

مهد وصول فريدريك دي كليرك إلى السلطة، في شهر آب/ أغسطس- سبتمبر ١٩٨٩، السبيل للقيام بتغييرات أساسية: شرعنة حزب المؤتمر

الوطني الأفريقي بحكم الأمر الواقع في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وفتح مناطق الإقامة الأربع أمام جميع الأجناس، وتحرير نيلسون مانديلا، في ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٠، بعد قضائه ٢٨ عاماً في السجن. كما أتاح التوجه السياسي الجديد لأفريقية الجنوبية الخروج من عزلتها الدبلوماسية أيضاً.

ومع ذلك، تواصل مناخ العنف، وأدى إلى ٢٥٠٠ قتيل في العام ١٩٩١، برغم النداءات التي أطلقتها القوى السياسية والدينية الرئيسة من أجل السلام، وزاد عليهم ما يقرب من ٣٥٠٠ قتيل في العام ١٩٩٢. وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، جمع مؤتمر من أجل أفريقية جنوبية ديمقراطية ١٩ حزباً سياسياً منها الحزب الوطني بزعامة ف. دي كليرك في السلطة آنذاك، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (الذي اكتسب الصفة الشرعية في العام ١٩٩٠) بزعامة نيلسون مانديلا، وحزب الحرية أنكاثا بزعامة م. بوتهليزي. وطُرح في حينها مفهومين: مفهوم الحزب الوطني الرامي إلى الحفاظ على "حقوق الأقليات" ومفهوم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي دافع عن وحدة البلد. وفي حين أن النقاشات الدستورية كانت تراوح في مكانها، فإن نهاية الفصل العنصري تحققت رسمياً بموجب استفتاء، تم تنظيمه من أجل البيض فقط، حيث أجاب ٧ر٦٨% من المقترعين بالإيجاب في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢. بالطبع، وجب الانتظار بعد من أجل تطبيقه في الواقع، لكن هذا الإلغاء عُدَّ انتصاراً لأفريقيا كلها. لكن بنيات عدم المساواة بقيت على حالها: الاختلافات في الدخول بين البيض والسود تزايدت إبان العام ١٩٩٢، والفارق بينهما ١ إلى ٦.

وبعد توقف المفاوضات حول المؤسسات المستقبلية لفترة وجيزة من الزمن، استؤنفت في بداية العام ١٩٩٢، لكن دائماً في مناخ من التوتر زاده شدة اغتيال كريس هاني، أمين عام الحزب الشيوعي (SACP) في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. هذه الجريمة، التي اقترفها ج. والوس، وهو يمني متطرف على ارتباط مع حزب محافظ، وإفشاءات لجنة غلادستون للأعمال التي قام بها عسكريون

وأعضاء في أجهزة الأمن السري ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ومحاولة الجنرالات الأربعة المتقاعدين للم شمل جميع المتشوقين للفصل العنصري، أمور بينت أن جميع البيض بعيدون عن الانضواء في النظام الجديد. أما من جانب الأفارقة، فقد تُرجم الهياج بموجة من الاعتداءات على مدنيين بيض أعضاء في الـــ APLA، وهو ذراع عسكري لحزب المؤتمر الأفريقاني PAS، في شهر أيار/ مايو ١٩٩٣، وكذلك بالصراعات الدامية في عدة مدن سوداء بين مناضلي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومناضلي حزب الحرية أنكاثا (D. Darbon, 1995). ومع ذلك، أدى المؤتمر المتعدد الأطراف إلى اتفاق حول تاريخ انتخابات متعددة الأجناس. وقد جرت هذه الأخيرة في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وتحقق انتصار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بانتخاب نيلسون مانديلا رئيساً للجمهورية في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٤.

هـــ - من رئاسة نيلسون مانديلا حتى "ما بعد مانديلا"

مرت إرادة بناء أفريقية جنوبية جديدة بالبحث عن اتحاد وطني ومشاركة جميع المجتمعات. وفي إطار هذه النظرة، تم تبني رموز جديدة: علم يجمع ألوان الدولة القديمة وألوان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ونشيد وطني يجمع بين نشيد البيض ونشيد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والمحافظة على شعار القوقز (ظبي رشيق من جنوبي أفريقية/ المُعرب)- رمز الفرق البيضاء أيام الفصل العنصري- على سروال لاعبي الرُكبي. وقد وضعت قواعد المصالحة الوطنية لجنة "حقيقة ومصالحة"، برئاسة المطران توتو، ومهمتها سماع ضحايا وجلادين الجرائم التي اقترفت في عهد الفصل العنصري (الآبارتيد) والتي استمرت أعمالها عدة سنوات.

في المرحلة الأولى، تم تطبيع الدولة بإصدار دستور يؤسس دولة القانون (أيار/ مايو ١٩٩٦). أنشأ ديمقراطية برلمانية تمارس نظام "حكومة تعاونية"، أي لا تقصي الأقلية من اتخاذ القرار. ويجب أن يتم التعاون في

المستويات الوطني، والإقليمي، والمحلي. وقد تمت الموافقة على تطبيق هذه المبادئ واحترام تقاسم السلطات بإلغاء جزئي من الدستور من قبل المحكمة الدستورية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وتُبني نصه النهائي في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٧، الذي خرج النظام بموجبه أعلى شأناً. وتم اجتياز مرحلة ثانية في لعبة الديمقراطية الحرة بقطيعة الحزب الوطني بزعامة فريدريك دي كليرك مع حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى المعارضة (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)، وترك هذا الأخير قيادة الحزب في نهاية السنة التالية.

وقد مهد "لاستدراك" السود المضطهدين إبان سنوات الفصل العنصري، إجراءات منح أفضلية التوظيف للسود في القطاع العام كله. علاوة على ذلك، تم التحريض على الولوج إلى السلطة الاقتصادية بتطوير برجوازية رأسمالية عن طريق عون أسود Black empowerment، عون لتأسيس منشآت ولمساهمة العمال في الأرباح، تسهلها الخصخصة، وتعاون التجمعات البيضاء التي وجدت مصلحتها في النمو الاقتصادي لهذا القسم من السكان. ونتيجة لذلك، فإن المنشآت السوداء التي نادراً ما كانت حاضرة في بورصة جوهانسبرغ في العام ١٩٩٣، أصبحت تمثل ١٠% من رساميلها (D.Darbon, 1999, p. 202). وفي العالم الزراعي، مع نهاية الفصل العنصري، استطاع رفع الحظر عن تملك الأراضي خارج المعازل ومنح المساعدات، حث العاملين الزراعيين الأجراء على تكوين ملكيات عقارية صغيرة، لكن ينقصنا معطيات دقيقة لتقدير أهمية هذه الحركة. وفي المقابل، تطورت المشكلات الاجتماعية، المرتبطة بخاصة بإعادة هيكلة القطاعات المنجمية والصناعية التي أدت إلى إلغاء الكثير من الوظائف، كما سبق أن ذكرنا (انظر فصل ١١).

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٩٩، أصبح أمراً واقعاً رحيل نيلسون مانديلا من رئاسة الجمهورية لصالح نائبه ثابو مبيكي، خلفه الرسمي منذ العام ١٩٩٧. لقد ترك نظاماً راسخاً في إطار ثلاثية السياسات tripartite politics، تشارك فيه الحكومة والمصالح الكبرى البيضاء بمعظمها، والاتحادات النقابية

الكبرى: هذه الإدارة تقارن، وفقاً لدومنيك داربون (1999, p. 203)، مع إدارة بلدان ديمقراطية غربية عظمى.

ثانياً - تحرير مفروض Libéralisation imposée

١ - معالم "التكييف الهيكلي"

في أواخر الثمانينيات، ازداد خطورة وضع الدول الأفريقية كلها، المثير للقلق آنفاً، إلى درجة لم تشهده سابقاً إطلاقاً. ففي سياق أزمة تحدٍّ من النمو (انظر فصل ١١)، أصبح تضخم النفقات العامة، الذي أدى إلى اختلالات متنامية في الميزانيات واللجوء إلى المديونية، أصبح مقلقاً لدرجة أن مقدمي المال الدوليين، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (•) نشرا في جميع البلدان الأفريقية تقريباً منهج برامج التكييف الاقتصادي، الذي أُعد في بداية الثمانينيات. ويتعلق الأمر بإعادة هيكلة للاقتصاد قادرة على ضمان التنمية تقوم على ثمانية "مبادئ تم التعبير عنها، في العام ١٩٨٥، في تقرير

(•) رغم اختلاف أهدافهما، فقد أسسا في الوقت نفسه (١٩٤٥) تطبيقاً لقرارات مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤):

١- صندوق النقد الدولي FMI : وهو يقدم النصح للحكومات في ميداني المال والتمويل. ومقره في واشنطن. ويحظى أعضاؤه بحقوق السحب في الصندوق، أي بحق شراء (إذن قرض) بعملاتهم الخاصة بهم عملة أخرى لأجل محدود؛ يتيح هذا الإجراء مواجهة الإختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات. ويقوم الصندوق بدور كبير في العالم الثالث أو في البلدان في "طور الانتقال"، بفرضه برامج جائرة للتكييف معها أو بتنظيم دفعات مالية ضخمة تكون فيها الاعتبارات الجيوسياسية واضحة (مكسيك، برازيل).

٢- البنك الدولي BM: ومقره واشنطن. ويضم عدة أجهزة منها البنك الدولي لإعادة الأعمار والتنمية BRID (المؤسس في العام ١٩٤٥)، والجمعية الدولية للتنمية AID (المنشأة في العام ١٩٦٠). انتقل من مجرد ممول لمشروع إلى تنفيذ إصلاحات قطاعية أو بنيوية في سياسات التكييف الهيكلي التي نشرها صندوق النقد الدولي. المُعرب.

مشترك للبنك الأفريقي للتنمية (BAD) واللجنة الاقتصادية من أجل أفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (CEA):

- انتباه خاص للقطاع الزراعي والعالم الزراعي؛
- تشجيع المبادرة والاستثمار الخاص؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تحرير الأسعار وسوق العمل؛
- تعزيز إدارة القطاع العام وتقليص وظائف الدولة؛
- إعادة هيكلة النظام الضريبي ونفقات الدولة؛
- البحث عن أفضل نوعية للموارد البشرية؛
- تكييف نسب الصرف بالنسبة إلى البلدان خارج منطقة الفرنك.

شكلت هذه التوجيهات (وردت في: J. Alibert, 1992) أساساً لخطة التكييف الهيكلي "المتفاوض عليه" بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين كل بلد طالب للمال، مقابل مساعدتهما. وفي العام ١٩٩٢، أعدت جميع البلدان الأفريقية تقريباً (باستثناء ليبيا) مثل هذا البرنامج أو كانت في طور إعداده. إذن تبنت بلدان لها أوضاع مختلفة التوجه نفسه. ومع ذلك، فان طابعاً مشتركاً وسم البلدان الأفريقية: مديونتها، لكن مع تباينات في درجتها، إن لم يكن في طبيعتها.

أ - ثقل المديونية

أدى الإسهام المتكرر للتمويل الخارجي إلى ارتفاع المديونية (الدين وخدمة الدين/ المُعرب) إلى مستوى أعلى من الوسائل، ففي العام ١٩٩٠، مثَّل الدين الإجمالي في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى ٨ر٣٤٠% من صادرات السلع والخدمات و ١ر١٠٦% من الناتج القومي الإجمالي (B. Chatel, 1992)، في حين أن في أفريقية الشمالية، تفاوت ما بين ١٢٧% (تونس) و٣٠٠% (مصر) من الصادرات، وما بين ٥٢% (الجزائر) و١٢٦% (مصر)

من الناتج القومي الإجمالي. بالتأكيد، يبقى ثقل الدين الأفريقي مقارناً مع الدين الكامل للبلدان النامية محدوداً، لكن نسبته ازدادت حتى بدايات التسعينيات:

حصة الدين الأفريقي الإجمالي من الدين العالمي (بالنسبة المئوية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٦
أفريقية ج.ص.*	١٥ر٩	٨٢ر٩	٢ر١٠	٥٧ر١٣	٧٣ر١٣	٨٦ر١٠
أفريقية ش**	؟	٣٤ر٩	؟	٦٣ر٧	٧١ر٧	٦١ر٤
المجموع**		١٦ر١٩		٢٠ر٢١	٤٤ر٢١	٤٧ر١٥

* أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ** باستثناء ليبيا

المصدر: B. Chatel, "Les spécificités de la dette africaine", *Afrique Contemporaine*, no 164 oct.-déc. 1992 بالنسبة إلى أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وحساباتنا بالنسبة إلى ما تبقى انطلاقاً مـــن: *Rapport sur le développement dans le monde*, Banque mondiale, 1992 à 1999.

بالنسبة إلى كل بلد، أصبحت مشكلة المديونية مشكلة عصيبة. فخارطة الدين الخارجي الفردي نحو العام ١٩٩٩(انظر ص ٦٢٠) تبرز حالة مديونية عامة للقارة الأفريقية مع تباينات ناجمة في آن واحد عن ثقة مقدمي المال وقدرة البلدان على سداده. وعليه فإن الوضع في ناميبيا، قليلة المديونية نسبياً لأنها كانت في طور إعادة تنظيم نفسها (استقلالها في العام ١٩٩٠)، لا ينجم عن الأسباب نفسها للوضع في الحبشة/ أثيوبيا التي كان خيارها الماركسي- اللينيني حتى بداية العام ١٩٩١ وحالة الحرب فيها وراء عدم جذب القروض إليها.

وساعدت الاحتياجات على أن ينزع دور مقدمو المال ليكون دوراً حاسماً في تنمية بلد ما كما في تطورها السياسي. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، علَّق البنك الدولي كل عون مالي إلى كينيا لمدة ستة أشهر بانتظار قيامها بإصلاحات اقتصادية وسياسية. فالصعوبات الاقتصادية التي سبق أن ازدادت خطورة بسبب سوء المحاصيل الناجم عن الجفاف، زادت من

عجزها، بحيث أنه في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢ لم يعد لدى الدولة ما يزيد عن أربعة أيام من احتياطي العملات الصعبة، في حين أنه حوفظ على تجميد العون المالي. وقد صعَّد هذا الوضع الاحتجاج على نظام دانيال آراب موي الذي استمر في رفض الإصلاحات (D. Bourmaud, 1993). وبشكل عام، لا تفرج مؤسستا بريتون وودز عن المساعدات المرتقبة إلا وفقاً لأهدافها، مما يحابي "التلاميذ الصالحين" حتى لو لم يحترم هؤلاء الأخيرين دائماً قواعد الديمقراطية: هكذا لم تعلقا إطلاقاً عونهما لاوغندا، على خلاف كينيا، رغم تحفظات الغربيين في العام ١٩٩٧. كما أن موقف صندوق النقد الدولي تجاه السودان غالباً ما كان متناقضاً مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، جمَّد صندوق النقد الدولي تعهداته إزاء التوغو في العام ١٩٩٦، بسبب التأخر في تنفيذ خطة الخصخصة، وبخاصة بالنسبة إلى الفوسفات؛ ولم يفِ بتعهداته إلا في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، والبنك الدولي في شهر آذار/ مارس، بعد أن تمت خصخصة ١٤ منشأة عامة. ووزن هاتين المؤسستين وزناً ضخماً بقدر ما هما مدعومتين من مقدمي المال التقليديين. كما دعت فرنسا شركاءها الأفارقة إلى التفاهم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ اشترطت لتقديم عونها المالي توقيع مثل هذه الاتفاقات معهما، وتم ذلك في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ لدى اجتماع طارئ في إطار منطقة الفرنك في أبيدجان (عاصمة ساحل العاج).

علاوة على ذلك، يتدخل الدائنون بشكل انتقائي بقبولهم أو رفضهم الإعفاء من الدين أو من قسم منه، كما كانت هي الحالة بالنسبة إلى السنغال التي أعفوها من دين مقداره ٤٢ مليون دولار المبرم من أجل شراء منتجات غذائية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، أو أيضاً دين دولة بنين التي ألغت الولايات المتحدة الأمريكية مجمل دينها في حين أن نادي باريس خفف بمقدار ٥٠% دينها العام، وأن عدة إعانات مالية منحتها إياها فرنسا وألمانيا أفضت إلى

عون يعادل ١٠٠٠ فرنك فرنسي لكل نسمة في العام ١٩٩١(S.Smith, 1993). ومثال آخر، هو مثال كندا التي خففت دين ساحل العاج بمقدار النصف في شهر أيار/ مايو ١٩٩٤، ووافقت على إعادة جدولة مهمة لما تبقى من دينها.

وهكذا، أفضت نتائج خطط التكييف وإلغاءات و/ أو إعادات الجدولة لمجمل الدين أو لقسم منه، إلى تخفيضه النسبي في المستوى الدولي. وهذا ما يبرزه الجدول السابق بالنسبة إلى العام ١٩٩٦. لكن في مستوى الدول، بقيت خدمة الدين (•) ثقيلة الوطأة، بل ازدادت في بعض الحالات: بالنسبة إلى أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت وسطياً من ٦ر٣% من الناتج القومي الإجمالي و ٨ر٩% من صادرات السلع والخدمات في العام ١٩٨٠، حتى على التوالي ٥% و٢ر١٤% في العام ١٩٩٦. بالنسبة إلى بعض الدول، لا يزال الارتفاع أكثر أهمية، فمثلاً بالنسبة إلى غانا ارتفع من ٦ر٣% من الناتج القومي الإجمالي و١ر١٣ من صادرات السلع والخدمات في العام ١٩٨٠ حتى على التوالي ٦ر٧% و٤ر٢٦% في العام ١٩٩٦؛ وفي الوقت نفسه، بعد أن كان دين بوركينا فاسو بسيطاً نسبياً في العام ١٩٨٠، مع ٣ر١% من الناتج القومي الإجمالي و٩ر٥% من الصادرات، وصل على التوالي إلى ٩ر١% و ٨ر١٠% في العام ١٩٩٦، الخ...

ب - بدايـــة دوامـــة

إذن، ينزع منح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعون المالي إلى أن يصبح "مكافأة للدمقرطة"، لتبني ممارسات *الحكومة الرشيدة*، أي "لمناهج

(•) Service de la dette خدمة الدين: هو مبلغ الفوائد التي يجب دفعها والقروض التي يجب تسديدها خلال فترة محددة. بالنسبة إلى بلد ما، هي مجموع مدفوعات الفوائد وأقساط الدين المتعلقة بالديون الخارجية (العامة والخاصة). ويعد وزن خدمة الدين في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على هشاشة اقتصادية وتبعية خارجية. وغالباً ما يفضل عليه نسبة خدمة الدين من قيمة الصادرات/ المُعرب.

الحكم الصالحة" وفقاً لمفهوم هذه المنظمات الدولية. والفكرة الحافزة هي فكرة التخلص من التزام الدولة. يجب على الدولة أن تقوم بإدارة جائرة للنفقات، وبخاصة بتخفيض عدد موظفيها، مثلاً، في اوغندا جرى تسريح ٦٠ ألف موظفاً ما بين العامين ١٩٩٠- ١٩٩١ و٣٤ ألف يجب تسريحهم من أصل ما تبقى وهو ١٢٠ ألف؛ وفي غينيا، تعثرت المفاوضات مع البنك الدولي، التي استؤنفت في شهر آذار/ مارس ١٩٩٢، بعد تعليق العون (تموز/ يوليو ١٩٩٠). تعثرت حول مسألة "الموظفين المزيفين"، الذين قُدِّر عددهم بـــ ٥٠٠٠ موظفاً. ويعني ضغط نفقات الميزانية أيضاً وقف دعم السلع الضرورية للحياة، كما حصل في السودان، علماً بأن هذا البلد المتأثر بالحرب الأهلية يضم نسباً مهمة من الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، والمهددين ببقائهم بسبب ارتفاع الأسعار. إضافة إلى ذلك، كان لخفض قيمة العملة في السودان والحبشة/ أثيوبيا وزيمبابوي بشكل يعيدها إلى سعرها الطبيعي، نتائج تضخمية قادت إلى خلق صعوبات بالنسبة إلى السكان الأقل ثراء.

يؤدي تخلي الدولة عن التزاماتها إلى تحرير الاقتصاد بخاصة، إذن إلى انتصار الرأسمالية على اشتراكية الدولة. هكذا في اوغندا، تم إعداد برنامج خصخصة تعلق بأملاك الآسيويين، الذين طردوا في العام ١٩٧٢ (G.Prunier, 1993). ورجحت سياسة مماثلة في تنزانيا وزامبيا، وزيمبابوي، الخ... والحالة هذه، ترى هل كان القطاع الخاص مستعداً لضمان استمرار سيرورة إعادة التكييف الهيكلي التي سبق أن بدأت؟ وهل يمتلك الوسائل اللازمة لذلك؟ وتختلف الأجوبة وفقاً للبلدان لأن ظهور فئات اجتماعية مهنية قادرة على تقديم مساعدتها كان مجمداً إلى حد ما من قبل نظام الاقتصاد الموجه السابق. إضافة إلى ذلك، هل كان المستثمرون الوطنيون المحتملون، وبخاصة أولئك الذين راكموا رأس مال من القطاع الاقتصادي غير النظامي، يثقون بما فيه الكفاية بالأنظمة الجديدة ليقدموا إسهامهم؟ لا أحد يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة في الوقت الحاضر. فمثال ساحل العاج، حيث يوجد سوق للأوراق

المالية منذ العام ١٩٧٨، يشير إلى وجود القدرات المالية وإمكانية الاستنجاد بالمدخرات الفردية لصالح المنشآت الإنتاجية أو الخدمية، لكن لا شيء يدل على أنه يمكن تعميم هذا النظام، بالإضافة إلى الاستنجاد برؤوس الأموال الأجنبية. والواقع يمكن أن تكمن إحدى مخاطر الخصخصة في سيطرة المستثمرين الأجانب على الاقتصادات الأفريقية، وهذه هي حالة تنزانيا، مثلاً، حيث أفادت الخصخصة رؤوس الأموال اليابانية.

إن إصلاح الإدارة العامة عن طريق تخلي الدولة عن التزاماتها سبق أن كان له نتائج اجتماعية سلبية. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون له آثار منحرفة بسماحه لقوى خاصة أمنت استمرارية عمل الدولة التنموي نشر آثار ضارة أحياناً حين تطمح إلى مشروع خاص. فعلى سبيل المثال، في بداية التسعينيات، تُرجم أخذ الجمعيات الإسلامية على عاتقها قسماً من الإدارة الحضرية في مالي ببناء المساجد بدلاً من بناء المدارس العامة؛ والأمر نفسه، يمكن للمرء التساؤل، فيما إذا أسهم قصور الدوائر العامة في تعزيز عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر. يتعلق الأمر هنا، بعناصر للتفكير فيها التي سيأخذ المستقبل على عاتقه تأكيدها أو دحضها. منذ هذا الوقت فصاعداً، إن إحدى نتائج هذا الإصلاح وليست أقلها، هي زيادة التباينات بين الأغنياء والفقراء. من بلد لآخر، وداخل البلد نفسه يوجد، في الواقع، تنوع أقصى من الأوضاع، بدءاً من الفقر إلى الثراء، ومروراً بالعديد من الأوضاع الوسيطة.

٢ - الثمن الاجتماعي للتكييف الهيكلي

أدى تحرير الاقتصاد إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل الناجم عن انخفاض عروض العمل في القطاع العام وإعادة الهيكلة المنفذة في إطار الخصخصة. وإنه لمن الصعب الحصول على معطيات دقيقة عن أهمية الاستخدام المحدود لليد العاملة، لأن معايير تعريف البطالة تختلف من دولة إلى أخرى، والتي نادراً ما تتبنى معايير المكتب الدولي للعمل. فعلى سبيل

المثال، قُدِّر عدد العاطلين عن العمل في الجزائر، نحو العام ١٩٩٠، بـ ٢٨% منهم ٧٠% من الشباب. ونجم عن تقليص الميزانيات أيضاً تخفيض النفقات العامة الخاصة بدوائر الخدمات الاجتماعية.

أ – التعليـــم

يبرز تفحص المعطيات الإحصائية لعقد التسعينيات النتائج الاجتماعية لخيارات ميزانيات الدول. ففي أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، انخفض متوسط نفقات التعليم من ١ر٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٥ إلى ٨ر٣% في العام ١٩٩٥. وحافظت بعض البلدان النادرة على الإسهام العام بنسبة مستقرة نسبياً منذ أواخر الثمانينيات، مثل مالي والتوغو وغانا وأفريقية الجنوبية. وفي أفريقية الشمالية، بقيت هذه النسبة مرتفعة في المملكة المغربية مع ٦ر٢٢% من نفقات الميزانية. فقد منحت الجزائر والمملكة المغربية(•) التعليم على التوالي ٦ر١٧% و١٧%، ومصر ٨ر١٣% من نفقات الميزانية.

ومن ثم، انخفضت نسب القبول في التعليم الابتدائي في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلى ٧١% في العام ١٩٩٠. ورغم ارتفاع بسيط ثانية حتى ٧٥% في العام ١٩٩٥، فلا تزال بعيدة عن النسبة القصوى ٧٩% التي بلغتها في العام ١٩٨٠. مع ذلك طرأ تحسن نسبي بالنسبة إلى الإناث اللاتي وصلت نسبتهن إلى ٨٢ فتاة مقابل ١٠٠ فتى في العام ١٩٩٦، في حين أنها لم تكن سوى ٥٠ فتاة مقابل ١٠٠ فتى في العام ١٩٨٠. وفي الفترة نفسها، ارتفعت نسبة التعليم الثانوي من ١٤% من مجموع التلاميذ الذين ترددوا على المدارس في العام ١٩٨٠ حتى ٢٧% في العام ١٩٩٦، لكنها لا تزال ضعيفة

(•) هكذا وردت في النص، ولربما الصحيح وفقاً للسياق هو تونس وليس المملكة المغربية/ المُعرب.

جداً. أما بالنسبة إلى التعليم العالي، مع ١% وسطياً من مجموع الفئة العمرية وثيقة الصلة في العام ١٩٨٠ ، يبقى مقتصراً على قطاع صغير من السكان، حتى لو تضاعفت هذه النسبة تقريباً. لكن هذه المعطيات المتوسطة تخفي تنوعاً في الأوضاع الوطنية والمحلية.

ب – الصحـــة

في صعيد الصحة، في العام ١٩٩٠، امتصت النفقات ٥ر٤% من الناتج المحلي الإجمالي منها ٦ر٥٥% أسهم فيها القطاع العام - الذي سبق أن انخفضت مساهمته بنسبة ٢% مقارنة مع العام ١٩٧٠. وقد ازداد الوضع سوءاً، لأن متوسط هذه النفقات، في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥، لم يعد يمثل سوى ٩ر٢% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لم تعد الدولة تقدم سوى النصف. فقد وصلت آنذاك إلى ٥٥ دولاراً أمريكياً للفرد، أي ما يعدل ١٠ مرات أقل من المتوسط العالمي (٥٠٥ دولاراً أمريكياً)، وعلى سبيل المقارنة، ٤٧ مرة أقل من المتوسط الفرنسي.

يوجد في العديد من البلدان قليل من البنى القادرة على متابعة سيرورة الدولة- العناية الإلهية L'Etat-providence(•). والواقع أن الحركة التعاونية، حتى عندما تكون ناشطة، تمتلك وسائل غير كافية لتلبية الطلب؛ أما بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية الميسورة، فهي تتردد في الاستثمار بوضوح في بلدانها دون الحصول على ضمانات بالنسبة إلى أملاكها، ما يطرح مسألة دولة القانون. أخيراً، يؤدي طلب العون من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى زيادة التبعية الخارجية. في حين أن القسم الأعظم من التعليم لا يزال، كما في الماضي، يعتمد على القطاع العام، فإنه يرتسم، في ميدان الصحة، تصنيفاً للبلدان وفقاً لجدارتها في تلطيف تخلي الدولة عن التزاماتها:

(*) انتشرت دولة العناية الإلهية في أوروبا بعد عام ١٩٤٥، وهي الدولة التي تقوم بوظائفها الاقتصادية المعروفة مع التركيز على الحماية والضمان الاجتماعيين. المُعرب.

توزيع نفقات الصحة في العام ١٩٩٥

% من الناتج القومي الإجمالي	أمـــوال عامـــــــة فقـــــــــط	أموال عامة مقارنة مع أموال خاصة	
مجموع		مساوية أو أعلى	أقل
Ø أو = ٥%		ناميبيا	أفريقية جنوبية (٧ر٩) زيمبابوي (٦ر٢) مريتانيا (٥ر٩) بوركينا فاسو (٥ر٥) كونغو (٥ر٠)
٣% إلى أقل من ٥%	انغولا (٤ر٩) موزامبيق (٤ر٦) ليسوتو (٣ر٥) تنزانيا (٣ر٠)	مالي (٣ر٣) زامبيا (٣ر١) بتشوانا (٣ر١)	توغو (٣ر٩) اوغندا (٣ر٨) سيراليون (٣ر٦) ساحل العاج (٣ر٤)
١% إلى أقل من ٣%	سنغال (٢ر٥) رواندا (١ر٩) ج أفريقية الوسطى (١ر٩) غامبيا (١ر٩) بنين (١ر٧) نيجر (١ر٦) غينيا بيساو (١ر١) مدغشقر (١ر١)	كينيا (٢ر٩) غانا (١ر٤)	سودان (٢ر٧) نيجيريا (١ر٤)
أقل من ١%	بوروندي (٠ر٩) غابون (٠ر٦) ج. كونغو ديمقراطي (٠ر٢)		

المصدر: وفقاً لـــ : *World Development Indicators*, 1998

يبيِّن الجدول السابق بوضوح أن البلدان التي تمتلك قطاعاً خاصاً مهماً نسبياً تقع بين الأكثر حظوة لأن ما يقدمه يزيد من حصة الناتج القومي

الإجمالي المخصصة لقطاع الصحة. لكن، حتى في هذه الأخيرة، نادراً ما عوض ارتفاع الاستثمارات الخاصة عن خفض الأموال العامة. والحالة هذه، فإن الوضع الصحي مثير للقلق: منذ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، قَدَّرَ تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن عدد المصابين بمرض فقدان المناعة المكتسبة (ايدز) في أفريقيا ما مجموعه٩ ملايين نسمة؛ وبعد بضعة أسابيع، في ٣ حزيران/ يونيو، أبرز تقرير لليونيسف أن من أصل ١٣ مليون طفل الذين يموتون سنوياً في العالم، ثلثهم أطفال أفارقة في حين أن هذه القارة لا تضم إلا ١٠% من أطفال العالم.

بالنسبة إلى التعليم كما بالنسبة إلى الصحة، تتعمق الفروق إذن بين هؤلاء الذين يستطيعون اللجوء إلى المؤسسات والمنظمات الخاصة المحلية والأجنبية- مدارس، أطباء، عيادات – وأولئك الذين لا يستطيعون فعل ذلك. ومنذئذ، يمكن للمرء التساؤل حول المسؤوليات المرتبطة بمقدمي المال الدوليين وكذلك مسؤوليات الحكومات المحلية، الأُول، بفرضهم معايير صحيحة تقانياً لكنها لا تتلاءم مع الأوضاع الأفريقية، والحكومات بتخليها عن الأولويات السابقة وبالتضحية بحكم الأمر الواقع بالتنمية البشرية. تتلاقى هذه الملاحظات مع الانتقادات المتطورة منذ بضع سنوات حيال مؤسستي بريتون وودز، التي يبدو أن البنك الدولي يريد أخذها بالحسبان، بعد أن تم التحدث عن "سياسة جديدة" له (R. Calderisi, 1999). لكن هل سيكون من السهل التغلب على الآثار الضارة ؟ رغم الجهود التي بذلها السكان للتلطيف من تخلي الدولة عن التزاماتها، فإن هذه الجهود تبقى محدودة لأنها تمتلك وسائل بالغة البساطة أمام ضخامة الحاجات.

٣ - تباينات ضخمــة

تعمقت التباينات بين الدول وبين الفئات الاجتماعية، وزادت خطورة، في بعض الحالات، بسبب النكبات الطبيعية و/ أو البشرية.

أ- بلدان "غنية" مقابل بلدان "فقيرة"

في منعطف التسعينيات، أظهر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفردي تباينات مهمة. هكذا، أوضحت مقارنة المتوسط الخماسي ١٩٨٥- ١٩٩٠ مع العام ١٩٧٠ (محسوباً بالقيمة الثابتة لعام ١٩٨٠) عدة حالات (انظر خارطة ص ٦١٩). لأن في نهاية عقدين، كانت بعض البلدان، أقل تأثراً بالأزمة من بعضها الآخر، أو أنها نجحت بشكل أفضل في التأقلم مع الظرف. لكن علينا توضيح بعض التطورات. ذلك أن غانا، مع ناتج محلي إجمالي أقل بمقدار ٤ر٢٨% في الفترة ١٩٨٥- ١٩٨٩ منه في العام ١٩٧٠، شهدت في الثمانينيات نهضة اقتصادية فعلية مع نسبة نمو متوسطة سنوية هي الأعلى في أفريقيا كلها (٣ر٥%) بحيث خففت إذن من التباطؤ الكارثي للعقد السابق. كذلك يجب توضيح حالة تشاد: في الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٠، تناقص بشدة الناتج المحلي الإجمالي الفردي فيها بسبب الأحداث السياسية حيث وصل إلى أدنى قيمة له؛ وأتاح النهوض الذي حصل منذ ذلك الوقت الحدَّ من الانخفاض إلى نسبة متزنة نسبياً. وكان من بين أشد انخفاضات الناتج المحلي الإجمالي الفردي، الانخفاض الذي شهدته انغولا (بنسبة ٧ر٥٣%) الناجم عن حالة الحرب التي أدت إلى اختلال اقتصادها منذ غداة استقلالها (١٩٧٥). وفي حالة ليبيا، فإن إنتاج البترول، الذي كان يشكل جوهر صادراتها (١ر٤١%)، انخفض بسرعة من ١٠٠ مليون طن (١٩٧٩) إلى ٨٨ مليون طن (١٩٨٠)، ثم إلى ٥٥ مليون طن (١٩٨١)، ليصل إلى أدنى حد له ٨ر٤٧ طن (١٩٨٧)، ثم ليصعد قليلاً من جديد إلى ٥٣ مليون طن (١٩٨٩)، مؤدياً إلى تقليص ملموس لموارد البلد. وتأتي نتائج أفريقية الجنوبية (٣٨%) من فترة طويلة من الكساد تفاقم بعد سحب الاستثمارات الأجنبية على إثر الاضطرابات المرتبطة بسياسة الفصل العنصري. ورغم هذا التطور، حافظ هذا البلد على مكانه الأول في أفريقيا العام ١٩٨٩: مع ٤% من مساحة القارة، يحظى بـــ ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي، و٤٠% من الإنتاج الصناعي، و٤٥% من الإنتاج المنجمي،

و٧٥% من إنتاج الكهرباء؛ ويملك ٣٠% من شبكة السكك الحديدية و٤٦% من حظيرة السيارات. غير أنه يوجد تباينات بين السكان: في العام ١٩٨٨، إن الناتج القومي الإجمالي الفردي، الذي كان في انخفاض منذ ١٠ سنوات، بلغ ٢٩٥٤ دولاراً أمريكياً؛ والناتج القومي الإجمالي الفردي للبيض يعادل وسطياً ٣٣ ألف فرنك فرنسي (ما يعدل ١٥ ألف رنداً سنوياً)، وللآسيويين ٤٦٠٠ فرنك فرنسي، والملونين ٣٠٠٠ فرنك، والسود ١٢٠٠ فرنك. وفي المقابل، حققت بلدان أفريقية الشمالية (باستثناء ليبيا) نتائج إيجابية. وإن كانت محدودة في الجزائر (٩ر٢%)، فقد بلغت نسباً مرتفعة في مصر (١ر٨٧%) وتونس (٤ر٧٤%) وفي المملكة المغربية (٢ر٣٦%)، بفضل تنوع النشاطات الاقتصادية، وتنمية السياحة. وحسَّنت كل من مالي (٨ر٣٢%) وبوركينا فاسو(٢ر٣٧%) ناتجهما المحلي الإجمالي الفردي، لكنه بقي قليل الارتفاع: ففي العام ١٩٩١، كان هذان البلدان الأخيران يحظيان على التوالي بالمرتبة السادسة عشرة والمرتبة العشرين بين البلدان الأضعف دخلاً في العالم، مع ناتج قومي إجمالي فردي يعادل بالنسبة إلى الأولى ٤٥% وإلى الثانية ٥٥% من الناتج القومي الإجمالي الفردي في مصر، الأسوأ مرتبة في أفريقية الشمالية. وترتبط حالة الكونغو (٨ر٨١%) بعائدات البترول التي لم تكن موجودة في العام ١٩٧٠. وسجلت بتشوانا النمو الأعلى الأقوى (٨ر٣٦١%) التي تحظى بوضع اقتصادي استثنائي في أفريقيا مع نسبة نمو سنوية متوسطة تقرب من ٤% منذ العام ١٩٧٠، بفضل إنتاج الألماس الذي يؤمن ٤٠% من ناتجها المحلي الإجمالي و٦٠% من إيرادات الدولة؛ وفي العام ١٩٩٠، قارب الناتج القومي الإجمالي الفردي فيها نظيره في الجزائر (٢٠٤٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٢٠٦٠ دولار أمريكي).

وفي العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧، شكل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الملموس مؤشراً إيجابياً بالنسبة إلى أفريقيا، ولا سيما بالنسبة إلى قسمها الواقع جنوب الصحراء الكبرى. فللمرة الأولى منذ ما يقرب من عقدين، بلغت

النسبة المتوسطة لنمو الناتج القومي الإجمالي الفردي فيها نسبة قياسية، في العام ١٩٩٦، مع ٩ر١% مقارنة مع السنة السابقة، بالنظر إلى المتوسط العالمي ٧ر١%، لكنه تباطأ إلى ٢ر١% في العام ١٩٩٧، في حين أن المتوسط العالمي ارتفع إلى ٨ر١%. وبالنسبة إلى بلدان منطقة الفرنك الفرنسي، مثلاً، هذه النسبة التي كانت سلبية في الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٤، لم تصبح إيجابية إلا بدءاً من العام ١٩٩٥. والحالة هذه، تُعَدُّ هذه النسبة القياسية غير كافية: فوفقاً لخبراء البنك الدولي، لن يستطيع الحفاظ على هذه النسبة حتى العام ٢٠١٣ تقليص الفقر إلا بمقدار النصف. بالإضافة إلى ذلك، يقدم توزيع الموارد تباينات شديدة مستمرة بين البلدان كما يشير إلى ذلك تصنيف البلدان وفقاً لقيمة الناتج القومي الإجمالي الفردي:

الناتج القومي الإجمالي الفردي في العام ١٩٩٧

أقل أو مساو لـــ ١٠٠ دولار	موزامبيق (٩٠)، الحبشة/ أثيوبيا (١٠٠)
+ ما بين ١٠٠- ٢٠٠دولار	جمهورية الكونغو الديمقراطية (١١٠)، تشاد (١٦٠)، تنزانيا (١٧٠)، بوروندي (١٨٠)
+ ما بين ٢٠٠- ٤٠٠دولار	نيجر (٢٠٠)، سيراليون (٢٠٠)، ارتيريا (٢١٠)، رواندا (٢١٠)، تنزانيا (٢١٠)*، ملاوي (٢٢٠)، بوركينا فاسو (٢٣٠)، غينيا بيساو (٢٤٠)، تشاد (٢٤٠)، مدغشقر (٢٥٠)، نيجيريا (٢٦٠)، مالي (٢٦٠)، سودان (٢٨٠)، جمهورية أفريقية الوسطى (٣١٠)، اوغندا(٣٢٠)، كينيا (٣٣٠)، ساوتومي وبرنسيب (٣٣٠)، توغو (٣٣٠)، غامبيا (٣٥٠)، غانا (٣٧٠)، زامبيا (٣٨٠)، بنين (٣٨٠)

(*) هكذا وردت تنزانيا مرتين، مرة مع البلدان التي يتراوح الناتج فيها ما بين ١٠٠- ٢٠٠، ومرة أخرى مع البلدان التي يتراوح الناتج ما بين ٢٠٠- ٤٠٠ . لابد أن هناك خطأ يعزى إلى المؤلفة/ المُعرب.

+ ما بين ٤٠٠ - ٧٥٠ دولار	موريتانيا (٤٥٠)، غينيا الاستوائية (٥٣٠)، سنغال (٥٥٠)، غينيا (٥٧٠)، كمرون (٦٥٠)، ليسوتو (٦٧٠)، كونغو (٦٦٠)، ساحل العاج (٦٩٠)، زيمبابوي (٧٥٠)
+ ما بين ١٠٠٠- ٢٠٠٠ دولار	الرأس الأخضر (١٠٩٠)، مصر (١١٨٠)، مملكة مغربية (١٢٥٠)، جزائر (١٤٩٠)
+ ٢٠٠٠ دولار	تونس (٢٠٩٠)، ناميبيا (٢٢٢٠)، بتشوانا (٣٢٦٠)، أفريقية جنوبية (٣٤٠٠)، غابون (٤٢٣٠)
على سبيل المقارنة*	فرنسا (٢٦٠٥٠- المرتبة ١١ عالمياً)، ولايات متحدة أمريكية (٢٨٧٤٠)، يابان (٣٧٨٥٠)، سنغافورة (٣٢٩٤٠)، سويسرا (٤٤٣٢٠)، لوكسمبورغ (٤٥٣٣٠- المرتبة الأولى عالمياً)

- يأخذ هذا التصنيف بالحسبان جميع أنماط الاقتصاد.

المصدر: Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde*, 1998-1999

تعمقت الفوارق بين الحدود القصوى: في العام ١٩٨٠، كانت العلاقة ١ إلى ٥ر٣٣ بين الحبشة/ أثيوبيا (الأضعف، لعدم الحصول على معطيات بخصوص موزامبيق) والغابون (الأعلى)؛ وفي العام ١٩٩٠، ١ إلى ٤ر٢٧ ما بين البلدين نفسهما (من ١ إلى ٤٢ مع موزامبيق)؛ وفي العام ١٩٩٧، ١ إلى ٤٧ مع موزامبيق. أخيراً، تجدر الإشارة إلى نهضة تونس التي كان ناتجها القومي الإجمالي الفردي، في العام ١٩٩٠، أدنى بنسبة ٣٠% من مثيله في الجزائر.

وداخل البلدان نفسها، يلاحظ أيضاً الفروقات الاجتماعية بخصوص الدخل المتوسط مع زيادة الفقر المُعَرَّف وفقاً لمعايير المنظمات الدولية.

ب - بطون مليئة مقابل بطون فارغة

إن تفحص توافر الحريرات اليومية لكل فرد يؤدي، هو أيضاً، إلى التأكيد على وجود تباينات. إجمالاً، بالنسبة إلى القارة الأفريقية، يعد التطور

تطوراً إيجابياً حتى نهاية الثمانينيات، فقد حظي الفرد الواحد بـــ ٢١٥٤ حريرة وسطياً يومياً في العام ١٩٧٠، و ٢١٨١ حريرة في العام ١٩٧٥، و٢٢٧٠ حريرة في العام ١٩٨٠، ٢٢٨١ في العام ١٩٨٨؛ وارتفع متوسط نصيب الفرد من الحريرات في أفريقية الجنوبية من ٢٧٥٩ حريرة في العام ١٩٦٥ حتى ٣١٢٢ حريرة في العام ١٩٨٩. إذن، ليس هناك تدهور عام للوضع الغذائي، لكن يبقى المستوى المتوسط ضعيفاً. والواقع أن أكثرية البلدان في هذه الحالة تحظى بأقل من ٢٤٠٠ حريرة (المقبولة عموماً لضمان تلبية حاجات الطاقة المتوسطة)، ومنها ما يزيد عن الثلثين تحت العتبة الدنيا ٢٠٠٠ حريرة (انظر الخارطة ص ٦٢١). وعلاوة على ذلك، تتصاحب عدم الكفاية الحريرية مع اختلال غذائي، وبخاصة نقص في هيوليات. ويظهر اختلاف واضح بين متوسط أفريقية جنوب الصحراء الكبرى (٢٠٠٧ حريرة في العام ١٩٨٨ متراجعاً مقارنة مع ٢٢٢٥ حريرة في العام ١٩٧٠)، ومتوسط أفريقية الشمالية (٣٠١١ حريرة). غير أنه، باستثناء متوسطات ليبيا (٣٥٨١)، فإن هذه المعطيات هي، في الواقع، أقل بالإجمال من متوسطات البلدان الصناعية حيث في العام ١٩٨٨، مثلاً، كان المرء في كندا يحظى بـــ ٣٤٤٧ حريرة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣٦٦ حريرة، وفي فرنسا ٣٣١٠ حريرة، وفي بريطانيا العظمى ٣٢٥٢ حريرة. إضافة إلى ذلك، سجلت بعض البلدان انخفاضات كارثية أحياناً، ما توضحه إحصائيات العام ١٩٨٨ مقارنة مع العام ١٩٧٥، وهي: انغولا (١٩٠٥ حريرة ١٧٨٥)، الكامرون (٢٣٢٣، ٢٠٠٥)، غانا (٢١٦٢، ١٨٠٥)، غينيا (١٩٧٢، ١٧٦٠)، كينيا (٢٢٣٠، ١٩٣٩)، مدغشقر (٢٥٢٣، ٢٤٨٧)، ملاوي (٢٤٧٥، ٢١٩٤)، موزامبيق (١٩٠١، ١٥٦٢)، جمهورية أفريقية الوسطى (٢٢٥٤، ١٩٦٢)، رواندا (١٩٩٢، ١٧٣١)، سيراليون (١٩٣٧، ١٨٣٤)، زائير (٢٢٨٨، ٢١٧٠)، زامبيا (٢٣٣٤، ٢٠٩٨).

وازدادت حدة التباينات خلال عقد التسعينيات. ففي العام ١٩٩٥، كان جهوزيات الحريرات الفردية في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى ٢٢٣٧ حريرة يومياً، ما يشكل تقدماً مقارنة مع نهاية الثمانينيات، دون أن يطرأ لهذا

السبب تلطيف لسوء التغذية في عدد من البلدان التي تقع حول/ أو أقل من العتبة الدنيا البالغة ٢٠٠٠ حريرة يومياً، وبخاصة في موزامبيق (١٦٧٥)، والتوغو (١٧٣٦)، والكونغو/ زائير (١٨٧٠)، وجمهورية أفريقية الوسطى(١٨٧٧)، وانغولا (١٩٠٤)، وزامبيا (١٩١٥)، وتشاد (١٩١٧)، وزيمبابوي (١٩٦١)، وليسوتو (١٩٦٥)، وكينيا (١٩٨٠)، وسيراليون (١٩٩٢)، وتنزانيا (٢٠٠٣)، وملاوي (٢٠٢٦)، الخ... وباستثناء تنزانيا، سجلت جميع البلدان انخفاضاً في جهوزيات الحريرات مقارنة مع العام ١٩٧٠، وكذلك أفريقية الجنوبية التي لا تزال تقع في شريحة مرتفعة جداً (٣٠٣٥، ٢٨٦٥). وأسباب ذلك متنوعة: انخفاض الإنتاج الغذائي الفردي (ما عدا في التوغو)، وعدم تعويض الهجرة بمكاسب في الإنتاجية الزراعية، والنكبات الطبيعية، والاضطرابات السياسية، والحروب، الخ... وبدا باستمرار أن المعونة الغذائية الدولية لا غنى عنها، وغالباً ما تشكل الملجأ الوحيد في حالات المجاعة: إن معونة الحبوب التي وصلت إلى ٢٣٢٤ ألف طناً المقدمة إلى أفريقية جنوب الصحراء الكبرى في العام ١٩٩٦، انخفضت مقارنة مع العقد السابق، حين ارتفعت من ١٥٧٦ ألف طن في العام ١٩٨٠ حتى ٤٧٩٧ طن في العام ١٩٨٥، ثم انخفضت إلى ٢٥٨٧ ألف طن في العام ١٩٩٠. في هذا التاريخ الأخير، كانت تمثل ربع واردات الحبوب الإجمالية. علاوة على ذلك، استمرت الاختلالات الغذائية، بل ازدادت شدة إذا ما أخذنا بالحسبان الجراية الهيوليناتية المتوسطة، غير الكافية آنفاً، فانخفضت في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى بمقدار ٣% ما بين ١٩٧٠- ١٩٩٥، مع انخفاضات بالغة في ملاوي (-٢٦%) أو في زامبيا (-١٧%)، ولكن في أفريقية الجنوبية أيضاً (-٣%). واتسع الفارق في البلدان التي وصلت جهوزيات الحريرات فيها إلى مستويات متقاربة مع مستويات البلدان المتقدمة، ولاسيما مع بلدان أفريقية الشمالية: الجزائر (٢٧٢٨ حريرة في العام ١٩٨٨، ٣٠٣٥ في العام ١٩٩٥)، ومصر (٣٢١٣، ٣٣١٥) والمملكة المغربية (٢٨٢٠، ٣١٤٠)، وتونس (٢٩٥٤، ٣١٧٣).

وهكذا خلال التسعينيات، وجب على السكان الأفارقة الذين غالباً ما واجهوا مشكلات متماثلة، التغلب على معوقات مختلفة. ويكمن أحد الحلول في الاندماج الإقليمي الذي قد يؤدي إلى تساوي الحظوظ، لكن ذلك يحصل ببطء عندما لا يخدم طموحات بعض البلدان: هكذا فإن الجماعة الاقتصادية لدول أفريقية الوسطى CEEAC (•)، التي تأسست في العام ١٩٨٣، أقرت التحالف بين الغابون وزائير (الكونغو الديمقراطية) مقابل الاتحاد الجمركي لدول أفريقية الوسطى UDEAC الذي تسيطر الكامرون عليه. ورغم أن التحالفين يشيران إلى أنهما يندرجان في إطار اتفاقية لاغوس التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية في العام ١٩٨٠، فقد شكلا في الواقع قاعدتان للتنافس من أجل الهيمنة على الإقليم. لكن، في منعطف التسعينيات، قوضت التقلبات السياسية في زائير أسس هذه المنافسة. أما بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد الجمركي لدول أفريقية الوسطى، فقد وقعوا في نجامينا (عاصمة تشاد) على معاهدة تقضي بإنشاء السوق الاقتصادية والمالية لأفريقية الوسطى (CEMAC)، في ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٤. من جهتها، البلدان الثمانية لمنطقة إصدار البنك المركزي لدول أفريقية الغربية (BCEAO)، التي تأسست، في العام ١٩٧٧، أنشأت الاتحاد الاقتصادي والمالي الأفريقي الغربي UEMOA، في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، الرامي هو أيضاً إلى تشجيع الاندماج الإقليمي مع بقائه

(•) وتضم إحدى عشرة دولة هي: انغولا، بوراندي، الكامرون، جمهورية افريقية الوسطى تشاد، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، وساوتومي وبرنسيب ورواندا، والمعروفة اختصاراً باسم الايكاس. وتعد من التجمعات الإقليمية الفرعية في أفريقيا. وهي من التجمعات الصغيرة والضعيفة في القارة الأفريقية نظراً لقدراتها الاقتصادية المتواضعة وحجم السكان، برغم غناها بالموارد الطبيعية، ووجود بعض المعادن النفيسة مثل الذهب والألماس والبلاتينيوم والبترول، الخ...إلا أنها غير موظفة بشكل جيد لصالح دول المنطقة، واحتكار الشركات العملاقة لمواردها، وهدرها بسبب الفساد المستشري فيها. المُعرب.

داخل منطقة الفرنك. والجماعة الاقتصادية لدول أفريقية الغربية، التي تجمع دولاً فرانكفونية وأخرى انجلوفونية، والتي تأسست في العام ١٩٧٧، لديها أيضاً قوات التدخل الأفريقية الغربية (EGOMOG) التي تدخلت في ليبيريا بدءاً من العام ١٩٩٠، ثم في سيراليون. وفي أفريقية الجنوبية، بعد أن تشكلت جبهة دول المواجهة فيها، أصبحت الجماعة الإنمائية لدول أفريقية الجنوبية SADC [•] التي أسستها الدول المناهضة للفصل العنصري، واستفادت من انضمام اتحاد أفريقية الجنوبية إليها في شهر آب/ أغسطس ١٩٩٤، أصبحت أهم مجموعة اقتصادية في القارة. وفي حالة أفريقية الشمالية، جمع اتحاد المغاربة العربي (UMA) الذي أُسس في مراكش بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩، خمس دول هي الجزائر، وتونس، والمملكة المغربية، وموريتانيا، وليبيا التي تواجه مشكلات اقتصادية متماثلة مثل الكساد، والبطالة، والمنافسة الخارجية، لكن خياراتها السياسية مختلفة في المستويين الداخلي والخارجي.

ثالثاً - ورقة رابحة: حيوية الثقافات الأفريقية

حدثت "صدمة ثقافية" ما بين القيم، أحياناً متناقضة فيما بينها، التي فرضها الغرب والقيم من العهد القديم، التي غالباً ما تذكر بكلمة مثار جدل هي "تقليدية"، وهي تعبر، بصيغ مختلفة عن إدراك للعالم من قبل مجتمعات

(•) وتعرف باسم السادك. تأسست في العام ١٩٩٢، وضمت لدى تأسيسها ١٢ دولة، هي زيمبابوي، ناميبيا، انغولا، بتشوانا، سيشل، ليسوتو، موزامبيق، ملاوي، سوازيلاندا، تنزانيا، زامبيا، موريشيوس، ثم انضم إليها اتحاد أفريقية الجنوبية في العام ١٩٩٤، والكونغو الديمقراطي (١٩٩٦). وأهم أهدافها تحقيق التنمية المستدامة المعتمدة على الذات، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة بين شعوب الجماعة، والمحافظة على السلم والأمن في المنطقة، وتقوية ودعم الروابط والصلات المتعددة بين شعوبها... وتتميز باقتصاد يعتمد على التعدين والصناعات أكثر من اعتمادها على الزراعة، وبمعدلات دخول فردية عالية مقارنة مع باقي مناطق القارة (ما يزيد عن ألف دولار عموماً). المُعرب.

أكثريتها زراعية أو رعوية، تتسم بالتدين المفرط. ونجم عن ذلك تغييرات عميقة، أحياناً مدمرة، لكن أيضاً "حوارات ثقافية" فعلية كانت نتاجاتها متنوعة بقدر تنوع الشعوب الأفريقية.

١ - نماذج أصيلة

أ - مضامين توليفية

إن التحضر الضخم، بما أدى إليه من مزج للسكان، أسهم بظهور سلوكيات جديدة، نشأت في آن معاً من "التقليدية" و"الحداثة" وإسهام "شعبي". ومصادر هذا العنصر الأخير متعددة، داخلية وخارجية في آن واحد. فقد أضيف إلى تأثيرات المستعمرين القدامى، تأثيرات السود الأمريكيين وسليلي الشتات. لقد استعار الأفارقة من كل هذه التأثيرات الخطوط التي تناسبهم، وفقاً لمعاييرهم الاجتماعية الخاصة بهم. ولم يكن صانعو التجديد من الفئات الميسورة التي اندمجت في المجتمع الاستهلاكي الغربي، وإنما بخاصة من الشباب الحضريين، رجالاً ونساء الذين نمت من أجلهم منتجات ونشاطات خاصة بهم، ملابس، وجمالية esthétique، الخ... والدعاية والصحافة المتخصصة (J.Roch, 1992). وانتشرت السلوكيات وأنماط الاستهلاك الحضرية في العالم الزراعي، وبخاصة في الممارسات الغذائية، كما يبين ذلك، مثلاً، انتشار معجنات (تدعى "مغربية" في الغرب الأفريقي الناطق باللغة الفرنسية كله)، وانتشار الخبز (H. d'Almeida- Topor, 1991).

كما أن انتشار الممارسات التفاخرية، وبخاصة الملابس المطابقة لروح العصر في حالة "النُقّابين" sapeurs (أنصار "النَقّاب")، قد تصبح أيضاً العناصر لثقافة مناهضة contre-culture غالباً ما يستخدمها الشباب العاطلون عن العمل، للاحتجاج على المجتمع القائم الذي ينزع إلى قمعهم ولا تراعيهم انتقاداته، كما يبين ذلك مقتطف من مقال نشر في الجريدة الكونغولية مويتي Mweti، في العام ١٩٨١:

"بدلاً من التأدب، تستمر هذه العناصر الضالة بتحدي الجميع. فهي تنظم في عطلة نهاية كل أسبوع مسابقات أزياء تسمى باللغة الدارجة "تحديات". وفي مجموعات، يجوبون دوماً الأماكن العامة، والبارات، والنوادي الليلية (الكباريهات) والأسواق حيث يذهبون لكي لا يشتروا شيئاً" (وردت في: J. Gamandzori, 1990).

هكذا تنتشر طرائق حياة متنوعة، ناجمة عن إعادة امتلاك، في سياقات خاصة، لعناصر متنوعة الأصول وجميعها أفريقية أصيلة.

ب- قارة تتسم بالشفاهية(٠)

إن خارطة الأمية في العام ١٩٩٢ (ص٦٢٢)، أي نسبة الأفارقة الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ولا يعرفون القراءة ولا الكتابة بأية لغة من اللغات، تبين أن مدغشقر هي الأضعف نسبة (٨ر١٩%). وأغلبية البلدان فيها نسبة تزيد عن ٥٠% من الأميين، الناجمة في آن معاً عن الوضع الاستعماري (بالنسبة لمن تزيد أعمارهم عن ٣٠ سنة) وعن سياسية تعليمية غير كافية بالنسبة إلى جيل ما بعد الاستقلال. وفي المقابل، كان للجهد الأولوي الذي بذلته بعض البلدان، مثل الكامرون أو الغابون، نتائج واضحة. فالمقارنة مع نسب التعليم في التعليم الثانوي (١٢- ١٧ سنة) في العام ١٩٩٠، توضح حالات بارزة متنوعة، ما ينجم عنه المحافظة على تباينات في المستقبل، مع تعديلات محدودة في توزعها (انظر ص٤٤٨). وبالإجمال، إن البلدان التي لديها أقل نسبة من الأميين لديها أعلى نسبة في التعليم الثانوي: هكذا تتجاوز هذه النسبة الـ ٧٥% في بتشوانا وليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي؛ وفي المقابل، إن نسبة التعليم الثانوي في مدغشقر ليست إلا

---

(٠) قبل الاتصال مع العالم العربي، كانت شعوب وقبائل أفريقية جنوب الصحراء الكبرى تجهل القراءة والكتابة، ما يعني أن لغاتها المختلفة كانت لغات شفاهية. وإن استعارت تلك التي اعتنقت منها الإسلام أبجدية اللغة العربية لتعلم القراءة والكتابة، فإن معظم لغات شعوبها بقيت لغات شفاهية. ومن هنا جاء وسم القارة الأفريقية بالشفاهية. المُعرب.

٦ر٢٢%، والحبشة/ أثيوبيا ٣ر٢٦% وبوروندي ١ر٣٠%. وعلى النقيض، من بين البلدان التي لديها نسبة أمية تفوق ٥٠%، مصر حيث نسبة التعليم الثانوي عالية (٦٣%) والتوغو (٩ر٥٠%).

هذا الوضع الإجمالي، الذي يشكل عجزاً بالقياس مع المعايير الغربية للمعرفة، لا يؤدي إلى تخلف ثقافي: إنه إمارة لأنماط أخرى من التعبير. غير أن عدد من الدول قام بتوفير البنى التحتية اللازمة لمحو الأمية بين الراشدين، وبخاصة بين النساء، بمساعدة منظمة اليونيسكو أحياناً.

٢ - إبداع متعدد الوجوه

يُعبر تنوع الثقافات الأفريقية عن نفسه في مستويات مختلفة حيث اكتسبت بعض البلدان، اليوم، شهرة عالمية.

أ - أدب معترف به عالمياً

غالباً ما كان للآداب التي نمت في أفريقيا طابعاً مزدوجاً: وطنياً صميمياً، يندمج في جماعة لغوية أوسع عندما يعبر عن أفكاره بلغة مستوردة. وينجم عن ذلك، إثراء متبادلاً. ويُعد مثال الكتاب الأفارقة الناطقين بالانجليزية أو بالفرنسية مثالاً له مغزى بهذا الخصوص. هكذا، تجمع كتابات أحمد امباطيبا (١٩٠١- ١٩٩١)(•) بين معرفة مختص بالتقاليد، أي مختص بالشفاهية (أي بكتابة تاريخ أفريقيا الشفاهي نقلاً عن الأفارقة المختصين

(•) Amadou Hampate Ba: ولد نحو العام ١٩٠٠ في مدينة بانداغارا في مالي (مستعمرة السودان الفرنسي سابقاً)، وتوفي في أبيدجان عاصمة جمهورية ساحل العاج في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩١. من خلال عضويته في المجلس التنفيذي لليونيسكو، وكتبه المتعددة، أصبح مشهوراً بمعركته التي لا تفتر في خدمة الثقافات الشفاهية والحوار بين الرجال. ومن أشهر كتبه مذكراته: امكوليل الطفل الفولاني Amkoullel l'enfant peul، حاضر سيدي القائد Oui Mon Commandant!، مصير فانغران العجيب L'étrange destin de Wangrin. وقد حصل على الجائزة الكبرى للأدب الأسود في العام ١٩٧٤ عن كتابه الأول السالف الذكر،التي تمنحها جمعية كتاب اللغة الفرنسية.المُعرب.

بحفظه أباً عن جد/ المُعرب) ، ومعرفة كاتب، أي مختص في الكتابة، ما ينتج أسلوباً أصيلاً. والأمر نفسه، تطور مسرح شعبي، يستخدم لغة مجازية ومفردات مركبة، تتكون من عبارات محلية واصطلاحات مصطنعة في آن معاً.

إن منح جائزة نوبل للآداب لكل من النيجيري والي سونيكا (١٩٨٦)، والمصري نجيب محفوظ (١٩٨٨)، والأفريقية الجنوبية نادين غورديمار (١٩٩١)، يبرهن على أن القارة الأفريقية تمتلك كتاباً ذوي مستوى عالمي.

ب- السينما، إنتاج ترف لبلدان فقيرة

يُعد إنتاج الأفلام السينمائية أمراً حديثاً نسبياً في أفريقية السوداء: يعود الفيلم الأول، أفريقيا على نهر السين، لمخرجه بولان فييرا إلى العام ١٩٥٧، وأول فيلم طويل، السوداء لي... La Noire de، قام بإخراجه سمبين عثمان في السنغال العام ١٩٦٦. ومنذ ذلك الوقت، ازداد العدد لكنه بقي محدوداً: حتى العام ١٩٩٠، بلغ عدد المخرجين الإجمالي ٢٩٢ مخرجاً لأفلام وصل عددها إلى ٨٠٩ أفلام (J. Binet, 1992). ومنذ العام ١٩٧٠، تنظمت المهنة في الاتحاد الأفريقاني للسينمائيين الأفارقة (FEPACI). وإذا كانت أكثرية البلدان لديها سينمائيون، فإن عدداً قليلاً منها لديه منظمة سينمائية فعلية، بسبب نقص الوسائل المادية. هكذا غالباً ما يتم اللجوء إلى إنتاجات مشتركة. منذ بضع سنوات، حث تطور الرآي (التلفزيون) على صناعة أفلام الفيديو، أقل كلفة، وسريعة المردود ويسهل وصول الهواة إليها: تعد هذه التقانة مزدهرة خصوصاً في نيجيريا حيث يتم إخراجها بلغة اليوروبا (F. Balogun, 1998, p. 209). من جانبه، أتاح المهرجان الأفريقاني للسينما في واغادوغو (عاصمة بوركينا فاسو/ المعرب) تقديم أعمال لمخرجين أفارقة. هذا اللقاء الموروث عن أسبوع السينما الأفريقية الذي بادر به المركز الثقافي الفرنسي في العام ١٩٦٩، تم إنشاؤه في العام ١٩٧٢؛ ومنذ العام ١٩٧٩، أصبح يقام بشكل منتظم كل عامين. وبعد أن أصبح سوقاً فعلياً للسينما الأفريقية، أخذ يجذب

باطراد سينمائيين عالميين. وفي أفريقية الجنوبية، جاءت مثل هذه التظاهرات في وقت أكثر تأخراً: لقد وجب الانتظار حتى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، لكي يقام أول مهرجان للسينما الأفريقية الجنوبية، في مدينة هراري (عاصمة جمهورية زيمبابوي)، بهدف ترقية مختلف الثقافات في الإقليم.

وارتقت الأطروحات: فأفلام سنوات ١٩٦٠- ١٩٨٠، التي تُشهِّر بالاستعمار ونتائجه السيئة في المدن والأرياف، خلفها أعمال مستوحاة من الحياة اليومية خارجة قليلاً عن عصرها، غالباً مؤمثلة (جعلها مثالية)idealisée، ومعالجة بشاعرية وتتسم بروح إرشادية. ويشكل فيلم يلين Yeelen لمخرجه المالي سليمان سيسي، أو تيلاي Tilai لمخرجه إدريس ودراوغو (بوركينا فاسو) مثلين جديدين لذلك. وفي المقابل، إن فيلم *وجوه نساء* لمخرجه ديزيري ايكاري الذي يدور في الثمانينيات بساحل العاج، وصف بحدة مجتمع أبيدجان. وتجذب الاهتمامات المعاصرة السينمائيين باطراد: هجرة ريفية (انظر: S. Dulucqi, 1996)، وتحضر، وهجرة خارجية، وميز عنصري مثل وآتي Waati لمخرجه سليمان سيسي (١٩٩٤)، أو المجانين Fools للأفريقي الجنوبي ر. سليمان، وهذا إلى خيبة أمل النساء المحاربات بعد الانتصار في فيلم لهب Flame، فيلم زيمبابوي لمخرجه إي سنكلير (١٩٩٦).

وفي أفريقية الشمالية، تستلهم المواضيع بشكل أكثر طواعية من الحياة المعاصرة مع تناقضاتها بين التقليد الإسلامي والحداثة الغربية، مثال ذلك الأفلام التونسية: قباقيب من ذهب (١٩٨٨) وفيلم أعمال Bezness لنوري بوزيد (١٩٩١)، أو فيلم ريديف ٥٤ Redeyef 54 لمخرجه ا. عابدي. والسينما الجزائرية التي أنتجت، من بين أفلام أخرى، سجل سنوات الحريق لمحمد الأخضر حامينا، الذي نال جائزة السعفة الذهبية لمهرجان كان في العام ١٩٧٥، لا تستخف بالأفلام الكوميدية مثل خذ عشرة آلاف فرنك وانقشع

لمحمود زيموري (١٩٨٠). من جانبها، تعد السينما المصرية كثيرة الإنتاج جداً لكن أغلب الأفلام تجارية ودون أصالة كبيرة. وفي المقابل، يوجد لدى بعض السينمائيين مفخرة شخصية مثل الراحل يوسف شاهين.

ج - فن مزدهر

من وجهة نظر أوروبا، عُد الفن الأفريقي لمدة طويلة منتجاً بشكل رئيس لأقنعة ولتماثيل دينية ولطُرف فنية نفعية. وأتاحت بعض المعارض النادرة فقط تعرف تطور هذا الفن في هذه العقود الأخيرة ووجود فنانين مؤهلين في أفريقيا نفسها أو في الخارج (أوروبا أو أمريكا)، ونجم عن ذلك تنوع كبير في مستوى أعمال النحت أو في مستوى الرسم (انظر: S. Vogel, 1991). ويجد المبدعون مصادرهم في ماضي بلدانهم وفي الوقت نفسه في اهتماماتهم الخاصة بهم. ويلعبون في آن معاً بأشكال المواد وتنوعها، مثل أعمال النحات عثمان سو. إذن لا يقدم الفن المعاصر في أفريقيا تجانساً أكثر من الفن في القارات الأخرى، ويسهم الفنان فيها برؤيته الخاصة حتى عندما ينتمي إلى مدرسة بعينها. فنحاتو زيمبابوي الذين يعدهم المختصون اليوم بين الأهم في العالم، يخلقون أعمالهم الشخصية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النحاتين على الخشب في الكونغو، وأولئك النحاتين على المعدن في نيجيريا أو الرسامين على النسيج في مالي.

كما يوجد فن شعبي في الشارع، ينتجه رسامون مجهولون أو معروفون. تُقتبس أعمالهم من أكثر الأركان تنوعاً: أسماء المتاجر، الشاحنات أو الحافلات، جدران المنازل أو المباني العامة. هدفهم رسم وضع ما، والزخرفة والتسلية في آن معاً. وبإمكانهم أيضاً التعبير عن مطالب أو ترجمة قلق اجتماعي، فمثلاً، الجدران المرسومة من قبل الشباب السنغاليين في دكار إبان حركة Set Setal، إبان عملية تنظيف المدينة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠. وبينت دراسة الأفكار التي أجراها جاك بينت (١٩٩٢) قليلاً

من الاحتجاج السياسي، لأن الأكثر تكراراً كانت الأخلاق، والدين، والنزعة المحلية الضيقة...

د - موسيقى أثرت في العالم

يعد تأثير الموسيقى الأفريقية على قارات أخرى ظاهرة قديمة لأن الرقيق حملوا معهم إيقاعاتها حتى أمريكا. ويلاحظ تأثيرها في الأناشيد الدينية الزنجية negro spirituals، مزامير دينية أفريقية أمريكية، التي ولدت في القرن الثامن عشر وتم تقنينها في القرن التاسع عشر، وأصبحت مشهورة في العالم كله. وهي أيضاً إحدى جذور الثورة الموسيقية التي شكلها الجاز، الذي ابتدعه موسيقيون سود في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت، استمرت الإيقاعات الأفريقية في ممارسة تأثيرها على ارتقاء أنواع الموسيقى الشعبية، بشكل غير مباشر أحياناً، ولاسيما بوساطة فنانين أمريكان وبريطانيين. وهذا كان حالة الموسيقى الروحية soul music في السبعينيات، والراب في الثمانينيات.

وتُرجمت حيوية أنواع الموسيقى الأفريقية بوجود العديد من الفرق المحلية في كل بلد. وابتدعت إيقاعات جديدة باستمرار، وتنال موسيقى بعض البلدان، مثل زائير، الإعجاب في القارة كلها. وانتشرت فيها بفضل صناعة الاسطوانة، التي ازدهرت كثيراً منذ الستينيات، وإنتاج أشرطة التسجيل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أعمال المغني العاجي الفا بلوندي، والمالي ساليف كيتا، أو شباب مغاربة، الذين أعادوا مواءمة الموسيقى الكلاسيكية، والذين يجتازون حدود بلدانهم على التوالي. وأصبح بعضهم، مثل النيجيري فيلا Féla أو الأفريقية الجنوبية مريم ماكيبا، التي تعهدت بالنضال ضد الفصل العنصري، نجوماً عالميين. تنقل الأغاني رسائل، وتتخذ مواقف من مشكلات سياسية، وتنادي بالأخوة وتمتدح أفريقيا على الدوام.

هـ- قارة رياضية

تحظى الرياضة بمكانة مميزة في أفريقيا التي أُدخلت إليها في العهد الاستعماري. والواقع، كانت السلطات الاستعمارية ترى فيها وسيلة لصرف الأفارقة عن الاهتمامات السياسية. وبعد الاستقلال، حصلت الجمعيات الرياضية، التي كانت حتى ذلك الوقت ملحقة بالاتحادات الرياضية الاستعمارية، على استقلالها وعلى قاعدة وطنية.

وكانت تمارس بخاصة رياضات شعبية تطلب استثمارات بشرية أكثر مما تطلب تجهيزات. وأثارت لعبة كرة القدم شغفاً في أفريقيا لدرجة أنه أمكن الحديث بخصوصها عن "إيمان" فعلي بها. يلعبها الأطفال اليافعون في أفريقيا بأي جسم مدور عندما لا يكون لديهم كرة! ويملك كل بلد فرقاً في أغلب مدنه الكبرى، ويتابع السكان بحمية المباريات في الملاعب، وعبر الإذاعة والتلفزيون. وتحظى اللقاءات الدولية، ولاسيما مباريات كأس الأمم الأفريقية بتقدير خاص: يُستقبل فوز الفريق الوطني بحبور؛ ويتم الشعور بالهزيمة وكأنها عار ويمكن أن تثير ردود فعل عنيفة. ويبرهن اشتراك الفرق الأفريقية في الألعاب الأولمبية على مهارتها في عدة ميادين. هكذا يسيطر الرياضيون الكينيون والحبشيون والمغربيون بلا منازع على عدة سباقات على الأقدام. فقد جلبت ألعاب برشلونة (١٩٩٢) ٢٥ مدالية إلى القارة الأفريقية منها خمس ميداليات ذهبية.

إبداء رأي ؟

في الطبعة الأولى لهذا الكتاب (١٩٩٣)، كان عنوان هذا الفصل الأخير فيه هو: "نحو انطلاقة جديدة"، وانتهى بالسطور التالية:

"هل سيشهد العقد الأخير من القرن العشرين استعادة حريات واحترام حقوق الإنسان؟ لقد حملت كل مرحلة من المراحل التي مر بها تاريخ أفريقيا

منذ ما يقرب من ١٠٠ عام حصتها من الآمال وخيبات الآمال: لم تحظَ الجهود والتضحيات التي بذلها الأفارقة إبان الحربين العالميتين بمكافآت من الدول الاستعمارية بعد عودة السلام؛ وقامت مجموعات عسكرية أو مدنية بمصادرة الاستقلال الذي كان ثمنه غالياً، أحياناً، لحسابها الخاص. يبدو أن نهاية الأنظمة الاستبدادية قد شكل بداية منعطف، لكن هل الدمقرطة وحيدة الاتجاه؟ هل سيقود الضغط الدولي الذي يمارس على البلدان الأفريقية إلى أنماط جديدة من استعباد القارة؟ وهل بإمكان جهود إعادة التنظيم تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الكارثية أحياناً؟ وهل هي قادرة على توليد تعديلات بنيوية؟ وإزالة التزام الدولة ألا يزيد من بؤس الأفارقة الأكثر حرماناً؟ وهل ستنتجح حيوية الشعوب الأفريقية في قهر آفات عصرنا؟ مقدار من الأسئلة تعتمد الإجابة عليها على المستقبل أكثر مما تعتمد على الحاضر.

"بداهة، لا تزال التغييرات بالغة الحداثة بحيث لا يستطيع المرء في الوقت الحاضر تقدير ما سيتمخض عنها. منذئذ، يبقى عمل المؤرخ محدوداً: طرح أسئلة، تحليل سيرورات وتطورات، وحذر، وعرض عناصر مقارنة دون تعميم، وانتظار، مثل الجميع، مرور الزمن..."

بعد مضي ست سنوات، حملت الأحداث مقتطفات إجابة. لم تكن سيرورة الدمقرطة ذات اتجاه واحد: إن نمت في العديد من البلدان، فإنه تم إفسادها أو تم إيقافها بشراسة في بلدان أخرى. ولم تؤدِ الإصلاحات المعمول بها إلى قلب أسس الاقتصادات الأفريقية التي لا تزال متجهة بقوة نحو الخارج، لكن هل بإمكانها فعل ذلك خلال مدة زمنية قصيرة جداً؟ وفي المقابل، زادت حدة العولمة: فبوساطة ليبرالية مفروضة، انفتحت أفريقيا أمام توغل مالي دولي شارك فيه الأفارقة بشكل بسيط، مما يدع السؤال بكامله الذي يتعلق باحتمال رؤية قيام أشكال جديدة من الاستعباد. وبشكل مواز، أدى ضغط النفقات الحكومية وتوحيد طرائق العون الدولي إلى تحسين الوضع

المالي للعديد من البلدان، لكن تخلي الدول عن التزامها زاد من حدة مصاعب الدول الأكثر حرماناً.

وفي الوقت نفسه، دعم اطراد النزاعات، وتصعيد العنف التشاؤم الأفريقي المحيط في بداية التسعينيات، في حين أنه، على العكس، غذى تطور أفريقية الجنوبية تفاؤلاً أفريقياً ساد في السنوات الأخيرة برؤية انفراج اقتصادي جديد لكنه نسبي تماماً. أحكام عامة، ناجمة غالباً عن معايير أيديولوجية أكثر منها عن معارف وتحليلات ميدانية، هما رؤيتان مختزلتان بالقدر نفسه. هل يجب التذكير بالتنوع الأقصى في القارة الأفريقية، في ملامحها الإيجابية كما في ملامحها السلبية؟ بالتأكيد، هناك تهديدات خطيرة ترخي بثقلها على الشعوب الأفريقية: انتشار الأمراض، وتزايد التوزيع غير المتساوي للموارد، وزيادة الفقر... والحالة هذه، فإن المجتمعات الأفريقية تبرهن في الحاضر كما في الماضي، على قدرتها على الاستجابة، كل منها على طريقتها، لتحديات زمانها. فجهودها وإبداعاتها هي ضمانات مستقبلها.



مسرد تاريخي

أحداث دولية	أحداث خاصة بأفريقيا	
- ولايات متحدة: حرب إسبانية-أمريكية (نيسان/ أبريل). - فرنسا: اكتشاف ب. و م. كوري للراديوم.	- اتفاق فرنسي- انجليزي (١٤ حزيران/ يونيو)، المسمى "النيجر" (اتفاق إضافي في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٩). - معاهدة انجليزية – ألمانية حول المستعمرات البرتغالية (٣٠ آب/ أغسطس). - سودان: حادثة فاشودا (١٨ أيلول / سبتمبر). - غينيا: هزيمة ساموري واستسلامه (٢٩ أيلول/ سبتمبر).	١٨٩٨
- لاهاي: افتتاح مؤتمر السلام الأول (١٨ أيار/ مايو).	- أفريقية جنوبية: بداية حرب البوير (٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - سودان: الحكم الثنائي الانجليزي-المصري.	١٨٩٩
- صين: ثورة الملاكمين (١٤ حزيران/ يونيو)، نهاية "الأيام المئة" في بكين (١٤ حزيران/ يونيو).	تشاد: معركة كوسري، هزيمة رباح ووفا (٢٢ نيسان/ أبريل).	١٩٠٠
بريطانيا عظمى: وفاة الملكة فيكتوريا (٢١ كانون الثاني/ يناير)، وصعود إدوارد السابع.		١٩٠١

١٩٠٢	- أفريقية جنوبية: سلام فيرينجينغ (٣١ أيار/ مايو)، نهاية حرب البوير؛ قيام الملونين بتأسيس منظمة سياسية أفريقية (APO).	
١٩٠٣		- ألمانيا: الحصول على امتياز سكة حديد بغداد (٥ آذار/ مارس)
١٩٠٤	- اتفاق خاص بالمستعمرات (٨ نيسان/ ابريل) في إطار "الوفاق الودي" الفرنسي- البريطاني. - إعادة تنظيم اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية. - مستعمرة جنوبي غرب أفريقية: قيام الألمان بسحق تمرد الهيريرو.	- حرب يابانية- روسية (بداية- ٨ شباط/ فبراير).
١٩٠٥	- مملكة مغربية: خطاب طنجة (٣١ آذار/ مارس)، أول أزمة مغربية. - أفريقية شرقية ألمانية: ثورة ماجي ماجي.	- روسيا: ثورة "أحد أحمر" في سان بطرسبرغ (٢٢ كانون الثاني/ يناير)؛ معاهدة بورتسموث، نهاية الحرب مع اليابان (٥ أيلول/ سبتمبر). - فرنسا: فصل الكنيسة عن الدولة (٩ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٠٦	- الجزيرة: مؤتمر حول المغرب (١٦ كانون الثاني/ يناير- ٧ نيسان/ أبريل). - حبشة/ أثيوبيا: اتفاق إيطالي- انجليزي- فرنسي.	
١٩٠٧		- اتفاق انجليزي- روسي، تفاهم ثلاثي (٣١ آب/ أغسطس).
١٩٠٨	دولة الكونغو المستقلة أصبحت الكونغو البلجيكي (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- تركيا: ثورة "الشباب الأتراك" في سالونيك (٢٤ تموز/ يوليو).

١٩٠٩	مملكة مغربية: اتفاق فرنسي- ألماني (٩ شباط/ فبراير).	
١٩١٠	- اتحاد مستعمرات فرنسية من أفريقية استوائية: تأسيس وتنظيم. - أفريقية جنوبية: تأسيس دومينيون اتحاد أفريقية الجنوبية (٣١ أيار/ مايو).	
١٩١١	- مملكة مغربية: "قصف أغادير" (الأول من تموز/ يوليو): أزمة مغربية ثانية؛ اتفاق فرنسي- ألماني بخصوص قسم من الكونغو (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر). - ليبيا: بداية غزو طرابلس الغرب وبرقة من قبل ايطاليا. - اتحاد أفريقية الجنوبية: قانون المناجم والأشغال، عنصري بالنسبة إلى السود.	- صين: إعلان قيام الجمهورية من قبل صن يات سن (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩١٢	- اتحاد أفريقية جنوبية: تأسيس حزب المؤتمر الوطني لأهالي أفريقية الجنوبية (مستقبلاً حزب المؤتمر الوطني الأفريقي). - مملكة مغربية: حماية فرنسية (٣٠ آذار/ مارس)، ليوتي، مقيم عام (٢٨ نيسان/ أبريل). - سنغال: عودة أحمد بمبا إلى ديوربل، تأسيس الطريقة المريدية.	- بداية حرب البلقان (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩١٣	- ساحل العاج: تبشير هاريس. - الحبشة/ أثيوبيا: وفاة منيليك.	- ألمانيا: قانون عسكري (٣ تموز/ يوليو).

	- اتحاد افريقية جنوبية: قانون أرض الوطنيين (NLA)، تخصيص ٧% من الأراضي الصالحة للزراعة للمعازل.	- فرنسا: قانون الخدمة الإلزامية لمدة ثلاث سنوات.
١٩١٤	- نيجيريا: توحيدها: لوغارد حاكماً عاماً (الأول من كانون الثاني/ يناير). - اتحاد مستعمرات فرنسية من أفريقية غربية: انتخاب بليز ديان نائباً عن السنغال. - مصر: فرض حماية بريطانية (١٨ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩١٤ - ١٩١٨	- حرب عالمية أولى: غزو مستعمرات ألمانية: توغو (٢٥ آب/ أغسطس)، كامرون (من العام ١٩١٤ حتى شباط/ فبراير ١٩١٦)؛ جنوبي غرب أفريقية (أيار/ مايو)، أفريقية الشرقية (جان سموتس، قائداً عاماً للقوات البريطانية في العام ١٩١٦، ضد فون ليتو - فويربيك، معارك حتى العام ١٩١٧). - مجهود إنتاج. - أفريقية سوداء فرنسية: منح المواطنة الفرنسية للبلدات السنغالية الأربع (١٩١٦)، جولة بليز ديان للتجنيد، مفوض سام للتجنيد.	- إعلان الحرب: (الأول من آب/ أغسطس ألمانيا/ روسيا، ٣ آب: فرنسا، ٤ آب: بريطانيا عظمى). - روسيا: "ثورة شباط/ فبراير، سقوط نظام قيصري، "ثورة أكتوبر"، استلام البلاشفة للسلطة. - ولايات متحدة أمريكية: دخولها في الحرب (٢ نيسان/ أبريل). - بريطانيا العظمى: إعلان وعد بلفور الخاص بفلسطين. - ولايات متحدة أمريكية: "نقاط ويلسون الأربعة عشر" (٨ كانون الثاني/ يناير). - روسيا: سلام بريست - ليفستوك مع دول المحور (٣ آذار/ مارس ١٩١٨)؛ بداية التدخل الغربي ضد السوفييت (تموز/ يوليو).

		- ألمانيا: ثورة برلين (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر). - هدنة (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩١٩	- جزائر: إعادة تنظيم إداري ومالي (شباط/ فبراير - آذار/ مارس). - اتحاد أفريقية جنوبية: وفاة بوتا (٢٨ آب/ أغسطس)، حكومة سموتس (حتى العام ١٩٢٤)، قانون الصناعة والأجور لصالح البيض. - باريس: أول مؤتمر أفريقاني (١٩- ٢١ شباط/ فبراير)، برئاسة بليز ديان ويساعده دبليو بوغارت دوبوا.	- ألمانيا: تمرد سبارتكي (٦- ١١ كانون الثاني/ يناير)، صدور دستور فيمار (١١ آب/ أغسطس). - موسكو: تأسيس الكومنتران: الدولية الثالثة (٤ آذار/ مارس). - هند: إضراب عام بدعوة من غاندي (٦ نيسان/ أبريل)؛ مجزرة أمريستار (١٣ كانون الثاني/ يناير)؛ قانون الهند، إصلاح الوضع القانوني (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر). - فرنسا: قانون يوم العمل ٨ ساعات (٢٣ نيسان/ أبريل). - عصبة الأمم: نشر الميثاق (٢٨ نيسان/ أبريل). - معاهدة فرساي (٢٨ حزيران/ يونيو). - ولايات متحدة أمريكية: التعديل الثامن (تحريم الخمر)؛ رفض معاهدة فرساي. - أيسلندا: استقلال (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٢٠	- أعالي سنغال- نيجر: تقسيم بين المستعمرتين الجديدتين النيجر وفولتا العليا. - تنجانيقا: انتداب بريطاني (أفريقية الشرقية الألمانية سابقاً).	- روسيا: رفع حصار الحلفاء (١٦ يناير/ كانون الثاني). - تركيا: سقوط السلطان (١١ أيار/ مايو). - بريطانيا عظمى: تصويت على

		قانون الحكم الذاتي في أيرلندا. - فرنسا: مؤتمر تور (٢٥- ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٢١	- كونغو أوسط: بداية بناء خط سكة حديد كونغو - محيط. - فرنسا: قصة بتوالا لكاتبها ريني ماران جائزة غونكور. - كامرون: بداية مكافحة مرض Tripanosominse من قبل دكتور جانو. - كونغو بلجيكي: إدانة سيمون كيبانغو. - مملكة مغربية: جمهورية الريف لعبد الكريم الخطابي (٢١ تموز/ يوليو). - فرنسا: تأسيس الرابطة الأفريقانية بمبادرة من غراتيان كاندنس (كانون الأول/ ديسمبر).	- الاتحاد السوفيتي: السيادة الاقتصادية الجديدة (نيب) (آذار/ مارس). - ولايات متحدة أمريكية: قانون الحد من الهجرة (١٥ أيار/ مايو). - عراق: فيصل ملكاً (١١ تموز/ يوليو). - مؤتمر واشنطن للحد من التسليح البحري (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر- ٦ شباط/ فبراير ١٩٢٢). - ايرلندا: تأسيس الاير Eire (٦ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٢٢	- اتحاد أفريقية جنوبية: إضرابات عمال المناجم في الناتال (كانون الثاني/ يناير)، والراند من أجل أفريقية جنوبية بيضاء وتطبيق قانون حاجز اللون، قمع (آذار/ مارس). - مصر: نهاية الحماية البريطانية (١٦ آذار/ مارس). - بريطانيا العظمى: لورد لوغارد ينشر كتاب الانتداب الثنائي في أفريقية المدارية البريطانية.	- مؤتمر جنوه (١٠ نيسان/ أبريل- ١٩ أيار/ مايو)؛ اتفاق رابالو الألماني- الروسي (١٦ أبريل/ نيسان). - ايطاليا: استلام موسوليني للسلطة (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - الاتحاد السوفيتي: تأسيس الاتحاد (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر).

	- مدغشقر: تأسيس الاتحاد من أجل الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية (ج. راليمينوغو).	
١٩٢٣	- حبشة/ أثيوبيا: عضواً في عصبة الأمم. - نيجيريا: دستور، ممثلون مدينيون في المجلس التشريعي. - روديسيا الجنوبية: من إدارة شركة أفريقية الجنوبية البريطانية. - اتحاد أفريقية جنوبية: تأسيس حزب المؤتمر الأفريقي الجنوبي الهندي (SAIC). - فرنسا: إصدار كتاب تنمية المستعمرات لألبير سارو.	- ألمانيا: احتلال الفرنسيين والبلجيكيين للرور (١١ كانون الثني/ يناير)؛ مقاومة سلبية (حتى ٢٠ أيلول/ سبتمبر). - اسبانيا: انقلاب بريمو دي ريفيرا (١٣ أيلول/ سبتمبر). - تركيا: مصطفى كمال رئيساً (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٢٤	- أفريقية جنوبية: حكومة هيرتزوغ (حتى العام ١٩٣٣). - مصر: اغتيال جنرال لي ستيك، قائد القوات الانجليزية في مصر والسودان (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر). - ليبيريا: فشل تأسيس دولة سوداء كبرى من قبل أنصار ماركوس غارفي. - روديسيا شمالية: نهاية إدارة شركة أفريقية الجنوبية البريطانية لها. - سيراليون: دستور، ممثلون مدينيون أفارقة في المجلس التشريعي.	- ولايات متحدة أمريكية: حظر الهجرة اليابانية (الأول من كانون الثاني/ يناير). - اتحاد سوفيتي: وفاة لينين (٢١ كانون الثاني/ يناير)؛ اعتراف بريطانيا العظمى (الأول من شباط/ فبراير) وفرنسا (٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر). - لندن: مؤتمر، تطبيق خطة دايوز للتعويضات (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس).

١٩٢٥	- كونغو ببلجيكي: توغل برج الساعة أو كيتاوالا انطلاقاً من روديسية الشمالية. - ساحل الذهب: دستور، ممثلون أفارقة في المجلس التشريعي. - بريطانيا عظمى: تأسيس اتحاد طلبة أفريقية الغربية في لندن من قبل لابيدو سولنيكي (من نيجيريا). - كينيا: تأسيس جومو كينياتا لجمعية الكيكويو. - ليبيريا: حصول فايرستون على امتياز على ٤٠٠ ألف هكتار لمدة ٩٩ عاماً. - مملكة مغربية: غزو عبد الكريم للمغرب الفرنسي (٢٣ نيسان/ أبريل)؛ حرب الريف. - سودان: انسحاب القوات المصرية والإدارة المصرية.	- يابان: تبني الاقتراع العام (٥ أيار/ مايو). - لوكارنو: مؤتمر واتفاقات (تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٢٦	- فرنسا: إصدار كتاب أرض الأبنوس لمؤلفه ألبير لندن، فضائح بناء سكة حديد كونغو - محيط أطلسي. - اتحاد أفريقية جنوبية: قانون حاجز اللون. - مملكة مغربية: استسلام عبد الكريم الخطابي (٢٠ أيار/ مايو).	- كومنولث بريطاني: إعلان مبدئي. - فرنسا: انضمام إلى معيار قياسي لصرف الذهب، حرية تبديل الفرنك (آب/ أغسطس). - ألمانيا: دخول إلى عصبة الأمم (٨ أيلول/ سبتمبر). - روما: تكريس أول ستة أساقفة كاثوليك ملونين (٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر). - يابان: اعتلاء هيرو هيتو عرش الإمبراطورية (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٢٧	- فرنسا: صدور كتاب رحلة إلى الكونغو لمؤلفه اندريه جيد ضد تعسفات السلطة الاستعمارية؛ فيلم لمارك أليغري. - اوبانغي- شاري: إدخال زراعة القطن الإجباري؛ بداية حرب كونغو- وارا، انتفاضة البايا (حتى ١٩٣١- ١٩٣٢).	- ايطاليا: "دولة نقابية"، ميثاق العمل (٢١ نيسان/ أبريل). - ولايات متحدة أمريكية: إعدام ساكو وفانزيتي (٢٢ آب/ أغسطس).
١٩٢٨	- مستعمرات برتغالية: قانون العمل الأهالي (عمل إجباري). - حبشة/ أثيوبيا: معاهدة صداقة مع إيطاليا لمدة عشرين عاماً (٢ آب/ أغسطس). - فرنسا: صدور كتاب اندريه جيد: "عودة من تشاد". - مدغشقر: SMOTIG، استخدام القسم الثاني من السوقة العسكرية في الأشغال العامة.	- برتغال: سالازار وزيراً للمالية (٢٧ نيسان/ أبريل). - فرنسا: فرنك بوانكاريه (٢٥ حزيران/ يونيو). - ميثاق بريان- كيلوغ (٢٧ آب/ أغسطس). - صين: تشيك كاي شيك رئيساً (٦ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٢٩	- كونغو أوسط: قمع جمعية اندريه ماتسوا (كانون الأول/ ديسمبر). - اوبانغي- شاري: قمع ثورة أعالي سانغا (١٩٢٨- ١٩٢٩) - رواندا: مجاعة كبرى.	- فاتيكان: اتفاقات لاتران (١١ شباط/ فبراير). - خطة يونغ حول التعويضات (٧ حزيران/ يونيو). - ولايات متحدة أمريكية: أزمة دول وول ستريت، "الخميس الأسود".
١٩٣٠	- حبشة/ أثيوبيا: هيلاسيلاسي إمبراطوراً (٣ نيسان/أبريل). - كونغو أوسط: إدانة اندريه ماتسوا (٣ نيسان/ أبريل). - روديسيا جنوبية: قانون تقسيم	- جنيف: إدانة العمل الإجباري من قبل الدورة الرابع عشرة للمؤتمر الدولي للعمل (BIT). - ولايات متحدة أمريكية: قرار هوفر لتأجيل سداد تعويضات الحرب

	الأرض (إعلان ٥٠% من الأراضي أراضي أوروبية). - مغرب أقصى: "ظهير بربري"، باستثناء الأمازيغ من القانون الإسلامي (٢٢ أيار/ مايو).	وديونها (٢٠ حزيران/ يونيو). - باريس: معرض استعماري في فانسين (بداية في ٦ أيار/ مايو). - يابان: الاعتداء على منشوريا (سبتمبر/ أيلول). - بريطانيا عظمى: قانون ويستمينستر (١١ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٣١	كونغو بلجيكي: ثورة البابندي.	- اسبانيا: إعلان الجمهورية (١٤ نيسان/ أبريل).
١٩٣٢	- كامرون: مظاهرات في دوالا (كانون الأول/ ديسمبر). - روديسيا شمالية: قمع أنصار كنيسة برج الساعة (حتى عام ١٩٣٤). - سودان فرنسي: هيئة النيجر (قرار ٧ كانون الثاني/ يناير)/ مقرها في سيغو. - جنوبي غرب أفريقية: قمع ثورة الايفيمو.	- جنيف: مؤتمر دولي لنزع السلاح (بدايته ٢ شباط/ فبراير). - مؤتمر لوزان (حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو). - كومنولث: اتفاق اتاوا، أفضلية إمبراطورية (٢٠ آب/ أغسطس).
١٩٣٣	- كونغو بلجيكي: إعادة تنظيم إداري. - فولتا العليا: إلغائها وتقسيمها بين ساحل العاج والنيجر (الأول من كانون الثاني/ يناير). - نيجيريا: تأسيس البنك الوطني النيجيري في لاغوس. - توغو: هيجانات شعبية ضد الضرائب في لومي (٣ كانون الثاني/ يناير)	- ألمانيا: هتلر مستشاراً (٣٠ كانون الثاني/ يناير). - ولايات متحدة أمريكية: وضع البرنامج الجديد لروزفلت (٤ آذار/ مارس)؛ الاعتراف بالاتحاد السوفيتي (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ إلغاء تحريم الخمر (٥ كانون الأول/ ديسمبر). - برتغال: الدولة الجديدة لسالازار (آذار/ مارس).

	- طرابلس الغرب: ايطالو بالبو حاكماً.	- يابان: انسحاب من عصبة الأمم (٢٧ آذار/ مارس). - جنيف: ألمانيا تنسحب من عصبة الأمم (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٣٤	- كونغو أوسط: نهاية بناء سكة حديد كونغو - محيط. - تونس: تأسيس حزب الدستور الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة (٢ آذار/ مارس)؛ وضع قادة هذا الحزب في الإقامة الجبرية (أيلول/ سبتمبر). - مملكة مغربية: خطة الإصلاح الوطني للجنة العمل المغربية بزعامة علال الفاسي (كانون الأول/ ديسمبر).	- فرنسا: "قضية سلافيسكي" (٨ كانون الثاني/ يناير)، أزمة ٦ شباط/ فبراير؛ اغتيال الاسكندر الأول ولويس بارتو (٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - اتحاد سوفييتي: قبول في عصبة الأمم (١٨ أيلول/ سبتمبر). صين: بداية المسيرة الطويلة (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٣٥	- حبشة/ أثيوبيا: اعتداء ايطالي (٣ تشرين الأول/ أكتوبر)، احتلال أديس أبابا (٥ أيار/ مايو). - ليبيريا: اتفاق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. - روديسيا شمالية: أول إضراب أفريقي ضد حزام النحاس.	- هند: قانون الهند، إعادة تنظيم متنازع عليه للحركة الوطنية (٢٤ كانون الثاني/ يناير). - ايطاليا: مؤتمر ستريزا (نيسان/ أبريل). - ألمانيا: قانون نورمبرغ المعادي لليهود (أيلول/ سبتمبر). - جنيف: التصويت على عقوبات عصبة الأمم ضد ايطاليا (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٣٦	- اتحاد أفريقية جنوبية: قوانين عنصرية، قانون التمثيل النيابي للوطنيين، وقانون البيع والأرض للوطنيين. - انغولا: انجاز سكة حديد بنقويلا. - حبشة/ أثيوبيا: ملك ايطاليا يصبح	- فرنسا: فوز الجبهة الشعبية (أيار/ مايو)؛ اتفاقات ماتينيون (٧ حزيران/ يونيو). - اسبانيا: بداية الحرب الأهلية (تموز/ يوليو).

	ملكاً على الحبشة بعد إعلان موسوليني للإمبراطورية الايطالية (٩ أيار/ مايو). - مصر: معاهدة الاستقلال (٢٦ آب/ أغسطس).	- ألمانيا: محور روما- برلين (الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ تحالف ضد الكومنتران مع اليابان (٢٥). - ولايات متحدة أمريكية: انتخاب روزفلت ثانية (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٣٧	- جزائر: حل نجم الشمال الأفريقي لمصالي الحاج (٢٦ كانون الثاني/ يناير) الذي أصبح حزب الشعب الجزائري (١١ آذار/ مارس). - حبشة/ أثيوبيا: اعتداء على الماريشال غرازياني، نائب ملك الحبشة (شباط/ فبراير). - فرنسا: منح الحق النقابي لحاملي الشهادة الابتدائية في أفريقية السوداء (شباط/ فبراير). - ساحل الذهب: ننامدي ازيكيوي يصدر كتاب ولادة أفريقيا من جديد في أكرا. - نيجيريا: ننامدي ازيكيوي يؤسس المرشد الأفريقي الغربي في لاغوس. - تونس: إضراب عام (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- اسبانيا: قيام الألمان بقصف غيرنيكا (٢٦ نيسان/ أبريل). - اتحاد سوفييتي: محاكمة موسكو. - يابان: هجوم على الصين (تموز/ يوليو). - برازيل: ديكتاتورية شعبوية فارغاس (تشرين الثاني/ نوفمبر). ايطاليا: انسحاب من عصبة الأمم (٣ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٣٨	- لندن: صدور كتاب جومو كينياتا في سفح جبل كينيا. - فرنسا: تأسيس المعهد الفرنسي لأفريقية السوداء (IFAN).	- رومانيا: ديكتاتورية الملك كارول (١٠ شباط/ فبراير). - ألمانيا: انشلوس (١١ آذار/مارس)؛ اتفاقات ميونخ (٣٠ أيلول/ سبتمبر).

	- مدغشقر: توسيع شروط الحصول على الجنسية الفرنسية (قرار ٧ نيسان/ أبريل). - سنغال: الحزب الاشتراكي السنغالي يصبح فرع للحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO. - سودان: تأسيس مؤتمر الخريجين العام. - تشاد: تعيين فيليلكس ايبوي حاكماً (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- ايطاليا: قانون معادي للسامية (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٣٩	- كينيا: إضراب عمال ميناء ممباسا (تموز/ يوليو). - تنجانيقا: إضراب عمال ميناء دار السلام (آب/ أغسطس). - اتحاد افريقية جنوبية: حكومة سموتس (أيلول/ سبتمبر).	- اسبانيا: استيلاء فرانكو على مدريد (٢٨ آذار/ مارس)؛ نهاية الحرب الأهلية. - ايطاليا: اختلال ألبانيا (٧ نبيان/ أبريل). - موسكو: ميثاق ألماني- سوفييتي (٢٣ آب/ أغسطس). - بولونيا: اجتياح ألماني (الأول من أيلول/ سبتمبر). - فرنسا- بريطانيا عظمى: إعلان الحرب على ألمانيا (٣ أيلول/ سبتمبر)
١٩٤٠	- روديسيا شمالية: عصيانات حزام نحاس (نيسان/ أبريل). - جزائر: قيام البريطانيين بقصف الأسطول الفرنسي في مرسى الكبير (٣ تموز/ يوليو).	- التزام فرنسي- بريطاني (٢٨ آذار/ مارس). - بلجيكا: استسلام (٢٨ أيار/ مايو). - فرنسا: دخول الألمان إلى باريس (١٤ حزيران/ يونيو).

	- سودان: وصول النجاشي هيلاسيلاسي إلى الخرطوم، المنفي إلى لندن بدءاً من عام ١٩٣٦ (٢٥ تموز/ يوليو).؛ اجتياح القوات الايطالية للصومال وكينيا (آب/ أغسطس). - تشاد: انضمام فيليلكس ايبوي إلى الجنرال ديغول (٢٥آب/ أغسطس)، ثم انضمام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الاستوائية. - ليبيا: هجوم ايطالي (١٤ أيلول/ سبتمبر). - اتحاد مستعمرات فرنسية من أفريقية الغربية: فشل الهجوم الانجليزي الديغولي على دكار (٢٣- ٢٥ أيلول/ سبتمبر). - برازافيل: إنشاء ديغول لمجلس الدفاع عن الإمبراطورية (تشرين الأول/ أكتوبر). - غابون: مواجهة بين الديغوليين والفيشيين (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر). - مصر: معركة سيدي براني، هجوم مضاد بريطاني ناجح (كانون الأول/ ديسمبر).	- لندن: نداء جنرال ديغول بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو؛ نداء إلى جميع حكام البلدان المستعمرة (٣٠ تموز/ يوليو). - بريطانيا عظمى: "معركة انجلترا الجوية" (٨ آب/ أغسطس- ٥ تشرين الأول/ أكتوبر). - هند صينية: اجتياح ياباني (٢٣ أيلول/ سبتمبر). - فرنسا: قانون بخصوص وضع اليهود القانوني (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر): مقابلة بين هتلر وبيتان في مونتوار (٢٤).
١٩٤١	- كينيا: حظر جمعية الكيكويو المركزية. - ليبيا: استعادة طبرق (٢٢ كانون الثاني/ يناير) وبنغازي (١٧ شباط/	- اتحاد سوفييتي: اجتياح الجيش الألماني (٢٢ حزيران/ يونيو). - ميثاق أطلسي (١٤ آب/ أغسطس). - ولايات متحدة أمريكية: هجوم

	فبراير) من قبل الانجليز؛ هجوم رومل (٢٦ شباط/ فبراير). - أفريقية شرقية ايطالية: حملة عسكرية (كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل)؛ قيام بريطانيا العظمى بإدارة الصومال (آذار/ مارس). - كونغو: إدانة اندريه ماتسوا بالسجن المؤبد (شباط/ فبراير). - حبشة/ أثيوبيا: استيلاء الانجليز على أديس أبابا؛ عودة النجاشي (٥ أيار/ مايو)؛ استيلاء على غودار ونهاية الحملة الإثيوبية (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر).	اليابان على بيرل هاربور (٧ كانون الأول/ ديسمبر). - ماليزيا: هجوم ياباني (٧ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٤٢	- أفريقية غربية بريطانية: تقنين الإنتاج من قبل مكتب الإنتاج الأفريقي الغربي. - حبشة/ أثيوبيا: اعتراف انجلترا بالحبشة دولة مستقلة ذات سيادة (٣١ كانون الثاني/ يناير). - ليبيا: هجوم رومل جديد، مقاومة فرنسية في بير حكيم (أيار/ مايو)؛ استسلام بريطاني في طبرق (٢١ حزيران/ يونيو). - مصر: فوز حزب الوفد الوطني (٢٤ آذار/ مارس)؛ إيقاف الهجوم الألماني الايطالي في العلمين (١٠ تموز/ يوليو).	- يابان: هجوم ياباني على جنوبي شرق آسية وفي المحيط الهادي (كانون الثاني/ يناير - أيار/ مايو)؛ أول فشل بحري في ميدوي (٤ حزيران/ يونيو). - هند: فتن مناهضة لبريطانيا (آب/ أغسطس). - اتحاد سوفييتي: حصار ستالينغراد (٤ أيلول/ سبتمبر). - فرنسا: دخول الألمان إلى "المنطقة الحرة" (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ إغراق الأسطول الفرنسي في طولون (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر).

	- كونغو: وفاة اندريه ماتسوا في السجن (نيسان/ أبريل). - مدغشقر: انزال انجليزي في دياغو- سيوارس (٥ أيار/ مايو) وفي ماجونغا مع الأفريقيين الجنوبيين (١٤ أيلول/ سبتمبر)؛ هدنة (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر). - ساحل الذهب: حصار مجلس الحرب الأفريقي الغربي (تموز- يوليو). - نيجيريا: تحريم الإضراب إبان فترة الحرب، - أفريقية الشمالية: انزال انجليزي أمريكي في المغرب الأقصى والجزائر، عملية مصباح (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ هدنة دارلان- كلارك (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر). - تونس: احتلال الألمان لمدينتي تونس وبيزرت (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر). - انضمام اتحاد المستعمرات الفرنسية من أفريقية الغربية إلى فرنسا الحرة (٧ كانون الأول/ ديسمبر). - جيبوتي: انضمام جيبوتي إلى فرنسا الحرة (٧ كانون الأول/ ديسمبر). - جزائر: بيان الشعب الجزائري لفرحات عباس (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر).	

١٩٤٣	- فرنسا: وفاة الشيخ حمى الله (كانون الثاني/ يناير). - مملكة مغربية: محادثات بين السلطان والرئيس روزفلت (٢٢ كانون الثاني/ يناير)؛ مؤتمر الدار البيضاء (١٤- ٢٧ كانون الثاني/ يناير). - ليبيا: استيلاء الانجليز على طرابلس الغرب (٢٣ كانون الثاني/ يناير). - صومال: تأسيس اتحاد شباب الصومال في مقديشو (أيار/ مايو). - تونس: تحرير بيزرت ومدينة تونس؛ الاستسلام الألماني الايطالي (١٢ أيار/ مايو). - مدينة الجزائر: تأسيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (٣ حزيران/ يونيو)، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى بها (٢٦ آب/ أغسطس). - نيجيريا: تأسيس مؤتمر اتحاد نقابات العمال النيجيري (تموز/ يوليو). - ليبيريا: انتخاب وليم توبمان رئيساً (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر). - الجزائر: خطاب قسنطينة (١٢ كانون الأول/ ديسمبر).	- اتحاد سوفييتي: استسلام الألمان في ستالينغراد (٣ شباط/ فبراير). - يابان: انسحاب من غواديلقنال (٨ شباط/ فبراير). - فرنسا: مصلحة العمل الإجباري (١٦ شباط/ فبراير). ايطاليا: انزال الحلفاء في صقلية (١٠ تموز/ يوليو)؛ عزل موسوليني واعتقاله (٢٥)؛ حل الحزب الفاشي (٢٨ تموز/ يوليو)؛ استسلام (٣ أيلول/ سبتمبر)؛ جمهورية سالو من قبل موسوليني. - لبنان- سورية: استقلال (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٤٤	- كونغو: مؤتمر برازافيل (٣٠ كانون الثاني/ يناير - ٨ شباط/ فبراير). - نيسالاندا: جيمس سنغالا يؤسس	- اتفاقات بريتون وودز: الدولار عملة مرجعية؛ تأسيس صندوق النقد الدولي (تموز/ يوليو).

	حزب مؤتمر نياسالاندا الأفريقي الوطني (أيار/ مايو). - مدينة الجزائر: اللجنة الفرنسية للتحرير تصبح حكومة مؤقتة للجمهورية الفرنسية برئاسة ديغول (٣ حزيران/ يونيو) - أفريقية سوداء فرنسية: الحرية النقابية (قرار ٧ آب/ أغسطس). - ساحل العاج: تأسيس نقابة المزارعين الأفارقة برئاسة هوفيت بواني. - نيجيريا: ننامدي أزيكيوي يؤسس المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون (آب/ أغسطس). - كينيا: تعيين أفريقي في المجلس التشريعي؛ جومو كينياتا يؤسس حزب اتحاد كينيا الوطني (تشرين الأول/ أكتوبر).	- فرنسا: انزال الحلفاء في النورماندي (٦ حزيران/ يونيو)، وفي البروفانس (١٥ آب/ أغسطس)؛ تحرير باريس (٢٤ آب/ أغسطس)؛ نقل الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية من الجزائر إلى باريس (٣١ آب/ أغسطس). - دامبارتون واكاز: مؤتمر؛ إعداد خطة الأمن الجماعي لمنظمة الأمم المتحدة (٢١ آب/ أغسطس- ٧ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٤٥	- اوغندا: هيجانات شعبية في بوغندا (كانون الثاني/ يناير). - مصر: توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة (٢٢ آذار/ مارس). - نيجيريا: دستور ريتشاردز (٦ آذار/ مارس)؛ إضراب عام لمدة ٣٧ يوماً (حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو). - جزائر: هيجانات شعبية في قسنطينة (٨- ١٣ أيار/ مايو).	- مؤتمر يالطا (٤- ١١ شباط/ فبراير). - ألمانيا: استسلام (٨ أيار/ مايو). - ميثاق الأمم المتحدة، أو ميثاق سان فرانسيسكو (٢٦ حزيران/ يونيو). - يابان: قصف هيروشيما ونغازاكي بالقنبلة الذرية (٦ و٩ آب/ أغسطس)؛ الاستسلام رسمياً (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر) - منظمة الأمم المتحدة: ولادة رسمية (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر).

	- كامرون: إضرابات وهيجانات شعبية في دوالا (أيلول/ سبتمبر). - بريطانيا العظمى: قانون التنمية والاستثمارات من أجل المستعمرات (٢ أيلول/ سبتمبر)؛ عقد المؤتمر الأفريقاني الخامس في مانشيستر (١٥- ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - سنغال: عصيان القناصة في معسكر تياروا؛ قمع (تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر). - كونغو بلجيكي: إضراب عمال ميناء ماتادي؛ هيجانات عمالية في ليبولدفيل.	- ألمانيا: بداية محاكمة نورمبرغ (تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٤٦	- مدغشقر: تأسيس الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي في باريس (شباط/ فبراير). - فرنسا: تشريع خاص بالمستعمرات، إلغاء قانون الأهالي (٢٠ شباط/ فبراير)؛ إلغاء العمل الإجباري " قانون هوفيت بواني" (١١ نيسان/ أبريل)؛ تأسيس صندوق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٣٠ نيسان/ أبريل)؛ تطبيق القانون الجزائي الفرنسي (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ منح المواطنة لجميع سكان الاتحاد الفرنسي "قانون الأمين غي" (٧ أيار/ مايو)؛ تأسيس مجلس عام في كل بلد. - مصر: هيجانات شعبية ضد	- فرنسا: استقالة جنرال ديغول (٢٠ كانون الثاني/ يناير). - فيتنام: معاهدة هوشي مينه- سانتيني (٦ آذار/ مارس)؛ مؤتمر فونتينبلو (٦ حزيران/ يونيو- ١٤ أيلول/ سبتمبر)، قصف هايفونغ (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر). - فرنسا: أركان الاستعمار الفرنسي العامة في باريس (٣٠ تموز/ يوليو- ٢٤ آب/ أغسطس)؛ استفتاء تبني دستور الاتحاد الفرنسي (٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر). - منظمة الأمم المتحدة: مقاطعة اسبانيا دبلوماسياً (١٢ كانون الأول/ ديسمبر).

	الانجليز في القاهرة (١٠ شباط/ فبراير)؛ إلغاء المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ (١٢ آذار/ مارس). - ساحل الذهب: دستور بيرنز (٢٣ آذار/ مارس). - اتحاد أفريقية جنوبية: رفض الاعتراف بوصاية الأمم المتحدة على مستعمرة جنوبي غرب أفريقية؛ إضراب أفريقي في الراند (آب/ أغسطس). - سودان فرنسي: تأسيس حزب التجمع الأفريقي الديمقراطي في باماكو (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر).	
١٩٤٧	- مدغشقر: تمرد (٢٩ آذار/ مارس)، قانون طوارئ (٢ نيسان/ أبريل)، قمع. - مملكة مغربية: خطاب السلطان محمد بن يوسف في طنجة (١٠ نيسان/ أبريل). - فرنسا: صدور العدد الأول من حضور أفريقي، مجلة أسسها أليون ديوب. - جزائر: قانون الوضع القانوني (٢٠ أيلول/ سبتمبر). - أفريقية الغربية: إضرابات عمال السكك الحديدية في عدة مستعمرات	- ولايات متحدة أمريكية: مذهب ترومان (١٢ آذار/ مارس)؛ خطة مارشال (٥ حزيران/ يونيو). - برمانيا: استقلال (١٥ آب/ أغسطس). - هند: استقلال وتقسيم (١٥ آب/ أغسطس). - اتحاد سوفييتي: تأسيس الكومنفورم (٥ تشرين الأول/ أكتوبر). - فلسطين: نهاية الانتداب البريطاني؛ الأمم المتحدة توافق على تقسيمها إلى دولتين (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر).

	(تشرين الأول/ أكتوبر - أيار/ مايو ١٩٤٨).	- سيلان: استقلال (١٥ كانون الأول/ يناير). - اتفاقيات الجات بخصوص التعريفات الجمركية والتجارة (تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٤٨	- ساحل الذهب: هيجانات شعبية في أكرا وكوماسي (٢٨ شباط/ فبراير - ٢ آذار/ مارس). - كامرون: اوم نيوبي يؤسس اتحاد سكان الكامرون (١٠ نيسان/ أبريل). - اتحاد أفريقية جنوبية: فوز انتخابي للحزب الوطني (٢٨ أيار/ مايو)؛ بداية الفصل العنصري. - مدغشقر: محاكمة البرلمانيين الملغاشيين رازيتا و رافواهانجي (تموز/ يوليو - تشرين الأول/ أكتوبر). - الحبشة/ أثيوبيا: الانجليز يعيدون الاوغادين وهود (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر). - نيجيريا: تأسيس كلية جامعية في عبدان.	- هند: اغتيال غاندي (٣٠ كانون الثاني/ يناير). - فلسطين: حرب إسرائيلية- عربية (كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو)؛ إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني (١٤ أيار/ مايو). - هند صينية: اتفاق خليج الونغ (٥ حزيران/ يونيو). - منظمة الأمم المتحدة: إعلان حقوق الإنسان العالمي (١٠ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٤٩	- ساحل العاج: المؤتمر الثاني الدولي لحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي (١- ٥ كانون الثاني/ يناير). - ساحل الذهب: كوامي نكروما يؤسس حزب الاتفاق الشعبي (١٢	- اتحاد سوفييتي: تأسيس الكوميكون (كانون الثاني/ يناير). - حلف شمال أطلسي: تأسيس(٤ كانون الثاني/ يناير). - المجلس الأوروبي (٥ أيار/ مايو).

	حزيران/ يونيو). - أوغندا: هيجانات شعبية في بوغندا. - نيجيريا: ابوفيمي أولوو ينظم جماعة العمل. وأحمد بيلو يؤسس مؤتمر شعب الشمال. - صومال: إعادة وضعها تحت الوصاية الايطالية لمدة عشر سنوات بموجب قرار منظمة الأمم المتحدة (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- إسرائيل: قبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة (١١ أيار/ مايو) - صين: إعلان الجمهورية الشعبية الصينية (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر). - لندن: تأسيس الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (٧ كانون الأول/ ديسمبر). - اندونيسيا: الاستقلال التام واعتراف البلاد المنخفضة به (٢٧ كانون الثاني/ يناير).
١٩٥٠	- ساحل الذهب: إدانة نكروما بعقوبة السجن لعام واحد (٢١ كانون الثاني/ يناير). - موزامبيق: اتفاق بيّرا بين البرتغال وأفريقية الوسطى البريطانية (١٧ حزيران/ يونيو). - كونغو بلجيكي: تشكيل الاباكو (جمعية أبناء الكونغو الأدنى). - ساحل العاج: هيجانات شعبية في دامبكرو (٢٩ كانون الثاني/ يناير)؛ فك الارتباط بين التجمع الديمقراطي الأفريقي والحزب الشيوعي الفرنسي (تشرين الأول/ أكتوبر). - مصر: فوز حزب الوفد بالانتخابات؛ إلغاء الاتفاق حول السودان (٨ تشرين الأول/ أكتوبر).	- هند: جمهورية (٢٦ كانون الثاني/ يناير). - نداء ستوكهولم (١٨ آذار/ مارس). - تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ باقتراح من روبير شومان (٩ أيار/ مايو). - كوريا: بداية الحرب (٢٥ حزيران/ يونيو) - ولايات متحدة أمريكية: بداية المكارثية. - اسبانيا: نهاية المقاطعة الدبلوماسية (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر).

	- الحبشة/ أثيوبيا: إلحاق اريتريا بصيغة فيدرالية، بناء على اقتراح منظمة الأمم المتحدة (٢١ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٥١	- ساحل الذهب: فوز المؤتمر الشعبي (٤ شباط/ فبراير)؛ إطلاق سراح كوامي نكروما وتوليه رئاسة حكومة الأعمال (١٢ شباط/ فبراير). - جزائر: تأسيس جبهة التحرير الوطني (٥ آب/ أغسطس). - مصر: إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى (٨ تشرين الأول/ أكتوبر). - سودان فرنسي: مؤتمر باماكو نظمته الكونفيدرالية العامة للعمال (٢٢- ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر). - مملكة مغربية: هيجانات شعبية في الدار البيضاء (الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر). - تونس: إعادة تأكيد فرنسا على الطابع النهائي للمحمية (١٥ كانون الأول/ ديسمبر).	- إيران: تأميم الصناعة النفطية (١٥ آذار/ مارس). - الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ: معاهدة التأسيس (١٨ نيسان/ أبريل). - كوريا: وقف إطلاق النار (٣٠ آذار/ مارس). - بلجيكا: تنازل ليوبولد الثالث عن العرش (١٧ تموز/ يوليو)؛ بودوان الأول ملكاً للبلجيكيين.
١٩٥٢	- مصر: هيجانات شعبية في القاهرة، "السبت الأسود" (٢٦ كانون الثاني/ يناير)؛ انقلاب "الضباط الأحرار" (٢٣ تموز/ يوليو)؛ ثورة، إصلاح زراعي (٩ أيلول/ سبتمبر).	- بريطانيا العظمى: وفاة الملك جورج السادس، ووصول الملكة ايليزبث الثانية (٦ شباط/ فبراير). - جمهورية ألمانيا اتحادية: اتفاقات بون: نهاية نظام الاحتلال (٢٦ أيار/

	- تونس: هيجانات شعبية (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير)؛ اغتيال فرحات حشاد، أمين عام الاتحاد التونسي للشغل(٤ كانون الأول/ ديسمبر). - ساحل الذهب: نكروما رئيساً للوزراء (١٢ آذار/ مارس). - جزائر: اعتقال مصالي الحاج (٢٢ أيار/ مايو). - اريتريا: تبني مشروع الاتحاد مع الحبشة/ أثيوبيا (٢١ أيلول/ سبتمبر). - كينيا: ثورة مو مو (آب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر)؛ ٢٠٠ معتقل منهم جومو كينياتا؛ حظر الأحزاب الأفريقية. - اتحاد أفريقية جنوبية: هيجانات شعبية دموية ضد العزل العنصري في كامبيرلي وشرق لندن (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر). - مملكة مغربية: هيجانات شعبية دموية في الدار البيضاء (٧- ٨ كانون الأول/ ديسمبر). فرنسا: قانون العمل لما وراء البحار (١٥ كانون الأول/ ديسمبر).	مايو).
١٩٥٣	- مصر: حل الأحزاب السياسية (١٦ كانون الثاني/ يناير)؛ إعلان قيام الجمهورية برئاسة محمد نجيب (١٨	- اتحاد سوفييتي: وفاة ستالين (٥ آذار/ مارس)؛ نيكيتا خروتشوف، أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي

	حزيران/ يونيو). - سودان: معاهدة انجليزية مصرية (١٢ شباط/ فبراير). - نيجيريا: هيجانات شعبية في كانو (١٩- ٢٢ أيار/ مايو). - اتحاد أفريقية الوسطى، اتحاد الروديسيتين ونيسالاندا (١٤ حزيران/ يونيو). - مملكة مغربية: عزل السلطان (٢٠ آب/ أغسطس). - غينيا: إضرابات من أجل تطبيق قانون العمل (٢١ أيلول/ سبتمبر- ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر). - أوغندا: عزل الكاباكا موتيزا الثاني (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).	(٧ أيلول/ سبتمبر). - ولايات متحدة أمريكية: إعدام الزوجين روزنبرغ (١٩ حزيران/ يونيو). كوريا: هدنة بان مانجون (٢٧ تموز/ يوليو).
١٩٥٤	- مصر استلام ناصر للسلطة (٢٦ شباط/ فبراير)؛ انسحاب بريطانيا العظمى (اتفاق ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - سودان: اضطرابات الخرطوم (الأول من آذار/ مارس). - كينيا: الحكم على كينياتا بالسجن لمدة ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة (تموز/ يوليو). - تنجانيقا: جوليوس نيريري يؤسس حزب اتحاد تنجانيقا TANU (تموز/ يوليو).	- فيتنام: معركة، سقوط ديان بيان فو (١٣ آذار/ مارس- ٧ أيار/ مايو). - بلدان شرق أوروبا: حلف فارصوفيا (١٤ أيار/ مايو). - فرنسا: حكومة منديس فرانس (١٨ حزيران/ يونيو)؛ اتفاقات جنيف (٢١ تموز/ يوليو)؛ رفض الجماعة الأوروبية للدفاع (٣٠ آب/ أغسطس). - ولايات متحدة أمريكية: الحزب الشيوعي خارج عن القانون (آب/ أغسطس).

	- تونس: خطاب قرطاج (٣١ تموز/ يوليو). - مملكة مغربية: اضطرابات ومحاولات اغتيال (شهر آب/ أغسطس). - نيجيريا: دستور ليتيلتون (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر). - كونغو بلجيكي: تأسيس جامعة لوفانيوم. - جزائر: تمرد، بداية الحرب (الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر).	- معاهدة مانيلا: منظمة معاهدة جنوبي شرقي آسية، حلف عسكري مناصر للغرب، (٨ أيلول/ سبتمبر). - هند: تنازل عن الوكالات التجارية الفرنسية (٢١ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٥٥	- مصر: حظر قناة السويس على السفن الإسرائيلية (٧ كانون الثاني/ يناير). - كامرون: هيجانات (٢٢- ٣٠ أيار/ مايو)؛ حظر حزب اتحاد الشعب الكاموروني، وفصله من حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي (١٣ تموز/ يوليو). - تونس: إطلاق سراح بورقيبة (٢١ نيسان/ أبريل)؛ حكم ذاتي (٣ حزيران/ يونيو). - جزائر: هجمات جبهة التحرير الوطني؛ حل الحزب الشيوعي الجزائري (١٣ أيلول/ سبتمبر). - فرنسا: مؤتمر ايكس ليه بان حول المغرب (٢٦ آب/ أغسطس).	- عراق: حلف بغداد مع تركيا (٢٧ شباط/ فبراير). - انضمام باكستان (أيلول/ سبتمبر)، وإيران (تشرين الثاني/ نوفمبر). - اندونيسيا: مؤتمر باندونغ (١٨- ٢٦ نيسان/ أبريل).

	- سودان: بداية حرب الأنيانيا (آب/ أغسطس). - كونغو بلجيكي: خطة فان بيلسن للتحرير السياسي لأفريقية البلجيكية خلال ثلاثين عاماً.	
١٩٥٦	- سودان: استقلال (الأول من كانون الثاني/ يناير). - مملكة مغربية: استقلال (٢ آذار/ مارس). - تونس: استقلال (٢٠ آذار/ مارس). - توغو: حكم ذاتي (٢٤ أغسطس/ آب). - فرنسا: قانون إطار دوفير، حكم ذاتي في المستعمرات الفرنسية من أفريقيا (٢٣ حزيران/ يونيو). - مصر: ناصر يؤمم قناة السويس (٢٦ تموز/ يوليو)؛ أزمة السويس، هجوم انجليزي- فرنسي- إسرائيلي (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر- ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر). - انغولا: تأسيس الحركة الشعبية لتحرير انغولا . - غينيا برتغالية: اميلكار كبرال يؤسس الحزب الأفريقي للاستقلال. - فرنسا: أول مؤتمر دولي للكتاب والفنانين السود، باريس (١٩- ٢٣ أيلول/ سبتمبر).	- هنغاريا: تمرد، قمع سوفييتي (تشرين الثاني/ نوفمبر).

١٩٥٧	- ساحل الذهب: استقلال باسم غانا (٦ آذار/ مارس). - رواندا: بيان الباهوتو (٨ آذار/ مارس). - بوروندي: تأسيس حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني. - مصر: إعادة فتح قناة السويس. - كامرون: حكم ذاتي (١٦ نيسان/ أبريل). - كونغو بلجيكي: الانتخابات الأولى في المدن الكبيرة (كانون الأول/ ديسمبر). - غينيا: الإلغاء الرسمي للمشيخة التقليدية (٣١ كانون الأول/ ديسمبر).	- روما: توقيع معاهدات السوق الأوروبية المشتركة والوكالة الأوروبية للطاقة النووية (٢٥ آذار/ مارس). - اتحاد سوفييتي: إطلاق القمر الصناعي سبوتنيك (٤ تشرين/ أكتوبر). - ولايات متحدة أمريكية: صدامات عنصرية في ليتيل روك (٨ نيسان/ أبريل).
١٩٥٨	- مصر: جمهورية عربية متحدة، وحدة مع سورية (الأول من شباط/ فبراير) واليمن (٨ آذار/ مارس). - تونس: قصف فرنسي لساقية سيدي يوسف (٨ شباط/ فبراير). - مملكة مغربية: تنازل اسبانيا عن الصحراء الشمالية الاسبانية (الأول من نيسان/ أبريل). - غانا: مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أكرا (١٥ نيسان/ أبريل)؛ ومؤتمر الشعوب الأفريقية (٥- ١٣ كانون الأول/ ديسمبر). - جزائر: استيلاء الجيش على السلطة؛ نداء لجنة السلام العام إلى	- ستراسبورغ: الاجتماع الأول للبرلمان الأوروبي (١٩ آذار/ مارس). - صين: المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني، القفزة الكبرى إلى الأمام (٢٣ أيار/ مايو). - ولايات متحدة أمريكية: تأسيس وكالة الفضاء الأمريكية NASA (٢٩ تموز/ يوليو). - بروكسيل: معرض عالمي. - فرنسا: تنصيب جنرال ديغول (الأول من حزيران/ يونيو)؛ دستور الجمهورية الخامسة (٢٨ أيلول/ سبتمبر)، ديغول رئيساً (٢١

	ديغول (١٣ أيار/ مايو)؛ رحلة الجنرال ديغول الأولى إلى مدينة الجزائر (٤- ٧ حزيران/ يونيو). - توغو: فوز سيلفانوس اولمبيو في الانتخابات (٢٧ نيسان/ أبريل)، حكومة توغولية بالكامل (١٣ أيار/ مايو) - داهومي: مؤتمر حزب التجمع الأفريقي، اتحادي (٢٥ تموز/ يوليو). - كامرون: مقتل اوم نيوبي من قبل دورية عسكرية (٣ أيلول/ سبتمبر). - مصر: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة (١٩ أيلول/ سبتمبر). - أفريقية السوداء الفرنسية ومدغشقر: جولة الجنرال ديغول (٢٠- ٢٧ أيلول/ سبتمبر)؛ خطاب برازافيل (٢٤ أيلول/ سبتمبر)؛ استفتاء حول الجماعة الفرنسية (٢٨)؛ غينيا تصوت سلبياً. - غينيا: أحمد سيكوتوري يعلن الاستقلال (٢ تشرين الأول/ أكتوبر). - كونغو بلجيكي: الاحتفال بالعام الخمسين لضم الكونغو إلى بلجيكا (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر)؛ باتريس لومومبا يؤسس الحركة الوطنية الكونغولية.	كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٥٩	- كونغو بلجيكي: هيجانات شعبية في ليوبولدفيل/ "يوم عيد شهداء الاستقلال" (٤- ٧ كانون الثاني/ يناير)؛ اعتقال لومومبا (الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر). - بريطانيا عظمى: مؤتمر لندن حول أفريقية الشرقية الانجليزية (شباط/ فبراير). - روما: المؤتمر الثاني للكتاب والفنانين السود (آذار/ مارس). - نيسالاندا: هيجانات؛ حالة طوارئ؛ اعتقال د. باندا (٣ آذار/ مارس). - كامرون: رفع وصاية منظمة الأمم المتحدة (١٤ آذار/ مارس). - تأسيس مجلس الوفاق: ساحل العاج، داهومي، فولتا العليا والنيجر (٢٩ أيار/ مايو). - نيجيريا: السير أبو بكر باليوا، رئيساً لوزراء الاتحاد (كانون الأول/ ديسمبر).	- كوبا: فيدل كاسترو في السلطة (الأول من كانون الثاني/ يناير). - قبرص: استقلال، عودة الأسقف مكاريوس (١٩ شباط/ فبراير). - جمهورية ألمانيا الاتحادية: مؤتمر بادغوسبرغ: القطيعة بين الاشتراكيين والماركسية (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر). - ستوكهولم: تأسيس الجماعة الأوروبية للتبادل الحر (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٦٠	- كامرون: استقلال (الأول من كانون الثاني/ يناير). - كينيا: رفع حالة الطوارئ التي فرضت في عام ١٩٥٢ (١٢ كانون الثاني/ يناير). - اتحاد أفريقية الجنوبية: مذبحة شارب فيل (٢١ آذار/ مارس)؛ فرض حالة الطوارئ (٣٠ آذار/ مارس).	- فرنسا: فرنك جديد (الأول من كانون الثاني/ يناير)؛ لقاء رامبويه بين ديغول واديناور (٢٩ تموز/ يوليو). - كوبا: تأميمات (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر). - ولايات متحدة أمريكية: جون اف كينيدي رئيساً (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).

	- كونغو بلجيكي: طاولة مستديرة في بروكسل (٢٠ كانون الثاني/ يناير- ٢٠ شباط/ فبراير)؛ استقلال تحت اسم الكونغو ليوبولدفيل (٣٠ حزيران/ يونيو)؛ انفصال كاتنغا (١٢ تموز/ يوليو)؛ إرسال القبعات الزرق (١٤ تموز/ يوليو)؛ دولة مستقلة جنوب كاساي (٨ آب/ أغسطس)، سقوط لومومبا (٥ أيلول/ سبتمبر). - توغو: استقلال (٢٧ نيسان/ أبريل). - اتحاد مالي: استقلال السنغال (٢٠ حزيران/ يونيو). - مدغشقر: استقلال (٢٦ حزيران/ يونيو). - صومال (استقلال (الأول من تموز/ يوليو). - داهومي: استقلال (الأول من آب/ أغسطس). - نيجر: استقلال (٣ آب/ أغسطس). - فولتا العليا: استقلال (٥ آب/ أغسطس). - ساحل العاج: استقلال (٧ آب/ أغسطس). - تشاد: استقلال (١١ آب/ أغسطس). - جمهورية أفريقية الوسطى: استقلال (١٣ آب/ أغسطس).	- معاهدة مانغا: سوق مشتركة لأمريكا الجنوبية (١٣ كانون الأول/ ديسمبر).

	- كونغو برازافيل: استقلال (١٥ آب/ أغسطس). - غابون: استقلال (١٧ آب/ أغسطس). - سنغال: استقلال (٢٠ آب/ أغسطس)، بعد فرط عقد اتحاد مالي. - نيجيريا: استقلال (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر). - موريتانيا: استقلال (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).	
١٩٦١	- مجموعة الدار البيضاء(٧ كانون الثاني/ يناير)، مجموعة منروفيا (٨- ١٣ أيار/ مايو). - كونغو ليوبولدفيل: اغتيال لومومبا (١٧ كانون الثاني/ يناير)؛ مصالحة بين موبوتو- تشومبي (٢٢ حزيران/ يونيو)؛ وفاة داغ همرشولد أمين عام منظمة الأمم المتحدة (١٨ أيلول/ سبتمبر). - رواندا: جمهورية ديمقراطية وذات سيادة (٢٨ كانون الثاني/ يناير). - مملكة مغربية: حسن الثاني ملكاً (شباط/ فبراير). - انغولا: بداية التمرد (شباط/ فبراير - آذار/ مارس). - جزائر: انقلاب الجنرالات (٢١- ٢٦ نيسان/ أبريل)؛ مؤتمر ايفيان	- ولايات متحدة أمريكية: قطع العلاقات مع كوبا (٤ كانون الثاني/ يناير). - لندن: تأسيس منظمة العفو الدولية. - اتحاد سوفييتي: يوري غاغارين على متن فوستوك (١٢ نيسان/ أبريل). - كوبا: جمهورية ديمقراطية اشتراكية (الأول من أيار/ مايو). - جمهورية ألمانيا الديمقراطية: جدار برلين (١٧- ١٨ آب/ أغسطس). - بلغراد: مؤتمر دول عدم الانحياز (١- ٦ أيلول/ سبتمبر).

	الأول بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (١٨ أيار/ مايو - ١٣ حزيران/ يونيو). - سيراليون: استقلال (٢٧ نيسان/ أبريل). - اتحاد أفريقية جنوبية: انسحاب من الكومنولث (٣٠ نيسان/ أبريل). - تونس: معركة بيزرت (تموز/ يوليو). - روديسيا شمالية: تمرد (في الصيف)؛ قمع قاسي. - اتحاد أفريقي وملغاشي: تأسيس (١٢ أيلول/ سبتمبر). - بوروندي: ملكية دستورية (١٨ أيلول/ سبتمبر)؛ اغتيال رئيس الوزراء لويس رواغازوري (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر). - كامرون: توحيدها ثانية (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر)، اتحاد. - تنجانيقا: استقلال (٩ كانون الأول/ ديسمبر). - مصر: قطيعة مع اليمن (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٦٢	- جزائر: معاهدات أيفيان (١٨ آذار/ مارس)؛ هجرة المستوطنين الأوروبيين؛ استقلال (٣ تموز/ يوليو). - موزامبيق: تأسيس جبهة تحرير	- باريس: مظاهرة ضد OAS، سبعة قتلى في مترو الأنفاق محطة شارون (٨ شباط/ فبراير). - مجمع الفاتيكان الثاني: بداية (١١

	موزامبيق (٢٥ حزيران/ يونيو). - روديسيا شمالية: إضراب حزام النحاس (٢ تموز/ يوليو). - بوروندي: استقلال (الأول من تموز/ يوليو). - رواندا: استقلال (الأول من تموز/ يوليو). - غينيا برتغالية: بداية حرب التحرير (تموز/ يوليو). - اوغندا: استقلال (٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - روديسيا شمالية: فوز كينيث كاو ندا في الانتخابات (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر). - اريتريا: محافظة من إمبراطورية الحبشة/ أثيوبيا (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر). - سنغال: اعتقال وإدانة نائب الرئيس محمد ضياء (١٧ كانون الأول/ ديسمبر).	تشرين الأول/ أكتوبر). - كوبا: حصار الأسطول الأمريكي لها (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر). - معاهدة أمريكية- سوفييتية حول الكشف السلمي للفضاء (٥ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٦٣	- توغو: اغتيال سيلفانوس اولمبيو (١٣ كانون الثاني/ يناير). - جزائر: تأميم الأملاك العقارية الفرنسية (٢٩ آذار/ مارس)؛ بن بيلا رئيساً (١٥ أيلول/ سبتمبر). - أديس أبابا: مؤتمر أديس أبابا (٢١-٢٥ أيار/ مايو) تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. - اتفاق ياوندي (٢٠ تموز/ يوليو).	- فرنسا: اعتراض الجنرال ديغول على دخول بريطانيا العظمى إلى السوق الأوروبية المشتركة (كانون الثاني/ يناير). - يوغسلافيا: تيتو رئيساً مدى الحياة (١٧ نيسان/ أبريل). - فاتيكان: وفاة البابا جان الثالث والعشرين (٣ حزيران/ يونيو). - صين: إلغاء المعاهدة مع الاتحاد

	- كونغو برازافيل: انقلاب على اف. يولو ماسيمبا؛ صراع على السلطة (١٣- ١٥ آب/ أغسطس). - داهومي: انقلاب الجنرال سوغلو (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر). - زنجبار: استقلال (١٠ كانون الأول/ ديسمبر). - كينيا: استقلال (١٢ كانون الأول/ ديسمبر). - اتحاد أفريقية الوسطى: حل الاتحاد (٣١ كانون الأول/ ديسمبر).	السوفييتي (٣١ تموز/ يوليو). - ولايات متحدة أمريكية: اغتيال ج. اف. كينيدي (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٦٤	- غابون: تدخل القوات الفرنسية لصالح ليون مبا (١٧- ١٩ شباط/ فبراير). - نيجيريا: إضراب عام (٣١ أيار/ مايو- ١٣ حزيران/ يونيو). - نيسالاندا: استقلال تحت اسم مالاوي (٦ تموز/ يوليو). - روديسيا شمالية: استقلال تحت اسم زامبيا (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر). - تنزانيا: تأسيسها (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر).	- منظمة الأمم المتحدة: الاجتماع الأول لمؤتمر الأمم المتحدة من أجل التجارة والتنمية (١٢ شباط/ فبراير). - هند: وفاة نهرو (٢٧ أيار/ مايو). - فيتنام: بداية الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية (آب/ أغسطس). - اتحاد سوفييتي: عزل خروتشوف (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر). - بريطانيا عظمى: إلغاء حكم الإعدام (٢١ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٦٥	- نواكشوط: تأسيس OCAM (١٢ شباط/ فبراير). - غامبيا: استقلال (١٨ شباط/ فبراير). - تنزانيا: تنجانيقا وزنجبار (٢٤ نيسان/ أبريل).	- وفاة تشرتشل (٢٤ كانون الثاني/ يناير). - فيتنام: قصف جوي أمريكي، وانخراط المظليين (اعتباراً من شهر حزيران/ يونيو). - مجمع الفاتيكان الثاني: الدورة

	- تونس: تأميم الأملاك العقارية الأجنبية (١٠ أيار/ مايو). - جزائر: انقلاب ضد بن بيلا بقيادة بومدين (١٩ حزيران/ يونيو). - غينيا: قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر). - داهومي: انقلاب عسكري بقيادة الجنرال سوغلو (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر). - روديسيا شمالية: إعلان وحيد الجانب للاستقلال من قبل إيان سميث. - كونغو ليوبولدفيل: استيلاء موبوتو على السلطة (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر).	الأخيرة (كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٦٦	- جمهورية أفريقية الوسطى: انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل بوكاسا ضد دافيد داكو (الأول من كانون الثاني/ يناير). - فولتا العليا: انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل لاميزانا ضد ياميجو (٤ كانون الثاني/ يناير). - نيجيريا: انقلاب، اغتيال القادة (١٥ كانون الثاني/ يناير)؛ الجنرال اورينزي يستولي على السلطة (١٧ كانون الثاني/ يناير)؛ اغتياله (٢٨ تموز/ يوليو)؛ استيلاء الجنرال غوون	- كوبا: مؤتمر ثلاثي القارات (٣-١٥ كانون الثاني/ يناير). - صين: بداية "الثورة الثقافية" (١٨ نيسان/ أبريل). - غويانا الانجليزية: استقلال (٢٦ أيار/ مايو). - فنوم بين: خطاب الجنرال ديغول يدين التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام (الأول من أيلول/ سبتمبر).

	على السلطة (٣٠ تموز/ يوليو). - غانا: الانقلاب على نكروما أثناء غيابه (٢٤ شباط/ فبراير). - اوغندا: تعليق دستور العام ١٩٦٢ من قبل ميلتون اوبوتي (٢٤ شباط/ فبراير). - سنغال: المهرجان الدولي للفنون الزنجية الأول في دكار (نيسان/ أبريل). - كونغو ليوبولدفيل: تصبح كينشاسا (٣٠ حزيران/ يونيو). - اتحاد أفريقية الجنوبية: اغتيال رئيس الوزراء فيرويرد (٦ أيلول/ سبتمبر)؛ إلغاء منظمة الأمم المتحدة لانتداب أفريقية الجنوبية على مستعمرة جنوبي غرب أفريقية (٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر). - بتشوانالاند: استقلال تحت اسم بتشوانا (٣٠ أيلول/ سبتمبر). - بوروندي: انقلاب، إلغاء الملكية، جمهورية (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر). - روديسيا جنوبية: انسحاب من الكومنولث (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٦٧	- توغو: انقلاب عسكري بقيادة إياديما (١٣ كانون الثاني/ يناير). - تنزانيا: إعلان أروشا (٥ شباط/ فبراير).	- فاتيكان: رسالة بابوية Populorum Progressio تتعلق بسياسة التنمية في العالم الثالث (٢٨ آذار/ مارس). - مونتريال: معرض دولي.

	- سيراليون: انقلاب عسكري (٢٤ آذار/ مارس). - الساحل الفرنسي الصومالي: يصبح بلد غفار وايساس (١٩ آذار/ مارس). - كونغو ليوبولدفيل: الجمهورية الثانية (٢٤ حزيران/ يونيو)؛ ثورة المرتزقة في كيسانغاني (تموز/ يوليو)؛ رحيل المرتزقة (تشرين الثاني/ نوفمبر). - نيجيريا: انفصال بيافرا (٣٠ أيار/ مايو)، بداية الحرب الأهلية (٦ تموز/ يوليو). - الجماعة الاقتصادية الأفريقية الشرقية، ما بين كينيا واوغندا وتنزانيا (الأول من كانون الأول/ ديسمبر). - داهومي: انقلاب الملازم الأول علي Alley ضد الجنرال سوغلو (كانون الأول/ ديسمبر).	- ولايات متحدة أمريكية: أعما عنف عنصرية في فلوريدا/ "الصيف الحارق". - مصر: حرب الأيام الستة مع إسرائيل (٥- ١١ حزيران/ يونيو). - بوليفيا: وفاة "تشي" غيفارا (٩ تشرين الأول/ أكتوبر).
	انقلابات لاحقة في أفريقيا ، انظر الفصل العاشر	
١٩٦٨	- سنغال: إضرابات عمالية (الأول من أيار/ مايو)؛ طلاب جامعة ومدارس ثانوية (٢٧ أيار/ مايو)؛ إضراب عام (٣١ أيار/ مايو). - موريتانيا: إضراب عمال مناجم (أيلول/ سبتمبر). - داهومي: حكومة مدنية برئاسة دكتور زينسو (الأول من آب/ أغسطس). - سوازيلاندا: استقلال (٦ أيلول/ سبتمبر).	- يونان: بداية نظام الكولونيلات. - فرنسا: " أيار/ مايو ١٩٦٨". - براغ: نهاية "الربيع"؛ قمع سوفييتي (٢١ آب/ أغسطس). - ولايات متحدة أمريكية: اغتيال مارتن لوثر كينغ (٤ نيسان/ أبريل؛ نيكسون رئيساً.

	- غينيا الاسبانية: استقلال تحت اسم غينيا استوائية (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر).	
١٩٦٩	- انغولا: معاهدة اقتصادية مع أفريقية الجنوبية (٢١ كانون الثاني/ يناير). - نيجر: المؤتمر الفرانكفوني الأول (١٧- ٢٠ شباط/ فبراير). - كامرون: المؤتمر الأول للاتحاد الوطني الكاموروني (١٠- ١٧ آذار/ مارس). - كونغو كينشاسا: مظاهرة طلاب جامعة لافانيوم، قمع دموي (٤ حزيران/ يونيو). - كينيا: اغتيال توم مبويا (٥ تموز/ يوليو). - نيجيريا: مجاعة في بيافرا. - جزائر: مهرجان ثقافي أفريقاني (٢١ تموز - الأول من آب/ أغسطس). - زامبيا: تأميم الشركتين التعدينيتين الكبيرتين (٢٥ آب/ أغسطس). - حبشة/ أثيوبيا: قمع دموي للطلاب في أديس أبابا (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر).	- ايرلندا شمالية: بداية الحرب (تموز/ يوليو). - ولايات متحدة أمريكية: أبوبلو الثاني فوق سطح القمر (٢١ تموز/ يوليو). - فيتنام: وفاة هوشي مينه (٣ أيلول/ سبتمبر).
١٩٧٠	- نيجيريا: استسلام بيافرا (١٣ كانون الثاني/ يناير). - ليبيا: انسحاب القواعد الأجنبية (١١ حزيران/ يونيو). - اتحاد أفريقية جنوبية: قانون حق المواطنة في ديار البانتو بخصوص المواطنة للسود.	- برازيل: هيجانات الجوع الشعبية في الشمال الشرقي (٤ حزيران/ يونيو)؛ - وفاة الجنرال ديغول (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر).

	- أفريقية شرقية: لقاء رؤساء ثلاث دول حول أفريقية الجنوبية (٢٢ تموز/ يوليو). - مصر: نهاية بناء سد أسوان (٢٣ تموز/ يوليو)؛ وفاة ناصر (٢٨ أيلول/ سبتمبر). - أنور السادات رئيساً (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر). - ساحل العاج: سياسة "الحوار" لهوفيت بواني مع أفريقية الجنوبية (تشرين الثاني/ نوفمبر). - حبشة/ أثيوبيا: فرض حالة الطوارئ في اريتريا (١٦ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٧١	- مصر: افتتاح سد أسوان (١٥ كانون الثاني/ يناير). - سودان: مطاردة دموية للشيوعيين (تموز/ يوليو). - جزائر: إصلاح زراعي (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر). - اتحاد أفريقية جنوبية: قانون دستور ديار البانتو، تطوير البانتوستان.	- بريطانيا عظمى: الحد من الهجرة القادمة من الكومنولث (٨ آذار/ مارس). - بنغلاديش: تأسيسها (آذار/ مارس)؛ تدخل عسكري هندي؛ استقلال (كانون الأول/ ديسمبر). - أوروبا: أزمة مالية (٤- ٨ أيار/ مايو). - صين: قبولها في منظمة الأمم المتحدة (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر). - واشنطن: معاهدة مالية، نهاية نظام بريتون وودز (١٦ كانون الأول/ ديسمبر). - بنغلاديش: استقلال (١٦ كانون الأول/ ديسمبر) - باكستان: علي بوتو رئيساً (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٧٢	- سودان: اتفاق المصالحة الوطنية مع الجنوب (٢٧ شباط/ فبراير). - بوروندي: حركة الهوتو ضد التوتسي، تبعها قمع جماعي (نيسان/ أبريل- حزيران/ يونيو). - مصر: طرد الخبراء السوفييت (١٨ تموز/ يوليو).	- شمال فيتنام: حصار كامل ولغم الموانئ بناء على أمر من نيكسون (٩ أيار/ مايو). - جمهورية ألمانيا الاتحادية: اعتقال اندرياس بادر واولزيك مينهوف (حزيران/ يونيو)؛ ميونخ: اغتيال رياضيين إسرائيليين من قبل كوماندوس فلسطيني إبان الألعاب الأولمبية (٦ حزيران/ يونيو)؛ معاهدة أساسية: جمهورية ألمانيا الاتحادية تعترف بالجمهورية الديمقراطية الألمانية (٢١ كانون الأول/ ديسمبر). - ستوكهولم: أول مؤتمر تنظمه الأمم المتحدة حول حماية البيئة (٥- ١٦ حزيران/ يونيو) - فرنسا: برنامج اليسار المشترك/ حزب اشتراكي- حزب شيوعي (٢٧ حزيران/ يونيو).
١٩٧٣	- ليبيا: "المسيرة من أجل الوحدة" باتجاه القاهرة (تموز/ يوليو). - مصر: حرب أكتوبر مع إسرائيل (تشرين الأول/ أكتوبر). - حبشة/ أثيوبيا: مجاعة (تشرين الثاني/ نوفمبر).	- أوروبا التسع : دخول بريطانيا العظمى والدنمرك وايرلندا (الأول من كانون الثاني/ يناير). - فيتنام: إنهاء الحرب بمعاهدات باريس (٢٧ كانون الثاني/ يناير). - ولايات متحدة أمريكية: حركة احتجاج الهنود ضد الحياة في المعازل (شباط/ فبراير- أيار/ مايو)؛ "فضيحة وترغيت" (نيسان/ أبريل- أيار/ مايو).

		- تشيلي: انقلاب عسكري؛ وفاة اديندي (١١ أيلول/ سبتمبر). أوبب: منظمة البلدان المصدرة للنفط: بداية "الصدمة البترولية" (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٧٤	- ليبيا: وحدة مجهضة مع تونس (كانون الثاني/ يناير). - حبشة/ أثيوبيا: عزل هيلاسيلاسي من قبل الجيش (١٢ أيلول/ سبتمبر). - انغولا: وقف إطلاق النار بين جبهة التحرير الوطني والجيش البرتغالي (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر).	- برتغال: "ثورة مخملية" (٢٥ نيسان/ أبريل). - فرنسا: وفاة جورج بومبيدو (٢ نيسان/ أبريل)؛ انتخاب فاليري جيسكار دستان رئيساً (١٩ أيار/ مايو). - تشيلي: بينوشه، "قائداً أعلى للأمة" (٢٦ حزيران/ يونيو). - يونان: انتخابات، انتصار الديمقراطية (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ والجمهورية (٨ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٧٥	- لومي: معاهدات السوق الأوروبية المشتركة- بلدان أفريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادي (٢٨ شباط/ فبراير). - مصر: إعادة فتح قناة السويس بعد ثماني سنوات من الإغلاق (٥ حزيران/ يونيو). - موزامبيق: استقلال (٢٥ حزيران/ يونيو). - جزر القمر: استقلال، باستثناء مايوت (٦ تموز/ يوليو). - مملكة مغربية: "مسيرة خضراء" لاستعادة الصحراء الغربية	- لبنان: بداية الحرب الأهلية (نيسان/ أبريل). - فيتنام: سقوط سايغون (هوشي مينه- مدينة) إعادة التوحيد ثانية (٣٠ نيسان/ أبريل). هلسنكي: معاهدات بخصوص الأمن والتعاون في أوروبا (الأول من آب/ أغسطس). - اسبانيا: وفاة فرانكو (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)، خوان كارلوس ملكاً.

	(تشرين الأول/ أكتوبر).	
١٩٧٦	- صحراء غربية: جبهة البوليساريو تعلن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (٢٧ شباط/ فبراير). - جزائر: قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى وموريتانيا بخصوص الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (٦ آذار/ مارس)؛ انتخاب هواري بومدين رئيساً (١٠ كانون الأول/ ديسمبر). - مصر: إلغاء معاهدة التحالف مع موسكو (١٥ آذار/ مارس). - اتحاد أفريقية جنوبية: هيجانات عنصرية دموية في سويتو (١٦ حزيران/ يونيو)؛ هيجانات شعبية في المدن الكبرى (آب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر). - اوغندا: غارة إسرائيلية على عينتابي من أجل تحرير الرهائن (٣ تموز/ يوليو). - مونتريال: مقاطعة ٢٣ دولة أفريقية للألعاب الأولمبية (تموز/ يوليو).	- صين: وفاة تشو ان لاي (٨ كانون الثاني/ يناير)؛ وفاة ماوتسي تونغ (٩ أيلول/ سبتمبر)؛ اعتقال "عصبة الأربعة" (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر).
١٩٧٧	- حبشة/ أثيوبيا: مانغيستو في السلطة (٣ شباط/ فبراير)؛ قمع دموي للطلاب في أديس أبابا (الأول من أيار/ مايو). - بلد عفار وعيسى: استقلال (٢٧ حزيران/ يونيو).	- اسبانيا: دخول إلى المجلس الأوروبي (تشرين الثاني/ نوفمبر). - كمبوديا: قطع العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام (كانون الأول/ ديسمبر).

	- اتحاد أفريقية جنوبية: اغتيال ستيف بيكو (١٢ أيلول/ سبتمبر). - صومال: حرب مع الحبشة؛ قطيعة مع الاتحاد السوفييتي (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر). - مصر: زيارة السادات للقدس ، خطاب في الكنيست (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر).	
١٩٧٨	- ولايات متحدة أمريكية: لقاء كارتر- سادات في كامب دافيد (٥ شباط/ فبراير)؛ محادثات بيغن- سادات- كارتر في كامب دافيد، معاهدة سلام (أيلول/ سبتمبر). - حبشة/ أثيوبيا: هجوم على الاوغادين (آذار/ مارس)، هجوم على اريتريا (نيسان/ أبريل)؛ معاهدة مع الاتحاد السوفييتي (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر). - انغولا: بداية الحرب الأهلية (نيسان/ أبريل). - اتحاد أفريقية جنوبية: قبول خطة السلام بشان نامبيا (نيسان/ أبريل). - زائير: المظليون الفرنسيون والبلجيكيون يتدخلون في كالويزي ضد الثوار القادمين من انغولا (أيار/ مايو)؛ لقاء موبوتو- نيتو في الخرطوم ونهاية الخلافات مع انغولا (١٩ تموز/ يوليو).	- ايطاليا: اختطاف الدومورو من قبل الألوية الحمراء (١٩ آذار/ مارس)، إعلان وفاته (٩ أيار/ مايو). - السوق الأوروبية المشتركة: معاهدات بريم، إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية (٧ تموز/ يوليو). - فاتيكان: وفاة البابا بولس السادس (٦ آب/ أغسطس)، انتخاب جان بول الثاني (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر). - فيتنام: مأساة أهالي الزورق (اعتباراً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر). - اسبانيا: قطيعة مع الفرانكية (استفتاء ٦ كانون الأول/ ديسمبر).

	- تشاد: معارك مع القوات الفرنسية ومناضلي جبهة التحرير الوطني للتشاد (حزيران/ يونيو)؛ حسين حبري رئيساً للوزراء (٢٩ آب/ أغسطس). - جزائر: وفاة الرئيس بومدين (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٧٩	- لومي ٢: السوق الأوروبية المشتركة- أفريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادي (٣١ كانون الثاني/ يناير). - جزائر: انتخاب شاذلي رئيساً (٧ شباط/ فبراير). - تشاد: حرب أهلية جديدة (شباط/ فبراير)؛ إعلان انسحاب القوات الفرنسية (٢٠ آذار/ مارس)؛ هجوم ليبي (نيسان/ أبريل). - واشنطن: معاهدة سلام عربية- إسرائيلية (٢٦ آذار/ مارس)؛ زيارة رسمية لبيغن إلى القاهرة (٢ نيسان/ أبريل). - اوغندا: سقوط عيدي أمين دادا (١١ نيسان/ أبريل). - روديسيا: فوز الأسقف موزور يما بالانتخاب (٢١ نيسان/ أبريل)؛ زيمبابوي (الأول من حزيران/ يونيو). - صحراء غربية: معاهدة سلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو (٥ آب/	- كمبوديا: اجتياح فيتنامي (الأول من كانون الثاني/ يناير). - إيران: رحيل الشاه (١٦ كانون الثاني/ يناير)؛ وصول خميني (الأول من شباط/ فبراير)؛ ثورة إسلامية (شباط/ فبراير)؛ إعلان الجمهورية الإسلامية (الأول من نيسان/ أبريل). - صين: إلغاء معاهدة ١٩٥٠ مع الاتحاد السوفييتي (٣ نيسان/ أبريل). بريطانيا عظمى:السيدة تاتشر، رئيسة للوزراء (٣ أيار/ مايو). - توقيع معاهدة المحادثات من أجل الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية الثانية في فينا بين بريجنيف وكارتر (١٥ حزيران/ يونيو). - السوق الأوروبية المشتركة: أول انتخاب للبرلمان الأوروبي بالاقتراع العام (٧- ١٠ حزيران/ يونيو). - "الصدمة البترولية" الثانية. - نيكاراغوا: فوز الساندينيست (تموز/يوليو).

	أغسطس)، وضم المملكة المغربية لجنوب الصحراء (١٤). - اتحاد أفريقية جنوبية: قانون المصالحة الصناعي؛ السماح للنقابات الأفريقية بعد التسجيل. - جمهورية أفريقية الوسطى: انقلاب على بوكاسا الأول (أيلول/ سبتمبر).	- كوبا: قمة "دول عدم الانحياز" (أيلول/ سبتمبر). - أفغانستان: تدخل سوفييتي (كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٨٠	- جزائر: حادثة قفصة، هجوم ليبيين (كانون الثاني/ يناير)؛ مظاهرات مناصرة للأمازيغ في مدينة الجزائر وتيزي اوزو (نيسان/ أبريل). - تشاد: انتصار غوغوني ويداي على حسين حبري بفضل دعم القوات الليبية (كانون الأول/ ديسمبر). - سنغال: استقالة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور (٣١ كانون الأول/ ديسمبر)؛ عبدو ضيوف رئيساً.	- اتحاد سوفييتي: الألعاب الأولمبية التاسعة عشر في موسكو، ومقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفيدرالية الألمانية لها (صيف). - عراق- إيران: بداية الحرب بين البلدين (أيلول/ سبتمبر). - بولونيا: تأسس التضامن، نقابة ينشطها ليخ فاليزا (أيلول/ سبتمبر). - ولايات متحدة أمريكية: انتخاب دونالد ريغان رئيساً (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر). - صين: بداية محاكمة "عصابة الأربعة" (تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٨١	- تشاد: وحدة مجهضة مع ليبيا، انسحاب القوات الليبية (تشرين الثاني/ نوفمبر). - مصر: اعتقال الإخوان المسلمين؛ عزل رئيس الكنيسة القبطية؛ طرد سفير الاتحاد السوفييتي (أيلول/	- فرنسا: انتخاب فرانسوا ميتران رئيساً للجمهورية (١٠ أيار/ مايو). - ايرلندا: نهاية إضراب الجوع لمعتقلي الجيش الجمهوري الايرلندي بعد وفاة العاشر منهم (٣ تشرين الأول/ أكتوبر).

	سبتمبر)؛ اغتيال السادات (٦ تشرين الأول/ أكتوبر).	- مكسيك: مؤتمر كانكون (تشرين الأول/ أكتوبر). - بولونيا: إعلان الأحكام العرفية من قبل جاروزيلسكي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٨٢	- جزائر: معاهدة مع فرنسا من أجل تسليم الغاز (كانون الثاني/ يناير). - سينيغامبيا: اتحاد بين السنغال وغامبيا (الأول من شباط/ فبراير). - مصر: نهاية انسحاب إسرائيل من صحراء سيناء (٢٥ نيسان/ أبريل). - تشاد: انتصار حسين حبري (حزيران/ يونيو).	- بريطانيا عظمى: حرب مالوين أو فوكلاند (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو). - لبنان: اجتياح إسرائيلي ثم وقف إطلاق النار (حزيران/ يونيو)؛ انتخاب بشير الجميل رئيساً (٢٣ آب/ أغسطس)، اغتياله (١٤ أيلول/ سبتمبر)، خلفه أخوه أمين. - اتحاد سوفييتي: وفاة بريجنيف (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)، خلفه يوري اندروبوف.
١٩٨٣	- نيجيريا: طرد مليون مهاجر (كانون الثاني/ يناير). - سنغال: ل. س. سنغور، انتخابه عضواً في الأكاديمية الفرنسية (أيار/ مايو). - سودان: بداية الحرب الأهلية (أيار/ مايو). - تشاد: استيلاء غوغوني وداي على فايا- لارجو (حزيران/ يونيو)؛ تدخل عسكري فرنسي لدعم حسين حبري (آب/ أغسطس). - اتحاد أفريقية جنوبية: إصلاح دستوري تمت الموافقة عليه بموجب استفتاء (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- لبنان: معاهدة سلام مع إسرائيل، انسحاب القوات الأجنبية (٧ أيار/ مايو). - فرنسا: "مسيرة الشباب ضد العنصرية" (تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر). - ولايات متحدة أمريكية: التدخل في غرونادا (تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٨٤	- تونس: إضرابات ضد رفع أسعار الحبوب، إلغاء القرار (٦ كانون الثاني/ يناير). - مملكة مغربية: إضرابات ضد رفع أسعار الحبوب، إلغاء القرار (٢٢ كانون الثاني/ يناير)؛ معاهدة مع ليبيا (آب/ أغسطس). - أفريقية الجنوبية: معاهدة مع انغولا (شباط/ فبراير)؛ معاهدة مع موزامبيق (آذار/ مارس). - نيجيريا: صدامات في الشمال بين قوات النظام والمسلمين السلفيين (شباط/ فبراير - آذار/ مارس). - غينيا: وفاة أحمد سيكوتوري (٢٦ آذار/ ماس). - منظمة الوحدة الأفريقية: قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً؛ انسحاب المغرب الأقصى منها (تشرين الثاني/ نوفمبر). - حبشة/ أثيوبيا: مجاعة؛ نقل الفلاشة إلى إسرائيل. - معاهدة لومي ٣: السوق الأوروبية المشتركة وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (كانون الأول/ ديسمبر).	- بريطانيا عظمى: بداية إضراب عمال المناجم، خلال عام واحد (١٢ آذار/ مارس). - لبنان: نهاية فك الارتباط للقوة متعددة الجنسيات (٢٥ نيسان/ أبريل). - ولايات متحدة أمريكية: الألعاب الأولمبية في لوس انجلوس ومقاطعة الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية الأوروبية لها، باستثناء رومانيا (صيف)؛ انسحاب من اليونيسكو (٣١ كانون الأول/ ديسمبر). - صين: اتفاق مع بريطانيا العظمى حول هونغ كونغ (٢٦ أيلول/ سبتمبر). - هند: اغتيال انديرا غاندي (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر). - كالدونيا الجديدة: بداية المواجهات الدامية (تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٨٥	- غينيا الاستوائية: الانضمام إلى منطقة الفرنك (كانون الثاني/ يناير). - سودان: مجاعة، اضطرابات الجوع	- اتحاد سوفييتي: ميخائيل غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي (١١ آذار/

	(آذار/ مارس). - انغولا: بداية معارك الحركة الوطنية من أجل الاستقلال التام لانغولا ضد الحركة الوطنية الانغولية (نيسان/ أبريل). - حبشة/ أثيوبيا: نقل سكان. - جزائر: فتن (أيار/ مايو، تشرين الأول/ أكتوبر، كانون الأول/ ديسمبر). - نيجيريا: طرد المهاجرين السريين (نيسان/ أبريل- أيار/ مايو). - ليبيا: حرق آلات موسيقية غربية باسم أصالة الثقافة العربية (حزيران/ يونيو). - أفريقية جنوبية: صدامات دامية، فرض حالة الطوارئ (٢١ تموز/ يوليو). - كينيا: عقد المؤتمر القرباني الدولي الثالث والأربعين لأول مرة في أفريقيا السوداء (آب/ أغسطس). - تونس: طرد ليبيا لتونسيين متهمين بالتجسس (آب/ أغسطس)؛ قطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا (أيلول/ سبتمبر). - ليبيريا: انتخاب صموئيل دو رئيساً للجمهورية (تشرين الأول/ أكتوبر).	مارس)، بداية سياسة الشفافية والبيروسترويكا (إعادة البناء).
١٩٨٦	- غينيا: الفرنك الغيني يحل محل السيلي، خفض القيمة بنسبة تزيد عن ٩٠% (كانون الثاني/ يناير).	- السوق الأوروبية المشتركة: انضمام اسبانيا والبرتغال (الأول من كانون الثاني/ يناير).

	- ليبيا: الولايات المتحدة الأمريكية تقطع علاقاتها الدبلوماسية (كانون الثاني/ يناير)؛ غارة جوية أمريكية (نيسان/ أبريل). - موزامبيق: مجاعة (جفاف وزوابع)؛ وفاة سامورا مايكل جراء حادث، رئيس موزامبيق منذ الاستقلال (تشرين الأول/ أكتوبر). - غابون: افتتاح خط عابر الغابون (كانون الأول/ ديسمبر). - زامبيا: فتن الجوع (كانون الأول/ ديسمبر).	- هايتي: سقوط دوفاليه (كانون الثاني/ يناير). - فرنسا: بداية "التساكن" [اليسار واليمين/ المُعرب] (آذار/ مارس).
١٩٨٧	- زيمبابوي: تعليق عضوية أيان سميث في البرلمان لمدة عام (نيسان/ أبريل)؛ ميثاق الاتحاد الشعبي الأفريقي الزيمبابوي والاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي لتشكيل حزب وحيد (كانون الأول/ ديسمبر). - مصر: مظاهرات سلفية (شباط/ فبراير)؛ إجراءات قمعية. - كونغو: تمرد عسكري (أيلول/ سبتمبر). - تونس: عزل بورقيبة من قبل الجنرال زين العابدين بن علي (تشرين الثاني/ نوفمبر).	- السوق الأوروبية المشتركة: توقيع الصك الوحيد (١٧ شباط/ فبراير). - معاهدات اسكيبولا الثانية من أجل السلام في أمريكا الوسطى (٧ آب/ أغسطس). - ولايات متحدة أمريكية: انهيار البورصة (تشرين الأول/ أكتوبر)؛ معاهدة مع الاتحاد السوفييتي حول القوى النووية (كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٨٨	- تونس: زيارة القذافي (شباط/ فبراير)؛ السماح بالتعددية الحزبية (حزيران/ يونيو).	- نيكاراغوا: استئناف الحرب. - فرنسا: إعادة انتخاب فرانسوا ميتران (أيار/ مايو).

	- حبشة/ أثيوبيا: معاهدة سلام مع الصومال (٤ نيسان/ أبريل). - مصر: وضع حجر أساس لمكتبة إسكندرية جديدة (حزيران/ يونيو). - جزائر: استئناف العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى (أيار/ مايو)، ومع مصر (تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ وإعادة انتخاب شاذلي بن جديد (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر). - بوروندي: أزمة ومذابح اثنيه (آب/ أغسطس). - أفريقية جنوبية: معاهدة مع انغولا وكوبا بشان استقلال ناميبيا (كانون الأول/ ديسمبر).	- إيران- عراق: وقف إطلاق النار (٢٠ آب/ أغسطس).
١٩٨٩	- الاتحاد المغاربي العربي (١٧ شباط/ فبراير). - سنغال وموريتانيا: سلب، قتلى وترحيل متبادل (نيسان/ أبريل)؛ حل الاتحاد السنغامبي (أيلول/ سبتمبر). - مصر: عودتها إلى الجامعة العربية (أيار/ مايو)؛ لقاء مبارك والقذافي (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر)؛ استئناف العلاقات الدبلوماسية مع سورية (كانون الأول/ ديسمبر). - صومال: اغتيال الأسقف اس. كولومبو، أسقف مقديشو (تموز/ يوليو).	- يابان: وفاة هيرو هيتو (٧ كانون الثاني/ يناير). - صين: "ربيع بكين" (نيسان/ أبريل)، قمع: مذبحة ساحة تيان أنمين (٤-٥ حزيران/ يونيو). - برلين: سقوط "جدار العار" (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ إعلان هولموت كول عن خطة لإعادة توحيد ألمانيا (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر). - بنما: تدخل أمريكي "قضية عادلة" (كانون الأول/ ديسمبر). - رومانيا: ثورة، إعدام تشاوشيسكو (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر).

	- أفريقية جنوبية: ديكلرك رئيساً بالوكالة (١٥ آب/ أغسطس)؛ أول اجتماع علني مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر). - ليبيا: معاهدة سلام مع تشاد (آب/ أغسطس)؛ اعتراف القذافي بدعم الإرهاب (تشرين الأول/ أكتوبر). - ناميبيا: أكثرية انتخابية لمنظمة شعوب أفريقية الجنوبية الغربية (تشرين الثاني/ نوفمبر). - بنين: التخلي عن الماركسية-اللينينية (كانون الأول/ ديسمبر). - معاهدة لومي ٤: سوق أوروبية مشتركة وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (كانون الأول/ ديسمبر).	- تشيكوسلوفاكيا: فاكلاف هافل رئيساً (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر).
بخصوص المسرد التاريخي لسيرورة الدمقرطة انظر الفصل الثاني عشر		
١٩٩٠	- جزائر: السماح بعودة المنفيين السياسيين (٣١ كانون الثاني/ يناير)؛ مظاهرة نساء من أجل إلغاء قانون المرأة الذي أقر في العام ١٩٨٤ (٨ آذار/ مارس)؛ مظاهرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٢٠ نيسان/ أبريل). - أفريقية جنوبية: إطلاق سراح نيلسون ما نديلا (١١ شباط/ فبراير). - ناميبيا: استقلال (٢١ آذار/ مارس). - ساحل العاج: مظاهرات الطلاب	- يابان: تنصيب أكي هيتو على العرش (١٢ شباط/ فبراير). - نيكاراغوا: نهاية نظام سانديني، انتخاب فيتوريا كامورو (شباط/ فبراير). - كويت: اجتاح عراقي (٢٠ آب/ أغسطس). - ألمانيا: معاهدة كول- غورباتشوف (الأول من تموز/ يوليو)؛ إعادة توحيدها (٣ تشرين الأول/ أكتوبر).

	(شباط/ فبراير) وأبناء المدن (نيسان/ أبريل- أيار/ مايو)؛ افتتاح بازيليك (كاتدرائية) ياموسوكرو (أيلول/ سبتمبر). - سنغال: صدامات في كازامنس مع الانفصاليين (أيلول/ سبتمبر). - صومال: هجوم المتمردين على مقديشو (كانون الأول/ ديسمبر).	- بولونيا: ليخ فاليزا رئيساً (تشرين الثاني/ نوفمبر). - السوق الأوروبية المشتركة: أول مؤتمر لبرلمانيين أوروبيين في روما (٢٧- ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).
١٩٩١	- نيجر: معاهدة تمانراست مع الطوارق (كانون الثاني/ يناير)؛ صدامات بدءاً من شهر كانون الأول/ ديسمبر). - جزائر: فرض الأحكام العرفية (٤ حزيران/ يونيو). - أفريقية جنوبية: إلغاء القوانين العنصرية بخصوص الأرض والسكن (٥ حزيران/ يونيو). - صومال: مجاعة؛ حرب أهلية (أيلول/ سبتمبر). - مغرب أقصى: إطلاق سراح أبراهام سيرفاتي، أقدم سجين سياسي (أيلول/ سبتمبر). - مصر: انتخاب المصري بطرس بطرس غالي أميناً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر). - الاتحاد الجمركي لدول أفريقية الوسطى: معاهدة بخصوص توافق ضريبي وجمركي لبلدان أفريقية الوسطى الستة (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر).	- حرب الخليج بقيادة أمريكية (١٧ كانون الثاني/ يناير- ٢٨ شباط/ فبراير)؛ وقف إطلاق النار (٣ آذار/ مارس). - ولايات متحدة أمريكية- اتحاد سوفييتي: معاهدة بخصوص خفض الأسلحة النووية، START (تموز/ يوليو). - اتحاد سوفييتي: لم يعد له وجود، ليخلي المكان إلى جماعة الدول المستقلة.

١٩٩٢	- جزائر: تقدم انتخابي للجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ إلغاء الجولة الانتخابية الثانية (١٢ كانون الثاني/ يناير)؛ بداية الأزمة الدستورية؛ اغتيال محمد بوضياف (٢٩ حزيران/ يونيو). - أفريقية جنوبية: استفتاء؛ موافقة البيض على سياسة دي كليرك (١٧ آذار/ مارس)؛ رفع الحظر النفطي من قبل السوق الأوروبية المشتركة (٦ نيسان/ أبريل)؛ فشل مؤتمر من أجل أفريقية جنوبية ديمقراطية (١٦ حزيران/ يونيو)؛ حملة جماهيرية أطلقها حزب المؤتمر الأفريقي الوطني، قمع (حزيران/ يونيو، أيلول/ سبتمبر). - ليبيا: بدء تنفيذ الحظر العسكري والجوي الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة (١٥ نيسان/ أبريل). - مصر: بداية حقبة مكافحة السلفيين (حزيران/ يونيو)؛ هزة أرضية عنيفة (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر)، تبعتها حركات اجتماعية. - ساحل العاج: قانون العفو عن المعارضين (٢٩ تموز/ يوليو). - سنغال: نشاط الانفصاليين الكازامنسيين؛ قمع (بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر)؛ وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو ١٩٩٣.	- السوق الأوروبية المشتركة: معاهدة ماستريخ (شباط/ فبراير)، مع الجماعة الأوروبية للتبادل الحر، الفضاء الاقتصادي الأوروبي (أيار/ مايو). - بوسنة- هيرزيغوفين: حرب اعتباراً من شهر آذار/ مارس. - ولايات متحدة أمريكية: فتن سوداء في لوس انجلوس (٢٩ نيسان/ أبريل)؛ عقد معاهدة تبادل حر مع كندا والمكسيك (١١- ١٢ آب/ أغسطس)؛ انتخاب كلينتون رئيساً (كانون الثاني/ يناير). - صين: المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني يختار المشروع الحر (تشرين الأول/ أكتوبر).

	- ليبيريا: حرب أهلية، استئناف المعارك (تشرين الأول/ أكتوبر)؛ معاهدة سلام كوتونو في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٣. - موزامبيق: معاهدة سلام بين الحكومة والتجمع الوطني الموزامبيقي (٤ تشرين الأول/ أكتوبر). - توغو: تفاقم الأزمة السياسية، إضراب (تشرين الأول/ أكتوبر). - كامرون: إعادة انتخاب الرئيس بول بيّا (١١ تشرين الأول/ أكتوبر). - غانا: إعادة انتخاب الرئيس جبري راولينغ (٣ تشربن الثاني/ نوفمبر). - صومال: التدخل العسكري لمنظمة الأمم المتحدة (٩ كانون الأول/ ديسمبر - أيار/ مايو ١٩٩٣).	
١٩٩٣	- توغو: بداية حلقة العنف (٢٥ كانون الثاني/ يناير)، فشل اجتماع في كولمار (٨ شباط/ فبراير). - زائير: فتن عنيفة (٢٨ كانون الثاني/ يناير)، أول مهمة إنسانية لمنظمة الأمم المتحدة (٢٨ أيار/ مايو). - مدغشقر: فوز انتخابي لألبرت زافي مقابل الرئيس المنتهية ولايته ديديه راتسيراكا (١٠ شباط/ فبراير). - سنغال: إعادة انتخاب الرئيس عبده ضيوف (٢١ شباط/ فبراير).	- طوكيو: اجتماع السبعة الكبار حيث ذكرت " حالة أفريقيا الميؤس منها" (٧ تموز/ يوليو). - طوكيو: مؤتمر دولي حول التنمية في أفريقيا (كانون الأول/ ديسمبر). - جزيرة موريس: القمة الخامسة للفرانكفونية، عودة موبوتو (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر).

	- صومال: بداية أعمال منظمة الأمم المتحدة تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦آذار/ مارس)؛ رحيل أطباء بلا حدود (٢٧ أيلول/ سبتمبر)؛ هجوم منظمة الأمم المتحدة ضد مقديشو، تعزيزات أمريكية (تشرين الأول/ أكتوبر)؛ مؤتمر منظمة الأمم المتحدة حول العون الإنساني (أديس أبابا ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر)، بداية نقض التعهد الأمريكي (١٥ كانون الأول/ ديسمبر). - أفريقية الجنوبية: استئناف المفاوضات من أجل تنظيم انتخابات متعددة الأجناس وكتابة الدستور (آذار/ مارس)؛ اغتيال كريس هاني، أمين عام الحزب الشيوعي (١٠ نيسان/ أبريل)؛ اعتذارات علنية من دي كليرك عن سياسة العزل العنصري (٢٩ نيسان/ أبريل)؛ صندوق النقد الدولي يتعهد بتقديم العون (٢٣ أيلول/ سبتمبر). - اوغندا: إحياء ملكية بوغندا (١١ أيار/ مايو)/ تتويج الكاباكا السادس والثلاثين (٣١ تموز/ يوليو). - مالي: نهاية تمرد الطوارق (١٢ أيار/ مايو). - انغولا: اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة (١٩ أيار/ مايو)، اشتداد المعارك. - اريتريا: استقلال (٢٤ أيار/ مايو). - ليبروفيل: القمة الثانية الأفريقية/	

	الأفروأمريكية (٢٥ أيار/ مايو). - كوتونو: منتدى "تحالف عالمي من أجل أفريقيا" (٩ حزيران/ يونيو). - ملاوي: تعددية حزبية رسمية (١٦ حزيران/ يونيو). - القاهرة: القمة التاسعة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية. - سنغال: وقف إطلاق النار في كازامنس (تموز/ يوليو). - ليبيريا: حرب أهلية؛ معاهدة سلام في كوتونو (٢٥ تموز/ يوليو)، استمرار المعارك، تدخل قوات التدخل الأفريقية الغربية. - سودان: تكثيف المعارك مع الجنوب (آب/ أغسطس)، مظاهرة في الخرطوم من أجل الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية (٢٤ آب/ أغسطس). - موزامبيق: معاهدات سلام ما بين الحكومة والتجمع الوطني الموزامبيقي (٤ تشرين الأول/ أكتوبر، الأول من كانون الأول/ ديسمبر). - فرنك سيفا: تعليق الشراء من خارج منطقة إصداره (٢ آب/ أغسطس، ١٧ أيلول/ سبتمبر). - أبيدجان: فرنسا تشرط عونها بعقد شركائها لمعاهدة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. - ساحل العاج: وفاة فيليكس هوفيت	

	بواني (٧ كانون الأول / ديسمبر).	
١٩٩٤	- تأسيس الاتحاد الاقتصادي والمالي الأفريقي الغربي (١٠ كانون الثاني/ يناير). - كامرون- نيجيريا: صدام على الحدود (كانون الثاني/ يناير)؛ تورط فرنسا (٢٧ شباط/ فبراير). - فرنك سيفا: بخس قيمته (١٢ كانون الثاني/ يناير). - بوروندي: صدامات سياسية اثنيه (٣١ كانون الثاني/ يناير). - كونغو: أعمال عنف (كانون الثاني/ يناير). - ليبيريا: تدخل قوات التدخل الأفريقية الغربية (كانون الأول/ ديسمبر - آذار/ مارس)؛ استئناف الصدامات (٢٩ آذار/ مارس)، إضراب (٢٤ أيار/ مايو)؛ اتفاق وقف إطلاق النار مع الأطراف السبعة المناضلة (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر)، استئناف ومواصلة الصدامات في العام ١٩٩٥. - كامرون: صدامات دامية في الشمال (آذار/ مارس). - صومال: رحيل آخر جندي أمريكي (٢٥ آذار/ مارس)، بعد ١٥ شهر من التدخل. - حبشة/ أثيوبيا: اكتشاف أول جمجمة كاملة للاسترالوبيكوس في هدار (الأول من نيسان/ أبريل).	- غات: اعتراف الموقعين ان جولة الأرغواي تحرم البلدان الأكثر فقراً، وبخاصة في أفريقيا (٣٠ نيسان، أبريل). - شيشان: بداية الحرب (١١ كانون الأول/ ديسمبر).

	- رواندا: وفاة رئيسيي رواندا وبوراندي [حادثة طائرة في كيخالي (٦ نيسان/ أبريل)، بداية المذبحة (نيسان/ أبريل)]؛ عملية فرنسية فيروز (حزيران/ يونيو)، انتصار الجبهة الشعبية الراوندية و "حكومة الوحدة الوطنية" (١٩ تموز/ يوليو)، تأسيس محكمة جنائية دولية من قبل مجلس الأمن (تشرين الثاني/ نوفمبر). - أفريقية الجنوبية: فوز انتخابي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (٦ أيار/ مايو)، مانديلا رئيساً (٩ أيار/ مايو)، انضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية (٢٣ أيار/ مايو)؛ إلى حركة دول عدم الانحياز (٣١ أيار/ مايو)، وإلى الكومنولث (الأول من حزيران/ يونيو)، وإلى السادك (٢- ٩ آب/ أغسطس). - غانا: معاهدة سلام بين السكان المتنازعين في الشمال (٩ حزيران/ يونيو). - غينيا بيساو: انتصار الحزب الأفريقي من اجل استقلال غينيا والرأس الأخضر للمرة الأولى في انتخابات متعددة الأحزاب (٣ تموز/ يوليو). - غامبيا: انقلاب عسكري بقيادة الملازم يحيى جامح ضد الرئيس داود جاوارا (٢٩ تموز/ يوليو). - طوارق: مؤتمر وزراء خارجية	

	الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر (٢٤ آب/ أغسطس). - موزامبيق: انتخابات رئاسية وتشريعية أنهت ١٧ عاماً من الحرب الأهلية (٢٧- ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر). - انغولا: معاهدات سلام بين الحكومة والاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا الكامل (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر).	
١٩٩٥	- جزائر: نشر برنامج المعارضة، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من أجل مخرج سياسي (٣١ كانون الثاني/ يناير)، مواصلة محاولات الاغتيال وأعمال العنف الإسلامية وبخاصة خلال الحملة الرئاسية (تشرين الأول/ أكتوبر)، انتخاب الأمين زروال (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر). - اتحاد أوروبي- بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي: تخلي عن مراجعة اتفاق لومي ٤ في منتصف الطريق بسبب عدم اتفاق الــ ١٥ (شباط/ فبراير). - نيجر: معاهدة "سلام نهائي" بين الحكومة والطوارق (١٥ نيسان/ أبريل). - زائير: وباء حمى أبولا (نيسان/ أبريل). - تونس: معاهدة شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (١٢ نيسان/ أبريل).	- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية: دخولها حيز التنفيذ بين الأرجنتين والبرازيل والبراغوي والاوراغوي (الأول من كانون الثاني/ يناير). - منظمة التجارة العالمية: تخلف الغات (الأول من كانون الثاني/ يناير). - الاتحاد الأوروبي: ١٥ عضواً بالإضافة إلى النمسا والسويد وفنلندا، دخول اتفاق الشنغن حيز التنفيذ (الأول من كانون الثاني/ يناير)، مجلس الاتحاد الأوروبي في مدريد يقرر الانتقال إلى اليورو في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ (١٥- ١٦ كانون الأول/ ديسمبر). - منظمة الأمم المتحدة: كوبنهاغن- أول قمة دولية من اجل التنمية الاجتماعية (٦- ١٢ آذار/ مارس).

	- برنسيب: دخول الحكم الذاتي حيز التنفيذ (٢٨ نيسان/ أبريل). - ملاوي: دستور ديمقراطي جديد (أيار/ مايو). - اوغندا: متابعة العمل بنظام الحزب الوحيد (٣٠ حزيران / يونيو). - سيراليون: اشتداد المعارك (أيلول/ سبتمبر). - جزر القمر: فشل انقلاب أعده المرتزقة بقيادة بوب دينار (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر). - ساحل العاج: انتخاب هنري كونان بادي رئيساً للجمهورية (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر). - تنزانيا: فوز الرئيس بنجامين مباكا (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر). - نيجيريا: إعدام ٨ معارضين سياسيين منهم الكاتب كين سارو - ويوا (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر). - كونغو: "ميثاق سلام" (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر).	- فرنسا: أول اعتداء إرهابي في باريس تعلن GIA الجزائرية مسؤوليتها عنه. - صين: المؤتمر الدولي الرابع لمنظمة الأمم المتحدة. - بوسنة- هيرزيغوفين: معاهدة سلام تم توقيعها في باريس (١٤ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٩٦	- ليسوتو: وفاة ملك موشيشوا الثاني بحادث مدبر (١٥ كانون الثاني/ يناير)، ليتسي الثالث ملكاً (٧ شباط/ فبراير). - نيجر: انقلاب عسكري بقيادة العقيد م. باري (٢٧ كانون الثاني/ يناير)،	- المجلس الأوروبي: انضمام روسيا (٢٥ كانون الثاني/ يناير). - الاتحاد الأوروبي: أزمة "جنون البقر"، حظر على لحم البقر البريطاني (٢٧ آذار/ مارس). - مصر: ٢٦ دولة تشارك في القمة

	إعلانه رئيساً بعد انتخاب مدبر (٨ تموز/ يوليو). - نيجيريا- كامرون: معاهدة سلام في بيا (توغو) حول بلدة باكاسي (١٧ شباط/ فبراير)، صدامات حدودية. - انغولا: اتفاق ليبروفيل بين الحكومة والاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا التام (الأول من آذار/ مارس). - زيمبابوي: إعادة انتخاب روبرت موغابي (١٦ آذار/ مارس). - سيراليون: أحمد تيجان كباح رئيساً (١٧ آذار/ مارس)، نهاية الحكم العسكري (٢٩ آذار/ مارس)، اتفاق سلام ونهاية الحرب الأهلية (٣٠ تشرين/ الثاني). - بنين: انتخاب ماتيو كيريكو مقابل نيسفور سوغلو، الرئيس المنتهية ولايته (١٠ آذار/ مارس). - ليبيريا: بداية معارك عنيفة (نيسان/ أبريل). - سودان: عقوبات دبلوماسية فرضتها منظمة الأمم المتحدة (٢٦ نيسان/ أبريل). - منظمة الأمم المتحدة: برنامج عشري للتنمية الاقتصادية والصحية من أجل أفريقيا وإعلانه في نيروبي (٢٥ نيسان/ أبريل). - أفريقية الوسطى: عصيانات ومعارك	المناهضة للإرهاب الدولي (في شرم الشيخ) من أجل سيرورة سلام إسرائيلي- فلسطيني (١٣ آذار/ مارس). - شيشان: وقف إطلاق النار مع روسيا (٢٧ أيار/ مايو)؛ استئناف المعارك والهزائم الروسية (آب/ أغسطس). -شيشان: إعلان واتفاق مع الاتحاد الروسي (٣١ آب/ أغسطس). - قمة الدول الصناعية السبع الكبرى: في ليون حول نتائج العولمة (٢٧-٢٩ حزيران/ يونيو). - ستوكهولم: المؤتمر الدولي الأول حول الاستغلال الجنسي للأطفال (٢٧- ٣١ آب/ أغسطس). - منظمة الأمم المتحدة: تبني معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية (١٠ أيلول/ سبتمبر)؛ كوفي عنان أمينا عاماً للمنظمة (١٧ كانون الأول/ ديسمبر). - سويسرا: قرار رفع السرية المصرفية عن الذهب النازي (١٦ أيلول/ سبتمبر). - أفغانستان: استيلاء طالبان على كابول (٢٦ أيلول/ سبتمبر)، وتشكيل حكومة دينية.

	(بدءاً من نيسان/ أبريل)، وفاة بوكاسا (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر)، معاهدة سلام (٨ كانون الأول/ ديسمبر). - أفريقية الجنوبية: دستور جديد (٨ أيار/ مايو). - جزائر: إعلان الـــ GIA عن اغتيال ٧ رهبان فرنسيين (٢٣ أيار/ مايو)؛ اغتيال ب. غالافيري/ أسقف وهران (الأول من آب/ أغسطس)؛ استفتاء حول الإصلاح الدستوري (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ مواصلة الاعتداءات والمجازر. - بوروندي: محاولة انقلاب بقيادة بويويا ضد اس. نيتباتو غاينا (٢٥ تموز/ يوليو). - صومال: معارك من أجل السيطرة على مقديشو (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس). - سادك: قمة مازيزو، برتوكول معاهدة بخصوص سوق إقليمية مشتركة مستقبلية (٢٥ آب/ أغسطس). - نيجيريا: منح الصبغة الشرعية لخمسة أحزاب معارضة؛ إنشاء ست دول جديدة زادت عدد بلدان الاتحاد إلى ٣٦ دولة (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر). - زائير: اشتداد المعارك بين لوران ديزيري كابيلا والجيش النظامي (تشرين الأول/ أكتوبر).	- الاتحاد الأوروبي: تبني في دوبلن "ميثاق استقرار ونمو" (١٣- ١٤ كانون الأول/ ديسمبر).

	- صحراء غربية: ذهاب ممثلين عن البوليساريو إلى الرباط (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر). - غانا: إعادة انتخاب ج. راولينغ (٧ كانون الأول/ ديسمبر).	
١٩٩٧	- زائير: مواصلة المعارك، استيلاء كابيلا على العاصمة كينشاسا (١٧ أيار/ مايو)، زائير تصبح جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصلاحيات كاملة لكابيلا (٢٩ أيار/ مايو)؛ وفاة موبوتو في المغرب الأقصى (٧ أيلول/ سبتمبر). - أفريقية الوسطى: مواصلة التمرد المسلح رغم اتفاق سلام ثان (٢٢ كانون الثاني/ يناير)، والعفو الذي اقترحه الرئيس باتاسي (١٥ آذار/ مارس)، معارك (حزيران/ يونيو). - سودان: لقدم المتمردين في الشمال الشرقي (آذار/ مارس). - انغولا: حكومة وحدة وطنية (١١ نيسان/ أبريل)، مواصلة المعارك في الشمال مع الاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا التام (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس). - مالي: إعادة انتخاب ا. أو. كوناري رئيساً (١٣ نيسان/ أبريل). - ليبيريا: انتخاب سي. تايلور رئيساً (١٩ تموز/ يوليو). - سيراليون: انقلاب عسكري ضد كباح (٢٥ أيار/ مايو)، معارك بين الجيش	- منظمة التجارة العالمية: معاهدة حول تحرير السوق العالمية للاتصالات (١٥ شباط/ فبراير)؛ معاهدة حول إلغاء الرسوم الجمركية في القطاع التقاني من الآن حتى عام ٢٠٠٠ (٢٧ آذار/ مارس). - مملكة متحدة: فوز حزب العمال، حكومة طوني بلير (الأول من أيار/ مايو). - حلف الناتو: التوقيع في باريس على الصك المؤسس للناتو- روسيا (٢٧ أيار/ مايو)، شراكة ناتو- أوكرانيا تم التوقيع عليها في سينترا (٢٩ أيار/ مايو)، تبني مبدأ انضمام بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك (٨ تموز/ يوليو). - فرنسا: فوز اليسار، حكومة ليونيل جسبان (الأول من حزيران/ يونيو). - اتحاد أوروبي: تبني معاهدة أمستردام (١٦- ١٧ حزيران/ يونيو). - الدول الصناعية السبع الكبرى: القمة الثالثة والعشرين في دنفر، استقبال

	وقوات التدخل السريع الأفريقية الغربية (حزيران/ يونيو - آب/ أغسطس). - منظمة الوحدة الأفريقية: القمة الثالثة والثلاثين في هراري، تفعيل الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي بدأت في عام ١٩٩١ (٢- ٤ حزيران/ يونيو). - كونغو: بداية المواجهات بين جيش الرئيس ليسوبا ومليشيا الرئيس السابق د. ساسو نغيسو (٦- ٧ حزيران/ يونيو)، ساسو نغيسو رئيساً (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر). - كينيا: فتن (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس)، إعادة انتخاب دانيال أرب موي (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر). - جزر القمر: انجوان تعلن استقلالها (١٣ آب/ أغسطس). - جزائر: مجزرة سيدي موسى (٢٩ آب/ أغسطس)، أعقبتها مجازر متكررة. - سادك: انضمام جزر السيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٨ أيلول/ سبتمبر). - سنغال: هجوم ضد الانفصاليين الكازامنسيين (٣- ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر). - مملكة مغربية: الانتخابات الأولى بالاقتراع العام المباشر (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر). - مصر: اعتداء الأقصر (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر).	رسمي لروسيا لتصبح الدول الثماني الكبرى، باستثناء المسائل الاقتصادية والمالية (٢٠- ٢٢ حزيران/ يونيو). - مملكة متحدة: عودة إلى منظمة اليونيسكو (الأول من تموز/ يوليو) بعد انسحابها منها في العام ١٩٨٥. - ايرلندا الشمالية: بداية المفاوضات حول مستقبل الاوليستير (١٥ أيلول/ سبتمبر). - هونغ كونغ: انهيار سوق الأوراق المالية، بداية "الأزمة الآسيوية". - يونيسكو: الإعلان العالمي حول الجينات البشرية وحقوق الإنسان (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر)ز - الفرانكفونية: القمة السابعة في هانوي، تأسيس منصب الأمين العام الذي شغله بطرس بطرس غالي (١٤- ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر). - اوتاوا: معاهدة ضد الألغام ضد البشر وقعتها ١٢١ دولة باستثناء روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين (٢-٤ كانون الأول/ ديسمبر). - منظمة التجارة العالمية: تحرير الخدمات المالية (١٤ كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٩٨	- طرابلس الغرب: إنشاء جماعة دول الساحل الصحراوي من أجل التعاون الاقتصادي بين بوركينا فاسو وليبيا ومالي والنيجر والسودان والتشاد (٥-٦ شباط/ فبراير). - سيراليون: استعادة القوات النيجيرية من قوات التدخل السريع الأفريقية الغربية لمدينة فريتاون (١٢ شباط/ فبراير)، وإعادة احمد تيجان كباح إلى وظائفه الرئاسية (١٠ آذار/ مارس). - غانا: زيارة الرئيس بيل كلينتون (٢٨ آذار/ مارس). - الحبشة/ أثيوبيا- اريتريا: نزاع بشان قضايا حدودية (٥- ١٤ أيار/ مايو). - كونغو (جمهورية ديمقراطية): تأجيل مؤتمر إقليمي (١٥ أيار/ مايو)، عدم استقرار وقمع في كينشاسا، معارك في الشرق، ثم تمرد (آب/ أغسطس). - جزائر: مهمة أوروبية (٩ كانون الثاني/ يناير)، مواصلة المجازر، اغتيال المطرب لونيس معتوب (٢١ حزيران/ يونيو). - غينيا بيساو: بداية الحرب الأهلية (٧ حزيران/ يونيو)؛ تدخل سنغالي. - بوروندي: معاهدة اروشا بين الحكومة والثوار الهوتو (٢١ حزيران/ يونيو). - بوركينا فاسو: إعادة انتخاب بليز كومباوري (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر)،	- عراق: معاهدة مع منظمة الأمم المتحدة تنهي الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية (٢ آذار/ مارس). - الاتحاد الأوروبي: قائمة ١١ بلد تبنت اليورو في عام ١٩٩٩ (٣١ أيار/ مايو)، افتتاح البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت (٣٠ حزيران/ يونيو)، انتقال إلى اليورو (الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩). - ايرلندا الشمالية: معاهدة سلام ستورمونت، المسماة "جمعة مقدسة" (١٠ نيسان/ أبريل)، الموافقة عليها بموجب استفتاء (٢٢ أيار/ مايو)، ووقف إطلاق النار من قبل الـــ INLA والجيش الجمهوري الايرلندي (آب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر).

	مظاهرات بعد وفاة الصحفي نوبير زونغو (١٣ كانون الأول/ ديسمبر). - كونغو: مواصلة الحرب الأهلية. - جمهورية الكونغو الديمقراطية: معارك كيفو (شباط/ فبراير)، تمرد البانيامولنجيين في كيفو (آب/ أغسطس). - غابون: إعادة انتخاب الرئيس بونغو (٨ كانون الأول/ ديسمبر). - غينيا بيساو: عصيان مسلح (حزيران/ يونيو - آب/ أغسطس)؛ معارك (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر)، وقف إطلاق النار (شباط/ فبراير ١٩٩٩).	
١٩٩٩	- انغولا: دوس سانتوس يمركز السلطات (٢٩ كانون الثاني/ يناير)، تدخل ناميبيا ضد الاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا التام (كانون الأول/ أكتوبر). - اريتريا: الموافقة على خطة سلام منظمة الأمم المتحدة لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ (شباط/ فبراير)، استئناف المعارك مع الحبشة/ أثيوبيا (آذار/ مارس). - غانا: وفاة الأشانتي اوبوكو وير الثاني (٢٥ شباط/ فبراير)؛ تنصيب اوزي توتو الثاني على العرش (٢٦ نيسان/ أبريل). - ليبيا: رفع العقوبات المفروضة من منظمة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٢ (٥ نيسان/ أبريل) ، استئناف العلاقات	- أردن: وفاة الملك حسين (٧ شباط/ فبراير)، وخلافة عبد الله الثاني له. - ولايات متحدة أمريكية: اعتداءات على سفارتي نيروبي ودار السلام (٧ آب/ أغسطس). - روسيا: فلاديمير بوتين رئيساً للوزراء (٩ آب/ أغسطس)، رئيساً بالوكالة (كانون الأول/ ديسمبر)، رئيساً (٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٠). - جائزة نوبل للسلام تمنح إلى منظمة غير الحكومية أطباء بلا حدود (تشرين الأول/ أكتوبر). - شيشان: حرب ثانية (تشرين الأول/ أكتوبر).

	مع بريطانيا العظمى (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر). - جزر القمر: انقلاب عسكري بقيادة عثمان ازالي (٢٩- ٣٠ نيسان/ أبريل). - نيجيريا: الجنرال اوليزنغان اوباسانجو رئيساً (٢٩ أيار/ مايو)، فتن مسلحة في لاغوس (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر). - أفريقية جنوبية: انتخاب ثابو مبيكي رئيساً (١٤ حزيران/ يونيو)، وجاكوب زوما، نائباً للرئيس. - جزائر: انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً (١٥ نيسان/ أبريل)، قانون حول "التفاهم المدني" (٨ تموز/ يوليو)، الاستفتاء الشعبي عليه (١٦ أيلول/ سبتمبر). - مدينة الجزائر: القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية (١٢- ١٤ تموز/ يوليو). - سيراليون: اتفاق سلام (٧ تموز/ يوليو)، مينوزبل، بعثة الأمم المتحدة من أجل سيراليون، حكومة وحدة وطنية. -مملكة مغربية: وفاة الملك الحسن الثاني (٢٣ تموز/ يوليو). - محمد السادس يقسم اليمين (٣٠ تموز/ يوليو). - جمهورية الكونغو الديمقراطية: معارك في كيسا نغاي بين القوات الراوندية والأوغندية، اتفاقات سلام	- سياتل: اجتماع منظمة التجارة العالمية (تشرين الأول/ أكتوبر)، مظاهرة ضد العولمة (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر- ٣ كانون الأول/ ديسمبر).

	(تموز/ يوليو - أغسطس/ آب) مونيك Munic بعثة مراقبي الأمم المتحدة من أجل الكونغو (تشرين الثاني/ نوفمبر). - جمهورية أفريقية الوسطى: إعادة انتخاب الرئيس انج ماتاسي (١٩ أيلول/ سبتمبر). - تنزانيا: وفاة جوليوس نيريري (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر). - ساحل العاج: انقلاب الجنرال روبير غي ضد كونان بيديه (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر). - سنغال: اتفاق وقف إطلاق النار في بانجول بين الحكومة السنغالية والانفصاليين الكازامنسيين (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر). - موزامبيق: إعادة انتخاب الرئيس شيسانو (كانون الأول/ ديسمبر).	
٢٠٠٠	- مصر: مواجهات بين المسلمين والمسيحيين في أعالي مصر (كانون الثاني/ يناير). - نيجيريا: العمل بالشريعة الإسلامية في عدة دول، فتن مسلحة دموية (شباط/ فبراير، أيار/ مايو). - زيمبابوي: اشتداد حركة شغل المزارع (شباط/ فبراير)، قانون نزع ملكية المزارعين البيض دون تعويض (٦ نيسان/ أبريل)، اغتيال معارضين ومزارعين بيض (نيسان/ أبريل). - سنغال: انتخاب عبد الله واد رئيساً للجمهورية (١٩ آذار/ مارس).	- ولايات متحدة أمريكية: تطبيع العلاقات التجارية مع الصين (٢٤ أيار/ مايو). - اتفاق كوتونو ما بين الاتحاد الأوروبي و٧٧ بلداً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (٢٣ حزيران/ يونيو).

	- اوغندا: انتحار أو وفاة جماعية لطائفة "حركة من أجل إحياء الوصايا العشر لله" (آذار/ مارس). - تونس: وفاة الحبيب بورقيبة (٦ نيسان/ أبريل). - رواندا: بول كاغامي رئيساً (١٧ نيسان/ أبريل). - صومال: مؤتمر مصالحة وطنية في جيبوتي (أيار/ مايو). - سيراليون: استئناف المعارك ، أسر ٥٠٠ قبعة زرقاء من قبل الـــ RUF، وساطة الرئيس الليبيري شارل تايلور (أيار/ مايو). - حبشة/ أثيوبيا:- اريتريا: هجوم الحبشة على اريتريا (أيار/ مايو)، توقيع معاهدة سلام في مدينة الجزائر (١٩ حزيران/ يونيو). - سادك: قمة ويندهوك، اتفاق التبادل الحر بين ١٤ دولة عضواً (٧ آب/ أيلول). - غينيا: معارك في الجنوب في إقليم غيكيدوا (أيلول/ سبتمبر). - ساحل العاج: انتخاب لوران غباغبو رئيساً (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر). - جزائر: مجازر أثناء شهر رمضان (كانون الأول/ ديسمبر). - غانا: انتخاب جون كوفور رئيساً مقابل جيري راولينغ ، الرئيس المنتهية ولايته (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر).	

الخرائط




الهيئة العامة
السورية للكتاب

١ - أفريقيا عشية التقسيم:
دول أفريقية ومستعمرات أوروبية

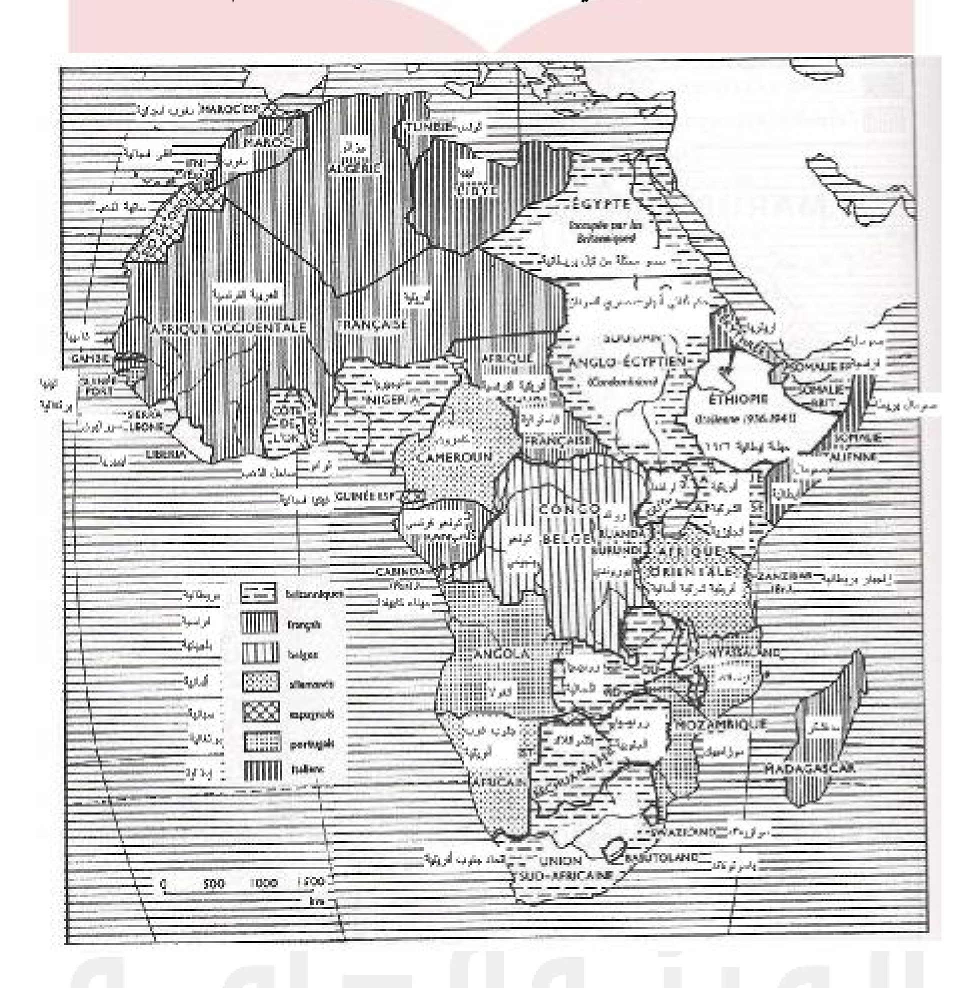
Source: Oliver et Atmore, *L'Afrique de 1840 à nos jours*, PUF, 1970.

٢ - مملكة مغربية وكونغو



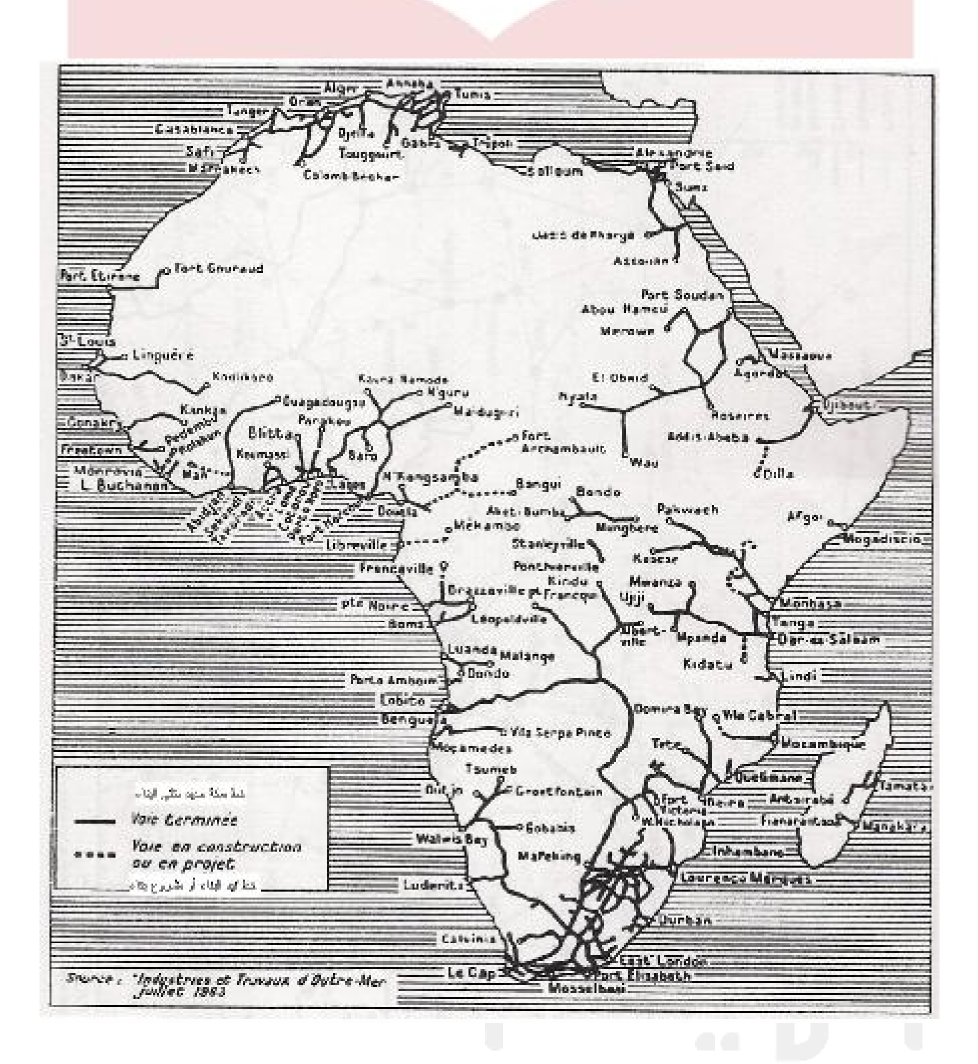
Source: L. Genet, *Le Monde contemporain*, Paris, Hatier, 1962.

٣ - أفريقيا في المرحلة الأخيرة من التقسيم



Source: Oliver et Atmore, PUF, 1970.

٤ - السكك الحديدية في أفريقيا



Source: M. Merle (dir.), *L'Afrique noire Contemporaine,* Paris, A. Colin, 1968.

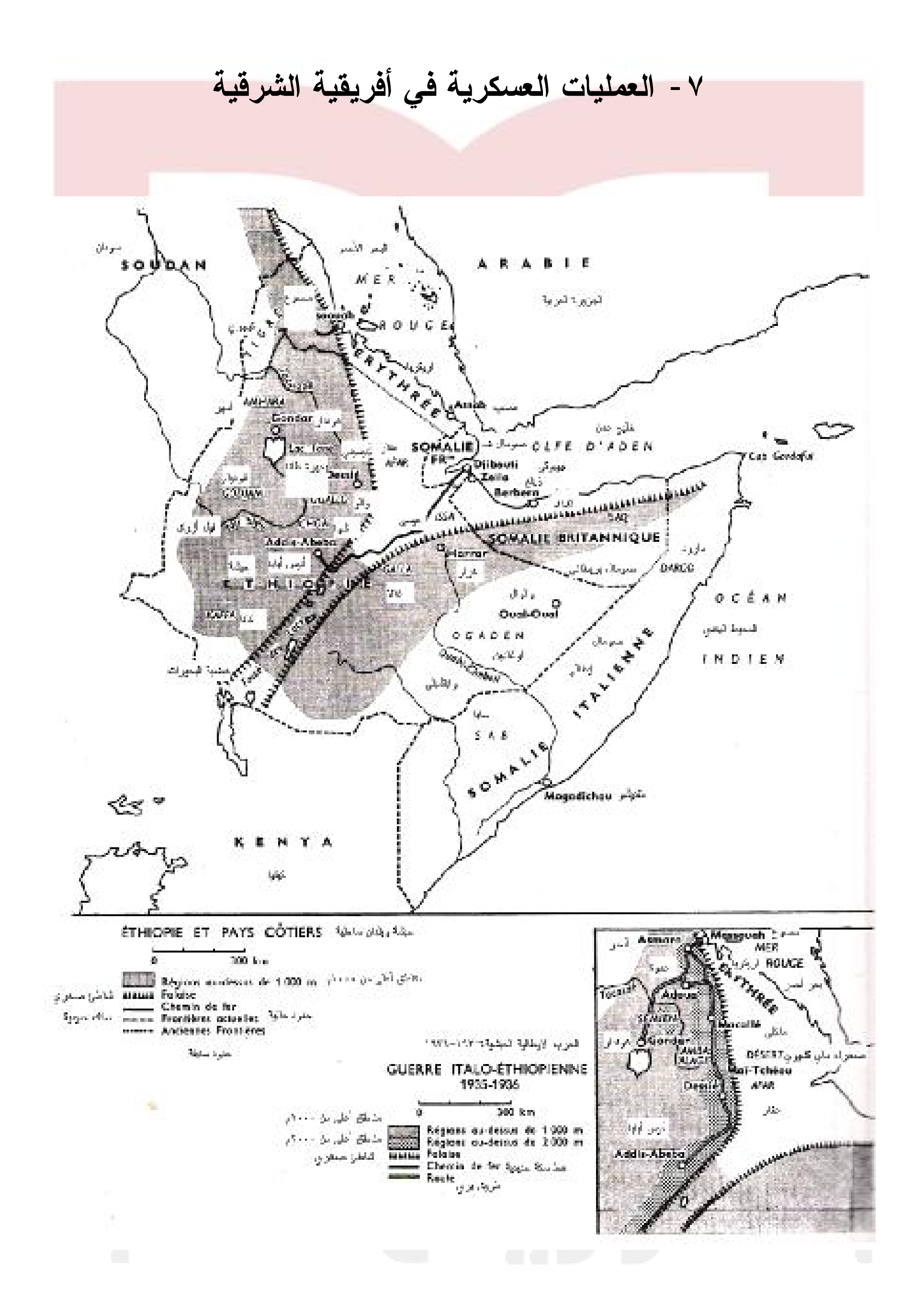
٥ - تمفصل طرق المواصلات في السنغال

٦ - الثروات المعدنية في القارة الأفريقية نحو العام ١٩٣٨



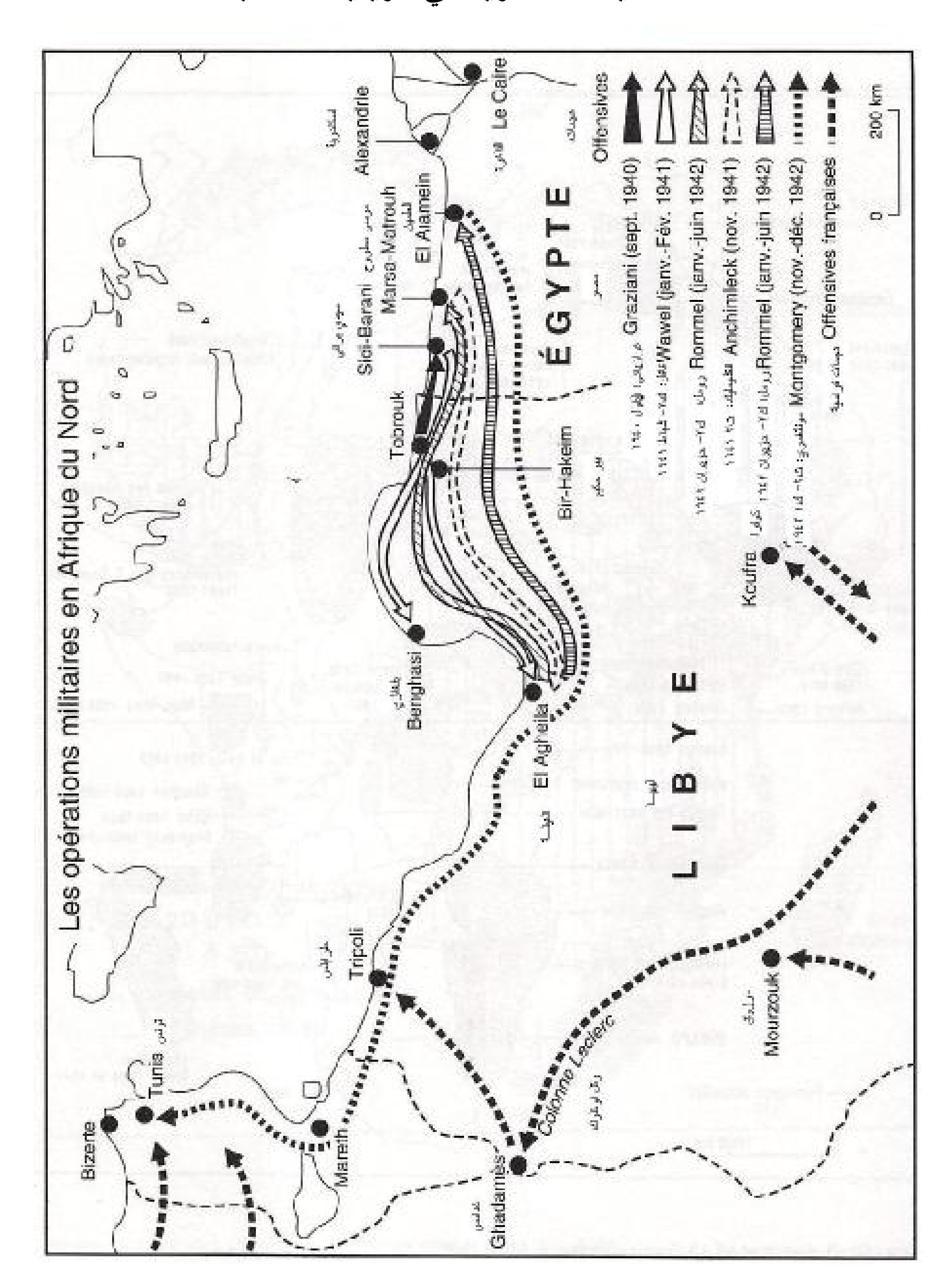
Source: M. Merle (dir.), *L'Afrique noire Contemporaine*, Paris, A. Colin, 1968.

٧ - العمليات العسكرية في أفريقية الشرقية



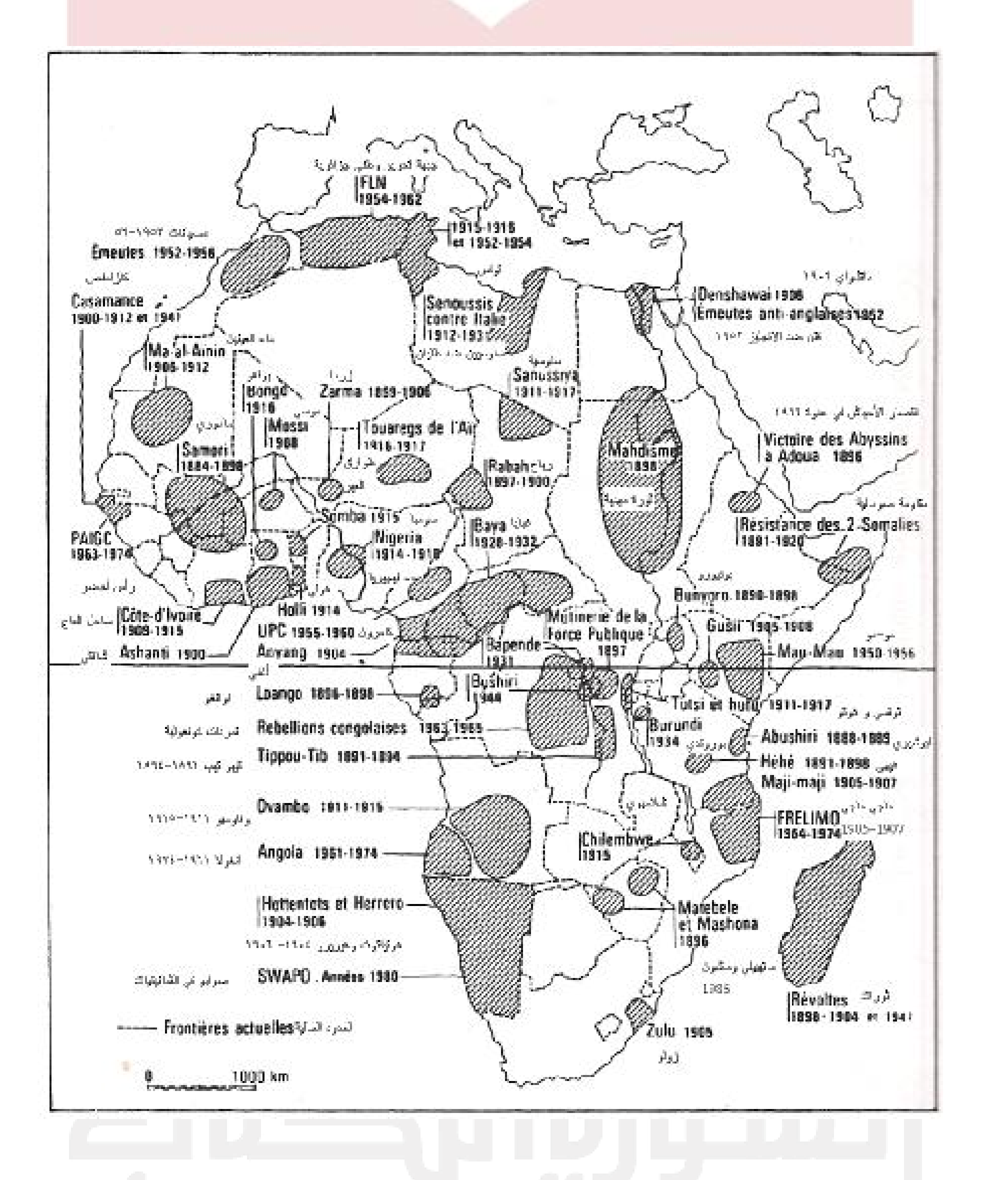
Source: Deschamps, Ganiage, Guitard, ed. Sirey, 1966.

٨ - العمليات العسكرية في أفريقية الشمالية



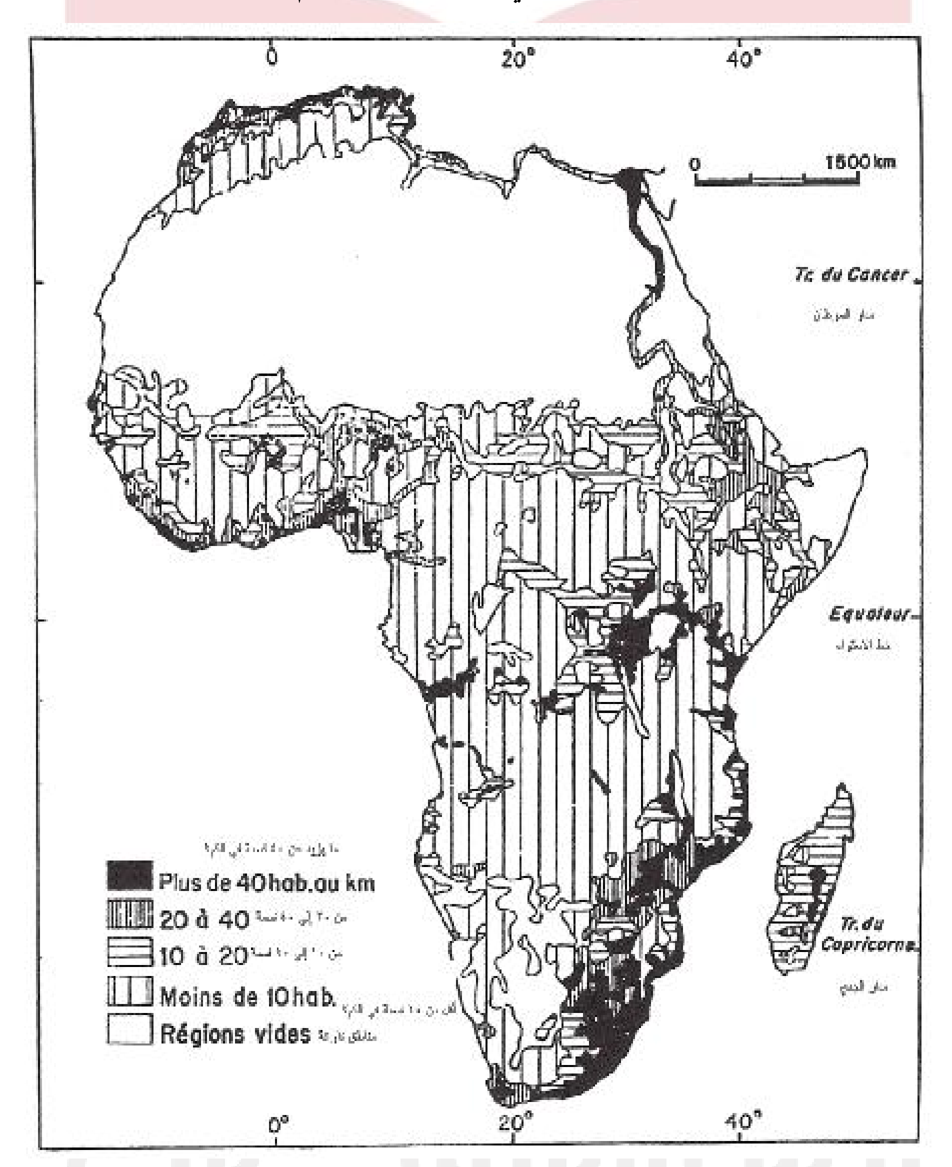
المصدر: وفقاً لـــ : L. Genet, *Le Monde contemporain*, Paris, Hatier, 1962

٩ - بؤر الثورة الرئيسية في أفريقيا المستعمَرة



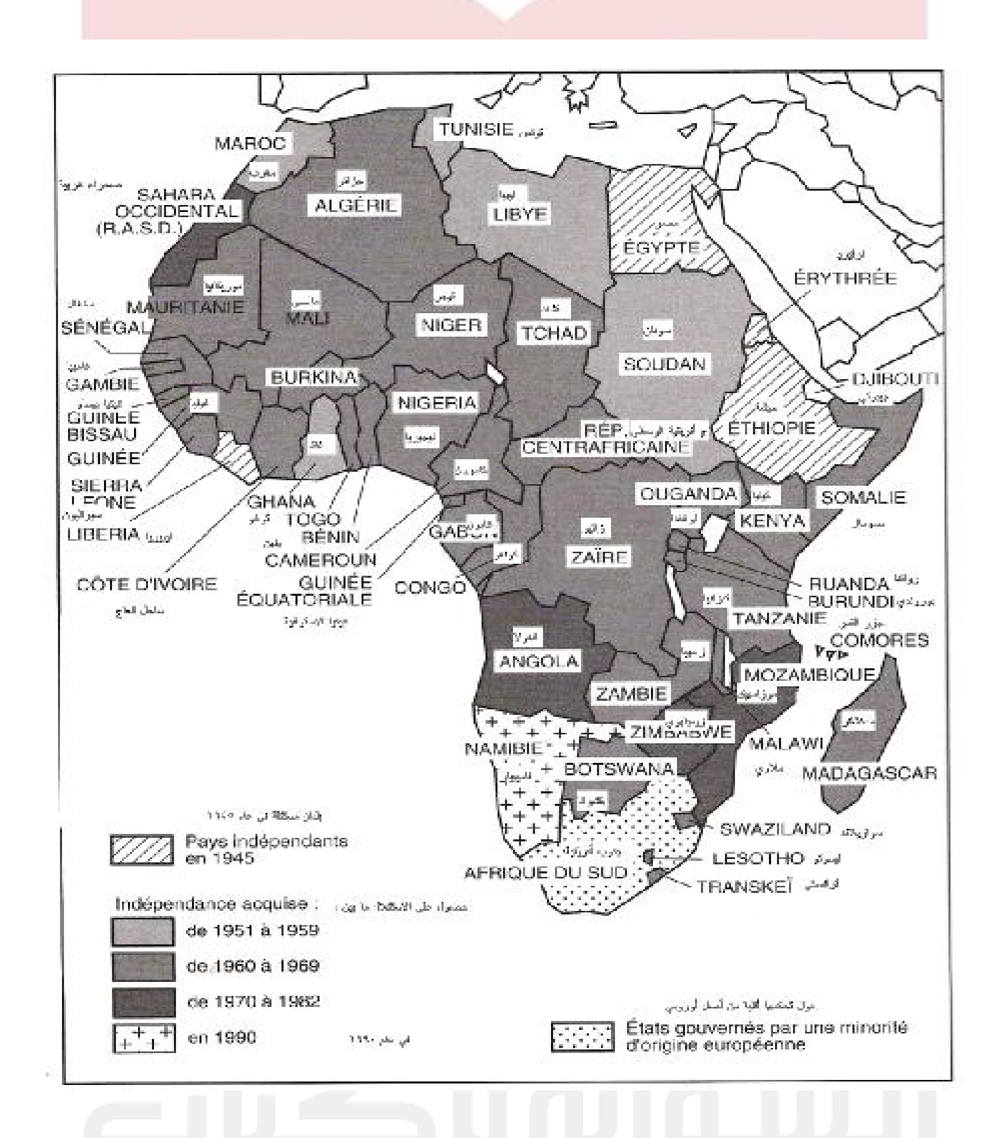
Source: Ch.- R. Ageron et alii, *La France coloniale,* Paris, A. Colin, 1990

١٠ - كثافة السكان في أفريقيا نحو العام ١٩٦٠



Source: M. Merle (dir.), *L'Afrique noire Contemporaine*, Paris, A. Colin, 1968

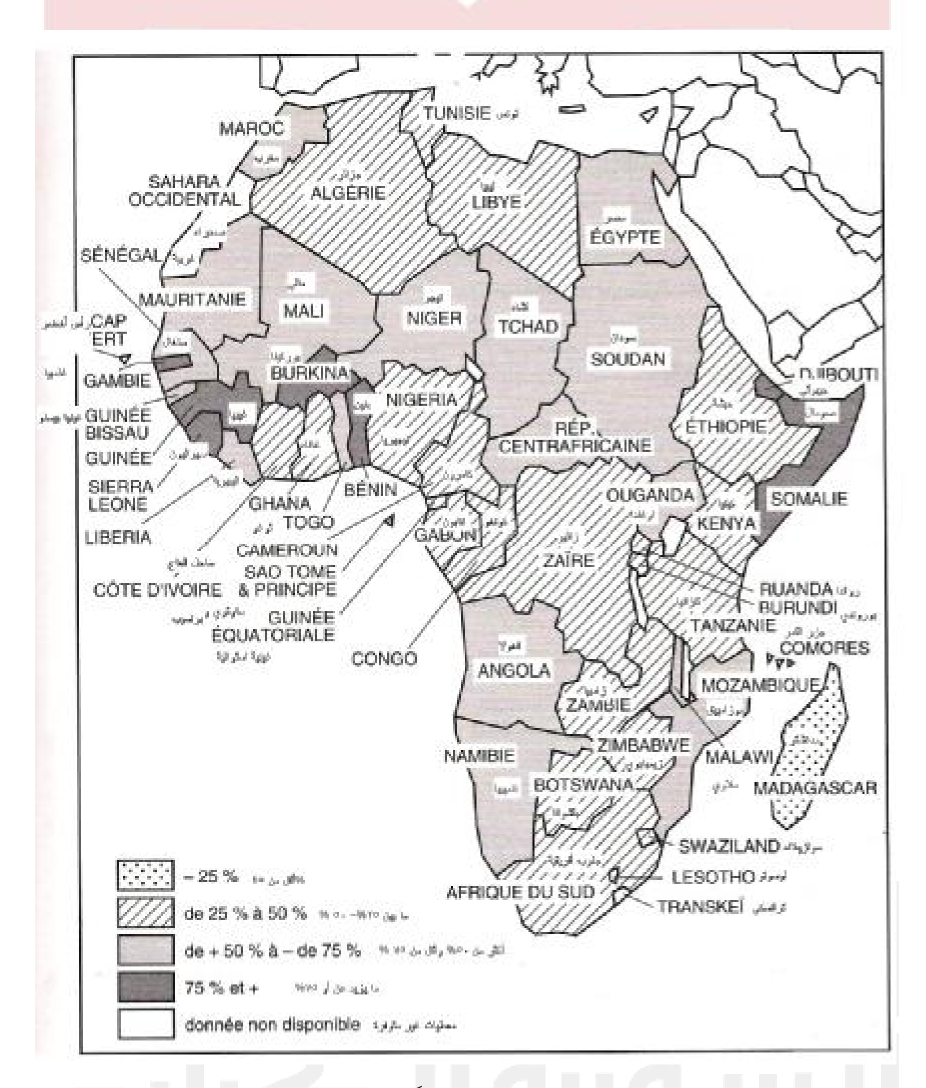
١١ - أفريقيا في العام ١٩٩٠



١٢ - كثافة سكانية نحو العام ١٩٩٠

المصدر: حساباتنا وفقاً لــ: Les statistiques de la Banque mondiale

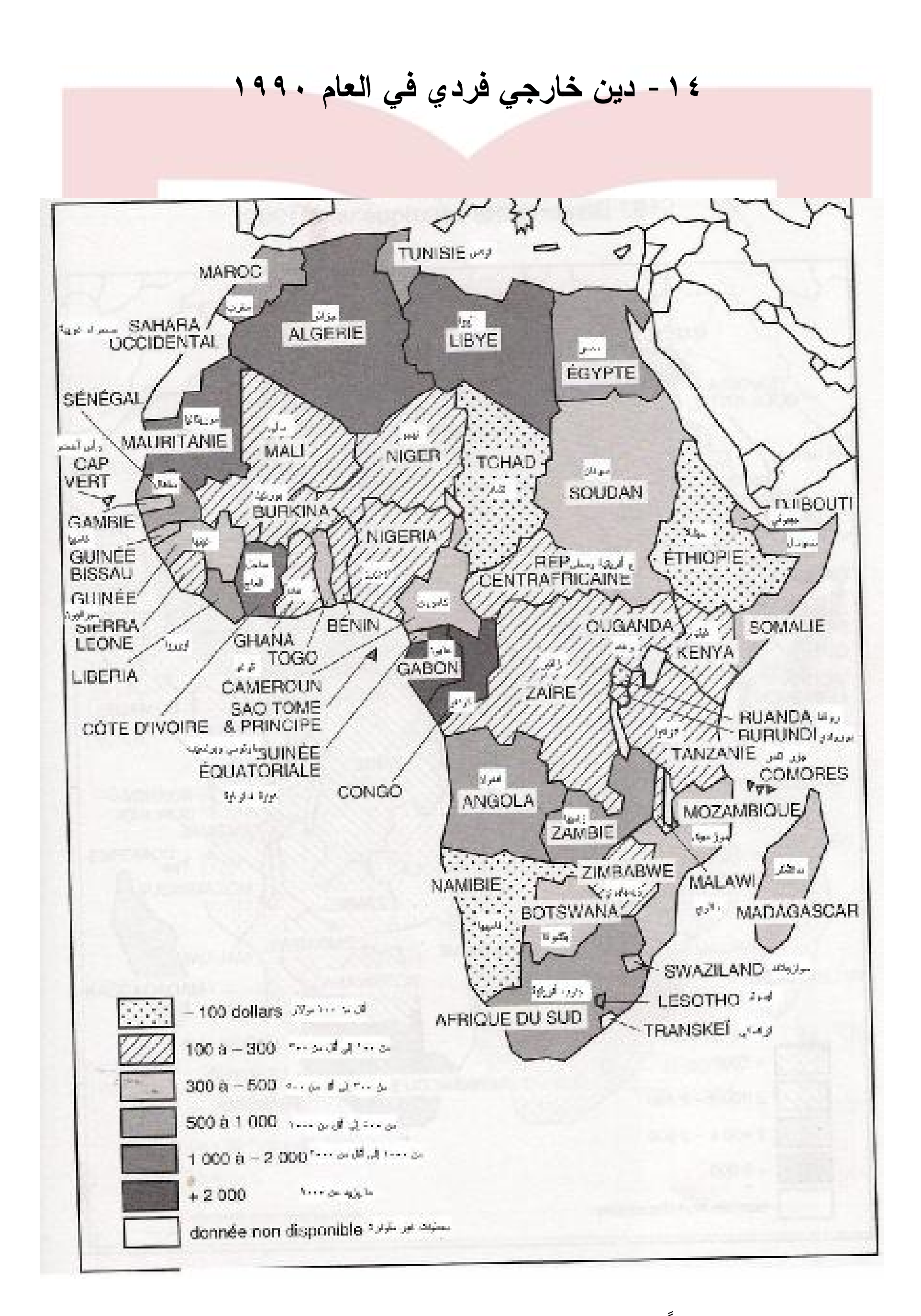
١٣- تطور الناتج المحلي الإجمالي الفردي (١٩٧٠ - ١٩٨٩)



ملاحظة: بالنسبة إلى موزامبيق، اعتباراً من العام ١٩٨٠.

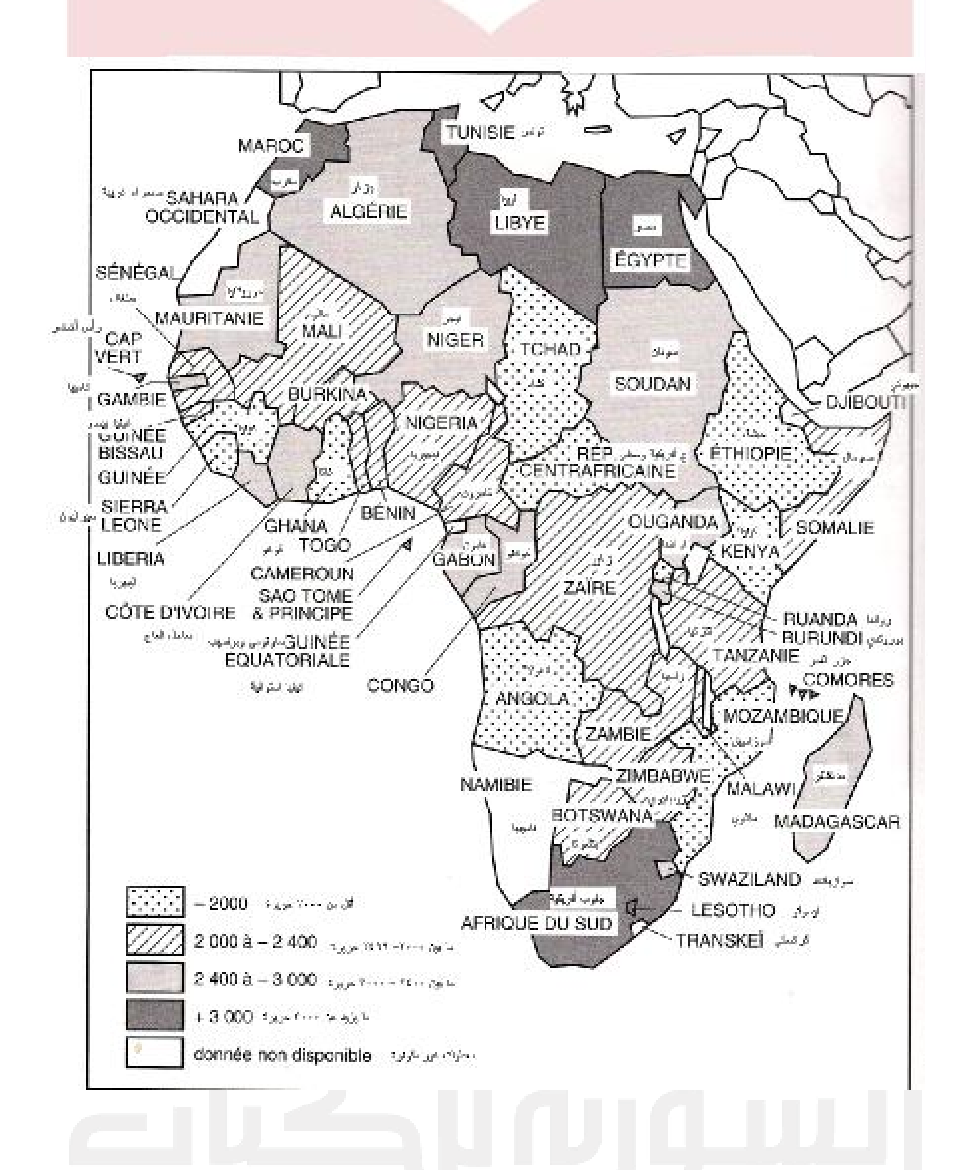
المصدر: حساباتنا وفقـاً لــــ: Les statistiques de la Banque mondiale متوسط ١٩٨٥- ١٩٨٩ مقارنة مع العام ١٩٧٠، بالقيم الثابتة.

١٤ - دين خارجي فردي في العام ١٩٩٠



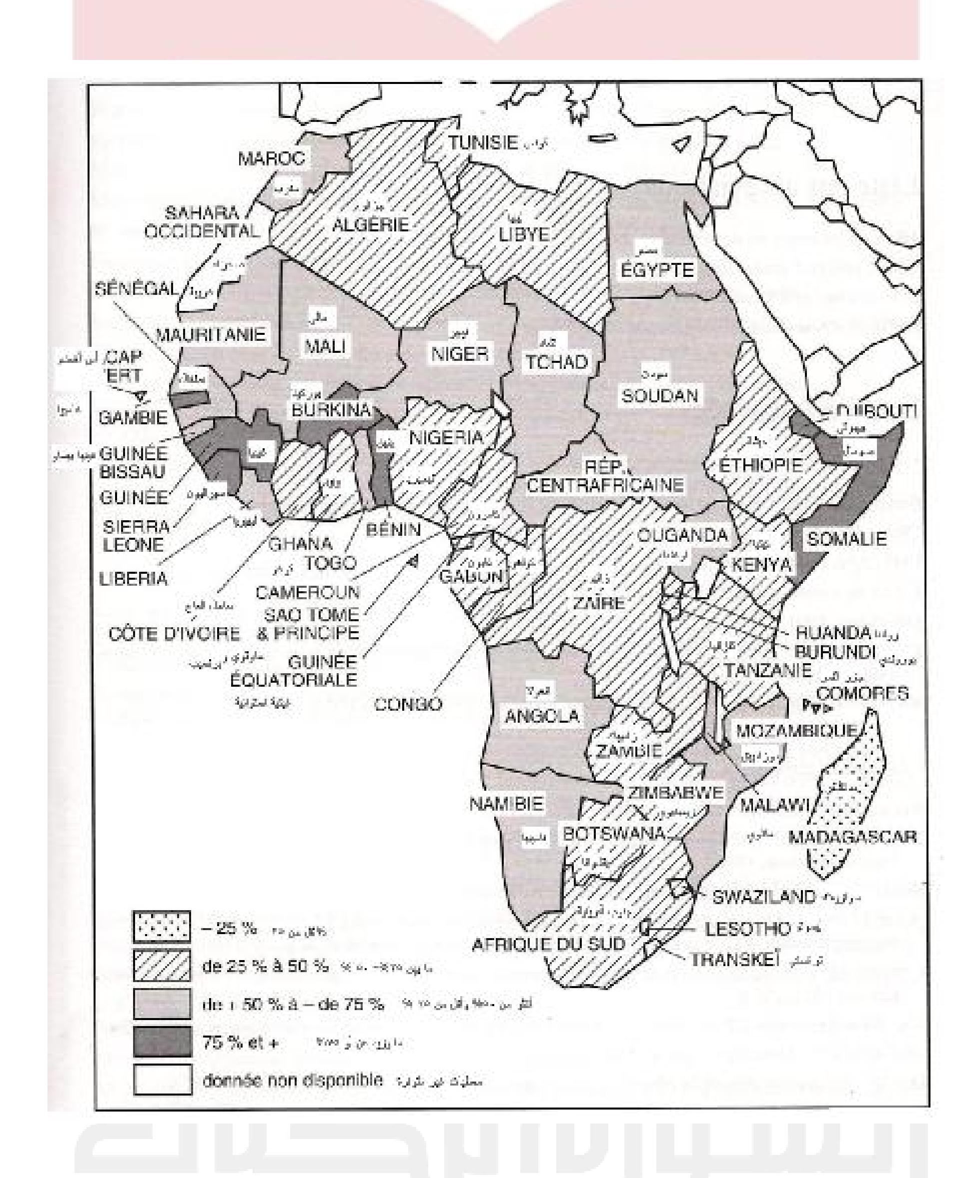
المصدر: حساباتنا وفقاً لــ: Les statistiques de la Banque mondiale

١٥- جاهزية حرورية نحو العام ١٩٩٠



المصدر: وفقاً لـــ: Les statistiques de la Banque mondiale

١٦ - نسبة الأمية نحو العام ١٩٩٢



المصدر: وفقاً لـــ: Les statistiques de la Banque mondiale

المصادر والمراجع

- **قائمة بالاختصارات**

عناوين صحف أو مجلات

CEA: Cahiers d'Etudes Africaines.
JAH: Journal of African History.
RFHOM: Revue française d'Histoire d'Outre- mer.

- **مصادر مطبوعة**

* تقارير، معطيات إحصائية، صحافة

- Banque mondiale: Rapport sur le développement dans le monde, volumes annuels.
- CEA: Développement industriel en Afrique, New York, 1963, 6 p.
- FMI: African Development Indicators.
- L'Etat du monde, volumes annuels, éd. La Découverte.
- Libertitres, 1991.
- Rapport Pearson: Vers une action commune pour le développement du tiers- monde, Paris, Denoe, 1969, 510 p.
- Recensements africains, Paris, 2 vol., 1055 p.

* **مؤلفون وشهود**

- BELKHHONDIA T., *Les trois décennies Bourguiba: témoignage*, Publisud, 1998, 286 p.
- BIKO S., "Black Consciousness and the Quest for True Humanity", *I write What I like*, San Francisco, Harper and Row, 1986.
- BOHN F., *Le Développement de nos colonies d'Afrique occidentale*, Marseille, 1899, 20 p.
- BORELLI G., *Le Dahomé. Ressources économiques et avenir commercial*, Marseille, 1899, 20 p. (extrait du compte rendu des

travaux du Congrès national des sociétés françaises de géographie, 1898).

- COSNIER H., *L'Ouest africain français, ses ressources agricoles, son organisation économique,* Paris, Larose, 1921, 253 p.
- *Une Foire- Exposition à Porto- Novo,* 2 octobre 1915, Porto- Novo, imprim. du gouvernement, 1915, 28 p.
- DE GAULLE C., *Mémoires d'espoir,* Plon, 1970.
- DIA M., *Contribution à l'étude du mouvement coopératif en Afrique noire,* Présence Africaine, 1958 (1er éd. 1952), 63 p.
- FROY colonel, *Côte occidentale d'Afrique. Vues, scènes, croquis,* Paris, Maepon et Flammarion, 1895, 542 p.
- GUYON commandant, "Le chemin de fer du Dahomey, de la côte au Niger", extrait de la Revue maritime et coloniale, 1903.
- HAUSER H., *Les Méthodes allemandes d'expansion commerciale,* Paris, 3e éd. 1916.
- HERVET G., *Le commerce de l'Afrique occidentale française,* Paris, Larose, 1911, 175 p.
- KENYATTA J., *Au pied du mont Kenya,* 1937,trad. française Présence africaine, 248 p.
- MANDELA N. et BREYTENBCH B., *L'Apartheid,* éd. De Minuit, 1995, 111 p.
- MANDELA N., *Un long chemin vers la liberté: autobiographie,* LGF, LE Livre de Poche, 1996, 768 p
- MOREL E.- D., *Problèmes de l'Ouest africain*, Paris, Challamel, 1904, 341 p

- NKRUMAH K., *L'Afrique doit s'unir*, Paris, Payot, 1964.
- OBOTE Dr. A. M., *The Common man's Charter*, Entebbe, the Government Printer, 1969.
- PADMORE G., *Panafricanism or Communism? The Coming Struggle for Africa*, London, Dobson, 1956.
- SARRAUT A., *La Mise en valeur des colonies françaises*, Paris, Payot, 1923. 629 p.
- TOURE S., *La guinée et l'émancipation africaine*, Paris, Présence Africaine, 1959, 249 p.
- YATTARA A. et SALVAHG B., *Almamy, Une jeunesse sur les rives du fleuve Niger*, éd. Grandvaux, 2000, 446 p.

*** كتب ودراسات حول أفريقيا**

أولاً - كتب حول القارة بكاملها

- AJAYA & CROWDER, *Atlas historique* de l'Afrique, éd. Jaguar, éd. français, 1988
- ALMEIDA- TOPOR H. d' et RIESZ J., *Rencontres franco-allemandes sur l'Afrique. Lettres, Sciences humaines et sociales,* Cahiers Afrique noire, no 13, URA 363 (Paris VII), L'Harmattan, 1992, 144 p.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', COQUERY- VIDROVITCH C., O. GOERG, GUITARD F., Les Jeunes en Afrique. Evolution et rôle (XIXe et XXe siècle), Paris, L'Harmattan, 1992, 2 vol. 571 p. et 526.
- BOAHEN A. A. éd., *L'Afrique sous la colonisation 1880- 1935,* UNESCO, vol. VII, 1985, 864 p.

- BRUCHHAUS E.M. et HARDING L., éds., *Hundert Jahre Einmichung in Afrika 1884- 1984,* Hamburg, Helmur Bluske Verlag, 1986.
- COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *L'Afrique et la crise de 1930 (1929- 1938),* no spécial, RFHOM, LXIII, no 232- 233, 3e et 4e trim. 1976, 784 p.
- DAVIDSON D., *Africa in Modern History. The Searche for a New Society*, London, Allen Lane, 1978, 431 p
- "La Démographie historique et l'Afrique", *Cahiers d'Etudes Africaines,* nos 105- 106, février 1988
- DESCHAMPS H., GANIAGE J., GUITARD O., *L'Afrique au XXe siècle,* Paris, Sirey, 1966, 908 p
- *Entreprises et Entrepreneurs en Afrique aux XIXe et XXe siècles,* Paris, L'Harmattan, coll. Racines du présent, 1983, t.1, 528 p. t. 2, 638 p.
- GOUROU P., *L'Afrique,* Paris, Hachette, 1970, 488 p.
- ILIFFE J., *Les Africains: Histoire d'un continent,* Flammarion, 2002, 488 p
- JULIEN CH.- A., COQUERY- VIDROVITCH C., MORSY M., PERSON Y., éd., *Les Africains,* Paris, J.-A., 12 vol., 1977- 1978.
- LEMARCHAND P. (dir.), *L'Afrique et l'Europe,* Atlas du XXe siècle, éd. Complexe, 1994, 251 p
- LIESEGANG G., PASCH H., JONES A.,éd., *Figuring African Trade,* 1986.
- MARIE A. (éd.), *L'Afrique des individus,* Karthala, `1997, 440 p.
- M'BOKOLO E., *L'Afrique au XXe siècle. Le continent convoité,* Paris, Le Seuil, 1985, 400 p.
OLIVIER R., ATMORE A., *l'Afrique de 1880 à nos jours,* Paris, PUF, 1970, 352 p
- OLIVIER O, SANDERSON G.N., *éds., The Cambridge History of Africa,* vol. 6, from 1870 to 1905, Cambridge University Press, 1985, 956 p.

- ROBERTS A.D ,éd., *The Cambridge History of Africa*, vol. 7, from 1905 to 1940, Cambridge University Press, 1986, 1063 p.

ثانياً - إدارج الكتب وفقاً لأقاليم القارة

١ - أفريقية الشمالية

- BERQUE J., *Le Maghreb entre les deux guerres*, Paris, Le Seuil, 1962, 445 p.
- BESSIS J., *Maghreb, la traverse du siècle*, Paris, L'Harmattan, 1997, 538 p.
- BONNEFOUS M. *Le Maghreb: repères et rappels*, Paris, CHEAM, 1990, 136 p.

- CHANSON- JABEUR C., 'Métropoles du Maghreb et transport collectif urbain", *Correspondances*, IFMC, février 1993, p. 3-6.
- GANIAGE J., 1966, *in* DESCHAMPS H., GANIAGE J., GUITARD O., *L'Afrique au XXe siècle, 1900- 1965*, Paris, Sirey, 1966, 908 p.
- GANIAGE J., *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, Fayard, 1994, 222 p.
- GLOGOWSKI C., *L'Immigration d'Afrique du Nord en Moselle (1963- 1988)*, mémoire de maitrise d'histoire, Université de Metz, 1993.
- HOURANI A., *Histoires des peuples arabes*, Paris, Le Seuil, coll. Points, 1993, 732 p.
- JULIEN CH.- A., *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Julliard, 3e éd., 1972, 732 p. (Omnibus, 2002, 499 p.).
- LAMCHICHI A., *Le Maghreb face à l'islamisme: Le Maghreb entre tentations autoritaires et demandes démocratiques*, L'Harmattan, 1998, 170 p.
- NOUSCHI A., "Crise au Maghreb: remarques de méthode sur la vie rurale de 1929- 1936", *L'Afrique et la crise de 1930 (1924- 1938)*, RFHOM. T. LXIII, 1976, pp. 425- 445.

- SIMON G., *L'espace des travailleurs tunisiens en France. Structures et fonctionnement d'un champ migratoire international*, Poitiers, 1979, 426 p.
- TOUMI M., *Le Maghreb,* Paris, PUF (QSJ), 2e éd. 1988, 125p.

٢ - أفريقية السوداء

- ALIBERT J. dir., "Trente années d'Afrique', *Afrique Contemporaine,* no 164, oct.- déc. 1992.
- AMSELLE J.-L., M'BOKOLO E., eds., *Au cœur de l 'ethnie,* Paris, La Découverte, 1985, 227 p.
- AUGE M., CHRETIEN J.-P., PERROT C.- H., *L'Afrique, un autre espace historique*, no spécial *Annales ESC*, no 6, nov.- déc. 1985.
- BAYART J.- F., MBEMBE A., TOULABOR C., *La politique par le bas en Afrique noire. Contribution à une problématique de la démocratie,* Paris, Karthala, 1992, 282 p.
- BRUNSCHWIG H., *Noirs et Blancs dans l'Afrique noire française, ou comment le colonisé devient colonisateur (1870- 1914)*, Paris, Flammarion, 1983, 245 p.
- CHRETIEN J.J.- P., et PRUNIER G. éds., *Les Ethnies ont une histoire;* Paris, Karthala, 1989, 435 p.
- COPANS J., *La longue marche de la modernité africaine*, Paris, Karthala, 1990, 376 p.
- COQ UERY- VIDROVITCH C., " Révoltes et résistances en Afrique noire: une tradition de résistance paysanne à la colonisation, *labour, capital and Society Travail, capital et société*, 16 (1), 1983, pp. 34-63.
- COQUERY- VIDROVITCH C., "Le travail forcé en Afrique", *L'Histoire,* no 69, juillet 1984, pp. 100- 108.
- COQUERY- VIDROVITCH C., "Démographie et déstabilisation politique en Afrique occidentale", *in* VAILIN E., éd., *Révolution et population. Aspects démographiques des grandes révolutions politiques,* Louvain-la-Neuve, Academia, 1990, pp. 173- 202.

- C0QUERY- VIDROVITCH C., *Afrique noire. Permanences et ruptures,* Paris, Payot, 1985, 440 p.; reéd. L'Harmattan, 1992.
- C0QUERY- VIDROVITCH C., *Histoire des villes d'Afrique noire. Des origines à la colonisation,* Paris, A. Michel, 1993, 412 p.
- C0QUERY- VIDROVITCH C. et MONIOT H., *L'Afrique noire de 1800 à nos jours,* Paris, PUF, 1984 (2e éd.), 480 p. [3e éd. 1992].
- CORNEVIN R., *L'Afrique noire de 1919 à nos jours,* Paris, PUF, 1973, 251 p.
- DECRAENE Ph., *Le Panafricanisme,* Paris, PUF (QSJ), 5e éd. 1976, 128 p.
- DESCHAMPS H., éd., *Histoire générale de l'Afrique noire,* Paris, t. 2, *De 1800* à nos jours, 1971, 720 p.
-DEMONT R., *L'Afrique est mal partie,* Paris, Le Seuil, éd. 1973 (1er éd. 1962), 256 p.
- FREUND B., *The Making of Contemporary Africa,* Indian University Press, Bloomington, 1984, 357 p.
- JEWSIEWICKI B., NEWBURY D., eds., *African historiographies. What History for which Africa?* Sage Publications, 1986, 320 p. KAKE I.B., *Combats pour l'histoire africaine,* Paris, Présence Africaine, 1982.
- KIZERBO J., *Histoire de l'Afrique noire,* Paris, Hatier, 1970, 710 p.
- M'BOKOLO E., *Afrique noire. Histoire et civilisation,* t.2, Paris, Hatier- AUPELF, 1992, 576 p.
- MEREL M. (dir.), *Afrique noire contemporaine,* Paris, A. Collin, coll. U, 1968.
- PERROT C.-H., *Sources orales de l'histoire de l'Afrique,* éd. CNRS, 2e ed. 1993, 228 p.
- RANGER T.O., "Connections between "Primary Resistance" Movements and Modern Mass Nationalism in East and Central Africa", *JAH,* 1968, no 3, (pp. 437- 454) et no 4 (pp. 631- 642).
- SURET- CANALE J., *L'Afrique noire. L'ère coloniale 1900- 1945,* Paris, éds. Sociales, 1964, 637 p.

- AGERON CH.-R., *Histoire de l'Algérie contemporaine*, t. 2, *1871-1954*, Paris, PUF, 1979, 643 p.
- AGERON CH.-R., *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Paris, PUF (QSJ), 9[e] éd., 1990.
- AJAYI A.A., CROWDER M., *History of West Africa*, London, Longman, 1971- 1974, 2 vol., 2e éd. 1976.
- AKPO C., *L'AOF et la Seconde Guerre Mondiale. La vie politique (septembre 1939-octobre 1945),* Thèse Université Paris-I, 1992, 468.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "Les populations dahoméennes et le recrutement militaire pendant la Première Guerre mondiale", *RFHOM,* t. LX, no 219, 2e trim. 1973, pp. 196-241.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', Recherches sur l'évolution du travail salarié en AOF pendant la crise économique 1930- 1936", *CEA,* vol. XVI, 1-2, 1976, pp. 103- 117.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', " Une société paysanne devant la colonisation: la résistance des Holly du Dahomey (1894- 1923), *in* COQUERY- VIDROVITCH C., *Sociétés paysannes du tiers monde*, Lille, Presse Universitaire de Lille, 1980, pp. 81-89.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', *Les Amazones. Une armée de femmes à l'époque précoloniale*, Paris, Rochevignes, 1984, 189 p.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "Les "termes" de l'échange paysan" en AOF de 1938 à 1948: reflétions méthodologiques", *Les Chemins de la décolonisation de l'Empire colonial français*, Paris, éd. CNRS, 1986, pp. 117- 13o.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "Cultures vivrières et faim en AOF pendant la période coloniale", *in* BRUCHHAUS ET HARDING, éds., *Hundert Jahre Einmischung in Afrika 1884- 1984*, Hamburg, Helmut Blusk Verlag, 1986, pp. 309-319.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', LAKROUM M., "Du manœuvre au mécanicien: qualification ou spécialisation de la main-d'œuvre dans les chemins de fer en Afrique occidentale? (1884- 1984),

Innovation technologique et civilisation, XIXe- XXe siècle, Paris, CNRS, 1989.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', COQUERY- VIDROVITCH C., COTTE, GOERG O., KIPRE, LAKROUM M., MBODI, "L'évolution de la petite entreprise dans l'ancienne Afrique occidentale française", *Petite Entreprise et Croissance industrielle dans le monde*, Paris, éd. CNRS, 1981, pp. 1083- 1113.
- "Angola", *Présence Africaine*, no spécial, 3e trim. 1962.
- ANIGNIKIN S., CODO B.C, *Problèmes de politique forestière dans la colonie du Dahomey de 1900 à 1960*, Université du Benin, (s.d.), 31 p., dactyl.
- ASIWAJU A.I., *Western Yorubaland under European Rule 1889- 1945: a Comparative Analysis of French and British Colonialism*, London, Longman, 1976, 303 p.
- AULAS M.C. ET alii, *L'Egypte d'aujourd'hui. Permanences et changements 1805- 1976*, éd. CNRS, 1977, 372 p.
- AUSTEN J. et DERRICK J., *Middlemen of the Cameroons Rivers: The Duala and their Hinterland, c.1600-c. 1960*, Cambridge University Press, 1990, 252 p.
- AYACHI M., "L'Union générale des étudiants de Tunisie (UGET) dans le mouvement estudiantin international au cours des années 1950", *in* ALMEIDA- TOPOR H. d', COQUERY- Vidrovitch C., GOERG O., GUITARD O., *Les jeunes en Afrique. Evolution et rôle (XIXe- XXe siècles)*, Paris, L'Harmattan, 1992, t. 2, pp. 154- 157.
- BACH D.C., EGG J., *Nageria un pouvoir en puissance*, Karthala, 1988, 293 p.
- BEAVOGUI F., *Contribution à l' étude des Loma de la Guinée forestière, de la fin du XIXe s. à 1945*, Thèse 3^{e} cycle, Université Paris-VII, 1991, 898 p.
- BENOIST J.-R. de, "Entre WAY et la FMJD: les conseils de la jeunesse de l'Afrique occidentale française", *in* ALMEIDA- TOPOR H. d', COQUERY- VIDROVITCH C., GOERG O.,

GUITARD O., *Les jeunes en Afrique. Evolution et rôle (XIXe- XXe s.),* Paris, L'Harmattan, 1992, t. 2, pp. 139- 153.
- BELLAMY W., *Une identité nouvelle pour l'Afrique du Sud,* Paris. Publications de la Sorbonne, 1996, 191 p.
- BERNAULT F., *Démocraties ambigües en Afrique centrale. Congo-Brazzaville, Gabon, 1940- 1965,* Paris, Karthala, 1996, 440 p.
- BLEY H., *South- West Africa under german Rule (1894- 1914),* London, Heinemann, 1971.
- BOILLEY P., *Les Touaregs Kel Adagh: dépendances et révoltes, du Soudan au Mali contemporain,* Paris, Karthala, 1999, 644 p.
- BOURMAUD D., "Kenya", *L'Etat du monde,* Paris, La Découverte, 1993, 290 p.
- BOUSSOUK0U- BOUMBA, *L'Evolution politique et économique de la circonscription de Bacougnis,* Thèse de 3e cycle, Paris VII, 432 p.
- BRAIBANT P., "L'Administration coloniale et le profit commercial en Côte- d'Ivoire pendant la crise de 1930", *in L'Afrique et la crise de 1930 (1924- 1938),* RFHOM, t. LXIII, 1976, pp. 555- 574.
- CAHEN M. (dir.), *Bourgs et villes en Afrique lusophone,* Paris, L'Harmattan, 1989, 388 p.
- CESSOU S., *Etat du monde,* Paris, La Découverte, 1999, pp. 140-141.
- CHRETIEN J.-P., *Le défi de l'ethnisme. Rwanda et Brandi (1990-1996),* Paris, Karthala, 1997, 466 p.
- CHRETIEN J.-P., *L'Afrique des Grands Lacs. Deux mille ans d'histoire,* Aubier, 2000, 411 p.
- CHRETIEN J.-P., *in* CHRETIEN J.-P., GUICHAOUA A., LE JEUNE G., *La Crise d'aout 1988 au Burundi*, Paris, éd. AFERA, 1988, 209 p.
- CLARENCE- SMITH W.G., *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola, 1840- 1926,* Cambridge University Press, 1979, 129 p.
- CODO B.C., *La Presse dahoméenne face aux aspirations des "évolués": la "Voix du Dahomey" (1927- 1957),* Thèse 3e cycle, Université Paris VII, 1978, 434 p., dactyl.

- COOPER F., *On the Africa Waterfront. Urban Disorder and Transformation of Work in Colonial Mombasa,* Yale University Press, 1987.
- COQUERY- VIDROVITCH C., FORREST A., WEISS G., éds., *Rebellions/Révolutions au Zaïre, 1963- 1965,* 2 vol., Paris, L'Harmattan, 183 p. et 208 p.
- COQUERY- VIDROVITCH C., GEORG O., *L'Afrique occidentale au temps des Français . Colonisateurs et Colonisés, c. 1860- 1960,* Paris, La Découverte, 1992, 456 p.
- COTE C., "Géopolitique de la colonisation", *in* COQUERY- VIDROVITCH C. et GOERG O., *L'Afrique occidentale au temps des Français . Colonisateurs et Colonisés, c. 1860- 1960,* Paris, La Découverte, 1992, pp. 79- 104.
- CROWDER M., *West Africa Under Colonial Rule*, London, Hutchinson University Library for Africa, 6e éd. 1982/1984 (1er 1968), 540 p.
- CRUISE O'BRIEN D., *The Mourides of Senegal,* Oxford, 1971, 312 p.
- DARBON D. Et alii, *La République sud-africaine. Etat des lieux,* Paris, Karthala, 1993, 248 p.
- DARBON D. (dir.), *Ethnicité et nation en Afrique du Sud, Paris,* Karthala, 1995, 296 p
.
- DARBON D., "Afrique du Sud", *Etat du monde,* Paris, La Découverte, 1999, pp. 199- 204.
- DORESSE J., *Histoire de l'Ethiopie,* Paris, PUF (QSJ), 1970, 120 p.
- DIVO J.- A., "Louis Hounkanrin", *Dictionnaire bio- bibliographique du Dahomey,* Porto- Novo, 1969.
- DUGLAS E., "Contribution à l'étude du Moyen- Dahomey", *Etudes Dahoméennes,* 1958.
- ECKERT A (von), *Grundbesitz, Landkonflikte und kolonialer Wandel, Duala 1880 bis- 1960,* Sttutgart, Steiner, 1999, 554 p.
- GANIAGE J., *Les origines du Protectorat français en Tunisie,* Paris, PUF, 1959.

- GBAGBO L., *La Côte d'Ivoire: économie et société à la veille de l'indépendance, 1940- 1960,* Paris, L'Harmattan, 1982, 212 p.
- GOERG O., *Commerce et colonisation en Guinée (1850- 1913),* Paris, L'Harmattan, 1986, 432 p.
- GOERG O., " Sierra Léonais, Créoles, Krio: la dialectique de l'identité", *Africa,* vol. 65, no 1, 1995, pp. 114- 132.
- GUICHAOUA A et alii, *Crise politique au Rwanda et au Burundi,* 1995, 768 p.
- GUITQRD O., *in* DESCHAMPS H., GANIAGE J., GUITARD O., *L'Afrique au XIX e siècle*, Paris, Sirey, 1966, 908 p. (Afrique orientale portugaise)
- HARGREAVES J.D., *Prelude to the Partition of West Africa,* London, MacMillan, 1963, p. 384.
- IBRAHIM F.D., "The Conditions of the Southern Sudanese Women Migrants in Abu Siid Shanty Town, Omdurman, Sudan. A case Study of Social change", *GeoJournal,* 20-3, mars 1990, pp. 249-258.
- ISAACMAN A. E., *The Tradition of Resistance in Mozambique: anti- colonial Activity in Zambezi Valley, 1850-1921,* London, Heinemann, 1976, 232 p.
- IWUJI E. C., "Industrial Relations in Kenya", *in* DAMACHI U. K., SEIBEL H.D., TRACHTMAN L., éds., *Industrial Relations in Africa*, London, The Mac Millan Press Ltd, pp. 201- 239. Divo J.-A., *Gbehanzin et Ago-Li-Agbo, le refus de la colonisation dans l'ancien royaume du Danxome 1875- 1990 (La fin de la monarchie),* Thèse de doctorat d'Etat, Université Paris-I, 1980, 1230 p.
- JAMES D.H., "Nigeria", *Etat du monde,* La Découverte, 1999, pp. 147- 151.
- JOSEPH R., *Le mouvement nationaliste au Cameroun: les origines sociales de l'UPC,* Paris, Karthala, 1986, 414 p.
- JULIEN CH.- A., *Le Maroc face aux impérialismes. 1415- 1956,* Paris, éd. Jeune Afrique, 1978, 459 p.
- KENDRICK R., "Survey of Industrial Relations in Cameroon", *in* DAMACHI U.K., SEINEL H.D., TRACHTMAN L., éds.,

Industrial Relations in Africa, London, The Mac Milan Press Ltd., 1979, pp.73- 105.
- KIMBA I., "Le Niger", *in* VIDROVITCH C. et GOERG O., *L'Afrique occidentale au temps des Français . Colonisateurs et Colonisés, c. 1860- 1960,* Paris, La Découverte, 1992, pp. 220- 250.
- KRAUS J., "The Political Economy of Industrial Relations in Ghana", *in* DAMACHI U.K., SEINEL H.D., TRACHTMAN L., éds., *Industrial Relations in Africa,* London, The Mac Milan Press Ltd., 1979, pp. 106- 168.
- LAKROUM M., *Le Travail inégal. Paysans et salaries face à la crise des années trente,* Paris, L'Harmattan, 1982, 188 p.
- LANNE B., 'Le Tchad pendant la guerre 1939- 1954", *Les Chemins de la décolonisation de l'empire français,* Paris, CNRS, 1968, pp. 439- 454.
- LARONCE C., *Nkrumah, le panafricanisme et les Etats-Unis,* Paris, Karthala, 2000, 325 P.
- LINGER- GOUMAZ M., *Guinea Equatorial. Bibliografia General,* XII, Genève, Les éditions du Temps, 2001, 424 p.
- MAHE A., *Histoire de la Grande- Kabylie, XIX- XXe siècles. Anthropologie historique du lien social dans les communautés villageoises,* Bouchene, 2001, 650 P.
- MARCHAL R., "Soudan", *L'Eta du monde*, Paris, La Découverte, 1993, pp.300- 303- ibid., 1999, pp.187- 189.
- MARTENS G.R., "Iindustrial Relations in French-speaking West Africa, *in* DAMACHI U.K., SEINEL H.D., TRACHTMAN L., éds., *Industrial Relations in Africa*, London, The Mac Millan Press Ltd., 1979, pp. 16- 72.
- MARTONNE commandant de, *Atlas des cercles de l'AOF,* publications du gouvernement général de l'AOF, Paris, Forest, 1926.
- MENSAH M., "L'expérience dahoméenne en matirer de coopératives de production dans le cadre des périmètres d'aménagement rural", *Etudes Dahoméennes,* nos 6- 7, avril 1966, pp. 73- 80.

- MEILLASSOUX C., ed., *The Development of Indigenous Trade in West Africa*, Oxford University Press, 1971, 444 p.
- MICHEL M., *L'Appel a l'Afrique: contributions et réactions à l'effort de guerre en AOF (1914- 1919)*, Paris; Publications de la Sorbonne, 1982, IX-533.
- MiCHEL M., "L'armée coloniale en Afrique occidentale française", *in* VIDROVITCH C. et GOERG O., *L'Afrique occidentale au temps des Français . Colonisateurs et Colonisés, c. 1860- 1960*, Paris, La Découverte, 1992, pp. 57- 78.
- NZABAKOMADA- YAKOMA R., *L'Afrique centrale insurgée: la guerre du Kongo-Wara: 1928- 1930*, Paris, L'Harmattan, 1986, 190 p.
- PERSON Y., *Samori, une révolution dyula*, Dakar IFAN, 1968, 3 vol., 2377 p.
- PERVILLE G., "Le panafricanisme du FLN algérien", *in* AGERON CH.- R., MICHEL M., *L'Afrique noire française à l'heure des indépendances*, Paris, éd. CNRS, 1992, pp. 513- 522.
- PILON M., "Genèse du déséquilibre entre population et ressources en pays Moba- Guruna (Nord- Todo), colloque *Déséquilibres alimentaires, déséquilibres démographiques*, CNRS; ORSTOM, CEPED, 1990, Bulletin no 4, 26 P., dactyl.
- PRUNIER G., "Ouganda", *Etat du monde*, Paris, La Découverte, 1993, p. 291.
- PRUNIER G., *Ruanda 1959- 1996. Histoire d'un génocide*, Paris, Dagomo, 1997.
- RABEARHMANANA L., "Tananarive après 1945: développement des quartiers populaires et luttes contre la colonisation", *Processus d'urbanisation en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1988.
- RABEARHMANANA L., *La Presse d'opinion à Madagascar de 1947 à 1956*, Tananarive, Librairie mixte, 1980, 318 p.
- RICHARD- MOLARD J., *L'Afrique occidentale française*, Paris, Berger- Levrault, 1956, 252 p.
- SEMI-BI Z., *La politique coloniale des travaux publics en Cote d'Ivoire, 1900- 1940*, Thèse 3[e] cycle, Paris- VII, 1973.

- SIMONIS F., "Splendeurs et misères des moussons. Les campagnes africaines des Européens du cercle de Ségou au Mali (1890- 1962)", *in* COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *Histoire africaines du XXe siècle. Sociétés- Villes- Cultures*, Paris, L'Harmattan, 1993, pp. 207- 222.
-SMITH A. K., Clarence- Smith G., "Angola" and Mozambique (1870- 1905), *Cambridge History of Africa*, 1985, vol. 6.
- SMITH S., "Bénin", *Etat du monde*, Paris, La découverte, 1993, pp. 272- 275.
- STORA B., *Dictionnaire biografique des militants algériens*, Paris, L'Harmattan, 1985, 404 p.
- THIAM I., der, *L'Evolution politique et syndicale du Sénégal colonial de 1840 à 1936, Thèse d'Etat*, Paris I, 1983, 9 vol., dactyl.
- THOMICHE N., *L'Egypte modern*, Paris, PUF (QSJ), 1966, 128 p.
- THOMPSON L., *A History of South Africa*, Yale University Press, 1990, 288 p.
- TIDAFI S., *L'Agriculture algérienne et ses perspectives de développement*, Paris, Maspero, 1969, 600 p.
- TRIFORT A., *Européens et assimiles en Basse Cote- d'Ivoire, 1893- 1960. Mythes et réalités d'une société coloniale*, Thèse de doctorat d'Etat, Bordeaux- III, 1989, 1506 p.
- TRENTADUE M., "La société guinéenne dans la crise de 1930: fiscalité et pouvoir d'achat", *in* ., éd., *L'Afrique et la crise de 1930 (1929- 1938)*, no spécial, RFHOM, LXIII, nos 232- 233, 3^e^ et 4^e^ trim. 1976, pp. 628- 639.
- TRIAUD J. L., *Tchad 1900- 1902: une guerre franco- libyenne oubliée? Une confrérie musulmane, la Sanusiyya face à la France*, Paris, L'Harmattan, 1988, 203 p.
- TRIAUD J. L., *La Sanusiyya et la France 1836- 1930. Mythe colonial et politique*, Thèse de doctorat d'Etat, Paris VII, 1991, 4 vol., dactyl
- TRUULZI A., *Salt, Gold and Leagitimacy, Prelude to the History of a noman's land: Bella Shangui, Wallagga, Ethiopia (c. 1800- 1898)*, Naples, IUO, 1982, 212 p

- TUAKLI J. S., *La politique scolaire de la mission de Brème au Togo, 1847- 1919,* Thèse 3e cycle, Paris-XII, 1982, 271 p
- URFER S., *Une Afrique socialiste. La Tanzanie,* Les Editions ouvrières, 1976, 250 p.
- VALENSKY C., *L'image et le rôle du soldat malgache engagé par l'armée français, de 1884 à 1920.* Thèse Paris- VII, 1992, 568 + LIX.
- VANHAEVERBEKE A., *Rémunération du travail et commerce extérieur. Essor d'une économie paysanne exportatrice et termes de l'échange des producteurs d'arachides,* Faculté de Louvain, 1970, 253 p
- VATIKIOTIT P.J., *The History of Egypt from Muhammade Ali to Sadat,* London, Weidenfeld et Nicolson, 2e éd. 1980, 523 p.
- VELLUT J.- L., *La misère rurale dans l'expérience coloniale du Zair, du Rwanda et du Burandi. Crises de subsistance et insuffisances alimentaires dans les possessions coloniales de la Belgique, c. 1900- 1960,* African studies Association, Boston, 1983, 50 p. *dactyl*.
- VERIN P., *Madagascar,* Paris, Karthala, 1990, 247 p.
- WILLIAM J.-C., *Les Belges au Rwanda, le parcours de la honte. Commission Rwanda, quels enseignements?* Bruxelles, éd. Complexe, 1997
- WILLIAM J.- C., *L'Oddysee Kabila, Trajectoire pour un Congo nouveau,* Paris, Karthala,1999, 256 p.

كتب حسب الموضوعات

- سلوكيات، ثقافة، فنون، دين

- ALMEIDA- TOPOR H. D', "Comment la baguette du pain a conquis l'Afrique, L'Histoire, no 143, juin 1991, p. 76- 77.
- BALOGUN F., *Journal des Africanistes, 1998, t. 67,* 2, p. 209.
- BINET J., "La vision des artistes", *Afrique Contemporaine, no 164,* oct.- déc. 1992, pp. 197- 210.

- CONSTANTIN F. et COULON C., *Religion et transition démocratique en Afrique,* Paris, Karthala, 1997, 392 p.
- DIOP P. S. et LUSEBRINK H. J., *Littératures et sociétés africaines. Mélanges offerts a János Reisz,* Tubingen, Günter Narr Verlage, 2001, 593 p.
- DULUCO S., "Villes et campagnes dans le cinéma africain des années 1950 aux années 1990", *in* COQUERY- VIDROVITCH C., D'ALMEIDA-TOPOR, SENSHAL, *Interdépendances villes-campagnes en Afrique,* Paris, L'Harmattan, 1996, pp. 261- 275.
- HOSBAWM E. J., *Bandits,* London, Weidenfeld & Nicolson, 1969, 128 p.
- KANE O., TRIAUD J.-L., *Islam et islamismes au Sud du Sahara,* IREMAM- Karthala, 1998, 331 p.
- KONATE Y., *Alpha Blondy. Reggae et société en Afrique noire,* Paris, Karthala, 1985, 312 p.
- RIESZ J., ALMEIDA- TOPOR H. d', "La question coloniale: présence de l'Afrique", in *La Course au moderne, France et Allemagne dans l'Europe des années vingt 1919- 1933,* Paris, BDIC, 1992, pp.32- 38.
- ROCH J., "De nouveaux consommateurs?", *Afrique Contemporaine,* no 164, oct.- déc., 1992, pp. 59- 69.
- TRIAUD J., "L'Islam sous le régime colonial", *in* - COQUERY-VIDROVITCH C., GEORG O., *L'Afrique occidentale au temps des Français . Colonisateurs et Colonisés, c. 1860- 1960,* Paris, La Découverte, 1992, pp. 140- 155.
- VATKIOTIS P. J., *L'Islam et l'Etat,* Paris, Gallimard, 1992, 204 p.
- VOGEL S., ed., *Africa Explores,* The Centre for Africa Art, NY, Preston, Munich, 1991, 293 p.
- WONDJI C., *Le Problème Harris,* coll. Grandes figures africaines, Paris, ABC, Dakar, NEA, 1977, 96.
- WONDJI C., "Symbolisme culturels traditionnels et indépendances africaines", *in* AGERON Ch.- R., MICHEL M., *L'Afrique noire française: l'heure des indépendances,* éd, CNRS, 1992, pp. 689- 702.

- ALIBERT J., "Le temps de l'ajustement, chères ambigüités", *Trente années d'Afrique, Afrique Contemporaine,* no 164, oct.- déc., 1992, pp. 109- 119.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "Crise commerciale et crise du système colonial en Afrique noire", RFHOM, no spécial: *L'Afrique et la crise de 1930 (1924- 1934),* t. LXIII, nos 232- 233, 3e et 4e trim. 1976.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "Introduction à une étude graphique de la crise ", RFHOM, , no spécial *L'Afrique et la crise de 1930 (1924- 1934),* t. LXIII, nos 232- 233, 3e et 4e trim. 1976, pp. 713- 723.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', *Histoire économique du Dahomey/ Bénin (1890- 1920),* Paris, L'Harmattan, 1995, 2 vol.
- ALMEIDA- TOPOR H. d' et LAROQUE M., *L'Europe et l'Afrique. Un siècle d'échanges économiques,* Paris, A. Colin, coll. U, 1994, 235 p.
- ANTHONIO Q.B.O., *General Agriculture for West Africa,* London, George Allen and Unwin, 1979, 250 p.
- BAUER P., *West Africa Trade. A Study of competition, oligopoly and monopoly in a changing economy,* London, Rutledge, éd., 1965 (1er 1954).
- BENNAFFLA K., *Le commerce frontalier en Afrique central. Acteurs, enjeux, pratiques,* Paris, Karthala, 2002, 368 p.
- BOHANNAN P., "The Impact of Money on African Subsistance Economy", *Journal of Economic History,* vol. 19, no 4, 1959.
- BOHANNAN P.J.,DALTON G., éds., *Markets in Africa,* Evanston, Northwest Press, 1962, 762 p.
- BONIN H. Et CAHEN M. (eds.), *Négoce blanc en Afrique noire. Evolution du commerce à longue distance en Afrique noire du 18e au 20e siècle,* SFHOM, 2001, 422 P.
- BRAIBANT P., "L' administration coloniale et le profit commercial en Côte- d'Ivoire", *in L'Afrique et la crise économique de 1929 (1924- 1938), RFHOM,* t: LXIII; 1986, pp. 555- 574.

- BRUNSCHWIG H., " La troque et la traite", *CEA,* VII, 1962, pp. 339- 346.
- CALDERISI R., "Pourquoi l'Afrique doit pouvoir dire non à la Banque mondiale", *Passages,* avril- mai, 1999, pp. 30-31.
- CHATEL R., "Les spéciales de la dette africaine", *Afrique Contemporaine,* no 164, oct.- déc. 1992, pp. 120- 142.
- COQUERY- VIDROVITCH C., NEDELEC S., EDS., *L'informel en question,* Paris, L'Harmattan, 1991.
- COUSSY J. et HUGON P., *Intégration régionale et ajustement structurel en Afrique subsaharienne,* éd. CERED- LAREA, 1991, 307 P. V.
- *La France et l'outre- mer. Un siècle des relations monétaires et financières.* Actes du Colloque de Bercy; Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 1998, 753 p.
- *La Crise dans les colonies,* Publications de l'Institut colonial, Bruxelles, 1933.
- CRUMMEY D., STEWART C.C., *Modes of Production in Africa. The Precolonial Era,* London, Sage, 1981, 256 p.
- DAVID O., *Les Circuits de l'oignon dans l'Ouest africain,*1993, Thèse en cours, Université Paris X.
- DRESCH J., "Les investissements en Afriques noire", *Présence Africaine,* no 13, 1952, pp. 233- 243.
- FIELDHOUSE D. K., Bl*ack Africa, 1945- 1980. Economic Decolonization & Arrested Development,* London, Allen & Unwin, 1986, 260 p.
- FRANKEL S. H., *Capital investment in Africa its course and effects,* London, NY, Oxford University Press, 1938, 506 p.; reéd. 1969.
- GEMDEV, *La Convention de Lomé en question. Les relations entre les pays ACP et l'Union européenne après l'an 2000,* Paris, Karthala, 1998, 528 p.
- GUILLEN P., *Les Emprunts marocains 1901- 1904,* Paris, Publications de la Sorbonne, 1972, 173 p.
- HARROY J.-P., *Afrique, terre qui meurt. La dégradation des terres africaines sous l'influence de la colonisation,* Bruxelles, 1944.

- H0PKINS A. G., *An Economic History of West Africa*, London, Oxford University Press, 1973, 337 p.
- HUGON P., *La zone franc à l'heure de l'Euro,* Paris, Karthala, 1999, 304 p.
- IROKO F. A., *Les Cauris en Afrique occidentale du Xe au XXe siècle,* Thèse de doctorat d'Etat, Université Paris I, 1988, 980 p.
- JAKSON W., *Le Cameroune et l'intégration économique régionale,* Thèse de Sciences Politiques, Paris VII, 1993, 1016 p.
- LAKROUME M., *Les Chemins de fer et réseaux d'affaires en Afrique occidentale: Le Dakar- Niger, 1883- 1960,* Thèse de Doctorat d'Etat, Paris VII, 1987, 840 p.
- MARFAING L. & REINWALD B. (EDS.), *Afrikanische Beziehungen, Netzwwerke und Raume,* Munster- Hamburg- Berlin- London, LIT Verlage, 2001, 840 p.
- MAYER F., "Afrique: dette et développement", *Passages,* avril- mai, 1999, pp. 35- 37.
- MUSEUR M., "Un exemple spécifique d'économie caravanière: l'échange mil- sel", *Journal des Africanistes,* 1977, no 47, 2, pp. 49- 80.
- NOUSCHI A., "Crise au Maghreb. Remarques de méthode sur la vie rurale de 1929- 1939", *in L'Afrique et la crise de 1930 (1924- 1934),* RFHOM, t. LXIII, nos 232- 233, 3^{e} et 4^{e} trim. 1976, pp. 425- 440.
- PEEMANS J.- L., *Diffusion du Progrès économique et convergence des prix: le cas du Congo belge, 1900- 1960, Louvain, 1968,* 520 p.
- PEHAUT Y., *Les Oléagineux dans les pays d'Afrique noire associés au marché commun,* reprog. Thèse de doctorat d'Etat, 1974,, 2 vol. 1467 p.
- POQUIN J.-J., *Les Relations économiques extérieures des pays d'Afrique noire de l'Union française 1925- 1955,* Paris, A. Collin, 1957. 297 p.
- RIVALLAIN J., *Paléo- monnaies africaines,* Les Collections monétaires, VIII, Paris, adm. des Monnaies et Médailles, 1986, 91 p. + XXXII pl.

- SARRASIN B., *Ajustement structurel et lutte contre la pauvreté en Afrique: La Banque mondiale face à la critique*, Paris, L'Harmattan, 1999, 118 p.
- SIMONIS F., "Les militaires et les transports au Soudan français à la fin du XIX siècle", *in* ALMEIDA- TOPOT H. d', CHANSON-JABEUR et LAKROUM M. (éds.), *Les Transports en Afrique,* L'Harmattan, 1992, pp. 109- 118.
- SURET- CANAL J., *Afrique et capitaux,* Paris, éd. L'Arbre verdoyant, 1987, 2 t., 291 p.
- TRENTADUE M., "La société guinéenne dans la crise de 1930: fiscalité et pouvoir d'achat" *in L'Afrique et la crise de 1930 (1924-1934),*RFHOM, t. LXIII, nos 232- 233, 3e et 4e trim. 1976, pp. 628-639.
- VOGEL J., "Les transports en Afrique à la fin du XIXe siècle à travers le regard des correspondants de guerre des illustrés européens", *in* ALMEIDA- TOPOT H. d', CHANSON- JABEUR et LAKROUM M. (éds.), *Les Transports en Afrique*, L'Harmattan, 1992, pp. 97- 108.
- WADE A., *Economie de l'Ouest africain (zone franc). Unité et croissance*, Paris, Présence Africaine, 1969, 371 p.
- ZIHSOU- DERLIN L., *La BAO,* Maitrise Université Paris VII, 1976.

- سياسة، دولة، جيش، رابطات

- ADUAYOM A.M., "La FEANF en France dans la lutte anticoloniale (1950- 1960), *in* ALMEIDA- TOPOR H. d', COQUERY-VIDROVITCH C., GOERG O., GUITARD O., *Les jeunes en Afrique. Evolution et rôle (XIXe- XXe s.),* Paris, L'Harmattan, 1992, pp. 121- 141.

BAH T., "Les étudiants d'Afrique noire et la marche à l'indépendance", *in* AGERON Ch.- R. et MICHEL M., *L'Afrique noire française: l'heure des indépendances*, Paris, éd. CNRS, 1992, 187 p.

- NGOUPANDE J.-P., *L'Afrique sans la France. Histoire d'un divorce consommé,* Paris, Albin Michel, 2002, 393 p.
- O'BRIEN D. C., DIOP M.-C., DIOUF M., *La construction de l'Etat au Sénégal*, Paris, Karthala, 2002, 231 p.
- SURET- CANALE J., "La grève des cheminots de l'Etat au Sénégal", *Les Cahiers d'histoire,* no 28, 1978, pp. 82- 122.
- SURET- CANALE J., "Le mouvement syndical en AOF", *Actes du Colloque international de Dakar sur le Centième anniversaire de l'AOF,* Dakar, 1995, 2 vol.
- TOZY M., *Monarchie et Islam politique au Maroc,* Paris, Presses Sciences Politiques, 1999, 304 p.

- مجتمع، مدن، أرياف

- ALMEIDA- TOPOR H. d', "L'histoire des villes en Afrique: quelques reflétions sur une périodisation" *in* COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *Processus d'urbanisation en Afrique",* Paris, L'Harmattan, 1988, pp. 25- 26.
- AMSELLE J.- L., *Les Négociants de la savane,* Paris, Anthropos, 1977.
- BIERSCHIENK T. et OLIVIER DE SARDAN J.- P., *Le pouvoir au village. Le Bénin rural entre démocratisation et décentralisation,* Paris, Karthala, 1998, 296 p.
- BOUCHE D., *Les villages de liberté en Afrique noire française de 1887 à 1910,* Paris- Laye, Mouton, 1968, 278 p.
- BOUCHE D., *L'Enseignement dans les territoires français de l'Afrique occidentale de 1817 à 1920. Mission civilisatrice ou formation d'une élite?,* Lille, repor. Thèse d'Etat, 1975, 2 vol., 947 p.
- BOUCHE D., "L'école rurale en Afrique occidentale française de 1903 à 1956", *Etudes Africaines offertes a Henri Brunschwig,* Paris, éd. de l'EHESS, 1982, pp. 271- 296.

- BOUCHE D., "Quatorze millions de Français dans la Fédération de l'Afrique occidentale française?", *RFHOM*, 69 (255), 1982, pp. 97-113.
- BOUILLON A. (dir.), *L'immigration africaine en Afrique du Sud. Les migrants francophones des années 90*, Paris, Karthala, 1999, 248 p.
- BOURGUE A.- M., *La Trypanosomiase humaine en Haute- Volta pendant la période coloniale: genèse d'une endémo- épidémie et influence de l'évolution des structures de lutte, 1928- 1952,* Thèse universitaire Paris- VII, 1987, 577 p.
- BOUTRON S., "La propagation de la fièvre jaune en Afrique occidentale", *in* ALMEIDA- TOPOR H. d', CHANSON- JABEUR et LAKROUME M. (eds.), *Les transports en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1992, pp. 141- 155.
- CHANSON- JABEUR C., "Tunis", *in* GOERG O. et DULUCQ S., éds., *Les Investissements publics en Afrique noire,* Paris, L'Harmattan, 1990.
- CHRETIEN J.- P., *Histoire rurale de l'Afrique des grands lacs,* Paris, AFERA, 1983, 285 p.
- COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *Processus d'urbanisation en Afrique,* Paris, L'Harmattan, 1988, t. 1, 136 p., t. 2, 170 p.
- DAMACHI U. K., SEIBEL H. D., TRACHTMAN L., éds., *Industrial Relations in Africa,* London, The Mac Millan Press Ltd, 1979, 373 p.
- GIBBAL J.-M., *Citadins et villageois dans la vie africaine, l'exemple d'Abidjan,* Paris, Maspero, 1974, 390 p.
- GOERG O., SISSAO C., "Les origines d'une politique d'urbanisme et d'habitat outre- mer à l'époque coloniale", GOERG O. et DULUCQ S., éds., *Les Investissements publics en Afrique noire,* Paris, L'Harmattan, 1990.
- GOERG O., *Pouvoir colonial, municipalités er espaces urbains: Conakry- Freetown des années 1880 à 1914*, Paris, L'Harmattan, 1997, 2 vol., 719 p. et 534 p.

- P.C., *Anthropology, Perspectives on "Third- World Urbanization and urbanism*, 1974, 247 p.
- *The Migrant Cacao- Farmers of southern Ghana,* London, Oxford University Press, 1970
- KOERNER F., "Economie de traite et bluff colonial": la Compagnie occidentale de Madagascar", *Revue historique,* 504, oct.- déc. 1972, pp. 333- 366.
- *Paysans de l'Afrique occidentale,* Paris, Gallimard, 1941, 307 p.
- *L'énergie sociale à Abidjan. Economie politique de la ville en Afrique noire,* Paris, Karthala, 1997, 176 p.
- A.K., *Interpreting Nairobi. The Cultural Study of Built Forms,* Bibliotheca Historica, Helsinki, 1966, 371.
- LOIZILLON S., "Nairobi, 1899- 1939", *in* COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *Processus d'urbanisation en Afrique,* Paris, L'Harmattan, 1988, t. 1, pp. 93- 79.
- "Le Caire", *in AULAC M. C. et alii, L'Egypte d'aujourd'hui. Permanences et changements 1805- 1976,* éd. CNRS, 1977, PP.231- 241.
- C. C. and KLEIN M. A., Women and Slavery in Africa, Madison, The University Wisconsin Press, 1983, 379 p.
- *De l'Atlantique au fleuve Congo. Une géographie du sous- peuplement,* Paris- Laye, Mouton, 1966, 1102 p.
- "Paysan des savanes africaines et paysan du Nordeste brésilien", *in* COQUERY- VIDROVITCH C., éd., *Sociétés paysannes du tiers monde,* Lille, Presses Universitaires de Lille, 1980, pp. 41- 56.
- (dir.), *Rives coloniales. Architecture de Saint Louis à Douala,* Marseille, éd. Parenthèses, Paris, ORSTOM, 1993, 316 p.
- *L'Ivrogne dans la brousse,* Paris, Gallimard, 1953 (roman traduit par R. Queneau).
- LEROUX J., *Les Français d'Algérie, de 1830 à nos jours. Une page d'histoire dechiree,* Paris, Fayard, 2001, 492 p.
- *Children of French Empire. Miscegenation and colonial Society in French West Africa 1895- 1960,* Clarendon Press, Oxford, 1999, 200 p.
- *The Lebanese in West Africa,* The Hague, Mouton and Co., 1962, 860 p.

- كتب ودراسات حول الاستعمار وإزالة الاستعمار، والعلاقات الدولية

- كتب عامة

- BRUNSCHWIG H., *Le Partage de l'Afrique noire,* Paris, Flammarion, 1971, 186 p.
- DESCHAMPS H., *Les Empires coloniaux et les nationalités d'outre-mer,* cours IEP, 1947- 1948.
- DESCHAMPS H., *L'Europe découvre l'Afrique: l'Afrique occidentale, 1794- 1900*, Paris, Berger- Levrault, 1967, 289 p.
- FREMEAUX J., *Les empires coloniaux dans le processus de mondialisation*, Paris, Maisonneuve et Larose, 2002, 389 p.
- GANIAGE J., *L'Expansion coloniale et les rivalités internationales,* Paris, CDU, 1964.
- GRIMAL H., *La Décolonisation, 1919- 1963,* Paris, Armand Colin, coll. U, 1965.
- MICHEL M., *Décolonisations et émergence du tiers monde,* Paris, Hachette, 1993, 271 p.

- حسب البلدان

-AGERON CH.- R., *La guerre d'Algérie et les Algériens,* Paris, Armand Colin, 1997, 340 p.
- AGERON CH.- R., *France coloniale ou parti colonial?,* Paris, PUF, 1978.
- AGERON CH.- R., *in* THOBIE J., MAYNIER G. et alii, *Histoire de la France coloniale*, t. 2, 1914- 1990, Paris, A.Colin, 1991, 654 p.
- AGERON Ch.- R., *LA Décolonisation française*, Paris, A. Colin, coll. Cursus, 1991, 180 p.
- AGULHON M., NOUSCHI A., SCHOR R., *La France de 1914 à 1914,* Paris, Nathan, 1993, 283 p.
- ALLAIN J.C., *Agadir, 1911,* Paris, Publications de la Sorbonne, 1976, 471 p.
- ALMEIDA- TOPOR H. d', "L'Histoire de l'Afrique occidentale enseignée aux enfants de France", *in* COQUERY- VIDROVITCH C. et GOERG O., eds., *L'Afrique occidentale au temps des Français. Colonisateurs et Colonisés. 1860- 1960,* Paris, La Découverte, 1992, pp. 49- 56.

- BASSO J., "Les accords de coopération entre la France et les Etats africains francophones: leurs relations et leurs conséquences au regard des indépendances africaines (1960- 1970), *in* AGERON CH.- R. et MICHEL M., *l'Afrique noire française: l'heure des indépendances,* Paris, éd. CNRS, 1992, pp. 255- 284.
- BERNARD- DUQUENE N., *Le Sénégal et le Front populaire,* Paris, L'Harmattan, 1986, 250 p.
- BIDGARAY C., "Le tabou de l'Indépendance dans les débats constituants sur les pays d'outre- mer français: 1945- 1958", *in* AGERON CH.- R. et MICHEL M., *l'Afrique noire française: l'heure des indépendances,* Paris, éd. CNRS, 1992, pp. 193- 208.
- BOBRIE F., "Finances publiques et conquête coloniale: le coût budgétaire de l'expansion française entre1850 et 1913", *Annales,* 1976, -6,31, pp. 1225- 1244.
- BOUCHE D., *Histoire de la colonisation française,* t. 2, Paris, Fayard, 1991, 607 p.
- *Brazzaville. Janvier- février 1944. Aux sources de la décolonisation,* Paris, Plan, 1988, 384 p.
- BRUNSCHWIG H., *Mythes et réalités de l'impérialisme colonial français 1871- 1914,* Paris, A. Colin, 1960, 204 p.
- CANTIER J., *l'Algérie sous le régime de Vichy,* Paris, Odile Jacob, 2002, 419 p.
- CHAFER T., *The End of Empire in French West Africa. France successful decolonisation?* Oxford, New York, Berg., 2002, 264 p.
- CLARENCE- SMITH G., *The Third Portuguese Empire, 1825- 1975. A study in Economic Imperialism*, Manchester University Press, 1985.
- CLAYTON A., "The Military Relations between Great- Britain and Commonwealth Countries, with particular reference to the African Commonwealth Nations", *in* MORRIS- JONES W. H., FISCHER J., eds., *Decolonisation and after. The British and French Experience,* London, Franck Cass and Cie, 1980, pp. 193- 223.
- CONKLIN A. L., *A Mission to Civilize, The Republican idea of Empire in France and West Africa, 1895- 1930,* Stanford, Stanford University Press, 1997, 376 p.

- DESTANNE DE BERBIS G., "Some Aspects of the Economic Relationship between France and its ex-colonies", *in* MORRIS-JONES W. H., FISCHER J., eds., *Decolonization and after. The British and French Experience,* London, Franck Cass and Cie, 1980, pp. 107- 135.
- GAHAMA J., *Le Burundi sous administration belge: la période du Mandat, 1919- 1939,* Paris, Karthala, 2001, 427 p.
- GANIAGE J., *L'Expansion coloniale sous la IIIe République 1871-1914,* Paris, Payot, 1968, 434 p.
- GIFFORD P., LOUIS W.R., *Decolonization and African Independence, 1960- 1980,* Yale University Press, 2 t., 1988.
- GERARDET R., *L'Idée colonial en France,* Paris, La Table Rode, 1971.
- GLELE M.A., "Le modèle constitutionnel français et son influence sur les Etats africains liés à la France", *La Politique africaine du général de Gaulle,* Paris, Pédone, 1980.
- GRIMAL H., *Histoire du Commonwealth britannique,* Paris, PUF (QSJ), 1971.
- HOBSBAWM E.J., *Histoire économique et sociale de la Grande-Bretagne,* t. 2, 1968, trad., Le Seuil, 1977, 368 p.
- JENNINGS E.T., *Vichy in the Tropics. Petain's National Revolution in Madagascar, Guadeloupe and Indochine, 1940- 1944,* Stanford, Stanford University Press, 2001, 311 p.
- KOULQKSSIS A., *Le Parti socialiste et l'Afrique du Nord de Jaurès à Blume,* Paris, A. Colin, 1991, 349 p.
- LUSEBRINK H.J., "Les tirailleurs sénégalais et l'anthropologie coloniale. Un litige franco- allemand aux lendemains de la Première Guerre mondiale", *Ethiopiques,* mai 1989, 116- 123.
- MACHAT S., *Les Etats- Unis et le Maroc: le choix stratégique, 1945- 1959,* Paris, L'Harmattan, 1997, 222 p.
- MACHAT S., *Les Etats- Unis et la Tunisie: de l'ambigüité à l'entente- 1945- 1959,* Paris, L'Harmattan, 1997, 214 p.
- MACHAT S., *Les Etats- Unis et l'Algérie: de la méconnaissance à la renaissance- 1945- 1962,* Paris, L'Harmattan, 1997, 248 p.
- MARSEILLE J., *Empire colonial et capitalisme français. Histoire d'un divorce,* Paris, Albin Michel, 1984, 462 p.

- MELANDRI P., "Les Etats- Unis et les indépendances africaines", *in* AGERON CH.- R. et MICHEL M., *L'Afrique noire française: l'heure des indépendances,* Paris, éd. CNRS, pp. 535- 550.
- MEYER J., TARRADE J. et alii, *Histoire de la France coloniale,* t. 1, *Des origines à 1914,* Paris, A. Colin, 1992, 846 p.
- MEYNIER G., *L'Algérie révélée, la guerre 1914- 1918,* Paris, Droz, 1987, 739 p.
- MICHEL M., "L'Afrique noire, la France et la Grande- Bretagne en 1958: l'accélération des indépendances et la sauvegarde des "French and English connections", *in* AGERON CH.- R. et MICHEL M., *L'Afrique noire française: l'heure des indépendances,* Paris, éd. CNRS, pp. 499- 512.
- MORRIS- JONES W. H., FISCHER J., eds., *Decolonization and after. The British and French Experience,* London, Franck Cass and Cie, 1980, 369 p.
- NEWITT M., *Portugal in Africa,* London, Hurst and Co., 1981, 287 P.
- NGOUAILLE- DEGORCE B., "Les structures et les moyens de la politique de coopération avec les Etats africains et malgache au sud du Sahara de 1958 à 1969", *La Politique africaine de général de Gaulle,* Paris, Pédone, 1980.
- OLOUKPONA- YINNON A.P., *"Notre place au soleil" ou l'Afrique des pangermanistes,* Paris, L'Harmattan, 1985, 183 p.
- PERVILLE G., *De l'empire français à la décolonisation,* Paris, Hachette, 1991, 271 p.
- PERVILLE G., *Pour une histoire de la guerre d'Algérie,* Picard, 2002, 356 p.
- REY-GOLDZEIGUER A., Aux origines de la guerre d'Algérie, 1940- 1945. De Mers- El-Kebir aux massacres du Nord Constantinois, La Découverte, 2002, 402 p.
- RIVET D., *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation,* Hachette Littérature, 2002, 460 p.
- RIVET D., *Lyautey et l'organisation du protectorat marocain,* Paris, L'Harmattan, 1988, 3 vol.
- RIVET D., *Le Maroc de Lyautey à* Mohammed *V: le double visage du protectorat,* Denoël, 1999, 464 p.
- THOBIE J., MEYNIER G. et alii, *Histoire de la France coloniale,* t. 2, *1914- 1990,* Paris, A. Colin, 1991, 654 p.

- THOMAS M., *The French Empire at War, 1940- 1945*, Manchester-New York, Manchester University Press, 1998, 298 p.
-TROTIGNON Y., *La France au XXe siècle,* Paris, Bordas/ Mouton, 1968, 322 p.
- WAUTHIER C., *Quatre présidents et l'Afrique. De Gaulle, Pompidou, Giscard d'Estaing, Mitterrand,* Le Seuil, 1995, 703 p.

- كتب حول العالم الثالث، التخلف

-AMIN S., *L'Afrique de l'Ouest bloquée, l'économie politique de la colonisation, 1880- 1970,* Paris, éd. de Minuit, 1971, 322 p.
- BAIROCH P., *Le Tiers Monde dans l'impasse. Le démarrage économique du XVIIIe au XXe siècle*, Paris, Gallimard, 1971, 372 p.
- BETTELHEIM C., *Planification et croissance accélérée*, Paris, Maspero, 1984, 270 p.
- CHESNEAUX J., *De la modernité,* Paris, Maspero, 1967.
- DRESCH J., *Un Géographe au déclin des Empires*, Paris, Maspero, 1979, 261 p.
- EMMANUEL A., *L'Echange inégal. Essai sur les antagonismes dans les rapports internationaux,* Paris, Maspero, 1974, 422 p.
- LACOSTE Y., *Les pays sous- développés,* Paris, PUF (QSJ), 1959, 128 p.
- LACOSTE Y., *Géographie du sous- développement. Géopolitique d'une crise,* Paris, PUF, 1976, 292 p.
- LACOSTE Y., "Vocabulaire et problématiques du sous-développement", *Connaissance du tiers monde,* Cahiers Jussieu no 4, 10/18, 1978, 43- 56 p.
- LAKROUM M., "Le travail dans les pays du tiers monde, *Histoire générale du Travail,* t. 5, Nouvelle Librairie de France, 1977.
- PEARSON (rapport), *Vers une action commune pour le développement du tiers monde,* Paris, éd. Denoël, 1969, 510 p.
- WALLERSTEIN I., *Social change: The colonial situation,* NY, Wiley, 1966, 674 p.

جدول الخرائط

الفهرس

الصفحـــة

القسم الثاني:

القسم الثالث:

القسـم الرابع:

المؤلفة: د. هيلين دالميدا- توبور

- أستاذة محنكة في تاريخ أفريقيا السوداء المعاصر، بجامعة باريس الأولى بانتيون- سوربون، وعضو في مركز البحوث الأفريقية.

- لها العديد من الكتب، منها:

١- الأمازونيات/ جيش من النساء في أفريقيا ما قبل الاستعمار.

٢- تاريخ الداهومي الاقتصادي ١٨٩٨- ١٩٢٠.

٣- ولادة الدول الأفريقية.

٤- أوروبا وأفريقيا. قرن من التبادل الاقتصادي (بالاشتراك مع م. لاكروم).

- ولها الكثير من الدراسات المخصصة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأفريقية الفرنكوفونية.

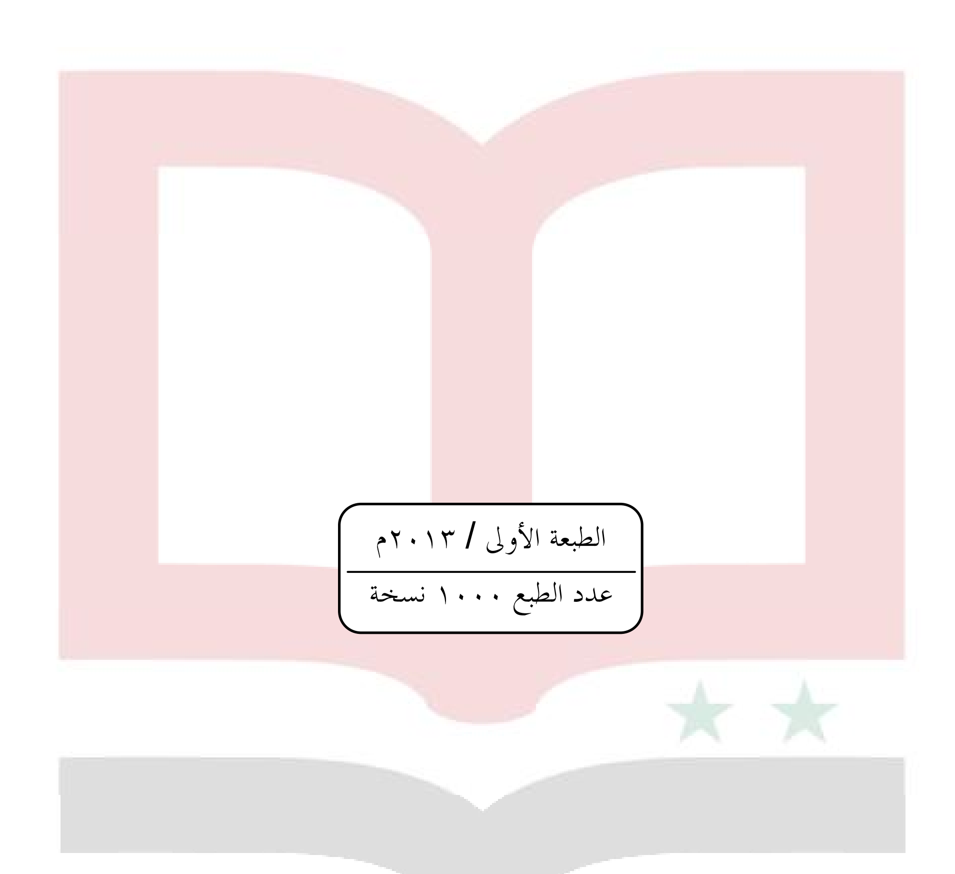
المُعرب: الأستاذ الدكتور صباح ممدوح كعدان

- من مواليد دمشق ١٩٤٤.
- دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة باريس الأولى- سوربون بانتيون، *اختصاص تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ١٩٨٥.*
- أستاذ تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر في جامعة دمشق، ويهتم بالعلاقات العربية الأفريقية، وتاريخ آسيا الحديث والمعاصر.
- له عدة أبحاث ودراسات، وكتب تأليفاً وتعريباً:

* تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.
* تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.
* حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر، تأليف المؤرخ الفرنسي هنري غريمال، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٤ (تعريب).
* الاقتصاد الصيني، تأليف فرانسواز لوموان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، (تعريب).
* الاقتصاد الياباني، تأليف إيفلين دوريل- فيرا، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، (تعريب).
* الاقتصاد الهندي، تأليف جان جوزيف بوالو، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١١، (تعريب).
* التطور الاقتصادي في آسية الشرقية، تأليف ايريك بوتيّه – ميشيل فوكان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١١ (تعريب).

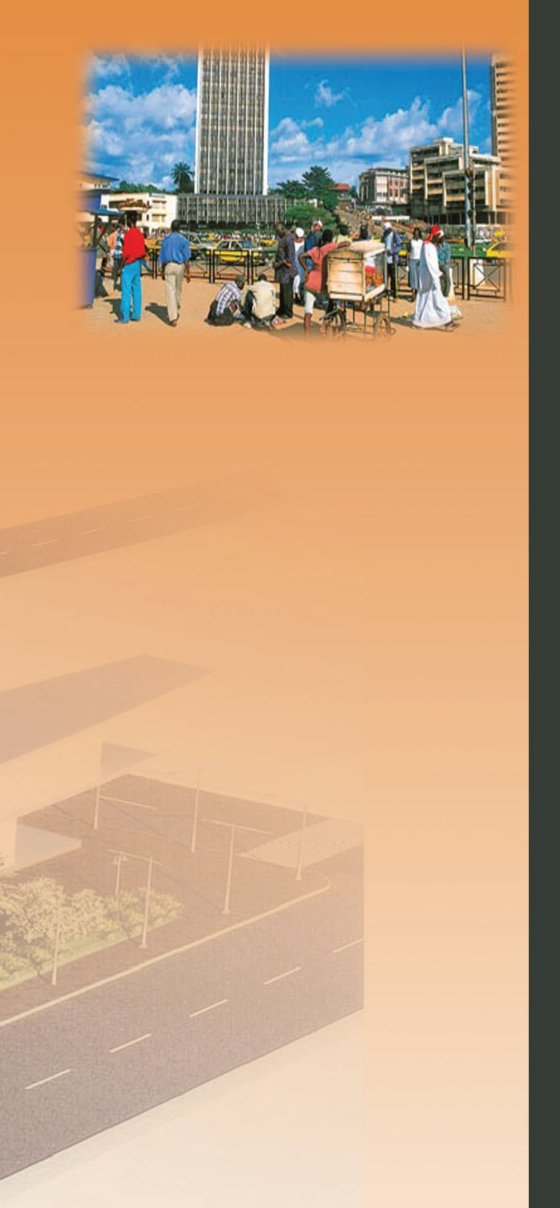
* تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (١٩٦٢- ١٩٨٨)، تأليف بنجامين ستورا، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٢ (تعريب).

* الصين في القرن العشرين، تأليف آلان رو، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢ (تعريب).



الطبعة الأولى / ٢٠١٣م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



من البحر المتوسط حتى رأس الرجاء الصالح ومن شواطئ المحيط الأطلسي حتى شواطئ المحيط الهندي، لا شيء يعادل اتساع القارة الأفريقية سوى تنوعها. ما ينجم عن ذلك العديد من الأوضاع التي شكلت ما يماثلها من استجابات من سكانها على تحديات القرن العشرين: استعمار وخلاص من الاستعمار، وحروب وأزمات وتخلف... تحكم الطريقة المقارنة بنية هذه الدراسة التي تتناول التاريخ المعاصر للقارة الأفريقية من زاوية التسلسل التاريخي والموضوعي في آن معاً.

لقد اعتمدت المؤلفة على الأعمال الحديثة للكثير من المختصين والباحثين المهتمين بشؤون القارة الأفريقية، وعلى ما قامت به هي نفسها من دراسات وأبحاث، وتبرز هذه التوليفة تعقد أوضاع هذه القارة برمتها.





www.syrbook.gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٢٣٢١١٦٤
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٣م

سعر النسخة ٩٩٠ ل.س أو ما يعادلها